

رَوَاةُ الْمُتَّقِينَ

فِي تَرْجُومَةٍ مِنْ لَا يَخْضِرُ لَهَا الْفَقِيه

لِيُؤَلِّفَهُ

وَجَدَ عَصْرَهُ وَفَرَزِدَ دَهْرَهُ وَأَوْجَعَ أَهْلَ رِوَايَتِهِ

أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ

قَدْ سَمِعَ مِنْهُ

الْمُتَّقِينَ

بَنِيَادُ فَرْهَنْگِ اِسْلَامِي سَعَادَتِ مُحَمَّدِ حَسَنِ

كُوشَانِپُور

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الحدود

باب ما يجب به التعزير

والحد والرجم والقتل والنفي في الزنا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الحدود

باب ما يجب به التعزير

وهو التأديب دون الحد ويكون رأى الامام والحاكم ﴿والحد﴾ وهو ما يكون له مقدّر ويطلق في الزنا على الجلد مائة ﴿والرجم﴾ يرمى الحجابة حتى يموت وهو في زنا المحسن والمحسنه واللواط ﴿والقتل﴾ كما في زنا المحارم بغير العنق ﴿والنفي﴾ من البلد اذا كان مُملِكاً بأن يكون تزوج ولم يدخل بمد فرأى .

روى الكليني في الصحيح ، عن داود بن فرقد قال : سمعت ابا عبد الله يقول ان اصحاب النبي ﷺ قالوا لسعد بن عباد : ارأيت لو وجدت على بطن امرأتك رجلاً ما كنت صانعاً به ؟ قال : كنت اضربه بالسيف فخرج رسول الله ﷺ فقال ماذا يا سعد ؟ قال سعد : قالوا : لو وجدت على بطن امرأتك رجلاً ما كنت تصنع به ؟ قلت : كنت اضربه بالسيف فقال : يا سعد فكيف بالاربعة الشهود فقال : يا رسول الله بعد رأى عيني وعلم الله أن قد فعل ؟ قال اي والله بعد رأى عينك وعلم الله ان قد فعل (او بأنه قد فعل) لان الله عز وجل قد جعل لكل شيء حداً وجعل لمن تعدى ذلك الحد حداً (١) .

وفي الصحيح ، عن الحلبي ، عن ابي عبد الله ﷺ قال : ان في كتاب على ﷺ انه كان يضرب بالسوط ويتصف السوط ويبيعه في الحدود وكان اذا اتى بعلام وجارية لم يدر كما لا يبطل حداً من حدود الله عز وجل قيل له : وكيف كان يضرب ؟ قال : كان يأخذ السوط بيده من وسطه اذ من ثلثه ثم يضرب به على قدر اسنانهم ولا يبطل حداً من حدود الله عز وجل .

وفي الموثق عن سدير قال : قال ابو جعفر ﷺ حد يقام في الارض اذ كى (اي اتمى) فيها من مطر اربعين ليلة واياها .

وفي الموثق ، عن علي بن رباط ، عن ابي عبد الله ﷺ قال : قال النبي ﷺ لسعد بن عباد : ان الله جعل لكل شيء حداً وجعل على كل من تعدى حداً من حدود الله عز وجل حداً وجعل مادون الاربعة الشهداء مستوراً على المسلمين وفي القوي ، عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي ابراهيم ﷺ في قول

(١) اوردته والتسعة التي بعده في الكافي باب التحديد خبر ١٢ - ١٣ - ١ - ٢ - ٣ - ٤

٧ - ١١ - ١٠ من كتاب الحدود وورد الثاني والثالث والخامس في التهذيب في باب من الزبادات

خبر ١٠ - ٨ - ٩ من كتاب الحدود

الله عز وجل (يُحْيِي الارضَ بعد موتها) قال : ليس يحييها بالقطر ولكن يبعث الله رجلاً فيحيون العدل فتحي الارض لآحياء العدل ، ولأقامة الحد فيه انفع في الارض من القطر اربعين صباحاً .

وعن السكوني قال : قال رسول الله ﷺ : اقامة حد خير من قطر (ادمطر) اربعين صباحاً .

وفي الصحيح ، عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال : في نصف البجدة وثلاث البجدة تؤخذ بنصف السوط وتلثي السوط .

وفي الموثق كالصحيح ، عن سماعة ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ان لكل شيء حداً ومن تعدى ذلك الحد كان له حد ، وعن رسول الله ﷺ قال ساعة من امام عادل افضل من عبادة سبعين سنة وحد يقام لله في الارض افضل من مطر اربعين صباحاً .

وفي القوي ، عن عمرو بن قيس قال : قال ابو عبد الله عليه السلام : يا عمرو بن قيس اشعرت ان الله عز وجل ارسل رسولا واتزل عليه كتاباً واتزل في الكتاب كلما يحتاج اليه وجعل له دليلاً يدل عليه وجعل لكل شيء حداً ولمن جاوز الحد حداً ؟ قال : قلت : ارسل رسولا واتزل كتاباً واتزل في الكتاب كلما يحتاج اليه وجعل عليه دليلاً وجعل لكل شيء حداً ولمن جاوز الحد حداً ؟ قال : نعم قلت وكيف لمن جاوز الحد حداً ؟ قال : ان الله حد في الاموال ان لا تؤخذ الا من حلها فمن اخذها من غير حلها قطعت يده حداً لمجاورة الحد وان الله عز وجل حد ان لا ينكح النكاح الآمن حله ، ومن فعل غير ذلك ان كان مذباً حداً وان كان محصناً رجم لمجاورته الحد .

وفي القوي عن ابي عبد الله عليه السلام قال : الرجم حداً الاكبر والجلد حداً الاصغر - الى غير ذلك من الاخبار التي في معناها .

روى القاسم بن محمد ، عن عبد الصمد بن بشير عن سليمان بن هلال قال سأل بعض اصحابنا ابا عبد الله عليه السلام فقال جعلت فداك ، الرجل ينام مع الرجل في لحاف واحد فقال : ذو محرم ؟ فقال لا ، قال من ضرورة ؟ فقال : لا ، قال : يضربان ثلاثين سوطاً ثلاثين سوطاً قال : فانه فعل ذلك قال ان كان دون الثقب فالحسد ، وان كان هو ثقب اقيم قائماً ثم ضرب ضربة بالسيف اخذ السيف منه ما اخذ قال : قتلته له ، فهو القتل ؟ فقال هو ذاك ، قلت فامرأة نامت مع امرأة في لحاف واحد فقال ذات محرم ؟ قلت : لا قال : من ضرورة ؟ قلت : لا ، قال تضربان ثلاثين سوطاً ثلاثين سوطاً قلت فشق ذلك عليه فقال اف اف اف ثلاثا وقال : الحسد .

وروى حماد عن حريز ، عن ايمن الله عليه السلام ان علياً عليه السلام وجد رجلاً مع امرأة في لحاف واحد ف ضرب كل واحد منهما مائة سوط غير سوط .

﴿وروى القاسم بن محمد﴾ والظاهر انه الجوهري ، والظاهر انه اخذه من كتاب الحسين بن سعيد كما يظهر من الشيخ (١) ، وغرض المصنف من ذكر امثال هذه الاخبار مع وجود اخبار صحيحة او اصح منها اشتمالها على كثير من الاحكام مع وجود اخبار تعضدها لكن لم نطلع على خبر الثلاثين غير هذا الخبر ، بل الاخبار المتواترة واردة بأن حدّهما المائة او الناقص منه بواحدة ، والذي يظهر من الكليني انه يعمل بالمائة ويحمل الناقصة على التقية .

﴿وروى حماد﴾ في الصحيح كالشيخ ﴿عن حريز﴾ ويدل على التسعة والتسعين ، وروى الشيخ في الصحيح ، عن ابن سنان ، عن ابي عبد الله عليه السلام في رجلين يوجدان في لحاف واحد فقال : يجلدان حداً غير سوط واحد . وفي الصحيح ، عن معوية بن عمار قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام المرأتان تنامان في ثوب واحد قال : تضربان قال : قلت حداً ؟ قال : لا ، قلت : الرجلان

(١) اورده والاربعة التي بعده في التهذيب باب حدود الزنا خير ١٢٢-١٢٣-١٢١-

وروى محمد بن الفضيل ، عن ابي الصباح الكنانى . عن ابي عبد الله عليه السلام قال :
سأله عن الرجل والمرأة يوجدان في لحاف واحد فقال : اجلدهما مائة جلدة
مائة جلدة .

ينامان في ثوب واحد فقال : يضربان ؟ قال : قلت : الحد ؟ قال لا .
وفي الموثق كالصحيح ، عن ابان بن عثمان قال : قال ابو عبد الله عليه السلام : ان
علياً عليه السلام وجد امرأة مع رجل في لحاف فجلد كل واحد منهما مائة سوط
غير سوط .

وفي القوى ، عن زيد الشحام كالكلينى ، عن ابي عبد الله عليه السلام وفي الموثق
(على الظاهر) عن سماعة بن مهران ، عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل والمرأة
يوجدان في لحاف واحد قال : فقال يجلدان مائة مائة غير سوط (١) .

وورد في الحسن كالصحيح ، عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : كنت عند
ابي عبد الله عليه السلام فدخل عليه عباد البصرى ومعه انا من اصحابه فقال له : حدثنى عن
الرجلين اذا اخذا في لحاف واحد فقال له : كان على عليه السلام انا اخذ الرجلين
في لحاف ضربهما الحد فقال عباد : انك قلت لى غير سوط فأعاد عليه ذكر الحد
حتى اعاد ذلك مراراً فقال : غير سوط فكتب القوم الحضور عنه ذلك الحديث
وظاهره انه كلما ورد بالنقص محمول على التقية وذكر الكلينى هذا الخبر بعد اخبار
التمام مشعراً بأن النقص محمول على التقية .

وروى محمد بن الفضيل ، عن ابي الصباح الكنانى عليه السلام في القوى كالصحيح
كالشيخين ويدل على التمام .

(١) اورده والخسة التى بعده فى الكافى باب ما يوجب الجلد غير ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١٧
٣ والتهذيب باب حدود الزنا غير ١٣٩ - ١٤٥ - ١٥٢ - ١٢٩ - ١٢٦ - ١٢٨ واورد الاول
ايضاً فى باب حد السحق غير ٢ كما فى الكافى وغيره ١ كما فى التهذيب ولكن فيها يجلد
كل واحدة منهما مائة جلدة

وروي في الصحيح، عن العلي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : حد الجلد ان يؤخذ في لحاف واحد والرجلان يجلدان اذا اخذا في لحاف واحد الحد والمرأتان يجلدان اذا اخذا في لحاف واحد ، الحد .

وفي الصحيح، عن عبدالرحمان بن الحجاج قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول كان علي عليه السلام اذا اخذ الرجلين في لحاف واحد ضربهما الحد ، واذا اخذ المرأتين في لحاف واحد ضربهما الحد .

وفي الحسن كالصحيح ، عن عبد الله بن سنان والشيخ في الصحيح عن عبد الله بن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول : حد الجلد في الزنا ان يوجد (ان يؤخذ - خل) في لحاف واحد والرجلان يوجدان في لحاف واحد والمرأتان توجدان في لحاف واحد .

وفي الحسن كالصحيح . عن أبي عبيدة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : كان علي عليه السلام اذا وجد رجلين في لحاف واحد مجردين حدّهما اذجلدهما حد الزاني مائة جلدة كل واحد منهما وكذلك المرأتان اذا وجدتا في لحاف واحد مجردتين جلدة كل واحدة منهما مائة جلدة (١) .

و في الموثق كالصحيح ، عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال اذا شهد الشهود على الزاني انه قد جلس منها مجلس الرجل من امرائه اقيم عليه (وفي يـ عليهما) الحد قال وكان علي عليه السلام يقول : اللهم ان امكنتني من المغيرة لارمينته بالحجارة .

وفي الموثق ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن امرأة وجدت مع رجل في ثوب قال : يجلدان مائة جلدة .

(١) اوردته والاربعة التي بعده في الكافي باب ما يوجب الجلد غير ١٠ - ٨ - ٩ - ٥

والاربعة الاخيرة في التهذيب باب حدود الزنا غير ١٥٠ - ١٥٢ - ١٥١ - ١٥٦

وفي الصحيح عن صفوان عن عبد الرحمن العذاء قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : اذا وجد الرجل والمرثقة في لحاف واحد جلداً مائة جلدة .

وفي الموثق كالصحيح عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال : قال ابو عبد الله عليه السلام اذا وجد الرجل والمرأة في لحاف واحد وقامت بذلك عليهما بيّنة ولم يطلع منهما على ما سوى ذلك جلد كل واحد منهما مائة جلدة .

و روى الشيخ في الصحيح . عن عبد الله بن مسكان ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول حد الجلد في الزنا أن يوجدا في لحاف واحد (١) .

وفي الموثق كالصحيح ، عن ابان ، عن سلمة عن ابي عبد الله عليه السلام ان علياً عليه السلام قال : اذا وجد الرجل مع المرأة في لحاف واحد جلد كل واحد منهما مائة (٢) .

وحمل الشيخ هذه الاخبار على ما اذا علم الامام بأنه وجدتهما الزنا لان للامام ان يقضى بعلمه (٣) :

لما روي في الصحيح عن حسين بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول الواجب على الامام اذا نظر الى رجل يزني او يشرب خمرأ ان يقيم عليه الحد ولا يحتاج الى بيّنة مع نظره لانه امين الله في خلقه ، و اذا نظر الى رجل يسرق فالواجب عليه ان يزيره وينهاه ويمضى ويدعه قلت : كيف ذاك ؟ قال : لان الحق

(١) التهذيب باب حدود الزنا خبر ١٢٨ وذلك - والمرأتان توجدان في لحاف واحد

(٢) التهذيب باب حدود الزنا خبر ١٥٣

(٣) وكان هذا النقل عن الشيخ غير تام فانه قال في التهذيب الوجه في هذه الاخبار هو

انه اذا انضاف الى كونهما في ازار واحد النقل وطم ذلك منهما الامام فانه يحكم عليهما الحد كاملاً ولا يكون الرجم الا بعد اقامة البيّنة حسب ما قلناه خبر ابي بصير والكتاني انتهى.

قال مصنف هذا الكتاب - رضى الله عنه - هذه الاخبار كلها متفقة المعاني :
اذا وجد الرجل مع الرجل ، والمرأة مع المرأة ، او الرجل مع المرأة في لحاف
واحد من ضرورة فلا شيء عليهما ، وان لم يكن ذلك من ضرورة ولم يكن بينهما
حال تكره يضرب كل واحد منهما ثلاثين سوطاً يعززان بذلك ، واذا كان بينهما
الزنا وكانا غير محصنين جلد كل واحد منهما مائة جلدة ، وذلك متى أقرّا بذلك
او شهد عليهما اربعة عدول ، ومتى وجدا في لحاف واحد وقد علم الامام انه
قد كان منهما ما يوجب الحد الا انهما لم يقرّاه ولا تشهد عليهما اربعة بمدول ضربهما
مائة سوط غير سوط ، لانهما لم يقرّا ولم يقرّ عليهما بينة بالزنا فينقصهما بذلك سوطاً
واحداً ليكون مائة سوط غير سوط لهما تعزيراً دون الحد .

روى عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال : قال
امير المؤمنين عليه السلام لا يجلد رجل ولا امرأة حتى يشهد عليه اربعة شهود على الايلاج
والاخراج .

اذا كان لله فالواجب على الامام اقامته واذا كان للناس فهو للناس (١) .
اقول : لكنه فرق بين ما رآه الامام ظاهراً او كشافاً وعباناً واحتمل ايضاً ان
يكون الناقص في المرة الاولى والتعاصم في الثانية لما رواه في الموثق ، عن ابي
خديجة قال : لا ينبغي لامرأتين تنامان في لحاف واحد الا ديينهما حاجز فان فعلتا
بهيتا عن ذلك فان وجدهما بعد النهي في لحاف جلدتا كل واحدة منهما حداً واحداً
فان وجدتا الثالثة في لحاف حدّتا فان وجدتا الرابعة قتلتا (٢) .

وروى عاصم بن حميد رحمته الله في الحسن كالصحيح والشيخان في الصحيح (٣)
عليه السلام على الايلاج والاخراج اي لا يكفي في شهادة الزنا ، العلم الحاصل بالقرائن
بل يجب ان يشهد آتيت فلانا ادخل فرجه في فرج فلانة ، واخرجه ، والظاهر

(١-٢) التهذيب باب حدود الزنا خبر ١٥٥-١٥٧

(٣) الكافي باب ما يوجب الرجم خبر ٢ والتهذيب باب حدود الزنا خبر ٣

وقال : لا اكون اول الشهود الاربعة اخشى الروعة ان ينكل بعضهم فأجلد ،

ان الاخراج وقع استتباعاً لانه لو لم يشاهد الخروج يحكم بالزنا .
ويحتمل ان يكون لازماً لزيادة اليقين اولوجه لانه علمه لان هذا الحكم مغاير
لسائر الاحكام في مشاهدة الادخال فيمكن ان يكون في الاخراج كذلك (ويحتمل)
ان يكونا كناية عن العلم فلوحصل من وجه آخر بان يضع يده في الظلمة على
فرجه داخل في الفرج في الظلمة ثم اخرج به وامنى وعلم الفاعل والمعمول لكان
كافياً لكنه خلاف المنصوص ، ولهذا لو حصل التواتر المفيد للعلم من الثلاثة
لا يكفي بل لابد من الاربعة ، وكذا لو حصل العلم من شهادة الكفادر الفسق
لا يعتبر .

﴿ و قال لا اكون اول الشهود الاربعة اخشى الروعة ﴾ و الاظهر الذال
﴿ ينكل بعضهم فأجلد ﴾ لم يكن فيهما هذه الجملة ، والمراد انه ينبغي ان يشهدوا
جميعاً لثلاث يشهد بعضهم اولاً ثم نكل الباقي عن الشهادة فيثبت بجلد من شهد
حد القذف والردع ، الاتزجار والروع الخوف .

وروي في الصحيح عن الحلبي ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : حد الرجم ان يشهد
اربعة انهم رأوه يدخل ويدخل ويخرج (١) .

وفي الموثق كالصحيح ، عن ابي بصير قال : قال ابو عبدالله عليه السلام : لا يرجم
الرجل والمرأة حتى يشهد عليهما اربعة شهداء على الجماع والايلاج والادخال كالميل
في المكحلة .

وفي القوي كالصحيح ، عن ابي بصير ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : حد الرجم
في الزنا ان يشهد اربعة انهم رأوه يدخل ويدخل ويخرج .

وفي الموثق عن ابي بصير ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : لا يجب الرجم حتى

(١) اوردته والخسة التي بعده في التهذيب باب حدود الزنا غير ١-٢- ١٧٩ - ٥

٢ - ٨٠ وورد الاربعة الاول في الكافي باب ما يوجب الرجم غير ١-٢-٣-٥

و روى فضالة ، عن داود بن ابى يزيد قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله قالوا لسعد بن عباد : ادرأيت لو وجدت على بطن امرأتك رجلاً ما كنت صائماً به ؟ قال : كنت أضربه بالسيف قال : فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله فقال : ماذا يا سعد ؟ فقال سعد : قالوا لى : لو وجدت على بطن امرأتك رجلاً ما كنت تصنع به ؟ فقلت : كنت أضربه بالسيف فقال : يا سعد وكيف بالاربعة ؟ فقال : يا رسول الله بعد رأى عيني و علم الله بأنه قد فعل ؟ فقال : اى والله بعد رأى عينك و علم الله بأنه قد فعل ، لان الله عز وجل قد جعل لكل شىء حداً وجعل لمن تعدى ذلك الحد حداً .

وروى الحسن بن محبوب عن ابان ، عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل محصن فجر بامرأة فشهد عليه ثلاثة رجال و امرأتان قال : وجب عليه الرجم ، وان شهد عليه رجلان و اربع نسوة فلا تجوز شهادتهم ولا يرحم ولكن يضرب الحدّ حد الزانى .

و روى شعيب عن ابى بصير قال : قال ابو جعفر عليه السلام قضى امير المؤمنين

يقوم البيّنة الاربع اثم قدرأوا بجامعها .

وروى الشيخ فى القوى ، عن عبد الله بن جذاعة قال : سألت عن اربعة نفر شهدوا على رجلين وامرأتين بالزنا قال : يرحمون .

﴿ وروى فضالة ﴾ فى الصحيح كالشيخين ﴿ عن داود بن ابى يزيد ﴾ فرقد و يدل على انه لا يجوز له قتل من يرى انه يزنى بامرأته لانه لو جاز لكان يدعى ذلك كل من اراد قتل عذوه ، و تقدم ان رسول الله ﷺ قال : ان سعداً لفيود و اما غير منه ، ولما كان مشتهراً بالفيرة كانوا يسألون منه امثال هذه .

﴿ وروى الحسن بن محبوب عن ابان ﴾ فى الموثق كالصحيح كالشيخ ﴿ عن الحلبي ﴾ و يدل على انه يثبت الزنا بشهادة ثلثة رجال وامرأتين و يثبت الجلد بشهادة رجلين و اربع نساء و تقدم الاخبار فى باب الشهادات ،

﴿ وروى شعيب عن ابى بصير ﴾ ولم يذكر طريقه اليه وروى الشيخ فى الصحيح

(على- خ) عليه السلام في رجل تزوج امرأة رجل انه رجم المرأة وضرب الرجل الحدّ ، وقال عليه السلام : لو علمت انك علمت لفنخت رأسك بالحجارة .

عن شعيب قال : سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل تزوج امرأة لها زوج قال : يفرق بينهما ، قلت فليه ضرب ؟ قال : لا ماله يضرب فخرجت من عنده وابو بصير بهيال الميزاب فأخبرته بالمسئلة والجواب فقال لي : أين انا ؟ قلت بهيال الميزاب قال فرفع يده فقال ورب هذا البيت « ادورب هذه الكعبة » لسمعت جعفر عليه السلام يقول : ان عليا عليه السلام قضى في الرجل تزوج امرأة لها زوج فرجم المرأة وضرب الرجل الحدّ ثم قال : لو علمت انك علمت لفنخت رأسك بالحجارة ثم قال : ما اخوفني ان لا يكون ادنى علمه (١) .

و في الموثق ، عن شعيب المقر قوفي قال : سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل تزوج امرأة لها زوج ولم يعلم قال : نرجم المرأة وليس على الرجل شيء ، اذا لم يعلم فذكرت ذلك لابي بصير قال : فقال لي : وايه « ادوا لله » قال جعفر عليه السلام نرجم المرأة ويجلد الرجل الحد وقال : بيده على صدره يحكه « فحكك خ » ما ظن صاحبنا تكامل علمه (٢) .

فالظاهر ان هذا الاعمى لم يفهم كلام الصادق عليه السلام واشتبه عليه ، وعلى تقدير الصحة يمكن ان يكون الحد لعلمه عليه السلام بانه كان يعلم ، وعدم رجمه لكونه غير محصن وقوله عليه السلام (٣) لو علمت انك علمت « اي بالبيئة عندى لفنخت رأسك بالحجارة » اي حددتك تماما ، والاول كان تعزيرا او كان محصنا وحصل ظنه بان لها زوجا بغير البيئة وكان التعزير لعدم التفتيش بعد حصول الظن .

و ما ذكره ابو الحسن عليه السلام كان موافقا للسؤال بعدم العلم مطلقا وبسبب

(١) التهذيب باب حدود الزنا خبر ٧٦

(٢) التهذيب باب من الزادات في فقه النكاح خبر ١٦٢ من كتاب النكاح

(٣) ين في الخبر السابق على هذا الخبر

هذا الخبر وامثاله ظنّ بعضهم انه كان نادرسياً واقفاً على ابي عبدالله عليه السلام والظاهر من قوله : صاحبنا انه كان يقول بامامته وبسبب توهمه انه مخالف لقول ابي عبدالله عليه السلام قال ما قال ، والظاهر انه كان تاب من هذا الهذيان والآلم يعمل الاصحاب بخبره مع امكان الافتراء عليه ممن يمانونه ، وعلى اى حال فذكر هذا الخبر مع مخالفته للاصول والاخبار واقتصر انه بهذه المزخرفات لا يليق بالتفات

وروى الشيخان فى الصحيح ، عن ابي عبيدة ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سألت عن امرأة تزوجت رجلاً ولها زوج قال : فقال : ان كان زوجها الاول مقيماً معها فى المصر الذى هى فيه تصل اليه ، ويصل اليها فإن عليها ما على الزانى المحصن الرجم وان كان زوجها الاول غائباً عنها او كان مقيماً معها فى المصر لا يصل اليها ولا يصل اليه فإن عليها ما على الزانية غير المحصنة والامان بينهما ولا تفريق ، قلت فمن يرميها او يضربها الحد وزوجها لا يقدمها الى الامام ولا يريد ذلك منها قال : ان الحد لا يزال لله فى بدنّها حتى يقوم به من قام او تلقى الله وهو عليها غضبان ، قلت فان كانت جاهلة بما صنعت ؟ قال : فقال : أليس هى فى دار الهجرة ؟ قلت : بلى قال : فما من امرأة اليوم من نساء المسلمين الا وهى تعلم ان المرأة المسلمة لا يحل لها ان تزوج زوجين ، قال : و لو ان المرأة اذا فجرت قالت لم أدري اوجعلت ان الذى فعلت حرام ولم يقم عليها الحد انما لتمطلت الحدود (١)

وفى الحسن كالصحيح من يزيد الكناسى قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن امرأة تزوجت فى عدتها ، قال : ان كانت تزوجت فى عدة طلاق زوجها عليها الرجعة ، فإن عليها الرجم وان كانت تزوجت فى عدة ليس زوجها عليها الرجعة فان عليها حد الزانى غير المحصن وان كانت تزوجت فى عدة من بعد موت زوجها من قبل انهاء الاربعة اشهر والمثرة ايام فلا رجم عليها ، وعليها ضرب مائة جلدة .

(١) الكافى باب حد المرأة لها زوج الخ خبر ١ والتلخيص باب حدود الزنا خبر ٦٠

قلت : أرايت ان كان بعد ذلك منها بجهالة ؟ قال : فقال : ما من امرأة اليوم من نساء المسلمين الا وهى تعلم ان عليها عدة فى طلاق او موت ولقد كن نساء الجاهلية تعرفن ذلك ، قلت : فان كانت تعلم ان عليها عدة ولا تدرى كم هى ؟ قال : فقال : انا علمت ان عليها عدة لزمتهما البهجة فتسأل حتى تعلم (١) .

وفى الموثق عن ابي بصير ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : سئل عن امرأة كان لها زوج غائب فتزوجت آخر ؟ قال : ان رفعت الى الامام ثم شهد عليها شهود وان لها زوجاً غائباً وان مادته « اى نفقته » وخبره بأبيها منه وانها تزوجت زوجاً آخر كان على الامام ان يحدها ويفرق بينها وبين الذى تزوجها ، قلت : فالمهر الذى اخذته منه كيف يصنع به ؟ قال ان اصاب منه شيئاً قليلاً خذه وان لم يصب منه شيئاً فان كلما اخذت منه حرام عليها مثل اجر الفاجرة .

وفى القوى . عن ابي بصير ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سألت عن امرأة تزوجها رجل فوجد لها زوجاً قال : عليه الجلد وعليها الرجم لانه قد تقدم بغير علم وتقدمت هى بعلم ، وكفارته ان لم يقدم الى الامام أن يتصدق بنخسة اصوع دقيقاً . وهذا الخبر أيضاً منه مثل ما تقدم منه ، ويعمل على التعزير للتقصير فى التفتيش ، والظاهر انه اعتقاده الفاسد لعدم وجوده فى غير خبره .

واحتمل الشيخ ان يكون متهماً فى دعوى التزويج لما رواه فى الصحيح عن الحلبي ، عن ابي عبدالله عليه السلام فى امرأة تزوجت ولها زوج فقال : ترجم المرأة وان كان للذى تزوجها بينة على تزويجها والاضرب الحد (٢) .

(١) اورده والذين بعده فى الكافي باب حد المرأة التى لها زوج الخ خبر ٢ - ٣ - ٤
والتهذيب باب حدود الزنا خبر ٦١ - ٦٢ - ٦٣ واورد الثالث فى التهذيب باب من الزادات
فى فقه النكاح خبر ١٣٩ نحوه واللفظ مختلف

(٢) واورده والذين بعده فى التهذيب باب حدود الزنا خبر ٧٧ - ٦٥ - ١٧٢

وخرج أمير المؤمنين عليه السلام بشراجه الهمداية ، فكاد الناس يقتل بعضهم بعضاً من الزحام . فلما رأى ذلك أمر بردها حتى خفت الزحمة ثم أخرجت وأغلق الباب ، قال : فرموها حتى ماتت فأمر بالباب ففتح ، قال : فجعل من دخل يلتمها قال فلما رأى ذلك نادى مناديه أيها الناس ادفعوا السنتكم عنها ، فإنه لا مقام حد إلا كان كفارة ذلك الذنب كما يجزى الدين بالدين .

وروى زرعة ، عن سماعة قال : قال أذا ذل الرجل فجلد فليس ينبغي للإمام أن ينفيه من الأرض التي جلد فيها إلى غيرها ، وإنما على الإمام أن يخرج من العصر الذي جلد فيه .

وروى في الموثق ، عن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام عن رجل كانت له امرأة فطلقها أومات فزنا قال عليه الرجم ، وعن امرأة كان لها زوج فطلقها أومات فزنا أن عليه الرجم ؟ « او - أومات ثم ذنت عليها الرجم » قال : نعم .
فجعل على السهو « او » إذا كان للزوج زوجة أخرى « او » إذا كان الطلاق رجماً ، وفي موت الزوج إذا كانت تزوجت ، وحمله على سهو عمار أقرب فإنه قلما يكون خبر منه لا يكون مضطرباً . وذلك لشوم مذهبه الفاسد كرواه .
﴿ وخرج أمير المؤمنين عليه السلام بشراجه ﴾ كما في كتب العامة « واسبراقة » كما في بعض النسخ وفي باب - ورواه الشيخ في القوي عن كثير قال الخ و يدل على أن الحد كفارة ذلك الذنب ولا يجوز غيبته بذلك .

﴿ وروى زرعة عن سماعة ﴾ في الموثق كالشيخين قال : قال أبو عبد الله عليه السلام إذا ذل الرجل فجلد ينبغي الخ (١) وليس « ليس » فيهما ، وروى في الصحيح عن ابن مسكان عن أبي بصير قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الزاني إذا ذل أبنى ؟ قال : فقال نعم من التي جلد فيها إلى غيرها (٢) .

(١) الكافي باب نفى الزاني عشر ٢ والتهذيب باب حدود الزنا خبر ١١٨

(٢) أوردته واللفظ التي بعده في التهذيب باب حدود الزنا خبر ١٢٠ ١١٩ ١٢١-١٢٢

أوردته اللفظ الأول في الكافي باب نفى الزاني خبر ٣-١-٢

وروى حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله قال : الشيخ والشيخة جلد مائة والرجم والبكر والبكرة جلد مائة ونفى سنة والنفي من بلد الى بلد ، وقد نفى امير المؤمنين عليه السلام رجلين من الكوفة الى البصرة .

وفي الحسن كالصحيح ، عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال : النفي من بلدة الى بلدة ، وقال قد نفى على عليه السلام رجلين من الكوفة الى البصرة .
وفي القوي ، عن مثني الحنط ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سأله عن الزاني اذا جلد العتق قال : ينفي من الارض الى بلدة يكون فيها سنة .

﴿وروى حماد﴾ في الصحيح ورواه الشيخ في الصحيح عن عبدالرحمان بن حماد وهو مجهول **﴿عن الحلبي﴾** والظاهر ان عبدالرحمان سهو من قلم الشيخ ويبدل على انه مجمع للشيخ والشيخة الجلد مع الرجم اذا كانا محصنين وعلى ان النفي للبكر وهو من تزوج ولم يدخل .

وروى الشيخان في الحسن كالصحيح عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال نفى امير المؤمنين في الشيخ والشيخة ان يجلدا مائة ونفى للمحصن الرجم ونفى في البكر والبكرة اذا زنيا جلد مائة ونفى سنة في غير مصرهما وهما اللذان قد املكوا ولم يدخل بهما (١) .

وفي القوي كالصحيح والشيخ في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال : المحصن يرجم والذي قد املك ولم يدخل بها فجلد مائة وينفى .

وروى الشيخ في الحسن كالصحيح ، عن عبدالرحمان ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان على عليه السلام يضرب الشيخ والشيخة مائة ويرجمهما ويرجم المحصن والمحصنة ويجلد البكر والبكرة وينفيهما سنة .

(١) اورده والسبعة التي بعده في التهذيب باب حدود الزنا خبر ٩ - ٨ - ١١ - ١٠ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - واورد الاولين في الكافي باب الرجم والجلد ومن يجب عليه ذلك خبر ٢ - ٣

وفي القوي، عن عبدالله بن طلحة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا زنا الشيخ والمعبوز جلدا ثم رجما عقوبة لهما وإذا زنا النصف من الرجال رجم ولم يجلد إذا كان قد أحسن وإذا زنا الشاب الحدث السن جلد وفي سنة من مصره.

وفي القوي كالصحيح، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: المحسن يجلد مائة ويرجم، ومن لم يحسن يجلد مائة وينفى (أو ولا ينفى وهو أظهر) والتي قد املكت ولم يدخل بها يجلد مائة وتنفى.

وفي الصحيح عن زرارة ومحمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام بسند ين في المحسن والمحصنة جلد مائة ثم الرجم - ويحمل على الشيخ والشيخة.

وفي القوي كالصحيح، عن عبدالله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا زنا الشيخ والمعبوز جلدا ثم رجما عقوبة لهما وإذا زنا النصف من الرجال رجم ولم يجلد إذا كان قد أحسن وإذا زنا الشاب الحدث جلد وفي سنة من مصره - ويحمل على البكر.

مرآتية كذا في نسخة أخرى

وروي في الصحيح، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: الرجم حد الله الأكبر والجلد حد الله الأصغر فإذا زنا الرجل المحسن رجم ولم يجلد (١) - ويحمل على غير الشيخ وفي الموثق كالصحيح، عن سماعة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال الحر والحرة إذا زنيا جلد كل واحدة منهما مائة جلدة فاما المحسن والمحصنة فعليهما الرجم (٢).

«فاما ما روي في الموثق كالصحيح عن أبي العباس، عن أبي عبد الله عليه السلام قال رجم رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يجلد وذكروا أن علياً عليه السلام رجم بالكوفة وجلد فأنكر ذلك أبو عبد الله عليه السلام وقال: ما صرف هذا قال: يونس أي لم يعد رجلا رجلا

وروى هشام بن سالم ، عن سليمان بن خالد قال : قلت لاي عبد الله ﷺ :
في القرآن رجم ؟ قال : نعم ، قلت : كيف ؟ قال : الشيخ والشيخة فارجموهما البتة
فانهما قضيا الشهوة .

حديثين ، رجم وجله في ذنب واحد (١) .

« فيحمل » على التقية او بالنسبة الى غير الشيخ والشيخة كما ذهب اليه
جماعة من الجمع مطلقا كما هو ظاهر خبري زرارة ومحمد بن مسلم « او » على
الغالب « او » على انه لم يقع ذلك في زمانهما صلوات الله عليهما فان زنا الشيخ
والشيخة نادر .

وروى هشام بن سالم عن سليمان بن خالد في الصحيح - وروى
الشيخان في الصحيح ، عن عبدالله بن سنان قال : قال ابو عبد الله ﷺ : الرجم
في القرآن قول الله عز وجل : اذا زنى الشيخ والشيخة فارجموهما البتة فانهما قضيا
الشهوة (٢) .

اي عقوبة الرجم لانهما ذهب شهوتهما للشيب ومع هذا زنيا فاستعفا العقوبة
المظني بخلاف الشباب ولو كان هذه الآية عقيب آية الجلد كان المراد بها جمع
الرجم مع الجلد ويكون الحكم منصوصاً بهما بخلاف الشباب المحصنين فان لهم
الرجم فقط وظهر حكم رجم الشباب من السنة ، والظاهر انه سقط من المتن لفظة
« اذا زنى » الا ان يكون واقفاً بحد آية الجلد ، وعلى هذا يكون خبر ابن سنان
قللا بالمعنى .

وروى العامة في صحاحهم انه سقط آية الرجم ممن جمع القرآن لانه
نسخ تلاوته كما ذكره العامة و تبعهم بعض النعاسة جاهلا بالواقع ولا عجب منهم ،
اما المَجَّب من المصنف انه ذكر في رسالته في الاعتقادات ان القرآن الذي نزل

(٢-١) الكافي باب الرجم والجلد ومن يجب عليه ذلك خبر ٥-٣ وورد الاخير في التهذيب

به جبرئيل على رسول الله ﷺ هذا القرآن لم يكن زائداً عليه ولا ناقصاً عنه مع ان الاخبار في طرق العامة والخاصة متواترة بانه كان زائداً عليه ونقصوا عنه لمصلحة مذهبهم الفاسد .

لكن الظاهر انهم نقصوا اسامي اهل البيت عليهم السلام وذكر العنبدى في شرحه على مختصر الحاجبى فى باب خبر الواحد ان عمر قال : لا قبلوا شهادة واحد واقبلوا شهادة اثنين وكان هذا عندهم القرآن كما هو متواتر من كتبهم سيما صحاحهم ، ولولا التطويل لذكرتها ، وعليك بصحيح البخارى ، وبمفتتح تفسير النيشابورى ، والرازى ، وجواهر التفسير وغيرها من تفاسيرهم .

ولهذا كثيراً ما يذكر الزمخشري انها قراءة مسترذلة واعترض عليه من علمائهم من لا معرفة له بما وقع ان هذا القول عن الزمخشري كقولان القراءات متواترة عن رسول الله ﷺ ولم يعلم ان القرآن المكتوب بروايات الاحاد فى زمان ابي بكر وعمر لم يكن معرباً ولا منقطعاً ، وذكروا فى كتبهم ان اول بدعة وقع بعد رسول الله ﷺ كان جمع القرآن ، ثم نقطه ، ثم اعرابه لكن هذه من البدعة الواجبة ، والاعراب كان برأى القراء وكانوا اكثر من الف قارئ ، لكن اجمعوا على السبعة كما اجمعوا على مذاهب الاربعة المجتهدين كما اجمعوا على الخلفاء الاربعة وكان الزمخشري عارفاً بالواقع والمعرضون عليه جاهلون .

وذكر شيخنا البهائى عبادتهم فى كشكوله لكن ورد الاخبار من الائمة الطاهرين صلوات الله عليهم اجمعين انهم أجازوا الناقراءة هذه القراءات المشهورة والعمل بما فى القرآن حتى يظهر صاحب الزمان عليه السلام ويخرج القرآن الذى جمعه امير المؤمنين عليه السلام .

وروى الكلينى فى الصحيح ، عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال : ان القرآن

الذي جاء به جبرئيل على محمد ﷺ سبعة عشر الف آية والذي بينا ستة آلاف (١) وكسر .

وعن البرقي قال دفع اليّ ابو الحسن عليه السلام مصحفاً وقال : لا تنظر فيه فتحتته قرأت فيه لم يكن الذين كفروا فوجدت فيها « اوفيه » اسم سبعين رجلا من قريش بأسمائهم واسماء آبائهم قال : فبث اليّ : ابث لي بالمصحف . وفي الحسن كالصحيح عن الفضيل بن يسار قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام ان الناس يقولون : ان القرآن تزل على سبعة احرف فقال : كذبوا اعداء الله ، ولكن تزل على حرف واحد من عند الواحد .

وفي القوي كالصحيح عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال : ان القرآن واحد تزل من عند واحد ، ولكن الاختلاف يجيء من قبل الرواة . وفي القوي كالصحيح ، عن سفيان بن السمط قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن تنزيل القرآن قال : اقرء واكما علمتم .

وفي الصحيح عن سالم بن ابي سلمة قال قرء رجل على ابي عبدالله عليه السلام وانا اسمع حروفاً من القرآن ليس على ما يقرء الناس فقال ابو عبدالله عليه السلام : كف عن هذه القراءة اقرء كما يقرء الناس حتى تقوم القائم صلوات الله عليه فاذا قام القائم قرأ كتاب الله على حقه واخرج المصحف الذي كتبه علي عليه السلام وقال : اخرجه على علي الى الناس حين فرغ منه وكتبه وقال لهم : هذا كتاب الله عز وجل كما تزل الله على محمد ﷺ قد جمعت من اللوحين فقالوا هونا عندنا مصحف جامع فيه

(١) اورده والخمسة التي به في اصول الكافي باب التوارد خبر ٢٨ - ١٦ - ١٣ -

١٢ - ١٥ - ٢٣ من كتاب فضل القرآن - واعلم انه قد اشتهر بين الناس ان القرآن ستة آلاف وستة وستون آية وروى الطبرسي في المجمع عن النبي (ص) ان القرآن ستة آلاف ومائتان وثلاث وستين آية ولعل الاختلاف من قبل تحديد الآيات والله العالم .

وروى الملا ، عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اذا جامع الرجل
وليدة امرأته فعليه ما على الزاني .
وروى حماد ، عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل زوج امته رجلاً ثم
وقع عليها قال : يضرب الحد .

القرآن لاحاجة لنا فيه فقال : اما والله ما نردنه بعد يومكم هذا ابداً ، اما كان
على ان اخبركم حين جمعتهم لتقرأوه .

﴿ وروى الملا ﴾ في الصحيح كالشيخ عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر
عليه السلام في الذي يأتي وليدة امرأته بغير اذنها عليه مثل ما على الزاني يجلد مائة
جلدة قال : ولا يرجم ان زنا بيهودية او نصرانية اقامة فان فجر بامرأة حرة وله
امرأة حرة فان عليه الرجم (١) - وقد تقدم هكذا من المصنف وسيجيء
عن قريب .

﴿ وروى حماد ﴾ في الصحيح كالشيخ والكليني في الحسن كالصحيح
﴿ عن الحلبي ﴾ ، ويدل كالخبر السابق على ان وطئ الامة لا يوجب الرجم ،
وذهب اليه جماعة .

والمشهور بين الاصحاب عدم اشتراط حرية الموطوءة لمعوم الاخبار ، ولما
رواه الشيخ في القوي كالحسن عن زكريا بن آدم قال : سألت الرضا عليه السلام عن
رجل وطئ جارية امرأته ولم يهبها له قال : هو زان ، عليه الرجم .

وفي القوي ، عن وهب وسيد كره المصنف ، وحملوا هذا الخبر بان الحد
اعم من الجلد والرجم مع انه لا ينافي الرجم لو كان المراد به الجلد ، وكذلك
خبر محمد بن مسلم لكنهما خلاف الظاهر ، ويشكل الخروج عنه بهذين الخبرين
مع ان خبر وهب ليس بصريح في الرجم مع احتمال التهديد للمصلحة ، كما
روى عن امير المؤمنين عليه السلام كثيراً ، وتقدم وسيجيء .

وروى محمد بن أبي عمير عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام في امرأة اقتضت جارية بيدها قال : عليها المهر وضرب الحد ، وفي خبر آخر : وضرب ثمانين وفي رواية الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل وقع على مكائبة فقال : ان كانت أدت الربع ضرب الحد وان كان محصناً رجم ، وان لم يكن أدت شيئاً

﴿ وروى محمد بن أبي عمير ﴾ في الصحيح كالشيخ (١) ﴿ عن عبد الله بن سنان ﴾ الى قوله ، عليها المهر ﴿ أي مهر المثل ، والمراد بالجارية الصبية الحرة او البالغة التي لم تزوج او تزوجت ولم يدخل بها لالامة فان لمولها العشر كما تقدم ، وسيجيء ، وبمقتضى التعميم فانه مهرها وروى الشيخ في الموثق عن طلحة بن زيد عن جعفر عن أبيه عن علي عليه السلام قال : اذا اقتضت امرأة فاقضت فليته عشر ثمنها اذ قيمتها وان كانت حرة فليته الصداق (٢) ﴾ وضرب الحد ﴿ مجمل ﴾ وفي خبر آخر ﴿ رواه الشيخ في الصحيح عن ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام قضى بذلك (٣) ﴾ اي بما تقدم ، وقال بجلد ثمانين ، فيكون المراد بالحد حد القذف والمفسر يحكم على المجمل سيما مع اتحاد الراوي ، بل الرواية وذكره في باب الديات اولى وذكره هنا للحد .

﴿ وفي رواية الحلبي ﴾ في الصحيح كالشيخ والكليني في القوي كالصحيح (٤) ﴿ فقال ان كان أدت الربع ﴾ يمكن ان يكون على جهة المثال ﴿ وان كان

(١) التهذيب باب الحد في السحق غير ٨ و اوردته في الكافي ايضاً باب آخر منه (بعد باب الحد في السحق) غير ٣ ولكن فيها (وتجلد ثمانين) وايضاً في التهذيب باب حدود الزنا غير ١٧١

(٢) التهذيب باب من الزيادات في فقه النكاح غير ١٢٠ و ١٧٥ آخر الباب من كتاب النكاح .

(٣) التهذيب باب حدود الزنا غير ١٧٢

(٤) الكافي باب الرجل يأتي الجارية ولغيره فيها قوله الخ غير ٣ والتهذيب باب

حدود الزنا غير ٩٥

فليس عليه شيء .

وروى الحسن بن محبوب عن محمد بن القاسم قال : قال ابو عبدالله عليه السلام من غشى أمرأته بعد انقضاء العدة جلد الحد ، وان غشها قبل انقضاء العدة كان غشيانه اياها رجعة لها .

وروى الحسن بن محبوب عن ابي ايوب ، عن سليمان بن خالد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في غلام صغير لم يدرك ابن عشر سنين زنى بامرأة قال : يجلد الغلام دون الحد تضرب المرأة الحد كاملا قلت : فان كانت محصنة قال : لا ترجم لان الذى نكحها ليس بمدرك ولو كان مدركا رجعت .

محصنا رجم ﴿ لانها كالحره ﴾ وان لم يكن أدت شيئا فليس عليه شيء ﴿ باعتبار ان وطئ الامة لا يصير سببا للرجم لكن لاشك في الجلد فيحمل عدم الشيء على الرجم وسيجيء الاخبار في احكام المماليك .

﴿ وروى الحسن بن محبوب عن محمد بن القاسم ﴾ في الصحيح كالشيخين (١) ﴿ جلد الحد ﴾ ان لم يكن محصنا .

﴿ وروى الحسن بن محبوب ﴾ في الصحيح كالشيخ (٢) ويدل على ان ابن عشر سنين ليس ببالغ ويؤدب ويجلد المرأة التى زنا بها لان واطيه غير بالغ ، ورويا في الموثق كالصحيح عن ابن بكير قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام فى آخر ما لقيناه عن غلام لم يبلغ الحلم وقع على امرأة او فجع بامرأة اى شيء يصنع بهما ؟ قال يضرب الغلام دون الحد ويقام على المرأة الحد ، قلت جارية لم تبلغ وجدت مع رجل يفجع بها قال : تضرب الجارية دون الحد ويقام على الرجل الحد .

و فى القوى كالصحيح ، عن ابان ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال لا يعقد الصبي

(١) التهذيب باب حدود فى الزنا خبر ٧٢ ولم نثر عليه فى الكافى فتبع

(٢) اوردته واللذين يهمل فى التهذيب باب حدود الزنا خبر ٢٢ - ٢٥ - ٢٦ والكافى باب

الصبي يزنى بالمرأة المدركة خبر ١ - ٢ - ٣

وفي رواية يونس بن يعقوب ، عن أبي مريم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام في آخر ما نصته عن غلام لم يبلغ الحلم وقع على امرأة أو فجر بامرأة أَى شيء يصنع بها ؟ قال : يضرب الغلام دون الحد ، و يقام على المرأة الحد فقلت : جارية لم تبلغ وجدت مع رجل يفجر بها قال : تضرب الجارية دون الحد و يقام على الرجل الحد .

إذا وقع على المرأة ويحد الرجل إذا وقع على الصبي ورواه الشيخ عن الكليني عن أبان عن أبي العباس عنه عليه السلام وكأنه سقط من نسخ الكافي (١) .

وفي رواية يونس بن يعقوب عن أبي مريم عليه السلام في القوي وكأنه خبر ابن بكير المتقدم أو مثله ، وروى الشيخان في الحسن كالصحيح عن يزيد الكناسي عن أبي جعفر عليه السلام قال الجارية إذا بلغت تسع سنين ذهب عنها اليتيم و زوجت و أقيم عليها الحدود التامة عليها ولها ، قال : قلت : الغلام إذا تزوجه أبوه ودخل بأهله وهو غير مدرك أيقام عليه الحدود وهو على تلك الحال ؟ قال فقال : أما الحدود الكاملة التي يؤخذ بها الرجال فلا . ولكن يجلد في الحدود كلها على مبلغ سنة فيؤخذ بذلك ما بينه وبين خمس عشر سنة و لا يبطل حدود الله في خلقه ، و لا يبطل حقوق المسلمين بينهم (٢) .

و في القوي ، عن حماد قال : سألت أبا جعفر عليه السلام قلت : متى يجب على الغلام أن يؤخذ بالحدود التامة ويقام عليه ويؤخذ بها ؟ قال أنا خرج عنه اليتيم وأدرك قلت : فلذلك حد يعرف به ؟ فقال أنا احتمل وبلغ خمس عشرة سنة أو أكثر أو أبنت قبل ذلك أقيمت عليه الحدود التامة وأخذ بها وأخذت به قلت فالجارية متى يجب

(١) يعني انه لفظ (أبي العباس) سقط من نسخ الكافي لأصل الخبر فلا تنقل .

(٢) أورده والذي بعده في الكافي باب حد الغلام و الجارية الذي يجب عليهما الحد

وروى الحسن بن محبوب ، عن حنان بن سدير قال : ان عباد المكي قال :
 قال لي سفيان الثوري ادى لك من ابي عبد الله عليه السلام منزلة فاسئله عن رجل زنا وهو
 مريض فان اقيم عليه الحد خافوا ان يموت ، ما تقول فيه ؟ قال : فسألته فقال لي :
 هذه المسئلة من تلقاء نفسك او امرك انسان ان تسأل عنها ، فقلت له : ان سفيان
 الثوري امرني ان أسألك عنها فقال عليه السلام : ان رسول الله ﷺ أتى برجل احب (١)
 قد استسقى بطنه وبدت مروق فخذه ، وقد زنى بامرأة مريضة فأمر رسول الله ﷺ
 فأُتي بمرجون فيه مائة شراخ فضربه به ضربة واحدة وضربها به ضربة واحدة و
 خلى سبيلهما وذلك قول الله عز وجل (وَاَخَذَ يَدُكَ مِنْفَا فَاَضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنُثْ) .
 و روى موسى بن بكر عن زرارة قال : قال ابو جعفر عليه السلام : لو ان رجلا
 اخذ حُرمة من قضبان او اصلا فيه قضبان فضربه ضربة واحدة أجزأه عن عدة ما يريد
 ان يعجل من عدة القضبان .

عليها الحدود التامة و تؤخذ بها قال : ان الجارية ليست مثل الغلام ، ان الجارية
 اذا تزوجت ودخل بها ولها تسع سنين ذهب عنها اليتيم ودفع اليها مالها و جاز امرها
 في الشراء والبيع واقامت عليها الحدود التامة واخذ لها بها قال : والغلام لا يجوز
 امره في الشراء والبيع ولا يخرج من اليتيم حتى يبلغ خمس عشرة سنة او يحتمل
 او يشر او ينبت قبل ذلك .

﴿ روى الحسن بن محبوب عن حنان بن سدير ﴾ في الموثق كالشيخين (٢)
 ﴿ احب ﴾ الحَبْناء في البطن يعظم منه ويرم « والمرجون » المجموع من الشارينغ
 « والشراخ » عنقود التمر « والحنت » بالكسر الاثم ، والخلف في اليمين .
 ﴿ و روى موسى بن بكر عن زرارة ﴾ في القوي ﴿ اجزاء ﴾ اي في
 المريض .

(١) الحين داء في البطن وحن كخرج عظم بطنه وورم في

(٢) الكافي باب الرجل يجب عليه الحد وهو مريض الخ خبر ١ والنهذيب باب

الحدود في الزنا خبر ١٠٧

وفي رواية عبد الله بن المغيرة ، وصفوان وغير واحد رفعوه الى ايى عبد الله عليه السلام انه قال : اذا قرأ الزاني المصن كان اول من يرضه ، الامام ثم الناس ،

وروى الشيخان في الموثق كالصحيح ، عن ابى المباس عن ابى عبد الله عليه السلام قال قال : انى رسول الله صلى الله عليه وآله برجل دميم قصير قدسقى بطنه وقد درت ، وفى بب وبت ، عروق بطنه قد فجر بامرأة قتالت المرأة ما علمت به الا وقد دخل على فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله : ازيت ؟ فقال : نعم ولم يكن احسن فصد رسول الله صلى الله عليه وآله بصره فيه وخفضه اى سمجاً او قهراً ، ثم دعا بمذق فمقه مائة ثم ضرب به بشمارينه (١) .

وفى الموثق عن السكونى عن ابى عبد الله عليه السلام قال : انى امير المؤمنين عليه السلام برجل اصاب حداً وبه قروح فى جسده كثيرة فقال امير المؤمنين اقرده « اخر دمخ » حتى يبرأ لاتنكوها ولا لاتنكوها - اى لاتجر حوها ، عليه فتقتلوه .

وفى القوى : عن مسمع بن عبد الملك عن ابى عبد الله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام اتى برجل اصاب حداً وبه قروح ومرض واشباه ذلك فقال امير المؤمنين عليه السلام اقرده حتى لاتنكى قروحها عليه فيموت ولكن انا برة حدناه .

و يحمل الخبر ان على ما لم يطق المريض الضرب بالشمراخ ايضا و كان المظنون قتله به « او » اذا اقتضت المصلحة التأخير « او » التقديم فى الضرب بالشمراخ « او » التأخير .

« وفي رواية عبد الله بن المغيرة » فى الصحيح « وصفوان » فى الحسن كالصحيح ورواه الشيخان فى الموثق كالصحيح عن صفوان عن رواه (٢) « وغير واحد » اى جماعة آخرون غيرهما « رفعوه » جميعا « الى ابى عبد الله عليه السلام » اى

(١) اوردته والذين يملء فى الكافى باب الرجل يجب عليه الحد وهو مريض الخ .

خير ٢-٣-٥ والتهذيب باب حدود الزنا خير ١٠٨-١٠٩-١١٠

(٢) اوردته و التلثة التى يملء فى الكافى باب صفة الرجم خير ٢-٣-٢-١

والتهذيب باب حدود الزنا خير ١١٢-١١٣-١١٤-١١٥

وإذا قامت عليه البيّنة كان أول من يرحمه ، البيّنة ثم الامام ثم الناس .
وروى حماد ، عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام : ان علياً عليه السلام ضرب رجلاً
تزوج امرأة في نفاسها قبل ان تطهر ، الحدّ قال مصنف هذا الكتاب - رضي الله

ارسلوه عنه عليه السلام ، ويحمل عليه ما رواه الشيخان في الموثق كالصحيح ، عن سماعة
بن مهران عن ابي عبد الله عليه السلام قال تدفن المرأة الى وسطها ثم يرمى الامام ثم يرمى
الناس باحجار صفار .

وفي الموثق كالصحيح ؟ عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : تدفن المرأة
الى وسطها ثم يرمى الامام ، و يرمى الناس بأحجار صفار ولا يدفن الرجل اذا رجم
الا الى حقويه .

وفي الموثق كالصحيح عن ابي بصير قال قال ابو عبد الله عليه السلام تدفن المرأة
الى وسطها اذا اراد وأن يرحمها (١) ثم يرمى الامام ثم يرمى الناس ،
يحمل هذه الاخبار على الافراد على انه لامنافاة بينها لان ما في هذه الاخبار
تقدم الامام على الناس وهو كذلك ايضاً في الخبر الاول وفيه تقديم البيّنة في الضرب
على الامام .

(وروى حماد) في الصحيح كالشيخ والكليني في الحسن كالصحيح (٢)
(من الحلبي) وأدله الشيخ بأنه يمكن ان يكون في المدة بعد وضع الحمل بان
تكون قدماء زوجها في حملها ، وحينئذ عدتها أبعد الاجلين ولا عموم في الواقعة
وعلى حمل الشيخ لزم تأويل الحد بالتعزير .

وروى الشيخ في الصحيح ، عن عبد الله بن سنان قال : سألت عن المرأة
تضع أبعد ان تزوج قبل ان تطهر ؟ قال : نعم وليس لزوجها أن يدخل بها حتى

(١) في نسخة الكافي هكذا - (ويرمى الامام ثم الناس بعده باحجار صفار
(٢) الكافي باب حد المرأة التي لها زوج خبر ٥ التهذيب باب حدود الزنا خبر ٤٢
وباب من الزيادات في فقه النكاح خبر ١٠٦ من كتاب النكاح

عنه - لو تزوجها في نفاسها ولم يدخل بها حتى تطهر لم يجب عليه الحد ، وانما حده عليه السلام لانه دخل بها .

وروى ابان عن زرادة عن ابي جعفر عليه السلام قال : يضرب الرجل الحد قائماً والمرأة قاعدة ، ويضرب كل عضو ويترك الوجه والمذاكير .

تطهر (١) .

وفي القوى عن علي عليه السلام قال : لا بأس ان يتزوجها في نفاسها ولكن لا يجامعها حتى تطهر من دم النفاس (٢) .

وفي القوى كالصحيح ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال قضى امير المؤمنين عليه السلام في امرأة توفى زوجها وهي حبلى فولدت قبل ان يمضي اربعة اشهر وعشراً وتزوجت قبل ان يكمل الاربعة الاشهر والعشر قضى ان يطلقها ثم لا ينكحها حتى يمضي آخر الاجلين فإن شاء موالى المرأة أنكحوها وإن شاءوا امسكوها وردوا عليه ماله (٣) .
 ﴿ وروى ابان ﴾ في الموثق كالصحيح كالشيخين (٤) ﴿ عن زرادة ﴾ الى قوله ، ويترك الوجه ﴿ كما في رب والراس ، كما في ربي بدله ﴾ والمذاكير ﴿ اى اى الذكر والنخستين وروى في الموثق كالصحيح ، عن اسحاق بن عماد قال : سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن الزانى كيف يجلد ؟ قال : اشد الجلد ، قلت : من فوق الثياب قال : بل يخلع ثيابه ، قلت : فالمفترى قال : يضرب بين الضريين يضرب جسده كله فوق ثيابه .

وروى الشيخ في الصحيح . عن حماد ، عن حريز عن ابي جعفر عليه السلام انه قال يفرق الحد على الجسد كله و يتقى الفرج والوجه ويضرب بين الضريين .

(١-٢-٣) التهذيب باب من الزادات في فقه النكاح خبر ١٠٥-١٠٧-١٠٨ من كتاب النكاح

(٢) اورده والثقة التي بهذه في التهذيب باب حدود الزنا خبر ١٠٢-١٠٥

١٩٠ واورد الثقة الاول في الكافي باب صفة حد الزانى خبر ٢٠١-٢٠٣

وفى رواية سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : حد الزانى كأشد ما يكون من الحدود .

وروى طلحة بن زيد عن جعفر بن محمد عن ابيه عليه السلام قال : لا يجرد فى حد ولا يشبع معنى يمد ، وقال : يضرب الزانى على الحال التى يوجد عليها إن وجد عرياناً ضرب عرياناً ، وإن وجد وعليه ثيابه ضرب وعليه ثيابه .

وروى ابن ابي عمير عن حفص بن البختري عن ابي عبد الله عليه السلام قال : الى امير المؤمنين عليه السلام برجل وجد تحت فراش رجل فأمر به امير المؤمنين عليه السلام فلوث

وفى القوى كالصحيح عن محمد بن مسلم ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : الذى يجب عليه الرجم رجم من ورائه ولا يرجم من وجهه لأن الرجم لا يسيان الوجه وأما يضربان على الجسد على الاعضاء كلها .

﴿ وفى رواية سماعة ﴾ فى الموثق كالشيخ (١) ، وروى فى الموثق كالصحيح عن اسحاق بن عمار قال : سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن الزانى كيف يعجل ؟ قال : اشد الجلد قتل : من فوق الثياب ، فقال : بل يجرد ، او قال لابل يجرد كما فى ب ، (٢) .

﴿ وروى طلحة بن زيد ﴾ فى الموثق كالشيخ ﴿ ولا يشبع ﴾ بالشيخ والباء الواحدة والحاء المهملة أى لا يمتدّين الاوتاد الاربعة كما كان يفعل فرعون ﴿ وقال يضرب النخ ﴾ هذا الخبر يجمع بين الاخبار المتقدمة ويمكن الحمل على التخيير ويكون التفصيل على الاستحباب .

﴿ وروى ابن ابي عمير ﴾ فى الصحيح ﴿ عن حفص بن البختري ﴾ الى قوله « فلوث فى مخروءة (٣) ﴾ أى يُلطخ بمخروءة بيت الخلاء وهذا لمحض كونهما فى

(١) الكافى باب صفة حد الزانى خبر ٣ والتهذيب باب حدود الزنا خبر ١٠٢

(٢) اوردته والثلاثة التى بعده فى التهذيب باب حدود الزنا خبر ١٠٥-١٧٢-١٧٥-١٧٥

(٣) المخروءة المكان يخره فيه مخارء (اقرب الموارد)

في مغررة .

وروى علي بن ابي حمزة عن ابي بصير ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : سألته عن الرجل يزني في اليوم الواحد مراراً قال : إن زنى بأمرأة واحدة كذا وكذا مرة فإني عليه حد واحد ، وإن هو زنى بنساء شتى في يوم واحد وفي ساعة واحدة فإن عليه في كل امرأة فجرها حداً .

لعاف واحد مع الثياب أو يكونان عاريين ويكون مغبراً بين الضرب والتلويث لكونه من التعزير وهو برأى الإمام . والظاهر تلويث كل بدنه أو ثيابه أو مماساً بأن يمس فيها أو تلويث وجهه ، والمناسبة ظاهرة ، لكن لأمسية في ذكره في هذا الباب الآن يكون تبديل المرأة بالرجل من التسامح .

كما رواه الشيخ في الموثق عن طلحة بن زيد عن جعفر عن ابيه عليه السلام أنه رفع إلى أمير المؤمنين عليه السلام رجل وجد تحت فراشه امرأة في بيتها فقال هل رأيتم غير ذلك ؟ قالوا لا قال : فاطلقوا إلى مغررة « أو خروء » فمرغوه عليها ظهر البطن ثم خلوا سبيله .

أو يكون المراد أنه وجد مع امرأة الرجل في فراشه ويمكن وقوعهما معاً وروى الشيخ في الموثق كالصحيح . عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال : إذا قال الشاهد أنه قد جلس منها مجلس الرجل من امرأته أقيم عليه الحد . وفي الموثق كالصحيح ، عن ابي بصير ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : إذا وجد الرجل مع امرأة في بيت ليلا وليس بينهما رحم جلداً - والظاهر منهما التعزير لما تقدم من الاخبار ،

﴿ وروى علي بن ابي حمزة عن ابي بصير ﴾ في الموثق كالتسعين (١) ﴿ قالنا عليه حد واحد ﴾ إذا ثبت في زمان واحد قبل تفضل الحد ﴿ فإن عليه الحد ﴾ مع تفضل

(١) الكافي باب الرجل يزني في اليوم مراراً كثيرة خبر ١ و التهذيب باب حدود

وروى يونس بن يعقوب ، عن أبي مریم عن أبي جعفر عليه السلام قال : أنت امرأة أمير المؤمنين عليه السلام فقالت : أئني قد فجرت فأعرض بوجهه عنها فتحوّلت حتى استقبلت وجهه فقالت : أئني قد فجرت فأعرض بوجهه عنها . ثم استقبلته فقالت : أئني قد فجرت ، فأعرض عنها ثم استقبلته فقالت : أئني قد فجرت فأمر بها فحبست وكانت حاملاً فترس بها حتى وضعت ، ثم أمر بها بعد ذلك ، فحفر لها حفيرة في الرجة وخاط عليها ثوباً جديداً وادخلها الحفيرة إلى الحقو (١) و (دون - خ) موضع النديين ، واغلق باب الرجة ورماها بحجر وقال : (بسم الله اللهم على تصديق كتابك وسنة نبيك) ثم أمر قنبر فرماها بحجر ، ثم دخل منزله وقال : يا قنبر ائذن لأصحاب محمد عليه السلام فدخلوا فرموا بحجر حجر ، ثم قاموا لا يبدون أبعادهم حجارتهم أم يرمون بحجارة غيرها وبها رمق فقالوا : يا قنبر أخبرنا أيا قد رميناها بحجارتنا وبها رمق فكيف صنع ؟ فقال : عودوا في حجارتكم فمادوا حتى قُتت فقالوا له : وقد ماتت فكيف صنع بها ؟ قال : فادفعوها إلى أديائها ومروهم أن يصنعوا بها كما يصنعون بموتاهم .

وروى سعد بن طريف عن الأصمعي بن نباتة قال : أئني رجل أمير المؤمنين عليه السلام

الحديثين الشهادات ، هذا هو التأويل الذي ذكره الأصحاب و عمل بظاهره . بعض الأصحاب وإن ضعف بملي بن أبي حمزة لكن القدماء يعملون بخبره لثقتهم وإن كان مذهبه فاسداً .

﴿ وروى يونس بن يعقوب ﴾ في القوي كالصحيح ، ويدل ظاهراً على أنه لا بد من الأفراد أربعة مرات ، و الظاهر أنه وقع في أربعة مجالس لقوله (أعرض عنها بوجهه ثم استقبلته) ، ويمكن أن يكون بمعنى الوجه ، والعق أنه لا يدل على أحد الطرفين والباقي ظاهر :

﴿ وروى سعد بن طريف ﴾ في الموثق ﴿ عن الأصمعي بن نباتة ﴾ إلى قوله ،

(١) فتح المهمة وسكون القاف موضع حد الأزار وهو الخاصة (مجمع البحرين)

فقال : يا امير المؤمنين انى زيت فطهرى ، فأعرض امير المؤمنين عليه السلام (على الصلاة - خ) عنه بوجهه ، ثم قال له : اجلس فأقبل على القوم فقال : أيعجز احدكم اذا قارف هذه السيئة ان يستر على نفسه كما ستر الله عليه ؟ فقام الرجل فقال : يا امير المؤمنين انى زيت فطهرى فقال له : وبمادعك الى ماقلت ؟ قال : طلب الطهارة قال : وائى الطهارة أفضل من التوبة ؟

ثم اقبل على اصحابه يحدثهم فقام الرجل فقال : يا امير المؤمنين الى زيت فطهرى فقال له : أقرأ شيئاً من القرآن ؟ فقال : نعم ، فقال : اقرأ فقرأ فأصاب فقال له : أتعرف مايلزمك من حقوق الله عزوجل فى صلاتك وزكاتك ؟ فقال : نعم ، فسأله فأصاب .

فقال له : هل بك من مرض يبروك ؟ او بجدوجمأ فى رأسك او شيئاً فى بدنك او غماً فى صدرك ؟ فقال : لا يا امير المؤمنين فقال : ويحك ، اذهب حتى تسأل عنك فى السر كما سألتنا عنك فى العلانية ، فان لم تعد الينا لم نطلبك قال : فسأل عنه فأخبر انه سالم الحال وانه ليس هناك شئ يدخل عليه به الظن .

قال : ثم عاد الرجل اليه فقال له : يا امير المؤمنين انى زيت فطهرى فقال له : انك لو لم تأتنا لم نطلبك ، ولست ابتادكيك اذلزمك حكم الله عزوجل .

ثم قال : يا معاشر الناس انه يجزى من حضر منكم رجمه عن غاب فنشدت الله رجلاً منكم يحضر خذاً لما تلثم بعمامته حتى لا يعرف بعضكم بعضاً ، واتنوبى بلبس حتى لا ينظر بعضكم بعضاً فاننا لا ننظر فى وجه رجل ونحن نرجمه بالحجارة قال : فقدنا الناس كما امرهم قبل اسفار الصبح ، فأقبل على عليه السلام عليهم .

ثم قال : نشدت الله رجلاً منكم الله عليه مثل هذا الحق أن يأخذ الله به ، فانه لا يأخذ الله عزوجل بحق من يطلبه الله بمثله .

يبروك عليه السلام اي يمشاك عليه السلام نشدت الله اي احلفه بالله واسأله بحق الله « والغلس » ظلمة آخر الليل ويدل على جواز التصريح للحاكم بان التوبة كافية لرفع المذاب

قال : فاصرف والله قوم ما ندري من هم حتى الساعة ثم رماه بأربعة أحجار ورماه الناس .

وان امرأة امت امير المؤمنين : فقالت يا امير المؤمنين ائني زيت فطهرني طهرك الله فان عذاب الدنيا أيسر من عذاب الآخرة الذي لا ينقطع فقال : ثم طهرك ؟ فقالت : من الزنا فقال لها : فذات بعل انت ام غير ذات بعل ؟ فقالت : ذات بعل فقال لها : أفحاضراً كان بملك ام غائباً ؟ فقالت حاضراً فقال : انتظري حتى تضعي ما في بطنك ثم اتيني ، فلما ولت عنه من حيث لا نسمع كلامه قال : اللهم هذه شهادة ، فلم تلبث أن أتته فقالت : ائني وضعت فطهرني فتجاهل عليها فقال : طهرك يا امة الله من ذا ؟ قالت : ائني قد زيت وقد وضعت فطهرني قال : وذات بعل كنت اذ فعلت ما فعلت ام غير ذات بعل ؟ قالت : بل ذات بعل قال : وكان بملك غائباً ام حاضراً

﴿ وان امرأة ﴾ يمكن ان يكون من خبر اصبح ، وأن يكون مرسلًا ورواه الشيخان في الموثق كالصحيح عن ميثم التمار من خواص امير المؤمنين عليه السلام واصحاب اسراره) ورواه في الصحيح ، عن خلف بن حماد عن ابي عبد الله عليه السلام قال : جاءت امرأة حامل الى امير المؤمنين عليه السلام فقالت له الى آخر ما ذكره عن ميثم قال : انت امرأة (١) تبيع امير المؤمنين - اى تبالغ معه - وفي باب « صحيح » (٢) اى محكمته وادق قضاؤه اودقة فضائه ، وفيما رواه المصنف مع ما رواه مخالفاً يسيرة غير مفيرة للمعنى كدل على انه من رواية الاصبح

(١) في النسخة التي عندنا من الكافي (تبيع) بتقديم الجيم على الحاء المهملة - وكتب في حاشيته ما نقله - لقوله : تبيع من الاجحاح بتقديم الجيم على المهملة يقال اجحت المرأة اذا حملت فارقت وعظم بطنها فهي مجح . واصل الاجحاح للسباح كذا قاله الجوهري في الصحاح انتهى .

(٢) الكافي باب آخر منه (بعد باب صفة الرجم) خبر ٢١٠ والتهذيب باب حدود الزنا

قالت : بل حاضراً قال : اذهبى حتى ترضيه .
فلما ولت عنه حيث لا سمع كلامه قال : اللهم إنها شهادة ثابتة (أيها
شهادتان-خ) .

فلما ارضعته عادت اليه فقالت : يا امير المؤمنين اى قد زيت فطهرنى فقال
لها : وذات بعل كنت اذ فعلت ما فعلت ام غير ذات بعل ؟ قالت بل ذات بعل قال :
وكان زوجك حاضراً ام غائبا ؟ قالت بل حاضراً قال : اذهبى فاكفليه حتى يغفل ان
ياكل ويشرب ولا يتردى من سطح ولا يتهور فى بئر ، فاصرفت وهى تبكى فلما
ولت حيث لا سمع كلامه .

قال : اللهم هذه ثلاث شهادات ، فاستقبلها عمرو بن حريث وهى تبكى فقال
ما يبكيك ؟ قالت : أتيت امير المؤمنين عليه السلام فسأته ان يطهرنى فقال لى : اكفلى
ولدك حتى يأكل ويشرب ، ولا يتردى من سطح ، ولا يتهور فى بئر ، وقد خفت
ان يدركنى الموت ولم يطهرنى ، فقال لها عمرو بن حريث : ارجعى فالى
اكفل ولدك .

فرجعت فأخبرت امير المؤمنين عليه السلام بقول عمرو فقال لها امير المؤمنين
عليه السلام ولم يكفل عمرو ولدك ؟ فقالت يا امير المؤمنين : اى زيت فطهرنى قال :
وذات بعل كنت اذ فعلت ما فعلت ؟ قالت : نعم ، قال : وكان بعلك حاضراً ام غائبا ؟
قالت : بل حاضراً .

اؤخيره وزاد فى آخره قال واصرف فيمن اصرف يومئذ محمد بن امير المؤمنين عليه السلام
ولم يذكره المصنف للادب .

﴿ قال : اذهبى حتى ترضيه ﴾ وفيهما (فالطلقى فارضيه حولين كاملين كما
امرك الله) ﴿ فقال : ما يبكيك ﴾ وفيهما « ما يبكيك يا امة الله وقد رأيتك تختلفين
الى على عليه السلام تسألينه ان يطهرك » ﴿ ولا يتهور ﴾ تهود الرجل وقع فى الامر بغير
مبالاة « والكافل » القائم بامر اليتيم المربى له وهو من الكفيل الضمين .

فرفع امير المؤمنين عليه السلام رأسه الى السماء وقال : اللهم انى قد اثبت ذلك عليها اربع شهادات وانك قد قلت لنبيك محمد صلواتك عليه وآله فيما اخبرته من دينك ، مَنْ عطلّ حداً من حدودى فقد عاندنى وضادنى فى ملكى ، اللهم وانى غير معطلّ حدودك ، ولا طالب مضادتك ولا معاندتك ولا مضيع احكامك ، بل مطيع لك متبع لسنة نبيك .

فنظر اليه عمرو بن حريث فقال يا امير المؤمنين : انى انما اردت ان اكفله لانى ظننت ان ذلك نجبه ، فأما اذ كرهته فلست افعل فقال امير المؤمنين عليه السلام : بعد اربع شهادات بالله ؟ لتكفلنه واث صاغر ثم قام عليه السلام فصعد المنبر فقال : يا قنبر نادى الناس بالصلاة جامعة .

﴿ اللهم انى قد اثبت عليها ﴾ ادانته قد ثبت ذلك - وفيهما « انه قد ثبت لك عليها » ﴿ وانك قد قلت لنبيك عليه السلام من عطل ﴾ وفيهما « لنبيك عليه السلام فيما اخبرته بمعن دينك يا محمد مَنْ عطل » كما فى بعض النسخ ايضاً ﴿ وضادنى فى ملكى ﴾ وفيهما « وطلب بذلك مضادى ﴾ فنظر اليه عمرو بن حريث ﴿ وفيهما » قال فنظر اليه عمرو بن حريث وكأنا الرمان ينفق فى وجهه فلما راي ذلك عمرو قال : يا امير المؤمنين ، « وفى النهاية » الفقو الشق و البخص ومنه الحديث كانا فقى وفى وجهه حب الرمان اى بخص ، و المراد به انه احمر وجهه عليه السلام غضباً .

﴿ لتكفلنه واث صاغر ﴾ اى ذليلاً بلا اجر لانك عاهدتها و المسلمون عند شروطهم ، ويطلق هذا الكلام فى مقام السب والذم وقاله عليه السلام نكالا له ولغيره لانه يمكن ان لم يكفله ان لا يرجم ولم يكن وجب عليه لانه لم يكمل اربعة اقرارات .

﴿ نادى الناس الصلوة جامعة ﴾ وفيهما « الصلوة » اى كنداء الصلوة جامعة او بها بان يكون المعهود ان ينادى بالصلوة جامعة عند اوقات الصلوات ثم غلب

فاجتمع الناس حتى غش المسجد بأهله فقال : أيها الناس ان امامكم خارج بهذه المرأة الى الظهر ليقيم عليها الحد انشاء الله ، ثم نزل ، فلما اصبح خرج بالمرأة وخرج الناس متنكرين مثلثمين بمعايهم و الحجارة في ايديهم و ارديتهم و اكمامهم حتى انتهوا الى الظهر ، فامر فحفر لها حفيرة ثم دفنها فيها الى الحقوين (حقوبها - خ) .

ثم ركب بقلته واثبت رجله في غرز الر كاب ، ثم وضع يديه البابتين في اذنيه ، ثم نادى بأعلى صوته ، ايها الناس ان الله تبارك وتعالى عهد الى نبيه ﷺ عهداً وعهد نبيه الى ان لا يقيم الحد من الله عليه حد ، فمن كان الله عليه حد مثل ما عليها فلا يقيم الحد عليها فاصرف الناس يومئذ كلهم ما خلا امير المؤمنين عليه السلام و الحسن

حتى نودى عند وقوع الفرائب ايضاً لولم يكن وقت صلاة ، ويمكن ان يكون قبيله واداهم لسمعوا الخطبة وصلوا بعدها ﴿ حتى غش المسجد بأهله ﴾ اي امتلاء بحيث لم يبق مكان احد غيرهم ، وفيهما « وقام امير المؤمنين عليه السلام فحمد الله واتي عليه ثم قال يا ايها الناس ﴾ الى الظهر ﴿ وفيهما « الى هذا الظهر ، اي ظهر الكوفة وهو النجف ﴾ ليقم عليها الحد انشاء الله ﴿ ويدل على جواز التأخير لهذه المصلحة ، وسيجيء انه ليس في الحد نظرة ساعة .

وفيهما « فزعم عليكم « اي ناشدكم « امير المؤمنين لما خرجتم بكرة « اي مبكرين ، سراعاً « او بكرة ، واتم متكرون - اي بحيث لا يعرفكم احد بان تكوفوا مثلثمين ولا يتكلم احد منكم احداً ومعكم احجاركم لا يعرف منكم احد الى احد حتى تنصرفوا الى منازلكم انشاء الله قال ثم نزل فلما اصبح الناس بكرة خرج بالمرأة و خرج الناس متنكرين مثلثمين بمعايهم و بأرديتهم و الحجارة في ارديتهم وفي اكمامهم حتى انتهى بها والناس معه الى الظهر بالكوفة فامر ان يحفر لها حفيرة ثم دفنها فيها ثم ركب بقلته واثبت رجله في غرز الر كاب « اي ركب البليد ، ثم وضع اصبعيه البابتين في اذنيه ﴿ فمن كان الله عليه الحد ﴾ كما هو

والحسين عليه السلام ، فأقاموا عليها الحد ومامعهم غيرهم من الناس .
 وقال الصادق عليه السلام أن رجلاً جاء إلى عيسى بن مريم فقال له ياروح الله انى
 زيت فطهرنى ، فامر عيسى ان ينادى فى الناس لايبقى احد الاخرج لتطهير فلان
 فلما اجتمع واجتمعوا وصار الرجل فى الحفرة ، نادى الرجل لايحذنى من الله تعالى
 فى جنبه حد ، فانصرف الناس كلهم الا يحيى وعيسى عليه السلام فدنا منه يحيى عليه السلام
 فقال له : يا مذهب عظمى فقال له : لا تخلص بين نفسك وبين هواها فتريدك قال له :
 زدنى قال : لا تميرن خاطئاً بخطيئته ، قال : زدنى قال : لا تمسب ، قال : حسبى .

فيهما **﴿ مثل ماله عليها ﴾** اى حد الزنا او مطلق الحد .

وروى الشيخ فى الموثق عن عمار الساباطى قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن
 محصنة زنت وهى حبلى قال : تفر حتى تضع ما فى بطنها وترضع ولدها ثم ترحم (١)
﴿ وقال الصادق عليه السلام ﴾ تدبر فيه فانه مشتمل على فوائد كثيرة .

وروى الشيخان فى الحسن كالصحيح ، عن ابن ابي عمير عن رواء ، عن
 ابي جعفر عليه السلام اذ عن ابي عبد الله عليه السلام قال : انى امير المؤمنين عليه السلام برجل قد اقر
 على نفسه بالفجور فقال امير المؤمنين عليه السلام لاصحابه : اغدوا على غداً مثلثين فغدوا
 عليهم مثلثين فقال لهم : من فعل مثل فعله فلا يرجمه ولينصرف قال : فانصرف بعضهم
 وبقي بعض فرجمه من بقي منهم (٢) .

وروى الكليني فى القوى عن امير المؤمنين عليه السلام قال : اتاه رجل بالكوفة
 فقال يا امير المؤمنين انى زيت فطهرنى فقال : فمَن انت ؟ فقال من مزينة
 قال : أنقرء من القرآن شيئاً ؟ قال : بلى قال : فاقراء قرء واجاد فقال : أياك جنة ؟
 قال : لا قال : فاذهب حتى تسأل عنك فذهب الرجل ثم رجع اليه بعد فقال يا امير
 المؤمنين انى زيت فطهرنى فقال : ألك زوجة ؟ قال : بلى ، قال فمقيمة معك فى البلد

(١) التهذيب باب حدود الزنا خبر ٨٠

(٢) التهذيب باب حدود الزنا خبر ٢٥ والكافى باب آخر منه بعد باب حقة الرجم خبر ٣

قال : نعم فأمره امير المؤمنين فذهب وقال : حتى نسال عنك فبعث الى قومه فسأل عن خبره ، فقالوا يا امير المؤمنين صحيح العقل فرجع اليه الثالثة فقال مثل مقالته فقال له : اذهب حتى نسال عنك فرجع اليه الرابعة .

فلما افرق قال امير المؤمنين عليه السلام لقنبر : احتفظ به ثم غضب ثم قال : ما أقبح بالرجل منكم أن يأتي بعض هذه الفواحش يفضح نفسه على رؤس الملاء أفلا تاب في بيته ؟ فوالله لتوبته فيما بينه وبين الله افضل من اقامتي عليه العبد ثم اخرجوه ونادي في الناس : يا معاشر المسلمين اخرجوا ليقام على هذا الرجل الحد ولا يرفن احدكم صاحبه فأخرجوه الى الجبان .

فقال يا امير المؤمنين : أنظرني أصلي ركعتين ثم وضعه في حفرة واستقبل الناس بوجهه فقال : يا معاشر الناس : ان هذا حق من حقوق الله فمن كان لله في عنقه حق من حقوق الله فلينصرف ولا يقيم حدود الله من في عنقه حد فاصرف الناس وبقي هو والعسن والحسين عليهما السلام فاخذ حجراً فكبر ثلث تكبيرات ثم رماه بثلاثة احجار في كل حجر ثلث تكبيرات .

ثم رماه الحسن عليه السلام مثل ما رماه امير المؤمنين عليه السلام ثم رماه الحسين عليه السلام فمات الرجل فأخرجوه امير المؤمنين عليه السلام فأمر فحضر له و صلى عليه ودفنه فقيل يا امير المؤمنين عليه السلام ألا تنسله ؟ فقال : قد اغتسل بما هو طاهر الى يوم القيامة ولقد صبر على امر عظيم (١) .

اعلم انه قد تقدم الاخبار في انه يفضل المرجوم فيحمل هذا على انه اغتسل قبل الرجم او يكون مخصوصاً به ليكون طهر من بد الاطهار عليه السلام .
وفي القوي كالصحيح عن الحسين بن خالد قال : قلت لابي الحسن عليه السلام : اخبرني

عن المحسن اذا هو هرب من الحفرة هل يردّ حتى يقام عليه الحد ؟ فقال يردّ ولا يردّ ،
فقلت وكيف ذاك ؟

فقال اذا كان هو المقرّ على نفسه ثم هرب من الحفيرة (او الحفرة) بعد
ما يصيبه شيء من الحجارة ، لم يردّ وان كان انما قامت عليه البيّنة وهو يجحد ثم
هرب من الحفيرة يردّ وهو صاغر حتى يقام عليه الحد وذلك ان ماعز بن مالك
اقرّ عند رسول الله صلى الله عليه وآله بالزنا فأمر به ان يرجم فهرب من الحفيرة
فرماه الزبير بن العوام بساق بعير فمقله فسقط فلحقه الناس فقتلوه .

ثم اخبروا رسول الله صلى الله عليه وآله بذلك فقال لهم : فهلا تركتموه
اذ هو هرب يذهب فانما هو الذى اقرّ على نفسه قال : وقال لهم : اما لو كان على
عليه السلام حاضر أمعكم لما ضللتكم قال ودعا رسول الله ﷺ من بيت مال المسلمين (١)
(اى اعطى ورثته دينه) .

وروى الشيخان فى الموثق كالصحيح ، عن ابي العباس قال : قال ابو عبدالله
عليه السلام ائني النبي ﷺ رجل فقال : ائني زيت فصرف النبي ﷺ وجهه عنه فاتاه
من جابه الاخر ، ثم قال له مثل ما قال فصرف وجهه عنه ، ثم جاء اليه الثالثة فقال
يا رسول الله : ائني زيت وعذاب الدنيا اهون عليّ من عذاب الآخرة فقال رسول الله
ﷺ : أبصاحبكم بأس يعنى جنة فقالوا : لا فاقرّ على نفسه الرابعة فأمر به رسول الله
ﷺ ان يرجم فحفروا له حفيرة فلما ان وجد مس (اوسوه) الحجارة خرج يشتد
فلقبه الزبير فرماه بساق بعير فسقط فمقله به فادركه الناس فقتلوه فاخبروا
رسول الله صلى الله عليه وآله بذلك فقال هلا تركتموه ثم قال : لو استتر ثم تاب كان
خيراً له (٢) .

(١) الكافى باب صفة الرجم خبره

(٢) الكافى باب صفة الرجم خبره والتهذيب باب حدود الزنا خبر ١١٦

وسئل الصادق عليه السلام عن المرجوم يقرّ؟ قال : إن كان أقرّ على نفسه فلا يردّ ، وإن كان شهد عليه الشهود يردّ .

وقد روى أنه إن كان أصابه ألم الحجارة فلا يردّ ، وإن لم يكن أصابه ألم الحجارة ردّ روى ذلك صفوان عن غير واحد عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام .

وبدل هذه الاخبار على أنه لا بدّ في الأقرار بالزنا من التكرار أربع مرات . وبديل عليه أيضاً ما رواه الشيخ في الحسن كالصحيح عن جميل عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا يقطع السارق حتى يقرّ بالسرقة مرتين ولا يرجم الزاني حتى يقرّ أربع مرات (١) .

﴿ وسئل الصادق عليه السلام ﴾ رواه الحسين بن خالد عن أبي الحسن عليه السلام ، وتقدم وروى الكليني والشيخ في القوي كالصحيح عن أبي بصير وغيره ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت للمرجوم يقرّ من الحفيرة يطلب ؟ قال : لا ولا يعرض له إن كان أصابه حجير واحد لم يطلب فإن هرب قبل أن تصيبه الحجارة ردّ حتى يصيبه ألم العذاب (٢) . ﴿ روى ذلك صفوان ﴾ هو الخبر المتقدم وكأنه هل بالمعنى .

وروى الشيخ في القوي عن عيسى بن عبد الله قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الزاني يجعله فيهرب بعد أن أصابه بعض الحد أيجب عليه أن يغتسل عنه ولا يردّ كما يجب للمحصن إذا رجم ؟ قال : لا ولكن يردّ حتى يضرب الحد كاملاً ، قلت : فما فرق

(١) التهذيب باب الحد في السرقة والخيانة الخ خبر ١٠٩ والكافي باب ما يجب على من أقرّ على نفسه بحد الخ ذيل خبر ٢ وفيهما هكذا لا يقطع السارق حتى يقرّ بالسرقة مرتين فإن رجع ضمن السرقة ولم يقطع إذا لم يكن شهود وقال : لا يرجم الزاني حتى يقرّ أربع مرات بالزنا إذا لم يكن شهود فإن رجع ترك ولم يرجم وفيهما جميل بن دراج عن بعض أصحابنا عن أحدهما عليهما السلام نعم أورده في التهذيب أيضاً في باب حدود الزنا خبر ٢١ كما هنا (٢) التهذيب باب حدود الزنا خبر ١٨٥ ولم نشر عليه إلى الآن في الكافي فتبع

وفي رواية السكوني أنّ ثلاثة شهدوا على رجل بالزنا فقال علي عليه السلام: أين الرابع؟ فقالوا: الآن يجيء. فقال علي عليه السلام: حدّوهم، فليس في الحدود نظر ساعة.

و روى عبدالله بن سنان عن اسمعيل بن جابر عن ابي عبد الله عليه السلام

بينه وبين المحصن وهو حدّ من حدود الله؟ قال: المحصن هرب من القتل ولم يهرب إلا إلى التوبة لانه عاين الموت بعينه، وهذا انما يعجله فلا بد ان يوفى الحد لانه لا يقتل (١).

وفي رواية السكوني في القوي كالشيخين (٢) نظر ساعة (او نظرة ساعة) اي مهلة، زمان يسير ولو كان دقيقة دروياً في الحسن كالصحيح، عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال: قال امير المؤمنين عليه السلام: لا اكون اول الشهود الاربعة على الزنا اخشى ان يشكل بعضهم فاجلد.

وفي القوي كالصحيح، عن عباد البصري قال: سألت ابا جعفر عليه السلام عن ثلثة شهدوا على رجل بالزنا وقالوا: الآن تأتي بالرابيع قال: يجلدون حد القاذف ثمانين جلدة كل رجل منهم، ويدل هذه الاخبار على انه يجب ان يشهدوا مرة واحدة او في مجلس واحد بلا تأخير.

وروى عبدالله بن سنان في الصحيح كالشيخين (٣) عن اسماعيل بن جابر عن ابي عبدالله عليه السلام قال: قلت له ما المحصن؟ بالفتح يكون بمعنى الفاعل

(١) التهذيب باب حدود الزنا غير ١١٧

(٢) اورده واللذين بعده في الكافي باب في نحوه (بعد باب الرجل يقتل جماعة)

غير ٢ - ٢ - ١ من كتاب الحدود و اورد الاول والاخير في التهذيب باب حدود الزنا

غير ١٨٣ - ١٨٧

(٣) الكافي باب ما يحصن وما لا يحصن الخ غير ١٠ و التهذيب باب حدود الزنا

غير ٢٨

قال : قلت له : ما المحسن ؟ رحمك الله قال : مَنْ كان له فرج يندو عليه ويروح فيه فهو محسن .

وفى رواية وهب بن وهب ، عن جعفر بن محمد ، عن ابيه عليه السلام انّ على

والمفعول وهو احد الثلاثة التى جئن نوادر يقال احسن فهو محسن ، واسهب فهو مسهب ، والفحّ فهو ملفح ، واصل الاحسان المنع ، والمرأة تكون محسنة بالاسلام وبالغفاف وبالحرية وبالتزويج يقال : احسنت المرأة فهي محسنة ومحسنة ، وكذلك الرجل ﴿ رحمك الله ﴾ جملة دعائية ومراتب الرحمة لا تنهاى فالمدعوله عليه السلام اقصى مراتبها فلا يكون خلاف الادب لكنه خلاف الآداب عندنا ، ولم يكن عندهم خلافها لكنها بقوله : جعلت . فذاك وبعوها كانت احسن ، واخس منها قولهم اصلحك الله لكن الكمل من الاصحاب قد كانوا لا يلاحظون الادب والاداب تقيّة من بعض العامة اذا كان فى مجالسهم او من الشيعة الفلاة .

وفى الاخبار الكثيرة انّ مصيبتنا منهم اكثر من المعادين والنواصب لنا ، فان النواصب قد كانوا يسIRON احباء بالاعجاز والاحسان اليهم بخلاف الفلاة فانهم كانوا اذاروا ومبجزة منهم يقوى اعتقادهم الفاسد ، وان رأوا زجراً كانوا يقولون الله اعلم بأحوال المبادو كلما قيل لهم : انّا عباد مخلوقون كانوا يقولون انهم يهضمون انفسهم ويتقون من غيرنا .

﴿ قال من كان له فرج يندو عليه ويروح فهو محسن ﴾ اى يمكنه الذهاب اليها صباحاً ومساء كناية عن عدم المانع من الجماع .

وبمومه يشمل الدائم والمتعة والحرّة والامة والمسلمة والكافرة الجائزة الوطنى كالذمية انا كانت تحته واسلم عليها او الاعم لكنه خرج المتعة منه بالاخبار ، والامة والذمية على الخلاف لاختلاف الروايات ظاهراً وستذكر .

﴿ وفى رواية وهب بن وهب ﴾ فهو وان كان ضعيفاً لكن كتابه معتمد الاصحاب من القدماء ، والمصنف يعمل به مع عدم المعارض ومعه يعمل بمعارضه ان

بن ابيطالب عليه السلام اتى برجل وقع على جارية امرأته فحملت ، فقال الرجل : وهبتها وانكرت المرأة فقال لتأيننى بالشهود اولارجمنك بالحجارة ، فلما رأت المرأة ذلك اعترفت فجعلها على عليه السلام الحد .

كان اصح وهنا كذلك ﴿ فقال لتأيننى بالشهود ﴾ لما اعترف بالوطى وبأنها منها ﴿ اولارجمنك بالحجارة ﴾ الظاهر انه تهديد منه عليه السلام لو كان واقفاً لانه لم يثبت بالافراد مرة حتى يستحق الرجم ، مع انه يمكن ان يكون الرمي بالحجارة تعزيراً له بحجر او حجرين بحيث لا يقتله (او) لانه كان حيلة منه عليه السلام لان تعترف الزوجة بالافتراء كما تقدم من حيلة عليه السلام فى القضايا ، لكن لو كان الخبر منحصراً فيه كان ينفعه دمه بالضعف .

والاخبار فيه كثيرة (منها) عموم صحبة اسماعيل المتقدمة آنفاً (ومنها) مارواه الشيخان فى الموثق كالصحيح ، عن صفوان عن اسحاق بن عمار (١) (مع انه يمكن القول بصحته لصحته عن صفوان وهو ممن اجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه .

مراجعة شمس الدين

و الظاهر ان اسحاق بن عمار اثنان ، واحدهما ثقة ليس بقطعى وهو ابن عمار بن حيان الصيرفى (وثانيهما) ابن عمار بن موسى الساباطى وهو وان كان قطعياً لكنه ثقة وله اصل معتمد عليه ، من الاصول الاربعمائة ، بل اخصى منها لان الاصول الاربعمائة ، (منها) ما كان معتمداً لجميع الاصحاب (ومنها) ما كان معتمداً للاكثر وهذا من القسم الاول لانه يعبر عن الاول بقولهم (له اصل معتمد عليه) ، وعن الثانى بقولهم (له اصل) فهذه الاعتبارات لا ينقص عن الصحيح بل الظاهر من القدماء انهم يقدمون امثال هذه الاخبار على كثير من الصحاح ولذلك تراهم يضعفون خبر عمار وابن بكير وامثالهما احياناً ولم يطلع الى الآن من القدماء على جرح او تضعيف لخبر اسحاق ، والظن من الفضلاء مثل صفوان وابن ابى عمير

(١) يأتى من الحديث عن قريب بقوله قال : سألت ابا ابراهيم (ع) الخ

قال مصنف هذا الكتاب -رضي الله عنه- جاء هذا الحديث هكذا في رواية
وهب بن وهب وهو ضعيف .

قلهم من غير الفطحي، وبالأشراك ينقص الضعف سيما إذا كان المظنون غير الضعيف
فتدبر فانه ينفعك كثيراً .

قال سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن الرجل اذا هو زنا وعنده السرية
والامة بطاها تحصنه الامة وتكون عنده ؟ فقال : نعم انما ذاك لان عنده ما يفتيه من
الزنا ، قلت : فان كانت عنده امة زعم انه لا يطاها ؟ قال : لا يصدق ، قلت : فان كانت
عنده امرأة متعة أمحصنه ؟ قال : لا إنما هو على الشيء الدائم عنده (١) .

و في الموثق كالصحيح ، عن يونس ، عن اسحاق بن عمار قال : قلت لابي
ابراهيم عليه السلام الرجل يكون له الجارية أمحصنه ؟ قال : فقال : نعم انما هو على وجه
الاستفناء قال : قلت : والمرأة المتعة ؟ قال : فقال : انما ذاك على الشيء الدائم ،
قال قلت : فان زعم انه لم يكن بطاها ؟ قال : فقال لا يصدق وانما اوجب ذاك عليه
لانه يملكها .

وفي الصحيح من حرير قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المحسن قال : فقال
الذي يزني وعنده ما يفتيه .

وفي الصحيح عن ابي بصير قال : قال لا يكون محصناً حتى يكون عنده امرأة
يطلق عليها بابه .

وروي الشيخ في الحسن عن زكريا بن آدم قال : سألت الرضا عليه السلام عن رجل
وطى جارية امرأته ولم يهبها له قال : هو زان ، عليه الرجم (٢) .

و في الموثق كالصحيح ، عى السكولى ، عن جعفر عن ابيه عن آباءه عليه السلام

(١) اوردته والثلاثة التي بعده في الكافي باب ما يحسن وما لا يحسن الخ خبر ١-٦-٢

٢ - وورد الاول والاخيرين في التهذيب باب حدود الزنا خبر ٢٦-٢٧-٢٩

(٢) اوردته والثلاثة التي بعده في التهذيب باب حدود الزنا خبر ٣٢-٣٦-٣١-٢٢

والذى ائتمى به واعتمده فى هذا المعنى مارواه - الحسن بن محبوب ، عن
الملاء عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام فى الذى يأتى وليدة امرأته بغير
اذنها ، عليه ما على الزانى ، يجلد مائة جلدة ، قال : ولا يرجم ان زنى يهودية
او نصرانية او امة ، فان فجر بأمرأة حرة وله امرأة حرة فان عليه الرجم قال : وكما
لا تحسنه الامة واليهودية والنصرانية ان زنى بالحرّة ، فكذلك لا يكون عليه
حد المحسن ان زنى يهودية او نصرانية (او مجوسية - خ) او امة ونحوه حرة .

ان محمد بن ابي بكر كتب الى على عليه السلام يسأله عن الرجل يزنى بالمرأة اليهودية
والنصرانية ، فكتب عليه السلام اليه ان كان محصناً فارجمه و ان كان بكراً فاجلده
مائة جلدة ثم ائتمه واما اليهودية فابحث بها الى اهل ملتها فليقتضوا فيها ما رضوا .
وكانه على اخيار لقوله تعالى : فان جاءوك فاحكم بينهم او اعرض عنهم ، وسيجيئ
اخبار كثيرة تدلّ بمضمونها عليه .

﴿ مارواه الحسن بن محبوب عن الملا عن محمد بن مسلم ﴾ فى الصحيح كالشيخ ﴿ عن
ابى جعفر عليه السلام فى الذى يأتى وليدة ﴾ اى امة ﴿ امرأته بغير اذنها ﴾ يمكن حمل
المرأة على المتعة او الغائبة او من لم يمكنه الوصول اليها ﴿ عليه ما على الزانى
يجلده مائة جلدة ﴾ الظاهر ، بل الصريح ان الجملة الثانية تفسير للاولى ولا يمكن حمل
الاولى على الرجم كما فعله بعض ويؤيده قوله عليه السلام ﴿ ولا يرجم ان زنا يهودية
او نصرانية او امة ﴾ اذا كانت زوجته متعة ﴿ فان فجر بأمرأة حرة وله امرأة حرة ﴾
دائمة ﴿ فان عليه الرجم قال وكما لا تحسنه الامة والنصرانية واليهودية ﴾ اذا كن متعة
﴿ فكذلك ﴾ (الى قوله) ونحوه حرة ﴿ اى متعة - هذا ما يمكن من التأويل وان كان
خلاف الظاهر لكنه لا بد منه للجمع بين الاخبار ، ويمكن الجمع بان يكون الاصل
الحد وتركه يكون رخصة .

ومثله ما رواه المصنف والشيخ فى الصحيح ، عن محمد بن مسلم قال : سالت
ابا جعفر عليه السلام عن الرجل يزنى ولم يدخل بأهله أيسن ؟ قال : لا ولا بالامة .

وفي رواية محمد بن عمر وابن سعيد رفعه ان امرأة أمت عمر فقالت : يا امير المؤمنين اني فجرت فأقم علي حد الله عز وجل ، فامر برجمها . وكان علي حاضراً فقال : أسألك كيف فجرت ؟ فسألتها فقالت : كنت في فلاة من الارض ، فأصابني عطش شديد ، فرفعت لي خيمة فأبيتها فأصببت فيها رجلاً أعرابياً فسألته ماء فأبى علي ان يسقيني الا ان امكنه عن نفسي فوليت منه هاربة فاشتد بي العطش حتى غارت عيناى ، وذهب لسائى فلما بلغ منى العطش أبيتته فسقاني ووقع علي ، فقال علي عليه السلام : هذه التي قال الله عز وجل : (فمن اضطر غير باغ ولا عاد) هذه غير باغة ولا عادية ، فخلت سبيلها ، فقال عمر لولا علي لهلك عمر .

وادل كالسابق ، ويمكن تأويل الامة بغير السرية ويكون التشبيه في عدم الدخول ، وهذا جمع بين الاخبار لا يخلو من قوة ، على ان العرة الدائمة اذ الم يكن مدخولاً بها لاتحسن فالامة بالطريق الاول .

وفي الصحيح ، عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يحسن الحر المملوكة ولا المملوك الحرة (١) ويمكن حمله بان المملوكة لارجم عليها وكذا المملوكة وبقرء الجملة الثانية بفتح المملوك وضم الحرة ، و الذي يؤيد المصنف انه اذا اختلفت الاخبار ظاهر أو لا يمكن الجمع فالرجم يكون مشتبهاً وقال عليه السلام ادرء والحدود بالشبهات . والله تعالى اعلم .

وفي رواية محمد بن عمر وابن سعيد عليه السلام الثقة ولم يذكر . ورواه الشيخ عنه في الحسن كالصحيح ، عن بعض اصحابنا قال : ائت امرأة الى عمر ويدل علي جواز الزنا عند خوف الهلاك .

و روى الشيخان في الصحيح عن ابي عبيدة عن ابي جعفر عليه السلام قال : اني علي عليه السلام بامرأة مع رجل قد فجر بها فقالت استكرهني و الله يا امير المؤمنين

(١) اوردته والاربعة التي بهذه في التهذيب باب حدود الزنا خبر ٣٠ - ١٨٢ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣

واورد الثاني في الكافي باب المرأة المستكرهه خبر ١

وروى ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل اقيمت عليه البيعة انه
زنى ثم هرب ، قال : إن تاب فمأليه شيء ، وإن وقع في يد الامام قبل ذلك أقام
عليه الحد ، وإن علم مكانه بعث اليه

فدرا عنها الحد ولو سئل هؤلاء عن ذلك لقالوا : لا تصدق وقد والله فعله امير المؤمنين
وبدل على ان قولها مسموع .

وروى الشيخ في الموثق عن طلحة بن زيد ، عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام
قال : ليس على زانٍ عقر (١) ولا على مستكرهة حد .

وفي القوي ، عن موسى بن بكر قال : سمعته وهو يقول : ليس على المستكرهة
حد اذا قالت انما استكرهت ، وسيجيء ايضاً .

وروى ابو بصير في الموثق ورواه الشيخان في الصحيح ، عن صفوان عن
بعض اصحابه عن ابي بصير (٢) عن ابي عبد الله عليه السلام ويؤيده ما روي في الصحيح
عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج عن رجل ، عن احدهما عليه السلام في رجل سرق او
شرب الخمر او زنا فلم يعلم بذلك منه ولم يؤخذ حتى تاب وصلاح ؟ فقال : اذا صلح
و عرف منه امر جميل لم يقم عليه الحد ، قال محمد بن ابي عمير : قلت : فان
كان امراً قريباً لم يقم ؟ قال : لو كان خمسة اشهر او اقل منه وقد ظهر منه
امر جميل ، لم يقم عليه الحدود ، وروى ذلك عن بعض اصحابنا عن احدهما
عليهما السلام .

(١) العقر بالضم دية فروج المرأة ثم كثر ذلك حتى استعمل في المهر منه ليس على زان

عقر اي مهر (مجمع البحرين)

(٢) اوردته والاربعة التي بعده في التهذيب باب حدود الزنا خبر ١٦٥-١٦٣-١٦١-١٣٣

-١٣٢ وورد الاولين في الكافي باب من اتى حداً فلم يقم عليه الحد حتى تاب خبر ٢-١ والثالث

في باب حد المرأة التي لها زوج الخ خبر ٢ والاخيرين في باب ما يجب على اهل الذمة من الحدود

خبر ٢-٣

وفي رواية صفوان ، وابن المغيرة عن رواء عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا اقر الزاني المحسن كان اول من يرجمه الامام ثم الناس ، واذا قامت عليه البينة كان اول من يرجمه البينة ثم الامام ، ثم الناس ،

وروى الحسن بن محبوب ، عن يزيد الكناسي قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن امرأة تزوجت في عدتها فقال : ان كانت تزوجت في عدة من بعد موت زوجها من قبل انقضاء الاربعة الاشهر وعشر فلا رجم عليها وعليها ضرب مائة جلدة ، وان كانت تزوجت في عدة طلاق لزوجها عليها فيها رجعة فان عليها الرجم وان كانت تزوجت في عدة ليس لزوجها عليها فيها رجعة فان عليها حد الزاني غير المحسن .

واذا فجر نصراني بأمرأة مسلمة فلما أخذ ليقام عليه الحد اسلم فان الحكم فيه ان يضرب حتى يموت لان الله عز وجل يقول : فلما رأوا بأسنا قالوا آمنا بالله وحده وكفرنا بما كنا بغيره كافرين فلم يك ينفعهم ايمانهم لما رأوا بأسنا سنة الله التي قد خلت في عباده وخسر هناك المبطلون أجاب بذلك ابو الحسن علي بن محمد السكري عليه السلام المتوكل لما بعث اليه وسأله عن ذلك ، روى ذلك جعفر بن رزق الله عنه :

﴿ وفي رواية صفوان ﴾ تقدم عن قريب وكأله وقع سهواً ،

﴿ وروى الحسن بن محبوب عن يزيد الكناسي ﴾ ورواه الشيخان في الحسن كالصحيح ، عن ابن محبوب عن ابي ايوب عن يزيد الكناسي وكان السقط من التساخ ، وبندل على انها رجم اذا زمت في العدة الرجعية وتجلد في البائنة ، وتقدم بتمامه مع اخبار اخر .

﴿ فاذا فجر نصراني ﴾ روى الشيخان في القوى . عن محمد بن احمد عن جعفر بن رزق الله او عن رجل عن جعفر بن رزق الله قال : قدم الى المتوكل رجل نصراني فجر بأمرأة مسلمة فأراد ان يقيم عليه الحد فأسلم فقال يحيى بن اكرم : قد هدم ايمانه شره وفعله ، وقال بعضهم يفعل به كذا وكذا فامر المتوكل بالكتاب

وروى الحسن بن محبوب، عن علي بن رئاب عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في المبد
يتزوج الحرة ثم يمتق فيصيب فاحشة، قال: لا رجم عليه حتى يواقع الحرة بعدما يمتق
قلت فللمرة عليه الخيار اذا اعتق: قال: لا، قد رضيت به وهو مملوك، هو علي
نكاحه الاول.

الى ابي الحسن الثالث عليه السلام وسأله عن ذلك فلما قرأ الكتاب كتب يضرب حتى
يموت فالتكره يحيى بن اكرم وأتكر فقهاء المسكر ذلك وقالوا يا امير المؤمنين سأل
عن هذا فانه شيء ولم ينطق به كتاب ولم تجب به سنة، فكتب اليه ان فقهاء المسلمين
قد اتكروا هذا وقالوا لم تجب به سنة ولم ينطق به كتاب فبين لنا ما أوجبت عليه الضرب
حتى يموت، فكتب بسم الله الرحمن الرحيم، فلما احتسوا بأسنا قالوا آمنا بالله
وحده و كفرنا بما كُتبه مشركين فلم يك ينفعهم ايمانهم لما رأوا بأسنا سنة الله
التي قد دخلت في عباده وخسر هنا لك الكافرون (١) - فأمر به المتوكل فضرب
حتى مات.

وروي في الموثق عن حنان بن سدير. عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن
يهودي فجر بمسلة قال: يقتل.

وروى الحسن بن محبوب، عن علي بن رباب عليه السلام في الصحيح كالشيخين (٢)
عن أبي بصير عليه السلام، ويدل على انه لا بد في الاحصان من الدخول حال الحرية،
وعلى انه اذا اعتق الزوج لا يكون للزوجة خيار الفسخ لانها اذا رضيت به وهو مملوك
ولا خيار لها حينئذ فبان لا يكون لها خيار بعد الحرية اولى.

وروي في الصحيح، عن رفاعة قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يزني
قبل ان يدخل بأهله أيرجم؟ قال: لا (٣).

وفي رواية السكوني أنّ علياً عليه السلام أتى برجل أصاب حدّاً وبه قروح في جسده كثيرة فقال علي عليه السلام أفروه حتى يبرأ لاتسكوها عليه فتقتلوه .

وروى عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألت عن امرأة ذات بعل زنت فحبلت فلما ولدت قتلت ولدها سرّاً قال : تبجلد مائة جلدة لتقتلها ولدها وترجم لانها مضنة قال : وسألت عن امرأة غير ذات بعل زنت فحبلت فقتلت ولدها سرّاً قال : تبجلد مائة جلدة لانها قتلت ولدها ،

وروى ابراهيم بن هاشم ، عن محمد بن حفص ، عن عبدالله - يعني ابن سنان -

وروى الكليني و الشيخ في الصحيح ، عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام في قوله : فاذا احسن قال : احصاهن اذا دخل بهن قال قلت ادأيت اذا لم يدخل بهن واحدتهن ما عليهن من حد؟ قال : بلى اي عليهن الحد وهو الجلد ، لان (بلى) لاثبات المنفى كقوله تعالى أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قالوا بلى (١) وسيجيء .

وفي رواية السكوني في القوي كالشيخين (٢) ﴿لاتسكوها﴾ اي اذا حد في هذه الحال يفسر جروحها .

وروى عاصم بن حميد في الحسن كالصحيح والشيخان في القوي (٣) ﴿عن محمد بن قيس والي قوله﴾ اقتلها ولدها ﴿اي حدّاً ولا تقتل لان ولد الزنا ليس بمسلم حتى تقادمه له مع انه ليس له والد حتى يدعى القود .

وروى ابراهيم بن هاشم عن محمد بن حفص في القوي كالشيخ (٤)

(١) الكافي باب الرجل يجب عليه الحد وهو مريض الخ خبر ٣ والتهذيب باب حدود

الزنا خبر ١٠٩

(٢) الاعراف - ١٧٢

(٣) الكافي باب النوادر خبر ٧ من كتاب الحدود والتهذيب باب حدود الزنا خبر ١٦٥

(٤) التهذيب باب حدود الزنا خبر ١٠ وخبر ١٧ ولكن السند بالطريق الاول

هكذا - محمد بن احمد بن يحيى عن ابراهيم بن صالح بن سعيد عن محمد بن حفص عن -

عن ابي عبدالله عليه السلام قال : اذا زنى الشيخ و المعجوز جلدا ثم رجما عقوبه لهما ، و اذا زنى النصف من الرجال رجم و لم يجلد اذا كان قد احسن و اذا زنى الشاب المحدث جلد مائة و نفى سنة من مصره .

وروى عن ابي عبدالله المؤمن ، عن اسحاق بن عمار قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام الزنا شر او شرب الخمر ؟ و كيف صار فى الخمر ثمانين و فى الزنا مائة ؟ فقال يا اسحاق الحد واحد ، و لكن زيد هذا لتضييع النطفة ، و لوضعه اياها فى غير موضعها الذى امر الله عز وجل به ،

﴿ عن عبدالله يعنى ابن سنان ﴾ وصرح الشيخ بعبد الله بن سنان ، والمعتنون انه عبدالله بن طلحة لانه روى محمد بن احمد بن يحيى فى كتابه ، عن محمد بن حفص عن عبدالله بن طلحة ، ثم روى بطريق آخر ، عن محمد بن حفص ، عن عبدالله ، فظن المصنف انه ابن سنان وقطع الشيخ به وفضلا عما قبله ، وعلى اى حال لا ينفع لجهالة محمد بن حفص ، وفى النسخ الصحيحة من ياب محمد بن جعفر وهو ضعيف النساخ او قلم الشيخ ، (والنصف) محركة من كان بين الحدث و المسن او من بلغ خمسا واربعين او خمسين سنة ونحوها وتقدم الاخبار فى ذلك .

﴿ وروى عن ابي عبدالله المؤمن ﴾ المشهور بزكريا المؤمن ولم يذكر ، ورواه الشيخان عنه (١) ﴿ عن اسحاق بن عمار ﴾ ويدل على ان الاصل فى الحد ثمانون وزيد العشرون فى الزنا لتضييع النطفة ، وسيجيء ان دية النطفة عشرون .

— عبدالله بن طلحة عن ابي عبدالله (ع) الخ وبالطريق الثانى بعد سبعة احاديث هكذا ابراهيم ابن هاشم ، عن محمد بن جعفر عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام الخ فليهذا قدورد الحديث بطريقين يمكن صدور كل واحد منهما فلا يرد على المصنف ولا على الشيخ اعتراض الشارح فانه كما لا يخفى والله العالم .

وروى محمد بن اسماعيل ، عن صالح بن عقبة ، عن أبي شبل قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل مسلم فجر بجارية اخيه فما ثوبته ؟ قال ، يأتيه ويخبره ويسأله ان يجعله في حل ولا يعود . قلت : فان لم يجعله من ذلك في حل ؟ قال : يلقي الله عز وجل زائياً خائناً ، قال : قلت فالنار مصيره ؟ قال : شفاعة محمد عليه السلام و شفاعتنا تعيط بذنوبكم ياممشر الشيعة فلا تمردوا ولا تشككوا علي شفاعتنا فوالله لا ينال احد شفاعتنا انا فعل هذا حتى يصيبه الم المذاب . ويرى هول جهنم .

وروى عمار بن موسى الساباطي ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل شهد عليه ثلاثة رجال انه زنى بفلانة وشهد الرابع انه لا يدري بمن زنى ؟ قال : لا يحد ولا يرجم وسئل عن محصنة زنت و هي حبلى قال : تقر حتى تضع مافي بطنها وترضع ولدها ثم ترجم ،

و روى الحسن بن محبوب : عن ربيع الاصم ، عن الحارث بن المغيرة قال :

﴿ وروى محمد بن اسماعيل ، عن صالح بن عقبة ﴿ في القوي كالشيخين (١) ﴾ عن أبي شبل ﴾ عبدالله بن محمد بن سعيد الثقة ، ويدل على ان الزنا بالامة من حقوق الناس .

﴿ وروى عمار بن موسى الساباطي ﴿ في الموثق كالشيخين (٢) ﴾ لا يحد ولا يرجم ﴾ لعدم حصول السبب ولا ينافي ذلك حد الثلاثة للنفذ كما تقدم ، وسيجيء ، ويدل على انه لا ترجم الحامل حتى تضع وترضع ولدها وتقدم الاخبار فيه لكنها لم تدل عليه صريحاً لانه يمكن ان يكون التأخير في ذلك لعدم الثبوت بالاقرار اربع مرات .

﴿ وروى الحسن بن محبوب عن ربيع الاصم ﴾ في القوي كالصحيح

(١) الكافي باب الرجل يحل جاريته لآخيه الخ خبر ٩ من كتاب التكاثر

(٢) الكافي باب في نحوه (بعد باب الرجل ينفذ جماعة) خبر ٣ والتهذيب باب حدود

سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل له امرأة بالعراق فاصاب فجوراً في العجّاز فقال يضرب حد الزاني مائة جلدة ولا يرجم ، قلت : فإن كان معها في بلد واحد وهو في سجن محبوس لا يقدر على ان يخرج اليها ولا تدخل عليه ، أرايت ان زنى في السجن قال : هو بمنزلة الغائب عن اهله يعجل مائة .

كالشيعين (١) ، وللربيع اصل عن عن الحرث بن المغيرة عن ويدل على ان الزوجة الغائبة والحاضرة كالغائبة لا تحصنان كما تقدم .

وروى الشيعان في الصحيح ، عن ابي عبيدة عن ابي جعفر عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين في الرجل الذي له امرأة بالبصرة ففجر بالكوفة ان يدراً عنه الرجم ويضرب حد الزاني قال : وقضى في رجل محبوس في السجن وله امرأة حرة في بيته في المصر وهو لا يصل اليها فزنى في السجن قال عليه الجلد (واحد) ويدراً عنه الرجم .

وفي الحسن كالصحيح ، عن محمد بن مسلم قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : المغيب والمغيبة ليس عليهما رجم الا ان يكون الرجل مع المرأة والمرأة مع الرجل - وفي حكمها المتعة ، و تقدم الاخبار فيها .

وروي في الحسن كالصحيح عن ابن ابي عمير ، عن هشام وحفص بن البختري عن ذكره ، عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يتزوج المتعة أتحصنه ؟ قال : لا اما ذاك على الشيء الدائم عنده .

وفي القوي كالصحيح ، عن عمر بن يزيد قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام : أخبرني عن الغائب عن اهله يزنى هل يرجم اذا كانت له زوجة وهو غائب عنها ؟ قال : لا يرجم الغائب ولا المملوك الذي له بين باهله ولا صاحب المتعة ، قلت : ففي اي حد سفره لا يكون محصناً ؟ قال : اذا قصر وأفطر فليس بمحصن .

(١) اوردته والآية التي بعده في الكافي باب ما يحصن وما لا يحصن الخ غير ٣ - ١٢

١٣-٢٠٥ و التهذيب باب حدود الزنا غير ٣٦ - ٣٩ - ٣٨ - ٣٣-٣٢

حد ما يكون المسافر فيه

معدوراً في الرجم دون الجلد

وروى محمد بن أحمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين يرفعه قال في الحد في السفر ، الذي اذا زنى لم يرجم اذا كان محصناً ، قال : اذا قصر و افطر فليس بمحصن .

وفي رواية طلحة بن زيد ، عن جعفر بن محمد عن ابيه عليه السلام ان علياً عليه السلام قال : ليس على زان عقر ولا على مستكرهة حد .
وروى عاصم ، عن محمد بن مسلم قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن الرجل

وفي بعض النسخ (باب حد ما يكون المسافر فيه معدوراً في الرجم دون الجلد) ،
والظاهر انه ليس من المصنف .

وروى محمد بن أحمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين عليه السلام في الصحيح كالشيخين (١) ، ويؤيده خبر عمر بن يزيد المتقدم آنفاً ، والمشهور بين الأصحاب عدم العمل بهما ، وتقدم الاخبار الصحيحة أن المدار على الوصول إليها وان الحاضر اذا لم يتمكن بمنزلة الغائب فلو كان غائباً دون مسافة القصر وزنا لا يرجم ، ويمكن حملهما على الغالب .

وفي رواية طلحة بن زيد عليه السلام في الموثق كالشيخين (٢) ، والمقر المهر وتقدم الاخبار في ذلك وروى عاصم في الحسن كالصحيح والشيخان في الصحيح ، وتقدم الحكمان .

(١) الكافي باب ما يحسن وما لا يحسن الخ خبر ١٠

(٢) اورده والسبعة ، نرى منه في التهذيب باب حدود الزنا خبر ٥٢ - ٢٢ - ٢١ - ٦٩

يزني ولم يدخل بأهله أيحصن؟ قال: لا، ولا بالامة.

قال: وسأل رفاعه بن موسى، ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يزني قبل ان يدخل بأهله أيرجم؟ قال: لا، قلت هل يفرق بينهما اذا زنى قبل ان يدخل بها؟ قال لا وفي حديث آخر: عليه الحد.

و روى جميل من زرادة عن احدهما عليه السلام في رجل غصب امرأة مسلمة نفسها (فرجها-خ) قال يقتل.

و في رواية ابن محبوب، عن ابي ايوب، عن بريد عن ابي جعفر عليه السلام في رجل اغتصب امرأة فرجها، قال: يقتل محصناً كان او غير محصن.

﴿ وسال رفاعه بن موسى ﴾ في الصحيح كالشيخين (١) وتقدم حكمهما ﴿ وفي حديث آخر ﴾ تقدم صحيحة ابي عبيدة وغيرها انه يعجلد. ﴿ وروى جميل ﴾ في الصحيح والشيخان في الحسن كالصحيح (٢) ﴿ عن زرادة ﴾ الى قوله ﴿ يقتل ﴾ بضرب المنق محصناً كان او غيره.

﴿ وفي رواية ابن محبوب ﴾ في الصحيح كالشيخين ويدل على العموم صريحاً، وروى في الصحيح، عن ابي بصير، عن ابي عبدالله عليه السلام قال: اذا كابر الرجل المرأة على نفسها ضرب ضربة بالسيف مات منها او عاش.

وفي الصحيح، عن زرادة قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام الرجل يغتصب المرأة نفسها قال: يقتل - (فيجمع بين الاخبار بالتخيير بين القتل وبين ضربه بضربة مات منها ام لا. ويمكن حمل احدهما على الآخر لكنه يحتاج الى التكلف الا ان يقال جلاد الامام يقتله بضربة البتة :

(١) اورد الحكم الاول في الكافي باب ما يحصن وما لا يحصن الخ خبر ٢

(٢) اورده والثلاثة التي يند في الكافي الرجل يغتصب المرأة فرجها خبر ٣-١-٢-٢

و التهذيب باب حدود الزنا خبر ٥-٢٨-٦٧-٦٩

و روى الحسن بن محبوب ، عن ابي ايوب قال : سمعت ابن بكير يروى عن
احدهما عليه السلام قال : مَنْ زلَى بذات محرم حتى يواقعها ضرب ضربة بالسيف اخذت
منه ما اخذت وإن كانت تابته ضربت ضربة بالسيف اخذت منها ما اخذت قيل
وَمَنْ يضربهما وليس لهما خصم قال : ذلك إلى الامام اذا رُفعا اليه ،
وفى رواية جميل ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : يضرب عنقه - او قال - رقبته .

﴿ وروى الحسن بن محبوب ، عن ابي ايوب ﴾ فى الصحيح كالشيخ والكلينى
فى الحسن كالصحيح (١) ﴿ قال : سمعت ابن بكير ﴾ وفيهما بكير بن اعين وهو
الصواب لأن ابن بكير لا يروى ﴿ عن احدهما عليه السلام ﴾ و الظاهر ان السهو
من النسخ .

﴿ وفى رواية جميل ﴾ فى الصحيح و الشيخان فى القوى كالصحيح ، عن
جميل بن دراج قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام : اين تضرب هذه الضربة يمتنى مَنْ
انى ذات محرم قال : يضرب عنقه (او قال رقبته - وفى القوى كالصحيح ايضا عن
جميل مثله (٢) .

وفى الموثق كالصحيح ، عن بكير قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام : الرجل يأبى
ذات محرم قال يضربه ضربة بالسيف .

وفى القوى كالصحيح ، عن جميل قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام : الرجل
يأبى ذات محرم اين يضرب بالسيف ؟ قال رقبته .

وفى القوى كالصحيح ، عن بكير قال قال ابو عبد الله عليه السلام : مَنْ ابنى ذات
محرم ضرب ضربة بالسيف أخذت منه ما أخذت .

وفى القوى ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن رجل وقع على اخته قال :

(١) اورده والاربعة التى يملء فى الكافى باب من زلَى بذات محرم خبر ١-٧-٥٧-٢-٦-٣

(٢) اورده والسنة التى يملء فى التهذيب باب حد الزنا خبر ٦٦٦ (الى) ٧٢ مع اختلاف

فى بعض النسخ بعضها فلاحظ

و فى رواية السكوى انه رُفِعَ إلى على عليه السلام رجل وقع على امرأة
ايه فرجمه وكان غير محصن .

و روى الحسن بن محبوب عن على بن رثاب ، عن ابي عبيدة ، عن ابي جعفر
عليه السلام فى رجل وجب عليه حد فلم يضرب حتى خولط ، فقال : ان كان او جب

يضرب ضربة بالسيف قلت : قاله يخلص قال : يحبس ابدًا .
وروى الشيخ فى الموثق كالصحيح ، عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
قال : اذا زنا الرجل بذات محرم حد حد الزانى الا انه اعظم ذنبًا .
فيمكن حمله على الاخبار السابقة ، والاعظمية باعتبار القتل محصناً او غيره
وحمله الشيخ على التخيير بين الرجم وضرب العنق .

وروى الشيخ فى القوى عن طريف بن سنان قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام :
اخبرنى عن رجل باع امرأته قال : على الرجل ان يقطع يده و يرمى المرأة ان
كان الذى اشتراها و طئها .

وفى الحسن كالصحيح ، عن سنان بن طريف قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام ،
وذكر مثله معناه بالفاظ مقدمة ومؤخرة - وسيجيء - فى السرقه انشاء الله تعالى -
و يحمل الرجم على ما لو علم المرءة و ارادت ذلك ، ولو كانت مقهورة فلا حد
كما تقدم .

﴿ وفى رواية السكوى ﴾ فى القوى والشيخ فى الموثق كالصحيح (١) ،
ويبدل على ان امرأة الاب كالمعادم .

﴿ و روى الحسن بن محبوب ﴾ فى الصحيح كالشيخ (٢) و يبدل على ان

(١) التهذيب باب حدود الزنا غير ١٧٨

(٢) اورده والثلة التى بهده فى الكافى باب المجنون والمجنونة بزنان غير ٢-١-٣

٢ والتهذيب باب حدود الزنا غير ٥٨-٥٢ - ٥٥ - ٥٦

على نفسه الحد وهو صحيح لأعلة به من ذهب عقل أقيم عليه الحد كائناً ما كان .

اقامة الحد على المجنون لو كان السبب في حال الافاقة ، ويشتر بعدم الحد لو كان حال الجنون .

ويبدل عليه ما رواه الشيخان في الصحيح ، عن محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام قال : سألت عن امرأة مجنونة زنت ؟ قال : انها لا تملك امرها ليس عليها شيء .

وفي الحسن كالصحيح ، عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال : قال امير المؤمنين عليه السلام في امرأة مجنونة زنت فحبلت قال : هي مثل السائبة (١) لا تملك امرها وليس عليها رجم ولا جلد ولا نفى وقال : في امرأة اقرت على نفسها انه استكرهها رجل على نفسها قال : هي مثل السائبة لا تملك نفسها فلو شاء قتلها فليس عليها جلد ولا نفى ولا رجم .

وفي القوي عن ابان بن تغلب قال : قال ابو عبدالله عليه السلام : اذا زنا المجنون والمعتوه والمعتوهة قال : المرأة انما تؤتى والرجل يأثم وانما يزني اذا عقل كيف يأثم اللذة وان المرأة انما تستكره ويفعل بها وهي لا تعقل ما يفعل بها .

وحمل على من يستور المجنون أداراً ويكون الزنا في حال افاقته (او) المراد به الاحق الذي لم يسلب عقله بالكلية كما يشتر من التعليل والغالب على الذي لا يعقل انه لا يأثم منه الزنا فانما زنا انكشف ان له عقلاً وان لم يكن كاملاً فان العقل الذي هو مناط التكليف هو ان يعرف الحسن والقبح ويميز بينهما ولا ينافيه فعل القبيح بخلاف العقل الكامل فانه لا يفعل القبيح .

(١) السائبة : المهلة و المبدية على ان الاولاده ، لعل المعنى انها كحيوان سائبة وطنها رجل فكما ان الحيوان لعدم شعوره واختياره لا حد عليه فكذا ههنا (مرآت القول)

باب حد اللواط والسحق

باب حد اللواط و السحق

ويطلق اللواط على و طى الذكران بإيقاب الحشفة او قدرها من مقطوعها كالزنا ، وعلى مطلق الادخال ، وعلى اللعب بالتفخيز بين الفخذين ادين الاليتين وعلى مطلق الاجتماع فى لحاف عاريين ، وعلى الاعم منه وسياى من الاخبار ما يدل على كل واحد منها - اما قبحه وشناعته فبحيث ينكره الملاحدة .

و يدل عليه الآيات الكثيرة وقلب البلاد على اهلها ، و اما الروايات فمأرواه السكوى عن امير المؤمنين عليه السلام قال : اللواط مادون الدبر ، والدبر هو الكفر وراه المشايخ الثلاثة رضى الله عنهم (١) .

وروى الشيخ فى القوى ، من حذيفة بن منصور قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن اللواط فقال : ما بين الفخذين ، قال : و سألت عن الذى يوقب فقال : ذاك الكفر بما أنزل الله على نبيه صلى الله عليه وآله (٢) و الظاهر انه للمبالغة لانه يترتب عليه احكام اللواط

وروى الكلينى فى القوى كالصحيح ، عن ابى عبدالله عليه السلام قال : حرمة الدبر اعظم من حرمة الفرج إن الله اهلك امة بحرمة الدبر ولم يهلك احداً بحرمة الفرج (٣) .

وفى الحسن كالصحيح ، عن ابى بكر الحضرمي ، عن ابى عبدالله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : من جامع غلاماً جاء جنبا يوم القيمة لا ينقيه ماء الدنيا وغضب

(١) الكافى باب اللواط غير ٣ من كتاب النكاح

(٢) التهذيب باب الحدود فى اللواط غير ٤ من كتاب الحدود

(٣) الكافى باب اللواط غير ١ من كتاب النكاح

الله عليه ولعنوا واعد له جهنم وساءت مصيراً ، ثم قال : إِنَّ الذَّكَرَ لِرِكَبِ الذَّكَرِ فِيهِمْ
العرش لذلك ، وان الرجل ليؤتى في عقبه فيحبسه الله على جبر حتى يفرغ الله
من حساب الخلائق ثم يؤمر به الى جهنم فيعذب بطبقاتها ، طبقة طبقة حتى يرد
الى اسفلها ولا يخرج منها (١) .

وفى الموثق كالصحيح ، عن ابي بصير ، عن احدهما عليه السلام في قول لوط عليه السلام
إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا أَحَدٌ مِنَ الْعَالَمِينَ قَالَ : ان ابليس اتاهم في صورة
حسنة فيه تأييد (اى كالمختل) عليه ثياب حسنة فجاء الى شباب منهم فامرهم ان
يقموا به ، ولو طلب اليهم ان يضع بهم لابوا عليه ، و لكن طلب اليهم ان يقموا به ، فلما
وقموا به التذود ، ثم ذهب عنهم وتركهم فأحال بعضهم على بعض (٢) .

وروى المصنف فى القوى (الموثق - خ) كالصحيح . من ابي عبد الله عليه السلام
قال : قال رسول الله ﷺ : لما عمل قوم لوط ما عملوا بكنت الارض الى دجها حتى
بلغت دموعها السماء ، وبكت السماء حتى بلغت دموعها العرش فأوحى الله عز وجل
الى السماء ان احصيهن (٣) (احصى بهم - خ) و اوحى الله الى الارض ان احصيهن
(احصى بهم - خ) (٤) .

وعن السكونى قال : قال رسول الله ﷺ : اياكم و اولاد الاغنياء والملوك ،
المردفان قننتهم اشد من قننة العذارى فى خد و رهن (٥) .

والظاهر ان المراد به النظر الى الامر و مجالسته انا كان لغزينة مؤثرة فى المحبة

(٢-١) الكافي باب اللواط خبر ٢-٢ من كتاب النكاح وورد الثاني فى علل الشرايع باب

علة تحريم اللواط والسحق خبر ٢

(٣) اى ادمهم بالحساء و واحدتها حصبة كقصة (مجمع البحرين)

(٤) عقاب الاعمال باب عقاب اللواطى الخ خبر ١ ص ٢٥٥ طبع طهران

(٥) الكافي باب اللواط خبر ٢ من كتاب النكاح

والعشق والميل الى الباطل وهو مجرب .

وفي القوي عن ميمون البان قال : كنت عند ابي عبد الله عليه السلام فقرأت عنده آيات من هود فلما بلغ ، وأمطرنا عليهم حجارة من سجيل منضود مسومة عند ربك وما هي من الظالمين ببيعد ، (١) قال : فقال : مَنْ مات مصرّاً على اللواط لم يمت حتى يرميه الله بجعر من تلك الحجارة يكون فيه منيته ولا يراه احد (٢) .

اي المراد من الآية انه ما هنما المقوبة ببيعد من الظالمين من امتك ، بل هي واقع عليهم كما هو مصرّح في خبر آخر

وفي الموثق عن رسول الله صلى الله عليه وآله : مَنْ قَبَّلَ غُلَامًا مِنْ شَهْوَةِ الْجَمْعِ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ يُلْجِمُ مِنْ نَارٍ (٣) .

وروى المصنف في الصحيح ، عن هشام بن سالم عن ابي بصير قال : قلت لابي جعفر عليه السلام كان رسول الله صلى الله عليه وآله يتعوذ من البخل فقال : يا ابا محمد في كل صباح ومساء ونحن نتعوذ من البخل ان الله يقول : وَمَنْ يُوَقِّ شَحًّا نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمَفْلُحُونَ (٤) سأخبرك عن عاقبة البخل ، ان قوم لوط كانوا اهل قرية اشحاء على الطمام فأغضبهم البخل داء لا دواء له في فروجهم ، قتل : وما اغضبهم ؟ فقال : ان قرية لوط كان على طريق اليساري الى الشام ومصر فكانت السيارة تنزل بهم فيضيّقونهم فلما كثر ذلك عليهم ضاقوا بذلك ذرعاً بخلاً ولوماً ، فدعاهم البخل الى ان كانوا اذا نزل بهم الضيف فضحوه من غير شهوة بهم الى ذلك داما كانوا يفعلون ذلك بالضيف حتى ينكل النازل عنهم فشاح امرهم في القرية وحذرهم النازلة فأودرهم

(١) هود - ٨٢

(٢-٣) الكافي باب اللواط خبر ٩- ١٠ من كتاب النكاح

(٤) العشر - ٩

البخل بلاء لا يستطيعون دفعه عن انفسهم من غير شهوة بهم الى ذلك حتى ساروا يطلبونه من الرجال في البلاد و يسطون عليه البخل ثم قال : اُتخذاء ادوى من البخل ولا اضرعاقبة ولا اضحش عند الله عز وجل .

قال ابو جبير فقلت له : جعلت فداك : فهل كان اهل قرية لوط كلهم هكذا يعملون ؟ فقال : نعم الا اهل بيت من المسلمين اُمانسمع لقوله تعالى : فأخرجنا من كان فيها من المؤمنين فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين .

ثم قال ابو جعفر عليه السلام : ان لوطاً لبث في قومه ثلثين سنة يدعوهم الى الله عز وجل ويحذرهم عذابه وكانوا قوماً لا ينتظفون من الفائط ولا يتطهرون من الجنابة وكان لوط عليه السلام ابن خالة ابراهيم عليه السلام وكان رجلاً شجاعاً كريماً يقرى الضيف اذا تولى به ويحذرهم قومه فلما رأى قوم لوط ذلك منه قالوا له : انا نتهاك عن المالمين لاقرىء ضيفاً ينزل بك ان فعلت فضعنا ضيفك الذى ينزل بك و اخزيناك فكان لوط عليه السلام اذا تولى به الضيف كتم امره مخافة ان يفضحه قومه وذلك انه لم يكن للوط عليه السلام عشيرة .

قال : لم يزل لوط وابراهيم عليهما السلام يتوقعان نزول العذاب على قومه فكانت لابراهيم وللوط عليهما السلام منزلة من الله عز وجل شريفة ، وان الله عز وجل كان انما اراد عذاب قوم لوط ذكر مودة ابراهيم وخلته ومحبة لوط فيراقبهم فيؤخر عناهم .

قال ابو جعفر عليه السلام فلما اشتد اسف الله على قوم لوط عليه السلام وقدر عذابهم وقضى ان يعوض ابراهيم من عذاب قوم لوط عليه السلام بسلام عليهم فيسلى بهم مصابه بهلاك قوم لوط فبعث الله رسلا الى ابراهيم عليه السلام فيبشرونه باسماعيل عليه السلام فدخلوا عليه ليلا ففرح منهم وخاف ان يكونوا سراقاً فلما رآته الرسل فرحاً مذعوراً ، قالوا سلام قال : سلام انا منكم وجلون قالوا لا توجل انا رسل ربك بشرك بسلام عليهم ،

قال ابو جعفر عليه السلام : والفلان العليم اسماعيل من هاجر فقال ابراهيم للرسل
أبشروني على ان مستنى الكبر فيهم تبشرون ؟ قالوا : بشرك بالحق فلا تكن من
القاططين قال ابراهيم عليه السلام : فما خطبكم بعد البشارة ؟ قالوا : اننا ارسلنا الى
قوم مجرمين قوم لوط انهم كانوا قوماً فاسقين لتنذرهم عذاب رب العالمين .

قال ابو جعفر عليه السلام فقال ابراهيم عليه السلام للرسل ان فيها لوطاً قالوا نحن اعلم
بمن فيها للتجينة واهله اجمعين الا امرأته قد دنا انها لمن الفارين ، فلما جاء
آل لوط المرسلون قال : انكم قوم منكرون قالوا : بل جنك بما كانوا فيه قومك
من عذاب الله يمتدون واثيناك بالحق لتنذر قومك العذاب وانا لصادقون فأسر
باهلك يا لوط اذا مضى لك من يومك هذا سبعة ايام ولياليها بقطع من الليل
ولا يلتفت منكم احداً الا امرأتك انه مصيبها ما أصابهم وامضوا من تلك الليلة حيث
تؤمرون ،

قال ابو جعفر عليه السلام ففوضوا ذلك الامر الى لوط عليه السلام ان دابر هؤلاء مقطوع
مصيحين .

قال قال ابو جعفر عليه السلام : فلما كان يوم الثامن مع طلوع الفجر قدم عز وجل
رسلا الى ابراهيم عليه السلام يبشرونه باسحق عليه السلام ويمزونه بهلاك قوم لوط وذلك قوله
ولقد جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى قالوا سلاماً قال سلام فما لبث ان جاء بمجمل
حنيد يعني ذكياً مشوياً فضيلاً فلما رأى ابراهيم ايديهم لانسل اليه بكرهم وأدجس
منهم خيفة قالوا لا تخف اننا ارسلنا الى قوم لوط و امرأته قائمة فبشروها باسحق و
من وراء اسحاق يعقوب فضحك يسنى فتعجبت من قولهم قالت يا وليتا الدنا
مجنون وهذا بملئ شيناً ان هذا لشيئ عجيب قالوا أتعجبين من امر الله رحمة الله
وبركاته عليكم اهل البيت انه حميد مجيد .

قال ابو جعفر عليه السلام : فلما جاءت ابراهيم بالبشارة باسحق وذهب عنه الروح

أقبل يناجي ربه في قوم لوط ويسأله كشف البلاء عنهم فقال الله عز وجل : يا ابراهيم
أعرض عن هذا إنه قد جاء امرؤ بك وإنتهم آتيتهم عذابي بعد طلوع الشمس من يوم
محتوم وغير مردود (١) .

وفى الصحيح ، عن ابي حمزة الثمالي ، عن ابي جعفر عليه السلام ان رسول الله ﷺ
سأل جبرئيل كيف كان مهلك قوم لوط عليهم السلام فقال ان قوم لوط عليهم السلام كانوا اهل قرية
لا ينتظفون من الفائط ولا يتطهرون من الجنابة بخلاء أشعوا على الطعام وان لوطا عليه السلام
لبث فيهم ثلثين سنة وانما كان نازلاً عليهم ولم يكن منهم ، ولا عشرة له فيهم ولا قوم
وإنه دعاهم الى الله عز وجل والى الايمان به واتباعه وبهاهم عن الفواحش وحثهم
على طاعة الله فلم يجيبوه ولم يطيعوه وان الله عز وجل لما اراد عذابهم بعث اليهم
رسلاً منذرين عذراً نذراً .

فلما عتوا عن امره بعث اليهم ملكاً ليخرجوا من كان في قريتهم من
المؤمنين فما وجدوا فيها غير بيت من المسلمين فأخرجهم منها وقالوا للوط عليه السلام
أسرباً هلك من ههنا قرية ، الليلة بقطع من الليل ولا يلتفت منكم احد وامضوا
حيث تؤمرون :

فلما اتصف الليل سار لوط بيناته وتولت امرأته مديرة فاقطعت الى قومها
تسمى بلوط وتخبرهم ان لوطاً قد سار بيناته واتى نوديت من تلقاء العرش لما طلع
الفجر : يا جبرئيل حق القول ومحتم عذاب قوم لوط فاهبط الى قرية قوم لوط وما حوت
فاقلبها من تحت سبع ارضين .

ثم اخرج بها الى السماء فادفنها حتى يأتيك امر الجبار في قلبها ودع منها
آية بينة من منزل لوط جرة للسيارة فهبطت على اهل القرية الظالمين فضربت بجناحي

(١) اوردته والذين بعده في حلل الشرايع بلبلة تحريم القواط والسجن خير ٢-٥-٦

الايمن على ما حوى عليه شرفها وضربت بجناحي الابر على ما حوى عليه غريتها
فاقتلعتهما يا محمد من تحت سبع ارضين الامنزل لوط آية للسيادة ثم عرجت
بها في جو في جناحي حتى أدقفتها حيث يسمع اهل السماء زقاً (اي صياح ديو كها
وباح كلابها .

فلما طلعت عليه الشمس نوديت من تلقاء العرش يا جبرئيل اقلب القرية على
القوم قلبتها عليهم حتى صار اسفلها اعلاها ، وامطر الله عليهم حجارة من سجيل
مسومة عند ربك وما هي يا محمد من الظالمين . من امتك يبعيد .

قال فقال له رسول الله ﷺ يا جبرئيل واين كانت من البلاد ؟ فقال جبرئيل
كان موضع قريتهم في موضع بحيرة طبرية اليوم وهي في نواحي الشام قال فقال
رسول الله ﷺ : ارايتك حين قلبتها عليهم في أي موضع من الارضين وقعت القرية
واهلها ؟ فقال : يا محمد وقعت فيما بين بحر الشام الى مصر فصارت تلالو و اي
تلمع ، في البحر (وفي بعض النسخ تلولاً) جمع تل وهو اظهر .

وفي الموثق كالصحيح عن ابي بصير وغيره عن احدهما ﷺ قال : ان
الملائكة لما جاءت في هلاك قوم لوط قالوا انا مهلكوا اهل هذه القرية ، قالت
سادة وعجبت عن قلتهم وكثرة اهل القرية فقالت : و من يطيق قوم لوط فبشرها
باسحاق ومن وراء اسحاق يعقوب فصكت وجهها وقالت عجوز عقيم وهي يومئذ نبئت
ثلث وتسعين سنة وابراهيم يومئذ ابن مائة وعشرين سنة فجادل ابراهيم عنهم وقال
ان فيها لوطاً قال جبرئيل نحن اعلم بمن فيها فراده ابراهيم ﷺ فقال جبرئيل
يا ابراهيم اعرض عن هذا انه قد جاء امر ربك وانهم آتيهم عذاب غير مردود .

قال وان جبرئيل ﷺ لما انى لوطاً ﷺ في هلاك قومه فدخلوا عليه و
جاءه قومه يهرعون اليه قام فوضع يده على الباب ثم ناشدهم فقال انقوا الله ولا تخرزون
في ضيفي قالوا او لم تنهك عن العالمين ثم عرض عليهم بناته بكاحاً قالوا : ما لنا

فى بنائك من حق وانك لتعلم ما تريد قال ، فما منكم رجل رشيد؟ قال : فابوا فقال
لوان لى بكم قوة او آوى الى ركن شديد قال : و جبرئيل ينظر اليهم فقال :
لو سلم اى قوة له .

ثم دعاه فأتاه ففتحوا الباب ودخلوا فأشار اليهم جبرئيل بيده فرجعوا عرياناً
يلتسمون الجدار بأيديهم يعاهدون لئن أصبحنا لأستبقي احداً من آل لوط عليه السلام
قال : لما قال جبرئيل إنا رسل ربك قال له لوط عليه السلام : يا جبرئيل عجل يا جبرئيل
قال : إن مواعدهم الصبح أليس الصبح بقريب ثم قال جبرئيل اخرج منها امك وولدهك
حتى تبلغ موضع كذا وكذا ،

قال يا جبرئيل ان حمري ضعاف قال : ارتحل واخرج منها فارتحل حتى
اذا كان السحر نزل اليها جبرئيل فادخل جناحه تحتها حتى اذا استملت قلبها عليهم
ورمى جدران المدينة بحجارة من سجيل وسمعت امرأة لوط عليه السلام الهتة
فهلكت منها .

وروى الكليني والمصنف فى القوى كالصحيح عن عمرو (وهو ابن ابي المقدام
على الظاهر) عن ابي جعفر عليه السلام قال : كان قوم لوط عليهم السلام من افضل قوم خلفهم
الله (اي سورة او عملاً) فطلبهم ابليس الطلب الشديد وكان من فضلهم وخيرهم
(او خيرتهم) انهم اذا خرجوا الى العمل خرجوا بأجمعهم وتبقى النساء خلفهم فكان
ابليس (او فلم يزل) يمتادهم وكانوا اذا رجعوا خرب ابليس ما يملكون فقال بعضهم
لبعض تعالوا نرصد هذا الذى يخرب متاعنا فرصدوه فاذا هو غلام احسن ما يكون
من العلم ان فقالوا له : انت الذى تخرب متاعنا مرة بدمرة فأجمع رأيهم على ان يقتلوه
فبيتوه عند رجل فلما كان الليل صاح فقال له : مالك ؟ فقال كان ابي ينو منى
على بطنه فقال له : تعال فتم على بطنى .

قال : فلم يزل بذلك الرجل حتى علمه ان يفعل بنفسه فاولاً علمه ابليس

والثانية علمه هو ثم انسل ففر منهم و اصبحوا فجعل الرجل يخبر بما فعل بالفلام و يعجبهم منه وهم لا يعرفونه فوضعوا ايديهم فيه حتى اكتفى الرجال بالرجال بعضهم ببعض .

ثم جعلوا يرمدون مادة الطريق فيفعلون بهم حتى تنكب (اى اجتنب) مدينتهم الناس ثم تركوا سائهم واقبلوا على الفلمان فلما رأى ابليس انه قد احكم امره فى الرجال جاء الى النساء قصير (او ثم سير) نفسه امرأة ثم (ادف) قال : ان رجالكن يفعل بعضهم ببعض ؟ قلن (قالوا) نعم قد رأينا ذلك كذلك يعظمهم لوط عليه السلام وبوصيهم وابليس يفويهم حتى استغنى النساء بالنساء .

فلما كملت عليهم الحجة بعث الله جبرئيل وميكائيل واسرافيل عليهم السلام فى زى غلمان وعليهم اقية فمرّوا بلوط وهو يحترث قال : اين تريدون ما رأيت اجمل منكم قط ؟ قالوا انا ارسلنا سيدنا الى رب هذه المدينة قال : اولم يبلغ سيدكم ما يفعل اهل هذه المدينة يا بنى ائهم والله يأخذون الرجال فيفعلون بهم حتى يخرج الدم ؟

قالوا امرنا سيدنا ان نمر وسطها قال : فلى اليكم حاجة قالوا : وماهى ؟ قال تصبرون ههنا الى اختلاط الظلام قال : فجلسوا قال : فبعث ابنته فقال : جيئى لهم بخبز وجيئى لهم بماء فى القربة و جيئى لهم عبا يتغطون بها من البرد فلما ان ذهبت الابنة اقبل المطر والوادي .

فقال لوط عليه السلام : الساعة يذهب بالصبيان الوادي قال : قوموا حتى نمضى وجعل لوط عليه السلام يمضى فى اصل العائط وجعل جبرئيل وميكائيل واسرافيل عليهم السلام يمشون وسط الطريق فقال : يا بنى امشوا ههنا فقالوا امرنا سيدنا ان نمر فى وسطها وكان لوط عليه السلام يستغتم الظلام .

ومر ابليس فأخذ من حجر امرأة صبياً فطرحه فى البئر فتصايح اهل المدينة

كلهم على باب لوط عليه السلام فلما ان نظروا الى الفلمان في منزل لوط عليه السلام قالوا يا لوط قد دخلت في عملنا ؟ فقال هؤلاء ضيفي فلا تفضحون في ضيفي ، قالوا هم ثلثة خذوا حداً وأعطنا اثنين قال وأدخلهم الحجرة .

وقال لوط عليه السلام لو ان اهل بيت يمنعونني منكم قال وندافسوا على الباب وكسروا باب لوط وطرحوا لوطاً عليه السلام فقال له جبرئيل عليه السلام انا رسل ربك لن يصلوا اليك فأخذ كفا من بطحاء فضرب بها وجوههم وقال شامت الوجوه فسمى اهل المدينة كلهم قال لهم لوط عليه السلام يا رسل ربي فما أمركم ربي فيهم ؟ قالوا امرنا ان نأخذهم بالسحر قال : فلى اليكم حاجة قالوا : وما حاجتك ؟ قال : تأخذوهم الساعة فإنني اخاف ان يبدو لربي فيهم فقالوا يا لوط ان موعدهم الصبح أليس الصبح بغير لمن يريد ان يأخذ ؟ فخذ انت بناتك وامض ودع امرأتك .

قال ابو جعفر عليه السلام : رحم الله لوطاً لو يدري من معه في الحجرة لعلم انه منصور حيث يقول : لو ان لي بكم قوة او أدى الى دكن شديد اى دكن اشد من جبرئيل عليه السلام معه في الحجرة ، فقال الله عز وجل لمحمد عليه السلام وما هي من الظالمين يعبث من ظالمى امتك ان عملوا ما عمل قوم لوط .

قال : وقال رسول الله صلى الله عليه وآله : من الع في ولى الرجال لم يمت حتى يدعو الرجال الى نفسه (١) .

وفي الموثق كالصحيح ، من امي يزيد العماد ، من امي عبدالله عليه السلام قال ان الله بئس اربعة املاك في اهلك قوم لوط ، جبرئيل ، وميكائيل ، واسرافيل وكردييل عليه السلام فمروا بابراهيم عليه السلام وهم ممتنون فسلموا عليه فلم يرفهم وراى هيئة حسنة فقال لا يخدم هؤلاء الا انا بنفسى وكان جاحب ضيافة فتوى لهم عجلا

(١) الكافي باب اللواط خبر ٥ من كتاب النكاح وعقاب الاعمال باب عقاب اللوطى
والذى يمكن من نفسه الخ خبر ٢

سميناً حتى انضجه ثم قرّبه اليهم فلما وضعه بين ايديهم رأى ايديهم لا تصل اليه فكرمهم
واوجس منهم خيفة

فلما رأى ذلك جبرئيل حسر الممامة عن وجهه فعرّفه ابراهيم عليه السلام فقال
انت هو؟ قال : نعم ومرت سارة امرأته فبشّرها باسحاق ومن وراء اسحاق يعقوب
فقالت ، ما قال الله عز وجل فأجابوها بما فى الكتاب فقال لهم ابراهيم لما ذا
جئتم؟ قال فى اهلك قوم لوط فقال لهم ان كان فيهم مائة من المؤمنين اتهلكونهم؟
فقال جبرئيل : لا قال : فان كان فيها خمسون؟ قال : لا قال : فان كان فيها ثلثون؟
قال : لا قال : فان كان فيها عشرون؟ قال : لا قال فان كان فيها عشرة؟ قال : لا
قال : فان كان فيها خمسة؟ قال : لا قال : فان كان فيها واحد؟ قال : لا قال :
فانّ فيها لوطاً قالوا من اعلم بمن فيها لننجيّه واهله الا امرأته كانت من الغابرين
قال ابن فضال قال لا اعلم الا هو يستقيم وهو قول الله عز وجل يجادلنا
فى قوم لوط فاتوا لوطاً وهو فى زراعته قرب القرية فسلموا عليه وهم معتمون
فلما رأى هيئة حسنة عليهم ثياب بيض و عمام بيض فقال لهم: المنزل؟ فقالوا :
نعم فتقدمهم ومشوا خلفه فندم على عرضه المنزل عليهم فقال اى شئى؟ صنعت اى شئى بهم
قومى وانا اعرفهم فالتفت اليهم فقال انكم لتأتون شراراً من خلق الله قال جبرئيل
لا تعجل عليهم حتى يشهد عليهم ثلث مرات فقال جبرئيل : هذه واحدة ثم مشى ساعة
ثم التفت اليهم فقال : انكم لتأتون شراراً من خلق الله قال جبرئيل هذه ثنتان فلما
بلغ باب المدينة التفت اليهم فقال انكم لتأتون شراراً من خلق الله فقال جبرئيل
هذه الثالثة ثم دخل ودخلوا معه حتى دخل منزله .

فلما رأتهم امرأته رأت هيئة حسنة فصعدت فوق السطح فصفت فلم يسمعوا
فدخلت فلما رأوا الدخان اقبلوا يهرعون حتى جاءوا الى الباب فنزلت اليهم فقالت
عنده قوم : ما رأيت قوماً قط احسن هيئة منهم فجاءوا الى الباب ليدخلوا فلما رأهم

لوط عليه السلام قام اليهم فقال لهم : يا قوم اتقوا الله ولا تعززون في ضيقي اليس منكم رجل رشيد ؟ وقال هؤلاء بنائي من الطهر لكم فدعاهم الى الحلال فقالوا : مالنا في بنائك من حق وانك لتعلم ما تريد فقال لهم : لو ان لي بكم قوة : او ادى الى ركن شديد فقال جبرئيل عليه السلام لو يعلم اي قوة له .

قال : فكابروه ، فكاثروه خل ، حتى دخلوا البيت فصاح بهم جبرئيل عليه السلام وقال : بالوط دعهم يدخلون فلما دخلوا هوى جبرئيل باصبعه نحوهم فذهبت اعينهم وهو قول الله عز وجل : فطمسنا على اعينهم ثم ناداه جبرئيل عليه السلام فقال : انا رسل ربك لن يصلوا اليك فاسر بأهلك بقطع من الليل وقال له جبرئيل عليه السلام : انا بعثنا في اهلكم فقال يا جبرئيل عجل فقال : ان موعدهم الصبح اليس الصبح قريب فأمره ينحمل ومن معه الأمر أنه ثم اقلعها يعني المدينة جبرئيل بجناحيه من سبعة ارضين ثم رفعها حتى سمح اهل السماء الدنيا يباح الكلب وصراخ الديك ثم قلبها وامطر عليها وعلى من حول المدينة حجارة من سجيل (١) .

وفي الحسن كالصحيح عن يعقوب بن شعيب عن ابي عبد الله عليه السلام في قول لوط عليه السلام هؤلاء بنائي من الطهر لكم عرض عليهم التزويج ، (٢) وروى مع وطى الدبر .

وروى الكليني والمصنف في الموثق عن طلحة بن زيد ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ من امكن من نفسه طائفاً يلعب به القى الله عليه شهوة النساء - اي من فعله مرة عوقب بالابنة (٣) .

(١) الكافي باب اللواط خبره من كتاب النكاح

(٢) الكافي باب اللواط خبره

(٣) اورده والتسعة التي بهذه في الكافي باب من امكن من نفسه خبره ١-٧-٩-٣-٢-٢٠

وفي القوي قال شكى رجل الى ابي عبدالله عليه السلام الابنة فمسح ابو عبدالله عليه السلام على ظهره فسقطت منه دودة حمراء فبرأ .

وفي القوي عنه عليه السلام قال : ما كان في شيمتنا فلم يكن فيه ثلثة اشياء ، من يسأل في كفه ولم يكن فيهم ازرق ، اخضر ، ولم يكن فيهم من يؤتى في دبره .
وفي الصحيح ، عن عبدالرحمان المزرمي ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : قال امير المؤمنين عليه السلام ان الله عبداً لهم في اصلاهم ارحام كاحام النساء قال : فسئل فما لهم لا يحملون فقال : انها منكوسة ولهم في ادبارهم غدة كغدة البعير (او البعير) فاذا حاجت هاجوا واذا سكنت سكنتوا .

وفي القوي عن عطية قال : ذكرت لابي عبدالله عليه السلام المنكوح من الرجال فقال ليس يبلى الله بهذا البلاء احداً وله فيه حاجة ان في ادبارهم ارحاماً منكوسة وحياء ادبارهم كحياء المرأة قد شرك فيهم ابن لابلis يقال له زوال فمن شرك فيه من الرجال كان منكوحاً و من شارك فيه من النساء كانت من الموارد ، و العامل على هذا من الرجال اذا بلغ اربعين سنة لم يتركه وهم بقية سدوم (اي قرية لوط) اما ابي لست اعنى بقيتهم انهم ولدوه (او انهم ولدوه) ولكنهم من طينتهم .

قال : قلت : سدوم التي قلبت ؟ قال : هي اربع مدائن ، سدوم ، و صريم ، ولدعاء ، وعميراء قال : اتاهن جبرئيل عليه السلام وهن مقلوبات (او مقلوعات) الى تخوم الارضين السابعة فوضع جناحه تحت السفلى منهن ورفعهن جميعاً حتى سمع اهل السماء الدنيا نباح كلابهم ثم قلبها .

وفي القوي عن ابي خديجة ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : لمن رسول الله صلى الله عليه وسلم المتشبهين من الرجال بالنساء والمتشبهات من النساء بالرجال قال : وهم المختشون

واللاتي ينكحن بمضهن بعضاً .

وفي القوي عن ابن القداح ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : جاء رجل الى ابي فقال : يا بن رسول الله اني ابتليت ببلاء فادع الله لي فقبل له انه يؤتى في دبره فقال : ما ابلى الله عز وجل بهذا البلاء احداً له فيه حاجة ثم قال ابي : قال الله عز وجل وعزى وجلالى لا يقعد على استبرقها وحريرها من يؤتى في دبره .

وفي القوي كالصحيح ، عن عمر بن يزيد قال : كنت عند ابي عبدالله عليه السلام وعند رجل فقال له : جعلت فداك اني احب الصبيان فقال له ابو عبدالله عليه السلام فتصنع ماذا ؟ قال : احملهم على ظهري فوضع ابو عبدالله عليه السلام يده على جبهته وولى وجهه عنه فبكا الرجل فنظر اليه ابو عبدالله عليه السلام كأنه رحمه فقال : اذا آتيت بلدك فاشتر جزوراً سميناً واعقله عقالاً شديداً وخذ السيف واضرب السنام ضربة تغش عنه الجلد واجلس عليه بحرارته فقال عمر فقال الرجل فآتيت بلدى فاشتريت جزوراً فمقلته عقالاً شديداً واخذت السيف فضربت به السنام ضربة وقشرت عنه الجلد وجلست عليه بحرارته فسقط منى على ظهر البعير شبه الوزغ اصغر من الوزغ وسكن ما بي وفي الموثق كالصحيح ، عن اسحاق بن عمار قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام هؤلاء المختنون مبتلون بهذا البلاء فيكون المؤمن مبتلى والناس يزعمون انه لا يبتلى به احد الله فيه حاجة ؟ فقال : نعم قد يكون مبتلى به فلا تكلموهم فافهم يجدون لكلامكم راحة ، قلت جعلت فداك فافهم ليس يصبرون ؟ قال هم يصبرون ولكن يطلبون بذلك اللذة .

وفي القوي عن ابي جعفر عليه السلام قال : اقسم الله على نفسه ان لا يقعد على نمارق الجنة من يؤتى في دبره ، قال : فقلت لابي عبدالله عليه السلام : فلان عاقل لبيب يدعوا الناس الى نفسه قد ابتلاه الله قال : فقال فيفعل ذلك في مسجد الجامع ؟ قلت : لا قال : فيفعله في باب داره ؟ قلت : لا قال : فابن يفعله ؟ قلت : اذا خلا قال ان الله لم يبتله هذا مثله لا يقعد على نمارق الجنة .

روى حماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : رجل اتى رجلاً قال ان كان محصناً فعليه القتل ، و ان لم يكن محصناً فعليه الحد ، قلت : فما على المؤمن به ؟ قال : عليه القتل على كل حال محصناً كان او غير محصن .

﴿ روى حماد بن عثمان ﴾ في الصحيح والشيخان في القوي كالصحيح (١) ويدل على ان حكم اللانط حكم الزاني في الاحصان وعدمه ، وهو خلاف المشهور بين اصحابنا ، فان المشهور كاد ان يكون اجماً لاننا لم نطلع على قائل بالفرق غير المصنف ان حد اللانط الموقب سواء كان محصناً او غيره ، اما القتل او الرجم او القائه من شاهق او الاحراق او القاء جدار عليه او كل واحد مع الاحراق كما وقع الجميع على قوم لوط مع الاحراق بنار جهنم ، لكن الاخبار الكثيرة دالة على ما ذهب اليه المصنف .

(منها) صحيحة حماد (ومنها) ما رواه الشيخان في الصحيح ، عن ابي بصير قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : ان في كتاب على عليه السلام ، اذا اخذ الرجل مع غلام في لحاف مجردين ضرب الرجل وادب الغلام وان كان تعب (بالثاء او النون) و كان محصناً رجم .

وفي الموثق كالصحيح ، عن زرارة ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : المتلوط (المتلوط يب) حده حد الزاني .

وفي القوي كالصحيح ، عن الملا بن الفضيل قال : قال ابو عبد الله السلام حد اللوطي مثل حد الزاني وقال : ان كان احسن رجم والا جلد .

وروى الشيخ في الصحيح ، عن ابن ابي عمير ، عن عدة من اصحابنا ، عن

(١) اورده والخسة التي بعده في التهذيب باب الحدود في اللواط خبر ١٠-١٢-١١

٩-١٢-١٣ من كتاب الحدود واورد الاربعة الاول في الكافي باب الحد في اللواط خبر ٢-١٢-١٨ من

ابى عبد الله عليه السلام فى الذى يوقب ان عليه الرجم اذا كان محصناً وعليه الحد ان لم يكن محصناً .

(واما) الذى روى مطلقا (فما رواه) الشيخ فى الصحيح ، عن الحسين بن سعيد قال : قرأت بخط رجل اعرفه الى ابى الحسن عليه السلام وقرأت جواب ابى الحسن عليه السلام بخطه : هل على رجل لمب بلام بين فتخذه حد ؟ فان بعض المصابة روى انه لا بأس بلعب الرجل باللام بين فتخذه ؟ فكتب ، لعنة الله على من فعل ذلك وكتب ايضا هذا الرجل ولم ار الجواب : ما حد رجلين يكح احدهما الآخر طوعاً بين فتخذه فما توبته ؟ (اوفى توبته او ما توبته) فكتب ، القتل وما حد رجلين وجدا نائمين فى ثوب واحد ؟ فكتب : مائة سوط .

وما رواه الشيخان فى الصحيح ، عن عبد الرحمان المرزى قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول وجد رجل مع رجل فى امارة عمر فهرب احدهما واخذ الآخر فجبى به الى عمر فقال للناس ماترون ؟ قال : فقال هذا : اصنع كذا ، وقال هذا : اصنع كذا ، قال فما تقول يا ابا الحسن ؟ قال : اضرب عنقه ف ضرب عنقه قال : ثم اراد ان يحمله فقال : مه انه قد بقى من حدوده شيء قال : اى شيء بقى ؟ قال ادع بعطب قدعى عمر بعطب فامر به امير المؤمنين عليه السلام فاحرق به (١) .

وفى الحسن كالصحيح ، عن مالك بن عطية ، عن ابى عبد الله عليه السلام قال : بينا امير المؤمنين عليه السلام فى ملاء من اصحابه اذا ناه رجل فقال يا امير المؤمنين اتى اوفيت على غلام فطهرنى فقال له امير المؤمنين عليه السلام : يا هذا امض الى منزلك لعل مراراً حاج بك حتى فعل ذلك ثلثاً بعد مرته الاولى ، فلما كان فى الرابعة قال له : يا هذا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حكم فى مثلك بثلاثة احكام فاختر ايهن

(١) اورده والذين يهتدون فى التهذيب باب الحدود فى اللواط خبر ٢-٧-١٦- واورده الاول

والثالث فى الكافى باب الحدود فى اللواط خبر ٥- والثانى فى آخره (هذه) خبر ١

شئت قال : وما هن يا امير المؤمنين ؟ قال : ضربة بالسيف فى عنقك بالثقة ما بلغت اودمهاده (او اهدارك - كما فى رب) من جبل مشدود اليدين والرجلين او احراق بالنار فقال يا امير المؤمنين ايمن اشد على ؟ قال الاحراق بالنار قال : فاني قد اخترتها يا امير المؤمنين قال : فخذ لك اهبتك (اى نهياً) فقال : نعم فصلى ركعتين ثم جلس فى تشهده فقال : اللهم انى قد ايتيت من الذنب ما قد علمته واتى تخوفت من ذلك فبحثت الى وصى رسولك وابن عم بيتك فسألته ان يظهر لى فخير لى بثلاثة اصناف من العذاب اللهم وائى قد اخترت اشدّها ، اللهم فائى اسئلك ان تجعل ذلك لى كفارة لذنوبى وان لا تحرقنى بنارك فى آخرى .

ثم قام وهو باك حتى جلس فى الحفرة التى حفرها امير المؤمنين عليه السلام ويرى النار تتأجج حوله قال : فبكى امير المؤمنين عليه السلام و بكى اصحابه جميعاً فقال له امير المؤمنين عليه السلام : قم يا هذا فقد ابكيت ملائكة السماء وملائكة الارض وان الله قد تاب عليك فقم فلا تماودن شيئاً مما قد فعلت .

وفى القوى عن عبدالرحمان عن ابي عبدالله عن ابيه عليه السلام قال : ائى عمر برجل وقد نكح فى دبره فهم ان يجعله فقال للشهود رأيتموه يدخله ويخرجه كما يدخل الميل فى المكحلة ؟ فقالوا : نعم فقال لملى عليه السلام : ما ترى فى هذا ؟ فطلب الفعل الذى لكحه فلم يجده فقال على عليه السلام : ارى فيه ان تضرب عنقه قال فامر به ف ضربت عنقه قال خذوه فقال : قد بقيت لمعقوبة اخرى ، قالوا وما هى ؟ قال ادعوا بطن (اى بخرمة) من حطب فدعوا بطن من حطب فلف فيه ثم اخرجه فاحرقه بالنار قال : ثم قال : ان الله عباداً لهم فى اصلاهم ارحام كاحام النساء قال : فما لهم - لا يحملون فيها ؟ قال : لانها منكوسة فى ادبارهم خذة كفدة البعير فاننا حاجت هاجوا واذنا سكنت سكنا - (والفدة) السلعة والمراد هنا علة الابنة .

وفي القوي ، عن سليمان بن هلال وقد تقدم في المتن .

وفي القوي عن ابي يحيى الواسطي رفعه قال : سألت عن رجلين يتفاخذا ان
قال : حدهما حد الزاني فان ادغم احدهما على صاحبه ضرب الداغم ضربة بالسيف
اخذت منه ما اخذت وتركت منه ما تركت يريد بها يقتله ، والداغم عليه يحرق
بالتار (١) .

وفي القوي عن ابي بكر الحضرمي ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ائني
امير المؤمنين عليه السلام برجل وامرأة وقد لاط زوجها بابنها من غيره وثقه وشهد
عليه بذلك الشهود فامر به امير المؤمنين عليه السلام ف ضرب بالسيف حتى قتل ، وضرب
الغلام دون الحد وقال : اما لو كنت مدركا لقتلتك لامكانك اياه من نفسك
يتبعك (٢) .

وروي الشيخ في القوي ، عن سيف التمار ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ائني علي بن
ابي طالب عليه السلام برجل معه غلام يأتيه وقامت عليهما بذلك البينة فقال : يا قنبر ، انطع
والسيف ثم امر بالرجل فوضع على وجهه ووضع الغلام على وجهه ثم امر بهما ف ضربهما
بالسيف حتى قدحهما بالسيف جميعاً ، قال وائني امير المؤمنين عليه السلام بامرأتين وجدتا
في لحاف واحد وقامت عليهما البينة انهما كانتا تتساحقان فدعا بالنطع ثم امر بهما
فاحرقنا بالتار (٣) :

فيمكن حمل هذه الاخبار المطلقة على المقيدة ، لكن المشهور بين العامة
التفصيل فيمكن حملها على التقية ، ويؤيده انه عليه السلام لم يسئل في اخبار الحد
بالقتل ان له زوجة ام لا وان امكن ان يكون عليه السلام عالماً بان لهم زوجة لكنهم

(٢-١) الكافي باب الحد في اللواط خبر ١١-٢ وورد الثاني في التهذيب باب الحدود

في اللواط خبر ١

(٣) التهذيب باب الحد في اللواط خبر ٨

وفى رواية هشام و حفص بن البختري انه دخل نسوة على ابي عبد الله عليه السلام فسألته امرأة منهن عن السحق ، فقال حدها حد الزاني فقالت امرأة ما ذكر الله ذلك فى القرآن ؟ فقال بلى ، فقالت اين هو ؟ قال : هن اصحاب الرث .

عليهم السلام قليلا ما كانوا يميلون بالعلم الواقعى ، ولهذا كانوا يسألون فى الزنا عن الاحسان ، وعدمه لكن الاحتياط فى الدماء يقتضى القول بالتفصيل مع ان رواياته اصح .

﴿ وفى رواية هشام ﴾ فى الصحيح ﴿ وحفص بن البختري ﴾ فى الصحيح ورواه الشيخان فى الحسن كالصحيح عنهما ، وعن محمد بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام (١) ﴿ ما ذكر الله ﴾ عز وجل ﴿ ذلك ﴾ اى اصل السحق وحرمة حتى يكون الجواب مطابقاً للسؤال ولهذا رضى بذلك الجواب ﴿ هن اصحاب الرث ﴾ الذى قال الله تعالى انه اهلكهم وكان سبب اهلاكهم عمل السحق ، ويمكن ان يكون مع اللواط كما فى قوم لوط ويكون كل واحد منهما سبباً تاماً فى اهلاكهم واجتماعهما كما لو زنا ولاط احد يكون حدهما واحداً ، بل لا يبعد ان يكون قتل نبيهم مع ذلك كان سبباً للإهلاك .

كما روى المصنف فى الحسن كالصحيح عن عبد السلام بن صالح الهروى قال : حدثنى على بن موسى الرضا عن آبائه عن الحسين بن على عليه السلام قال : ائى على بن ابي طالب عليه السلام قبل مقتله بثلاثة ايام رجل من اشراف بنى تميم يقال له عمرو فقال : يا امير المؤمنين اخبرنى عن اصحاب الرث فى اى عصر كانوا ، واين كانت منازلهم ، ومن كان ملكهم ، وهل بمث الله عز وجل اليهم رسولا ام لا ؟ وبما ذا اهلكوا ؟ فأتى اجد فى كتاب الله ذكرهم ولا اجد خبرهم فقال له على عليه السلام : لقد سألت من حديث ما سألتنى عنه احد قبلك ولا يحدثك به احد بعدى الا عنى وما فى كتاب الله عز وجل آية الا وانا اعرف تفسيرها وفى اى مكان نزلت

من سهل اوجبل وفي اى وقت تزلت من ليل اونها روان ههنا لعلماً جماً و اشار الى صدره ولكن طلاً به يسير و عن قليل يندمون لو قد دونى .

وكان من قصتهم يا اخاتيم انهم كانوا قوماً يعبدون شجرة صنوبرية يقال لها (شاه دخت) و كان يافث بن نوح غرسها على شفير مين يقال لها (روشاب) كانت ابعت لنوح عليه السلام بعد الطوفان ، و لما سموا اصحاب الرس لانهم رسوا (اى - دفنوا) بيهم فى الارض و ذلك بعد سليمان بن داود عليه السلام و كانت لهم اثنا عشر قرية على شاطئ نهر يقال له (الرس) من بلاد المشرق (و الظاهر انه نهر ارس) و بهم سمي ذلك النهر و لم يكن يومئذ نهر اغزر و لا اعذب منه و لا اقوى و لا قرى اكبر و لا اعبر منها .

تسمى احديهن (آبان) و الثانية (آذر) و الثالثة (دى) و الرابعة (جمن) و الخامسة (اسفندار) و السادسة (فروردين) و السابعة (اردبهرشت) و الثامنة (خرداد) و التاسعة (تير) و العاشرة (مرداد) و الحادية عشرة (شهر يور) و الثانية عشرة (مهر) (۱) .

و كان اعظم مدائنهم اسفندار و هى التى ينزلها ملكهم ، و كان يسمى تركوذين عابورين ياروش بن سازن بن نمرود بن كئمان فرعون ابراهيم عليه السلام و بها العين و الصنوبرية

(۱) فروردین چه بگذشتی مه اندی بهشت آید

بمان خرداد و تیر آن گه چه مردادت همی آید

پس از شهر یور و مهر و آبان و آذر و دی دان

که برهمن جز اسفندار مرا ماهی نیفزاید

و هذه الشهور العجبة بالترتيب من اول الحمل الى الحوت و كل شهر منها ثلثون يوماً

ويزيد على الشهور الهلالية ستة ايام و ينقص من الشمسية بخمسة ايام و تكتب فى التقاويم بالخمسة

المستترقة - منه نور الله مرقده

و فى بعض النسخ و قد غرسوا فى كل قرية منها حبة من طلق تلك الصنوبرة
فنبئت الحبة وصارت شجرة عظيمة واجروا اليها نهراً من العين التى عند الصنوبرة
فنبئت الصنوبرة وصارت شجرة عظيمة و حرموا ماء العين و الأهار ، فلا يشربون
منها ولا انعامهم ، و من فعل ذلك قتلوه ويقولون هو حياة آلهتنا فلا ينبغي لأحد ان
ينقص من حياتها ويشربون هم ، و انعامهم من نهر الرأس الذى عليه قراهم .

و قد جعلوا فى كل شهر من السنة فى كل قرية عيداً يجتمع اليه اهلها
فيضربون على الشجرة التى بها كلة (١) (اى غشاء رقيقاً) من حرير فيها من انواع
الصور ثم يأتون بشاة و بقر فيذبحونها قرباناً للشجرة ويشعلون فيها النيران بالحطب
فاناسطع دخان تلك الذبائح وقتارها (٢) فى الهواء و حال بينهم و بين النظر الى
السماء خروا للشجرة سجداً يسكون ويشترعون اليها ان مرضى عنهم فكان الشيطان
يجيى و يحرك اغصانها و يصبح من ساقها صياح الصبى الى قدر ضيت عنكم عبادى
فطيطوا نفساً و قرأوا عيناً فيرقمون رؤسهم عند ذلك ويشربون الخمر ويشربون بالمعازف
و باخذون الدست بند فيكونون على ذلك يومهم و ليكتهم ثم ينصرفون .

و انما سميت المعجم شهورها (بأبان ماء) و (آذر ماء) و غيرها اشتقاقاً من اسماء
تلك القرى يقول اهلها بعضهم لبعض : هذا عيد شهر كذا ، او عيد قرية كذا ، و عيد
قرية او شهر كذا حتى اذا كان عيد قريتهم المعظمى اجتمع اليها صغيرهم و كبيرهم
فصربوا عند الصنوبرة و العين سرادقا من ديباج عليه من انواع الصور و جعلوا له
اثنى عشر باباً كل باب لاهل قرية منهم فيسجدون للصنوبرة خارجاً من السرادق

(١) الكلة - بالكسر و التشديد يقال لها بالقاسية (يشه بند) من حاشية الطل المطبوع

بهم ص ٣٩ ج ١

(٢) القطار بالضم الدخان من المطبوخ ؛ و قيل دبح اللحم المشوى المحترق او العظم

او غير ذلك

و يقربون لها الذبائح اضعاف ما قربوا للشجرة التي في قراهم فيجىء ابليس عند ذلك فيحرك الصنوبرة ثم يركا شديداً ويتكلم من جوفها كلاماً جهودياً (اي عالياً) ويعددهم ويمنيهم باكثر مما وعدتهم ومنتهم الشياطين كلها فيرفعون رؤسهم من السجود ودهم من الفرح والنشاط ما لا يلقون ولا يتكلمون من الشرب والفرح فيكونون على ذلك اثنا عشر يوماً و لياليها بعدد اعيادهم في سائر السنة (اي باقيها) ثم ينصرفون :

فلما طال كفرهم بالله عز وجل وعبادتهم غيره بث الله عز وجل اليهم نبياً من اخصياء بنى اسرائيل من و لدهودا بن يعقوب فلبث فيهم زمناً طويلاً يدعوهم الى عبادة الله عز وجل ومعرفة ربوبيته فلا يتبعونه فلما رأى شدة تماديهم في الفساد والضلال وتركهم قبول ما دماهم اليه من الرشد و النجاة و خضوع قريتهم العظمى قال : يا ربان عبادك ابوا الا تكذبي والكفر بك وغداً يصعدون شجرة لا تنفع ولا تضر فامس شجرهم اجمع وأرهم قدرتك و سلطانك فاصبح القوم و قد بس شجرهم كلها فهاهم ذلك وقطع بهم (اي ممنوا) من مرادهم وصاروا افرقتين «فرقة» قالت سحر آلهتكم هذا الرجل الذي يزعم انه رسول رب السماء والارض اليكم ليصرف وجوهكم عن آلهتكم الى الهه ، «فرقة» قالت : لا بل غضبت آلهتكم حين رأيت هذا الرجل يعيها ويقع فيها ويدعوكم الى عبادة غيرها فمحببت حسناتها وبهاء هالكى فغضبوا لها فتتصر وامنوا ،

فأجمع رأيهم على قتله فامخذوا آتايب طوالاً من دصاص واسعة الافواه ثم ارسلوها في قرار العين الى اعلى الماء واحدة فوق الاخرى مثل البراميج (البرج بالفارسية كام الذى يوضع على البثردا بالوعة) وترحوا ما فيها من الماء ثم حفر وافي قرارها من الارض بشراً عميقة ضيقة المدخل وارسلوا فيها ببيهم و القموها فاما صخرة عظيمة ثم اخرجوا الاغاييب من الماء وقالوا لرجوا الآن ان مرضى عنا آلهتنا اذا رأت آتاي

قد قتلنا من كان يقع فيها ويصد عن عبادتها ودفناه تحت كبيرها يشتفى (او يشفى)
منه فيعود لتأورها ونضرتها كما كان (او كانوا)

فبقوا عامة يومهم مسمعون ألين بينهم ^{١٢٤} وهو يقول سيدي قد تری ضيق مكاني
وشدة كرمي فارحم ضعفي كني وقلة حيلتي وعجل بقبض روحي ولا تؤخر اجابة دعائي
حتى مات ^{١٢٥}.

فقال الله تبارك و تعالى لجبرئيل ^{١٢٦} يا جبرئيل أين عبادي هؤلاء الذين
غرهم حلمي وامنوا مكري وعبدوا غيري وقتلوا رسولي ان يقوموا انصبي او يخرجوا
من سلطائي؟ كيف وانما المنتقم ممن صاني ولم يخش عقابي والي حلفت بغيري لاجلهم
مبرة وفكالا للممين.

فلم يرعهم (او لم يدعهم) وهم في ميد هم ذلك الأبريح عاصف شديد العمرة
فتحيروا فيها وزعروا منها ونظام بعضهم الى بعض ثم صارت الارض من تحتهم حجر
كبريت يتوقد، واظلمتهم صحابة سوداء فالقيت عليهم كاتبة جمراء تلهب فذابت ابدانهم
كما يذوب الرصاص في النار فتموذب الله من غضبه وتزول نعمته (١)

وروى الشيخان في الموثق كالصحيح، عن زرارة عن ابي جعفر ^{١٢٧} قال: السجاعة
تجلد (٢)

وفي الموثق كالصحيح، عن سماعة بن مهران قال: سألت عن المرأين توجدان
في لحاف واحد قال: يجلد كل واحدة منهما مائة جلدة
وروى الكليني في الصحيح، عن اسحاق بن جرير قال سألتني امرأة ان استاذن لها

(١) علل الشرايع باب العلة التي من اجلها مسمى اصحاب الرس اصحاب الرس الخ
خبر ١ ص ٢٨ ج ١ طبع مطبعة علمية بقم

(٢-١) الكافي باب الحد في السحق خبر ٢-٣ من كتاب الحدود والتهذيب باب الحد
في السحق خبر ١-٢

على ابي عبدالله عليه السلام فاذن لها فدخلت ومعهامولاه لها فقالت يا ابا عبدالله قول الله عز وجل :
(زيتونة لشرقية ولاغربية) ما عني بهذا؟ قال: ايتمها المرأة ان الله لا يضرب الامثال للشجر
الماضرب لبنى آدم صلى ضمائر يدين فقالت اخبرني عن اللوائى مع اللوائى ما حدثهن فيه؟ قال
حد الزنا انه اذا كان يوم القيمة يؤمى بهن قد البسن مقطعات من نار وقعن بمقاع
من نار وسردن من النار وادخل فى اجوافهن الى رؤسهن اعمدة من نار وقذف
بهن فى النار ايتمها المرأة ان اول من عمل هذا العمل قوم لوط فاستغنى الرجال
بالرجال فبقى النساء بغير رجال ففعلن كما فعل رجالهن (١).

وفى القوى عن هشام الصيدالى ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سألته رجل عن
هذه الآية (كذبت قبلهم قوم لوط واصحاب الرث) فقال بيده هكذا فصيح احديهما
بالاخرى فقال هن اللوائى باللوائى معنى النساء بالنساء.

وفى القوى عن بشير النبال قال : رأيت عند ابي عبد الله عليه السلام رجلا قتل
له جملة فذاك ما تقول فى اللوائى مع اللوائى ؟ فقال لا اخبرك حتى تحلف لتخبرن
بما احدثك النساء قال : فحلف له فقال هما فى النار عليهما سبعون حلة من نار فوق
تلك الحلة جلد جاف غليظ من نار عليهما نطاقان من نار وتاجان من نار فوق ذلك
الحلل وخفان من نار وهما فى النار .

وفى القوى ، عن يعقوب بن جعفر قال : سأل رجل ابا عبدالله عليه السلام او ابا -
ابراهيم عليه السلام عن المرأة تساق المرأة وكان متكئا فجلس فقال : ملعونة ملعونة
الراكبة والركوبة فان الله تبارك وتعالى والملئكة واوليائه يلعنونهما وأنا ومن
بقى فى اصلاب الرجال واربام النساء ، فهو والله الزنا الاكبر ولوالله ما هن توبة
قتل الله لافيس بنت ابليس ماذا جادت به فقال الرجل هذا ما جاء به اهل العراق
فقال والله لقد كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ان يكون العراق وفيهن قال

(١) اودده واللذين يملء فى الكافى باب الحق خبر ٢-١-٢ من كتاب النكاح

و في رواية السكوني ، عن جعفر بن محمد ، عن ابيه عليه السلام ان علياً عليه السلام قال : لو كان ينبغي لاحد ان يرجم مرتين لرجم اللوطي .

وروى عبدالرحمن بن ابي هاشم البجلي عن ابي خديجة قال لا ينبغي لامرأتين أن تناما في لحاف واحد الاوينهما حاجز ، فان فعلتا نهيتا عن ذلك فان وجدوهما بعد النهي في لحاف واحد جُلدتا كل واحدة منهما حداً حداً و ان وجدتا الثالثة في لحاف حدتا فان وجدتا الرابعة في لحاف قتلتا .

واذا انى الرجل امرأته فاحتملت ماءه فساقت به جاريته فحملت رجعت المرأة وجلدت الجارية والحق الولد بابيه ، روى ذلك عن علي بن ابي حمزة ، عن اسحاق بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام .

رسول الله صلى الله عليه وآله لمن المتشبهات بالرجال من النساء ولمن الله المتشبهين من الرجال بالنساء ﴿ وفي رواية السكوني ﴾ في القوي كالشيخين (١) وفي احرافه بالنار بعد الحد تشبه بالرجم مرتين و يشعر بالمساواة بين المحسن وغيره .

﴿ وفي رواية عبدالرحمان بن ابي هاشم البجلي ﴾ الثقة الثقة ، ولم يذكر ورواه الشيخان عنه في الصحيح (٢) ﴿ عن ابي خديجة ﴾ وفيهما عن ابي عبدالله عليه السلام ، وتقدم الاخبار في ذلك .

﴿ واذا انى الرجل ﴾ روى الشيخان في الموثق كالصحيح ، عن اسحاق بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام . قال دعانا زياد (٣) فقال : ان امير المؤمنين كتب الي ان اسئلك عن هذه المسئلة فقلت : وما هي ؟ قال : رجل انى امرأة فاحتملت

(١) الكافي باب الحد في اللواط خبر ٣ و التهذيب باب الحد في اللواط خبر ٥

(٢) الكافي باب الحد في السحق خبر ٧ و التهذيب باب الحد في السحق خبر ٧

وفيها عن ابي عبدالله (ع) قال ليس لامرأتين ان تبيتا في لحاف واحد الخ .

(٣) يعني زياد بن عبيد الله والى المدينة من قبل هشام بن عبدالملك وهو المراد من قوله

ان امير المؤمنين كتب الي الخ .

ماء فساخفت به جارية فحملت فقلت له : سل عنها اهل المدينة قال : فالتى الى كتاباً فاذا فيها سل عنها جعفر بن محمد عليه السلام فان اجابك والافاحمله الى قال فقلت له : ترجم المرأة وتجلد الجارية ويلحق الولد بآبيه قال : ولا اعلمه الا قال : وهو الذى ابتلى بها (١) ،

وفى الصحيح ، عن محمد بن مسلم قال : سمعت ابا جعفر و ابا عبد الله عليهما السلام يقولان بينا الحسن بن على عليه السلام فى مجلس امير المؤمنين عليه السلام اذا قبل قوم فقالوا يا ابا محمد اردنا امير المؤمنين عليه السلام قال : وما حاجتكم ؟ قالوا : اردنا ان نسأله عن مسألة قال : وما هى ؟ فتصبرونا بها فقالوا امرأة جامعها زوجها فلما قام عنها فالتت بعموتها (وفى يب فقامت بحرارة جماعة) فوقعت على جارية بكر فساخفتها فالتت النطفة فيها فحملت (فجلبت - خيب) فما تقول فى هذا ؟ فقال الحسن عليه السلام : مضلة و ابو الحسن عليه السلام لها واقول : فان اصبحت فمن الله ثم من امير المؤمنين عليه السلام وان اخطأت فمن نفسى وارجوان لا اخطىء انشاء الله ، يعمد الى المرأة فيؤخذ منها مهر الجارية البكر فى اول دحلة لان الولد لا يخرج منها حتى تنشق فتذهب عذورتها ثم ترجم المرأة لانها مصنعة و ينتظر بالجارية حتى تضع ما فى بطنها و يرد الولد الى آبيه صاحب النطفة ، ثم تجلد الجارية الحد قال : فانسرف القوم من عند الحسن عليه السلام فلقوا امير المؤمنين عليه السلام فقال : ما قلتم لآبى محمد و ما قال لكم ؟ فاخبروه فقال لواثنى المسئول ما كان عندى فيها اكثر مما قال ابنى .

وروى الشيخ فى الصحيح ، عن عمرو بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام

مثله معنى .

وفى الموثق كالصحيح عن المعلى بن خنيس قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام

(١) اوردته والذي بعده فى الكافى باب آخر منه (بعد باب الحد فى السحق) خبر

٢ - ١ من كتاب الحدود و التهذيب باب الحد فى السحق خبر ٥ - ٤ من كتاب الحدود

عن رجل ولى امرأته فنقلت ماء الى جارية بكر فحبلت فقال : الولد للرجل ، وعلى المرأة الرجم وعلى الجارية الحد (١) .

فظهر من هذه الاخبار الصحيحة ، ان حد السحق كحد الزنا فى الاحسان وغيره ، ويحمل ماورد بالجلد على غير المحسن ، لكن المشهور بالجلد مطلقا وكأنهم لم يطلعوا على الاخبار لان اكثرها فى غير باب حد السحق .

وروي فى الحسن كالصحيح ، عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام فى امرأة اقتضت جارية يدها قال : عليها مهرها وتجلد ثمانين .

وفى الصحيح ، عن زرارة عن ابي عبدالله عليه السلام قال : جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله فقال : يا رسول الله ان امرأتى لا تدفع يد لامس قال : فطلقتها فقال يا رسول الله اتى احبها قال : فأمسكها .

وفى الصحيح عن عبدالله بن سنان قال سئلت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل رأى امرأته ترمى إصلاح لها ما كها (ادان يمسكها) ؟ قال : نعم إن شاء - وهلوا رواية ان له ان يقتلها ولم ترها فى الكتب والله تعالى يعلم .

وروي فى القوى كالصحيح ، عن اسحاق بن عماد قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام : مُعْرَم قبل غلاماً بشهوة قال : يضرب مائة سوط (٢) .

(١) اورده والثلة التى بعده فى التهذيب باب الحدود فى السحق غير ٦-٨-٩-١٠

واورد الثانى فى الكافى باب الحد فى السحق غير ٣

(٢) الكافى باب الحد فى اللواط غير ٨ و التهذيب باب الحدود فى اللواط

باب حد المماليك في الزنا

روى ابراهيم بن هاشم، عن الاصمغين بن الاصمغين قال: حدثني محمد بن سليمان المصري عن مروان، عن عبيد بن ذرارة او عن بريد العجلي - الشك من محمد - قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام: عبد زنى فقال: يجلد نصف الحد قلت: فانه عاد، قال: فيضرب مثل ذلك قال قلت: فانه عاد قال لايزاد على نصف الحد قال قلت: فهل يجب عليه الرجم في شيء من فعله؟ قال: نعم يقتل في الثامنة إن فعل ذلك ثمان مرات، قال: قلت:

باب حد المماليك في الزنا

قال الله تعالى: (فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ (١) اى الحرائر) روى ابراهيم بن هاشم في القوى كالشيخين (٢) عن الاصمغين بن الاصمغين قال حدثني محمد بن سليمان المصري في الوصف بالمصري ليس فيهما ولا في كتب الرجال وفي رجال الشيخ محمد بن سليمان البصري الديلمي له كتاب يرمى بالفلو روى عن الكاظم والرضا عليه السلام، والظاهر انه صحف البصري بالمصري عن هرون بن مسلم او مروان بن مسلم كما هو فيهما، وفي الملل وهو ايضا مصحف النساخ عن عبيد بن ذرارة او عن بريد العجلي وهما ثقتان الشك من محمد اى قال الاصمغين ان محمد بن سليمان شك في ان مروان بن مسلم رواه له عن احدهما ولا يضر الشك قال احدهما قلت لابي عبد الله عليه السلام عبد زنا كما في الملل وفيهما (امة زنت) ويمكن سمع حكمهما

(١) التام- ٢٥

(٢) الكافي باب ما يجب على المماليك والمكاتبين من الحد خبر ٧ والتهذيب باب حدود الزنا خبر ٨ وعلى الشرايع باب العلة التي من اجلها يضرب الحد في الحد نصف يضرب الحر خبر ١ ص ٢٣٢ ج ٢ طبع لم

فما الفرق بينه وبين الحر وأما فعلهما واحد ؟ قال : إن الله تبارك وتعالى رحمه ان يجمع عليه ربق الرق وحد الحر قال : ثم قال : وعلى امام المسلمين ان يدفع ثمنه الى مولا من سهم الرقاب

و روى الحسن بن محبوب عن الحارث بن الاحول عن بريد العبلى عن ابي

وروى مرة حكم العبد و رواه المصنف (ومرة) روى حكم الامة ورواه الكليني وبعه الشيخ ولاشك في تساوى حكمهما.

وعبارة الشيخين امة زنت قال : تجلد خمسين ، قلت : فانها عادت قال : تجلد خمسين ، قلت فيجب عليها الرجم فى شىء من الحالات ؟ قال ، اذا زنت ثمان مرات يجب عليها الرجم قال : قلت : كيف صار فى ثمان مرات ؟ قال : لان الحر اذا زنا اربع مرات واقم عليه الحد قتل فاذا زنت الامة ثمانى مرات رجعت فى التاسعة ، قلت : وما العلة فى ذلك ؟ فقال : ان الله رحمه ان يجمع عليها ربق الرق وحد الحر قال : ثم قال : وعلى امام المسلمين ان يدفع ثمنه الى مواله من سهم الرقاب. وبسبب هذا الاختلاف اختلف الاصحاب فى الثامنة والتاسعة ، وروى الشيخان فى الحسن كالصحيح ، عن بريد (١) عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اذا زنا العبد ضرب خمسين فان عاد ضرب خمسين فان عاد ضرب خمسين الى ثمان مرات ، فان زنا ثمان مرات قتل وادى الامام قيمته الى مولا (او مواله) من بيت المال (٢) - وهذا الخبر يؤيد كون من روى عنه مروان هو بريد (٣) وان القتل فى الثامن وان احتمل التاسع وروى الحسن بن محبوب في الصحيح كالشيخين (٤) عن الحرث الاحول

(١) فى الكافى (حميد بن يزيد) (بطله بريد)

(٢) الكافى باب ما يجب على المالك الخ خبر ١٠ و التهذيب باب الحد فى الزنا خبر ٨٧

(٣) وعلى ما فى الكافى فلا تأيد

(٤) الكافى باب ما يجب على المالك الخ خبر ٢ و التهذيب باب الحد فى الزنا خبر ٨٢ .

جعفر عليه السلام في امة ترى ، قال : يجلد نصف الحد ، كان لها زوج اولم يكن لها زوج .

محمد بن النعمان صاحب الطاق ، وللمحدث اصل من الاربعمأة فيصير الحديث حسناً او قوياً كالصحيح ، وعلى طريقة القدماء صحيح لان الاعتماد على الكتب واعتبار المسابة لها عليه السلام كان لها زوج اولم يكن لها زوج لان الله تعالى نصف حدهن ولا تنصف في الرجم فيكون حدودهم في حقوق الله تعالى على النصف .

روى الشيخان في الحسن كالصحيح عن ابي بكر الحضرمي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن عبد مملوك فذف حراً ؟ قال : يجلد ثمانين هذا من حقوق الناس ، واما ما كان من حقوق الله عز وجل فانه يضرب نصف الحد قلت : الذي من حقوق الله عز وجل ما هو ؟ قال : افاننا او شرب خمرأ فهذا من الحقوق التي يضرب فيها نصف الحد (١) .

وفي الحسن كالصحيح ، عن محمد بن قيس ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام في العبد والامة اذ اذنا احدهما ان يضرب خمسين جلدة ان كان مسلماً او كافراً او نصرانياً ولا يرمم ولا ينفي .

وبهذا الاستناد قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام في مملوك طلق امرأته تطليقتين ثم جامعها بعد فأمر رجلا يضربهما ويفرق بينهما فجلد كل واحد منهما خمسين جلدة .

وفي الموثق كالصحيح ، عن سماعة قال : سأله عن المملوك يفتري على الحر قال يجلد ثمانين ، قلت : فانه زني (او اذنا) قال : يجلد خمسين - وسيجيء اخبار اخر .

وروى الشيخ في الصحيح عن الحسن بن السري ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال

(١) اودعه والثقة التي بعده في الكافي باب ما يجب على مالک الخ خبر ١٩-٢٣

١١-١٣ وورد غير الاول والاخير في التهذيب باب حدود الزنا خبر ٨٩-٨٨ وورد الاول والاخير

في باب الحد في القرية والسب الخ خبر ٢٠-٣٩

وروى ابن محبوب ، عن علي بن رئاب ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال :
أم الولد حدّها حدّ الأمة إذا لم يكن لها ولد .

وروى ابن محبوب ، عن نعيم بن إبراهيم ، عن مسمع أبي سيار عن أبي عبد الله عليه السلام قال :
أم الولد جنايتها في حقوق الناس على سيدها ، قال : وما كان من

إذا زنا العبد والأمة وهما محصنان فليس عليهما الرجم إنما عليهما الضرب خمسين
نصف الحد (١) .

وفي الموثق كالصحيح ، عن يحيى بن أبي العلاء ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال
كان أبي يقول : حدّ المملوك نصف حدّ الحر (٢) .

وروى ابن محبوب في الصحيح إذا لم يكن لها ولد في مفهومه لا يعتبر
وروى المصنف في الصحيح بهذا الاستناد عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألت
عن أم الولد قال : أمة تباع وتورث وحدّها حدّ الأمة وتقدم مع أنه لم تطلع بهذا
الاشتراط (٣) لأنها ويمكن أن يكون من المصنف لكنه بعيد ، ويمكن حمل
المفهوم على ما بعد موت المولى فإنها تمتق من نصيب ولدها وحدّها حينئذ حدّ الحرّة
ويكفي هذا الصحة المفهوم ، و لا يظهر أن قوله عليه السلام (إذا لم يكن لها ولد) صفة
للأمة أي أم الولد مثل الأمة غير ذات الولد فلا يحتاج إلى هذه التكاليف .

وروى ابن محبوب عن نعيم بن إبراهيم في القوي كالشيخين (٤) قال
أم الولد جنايتها في حقوق الناس على سيدها أي استحباباً لأنها مملوكة ولا يضمن
المولى مملوكاً إذا استرق للجناية فكأنه أخذ من المولى ويقتص منها
للمالك لأنها مملوكة ولو كانت حرة لما اقتص منها لها كما سيجي وتقول

(١-٢) التهذيب باب الحدود في الزنا خبر ٨٣-٨٤

(٣) يعني اشتراط حد الأمة يعلم الولد لها

(٤) الكافي باب الرجل الحر يقتل مملوك غيره الخ خبر ١٧ من كتاب الديات والتهذيب

باب القودين الرجال والنساء الخ ٧٢ من كتاب الديات من الزيادات في الحدود خبر ٥٠

حق الله عز وجل في الحدود فإن ذلك في بدنها ، وقال : ويقاس منها للممالك ولا
فخاص بين الحر والعبد .

وروى ابن محبوب ، عن عبدالله بن بكير ، عن عنبسة بن مصعب قال : قلت
لايعبد الله ﷻ : إن زنت جارية لي أحدها ؟ قال : نعم وليكن ذلك في سر فاني
أخاف عليك السلطان .

ولا خاص بين الحر والعبد فانه بمنزلة التمليل للسابق .

وروى ابن محبوب في الضيف بنسبة كالشيخين (١) وروى الشيخ
في الصحيح عن عبدالله بن مسكان عن عنبسة بن مصعب قال : قلت لابي عبدالله ﷻ
جارية لي زنت أحدها ؟ قال : نعم ، قلت : أبيع ولدها ؟ قال : نعم ، قلت : أحج بشمته
قال : نعم (٢) - ويدل على جواز إقامة الحد للمولى على مملوكه انا لم يكن
نقية .

و يؤيده ما رواه الشيخ في الموثق عن طلحة بن زيد عن جعفر عن ابيه عن
على عليهم السلام قال : اشرب خادمتك في مصيبة الله عز وجل واعف عنه فيما
بأبيه اليك .

وروى في الصحيح ، عن ابي بصير ، عن ابي جعفر ﷻ قال : من ضرب
مملوكاً حداً من الحدود من غير حد اوجبه المملوك على نفسه لم يكن لضربه
كفارة الاثم - ويقع بجواز الحد انا كان مستوجباً له .

ومثله في الموثق كالصحيح ، عن اسحاق بن عمار قال : قلت لابي عبدالله
ﷻ : ربما ضربت الغلام في بعض مايجرم فقال : وكم تضربه ؟ فقال : ربما ضربته

(١) الكافي باب ما يجب على الممالك الخ غير ٨ من كتاب الحدود وعلل الشرايع باب

علل تولد الحدود غير ١٠ ص ٢٢٦ ج ٢ طبع قم

(٢) اورده واقدين عليه في التهذيب باب الحدود في الزنا غير ٨٠ - ٨٢ - ٢٥ واورد الاخير

في الكافي باب التوادع غير ١٧ من كتاب الحدود .

وروى ابراهيم بن هاشم ، عن صالح بن السندی ، عن الحسين بن خالد ، عن الرضا عليه السلام انه سئل عن رجل كانت له امة فقالت الامة له ، ما اديتُ من مكاتبتي فانا

مأة فقال : مأة مأة فاعاد ذلك مرتين ثم قال : حد الزنا ! انق الله فقلت : جعلت فداك فكم ينبغي لي ان اضربه ؟ فقال واحداً فقلت : والله لو علم اني لا اضربه الا واحداً ما ترك لي شيئاً الا افسده فقال : فائتين ، فقلت : جعلت فداك هذا هو هلاكى اذا قال لم ازل اما كسه حتى بلغ خمسة ثم غضب فقال : يا اسحق ان كنت تدرى حد ما اجرّم فاقم الحد فيه ولا تعد حد ود الله (١) .

وفي الصحيح ، عن احمد بن محمد في مسائل اسماعيل بن عيسى عن الاخير عليه السلام وهو الهادي او العسكري عليه السلام في مملوك يعصى صاحبه أيعلّ ضربه ام لا ؟ فقال : لا يعلّ ان تضربه إن دافقك فأمسكه والأفعل عنه (٢) .

وفي الصحيح ، عن حماد بن عثمان قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام في ادب الصبي والمملوك فقال خمسة اوسنة وارفق .

وفي القوي عن السكوني قال : ان امير المؤمنين عليه السلام التقى صبيان الكتاب الواحهم بين يديه لينخير بينهم فقال : اما انها حكمة والجور فيها كالجور في الحكم أبلغوا مملّكم إن ضربكم فوق ثلث ضربات في الادب اني اقتص منه .

﴿ وروى ابراهيم بن هاشم عن صالح بن السندی ﴾ وفيهما ابن سعيد و هما مجهولان ﴿ عن الحسين ﴾ كما هو فيهما (او) الحسن كما في بعض النسخ

(١) الكافي باب النوادر خبر ٣٢ من كتاب الحدود

(٢) اورده واللذين يملونه في التهذيب باب من الزيادات خبر ٢٢-٢٨-٣٠ من كتاب الحدود لكنه اورد الاول في ذلك الباب خبر ٢٩ هكذا محمد بن علي بن محبوب عن اسماعيل بن عيسى عن ابي الحسن (ع) قال : سأله عن الاجير يعصى صاحبه الخ نعم اورده في الكافي ايضا في باب النوادر خبره من كتاب الحدود كما في الاول واورده الاخير ايضا فيه

به حرة على حساب ذلك ؟ فقال لها : نعم ، فأدت بعض مكاتبها وجامعها مولاه
بعد ذلك ، قال : إن استكرهها على ذلك ضرب من الحد بقدر ما أدت من مكاتبها
ودرى عنه من الحد بقدر ما بقى له من مكاتبها ، وإن كانت نابتة كانت
شريكة في الحد ضربت مثل ما يضرب .

﴿عن الرضا عليه السلام﴾ وفيهما عن أبي عبدالله عليه السلام والظاهر أنهما سندان للخبر ﴿كانت
له أمة﴾ وكتبها بالكتابة المطلقة وصرح بأنها ما أدت فهي بنسبتها حرة فأدت
بعضها وصارت حرة بنسبتها ﴿وجامعها مولاه بعد ذلك فقال : إن استكرهها على
ذلك﴾ كما يكون الغالب من حالهن ضرب الحد بقدر الحرية ولا يضرب بقدر
ما بقى فيها من الرقية فإنها شبهة دائرة للحد .

و روي في الصحيح بسندين ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام قال
قضى أمير المؤمنين عليه السلام في مكاتبه زنت قال : ينظر ما أخذ من مكاتبها فيكون
فيها حد الحر وما لم يقض فيكون فيه حد الأمة ، وقال في مكاتبه زنت وقد اعتق
منها ثلاثة أرباع وبقي ربع فجلدت ثلاثة أرباع الحد حساب الحد على مائة فذلك خمسة
وسبعون سوطاً وجلد ربعها حساب خمسين من الأمة اثني عشر سوطاً ونصف فذلك
سبعة وثمانون جلدة ونصف وأبى أن يرجعها وإن ينفيها قبل أن يبين عتقها ، وقال
يونس يؤخذ السوط من نصفه فيضرب به وكذلك الأقل والأكثر (١) .

وفي الحسن كالصحيح ، عن الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام في المكاتب
يزل قال : يجلد في الحد بقدر ما اعتق منه .

وفي الحسن كالصحيح ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : يجلد

(١) أورده الأربعة التي يله في الكافي باب ما يجب على المالك والمكاتبين من الحد

غير ١٥ و ١٦ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١ من كتاب الحدود وأورد غير الآخرين في التهذيب باب

الحدود في الزنا غير ٩٢ و ٩٣ و ٩٠ و ٩١ وأورد الآخرين في باب الحد في القرية والسب الخ

غير ٣٦ و ٣٥ من الكتاب الحدود .

و سئل الصادق عليه السلام عن رجل اصاب جارية من الفئ ، فوطئها قبل ان يضم ، قال : تقوم الجارية و تدفع اليه بالقيمة و يحط له منها ما يصيبه منها من الفئ ، و يجلد الحد و يدراً عنه من الحد بقدر ما كان له فيها ، فقليل : فكيف صارت الجارية تدفع اليه بالقيمة دون غيرها ؟ قال : لانه وطئها ولا يؤمن أن يكون ثم حمل

المكاتب على قدر ما اعتق منه و ذكر انه يجلد ببعض السوط ولا يجلد به كله - اى فى الكسرا و فى المجموع و يكون العاكم من غير آفيه .

و فى الموثق كالصحيح ، عن سماعة قال : يجلد المكاتب انا زنا على قدر ما اعتق منه فاذا قذف المحصنة فعليه ان يجلد ثمانين ، حرأ كان ادملو كاً .

وفى الحسن كالصحيح ، عن الحلبي . عن ابي عبدالله عليه السلام قال : انا قذف العبد الحر جلد ثمانين وقال : هذا من حقوق الناس .

و سئل الصادق عليه السلام رواه الشيخان فى الحسن كالصحيح . عن عمرو بن عثمان ، عن عدة من اصحابه عن ابي عبدالله عليه السلام ، (١) و يدل على ان الحد بالنسبة .

و يؤيده ما رواه الشيخان فى الصحيح ، عن ابي ولاد الحناط قال : سئل ابو عبدالله عن جارية بين رجلين اعتق احدهما نصيبه منها فلما رأى ذلك شريكه و ثب على الجارية فوق عليها قال : فقال يجلد الذى وقع عليها خمسين جلدة و يطرح عنه خمسين جلدة و يكون نصفها حرأ و يطرح عنها من النصف الباقي ، وعلى الذى لم يمتق و يكح ، عشر قيمتها ان كانت بكرأ وان كانت غير بكر فتصف عشر قيمتها و تستعى هى فى الباقي .

وفى الصحيح ، عن عبدالله بن سنان قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام : قوم اشترى كوا

(١) اوردوه والخسة التى يحد فى الكافى باب الرجل يأتى الجارية يقول لغيره فيها شرك الخ خبر ٢

٢٠-١-٥-٦-٧ من كتاب الحدود و التهذيب باب الحدود فى الزنا خبر ١٠٠-٩٩-٩٦-

وروى سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام في عبيدين رجلين أعتق أحدهما نصيبه ، ثم أن السبداني حذاً من حدود الله عز وجل ، قال : ان كان العبد حيث أعتق نصفه قوم ليغرم الذي أعتقه نصف قيمته فنصفه حر يضرب نصف حد الحر و يضرب نصف حد العبد ، و ان لم يكن قوم فهو عبد يضرب حد العبد

في جارية فآلتمنوا بعضهم وجعلوا الجارية عنده فوطئها قال : يجلد الحد ويدراً عنه من الحد بقدر ماله فيها وتقوم الجارية ويغرم ثمنها للشر كاه فان كانت القيمة في اليوم الذي وطئها أقل مما اشترت به فانه يلزم أكثر الثمن لانه قد افسد على شركائه وان كانت القيمة في اليوم الذي وطئها أكثر مما اشترت به يلزم الأكثر لاستفادها .

و في الحسن كالصحيح ، عن مالك بن اعين ، عن ابي عبد الله عليه السلام في أمة بين رجلين أعتق أحدهما نصيبه فلما سمع ذلك منه شريكه وثب على الأمة فاقضها من يومه قال : يضرب الذي اقتضا خمسين جلدة ويطرح عنه خمسين جلدة بحقه منها ويغرم للأمة عشر قيمتها لمواقته إياها وتستسمى في الباقي .

وفي القوي كالصحيح ، عن اسماعيل بن عبد الرحمن الجعفي عن ابي جعفر عليه السلام في جارية بين رجلين وطئها أحدهما دون الآخر فاجلها قال : يضرب نصف الحد ويغرم نصف القيمة .

وفي الموثق ، عن اسماعيل الجعفي عن ابي جعفر عليه السلام في رجلين اشتريا جارية فنكحها أحدهما دون صاحبه قال : يضرب نصف الحد ويغرم نصف القيمة اذا اجل .

وروى سليمان بن خالد في الحسن كالصحيح كالشيخين و رواه الشيخ في القوي ، عن حماد بن زياد ، عن سليمان بن خالد (١) ، وهذا الخبر مخالف للأخبار المتواترة من وجوه (الأول) من حيث السراية (والثاني) لولم نقل بالامتناع حتى

وروى عباد بن كثير البصري ، عن جعفر بن محمد عليه السلام قال : في المكائين ١
 اذا ضربا ضربان من الحد بقدر ما اديا من مكائيهما حد الحر و يضربان الباقي حد
 المملوك .

يقوم عليه حصة الشريك فبعد التقويم ينشق كله و يضرب حد الحر (و الثالث)
 انه اذا لم يقوم فباستبار الذي حرره منه يجب ان يعد حد الحرائر فكيف يضرب
 حد العبد .

والظاهر انه وقع سهو من حماد بن زياد فانه غير مذكور في الرجال ، و
 الظاهر ان المصنف اخذه من كتاب الحسين بن سعيد ، وعلى اي حال فذكر المصنف
 في هذا الكتاب مع قوله انه حجة بيني وبين ربي غريب الا ان يقال انه كناية عن
 صحة عتق هذا النصف اي ان كان عتقه للنصف عتقاً موجباً للتقويم على المعتق ،
 والسراية اي خالياً عن مفسدات العتق والسراية كقصد الاضرار مثلاً فنصفه حر يضرب
 نصف الحدين وبعد هذا ايضاً لا يخلو من شيء .

وروي في الحسن كالصحيح ، عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل
 عن المكائب افتري على رجل مسلم قال : يضرب حد الحر ثمانين ادى من مكائيه شيئاً
 ادم يؤد ، قيل له : فان زنا وهو مكائب ولم يؤد شيئاً من مكائيه؟ قال : هو حق الله
 يطرح عنه من الحد خمسين جلدة و يضرب خمسين (١) .

و روى عباد بن كثير البصري رحمه الله و لم يذكر ، ورواه الكليني في الموثق
 كالصحيح عن عباد البصري (وهو عباد بن صهيب البصري الموثق) من اصحاب ابي
 عبد الله عليه السلام (٢) .

والظاهر ان المصنف سهي ابن صهيب باين كثير او التماس لانه ليس ابن كثير

(١) الكافي باب ما يجب على المالك والمكائين من الحد غير ١٧ ولم نثر عليه في-

التهديب

(٢) الكافي باب الرجل ياتي الجارية ولغيره فيها شرك الخ جزء ٧ ما هو قريب من مضمونه

باب حد من اتى بهيمة

روى الحسن بن محبوب عن اسحاق بن جرير ، عن سدير عن ابي جعفر عليه السلام في الرجل يأتى البهيمة قال : يجلدون الحد ، و يفرم قيمة البهيمة لصاحبها لانه أفسدها عليه ، و تذبح و تحرق و تدفن إن كانت مما يؤكل لحمه ، و إن كانت مما يركب ظهره أغرم قيمتها و جلدون الحد و أخرجها من المدينة التى فعل ذلك بها الى بلاد أخرى حيث لا تعرف فيبيعها فيها كى لا يعثر بها .

لا فى رجالنا ولا فى رجال العامة من اهل البصرة و حكمه كالاخبار المتقدمة مخالفت لما تقدم فى خبر ابن خالد .

باب حد من اتى بهيمة

و المراد بالحد التعزير ﴿ روى الحسن بن محبوب عن اسحاق بن جرير عن سدير ﴾ فى الحسن كالصحيح كالشيخين (١) ﴿ و تحرق و تدفن ﴾ الظاهر ان الواو بمعنى (او) الا ان يعمل على العظام التى لا تحرق غالباً وليس فى يب (و تدفن) .

وروى الكليني فى القوى والشيخ فى الصحيح ، عن يونس ، عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام ، والحسين بن خالد . عن ابي الحسن الرضا عليه السلام و صباح الحذاء . عن اسحاق بن عمار ، عن ابي ابراهيم عليه السلام (فصار صحيحاً و قوياً و موثقاً كالصحيح) فى الرجل يأتى البهيمة فقالوا جميعاً : ان كانت البهيمة للفاعل ذبحت فاذا ماتت احرقت بالنار ولم ينتفع بها و ضرب هو خمسة و عشرين سوطاً ربع حد الزانى وان لم تكن البهيمة له قومت و اخذ ثمنها منه و دفع الى صاحبها

(١) اوردته والذين بعده فى الكافى خبر ١-٢-٣ من كتاب الحدود و التهذيب باب الحد

وذبحت واحرقت بالنار ولم ينتفع بها وضرب خمسة وعشرين سوطاً فقلت وما ذنب البهيمة؟
فقال: لا ذنب لها ولكن رسول الله ﷺ فعل هذا وأمر به لكيلا يعتزى الناس
بالبهائم وينقطع النسل.

وفي الموثق كالصحيح عن سماعة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأتى
بهيمة شاة أو ناقة أو بقرة قال: فقال عليه السلام إن يجلد حداً غير الحد ثم تنفى من بلاده إلى غيرها
وذكروا أن لحم تلك البهيمة محرم ولبنها.

وروى الشيخ في القوى عن الملا بن الفضل عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل يقع
على البهيمة قال فقال ليس عليه حد ولكن تعزير (١).

وفي القوى كالصحيح عن الفضل بن يسار وربي بن عبد الله عن أبي عبد الله
عليه السلام في رجل يقع على البهيمة قال: ليس عليه حد ولكن يضرب تعزيراً.
(فأما) ما رواه الشيخ في الصحيح، عن جميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل
أتى بهيمة قال: يقتل.

وفي الصحيح، عن ابن مسكان عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أتى
بهيمة فأولج قال: عليه الحد.

وروي في القوى كالصحيح عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في الذي يأتى البهيمة
فيولج فقال عليه الحد حد الزاني.

(فيحمل) على ما إذا تكرر الحد ويكون ثلاثة أو أربعة على الخلاف أو إذا رأى
الامام المصلحة مع أن رواية الحديث يمكن حمله على التعزير.

وفي القوى عن أبي فروة عن أبي جعفر عليه السلام قال الذي يأتى الفاحشة والذي يأتى
البهيمة حد الزاني.

(١) أورده والخمسة التي بعده في التهذيب باب الحد في نكاح البهائم الخ غير ٢-٦-

-٧-٩-١١-١٠- وأورد الثالث في الكافي باب الحد على من يأتي البهيمة غير ٢-

وعن سليمان بن هلال قال : سأل بعض اصحابنا ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأنى البهيمة قال : يقام قائماً ثم يضرب ضربة بالسيف اخذ السيف منه ما اخذ، قال فقلت : هو القتل، قال هو ذاك - وهما كالسابق واحتمل الشيخ ان يكون الحد مع الابلاج والتعزير مع عدمه .

وروى الكليني فى القوى عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ملعون ملعون من عبد الدينار والدرهم ، ملعون ملعون من كره اعمى (اى عن الدين الحق) ملعون ملعون من تكبح بهيمة (١) .

وفى الموثق عن عماد بن موسى عن ابي عبد الله عليه السلام فى الرجل ينكح بهيمة او بذلك فقال كلما اتى الرجل ماء فى حفن وشبهه فهو ذنا .

وفى القوى كالصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام : قال سألت عن النخضة (اى تحريك المنى او الاستمنا باليد) فقال هى من الفواحش و تكبح الامة خير منه .

وفى القوى عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن ذلك قال لا تكبح نفسه لاشىء عليه - اى اذا لم يستمن

وفى القوى كالصحيح ، عن علي بن الريان عن ابي الحسن عليه السلام انه كتب الى رجل يكون مع المرأة لا يباشرها الا من وراء ثيابها (وثيابها) فيحرك حتى ينزل ما الذى عليه وهل يبلغ ذلك حد النخضة فوقع عليه السلام فى الكتاب بذلك بالغ امره اى فعل الذى هو قبيح .

(١) اورده والارهمة التى يهده لى الكافى باب الخفضة و نكاح البهيمة خبر ٥-٣-١-٢-٢ من كتاب النكاح لكن اكفى فى الخبر الاول بنقل الجملة الثالثة فقط .

باب حد القواد

روى ابراهيم بن هاشم ، عن صالح بن السندی ، عن محمد بن سليمان البصري عن عبدالله بن سنان قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام : اخبرني عن القواد ما حده ؟ قال لا حد على القواد ، أليس انما يعطى الاجر على ان يفود ؟ قلت : جعلت فداك انما يجمع بين الذكر والانثى حراماً ، قال : ذاك المؤلف بين الذكر والانثى حراماً فقلت هو ذاك جعلت فداك ، قال : يضرب ثلاثة ارباع حد الزاني ، خمسة وسبعين سوطاً ، وينفى من المصر الذي هو فيه .
وفي خبر آخر : لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الواصلة والموصلة - يعنى الزانية والقواة في هذا الخبر .

باب حد القواد

وهو دلال الزنا واللواط ﴿ روى ابراهيم بن هاشم عن محمد بن سليمان ﴾
في القوي كالشيخين (١) ﴿ عن عبدالله بن سنان ﴾ يدل على ان حده خمسة وسبعين سوطاً وينفى ،
﴿ وفي خبر آخر ﴾ رواه الشيخان في الموثق كالصحيح عن سعد الاسكاف عن ابي عبدالله عليه السلام (٢) .

(١) الكافي باب التوادع خبر ١٠ من كتاب الحدود والتهذيب باب الحد في القيادة والجمع بين اهل الفجور خبر ١ وله ذيل طويل يأتي انشاء الله في كتاب الديات والتصاص .

(٢) الكافي باب كسب الماشطة والخافضة خبر ٣ من كتاب المعيشة والتهذيب باب المكاسب

باب حد القذف

روى الملاء ، عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في الذي يقذف امرأته قال يجلده ، قلت : أرايت ان عفت عنه قال : لا ولا كرامة .

باب حد القذف

اي الرمي بالزنا واللواط وتقدم الاخبار في انه من الكبائر والآيات الواردة في سورة النور تامة في التهديد والزجر .

﴿ روى الملا ﴾ في الصحيح كالشيخ (١) ﴿ عن محمد بن مسلم ﴾ و يدل على انه ينبغي ان لا يعفو عن القاذف اذا كان زوجاً لانه بمنزلة اقرارها بالزنا لا انه اذا عفت لا يصح عفوها حتى ينافي ما رواه الشيخان في الموثق . كالصحيح عن سماعة قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل يقذف الرجل بالزنا فيعفو عنه ويجمله من ذلك في حد ، ثم انه بعد يبدو له في ان يقدمه حتى يحد له قال : ليس عليه حد بعد العفو ، قلت : أرايت ان هو قال : يا بن الزاينة فمضى عنه وترك ذلك لله عز وجل ؟ فقال : ان كانت امه حية فليس له ان يعفو ، العفو الى امه متى شامت اخذت بحقها وان كانت امه قد ماتت فإنه ولي امرها يجوز عفو (٢) .

وفي الموثق عن سماعة ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن الرجل يفترى على الرجل ثم يعفو عنه ثم يريد ان يجلده بعد العفو قال : ليس ذلك له بعد العفو .

(١) التهذيب باب الحد في القرية والسب الخ خبر - ٧٥

(٢) اورده وثلاثة التي بعده في التهذيب باب الحد في القرية والسب الخ خبر - ٧٣-٧٢-٨٧

٨٨ واورد الاول والثالث في الكافي باب العفو عن الحدود خبر - ٥-٦- والثاني والرابع في باب الرجل

يعفو عن الحد الخ خبر - ١-٢

وروى ابن محبوب ، عن حماد بن زياد ، عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل قال لامرأته بعد ما دخلت عليه : لم أجذك مذكراً ، قال لا حد عليه

وفي الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال : قلت له : رجل جنى على
اعفوه عنه ام ارفعه الى السلطان ؟ قال : هو حقك ان عفوت عنه فحسن وان رفعتك الى الامام
فانما طلبت حقك وكيف لك بالامام ؟

وفي الموثق كالصحيح عن عمار الساباطي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام : لو ان
رجلاً قال : لرجل : يا ابن الفاعلة يعني الزنا وكان للمقذوف اخ لايه وامه
فغفا احدهما عن القاذف و اراد احدهما ان يقدمه الى الوالي وبجلده اكان ذلك
له ؟ فقال ليس امه هي ام الذي عفا ؟ قلت : نعم ثم قال : ان العفو اليهما جميعاً اذا
كانت امهما ميتة ، والامر اليهما في العفو وان كانت حية فالامر اليها في العفو ، ويدل
مع خبر سماعة على ان هذا الحد **يورث**

(فما) رواه الشيخان عن السكوي عن ابي عبد الله عليه السلام قال الحد لا يورث (فمحمول)
على انه ليس كسائر الاشياء التي تورث (١)

لما رواه في الموثق كالصحيح ، عن عمار الساباطي عن ابي عبد الله عليه السلام قال
سمعت يقول : ان الحد لا يورث كما تورث الدية والمال والمغار ، ولكن من قام به
من الورثة فطلبه فهو وليه ، ومن تركه فلم يطلبه فلا حق له وذلك مثل رجل قذف
رجلاً للمقذوف اخوان فان عفى عنه احدهما كان للآخر ان يطالبه بحقه لانها امهما
جميعاً والعفو اليهما جميعاً - وسيجيء ايضاً -

و يحتمل ان يكون الغرض ، السؤال عن رفع الائم بالعفو فأجاب عليه السلام بعدم
رفعه فلا منافاة .

وروى ابن محبوب عن حماد بن زياد رحمهما الله في القوي كالصحيح كالشيخ

(١) اورده والذين بعده في التهذيب باب الحد في القرية والسب الخ خبر - ٩٢ - ٩١ - ٩٥
وارد الاولين في الكافي باب ان الحد لا يورث خبر - ٢ - ١

وفى خبر آخر قال : إن العذرة قد تسقط من غير جماع قد تذهب بالنكبة والعثرة والسقطلة .

وفى رواية وهب بن وهب ، عن جعفر بن محمد عن أبيه عليه السلام قال إن علياً عليه السلام

ويؤيده ما رواه الشيخان فى الصحيح ، عن زرارة عن أبى عبد الله عليه السلام فى رجل قال : لامرأته لم تأتى عذراء قال ليس عليه شيء لأن العذرة تذهب بغير جماع .

﴿ وفى خبر آخر ﴾ رواه الشيخان فى الصحيح عن محمد بن القاسم بن فضيل عن أبى الحسن عليه السلام فى الرجل يتزوج المرأة على أنها بكر فيجدها ثيباً أيجوز له أن يقيم عليها؟ قال : فقال : قد تفق البكر من المركب ومن النزوة

(فأما) ما رواه الشيخ فى الصحيح ، عن عبد الله بن سنان قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : إذا قال الرجل لامرأته : لم أجدها عذراء وليست له يئنة يجلد الحد ويغلى بينه وبينها (١) .

(فيحمل) على التعزير ، لما رواه فى الموثق كالصحيح عن أبى بصير قال : قال أبو عبد الله عليه السلام فى رجل قال لامرأته لم أجدها عذراء قال : يضرب ، قلت : فانه عاد ؟ قال : يضرب فانه يوشك أن ينتهى (٢) .

﴿ وفى رواية وهب بن وهب ﴾ عمل بها الأصحاب لتأييدها بأخبار آخر ، مثل ما رواه الشيخان فى الموثق عن إسحاق بن عمار عن أبى جعفر عليه السلام أن علياً عليه السلام كان يمزق فى الهجاء ولا يجلد الحد إلا فى القرية المصرحة أن يقول : يا زان أو يابن الزانية أو لست لا ييكك (٣) .

(١) التهذيب باب الحد فى القرية والسب الخبر - ٦٦ من كتاب الحدود

(٢) الكافى باب الرجل يقذف امرأته وللخبر - ١٢ . والتهذيب باب الحد فى القرية والسب

الخ خبر - ٦٣

(٣) التهذيب باب الحد فى القرية والسب الخبر - ١٠٥ - ٨١ وأورد الثانى فى الكافى باب

ما يجب فيه التعزير فى جميع الحدود خبر ١٢٧٣

لم يكن يحد في التعريض حتى يأتي بالفرية المبرجة مثل يازان ، ويا ابن الزاية
اولست لايمك .

وروى الحسن بن محبوب ، عن عباد بن صهيب قال : سئل ابو عبدالله عليه السلام
عن نصراني قذف مسلماً فقال له : يازان . (ويا ابا الزاية - خ) قال : يجلد ثمانين
جلدة لحق المسلم ، وثمانين جلدة الأسوفا لحرمة الاسلام ، ويحلق رأسه ويطاف
به في اهل دينه لكي ينكل غيره .

وفي الصحيح عن عبدالرحمان بن ابي عبدالله قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام :
عن رجل سب رجلاً بغير قذف يعرض به (اي يكنى بالفرية) هل يجلد ؟ قال : عليه
تمزيير وتقدم اخبار (لم اجده عذراء) فانها كناية عن الزنا .

وروى الحسن بن محبوب عن عباد بن صهيب رضي الله عنه في الموثق كالشيخين (١)
وبدل على انه يحد الذمي على قذف المسلم ويعزر زائداً عليه .

(ولا ينافي) ذلك ما روياه في الصحيح عن ابن مسكان عن ابي بصير قال
قال : حد اليهودي والنصراني والمملوك في الخمر والفرية سواء ، وانما صولح اهل
الذمة على ان يشربوها في ميوتهم .

وفي الموثق كالصحيح ، عن سماعة قال : سأله عن اليهودي والنصراني يقذف
صاحب ملة على ملته والمجوس يقذف المسلم قال : يجلد الحد .

وروى الشيخ في الحسن كالصحيح ، عن بكير ، عن احدهما عليه السلام انه قال :
من اقترى على مسلم ضرب ثمانين يهودياً كان او نصرانياً او عبداً ، (لان التساوي) في اصل
الحد وجوب الحد لا ينافي وجوب التعزير لدليل آخر .

(١) اورده والثلة التي بعده في التهذيب باب الحد في القرية والسب الخ خبر ٢٩-٢٨-٢٧

٢١ والاولين في الكافي باب ما يجب على اهل الذمة من الحدود خبر ٤-٥-٥

و روى عن صفوان : عن ابي بكر الحضرمي عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سأله عن رجل يفترى على رجل من جاهلية العرب ، قال : يضرب حداً ، قلت : يضرب حداً ؟ قال : نعم ان ذلك يدخل على رسول الله ﷺ .

و روى ، عن صفوان ، عن ابي بكر الحضرمي رضي الله عنه في الحسن كالصحيح كالشيخ (١) يفترى على رجل من جاهلية العرب رضي الله عنه من آباء رسول الله ﷺ والحال انه ورد الروايات المتواترة انه ﷺ كان ينقل من الاصلاب الطاهرة الى الارحام المطهرة او الاعم ،

ويجعل الحد في غيرهم على التعمير كما في غير جاهلية العرب ، لما رواه الشيخان في الموثق كالصحيح ، عن اسماعيل بن الفضل قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الافتراء على اهل الذمة واهل الكتاب هل يجلد المسلم الحد في الافتراء عليهم ؟ قال لا ولكن يمزّر .

وفي الصحيح ، عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام عليه السلام انه نهى عن قذف من ليس على الاسلام الا ان يطلع على ذلك منهم وقال : ايسر ما يكون انه كذب .

وفي الحسن كالصحيح ، عن الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام انه نهى عن قذف من كان على غير الاسلام الا ان تكون اطلعت (او الا ان يكون قد اطلع) على ذلك منه .

قال الظاهر انه لا يأس بنسبة معوية و زياد بن ابيه وعبدالله بن زياد بل عمر بن الخطاب في سبه و أبنته (٢) كما ورد الاخبار من الطرفين لكن لم يثبت في

(١) اورده والثلة التي بعده في التهذيب باب الحد في القرية والسب الخ خبر ٥٣-٥٠-

٥١-٥٢ واورد الاول في الكافي باب ما يجب لممن التعمير في جميع الحدود خبر ٣-٢ والثلة الاخير

باب كراهة قذف من ليس بمسلم خبر ١-٢-٣ من كتاب الحدود

(٢) الابنة بالنظم القعدة في المود والعيب (القاموس)

الآخر مثل ما ثبت في الأولين ، فالأحوط الكف عنهم ، وإن كان أهل السنة يتفاحشون في قتل أبنته بدون شناعة وبيع عندهم ليكون عذراً لهم سيما في علمائهم .

و سمعت من ثقة أنه سمع من و اعطى بخاراً أنه كان ينقل من حلم عمر أنه كان نائماً و ورد عليه لوطى فاستيقظ و لم يتكلم لئلا يحصل له الخجالة ، لكن الاحتياط في الدين كف اللسان عن القذف مطلقاً .

كما روي في الحسن كالصحيح . عن ابن أبي عمير ، عن أبي الحسن العذاء قال : كنت عند أبي عبدالله عليه السلام فسألني رجل ما فعل غريمك ؟ قلت : ذاك ابن الفاعلة فنظر إلى أبو عبدالله عليه السلام نظراً شديداً قال : قلت : جعلت فداك أنه مجوسى أمه اخته قال : أوليس ذلك في دينهم نكاح ؟

و في القوي عن عمرو بن شمر قال : كان لأبي عبدالله عليه السلام صديق لا يكاد يفارقه إذا ذهب مكاناً ، فبينما هو يمشى معه في الحدائين ، و معه غلام له سندی يمشى خلفهما إذا التفت الرجل يريد غلامه ثلاث مرات فلم يره فلما نظر في الرابعة قال يا بن الفاعلة ابن كنت ؟ قال : فرفع أبو عبدالله عليه السلام يده فصك بها جبهة نفسه ، ثم قال : سبحان الله تقذف أمه فدكنت ارى (أو اريتنى) أن لك ورعاً فإذا ليس لك ورع فقال : جعلت فداك أن أمه سندية مشركة فقال أما علمت أن لكل أمة نكاحاً تنح عنى قال : فمارأيت يمشى معه حتى فرق بينهما الموت وفي رواية أخرى أن لكل أمة نكاحاً يحتجزون به عن الزنا .

وفي الحسن كالصحيح عن عبدالله بن سنان قال : قذف رجل رجلاً مجوسياً عند أبي عبدالله عليه السلام فقال له : مه فقال الرجل ينكح أمه واخته ؟ فقال : ذاك عندهم نكاح في دينهم .

و روى الكليني في الحسن كالصحيح ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام

قال : دخل يهودى على رسول الله ﷺ وعائشة عنده فقال : السام عليكم فقال رسول الله ﷺ عليكم ، ثم دخل آخر فقال : مثل ذلك فرد عليه على ما رد على صاحبه ثم دخل آخر فقال مثل ذلك فرد رسول الله ﷺ كما رد على صاحبه فغضبت عائشة فقالت عليكم السام والنسب واللينة يا معشر اليهود ، يا اخوة القردة وا لخنازير فقال لها رسول الله ﷺ : يا عائشة : إن الفحش لو كان ممثلاً لكان مثال سوء ، ان الرفق لم يوضع على شيء قط الا اذانه و لم يرفع عنه قط الا شانه . قالت : يا رسول الله اما سمعت الى قولهم : السام عليكم ؟ فقال : بلى اما سمعت ما رددت عليهم ، قلت : عليكم فانما سلم عليكم مسلم فقولوا : السلام عليكم ، واذا سلم عليكم كافر قواوا : عليكم (١).

وفى الصحيح ، عن عمر بن يزيد ، عن ابي عبدالله قال : كان فى بنى اسرائيل رجل فدعا الله تعالى ان يرزقه غلاماً ثلاث سنين فلما رأى ان الله تعالى لم يجبه (اولا بجبهه) قال : يا رب ابعدنا منك فلا تسمعنى ام قريبات منى فلا تجيبنى ؟ قال : فانه آت فى منامه فقال : إنك تدعو (او دعوت) الله عز وجل منذ ثلاث سنين بلسان بذى و قلب عات غير فقى وية غير صادقة فاخرج عن بذالك وليثق الله قلبك ولتحسن بيتك قال ففعل الرجل ذلك ثم دعا الله تعالى فولد له غلام (٢) .

وفى الحسن كالصحيح ، عن عبدالله بن سنان ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : اذا رأىتم الرجل لا يبالي بما قال ولا ما قيل له فانه لفيه (اى لزيه) او شرك شيطان .

وفى الموثق كالصحيح ، عن ابي بصير ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : ان من علامات

(١) اصول الكافي باب التسليم على اهل الملل خبر ١- من كتاب العشرة ،

(٢) اورده والاربعة التى يده فى اصول الكافي باب البداة خبر ٧-٢-١-٣-٤- من كتاب

وروى جعفر بن بشير ، عن الحسين بن ابي العلاء ، عن ابي مخلد السراج عن ابي عبد الله عليه السلام انه قضى في رجل دعا آخر ابن المجنون وقال الآخر له : بل انت ابن المجنون ، فامر الاول ان يعجل صاحبه عشرين جلدة وقال : اعلم انه يستغفب مثلها عشرين ، فلما جلده اعطى المجلود السوط فجلده عشرين ، نكالا ينكلهما .

شرك الشيطان الذي لا يشك فيه ان يكون فحاشاً لا يبالي ما قال ولا ما قيل له . وفي القوي كما صحيح عن سليم بن قيس ، عن امير المؤمنين عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ ان الله تعالى حرم الجنة على كل فحاش بذى قليل الحياء لا يبالي ما قال ولا ما قيل له فانك ان قتشته لم تجده الا لغيره او شرك شيطان فليل يا رسول الله و في الناس شرك شيطان ؟ فقال رسول الله ﷺ اما تقرأ قول الله عز وجل وشاركهم في الاموال و الاولاد ؟ قال : و سئل رجل فقيهاً هل في الناس من لا يبالي ما قيل له ؟ قال : من تعرض للناس فشتهم وهو يعلم انهم لا يتركونه فذلك لا يبالي ما قال ولا ما قيل فيه . وعن ابي جعفر عليه السلام قال : ان الله يبغض الفاحش المتفحش الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة .

وروى جعفر بن بشير في القوي كما صحيح كالشيخين (١) و يدل على ان في السب التعزير للبادي وغيره و روي في الموثق كما صحيح عن ابي مريم ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام في الهجاء التعزير . و عن ابي حنيفة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قال لآخر : يا فاسق قال : لاحد عليه ويعزرو .

و في القوي ، عن جراح المدائني عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اذا قال الرجل

(١) اورده والسبعة التي بعده في الكافي باب ما يجب له التعزير في جميع الحدود خبر ١١

١٩-١٥-٦-١-٥-٣ واورد الاربعة الاول والسادس في التهذيب باب الحدود في الزنا خبر ٨٣

٨٢-٧٧-٨١-٨٠ والخامس في باب من الزادات خبر ١ من كتاب الحدود

وروى محمد بن عبد الله بن هلال ، عن عقبة بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن رجل قال لامرأته : يا زانية قال يعجلد حداً و يفرق بينهما بعد ما جلد ، ولا تكون امرأته قال وان كان قال كلاماً افلت منه من غير ان يعلم شيئاً اراد ان يفيظها به فلا يفرق بينهما .

للرجل انت خبيث وانت خنزير فليس فيه حد و لكن فيه موعظة و بعض العقوبة و في القوي كالصحيح ، عن حماد بن عثمان قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام كم التعزير ؟ فقال : دون الحد ، قال : قلت دون ثمانين ؟ قال : فقال : لا و لكنها دون الاربعين فانها حد المملوك . قال : قلت : و كم ذلك ؟ قال : قال علي قدر ما يرى الوالي من ذنب الرجل وقوة بدنه .

و في الموثق كالصحيح عن اسحاق بن عمار قال : سالت ابا عبد الله عليه السلام عن التعزير كم هو ؟ قال : بضعة عشر سوطاً ما بين العشرة الى العشرين - اي في الغالب .

و في الصحيح . عن عبد الله بن سنان قال : سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجلين افترى كل واحد منهما على صاحبه فقال : يدرأ عنهما الحد و يدران .

و في القوي كالصحيح ، عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل سب رجلاً بغير قذف عريض به هل عليه حد ؟ قال : تعزير .

وروى الشيخ في القوي كالصحيح ، عن مسعدة بن صدقة ، عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام قال : من قال لصاحبه : لا ب لك ولا ام لك فليصدق بشيء ومن قال : لا و ابي فليقل : اشهد ان لا اله الا الله فانها كفارة لقوله (١) .

و روى محمد بن عبد الله بن هلال في القوي وهو كالاجابة السابقة في ان زنا المرأة سبب للفسخ وهذا ابعد منه الا ان تحمل المرأة على الخرساء الصماء او يحمل على الطلاق استحباباً :

وروى الشيخان في الصحيح ، عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال :
اذا قذف الرجل امرأته ثم اكذب نفسه جلد الحد وكانت امرأته وان لم يكذب
نفسه تلاعنا ويفرق بينهما (١) .

وفي الصحيح ، عن يونس ، عن محمد بن مضارب ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال
من قذف امرأته قبل ان يدخل بها جلد الحد وهي امرأته .

وفي الحسن كالصحيح ، عن ابن ابي عمير ، عن بعض اصحابه قال : قلت
لابي عبدالله عليه السلام : الرجل يقذف امرأته قبل ان يدخل بها قال : يضرب الحد
ويغلى بينه وبينها .

وفي الحسن كالصحيح ، عن محمد بن مسلم قال : سألت عن الرجل يفترى
على امرأته قال : يجلد ثم يغلى بينهما ولا يلاعنها حتى يقول : اشهد اني رأيتك
تفعلين كذا وكذا .

وفي الصحيح ، عن ابي جبير ، عن ابي عبدالله عليه السلام انه قال في الرجل
يقذف امرأته يجلد ثم يغلى بينهما ولا يلاعنها حتى يقول انه قد رأى من يفجر بها
بين رجلها .

وفي الحسن كالصحيح ، عن محمد بن مسلم قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن
رجل قذف ابنه بالزنا قال : لو قتله ما قتل به وإن قذفه لم يجلد له ، قلت : فان
قذف ابوه امه ؟ قال : ان قذفها واتفى من ولدها تلاعنا ولم يلزم ذلك الولد الذي
اتفى منه وفرق بينهما ولم تحل له ابدأ ، قال : وان كان قال لابنه وامه حية ،
يا بن الزانية ولم ينتف من ولدها جلد الحد لها ولم يفرق بينهما ، قال : وان

(١) اوردته والسنة التي بعده في الكافي باب الرجل يقذف امرأته وولده غير ١٢٠٣-٢

١٢-٩-١٣-٦ وورد غير الثاني في التهذيب باب الحد في القرية والسب الخ غير ٥٧-٥٦-٥٩

٦١-٦٢-٥٨ وورد الاخير ايضا في باب اللعان غير ٢٧-٢٨ من كتاب الطلاق

وقال امير المؤمنين عليه السلام : اذا كان في العدة لعل ادعى فالحد معطل .
وقال الصادق عليه السلام : قاذف اللقيط يحد .

كان قال لابنه : يا بن الزاينة وامه ميتة ولم يكن لها من يأخذ بحقها منه الأولدها منه فانه لا يقام عليه الحد لان حق الحد قد صار لولد منها وان كان لها ولد من غيره فهو وليها يجلد له وان لم يكن لها ولد من غيره وكان لها قرابة يقومون بأخذ الحد يجلد لهم .

وفي الموثق كالصحيح ، عن عباد بن صهيب ، عن ابي عبدالله عليه السلام في رجل اوقفه الامام للمان فشهد شاهدين ثم نكل واكذب نفسه قبل ان يفرغ من اللمان قال يجلد حد القاذف ولا يفرق بينه وبين امرأته ومسيحي . ايضاً .

وقال امير المؤمنين عليه السلام : ﴿ اي ليس في الحد تاخير ولا رافة كما قال الله تعالى ولا تأخذكم بهما رافة في دين الله . ﴾

وقال الصادق عليه السلام : ﴿ روى الكليني في الحسن كالصحيح ، عن ابن محبوب والشيخ في الصحيح ، عن بعض اصحابه ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال نرى حد قاذف اللقيط ويحد قاذف ابن الملاعة (١) - اما اللقيط فانه وان كان الغالب ان الناس يطرحون اولاد الزنا لكنهم يطرحون للفقر ولنوت الابوين او احدهما ايضاً فلا يجوز قذفه بأنه ولد زنا واما ابن الملاعة فلا يعلم ان الوالد صادق فيما رماه به مع ان الوالدة دفع القذف باللمان وروى في الصحيح عن سليمان عن ابي عبدالله عليه السلام قال : يجلد قاذف الملاعة (٢) . ﴾

وفي الصحيح عن ابي بصير ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سألت عن رجل قذف امرأته فتلاعنا ، ثم قذفها بعد ما تفرقا ايضاً بالزنا عليه حد آخر ؟

(١-٢) الكافي باب حد القاذف خبر ١٩ - ١٣ واورد الاول في التهذيب باب اللمان

خبر ٢٨ من كتاب الطلاق الثاني في باب الحد في القرية الخ خبر ٨ .

والمرأة اذا قذفت زوجها وهو اسم يفرق بينهما ثم لا تجعل له ابداً .
 وروى ابن محبوب عن هشام بن سالم ، عن ابي بصير قال : سئل ابو عبد الله عليه السلام
 عن رجل قذف امرأته بالزنا و هي خرساء صماء لا تسمع ما قال فقال : ان كان لها
 بيعة يشهدون لها عند الامام جلده الحد وفرق بينهما ثم لا تجعل له ابداً وان لم يكن
 لها بيعة فهي حرام عليه ما اقام معها ولا اثم عليها منه .
 وفي رواية السكوني ان علياً عليه السلام قال : من اقر بولد ثم نفاه جلد الحد والزم الولد .

قال : نعم عليه حد (١) .

وفي الحسن كالصحيح ، عن الحلبي ، عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل
 قذف ملاءنة قال : عليه الحد (٢) . وقد تقدم في باب اللعان ان قذف الابن ايضاً
 موجب للحد .

﴿ والمرأة اذا قذفت ﴾ رواه الشيخان في الصحيح ، عن ابن محبوب ، عن بعض
 اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام في امرأة قذفت زوجها وهو اسم قال : يفرق بينهما
 وبينه ولا تجعل له ابداً (٣) .
 وعمل به المصنف ولم يعمل به الاصحاب ، وفي عكسه روايات مع عمل
 الاصحاب عليها كما ستذكر .

﴿ وروى ابن محبوب ﴾ في الصحيح كالشيخين (٤) ﴿ قال : ان كان لها بيعة ﴾
 اي بقذف الزوج وتقدم مع غيره من الاخبار .
 ﴿ وفي رواية السكوني ﴾ في القوي كالشيخين (٥) ﴿ قال : من اقر بولد ﴾

(١) الكافي باب الرجل يقذف امرأته خبر ١٠ من كتاب الحدود والتهذيب باب اللعان خبر ٢٧
 من كتاب الطلاق وباب الحد في القرية والسب الخ خبر ٢٦ من كتاب الحدود
 (٢) الكافي باب حد الملاءنة خبر ٨

(٣) الكافي باب اللعان خبر ١٩ والتهذيب باب اللعان خبر ٣٣

(٤) الكافي باب اللعان خبر ١٨ - والتهذيب باب اللعان خبر ٣٢

(٥) اورده والذين بعده في التهذيب باب الحد في القرية والسب الخ خبر ١٠٢ - ٩٢ - ١٠٦

وفي رواية يونس بن عبد الرحمن عن بعض رجاله عن ابي عبد الله عليه السلام قال :
كلّ بالغ من ذكر ادائى افتري على صغير او كبير ، او ذكر ادائى او مسلم او حر
او مملوك فعليه حد الفرية ، و على غير البالغ حدّ الادب .

وان لم يلحق له الا بالاقرار او ينتفى عنه بالانكار كولد الامة و المتعة .
وروى الشيخان ، عن محمد بن سنان عن الملا بن الفضل عن ابي عبد الله
عليه السلام قال : قلت له : الرجل ينتفى من ولده وقد اقر به ؟ فقال : ان كان الولد من
حرّة جلد الحد خمسين سوطاً حد المملوك وان كان من امة فلا شيء عليه . ولم
يعمل به الاصحاب و يمكن حمل الحرّة على مكاتبة اعتق منها خمسة اثمانها كما
سيجي .

وفي رواية يونس بن عبد الرحمن ﴿ فانه وان لم يذكر لكن روى ، عن
ابن الوليد ان اخبار يونس كلها صحيحة الا فيما يرويه عنه محمد بن عيسى والمصنف
ذكر مكرراً ان ما صححه فهو عندي صحيح ، مع ان الظاهر انه اخذ من كتاب يونس ورواه
الشيخ في الصحيح عنه ﴿ عن بعض رجاله ﴾ ولا يضر الارسال ﴿ عن ابي عبد الله عليه السلام قال :
كل بالغ ﴾ فلا حد على الصبي ، بل يؤذب من ذكر ادائى ولا فرق بينهما في الحد افتري
بالنسبة الى الزنا او اللواط ﴾ على صغير ﴾ في النسب او قذف امه ﴾ او كبير او
ذكر او انثى ﴾ ولا فرق بينهما ﴾ او مسلم ﴾ وفي ي ب (او كافر) اي اذا كانت
امه ملحمة لما تقدم انه لاحد في فرية الكفار او يعمّ الحد بحيث يشمل التعزير
﴿ او حر او مملوك ﴾ كما سيجي .

﴿ فعليه حد الفرية ﴾ ثمانون جلدة ﴾ و على غير البالغ ﴾ لو افتري
﴿ الادب ﴾ بحسب ما يراه الحاكم او الاب والجد للاب ، روى الشيخان في الحسن
كالصحيح ، عن عبد الله بن سنان قال قال ابو عبد الله عليه السلام قضي امير المؤمنين عليه السلام ان
الفرية ثلث يعني ثلثة وجوه ذمى الرجل الرجل بالزنا واذا قال : ان امه زانية واذا ادعى

لفيرايه فذلك فيه حد، ثمانون (١).

وفي الموثق عن سماعة عن ابي عبدالله عليه السلام في الرجل اذا قذف المحصنة قال :
يجلد ثمانين حراً كان او مملوكاً (٢).

وفي الحسن كالصحيح عن الحلبي ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : اذا قذف العبد الحر
جلد ثمانين وقال هذا من حقوق الناس (٣).

وفي الحسن كالصحيح ، عن سليمان بن خالد عن ابي عبدالله عليه السلام انه سئل
عن المكاتب افتري على رجل مسلم قال : يضرب حد الحر ثمانين ، أدنى من مكاتبته
شيئاً اذ لم يؤد الخبر.

وفي الحسن كالصحيح ، عن ابي بكر الحضرمي قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام :
عن عبد مملوك قذف حراً قال : يجلد ثمانين هذا من حقوق الناس الخبر.

وفي الموثق كالصحيح عن سماعة قال سألته عن المملوك يفتري على الحر قال :
يجلد ثمانين قلت فانه زني قال : يجلد خمسين .

وفي القوي كالصحيح ، عن ابي الصباح الكناي ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال :
سألت عن عبدا فتري على حر قال : يجلد ثمانين .

وفي القوي كالصحيح ، عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام في مملوك قذف محصنة
حرة قال يجلد ثمانين لانه انما يجلد لحقها (٤).

وفي الموثق كالصحيح ، عن سماعة قال : يجلد المكاتب اذا زني على قدر ما اعتق
منه فان قذف المحصنة فعليه ان يجلد ثمانين حراً كان او مملوكاً (٥).

(١-٢) الكافي باب حد القاذف خبر ١-٢ والتهذيب باب حد القرية والسب خبر ١-٢

(٣) اورده والثقة التي بعده في الكافي باب ما يجب على المالك والمكاتبين من الحد خبر -

١٧-١٩-٢٠-٢١ والتهذيب باب الحد في القرية والسب الخ خبر ٣٥-٣٩-٤٠-٣٦

(٢-٥) الكافي باب ما يجب على المالك والمكاتبين من الحد خبر ٩-١٣ والتهذيب باب حد

القرية والسب الخ اخر ٣٨ - ٣٩

وروى الشيخ في الحسن كالصحيح ، عن بكير ، عن أحدهما عليه السلام أنه قال : مَنْ اقترى على مسلم ضرب ثمانين يهودياً كان أو نصرانياً أو عبداً (١).

وفي الصحيح ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليه السلام قال : سألت عن العبد يفترى على الحر قال : يجلد حداً.

(فأما) ما رواه في الصحيح ، عن محمد ، عن أبي جعفر عليه السلام في العبد يفترى على الحر قال : يجلد حداً الأسوطاً أو سوطين .

وفي الموثق كالصحيح ، عن سماعة قال : سألت عن المماوك يفترى على الحر قال عليه خمسون جلدة .

وفي القوي ، عن القسم بن سليمان بسندين قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن العبد إذا فترى على الحر كم يجلد ؟ قال : أربعين وقال : إذا أتى بفاحشة فعليه نصف المذاب .

(فمحمول) على التقية لأنه مذهب أكثر العامة في التنصيف أو التعزير ، و يمكن حملها على ما إذا كان القرية بغير الزنا و كان التعزير برأى الحاكم وتقدم الأخبار في أنه لا حد في القرية على الكفار ، وإنما يعزر .

أما إذا كانت الكافرة تحت المسلم فانه يحد لحرمة الاسلام لما روياه في القوي كالصحيح ، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال : النصرانية واليهودية تكون تحت المسلم فتقذف ابنها قال : يضرب حداً (كما في في) ويضرب القاذف (كما في ب) لأن المسلم حصنها (٢) .

(١) أورده والأربعة التي بعده في التهذيب باب الحد في القرية والسب الخ غير -

٢١ - ٢٥ - ٢٢ - ٣٦ - ٢٣ و ٢٧

(٢) أورده والأربعة التي بعده في الكافي باب حد القاذف خبر ٢١ - ٢٣ - ٣ - ٥ -

٢٥ - وأورد الأربعة الأول في التهذيب باب الحد في القرية والسب الخ خبر ١٣ - ١٧ - ٣ - ١٦ -

واما قذف غير البالغ ، فروى في الصحيح ، عن ابي بصير ، عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يقذف الصبية يجلد ؟ قال : لا حتى تبلغ

و في القوي كالصحيح ، عن ابي بصير ، عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يقذف الرجل بالزنا قال : يجلد هو في كتاب الله عز وجل و سنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم قال : وسألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقذف الجارية الصغيرة فقال : لا يجلد الا ان تكون قد ادركت او قاربت .

وفي القوي كالصحيح ، عن ابي مريم الانصاري قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن غلام لم يحتمل يقذف الرجل هل يجلد ؟ قال : لا وذلك لو ان رجلا قذف الغلام لم يجلد .

وفي القوي كالصحيح ، عن ابي بصير قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقذف الجارية الصغيرة قال : لا يجلد الا ان تكون قد ادركت او قاربت .

اما اذا قذف مملوكاً فيمزر ، لما روي في القوي كالصحيح ، عن عبيد بن زرارة قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : لو أنيت برجل قد قذف عبداً مسلماً بالزنا لاعلم منه الاخيراً لضربه الحد حد الحر الأسوطاً (١) ،

وروى الشيخ في الصحيح ، عن منصور بن حازم ، عن ابي عبد الله عليه السلام في الحر يفترى على المملوك قال يسئل فان كانت امه حرة جلد الحد (اي التعزير) او اذا كانت امه حرة فهو حر (٢) .

وفي الموثق كالصحيح ، عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال : من افترى على مملوك عز له حرمة الاسلام .

(١) الكافي باب حد القاذف خبر ١٧ والتهذيب باب الحد في القرية والسب الخبر ٣١

(٢) اورده والاربعة التي بعده في التهذيب باب الحد في القرية والسب الخبر ٣٣

و قال علي عليه السلام لا حد على مجنون حتى يفيق و لاعلى الصبي حتى يدرك

وفي القوي كالصحيح عن حمزة بن حمران ، عن احدهما عليه السلام قال سألت عن رجل اعتق نصف جاريته ثم قذفها بالزنا قال : فقال ادى عليه خمسين جلدة ويستغفر الله ، قلت : ارايت ان جعلته في حل وعفت عنه؟ فقال : لا ضرب عليه اذا عفت عنه من قبل ان يرفعه قلت : فيعطى رأسها منه حين اعتق نصفها ؟ قال : نعم ونصلى وهي مخمرة الرأس ولا تترجح حتى تؤدي ما عليها او يستق النصف الآخر .
والظاهر ان الخمسين باعتبار ان لنصفها الحرار بعين وللمملوك عشرة ،
تزييراً .

وروى الشيخ في الموثق عن غياث بن ابراهيم ، عن جعفر عن ابيه عليه السلام قال : جاءت امرأة الى رسول الله عليه السلام فقالت يا رسول الله : اتى قتل لامتى : يا زانية فقال هل رايت عليها زنا ؟ فقالت : لا فقال : اما انها سيقاد (او ستقاد) منك يوم القيمة فرجعت الى امها فاعطتها موطاً ثم قالت : اجلدني فأبى الامة فاعتقتها ثم اتت النبي عليه السلام فاخبرته فقال : عسى ان يكون به .

وفي الصحيح ، عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام في المملوك بدعوى الرجل لغير ابيه قال : ارى ان يعرى جلده ، قال : وقال في رجل دعى لغير ابيه اقم بينتك امكنك منه فلما اتى بالبينة قال ان امه كانت امة قال ليس عليك حد شبه كما سبك واعف عنه ان شئت .

فيمكن ان يكون لعدم عدالة اليهود او يقال بالفرق بين الافتراء بالملم وبين ما يقال عند النضب من غير قصد الى الواقع ، بل لمجرد التشفي كما هو المتعارف الآن او يكون التشبيه في اصل السب كما يقول له : حماد اخنزير كما تقدم .

و قال علي عليه السلام ﴿ رواء الشيخ في القوي كالصحيح عن حماد بن عيسى ،

ولا على النائم حتى يستيقظ .

وروى الحسن بن محبوب عن الملايكة وابي ايوب عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر

عن جعفر بن محمد عن ابيه عن علي بن ابي طالب قال (١) : ﴿ لا حد على مجنون حتى يفيق ﴾ ويزول جنونه .

هذا اذا كان السبب حال الجنون فظاهر اما اذا زنا اولاً ط حال الافاقة ثم صار مجنوناً فالظاهر انه يعد ، لما رواه الشيخان في الصحيح ، عن ابي عبيدة عن ابي جعفر عليه السلام في رجل وجب عليه حد فلم يضرب حتى خوط فقال : ان كان اوجب على نفسه الحد وهو صحيح لاعلة به من ذهاب عقله اقيم عليه الحد كائناً ما كان (٢) - و تقدم .

﴿ ولا على السبي ﴾ الحد التام ﴿ حتى يدرك ﴾ ويبلغ فلا يعد المراهق ولا يترك المميز بل يؤدب ﴿ ولا على النائم حتى يستيقظ ﴾ ويحصل له الشهود التام ، فلو قام من النوم ولم يعرف احداً وكان عطشاً فآخذ شرباً وشرب فلا يعد ومن شاهدنا اشياء غريبة من النائم من الاكل والشرب والصلوة وكان قائماً فاذا استيقظ انكر جميع ذلك ، ويمكن تعميم الحد بحيث يشمل القصاص فلو انقلب الطر على الولد او غيره على غيره او ركل برجله على غيره فمات منه فلا يقاد ولا يعد .

﴿ وروى الحسن بن محبوب ﴾ في الصحيح كالشيخين (٣) ، ويدل على انه يعد بغربة واحدة ولا يعد في الزنا حتى يقر اربع مرات كما تقدم ، وظاهره يدل على عدم التفريق بين اقرانه بالزنا .

(١) التهذيب باب من الزيادات خبر ٢٠ من كتاب الحدود

(٢) التهذيب باب حدود الزنا خبر ٥٨ ولم نثر عليه في الكافي

(٣) اورده والذي بعده في التهذيب باب الحد في القرية والسب الخ خبر ٥٨ - ٦٩ واورده

الاول في الكافي باب الرجل يقتل امرأته وله خبر ١

في رجل قال لامرأته يا زانية انا زيت بك ، قال : عليه حد واحد لقذفه اياها
و اما قوله : انا زيت بك فلاحد عليه فيه الآن يشهد على نفسه اربع مرات بالزنا
عند الامام .

و روى الحسن بن محبوب ، عن نعيم بن ابراهيم ، عن مسمع ابي سيار عن
ابي عبد الله عليه السلام في اربعة شهدوا على امرأة بالفجور احدثهم زوجها . قال : يجلدون
الثلاثة ، ويلاعنها زوجها ويفرق بينهما ولا تحل له ابداً .

و قد روى ان الزوج احد الشهود ، قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله -
هذان الحديثان متفقان غير مختلفين وذلك انه متى شهد اربعة على امرأة بالفجور
احدثهم زوجها ولم ينف ولدها فالزوج احد الشهود ومتى نفى ولدها مع اقامة الشهادة
عليها بالزنا جلد الثلاثة الحد ولاعنها زوجها وفرق بينهما ولم تحل له ابداً لان

و روى الحسن بن محبوب عن نعيم بن ابراهيم وهو غير موجود في كتب
الرجال لكن فيها نعيم القابوسي الثقة ، ويمكن ان يكون ذلك لكن الاحتمال لا يمكن
في الحكم بالصحة فالخبر قوي كما الصحيح للحسن بن محبوب ، ورواه الشيخ كذلك عن
مسمع ابي سيار عن ابي عبد الله عليه السلام وروى ايضا في القوي ، عن ابراهيم بن نعيم ،
عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن اربعة شهدوا على امرأة بالزنا احدثهم زوجها قال
يجوز شهادتهم (١) .

والظاهر ان ابن نعيم ابو الصباح الكنانى لو لم يقع السهو عن النسخ بالتقديم
والتأخير والاسقاط لكن الاصحاب ذكروا خبر ابراهيم في الكتب الاستدلالية وغفلوا
عن هذا الخبر مع حكم الصدوق بصحته واكثرهم عملوا به .

و قد روى عن رواد الشيخ في القوي ، عن اسماعيل بن خراش (وهو مهمل)
عن زرارة ، عن احدهما عليه السلام في اربعة شهدوا على امرأة بالزنا احدثهم زوجها قال

اللعان لا يكون إلا بنفى الولد .

و اذا قذف عبد حراً جلد ثمانين جلدة لأن هذا من حقوق الناس .
وروى الحسن بن محبوب عن عبد الرحمن ، عن عبيدة بن زُرارة قال : سمعت
أبا عبد الله عليه السلام يقول لو أتيت برجل قد قذف عبداً مسلماً بالزنا لأعلم منه الآخر

بلاعن الزوج ويجلد الآخرون (١)

وحمل على الاختلال بشروط الشهادة، مثل ان يدعى الزوج اولاً ثم يقيم الثلاثة
والاول على انهم شهدوا مرة واحدة ، واستدلوا بالآية من الطرفين ، فللأول بقوله
تعالى (ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم) (٢) و ظاهر الاستثناء الاتصال مع صدق
وجود الشهاد .

والاخير بقوله تعالى (لولا جاءوا بأربعة شهداء فإذ لم يأتوا بالشهداء فاولئك
عند الله هم الكاذبون) (٣) مع قوله تعالى (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا
بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة) (٤)

والحق ان المسئلة موضع اشكال والاحتياط يقتضى العمل بالاخير، والجمع
الذى ذكره المصنف بناءً على ما ذهب اليه من أن اللعان لا يكون إلا بنفى الولد ومستنده
خبر على بن حديد و تقدم بطلانه .

﴿ وانا قذف عبد حراً ﴾ قد تقدم الاخبار الكثيرة في ذلك مع ما ينافيها
﴿ و روى الحسن بن محبوب عن عبد الرحمان ﴾ و في ذى و يب عن
عبد العزيز العبدى (٥) و كان السهو من النساخ ﴿ عن عبيد بن زُرارة ﴾ و تقدم
الاخبار فيه .

(١) التهذيب باب اللعان خبر ٢ من كتاب الطلاق باب الينات خبر ١٢٩ من كتاب الطلاق

(٢) (٢ - ٣ - ٣) النور - ١٣ - ٢

(٥) الكافي باب حد القاذف خبر ١٧ والتهذيب باب الحد في القرية والسب الخ .

لضربته الحدّ الحرّ الأسوطا .

وروى الحسن بن محبوب ، عن حماد بن زياد عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سئل على عليه السلام عن مكاتب اقترى على رجل مسلم فقال : يضرب حدّ الحرّ ثمانين جلدة ادى من مكاتبته شيئا اولم يؤدّ قيل له فان زنى و هو مكاتب ولم يؤدّ من مكاتبته شيئا قال : هذا حق الله عز وجل يطرح عنه خمسون جلدة ويضرب خمسين وروى ابن محبوب ، عن مالك بن عطية ، عن ابي بصير . عن ابي عبد الله عليه السلام في امرأة قذفت رجلا قال : تجلد ثمانين جلدة .

✽ وروى الحسن بن محبوب عن حماد بن زياد ✽ في القوى كالصحيح ، ورواها الكليني في الحسن كالصحيح عن الحسن بن محبوب عن حماد (١) ✽ عن سليمان بن خالد ✽ والظاهر ان (ابن زياد) زائد من النسخ لعدم وجوده في الرجال فالخبر صحيح، ويمكن ان يكون خبر الكليني قويا لما يوجد في الاخبار من رواية حماد بن زياد عن سليمان بن خالد، وتقدم الاخبار فيه .

✽ وروى ابن محبوب عن مالك بن عطية ✽ في الصحيح كالشيخين (٢) ✽ عن ابي بصير ✽ ويدل على ان حد المرأة في القذف كحد الرجل .

وروى الشيخ في الصحيح و الكليني في الحسن كالصحيح ، عن محمد بن قيس ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام في امرأة وهبت جاريتهما لزوجها فوقع عليها فعملت الامة فانكرت المرأة انها وهبتها له وقالت هي خادمي فلما خشيت ان يقام على الرجل الحد اقرت بانها وهبتها له فلما اقرت بالهبة جلدوها الحد بقذفها زوجها (٣) .

وفي الصحيح ، عن يونس عن بعض اصحابه رفعه قال : كان على عهد امير -

(١) الكافي باب ما يجب على المالك و المكاتبين من الحد خبر ١٧

(٢- ٣) الكافي باب حد القاذف خبر ٢-١٠ و التهذيب باب الحد في القرية والسب

المؤمنين عليهم السلام رجلان متواخيان في الله عز وجل فمات احدهما واوصى الى الآخر في حفظ بنية كانت له فحفظها الرجل وانزلها منزلة ولده في الاكرام والالطف والتماهد ثم حضره سفر فخرج واوصى امرأته في الصبية فاطال السفر حتى اذا دركت الصبية و كان لها جمال وكان الرجل يكتب في حفظها و التماهد لها فلما رأته ذلك امرأته خافت ان يقدم فيراها قد بلغت مبلغ النساء فيعجبه جمالها فيتزوجها فصعدت اليها هي ونسوة معها قد كانت أعدتهن فامسكنها لها ثم افترعها (اي ازال بكارتها) باصبعها فلما قدم الرجل من سفره وصار في منزله دعى الجارية فأبته ان تعجبه استعيا مما صارت اليه فألح عليها في الدعاء كل ذلك تأبى ان تعجبه فلما كثر عليها قالت له امرأته : دعها فانها تستعيبى ان تأتيك من ذب كانت فعلته قال وما هو ؟ قالت كذا وكذا ورمتها بالقبور فاسترجع الرجل ثم قام الى الجارية فوبخها و قال لها : ويحك اما علمت ما كنت اصنع بك من الالطاف والله ما كنت اعدك الا لبعض ولدى اداخوانى وان كنت لابنتى فما دعاك الى ما صنعت ؟ فقالت الجارية اما اذا قيل لك ما قيل فوالله ما فعلت الذى رمتنى به امرأتك ولقد كذبت على وان القصة لكذا وكذا ووصفت له ما صنعت بها امرأته .

قال : فاخذ الرجل بيد امرأته و يد الجارية فمضى بهما حتى اجلسهما بين يدى امير المؤمنين عليه السلام و اخبره بالقصة كلها و اقرت المرأة بذلك قال : وكان الحسن عليه السلام بين يدى ابيه فقال له امير المؤمنين عليه السلام اقض فيهما فقال الحسن عليه السلام نعم ، على المرأة الحد لثقتها الجارية وعليها (مهر مثلها - خ) القيمة لا فتراعها اياها باصبعها قال فقال امير المؤمنين عليه السلام صدقت قال اما لو كلف الجمل الطعن لفعل (١) والظاهر انه عليه السلام ضربها مثلاً لاضطرار الجارية .

وروي في القوى عن السكوى قال : قال امير المؤمنين عليه السلام اذا سئلت الفاجرة

وروى محمد بن سنان ، عن الملا بن الفضيل عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قلت

من فجربك ؟ فقالت فلان فَإِنْ عَلَيْهَا حَدٌّ بِفَجْوَرِهَا وَحَدٌّ بِفَرِيئَتِهَا عَلَى الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ (١) .

وبالاسناد قال قال : رسول الله صلى الله عليه وسلم لَا تَسْأَلُوا الْفَاجِرَةَ مَنْ فَجَّرَكَ ؟ فَكَمَا هَانَتْ عَلَيْهَا الْفَجْوَرُ يَهْوَنَ عَلَيْهَا أَنْ تَرْمِيَ الْبَرِيءَ الْمُسْلِمَ (٢) .

وفي الصحيح ، عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً غَائِبَةً لَمْ يَرَهَا فَقَذَفَهَا قَالَ يَجْلَدُ (٣) ،

وفي الصحيح ، عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام فِي عَبْدٍ قَذَفَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حُرَّةٌ قَالَ : يَتْلَا عُنَانٌ فَقُلْتُ أَيْ مَنَزَلَةُ الْحُرَّةِ سَوَاءٌ ؟ قَالَ : نَعَمْ .

وفي الصحيح ، عن محمد بن احمد عن ابي عبد الله عليه السلام قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنِ الْحُرِّ يَلْعَنُ الْمَمْلُوكَةَ قَالَ : نَعَمْ .

وفي الموثق كالصحيح . عن ابي بصير ، عن ابي عبد الله عليه السلام فِي أَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ عَلَى رَجُلٍ بِالزَّنا فَلَمْ يَدْعُ لَهُمْ قَالَ : يُضْرَبُونَ الْحَدَّ (٤) .

وروى محمد بن سنان عن الملا بن الفضيل عليه السلام فِي الْقَوَى كَالشَّيْخَيْنِ وَتَقْدَمُ فِي خَيْرِ السَّكُونِيِّ أَنَّهُ يَجْلَدُ الْحَدَّ وَيُمْكِنُ حَمْلُ الْخَمْسِينَ عَلَى التَّحْزِيرِ نَفِيَةً لِأَنَّ بَعْضَ

(١) الكافي باب حد القاذف خبر ٢٠ والتهذيب باب الحد في القرية والسب -

الخ خبر ١٢

(٢) التهذيب باب الحدود في الزنا خبر ١٧٥

(٣) اوردته والذين يهله في التهذيب باب الحد في القرية والسب الخ خبر ٦٦ -

٦٧ - ٦٨

(٤) اوردته والذين يهله في التهذيب باب الحد في القرية والسب الخ خبر ٢٢ -

٩٢ - ٧ وورد الثاني في الكافي باب نواذر (آخر كتاب الحدود) خبر ١١ والثالث باب

حد القاذف خبر ١٣

له الرجل ينتقى من ولده وقد اقرب به قال : ان كان الولد من حرة جلد الاب خمسين
سوطاً حداً للمملوك وان كان من امة فلا شيء عليه .

واذا قال رجل لرجل : انك تعمل عمل قوم لوط تنكح الرجال ضرب ثمانين
جلدة وكذلك ان قال له : يا معفوج يا منكوح جلد حد القاذف ثمانين جلدة .
وان قذف رجل قوماً بكلمة واحدة فعليه حد واحد اذا لم يستهم بأسمائهم
وان سّماهم فعليه لكل رجل سّما حد ، روى ذلك بريد العجلي عن ابي جعفر عليه السلام

بعض العامة لا يعدّون قول الرجل لولده (لست ولدي) قذفاً ، وقد تقدم القول في
الجمع ايضاً .

﴿ واذا قال رجل ﴾ روى الشيخان في القوى كالصحيح ، عن عباد البصري
عن جعفر بن محمد عليه السلام قال : اذا قذف الرجل الرجل فقال : انك لتعمل عمل قوم
لوط تنكح الرجال قال : يجلد حد القاذف ثمانين جلدة .

و في الموثق كالصحيح ، عن عباد بن صهيب ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال :
سمعت يقول كان على عليه السلام يقول : اذا قال الرجل لرجل يا معفوج (اي الموطوء
في الدبر) او المبروح الدبر ومخرّقه بالجماع) يا منكوحاً في دبره فان عليه الحد
حد القاذف (١) .

﴿ وان قذف ﴾ رواه المصنف عن بريد العجلي وهو ثقة لم يذكر ، ورواه
الشيخ في الصحيح ، عن ابي الحسن السائي (والظاهر انه على بن سويد الثقة) عن
بريد عن ابي جعفر عليه السلام في الرجل يقذف القوم جميعاً بكلمة واحدة قال له :
اذا لم يستهم فاما عليه حد واحد وان سّمى فعليه لكل رجل حد (٢) .

ويؤيده ما رواه الشيخان في الموثق كالصحيح ، عن الحسن المطار قال : قلت

(١) الكافي باب حد القاذف خبر ١٨ وتهذيب باب الحد في القرية والسب الخبر ١٠

(٢) اورده والثلثة التي بعده في التهذيب باب الحد في القرية والسب الخبر ٢٣-٢١ -

١٩ و ٢٠ واورده غير الاول في الكافي باب الرجل يقذف جماعة خبر ٢ - ١ - ٣ و ٢

و روى انهم ان اتوا به متفرقين ضرب لكل رجل منهم حداً واحداً و ان اتوا به مجتمعين ضرب حداً واحداً بـ و ان قذف رجل رجلاً فجلد ثم عاد عليه بالقذف فان كان قال : ان الذى قلت لك جق لم يجلد، و ان قذفه بالزنا بعد ما جلد فعليه الحد، و ان قذفه قبل ان يجلد بعشر قذفات لم يكن عليه الا حد واحد .

لا بى عبدالله عليه السلام رجل قذف قوماً قال : قال : بكلمة واحدة ؛ قلت نعم قال يضرب حداً واحداً فان فرق بينهم فى القذف ضرب لكل واحد (او رجل منهم) حداً .
 ﴿ و روى ﴾ روى الشيخ فى الصحيح والكلينى فى الحسن كالصحيح عن جميل، وروى فى الصحيح . عن محمد بن حمران وروى الكلينى فى الموثق كالصحيح عن سماعة جيمعاً عن ابى عبدالله عليه السلام قال : سأله عن رجل افتري على قوم جماعة قال : فقال ان اتوا به مجتمعين ضرب حداً واحداً و ان اتوا به متفرقين ضرب لكل واحد منهم حداً .

فيخص الخبر ان بهذه الاخبار ويكون الحاصل انه اذا قذف بلفظ واحد يكون عليه حد واحد واذا قذف بالفاظ متعددة فان جاء واجمياً كان عليه حد واحد وان جاء ومتفرقين كان لكل منهم حد، وهو مختار بين الجنيد (ويحتمل) المكس بانه اذا قذفهم بالفاظ متعددة يتعدد الحد مطلقاً وان قذفهم بلفظ واحد فان جاءوا متفرقين يتعدد والأفلا وهذا هو المشهور بين الاسعاب (ويحتمل) ان ينخص عموم كل واحد بالآخر بان يقال اذا قال بكلمة واحدة فعليه حد، ان جاؤا مجتمعين وفى التفريق، التفصيل والوسط اظهر الاحتمالات .

وروى الشيخ فى الموثق، عن سماعة عن ابى عبدالله عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام فى رجل افتري على نفر جيمعاً فجلده حداً واحداً (١) وهو محمول على ما ذكرناه من التفاصيل .

﴿ وان قذف ﴾ روى الشيخان فى الصحيح عن محمد بن مسلم، عن ابى جعفر

وقال الصادق عليه السلام : لا حد لمن لا حد عليه يعني لو أن مجنوناً قذف رجلاً لم يكن عليه حد ، ولو قذفه رجل فقال له : يا زان لم يكن عليه حد ، روى ذلك أبو أيوب ، عن فضيل بن يسار عن أبي عبد الله عليه السلام .

عليه السلام في الرجل يقذف الرجل فيجلد فيعود عليه بالقذف قال : ان قال له : ان الذي قلت لك حق لم يجلد و ان قذفه بالزنا بعد ما جلد فعليه الحد و ان قذفه قبل ان يجلد بعشر قذفات لم يكن عليه الا حد واحد (١) .

وفي القوي كالصحيح ، عن اسماعيل بن الفضل الهاشمي قال : سالت ابا عبد الله و ابا الحسن عليهما السلام عن امرأة زنت فانت بولد و افرت عند امام المسلمين بانها زنت و ان ولدها ذلك من الزنا فاقيم عليها الحد و ان ذلك الولد نشأ حتى صار رجلاً فافتري عليه رجل هل يجلد من افتري عليه ؟ فقال يجلد و لا يجلد فقلت كيف يجلد و لا يجلد ؟ فقال من قال له : يا ولد الزنا لم يجلد اما يمزو و هو دون الحد و من قال له يا بن الزانية جلد الحد تاماً ، فقلت : و كيف صار هذا هكذا ؟ فقال : انه اذا قال : يا ولد الزنا كان قد صدق فيه و عزز على تعبيره امه ثانية (او ثالثة - خ) و قد اقيم عليها الحد و اذا قال له : يا بن الزانية جلد الحد تاماً لفريته عليها بعد اظهارها التوبة و اقامة الامام عليها الحد (٢) .

وقال الصادق عليه السلام في الصحيح ، عن فضيل بن يسار (كالشيخين) قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : لا حد لمن لا حد عليه يعني لو أن مجنوناً قذف رجلاً لم اد عليه شيئاً ولو قذفه رجل فقال له : يا زان لم يكن عليه حد (٣) و الظاهر ان

(١) الكافي باب حد القاذف خبر ١٥ و التهذيب باب الحد في القرية و السب الخ

خبر - ٩

(٢) الكافي باب حد القاذف خبر ٧ و التهذيب باب الحد في القرية و السب الخ خبر ١٥

(٣) اورده والذي بعده في الكافي باب انه لا حد لمن لا حد عليه خبر ٢ - ١ و التهذيب باب الحد

في القرية و السب الخ خبر ٨٨ - ٨٧

وروى هشام بن سالم، عن عمار الساباطي عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل قال لرجل يا ابن الفاعلة - يعني الزنا - فقال : ان كانت امه حية شاهدة ثم جاءت تطلب حقها ضرب ثمانين جلدة . وان كانت غائبة انتظر بها حتى تقدم فتطلب حقها ، وان كانت قد ماتت ولم تعلم منها الاًخيراً، ضرب المفترى عليها الحد ثمانين جلدة .

وروى ابو ايوب ، عن حريز عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن ابن المنسوبة - يفترى عليها (عليه - خ) الرجل فيقول له : يا ابن الفاعلة، فقال : اري (امي عليه السلام - خ) عليه الحد ثمانين جلدة و يتوب الى الله عز وجل مما قال .

التفسير منه عليه السلام لكلام رسول الله صلى الله عليه وآله و يحتمل بعيداً ان يكون من الفضيل .

وروي في الموثق كالصحيح ، عن اسحاق بن عمار ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال لاحد لمن لاحد عليه و تفسير ذلك لو ان مجنوناً قذف رجلاً لم يكن عليه شيء ، ولو قذفه رجل لم يكن عليه حد والظاهر انه على سبيل المثال لان اللفظ عام شامل للصبي ايضاً .

وروى هشام بن سالم عن عمار الساباطي في الموثق كالصحيح كالشيخين (١) و يدل على ان مدار القذف بالمنسوب اليه الزنا لا المواجه به و للمواجه به التبرير في ضرب المفترى عليها مع طلب الوارث او اذا رأى الحاكم المصلحة في ذلك لكونه فحاشاً مثلاً .

وروى ابو ايوب في الصحيح والشيخان في الحسن كالصحيح (٢) عن حريز الى قوله يفترى عليها وفيها (عليه) وما في المتن احسن لان المنسوب اليه الزنا الامم ويطلق القرية للابن مجازاً للمواجهة .

(١) الكافي باب حد القاذف خبر ١١٥٦ والتهذيب باب الحد في القرية والسب

الخ خبر ٨٦

(٢) الكافي باب حد القاذف خبر ٩ والتهذيب باب الحد في القرية والسب الخ

خبر ١٢

وروى عن ابي ولاد الحنّاط انه قال : قال ابو عبد الله عليه السلام : ائني امير المؤمنين عليه السلام برجلين قد قذف كل واحد منهما صاحبه في بدنه فدرأ عنهما الحد وعزّهما

﴿وروى عن ابي ولاد الحنّاط﴾ (اوروى الحنّاط ابو ولاد الحنّاط) في الصحيح كالشيخين (١) و يدل على سقوط الحد بالتقاذف لانه اعتدى عليه بمثل ما اعتدى عليه وان كان حراماً وعزّان وتقدم ايضاً صحيحه عبد الله بن سنان وفيهما قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ائني امير المؤمنين عليه السلام برجلين قد قذف كل واحد منهما صاحبه بالزنا في بدنه فدرأ عنهما الحد وعزّهما كما في بعض النسخ وما في النسخ الكثيرة من الاسقاط فهو من النسخ.

وروى الشيخان في الموثق كالصحيح عن اسحاق بن عمار ، عن ابي الحسن عليه السلام قال : يجلد المفترى ضرباً بين الضريين يضرب جسده كله .

وفي الموثق كالصحيح ، عن سماعة بن مهران قال : سألته عن رجل يفترى كيف ينبغي الامام ان يضربه؟ قال : جلدين الجلدين .

وفي الموثق كالصحيح ، عن اسحاق بن عمار عن ابي الحسن عليه السلام قال : المفترى يضرب بين الضريين يضرب جسده كله فوق ثيابه .

وفي القوي ، عن مسمع بن عبد الملك ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : الزاني اشدّ ضرباً من شارب الخمر ، وشارب الخمر اشدّ ضرباً من القاذف والقاذف اشدّ ضرباً من التعزير - اي من ضربه (٢) .

وروى الشيخ في الموثق كالصحيح عن الشعيري ، عن ابي عبد الله عن ابيه عن علي بن ابي طالب عليهم السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : لا ينزع من ثياب القاذف الا الرداء (٣) .

(١) اورده والثلة التي يجلده في التهذيب باب الحد في القرية والسب الخ خبر ٧٠

٢٨ - ٢٧ - ٢٩ واورد الثلة الاول في الكافي باب صفة حد القاذف خبر ٣ - ١ - ٢ .

(٢) الكافي باب صفة حد القاذف خبر ٥

(٣) التهذيب باب الحد في القرية والسب الخ خبر ٣٠

وروي في الموثق كالصحيح ، عن أبي مريم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قال
امير المؤمنين عليه السلام : لا يقام على احدث بارض العدو (١) .

وروي الشيخ في الموثق عن علي عليه السلام قال : لا قيم على رجل حداً بارض
المدد حتى يخرج منها مخافة ان يحمله الحمية فيلحق بالعدو (٢) .

وروي في القوي كالصحيح ، عن هشام بن احمر عن البند الصالح عليه السلام
قال : كان جالساً في المسجد وانا معه فسمع صوت رجل يضرب صلوة النداء
في يوم شديد البرد فقال ما هذا ؟ قالوا : رجل يضرب فقال : سبحان الله في هذه
الساعة ؟ انه لا يضرب احد في شيء من الحدود في الشتاء الا في آخر ساعة من
النهار ولا في السيف الا في ابرد ما يكون من النهار .

وفي القوي ، عن أبي داود المسترق عن بعض اصحابنا قال : مرت مع أبي
عبدالله عليه السلام بالمدينة في يوم بارد فإذ رجل يضرب بالسوط فقال ابو عبدالله
عليه السلام سبحان الله في مثل هذا الوقت يضرب ؟ قلت له : و للضرب حد ؟ قال : نعم
اذا كان في البرد ضرب في حر النهار واذا كان في الحر ضرب في برد النهار .

وفي القوي ، عن سعدان بن مسلم ، عن بعض اصحابنا قال خرج ابو الحسن
عليه السلام في بعض حوائجه فمرّ برجل يحد في الشتاء فقال سبحان الله : ما ينبغي ،
هذا ، قلت : ولهذا حد ؟ قال نعم ينبغي لمن يحد في الشتاء ان يحد في آخر النهار
ولمن حد في الصيف ان يحد في برد النهار .

وفي القوي كالصحيح ، عن الوشاء قال : سمعت ابا الحسن عليه السلام يقول شتم

(١) التهذيب باب حدود الزنا خبر ١٣٦ والكافي باب الاوقات التي يحد فيها الخ

خبر ٢

(٢) اورده واللذين يمهده في الكافي باب الاوقات التي يحد فيها الخ خبر ١-٢-٣

واورد الاولين في باب حدود الزنا خبر ١٣٢ - ١٣٥

رجل على عهد جعفر بن محمد عليهما السلام رسول الله ﷺ فأتى به عامل المدينة فجمع الناس فدخل عليه ابو عبدالله عليه السلام وهو قريب العهد بالعمة وعليه رداء له مورد (١) فأجلسه في صدر المجلس واستأذنه في الالتكاء فقال لهم ما ترون ؟ فقال له عبدالله بن الحسن وزيد بن الحسن وغيرهما نرى ان يقطع لسانه فالتفت العامل الى ربيعة الرأي واصحابه فقال : ما ترون ؟ قال : يؤذّب فقال ابو عبدالله عليه السلام : سبحان الله فليس بين رسول الله صلى الله عليه وآله وبين اصحابه فرق؟ (٢) .

وفي القوي كالصحيح ، عن علي بن جعفر قال : اخبرني اخي موسى عليه السلام قال : كنت واقفاً على رأس ابي حين اتاه رسول زياد بن عبدالله (عبيد - خ) الحارثي عامل المدينة قال يقول لك الامير : انهض الى فاعتدل بعمة فماداه الرسول فقال له : قد امرت ان يفتح لك باب المقصورة فهو أقرب لخطوتك قال : فنهض ابي واعتمد على فدخل على الوالي وقد جمع فقهاء المدينة كلهم وبين يديه كتاب فيه شهادة على رجل من اهل وادي القرى فذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال منه فقال له الوالي : يا ابا عبدالله انظر في هذا الكتاب قال : فقال له (ادلهم) حتى انظر ما قالوا فالتفت اليهم .

فقال : ما قلتم ؟ قالوا : قلنا يؤذّب و يضرب ويعزّر ويحبس فقال لهم : ارايتم لو ذكر رجل (او رجلاً) من اصحاب النبي ﷺ بمثل ما ذكر به النبي ﷺ ما كان الحكم فيه ؟ قالوا : مثل هذا ، قال : سبحان الله فليس بين النبي ﷺ

(١) قميص مورد صبغ على لون الورد وهو دون المضرج (الصباح)

(٢) اوردته والسة التي بعده في الكافي باب النواذر آخر كتاب (الحدود) خبر

٣٠ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١

٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١

وَيَيْنَ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِهِ فَرَقَ؟ قَالَ فَقَالَ الْوَالِي : دَعِ هَؤُلَاءِ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ لَوَارِدَتَا هَؤُلَاءِ
لَمْ يُرْسَلِ إِلَيْكَ قَالَ : فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَخْبِرْنِي أَبِي عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
قَالَ : إِنْ النَّاسُ فِي أَسْوَةِ سَوَاءٍ ، مَنْ سَمِعَ أَحَدًا يَذْكُرُنِي فَالْوَاجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَقْتُلَ مَنْ
شَتَمَنِي وَلَا يَرْفَعَ إِلَى السُّلْطَانِ ، وَالْوَاجِبُ عَلَى السُّلْطَانِ إِذَا رَفَعَ إِلَيْهِ أَنْ يَقْتُلَ مَنْ تَلَا مِنِّي ،
قَالَ زِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ (عَبِيد - خَل) أَخْرَجُوا الرَّجُلَ فَأَقْتُلُوهُ بِحُكْمِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ .

وَفِي الْحَسَنِ كَالصَّحِيحِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : إِنْ
رَجُلًا مِنْ هَذِيلٍ كَانَ يَسُبُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ : مَنْ
لِهَذَا ؟ فَنَامَ رَجُلَانِ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَا : نَحْنُ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَهُ فَانْطَلَقَا حَتَّى آتَا عَرَبِيَّةً (١)
فَسَأَلَا عَنْهُ فَإِذَا هُوَ بِتِلْقَاءِ غَنَمِهِ فَلَحَقَاهُ بَيْنَ أَهْلِهِ وَغَنَمِهِ فَلَمْ يَسْلَمَا عَلَيْهِ فَقَالَ مَنْ أَنْتُمَا
وَمَا اسْمُكُمَا ؟ فَقَالَا لَهُ : أَنْتَ فَلَانُ بْنُ فَلَانٍ ؟ فَقَالَ : نَعَمْ فَتَزَلَا فَنَضَّرَا عَنْقَهُ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ
مُسْلِمٍ فَقُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ : أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا الْآنَ سَبَّ النَّبِيَّ ﷺ أُبْقِلَ ؟ قَالَ
إِنْ لَمْ تَخَفْ عَلَى نَفْسِكَ فَأَقْتُلْهُ .

وَفِي الْقَوَى كَالصَّحِيحِ ، عَنْ مَطَرِ بْنِ أَرْقَمٍ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ :
إِنْ عَبْدًا عَزِيزًا مِنْ عَمْرِاءِ الْوَالِي يَمُوتُ إِلَى فَاتِيَتِهِ وَيَيْنَ يَدَيْهِ رَجُلَانِ قَدْ تَنَادَلَا أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ
فَمَرَّشَ (أَيَ خَدَشَ) وَجْهَهُ فَقَالَ : مَا تَقُولُ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ فِي هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ ؟ قُلْتُ :
وَمَا قَالَا ؟ قَالَ قَالَ أَحَدُهُمَا لَيْسَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَضْلٌ عَلَى أَحَدٍ مِنْ بَنِي أُمِيَّةٍ فِي
الْحَسَبِ وَ قَالَ الْآخَرُ لَهُ الْفَضْلُ عَلَى النَّاسِ كُلِّهِمْ فِي كُلِّ حِينٍ ، وَغَضِبَ الَّذِي نَصَرَ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَصَنَعَ بِوَجْهِهِ مَا تَرَى فَهَلْ عَلَيْهِ شَيْءٌ ؟ فَقُلْتُ لَهُ : أَيْ أَنْظَنِكَ
قَدْ سَأَلْتُ مَنْ حَوْلَكَ وَأَخْبَرْتُكَ ، فَقَالَ : أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ لَمَّا قُلْتُ فَقُلْتُ لَهُ : كَانَ
يَنْبَغِي بِالَّذِي زَعَمَ أَنْ أَخَذَ مِثْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي الْفَضْلِ أَنْ يَقْتُلَ
وَلَا يَسْتَحْيِي .

قال : فقال الوالى : اوما النسب بواحد ؟ قلت : ان النسب ليس النسب الا ترى لو قتل رجل من بعض هذه الاجناس فمراك قلت ان هذا النسب ليجاز ذلك فقال اوما النسب بواحد ؟ قلت اذا اجتمع الى آدم عليه السلام فان النسب واحد ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يخلطه شرك ولا بغيره فأمر به الوالى فقتل .

وفى الصحيح عن هشام بن سالم قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام ما تقول فى رجل سبابة لملى عليه السلام قال : فقال لى : حلال الدم والله لولا ان يعم به بريئاً قال : قلت : فما تقول فى رجل مؤذناً قال فقال فيما ذا يؤذى ؟ قلت : يؤذى منافيك وبذكرك فقال لى له فى على عليه السلام نصيب ؟ قلت : انه ليقول ذاك ويظهره قال : لا تعرض له .

وفى القوى كالصحيح ، عن عبدالله بن سليمان العامرى قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام اى شيء تقول فى رجل سمعته يشتم علياً عليه السلام ويبتزأ منه ؟ قال : فقال لى هو والله حلال الدم وما الف منهم برجل منكم دعه لا تعرض له الا ان تأمن على نفسك .

وفى القوى كالصحيح ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : بعث امير المؤمنين عليه السلام الى بشر (كما فى فى) والى لييد (كما فى رب وهو اظهر لما فى القاموس ان لييد بن عطار دشاير بن عطار التميمي) فى كلام بلغه فمر به رسول امير المؤمنين عليه السلام فى بنى اسد فاخذهم فقام اليه نعيم بن دجاجة الاسدى فألقته فبعث اليه امير المؤمنين عليه السلام فأتوه به وامر به ان يضرب قتال له نعيم : اما والله ان المقام منك لذو وان فراقك لكفر ، قال فلما سمع ذلك منه قال له : يا نعيم قد عفونا عنك ان الله عز وجل يقول : ادفع بالتي هى احسن السيئة ، اما قولك ان المقام منك لذو فسيئة اكتسبتها ، واما قولك ان فراقك لكفر فحسنة اكتسبتها فهذه بهذه ثم امر ان يخلى عنه .

باب حد شرب الخمر وما جاء في الغناء والملاهي

روى العلي بن ابي عبد الله عليه السلام انه قال لو ان رجلا دخل في الاسلام فأقرب به ثم شرب الخمر وزنى وأكل الربا ولم يتبين له شيء من الحلال والحرام لم اقم عليه الحد انا كان جاهلا الا ان تقوم عليه البينة انه قرأ السورة التي فيها الزنا والخمر وأكل الربا واذا جهل ذلك أعلمته وأخبرته ، فان ركب به بعد ذلك جلدته واقمت عليه الحد .

باب حد شرب الخمر

وما جاء في الغناء والملاهي

روى العلي عليه السلام في الصحيح ويدل على ان الجاهل معذور ، ان امكن الجاهل في حقه وان قوله مسموع في الجاهل مع الاحتمال كما هو ظاهر الخبر الآن تشهد البينة انه كان عالما .

ويدل عليه ايضا ما رواه الشيخان في الصحيح ، عن محمد بن مسلم قال : قلت لابي جعفر عليه السلام رجل دعواه الى جملة ما نحن عليه من جملة الاسلام فأقرب به ثم شرب الخمر وزنا وأكل الربا ولم يتبين له شيء من الحلال والحرام اقيم عليه الحد اذا جهله ؟ قال : لا الا ان تقوم عليه بينة انه قد كان اقرب بحریمها (١) .

وفي الحسن كالصحيح عن ابي عبيدة الحذاء قال قال ابو جعفر عليه السلام لو وجدت رجلا من المعجم اقرب بجملة الاسلام لم يأت به شيء من التفسير زنى او سرق او شرب الخمر لم اقم عليه الحد اذا جهله الا ان تقوم عليه بينة انه قد اقرب بذلك وعرفه .

(١) اورده والثلاثة التي بعده في الكافي باب من زنى او سرق او شرب الخمر بجهالة الخ غير ١ - ٢ - ٣ - ٤ واورد الاول في التهذيب باب الحد في السكر وشرب المسكر الخ غير ٢٢

وفي الحسن كالصحيح، عن جميل، عن بعض اصحابه عن احدهما عليه السلام في رجل دخل في الاسلام فشرب خمرأ وهو جاهل قال : لم اكن اقيم عليه الحد اذا كان جاهلا ولكن اخبره بذلك واعلمه فان عاد أقمت عليه الحد .

وفي الموثق عن ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام قال : لقد قضى امير المؤمنين عليه السلام بقضية ما قضى به احد كان قبله وكانت اول قضية قضى بها بعد رسول الله عليه السلام وذلك انه لما قبض رسول الله عليه السلام وافضى الامر الى ابي بكر اثنى برجل قد شرب الخمر فقال له ابو بكر اشربت الخمر ؟ فقال الرجل نعم فقال له ولم شربتها وهي محرمة ؟ فقال اثنى لما اسلمت ومنزلى بين ظهراني قوم يشربون الخمر ويستحلونها ولم اعلم انها حرام فأجتنبها .

قال فالتفت ابو بكر الى عمر فقال ما تقول يا باحقص في امر هذا الرجل ؟ فقال معضلة وابو الحسن لها فقال ابو بكر : يا غلام ادع لنا علياً فقال عمر : بل يؤتى الحكم في منزله فاتوه ومعه سلمان الفارسي فاخبروه بقصة الرجل فاقص عليه قصته . فقال علي عليه السلام لابي بكر : ابعت معه من يدور به على مجالس المهاجرين والانصار فمن كان فلا عليه آية التعريم فليشهد عليه وان لم يكن فلا عليه آية التعريم فلا شيء عليه ففعل ابو بكر بالرجل ما قال علي عليه السلام فلم يشهد عليه احد فدخل سبيله فقال سلمان لعلي عليه السلام : ارشدتهم ؟ فقال علي عليه السلام انما اردت ان اجدد تأكيد هذه الآية في وفيهم أفمن يهدي الى الحق احق ان يتبع أمن لا يهدي الا ان يهدي فما لكم كيف تحكمون (١) .

وفي الموثق كالصحيح، عن ابن بكير عن ابي عبدالله عليه السلام مثله معني (٢) .

(١) بونس ٣٥

(٢) التهذيب باب الحد في السكر وشرب السكر الخ خبر ٢٩ والكافي باب ما

يجب فيه الحد في الشراب خبر ١٦

وفي رواية عمرو بن شعبر، عن جابر يرفعه ان امير المؤمنين عليه السلام اتى بالنجاشي الحارثي الشاعر قد شرب الخمر في شهر رمضان فضربه ثمانين ثم حبسه ليلة ثم دعاه من القيد فضربه عشرين سوطاً فقال : يا امير المؤمنين ضربتني ثمانين سوطاً في شرب الخمر فهذه المشرون ماهي ؟ فقال : هذا لجراؤك على شرب الخمر في شهر رمضان .

واذا شرب الرجل الخمر او النبيذ المسكر جلد ثمانين جلدة .

﴿وفي رواية عمرو بن شعبر عن جابر﴾ في القوي كالشيخين (١) ﴿يرفضه﴾ وفيهما (يرفضه عن ابي مريم) و الظاهر ان المراد به ان جابر يرويه عن ابي مريم وهو يرويه مرسلًا عن امير المؤمنين عليه السلام ولو كان الرفع عن جابر لكان المناسب ان يقال الى ابي مريم ، مع ان ابا مريم لم يلق امير المؤمنين عليه السلام وهو في مرتبة جابر ، وبدل على ان الأفعال المعترمة في الاوقات المتبركة اشد قباحة ويمزج لها بعد الحد .

﴿واذا شرب الرجل الخمر﴾ روى الشيخان في الصحيح ، عن عبدالله بن مسنان قال : قال ابو عبدالله عليه السلام : الحد في الخمر ان شرب منها قليلاً او كثيراً قال ثم قال : انى عمر بقدامة بن مظعون و قد شرب الخمر وقامت عليه البيعة فسأل علياً عليه السلام فأمره ان يجلد ثمانين فقال قدامة : يا امير المؤمنين ليس على حد انا من اهل هذه الآية (ليس على الذين آمنوا و عملوا الصالحات جناح فيما طعموا) (٢) قال فقال علي عليه السلام لست من اهلها ان طعام اهلها لهم حلال ليس يأكلون ولا يشربون الا ما احله الله لهم ثم قال علي عليه السلام ان الشارب اذا شرب لم يدر ما يأكل ولا ما يشرب فاجلده ثمانين جلدة .

(١) اورده والذين بعده في الكافي باب ما يجب فيه الحد في الشراب خبر ١٥ -

٢-١٠ والتهذيب باب الحد في السكر وشرب المسكر الخ خبر ٢٠ - ١٨ - ١٩

(٢) المائدة - ٩٦

وفي الصحيح عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : كيف كان يجلد رسول الله ﷺ قال : فقال كان يضرب بالنعال ويزيد كلما أتى بالشارب ثم لم يزل الناس يزيدون حتى وقف على ثمانين أشار بذلك على عليه السلام على عمر فرضى بها .

و الظاهر انه لذلك سمي بالجلد لان الضرب أو لا كان بالجلد ، و المراد بالناس اصحاب رسول الله ﷺ بقوله عليه السلام اي كان يزيد عليه السلام حتى وصل الى الثمانين فلم يتجاوز عنها .

وفي الحسن كالصحيح ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت : أرايت النبي ﷺ كيف كان يشرب في الخمر؟ فقال : كان يضرب بالنعال ويزيد اذا أتى بالشارب ثم لم يزل الناس يزيدون حتى وقف ذلك على ثمانين أشار بذلك على عليه السلام على عمر (١) .

وفي الموثق كالصحيح ، عن اسحاق بن عمار قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل شرب حصة (٢) خمر قال : يجلد ثمانين جلدة قليلا و كثيرها حرام .

وفي الصحيح ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : ان عليا عليه السلام كان يقول ان الرجل اذا شرب الخمر سكر واذا سكر هذى واذا هذى افترى فاجلده جلد المقرئ و الظاهر ان غرضه عليه السلام مما شانهم في المقايسة ليقروا بالحد و اقرؤا بذلك عليه .

(١) اورده والسمة التي بعده في الكافي باب ما يجب فيه الحد في الشراب خبر ٥-

١ - ٧ - ٣ - ٦ - ٢ - ١٢ - ١٣ - ٩ - ٨ والتهذيب باب الحد في السكر و شرب

السكر الخ خبر ١٠ - ٧ - ٣ - ٦ - ٢ - ٥ - ١٣ - ١ - ١١ - ١٢ واورد الاخير ايضا

في الكافي باب ما يجب على اهل الذمة من الحدود خبر ١

(٢) الحصة بالضم جرعة من الشراب (النهاية)

و في الموثق كالصحيح ، عن زرارة قال : سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول اقيم عبيد الله بن عمر وقد شرب فأمر به عمر أن يضرب فلم يتقدم عليه احد يضربه حتى قام على عليه السلام بنسعة (١) مثنية فضربه بها اربعين - والظاهر أن ذلك صار سبباً لمهاجرته عن امير المؤمنين عليه السلام ولخوفه بمعاوية حتى قتل بصفين واصل بايه ،

و في القوي كالصحيح ، عن زرارة قال : سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول : ان الوليد بن عتبة حين شهد عليه بشرب الخمر قال عثمان لملي عليه السلام : افض ينيه وبين هؤلاء الذين زعموا انه شرب الخمر فأمر على عليه السلام فجلد بسوط له شعبتان اربعين وهذا هو واليه على الكوفة فشرب الخمر وصلى الصبح اربع ركعات وقال ان اردتم ان ازيد ركعتين أخر اربعين ؟ فقالوا كفى و لهذا قال : (زعموا) مع شهادة جميع اهل الكوفة .

و في الحسن كالصحيح ، عن بريد بن معوية قال : سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول : ان في كتاب علي عليه السلام يضرب شارب الخمر ثمانين وشارب النبيذ ثمانين . وفي الصحيح ، عن ابي الصباح الكناني ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : كل مسكر من الاشربة يجب فيه كما يجب في الخمر من الحد .

وفي الصحيح ، عن ابي بصير قال : قال حدّ اليهودي و النصراني و المملوك في الخمر و الفرية سواء ، و اما صولح اهل الذمة ان يشربوها في يوتهم قال : وسألت عن السكران و الزاني قال : يجلدان بالسياط مجردين بين الكتفين فاما الحد في القذف فيجلد (او فيجمله) على ثيابه ضرباً بين الضربين - اي لا شديد ولا خفيفاً و في الحسن كالصحيح عن ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام قال : كان على عليه السلام يجلد الحر والعبد واليهودي والنصراني في الخمر ثمانين .

و في الموثق كالصحيح ، عن ابي بصير عن احدهما عليه السلام قال : كان على عليه السلام

(١) التسع بالكسر مير بنسج عريضاً تشد به الرجال والقطعة منه تسعة

وكل ما اسكر كثيره فقليله وكثيره حرام .
والفقاع بتلك المنزلة .

يضرب في الخمر والنبذ ثمانين ، الحر والعبد واليهودي والنصراني قلت : وما شأن اليهودي والنصراني؟ قال : ليس لهم ان يظهروا شربها يكون ذلك في ميوتهم .

وفي الموثق كالصحيح عن ابي بصير قال : كان امير المؤمنين عليه السلام يجلد الحر والعبد واليهودي والنصراني في الخمر والنبذ ثمانين قلت : فما بال اليهودي والنصراني فقال : اذا اظهروا ذلك في مصر من الامصار لانه ليس لهم ان يظهروا شربها وفي الموثق كالصحيح عن سماعة مثله ،

وفي الحسن كالصحيح . عن محمد بن قيس ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام ان يجلد اليهودي والنصراني في الخمر والنبذ المسكر ثمانين جلدة اذا اظهروا شربه في مصر من امصار المسلمين ، وكذلك المجوسي (او المجوس) ولم يرض لهم اذا شربوها في منازلهم وكتابهم حتى يصيروا بين المسلمين (١) .

و في القوي كالصحيح ، عن عمر بن يزيد قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في كتاب علي عليه السلام يضرب شارب الخمر وشارب المسكر ، قلت كم؟ قال حدهما واحد (٢) ﴿ وكل ما اسكر كثيره ﴾ قد تقدم الاخبار المتواترة فيه .

﴿ والفقاع بتلك المنزلة ﴾ في حرمة القليل والكثير وفي وجوب الحد بشربه اما الحرمة فقد تقدم ، واما الحد - فروى الشيخ في الصحيح . عن محمد بن اسماعيل بن بزيع ، عن ابي الحسن عليه السلام قال سألت عن الفقاع فقال : خمر وفيه

(١) الكافي باب ما يجب على اهل الامة من الحدود غير ٧

(٢) الكافي باب ما يجب فيه الحد في الشراب غير ١١

وشارب المسكر خمراً كان اذبيذناً يجلد ثمانين جلدة ، فإن عاد جلد فإن عاد قتل وقد روى انه يقتل في الرابعة .

حدّ شارب الخمر (١) .

وفي القوي كالصحيح ، عن ابن فضال وابن الجهم عن ابي الحسن عليه السلام قال لا سألناه عن الفقاع فقال : خمر وفيه حدّ شارب الخمر .

وفي القوي ، عن الحسين القلاسي قال : كتبت الى ابي الحسن الماضي عليه السلام اسأله عن الفقاع فقال : لا تقربه قاه من الخمر .

حدّ شارب المسكر الخمر روى الشيخان في الصحيح ، عن ابي حنيفة ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : من شرب الخمر فاجلدوه فان عاد فاجلدوه فان عاد فاقتلوه (٢) .

وفي الصحيح عن سليمان بن خالد ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : من شرب الخمر فاجلدوه فان عاد فاجلدوه فان عاد الثالثة فاقتلوه .

وفي الصحيح ، عن جميل بن دراج عن ابي عبدالله عليه السلام انه قال في شارب الخمر اذا شرب ضرب فإن عاد ضرب فإن عاد قتل في الثالثة ، قال جميل : و روى بعض اصحابنا انه يقتل في الرابعة قال ابن ابي عمير كان المعنى ان يقتل في الثالثة ومن كان انما يؤتى به يقتل في الرابعة يمكن ان يكون مراده انه اذا قرئ في الثالثة واخذ في الرابعة يقتل .

و في الحسن كالصحيح . عن ابي بصير ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال :

(١) اورده واللذين به في التهذيب باب الحد في السكر وشرب المسكر الخ غير

٣٧ - ٢٦ - ٣٥

(٢) اورده والخسة التي به في الكافي باب ان شارب الخمر يقتل في الثالثة خبر

٣ - ٢ - ١ - ٥ - ٦ واورد الاخير ايضاً في باب ان صاحب الكبيرة يقتل في الثالثة غير ٣

والتهذيب باب الحد في السكر وشرب المسكر الخ غير ٢٥ - ٢٢ - ٢٦ - ٢٢ - ٢١ - ٢٧

كان رسول الله ﷺ إذا أُنِيَ بشارب الخمر ضربه ثم ان أُنِيَ به ثانية ضربه ثم ان أُنِيَ به ثالثة ضرب عنقه .

وفى الموثق كالصحيح ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : من شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد فاجلدوه فإن عاد فاقتلوه .

وفى الصحيح ، عن يونس ، عن ابي الحسن الماضي عليه السلام قال اصحاب الكبار كلها اذا اقيم عليهم الحدود مرتين قتلوا فى الثالثة .

وفى الموثق كالصحيح ، عن اسحاق بن عمار ، عن ابي بصير قال : قال ابو عبدالله عليه السلام الزامى اذا زنى جلد ثلاثا و يقتل فى الرابعة يعنى اذا جلد ثلث مرات (١) .

و روى الشيخ فى الصحيح ، عن سليمان بن خالد قال : كان امير المؤمنين عليه السلام يضرب فى النبيذ المسكر ثمانين كما يضرب فى الخمر و يقتل فى الثالثة كما يقتل صاحب الخمر (٢) .

وفى القوى كالصحيح ، عن ابي عبدالله عليه السلام انه قال : كان امير المؤمنين عليه السلام يجلد فى قليل النبيذ كما يجلد فى قليل الخمر ، و يقتل فى الثالثة من النبيذ كما يقتل فى الثالثة من الخمر .

وفى الصحيح ، عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله : من شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد فاجلدوه فإن عاد الثالثة فاقتلوه .

وفى القوى كالصحيح ، عن ابي الصباح الكنائى قال : قال ابو عبدالله عليه السلام :

(١) الكافى باب ان صاحب الكيرة يقتل فى الثالثة خبر ٢ والتهذيب باب حدود

الزنا خبر ١٢٨

(٢) اورده و الخمسة التى يجلدها فى النبيذ فى التهذيب باب الحد فى السكر و شرب المسكر

الخ خبر ٣٢ - ٣١ - ٢٣ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠

والعبد اذا شرب مسكراً جلد اربعين جلدة ويقتل فى الثامنة .

كان النبى ﷺ انا أنى بشارب الخمر ضربه ، فإن أنى به ثاوية ضربه ، فإن أنى به ثالثة ضرب عنقه قلت النبيذ؟ قال : انا اخذ شاربه قد اتشى ضرب ثمانين ، قلت أرايت ان اخذ به ثاوية؟ قال : اضربه قلت : فإن اخذ به ثالثة ؟ قال : يقتل كما يقتل شارب الخمر قلت أرايت ان اخذ شارب النبيذ ولم يسكر أبجلد؟ قال : لا فيحمل على النبيذ الحلال كما تخدم ابالتقية كما هو مذهب اكثر العامة .

و كذا ما رواه فى الصحيح عن الحلبي قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام قلت : أرايت ان اخذ شارب النبيذ ولم يسكر أبجلد ثمانين قال : لا و كل مسكر حرام .

و يمكن حمله على الجاهل بالحرمة كما تقدم من اشتباه ذلك على بعض الاصحاب لان اكثر العامة كانوا يشربونه و صار ذلك شبهة و يدور الحدود بالشبهات .

و كذا ما رواه فى الصحيح ، عن محمد بن مسلم قال : سألت عن الشارب فقال اما رجل كان منه زلة فأتى ممزّره ، واما آخر يدمن فأتى كنت منهكه عقوبة لانه يستحل الحرمات كلها ولو ترك الناس وذلك لفسدوا .

ويمكن حمل التنزيه على الحد وحمل العقوبة على الحد و زيادة بحسب ما يراه الامام عليه السلام قطعاً لجبرأته وادمانه أو على القتل للاستحلال ، بل اذا استحلّه فكأنما استحل جميع الحرمات لانه سببها .

والعبد اذا شرب المسكر ﴿ يمكن ان يكون داخلاً فى قوله (١) وقد روى انه يقتل فى الرابعة اى روى هذا وان لم يعمل به لكن الظاهر انه يعمل به لما رواه الشيخان فى الحسن كالصحيح عن ابي بكر الحضرمي قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن عبد مملوك قذف حراً قال : يجلد ثمانين هذا من حقوق المسلمين ، فاما ما كان من

(١) بنى قوله : قبل هذه الجملة : وقد روى الخ

حقوق الله عز وجل فإنه يضرب نصف الحد ، قلت الذي من حقوق الله ما هو؟ قال : اذا زنا او شرب الخمر (١) .

وفي الموثق كالصحيح عن يحيى بن ابي الملا عن ابي عبد الله عليه السلام قال : كان ابي يقول : حد المملوك نصف حد الحر .

وفي القوي كالصحيح ، عن حماد بن عثمان قال قلت لابي عبد الله عليه السلام التعزير كم هو ؟ فقال : دون الحد قال : قلت : دون ثمانين؟ قال : لا ولكنها دون الاربعين فانها حد المملوك الخبر (٢) .

وتقدم اخبار ابي بصير وساعة ان حد المملوك مثل حد الحر والمشهور بين اصحاب العمل بها لاحتها لان اكثرها عن ليث المرادي - مع ان خبري يحيى وحماد ليسا بصريحين في حد الخمر ، وخبر ابي بكر معمول على التقية او على الاشتباه كما فعله الشيخ ، ويؤيد المصنف قوله عليه السلام : ادروا الحدود بالشبهات ، والله تعالى يعلم .

واما القتل في الثامنة فرواه المصنف والشيخان في القوي عن عبيد بن زرارة او عن بريد المجلي (الشك من محمد) قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام ، عبد زنا فقال : يضرب نصف الحد ، قلت : فانه عاد قال : لا يزداد على نصف الحد ، قال : قلت : فهل يجب عليه الرجم في شئ من فعله ؟ قال : نعم يقتل في الثامنة ان فعل ذلك ثمان مرات .

قلت : فما الفرق بينه وبين الحر ، وانما فعلهما واحد ؟ قال : لان الله تبارك وتعالى ابي ان يجعل عليه ربق الرق وحد الحر قال : ثم قال وعلى امام المسلمين ان يدفع

(١) التلخيص باب الحد في القرية والسب الخ خبر ٢٠

(٢) الكافي باب ما يجب فيه التعزير في جميع الحدود خبر ٥

و قال ابي -رضي الله عنه - في رسالته الى : اعلم ان اصل الخمر من الكرم اذا اصابته النار او غلى من غير ان تمسه النار فيصير اسفله اعلاه فهو خمر ولا يعلى

ثمته الى مولا من سهم الرقاب (١) .

ويظهر من المصنف انه عمل به من حيث النص على العلة وليس ذلك من دأب القدماء فانهم لا يعملون بالقياس مطلقا لانه يمكن ان يكون علة في المادة الخاصة ويكون لها مدخلا في العملية ، وتقدم الاخبار في باب حرمة الخمر تدل على حدها وحد النبذة والفقاع .

وقال ابي رضي الله عنه في رسالته الى اعلم ان اصل الخمر من الكرم مراده بيان ان العصير العنبي حكمه حكم الخمر بعد الغليان او مع الاشتداد .

روى الكليني في الموثق كالصحيح ، عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال : لما هبط نوح عليه السلام من السفينة غرس غرساً فكان فيما غرس عليه السلام الحبة (محركة التضييب من الكرم) - ثم رجع الى اهله فجاء ابليس لئنه الله فقلعها ، ثم ان نوحاً عليه السلام عاد الى غرسه فوجده على حاله ووجد الحبة قد قلمت و وجد ابليس لئنه الله عندها فاتاه جبرئيل عليه السلام فأخبره ان ابليس لئنه الله قلعها .

فقال نوح عليه السلام لابليس لئنه الله : ما دعاك الى قلعها؟ فوالله ما غرست غرساً احب الي منها ووالله لا ادعها حتى اغرسها فقال ابليس لئنه الله وانا والله لا ادعها حتى اقلعها .

فقال له : اجعل لي نصيباً منها فجعل له الثلث فابى ان يرضى فجعل له النصف فابى ان يرضى فابى نوح عليه السلام ان يزيد فقال جبرئيل لنوح عليه السلام يا رسول الله احسن فان منك الاحسان فعلم نوح عليه السلام ان قد جعل له عليها سلطاناً فجعل نوح له الثلثين .

(١) الكافي باب ما يجب على المالك والمكاتبين من الحد خبر ٧ والتهذيب باب

شربه الآن يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه .

فقال ابو جعفر عليه السلام اذا اخذت عصيراً فاطبخه حتى يذهب الثلثان وكل واشرب حينئذ فذاك نصيب الشيطان (۱).

والظاهر ان المراد منه انه اذا شربه قبل ذهاب الثلثين يحصل للشيطان التسلط عليه فيوقعه في المحرمات الا ان يصبر خلاً فيدخل الشراب فيه ايضاً لانها تغلى ولا يذهب شيء منه .

وفي الموثق كالصحيح ، عن سعيد بن يسار عن ابي عبدالله عليه السلام قال : ان ابليس لعنه الله فازع نوحاً عليه السلام في الكرم فأتاه جبرئيل عليه السلام فقال ان له حقاً فأعطاه فأعطاه الثلث فلم يرض ابليس لعنه الله ثم أعطاه النصف فلم يرض فطرح جبرئيل عليه السلام ناراً فأحرقت الثلثين وبقي الثلث فقال : ما احرق النار فهو نصيبه وما بقي فهو لك يا نوح حلال .

وفي القوي كالصحيح ، عن ابي الريح الشامى قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن اصل النعمر كيف كان بدء حلالها وحرامها ؟ ومن (اد متي) اتخذ الخمر ؟ فقال : ان آدم عليه السلام لما اهبط من الجنة انتهى من ثمارها فأتى الله عز وجل قنبيين من عنب ففرسهما فلما ان ادركا وائمرا وبلغا جاء ابليس لعنه الله فحاط عليهما حائطاً فقال آدم عليه السلام : ما حالك يا مملون فقال ابليس انهما لي فقال كذبت فرضايتهما بروح القدس فلما انتهيا اليه قرص عليه آدم عليه السلام قصته واخذ روح القدس ضغناً من نار ورمى به عليهما والعنب في اقصاهما حتى ظن آدم عليه السلام انه لم يبق منها شيء وظن ابليس لعنه الله مثل ذلك قال : فدخلت النار حيث دخلت وقد ذهب منهما ثلثاهما وبقي الثلث فقال الروح اما ما ذهب منهما فعطأ ابليس لعنه الله وما بقي فلك يا آدم .

(۱) اورده والاربعة التي بعده في الكافي باب اصل تحريم الخمر خبر ۲ - ۵ - ۱ - ۲ -

وفي الصحيح ، عن ابن محبوب ، عن خالد بن قافع ، عن ابي عبد الله عليه السلام مثله :

وفي القوي ، عن ابراهيم ، عن ابي عبد الله عليه السلام ان الله عز وجل لما اهبط آدم عليه السلام أمره بالحرث والزرع وطرح اليه غرساً من غرود الجنة فأعطاه النخل والاعناب والزيتون والرمان فخرسه ليكون لعقبه وذريته وأكل هو من ثمارها فقال له ابليس لعنه الله يا آدم ما هذا الفرس الذي لم اكن اعرفه في الارض وقد كنت فيها قبلك فقال ائذن لي أكل منها شيئاً فابى آدم عليه السلام ان يدعه فجاء ابليس عند آخر عمر آدم وقال لحواريه قد اجهدتني الجوع والمعش فقالت له حواريها الذي تريد ؟ قال : اريد ان تذيبيني من هذه الثمار فقالت له حواريها عليه السلام ان آدم عليه السلام عهد الي ان لا اطعمك شيئاً من الفرس لانه من الجنة ولا ينبغي لك ان تأكل منها شيئاً فقال لها : اعصري في كفى شيئاً منه فأبى عليه ، فقال ذريني امسه ولا آكله فأخذت عنقوداً من عنب فأعطته فمسه ولم يأكل منه شيئاً لما كانت حواريها كدت عليه فلما ذهب بفسنه اجتذبه (او جذبه) حواريها فيه .

فادعى الله تبارك وتعالى الى آدم عليه السلام : ان العنب قدمه عدوي وعدوك ابليس لعنه الله وقد حرمت عليك من عصيرة الخمر ما خالطه نفس ابليس فحرمت الخمر لان عدو الله ابليس مكر بحواري حتى من العنب ولواكلها لحرمت الكرمه من اولها الى آخرها وجميع ثمرها وما يخرج منها .

ثم انه قال لحواريها عليه السلام : فلو امصصتني شيئاً من هذا التمر كما امصصتني من العنب فأعطته ثمرة فمضتها وكانت العنبه والتمره اشد رائحة واذكي من المسك الاذفر واحلى من العسل فلما مضتها عدو الله ابليس لعنه الله ذهب رائحتهما واتقصت حلاوتهما :

قال ابو عبدالله عليه السلام : ثم ان ابليس الملعون لعنه الله ذهب بعد وفاة آدم عليه السلام فبال في اصل الكرمه و النخلة فجرى الماء في عروقهما اوفى عودهما من بول عدو الله فمن ثم ينخمر العنب و التمر فحرم الله عز وجل على ذرية آدم عليه السلام كل مسكر لان الماء جرى يبول عدو الله في النخل و العنب و صار كل منخمر خمرأ لان الماء اختمر في النخلة و الكرمه من رائحة بول عدو الله ابليس لعنه الله .

وروى الشيخان في الحسن كالصحيح ، عن حماد بن عثمان ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : لا يحرم العصير حتى يغلى (١) .

وفي الموثق كالصحيح ، عن ذريح قال : سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول : اذا نش العصير و غلا (او ادغلا) حرم - والمراد بالنش الغليان فيكون التريد من الراوى اذ يكون المراد بالنش ما يكون من قبل نفسه و بالغليان ما يكون بالنار ،

وفي القوى كالصحيح ، عن حماد بن عثمان ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سأله عن شرب العصير فقال : اشربه مالم يغل فاذا غلا فلا تشربه قال : قلت : جعلت فداك أى شيء الغليان ؟ قال : القلب .

وفي القوى كالصحيح ، عن محمد بن عاصم ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : لا بأس بشرب العصير ستة ايام قال ابن ابي عمير : معناه مالم يغل - أى قوله عليه السلام محمول على الغالب من انه لا يغلى في اقل منها ، والمدار على الغليان .

وروى الشيخ في الصحيح و الكليني في الحسن كالصحيح ، عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال : كل عصير اصابته النار فهو حرام حتى يذهب

(١) اورده و التلثة التى بعده فى الكافى باب العصير خبر ١-٢-٣-٤ واورد التلثة الاول

فى التهذيب باب الذبائح و الاطعمة الخ خبر ٢٢٦-٢٢٨-٢٢٧ من كتاب الاطعمة

ثلثاء ويبقى ثلثه (١) .

وفي الصحيح ، عن محمد بن الهيثم ، عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن العصير يطبخ بالنار حتى يغلى من ساعته فيشربه صاحبه فقال : اذا تغير عن حاله وغلا فلا خير فيه حتى يذهب ثلثاء ويبقى ثلثه (٢) .

وفي الصحيح ، عن ابن أبي يعفور ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : اذا زاد الطلاء على الثلث فهو حرام (٣) - والمراد بالطلاء بالكسر والمد العصير المطبوع ويسمى دساً وبالفتح ذلك وقد يطلق على ما لم يذهب ثلثاء وهو مربب النصر المطبوع .

وفي الصحيح ، عن معاوية بن وهب قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن البختج فقال اذا كان حلواً ينخضب الالاء وقال صاحبه قد ذهب ثلثاء وبقي الثلث فاشربه .

وفي الصحيح ، عن عمر بن يزيد قال قال ابو عبد الله عليه السلام : اذا كان ينخضب الالاء فاشربه .

الظاهر ان المراد به انه اذا صار دساً ينخضب الالاء والغالب فيه ذهاب الاكثر من الثلثين ، ومن هنا قال بعض الاصحاب بأنه يحل اذا ذهب ثلثاء او صار دساً ، ورأينا بعض العاملين له انه كان يدع العنب على شجرته حتى يطبخ ويحصل له القوام ، وبعد ما يطبخ ولما يذهب منه الثلث يصير دساً ، قوامه اكثر مما يذهب اربعة

(٢-١) الكافي باب العصير الذي قلمته التاريخ ٢-١ من كتاب الاشربة والتهديب

باب الذبائح والاطعمة الخ خبر ٢٥١-٢٥٢ من كتاب الاطعمة

(٣) اورده والاحد عشر التي بيده في التهديب باب الذبائح والاطعمة الخ خبر ٢٥٢

٢٥٦-٢٥٨-٢٥٧-٢٦٠-٢٥٩-٢٥١-٢٦١-٢٥٣-٢٥٥-٢٥٢ - واوردها غير العاشر

في الكافي باب الطلاء خبر ٣-٦-٢-٥-٨-٧-٢-١-٩-١٠-١١

اخماسه فلا يبعد حينئذ ان يقال بالحلية، والاحتياط في ذهاب الثلثين .

وفي الحسن كالصحيح ، عن عمر بن يزيد قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام الرجل يهدي الى البختج من غير اصحابنا فقال عليه السلام ان كان ممن يستحل المسكر فلا تشربه وان كان ممن لا يستحل شربه فاقبله (او قال اشربه) :

وفي الصحيح ، عن ابن ابي يعفور ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : اذا شرب الرجل النبيذ المغمور فلا تجوز شهادته في شيء من الاشربة ولو كان يصف ما تصفون - والظاهر الكراهة .

وفي الموثق كالصحيح ، عن معوية بن عمار قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل من اهل المعرفة بالحق يأتيني بالبختج ويقول : قد طبخ على الثلث وانا اعلم انه يشربه على النصف أفاشربه بقوله وهو يشربه على النصف ؟ فقال : لا تشربه ، قلت : فرجل من غير اهل المعرفة ممن لا يعرفه يشربه على الثلث ولا يستحله على النصف يخبرنا ان عنده بختجاً على الثلث قد ذهب ثلثاه وبقي ثلثه نشرب منه ؟ قال : نعم .
وفي الحسن كالصحيح ، عن عبدالله بن سنان قال قال ابو عبدالله عليه السلام : ان المصير اذا طبخ حتى يذهب ثلثاه وبقي ثلثه فهو حلال .

وفي الموثق ، عن ابي بصير قال : سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول وقد سئل عن الطلاء فقال : ان طبخ حتى يذهب منه اثنان ويبقى واحد فهو حلال ، وما كان دون ذلك فليس فيه خير .

وفي القوي كالصحيح ، عن ابن ابي يعفور عن ابي عبدالله عليه السلام قال : اذا زاد الطلاء على الثلث اوقية فهو حرام .

الظاهر ان المراد به قدر المصير ، ويمكن ان يكون في المن منه والمبالغة في الاول اكثر والاقية سبعة مناquil ، ويمكن ان يكون المراد منها القلة او يكون الاقل منها يذهب الى ان يبرد سيما في القدر .

فان تش من غير ان تمسه النار فدعه حتى يصير خلا من ذاته من غير ان تلقى فيه شيئاً ، فاذا صار خلا من ذاته حل اكله فان تغير بعد ذلك وصار خمراً فلا بأس أن تلقى فيه ملحاً او غيره .

وفي الصحيح ، عن علي بن جعفر عن اخيه قال سئلته عن رجل يسلي الى القبلة لا يوثق به انى بشراب ذم انه على الثلث فيحل شربه ؟ قال لا يصدق الا ان يكون مسلماً عارفاً ،

وفي القوي كالصحيح ، عن علي بن جعفر عن اخيه ابي الحسن عليه السلام قال : سألته عن التريب هل يصلح ان يطبخ حتى يخرج طعمه ثم يؤخذ ذلك الماء فيطبخ حتى يذهب ثلثاه و يبقى الثلث ثم يرفع ويشرب منه السنة ؟ قال لا بأس به .

وفي القوي ، عن عقبة بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال : في رجل اخذ عشرة ارطال من عصير العنب فصب عليه عشرين رطلا ماء و طبخها حتى ذهب منه عشرون رطلا وبقى عشرة ارطال ايسلح شرب ذلك ام لا ؟ فقال : ما يطبخ على ثلثه فهو حلال - الظاهر ان المراد بالجواب ثلث العصير لا الممتزج .

فان تش من غير ان تمسه النار الخ عليه السلام الظاهر ان المصنف اراد بهذا القول الجمع بين الاخبار بانه لا يطرح فيه الملح وامثاله قبل ان يصير خمراً و يجوز بعده روى الشيخان في الحسن كالصحيح ، عن زرارة ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن الخمر المتينة تجعل خلا ؟ قال : لا بأس (١) .

وفي الموثق كالصحيح ، عن عبيد بن زرارة قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأخذ الخمر فيجعلها خلا قال لا بأس وفي الموثق كالصحيح عن ابي بصير قال : سئل ابا عبد الله عليه السلام عن الخمر يصنع فيها الشئ حتى تحمض قال : اذا كان الذي صنع فيها هو الغالب على ما صنع فيها فلا بأس - اى لا يكون الملح مثلاً اكثر من الخمر .

(١) اورده والسبعة التي بعده في التهذيب باب الذابح والاطعمة الخ خبر ٢٣٧-٢٣٨

٢٣٩-٢٤١-٢٤٢-٢٤٣-٢٤٤ اورده والآخرة الاول في الكافي باب الطلاء خبر ٢-٣

وفي الموثق كالصحيح ، عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الخمر يجعل خلّاً قال : لا بأس اذا لم يجعل فيها ما يقلبها .

وروى الشيخ في الصحيح ، عن جميل قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام يكون لي على الرجل الدراهم فيعطيني بها خمرأ فقال : خذها ثم أفسدها - اى اجعلها خلّاً .

وفي الصحيح ، عن عبد العزيز المهندي قال : كتبت الى الرضا عليه السلام : جعلت فداك المصير يصير خمرأ فيصب عليه النخل وشى و يغيره حتى يصير خلّاً قال لا بأس به .

وفي الموثق كالصحيح ، عن عبيد بن زرارة ، عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال فى الرجل اذا باع عصيراً فعبسه السلطان حتى صار خمرأ فجعله صاحبه خلّاً فقال اذا تحول عن اسم الخمر فلا بأس به .

وفي الصحيح ، عن محمد بن مسلم و ابي بصير وفي الموثق ايضاً عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام سئل عن الخمر يجعل فيها الخل فقال : لا آما جاء من قبل نفسه .

ويمكن حمله على الاستحباب او على غلبة الخل على الخمر كما تقدم فى خبر ابي بصير ، وذهب بعضهم الى ان العلاج ان كان بمثل السفود (١) الحاراً وطرح الحجارة المحمأة بان لا يدخل شىء فيها يكون فيها فيجوز ولا يجوز بمثل الخل والملح لانهما ينبسان وبعد الانقلاب يصير الخمر طاهراً لا الخل والملح (وفيه) بعد القول بالنجاسة (انه) اذا استهلك الخل او الملح فيها بحيث لا يبقى اثرهما فعينئذ يكون الجميع خمرأ فاذا صار خلّاً صار طاهراً ، مع هذه الاخبار المعتبرة ،

(١) السفود بالفتح كتود الحديثة التى يشوى بها اللحم و المعروف صبيخ و صبيخ (مجمع البحرين)

و يكره بيع العصير نسبة سبباً ممن يجعله خمراً ثلاثاً يكون قد اخذ ثمن الخمر - روى الشيخان في الصحيح ، عن البرزطي قال : سألت ابا الحسن عليه السلام عن بيع العصير فيصير خمراً قبل ان يقبض الثمن قال : فقال : لو باع ثمره ممن يعلم انه يجعله خمراً حراماً لم يكن بذلك بأس فاما اذا كان عصيراً فلا يباع الا بالنقد (١) .

وفي الصحيح ، عن ابن مسكان عن يزيد بن خليفة قال كره ابو عبد الله عليه السلام بيع العصير بتأخير ، وفي القوي عن يزيد بن خليفة مثله .
وفي الصحيح عن محمد الحلبي قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن بيع عصير المنب ممن يجعله حراماً فقال : لا بأس به ببيعه حلالاً فيجعله ذاك حراماً فأبده الله واسحقه .

وعن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن ثمن العصير قبل ان يغلى لمن يتناعه ليطبخه (او يجعله) خمراً قال انا بمته قبل ان يكون خمراً وهو حلال فلا بأس .

وفي الحسن كالصحيح ، عن عمر بن اذينة قال : كتبت الى ابي عبد الله عليه السلام اسأله عن رجل له كرم أبيع المنب والتمر ممن يعلم انه يجعله خمراً؟ فقال : اما باعه حلالاً في الأبلان الذي يحل شربه واكله فلا بأس ببيعه .

وروى الشيخ في الصحيح عن الحلبي ، عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل من بيع العصير (٢) ممن يصنعه خمراً فقال به ممن يطبخه (او يصنعه) خلا أحب الي ولا

(١) اورده والاربعة التي بعده في الكافي باب بيع العصير والخمر خبر ١-٥-٦-٣-٨ من

كتاب المعيشة واوردهم الثلاثة الاول في التهذيب باب الفرور المجازفة وشراء السرقة الخ خبر

وان صب في الخل خمر لم يعجز أكله حتى يعزل من ذلك الخمر في أناء
ويصير حتى يصير خلا فاذا صار خلا أكل ذلك الخل الذي صب فيه الخمر .

أرى بالاول بأساً (١).

وفي الصحيح بسندين والكليني في الحسن كالصحيح ، عن محمد بن مسلم
عن أبي جعفر عليه السلام في رجل كانت له على رجل دراهم فباع خنازيراً وخمراً وهو
ينظره فقضاء قال : لا بأس به اما للمقضى فحلال واما للبائع فحرام .

وفي القوي ، عن يزيد بن خليفة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال سأله رجل وانا حاضر
فقال ان لي الكرم قال : بعه عنياً قال فانه يشتريه من يجعله خمراً قال : بعه اذا عصيراً
قال : انه يشتريه مني عصيراً فيجعله خمراً في قربتي قال : بعه حلالاً فجعله حراماً
فاعبده الله ثم سكت هنيهة (او هنيئة) ثم قال : لا تدرن ثمنه عليه حتى يصير خمراً
فتكون تأخذ ثمن الخمر .

وفي الصحيح ، عن رفاعة بن موسى قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام وانا حاضر
عن بيع العصير ممن يخمره فقال حلال السنابيع ثمر تمامين يجعله شراباً خبيثاً؟
وفي الصحيح بسندين والكليني في الحسن كالصحيح ، عن محمد بن مسلم
عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل ترك غلاماً له في كرم له يبيعه عنياً او عصيراً فانطلق
الغلام فعصره خمراً ثم باعه قال لا يصلح ثمنه ثم قال : ان رجلاً من قتيب اهدى الى
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رايتين من خمر فامر بهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأهريقنا و قال : ان
الذي حرم شربها حرم ثمنها . ثم قال أبو عبد الله عليه السلام : ان اخذت خصال هذه التي
باعها هذا الغلام ان يتصدق بثمنها - الى غير ذلك من الاخبار .

﴿وان صب في الخل خمر﴾ المشهورين الاصحاب انه يحرم الخل (اما) للنجاسة
(واما) لانه لا يعلم انه يصير خلاام لا ؟ و متى يصير ؟ و ذهب المصنف الى طهارتها

(١) اورده والاربعة التي بعده في التهذيب باب الفرور والمجازفة وشراء السرقة الخ خبر
- ٢٩- ٢٦- ٨١- ٢٢- ٧٢ من كتاب التجارة و اورد الاول والخامس في الكافي باب بيع العصور
الخمر خبر ٩- ٢ من كتاب المعيشة

وان الله تبارك وتعالى حرّم الخمر بعينها ، وحرّم رسول الله ﷺ كل شراب مسكر .

ولمن الخمر وغارسها ، وحادثها ، وحاملها ، والمحمولة اليه ، وبايها ، ومشتريها ، وآكل ثمنها ، وعاصرها ، وساقها ، وشاربها .

فلا يرد عليه الاول و الى انه يعزل من الخمر مقدار ما طرح في الخل و يلاحظ متى يصير خلّا فاذ صار بنفسها خلّا بدون مجاورة الخل فبأن يصير المطروح في الخل خلّا في هذا الزمان ادلى ، و الظاهر ان له خبراً و ظنى انى رأيت الخير ولم يكن فى بالى انه من اين ؟ والاحوط الاجتناب .

﴿وان الله تبارك وتعالى حرّم الخمر بعينها﴾ فى القرآن ﴿و حرّم رسول الله ﷺ كل شراب مسكر﴾ من قبل نفسه بالتفويض اليه ، وروى الاخبار الكثيرة فى ذلك وتقدم ، وكذا فى الباقي ، و الظاهر ان المراد بالشراب المسكر الابنة التى تكون من الحلويات و الفقاخ الذى يكون من الحبوبات وغيرها مما كان مايمابا لإسالة وان عرض له الجمود وهذا من المحرمات التى يحرم قليله وكثيره اما مثل الجوزبوا والافيون فالقدر الذى يسكر منه حرام لموم اخبار حرمة المسكر واما البنج المتخذ من الحشيشة فهو من المحرم قليله وكثيره و ان لم يكن مايمابا للموم ، و لخصوص ما روى فيه من الاخبار ، و لكن الظاهر انه ليس فيه الحد ، بل التعزير .

﴿ولمن﴾ اى رسول الله ﷺ كما رواه الشيخان فى الموثق عن على بن ابي طالب قال : لمن رسول الله ﷺ الخمر ، وعاصرها ، و متصرها ، وبايها ، و مشتريها ، وساقها ، وآكل ثمنها ، وشاربها ، وحاملها ، والمحمولة اليه (١) .
و فى القوى ، عن جابر ، عن ابي جعفر عليه السلام قال لمن رسول الله ﷺ فى

(١) التهذيب باب الذبايح والاطعمة الخ خبر ١٨ من كتاب الاطعمة والكافي باب شارب

الخمر خبر ١٠ من كتاب الاشارة

ولها خمسة اسامي العصير وهو من الكرم ، والتفيع وهو من الزبيب ، والبتع وهو من الصل ، واليزرد (١) وهو من الشعير والنبيد وهو من التمر ، والخمر مفتاح كل شر .

الخمر عشرة غارسها ، و حارسها ، و بايعها ، و مشريها ، و شاربها والاكل ثمنها ، وعاصرها ، وحاملها ، والمحمولة اليه ، وساقها (٢) .

ولمن الخمر يمكن ان يكون المراد به نجاستها (او) جعلها حراماً (او) الاعم (و) بالماصر من يعصر العنب (و) بالمعصر من يبالغ في عصرها حتى يستخرج ما فيه (او) العاصر من يعصر بنفسه ، والمعصر من يعصر له (او) بالماصر اعم منهما و المعصر من يتخذ العصير (و) بالفارس من غرس الكرم للشراب ، و الخبر الذي رواه المصنف كأنه اخذ منهما او كان غيرهما .

ولها خمسة اسامي كما رواه الشيخان في الصحيح ، وفي القوي كالصحيح عن ابي عبدالله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : الخمر من خمسة : العصير ، الكرم ، والتفيع من الزبيب ، و البتع من الصل ، و اليزرد من الشعير والنبيد من التمر (٣) .

وفي القوي كالصحيح بسندين عن علي بن الحسين عليه السلام قال : الخمر من خمسة اشياء من التمر ، والزبيب والحنطة والشعير والعسل .

ويحمل على الخمر الثابت في القرآن والحديث حرمة ، لا الخمر الذي في القرآن

(١) المزرد بالكسر والزاء المعجمة ثم الراء المهملة نبيذ يتخذ من الذرة وقبل من الشعير (مجمع البحرين) و قال في مادة مرز المرز بكسر الميم وسكون الراء الشراب المتخذ من الشعير انتهى

(٢) الكافي باب نوادر (آخر الحدود) خبر ٢ من كتاب الحدود

(٣) اوردته واللذين بعده في الكافي . باب ما يتخذ منه الخمر خبر ١-٣٥٢ من ابواب

الابنية و اورد الاول في التهذيب باب الذبائح والاطعمة الخ غير ١٧٧ من كتاب الاطعمة

وشاربها كما بدوثن ، و مَنْ شربها حبست صلاته اربعين يوماً . فإن تاب في
الاربعين لم تقبل توبته وان مات فيها دخل النار ،
وقال الصادق عليه السلام : لا تجالسوا شراب الخمر فإن اللعنة انا نزلت عمت من
في المجلس .

ولا تجوز الصلاة في بيت فيه خمر محصور في آية ولا بأس بالصلاة في ثوب أصابته
خمر لأن الله عز وجل حرم شربها ولم يحرم الصلاة في ثوب أصابته .

ثلاثا في الاخبار الكثيرة التي سبقت ان الله تعالى حرم الخمر وبينها وحرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
كل مسكر (١) (اد) يقال انه ظهر الخمر العنبي من ظهر القرآن والبواقي من بطنه
﴿وشاربها كما بدوثن﴾ اي في العقوبة ويشكل القول بمسا داتها بالكفر
الآن يكون للمبالغة اي ائمة قريب من ائمة (اد) كما ان عابد الوثن غفل عن الله
تعالى كذلك شاربها داء لان الشيطان يلقي محبتها في قلبه بحيث لا يمكنه عادة
تركها (اد) كأنها معبوده (اد) للجميع .

﴿و مَنْ شربها حبست صلواته اربعين يوماً﴾ اي لا تكون مقبولة وان كانت
مجزية يسقط القضاء وكذا قبول التوبة ﴿وان مات فيها﴾ اي في الاربعين بدون
التوبة ﴿دخل النار﴾ اي استحق دخولها لولا الرحمة والشفاعة .

﴿وقال الصادق عليه السلام لا تجالسوا شراب الخمر﴾ اي في مجلس الشراب
او الاعم ويؤيد الاول قوله ﴿فإن اللعنة اذا نزلت﴾ ويحتمل شمول اللعنة له لمخالفة
الله تعالى في الجلوس مع الفساق مطلقا كما تقدم .

﴿ولا يجوز الصلوة﴾ قد تقدم انه محمول على الكراهة ، وروى الشيخان
في الموثق عن عمار بن موسى ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الدن يكون
فيه الخمر هل يصلح ان يكون فيه الخل و ماء كامخ او زيتون ؟ قال : اذا غسل
فلا بأس ، وعن الايرقي وغيره يكون فيه خمر يصلح ان يكون فيه ماء ؟ فقال :

وقال الصادق عليه السلام: شارب الخمر إن مرض فلا تمودوه ، وإن مات فلا تشهدوه . وإن شهد فلا تزكّوه . وإن خطب اليكم فلا تزوجوه ، فإن من زوج ابنته شارب الخمر فكأنما قادهما إلى الزنا . ومن زوج ابنته مخالفاً لمعلي دينه فقد قطع رحمها ، ومن

إذا غسل فلا بأس ، وقال في قدح أو إناء يشرب فيه الخمر؟ قال يغسل ثلاث مرات ، سئل أيجزيه أن يصب فيه الماء قال لا يجزيه حتى يبدلكه بيده و يغسله ثلاث مرات ، و في الإناء يشرب فيه النبيذ قال : يغسله سبع مرات (كما هو بخط الشيخ أو ثلاث مرات كما هو في كثير من النسخ) وكذلك الكلب ، وعن رجل أصابه عطش حتى خاف على نفسه فأصاب خمراً؟ قال يشرب منه قوته .

و سئل عن المائدة إذا شرب عليها الخمر المسكر؟ قال : حرمت المائدة . سئل فإن قام رجل على مائدة منصوبة يؤكل مما عليها ومع الرجل مسكر لم يسق أحداً ممن عليها بعد قال لا يحرم حتى يشرب عليها ، فإن رجع بعد ما يشرب فالزوج فكأنها مائدة أخرى يعني كل الفالودج ولا تصل في بيت فيه خمر ولا مسكر لان الملائكة لا تدخله ولا تصل في ثوب أصابه خمر ومسكر حتى يغسل .

سئل عن النضوح المعتقد كيف يصنع به حتى يعلى؟ قال : خذ ماء التمر فاغله حتى يذهب ثلثا ماء التمر . و عن رجلين سرييين باع أحدهما من صاحبه خمراً أو خنازير ثم أسلما قبل أن يقبض الدراهم هل يعلى له الدراهم؟ قال : لا بأس ، و عن الرجل يأتي بالشراب فيقول هذا مطبوخ على الثلث قال : إن كان مسلماً ورعاً مأموراً فلا بأس أن يشرب و عن الرجل يكون مسلماً عادياً إلا أنه يشرب المسكر هذا النبيذ فقال بإعمار إن مات فلا تصل عليه (١).

﴿ وقال الصادق عليه السلام ﴾ قد تقدم مضمونه في الأخبار الكثيرة وكأنه بالمعنى

(١) التهذيب باب الذبائح والأطعمة الخ خبر ٢٣٣ و ٢٣٢ و ٢٣٥ والكافي باب الاواني

يكون فيها الخمر الخ خبر (١) (الى قوله) يغسله ثلاث مرات

أتمن شارب الخمر لم يكن له على الله تبارك وتعالى ضمان .
وقال الصادق عليه السلام : خمسة من خمسة محال : الحرمة من الفاسق محال ، والشفقة من
المدو محال ، والنصيحة من العاصد محال ، والوفاء من المرأة محال . والهيبة من
الفقير محال .

و الفناء مما اوعده الله عز وجل عليه النار وهو قوله عز وجل (ومن الناس من
يشترى لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزواً اولئك لهم عذاب
مُهِين) - وسئل الصادق عليه السلام عن قول الله عز وجل : (فاجتنبوا الرجس من الاوثان
واجتنبوا قول الزور) قال الرجس من الاوثان الشطرينج ، وقول الزور الفناء .

﴿وقال الصادق عليه السلام الحرمة من الفاسق محال﴾ لانه انا لم يلاحظ حرمة
الله فكيف يلاحظ غيره . وكأنه على الغالب .

﴿والفناء مما اوعده الله عليه النار﴾ اي حرام او كبيرة رواه الكليني في الحسن
كالصحيح عن محمد بن مسلم ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : سمعته يقول : الفناء مما
وعده الله (او اوعده الله) عليه النار وتلا هذه الآية ومن الناس من يشترى لهو الحديث
ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزواً اولئك لهم عذاب مهين (١) .

اعلم ان اكثر المفسرين على ان لهو الحديث الفناء وذهب بعضهم الى انه الفناء وجميع
ما يلهي عن الله تعالى من آلات اللهو والقصص المفتراة كقصه رستم واسقنديار ، ويمكن
حمل هذه الاخبار على كونه فرداً منه ، والظاهر ان اللام في (ليضل) لام العاقبة اي يحصل
الاضلال به والآلم يحسن الاستشهاد به ، ولو سلم ان الآية تزلت في النضرين العارث
والذي كانت له مغنية لا ضلالهما الناس عن الاسلام لان خصوص السبب لا ينقص
والعمدة قول المعصومين صلوات الله عليهم .

و روى في الحسن كالصحيح بل الصحيح عن ابن ابي عمير عن مهران بن

(١) اورده واحد العشر التي بعده في الكافي الفنا خبر ٢-٥-١٦-٨-٧-١٣-١-٩-١٠-١٥-٢٢

محمد بن ابي عبدالله عليه السلام قال : سمعته يقول : الفناء مما قال الله وَ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ .

وفي الحسن كالصحيح ، عن ابن ابي عمير ، عن مهران بن محمد عن الحسن بن هرون قال : سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول : الفناء مجلس لا ينظر الله الى اهله وهو مما قال الله عز وجل : وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ . وفي القوي كالصحيح ، عن الوشاء قال : سمعت ابا الحسن الرضا عليه السلام يسئل عن الفناء فقال : هو قول الله عز وجل : وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ (وَيَتَّخِذَهَا) راجع الى السبيل فانه يؤث (او) الاحاديث المستنبط من الحديث او لفظ الآيات السابق عليه .

وفي الصحيح ، عن محمد بن مسلم عن ابي الصباح الكاظمي ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال في قوله عز وجل : وَلَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ الْفَنَاءُ (او قال) الْفَنَاءُ . وايضاً في الحسن كالصحيح عنهما عن ابي عبدالله عليه السلام عن قول الله عز وجل وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ قال : هو الفناء والزور الباطل - واختلف المفسرون فيه ايضاً فقال بعضهم الفناء وبعضهم كل مجلس باطل .

وفي القوي عن ابي بصير قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن قول الله عز وجل فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَدْنَىٰ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ قال : الفناء .

وفي القوي كالصحيح عن ابي ايوب الخزاز قال تزلنا المدينة فأتينا ابا عبدالله عليه السلام فقال لنا : اين تزلتم فقلنا على فلان صاحب القيان (اي الاماء المغنيات) فقال كونوا كراماً فوالله ما علمنا ما اراد به وظننا انه يقول تفضلوا عليه فمدنا اليه فقلنا انا لا ندرى ما اردت بقولك : كونوا كراماً فقال : اما سمعتم الله عز وجل يقول : وَإِذَا مَرَّوْا بِاللَّغْوِ مَرَّوْا كِرَامًا ؟

فيصير معنى الآية في مدح عباد الرحمن ، والذين لا يحضرون مجالس الباطل

والفناء و اذا مروا بهذه المجالس التي هي لغو وباطل مروا مكرمين انفسهم عن حضورها وسماع باطلها .

وفي الصحيح ، عن مسعدة بن زياد قال : كنت عند ابي عبدالله عليه السلام فقال له رجل : بأبي انت وامى اتى ادخل كنيقالى ، ولى جيران وعندهم جوار يتغنين ويضربن بالعود - الى آخره وتقدم فى باب الفصل .

وفي الصحيح عن زيد الشحام قال : قال ابو عبدالله عليه السلام بيت الفناء لا يؤمن فيه الفجيرة ولا تجاب فيه الدعوة ولا يدخله الملك .

وفي الحسن كالصحيح ، عن ابن محبوب عن عنبسة ، وعن ابي عبدالله عليه السلام قال : استماع اللغو والفناء يثبت النفاق فى القلب كما يثبت الماء الزرع .

وفي القوى كالصحيح ، عن يونس قال : سألت الخراسانى عليه السلام (اعيا بابا الحسن الرضا عليه السلام) وقلت : ان العباسى ذكر انك ترخص فى الفناء فقال : كذب الزنديق ما هكذا قلت له سألتى عن الفناء فقلت له ان رجلا اتى ابا جعفر عليه السلام فسأله عن الفناء فقال : يا فلان اذا ميز الله بين الحق والباطل فأنتى يكون الفناء فقال : مع الباطل فقال : قد حكمت .

والظاهر انه عليه السلام اتقى و لم يشرح بحرمة فتوهم العباسى انه مكروه لان المكروهات كلها ، بل المباحات باطلة و كان الواجب عليه فعل ما سمع منه عليه السلام ، ويحتمل ان يكون عليه السلام نسب اليه الزندقة ابقاء وشقة عليه - لانه روى

الكشى فى الصحيح ، عن ابي النضر قال : سألتا الحسين بن اشكيب (الثقة - الثقة) عن العباسى هشام بن ابراهيم وقلنا له : أكان من ولد العباس قال : لا كان من الشيعة فطلبه (اى الخليفة) فكتب كتب الزيدية وكتب اثبات امامة العباس ثم دس الى من يغمز به واختفى ، واطلع السلطان على كتبه فقال : هذا عباسى فأمنه

دخل سبيله (١) .

وفي القوي عن ابي اسامة ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : الفناء عشّ النفاق - والعشّ بالضم ويفتح وكر الطائر الذي بناء من الحطب والطف وغيرهما ليبيت فيه (٢) .

وفي القوي كالصحيح ، عن كليب السيداوي قال : سمعت ابا عبدالله عليه السلام : يقول : صوت العيدان ينبت النفاق في القلب كما ينبت الماء الخضرة .

وفي الموثق كالصحيح عن عبدالاعلى قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الفناء فقلت انهم يزعمون ان رسول الله ﷺ رخص في ان يقال : جئناكم جئناكم حيونا حيونا نحبكم فقال : كذبوا ان الله عز وجل يقول : ما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين لو اردنا ان نتخذ لهوا لاتخذناه من لدنا ان كنا فاعلين ، بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فاذا هو زاهق ولكم الويل مما تصفون ثم قال : ويل للذين مما يصف رجل لم يحضر المجلس .

وهم الذين يصفون اشرف الخلائق اجمعين بانه حمل زوجته لتنظر الى ملاهي الحبشة في المسجد كما رواه الستة في صحاحهم عن عايشة .

وفي القوي عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سئل عن الفناء وانا حاضرا فقال لا تدخلوا بيوتا ، الله معرض عن اهلها .

وفي القوي ، عن ياسر النادم ، عن ابي الحسن عليه السلام قال : من قرء نفسه عن الفناء فان في الجنة شجرة يأمر الله الرياح ان تمحر كها فيسمع لها صوتا لم يسمع مثله من لم يتنزه عنه لم يسمعه .

(١) رجال الكشي فيما روى في همام بن ابراهيم العباسي ص ٣١٢ طبع ببغى

(٢) اورده والسة التي يملء في الكافي باب الفناء خبر ٢٠-٢-١٢-٨-١٩-٢١-١١

وفي القوي ، عن موسى بن حبيب ، عن علي بن الحسين عليهما السلام قال : لا يقبض الله أمة فيها بربط يقطع و ناية . تفجع (أي يكون فيها عود تضرب وناطقة تنوح) .

وفي القوي ، عن عمران الزعزعي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : من أعم الله عليه بنعمة فجاء عند تلك النعمة بمزمار فقد كفرها ومن أصيب بمصيبة فجاء عند تلك المصيبة بناطقة فقد كفرها .

﴿رسئل الصادق عليه السلام﴾ (١) رواه الشيخ الأعظم محمد بن محبوب الكليني في القوي كالصحيح عن زيد الشحام ، عن أبي عبد الله عليه السلام .

و رواه أيضاً في الحسن كالصحيح ، عن ابن أبي عمير ، عن بعض أصحابه ، عن أبي عبد الله عليه السلام (٢) .

و روى في الموثق كالصحيح ، عن إسحاق بن جرير قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : إن شيطاناً يقال له القفندر و أنا ضرب في منزل الرجل أربعين يوماً بالربط و دخل عليه الرجال وضع ذلك الشيطان كل منو منه على مثله من صاحب البيت ثم فزع فيه ففزع ففلايطار بعدها حتى تولى نساءه فلايطار (٣) و رواه في الحسن كالصحيح ، عن أبي عبد الله عليه السلام .

وفي القوي كالصحيح عن أبي داود المسترق قال : من ضرب في بيته يربط أربعين يوماً سلطاناً عليه شيطاناً يقال له القفندر فلا يبقى من أعضائه إلا صد عليه فإذا كان كذلك فرغ منه الجلاء ولم يبال ما قال ولا ما قيل فيه .

وفي القوي ، عن سماعة قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : لما مات آدم عليه السلام

(١) تقدم منه في ص ١٥٧ فراجع

(٢) الكافي باب التردو الشطرنج خبر ٧٠١ من كتاب الاثرية .

(٣) اورده و الاربعة التي بعده في الكافي باب القاربحر ١٧ - ٣ - ٧ - ٢٢ -

٢٢ من كتاب الاثرية .

والنرد أشد من الشطرنج ، فأما الشطرنج فإن اتخاذها كفر واللامب بها شرك
وعليمها كبيرة موبقة والسلام على الالهى بها مصيبة ومقلبها كمقلب لحم الخنزير والناظر

شمت به ابليس وقايل فاجتمعا فى الارض فجعل ابليس وقايل المعازف والملاهى
شمانة بآدم عايه السلام فكلما كان فى الارض من هذا الضرب الذى يظنذ به الناس
فأما هو من ذاك .

وعن السكونى قال : قال رسول الله ﷺ : انها كم عن الزفن و المزمار ،
وعن الكويات والكبريات .

(والمعازف) الدفوف وغيرها مما يضرب ، وقيل كل لعب (و الزفن) اللعب
والرقص (والكوبة) النرد او الطبل او البربط (و الكبر) محركة الطبل ذو الرأسين
او الطبل الذى له وجه واحد .

وفى القوى عن الحسن بن على بن يقطين عن ابى جعفر عليه السلام قال : من اسقى
الى ناطق فقد عبده فإن كان الناطق يروى من الله عز وجل فقد عبده الله عز وجل وإن
كان الناطق يروى عن الشيطان فقد عبده الشيطان .

وفى القوى عن جهم اوجهم بن حميد قال : قال لى ابو عبدالله عليه السلام : أتى
كنت ؟ فظننت انه قد عرف الموضع فقلت : جعلت فداك اى كنت تمررت بفلان
فاحتبسنى فدخلت الى داره ونظرت الى جواربه فقال لى ذاك (او ذلك) مجلس لا ينظر
الله الى اهله .

والنرد أشد من الشطرنج * روى الكلينى فى الصحيح ، عن مسعدة بن زياد
عن ابى عبدالله عليه السلام انه سئل عن الشطرنج فقال : دعوا المجوسية لاهلها
لعنهم الله (١) .

وفى الصحيح ، عن معمر بن خلاد عن ابى الحسن عليه السلام قال : النرد والشطرنج

(١) اورده والثلة عشر التى يهده فى الكافى باب النرد والشطرنج غير ١٣-١٥-١٦

١٢-١٣-١٤-١٥-١٦-١٧-١٨-١٩-٢٠-٢١-٢٢-٢٣ من كتاب الاثرية .

اليها كالتاظر الى فرج امه واللاعب بالنرد قما رأ مثله كمثل من يأكل لحم الخنزير ،
ومثل الذي يلعب بها من غير قمار مثل من يضع يده في لحم الخنزير او دمه .

والاربعة عشر بمنزلة واحدة وما قوم فهو ميسر .

وفي الموثق كالصحيح ، عن زرارة ، عن ابي عبدالله عليه السلام انه سئل عن الشطرنج
ومن لعبة شيب (شيببـخ) التي يقال لها لعبة الامير ، وعن لعبة الثلاث فقال ارايتك اذا
ميز الحق والباطل من ايها تكون ؟ قلت : مع الباطل قال لا خير فيه .
وفي القوي كالصحيح عن ابن رثاب قال : دخلت على ابي عبدالله عليه السلام فقلت
جعلت فداك ما تقول في الشطرنج ؟ فقال : المقلب لها كالمقلب لحم الخنزير فقلت
ما على من قلب لحم الخنزير ؟ قال : يغسل يده .

وفي القوي كالصحيح عن سليمان الجعفري ، عن ابي الحسن الرضا عليه السلام
قال : المطلق في الشطرنج كالمطلق في النار .

وفي الصحيح . عن موسى بن القاسم ، عن محمد بن علي بن جعفر عن الرضا
عليه السلام قال : جاء رجل الى ابي جعفر عليه السلام فقال : يا ابا جعفر ما تقول في الشطرنج التي
يلعب بها الناس ؟ فقال اخبرني ابي علي بن الحسين عن الحسين بن علي عن امير-
المؤمنين عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ من كان ناطقاً فكان منطقته بغير ذكر الله
عز وجل كان لاعياً ، ومن كان صامتاً فكان صمته لغير ذكر الله كان ساهياً ثم سكبت
فقام الرجل وانصرف .

وفي الحسن كالصحيح ، عن حماد بن عيسى قال : دخل رجل من البصريين
على ابي الحسن الاول فقال له : جعلت فداك اني اقدم مع قوم يلعبون بالشطرنج
ولست اليب بها ولكن انظر فقال : مالك ولِمَ تجلس لا ينظر الله الى اهله .

وعن السكوني عن ابي عبدالله عليه السلام قال : قال صلى رسول الله ﷺ عن اللعب

بالشطرنج والنرد .

وفي القوي كالصحيح ، عن الفضيل قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن هذه الاشياء

ولا يجوز اللعب بالخواتيم ، والأربعة عشر ، وكل ذلك واشباهه قمار حتى لعب

التي يلعب بها الناس الترد والشطرنج حتى انتهت الى السدر فقال : انا ميز الله بين الحق والباطل في ايتهما تكون ؟ قلت : مع الباطل . قال : فما لك وللباطل . وفي النهاية في حديث بعضهم قال : رأيت ابا هريرة يلعب بالسدر ، والسدر كقبر لمبة يقامر بها وتكسر سينها وتضم وهي فارسية معربة عن ثلثة ابواب ، ومنه حديث يحيى بن ابي كثير ، السدر هي الشيطانة الصغرى بمعنى انها من امر الشيطان فتأمل .

وفي القوي كالصحيح عن الحسين بن عمر بن يزيد عن ابي عبدالله عليه السلام قال : يضر الله في شهر رمضان الأثلثة صاحب مسكر او صاحب شاهين او مشاحن . وفي الحسن كالصحيح من حفص بن البختري عن ذكره عن ابي عبدالله عليه السلام قال : الشطرنج من الباطل .

وفي القوي كالصحيح . عن ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام قال : قال امير المؤمنين عليه السلام الشطرنج والترد هما الميسر .

وفي القوي كالصحيح ، عن عمر بن يزيد عن ابي عبدالله عليه السلام قال : ان الله في كل ليلة من شهر رمضان فتقاء من النار الا لمن افطر على مسكر او مشاحن او صاحب شاهين قال : قلت واي شيء ؟ صاحب شاهين ؟ قال الشطرنج .

وفي القوي ، عن عبد الملك القمي قال : كنت انا وادريس اخي عند ابي عبدالله عليه السلام فقال ادريس جعلنا الله فداك ما الميسر ؟ فقال ابو عبدالله عليه السلام هو الشطرنج قال : فقلت انا انهم يقولون انها الترد ؟ قال والترد ايضا .

وفي القوي كالصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال : الشطرنج ميسر والترد ميسر .

ولا يجوز اللعب بالخواتيم الخ قد تقدم في باب المكاسب (والهنج) شيء يتخذ من سفر ليضرب احدهما بالآخر وآلة (باوتار) يضرب بهامرب (چنگك)

الصبيان بالجوز هو القمار و اياك و الضرب بالصوايح فان الشيطان يركض معك
والملائكة تنفر عنك لمن بقي في بيته طنبور اربعين صباحاً فقد بابه بنضب من الله عز وجل .
وقال الصادق عليه السلام : ان الملائكة لتنفّر عند الرهان ، وتلمن صاحبهما خلا الحافر
والخفّ و الريش و النصل ، و قد سابق رسول الله صلى الله عليه وآله اسامة بن
زيد وأجرى الخيل فروى أنّ ناقة النبي ﷺ سبقت به فقال النبي ﷺ انها بنت (١)
وقالت فوق رسول الله ﷺ .

ويطلق على الدف ذو الجلاجل .

﴿ وقال الصادق عليه السلام ﴾ قد تقدّم هذا الخبر وذكرنا ان العامة نسبت زيادة
الريش الى وهب بن وهب القرشي للمنصور والى حفص بن غياث القاضي للرشد ،
وعلى تقدير وجوده ، المراد به السهم .
وروى الكليني في القوي كالصحيح ، عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه
السلام قال : سمعته يقول : لاسبق الا في خفّ او حافر او نصل بمعنى النضال (٢) . والمراد
بالخف الابل والفيل ، و بالحافر الفرس و البغل و الحمار ، و بالنصل ، الرمح و
السيف والسهم .

و في الحسن كالصحيح ، عن حفص ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : لاسبق الا
في خف او حافر او نصل بمعنى النضال - اي في المغالبة .
وفي الحسن كالصحيح ، عن حفص بن البختري ، عن ابي عبدالله عليه السلام انه كان
يعضر الرمي والرهان .

وفي الموثق عن طلحة بن زيد بسندين ، عن ابي عبدالله عليه السلام ان

(١) اي السبب لمسبقيتها انها بنت و تكبرت على ناقة اسامة من حيث ان فوقها
رسول (ص) ولذا ادلها الله بالمسبوقية .

(٢) اورده واثمة التي بعد في الكافي باب فضل ارتباط الخيل واجرائها والرمي غير
٧-١٥-٦٥-٨-١١ (الى) ١٢-١٧ من كتاب الجهاد واورد الاخير في التهذيب .

رسول الله صلى الله عليه وآله أجرى الخيل التي اضمرت من الحفيا الى مسجد بنى زريق وسبقها من ثلاث فخلات فاعطى السابق عذقا واعطى المصلى عذقا، واعطى الثالث عذقا .

(والحفيا) بالمد ويقصر موضع بالمدينة (و المذق) النخلة بحملها (و السابق) المقدم بالرأس والمنق (والمصلى) بعده بأن يكون رأسه محاذياً لصلويه وهما المظنان في وسط الدابة او ما احدث من الوركين او ما عن يمين الذنب وشماله و هو الاكثر (والثالث) من كان بعدهما .

وفي الموثق ، عن غياث بن ابراهيم عن ابي عبد الله عن ابيه ، علي بن الحسين عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله أجرى الخيل وجعل سبقها أداني من فضة - والسبق بالسكون المسابقة ومحركة الموض لها .

وفي القوي كالصحيح ، عن ابي بصير ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ليس شيء يحضره الملائكة الا الرهان وملاعبة الرجل اهله .

وفي الموثق ، عن طلحة بن زيد ، عن ابي عبد الله عليه السلام ، عن آبائه عليهم السلام قال الرمي سهم من سهام الاسلام - اى جزؤه ولا يخفى لطفه .

وفي الصحيح عن عبد الله بن المغيرة رفعه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله في قول الله عز وجل وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل قال : الرمي اى منه للابن في ناروا ان الضاب منه لموم (ما) .

وفي الحسن كالصحيح عن علي بن اسماعيل رفعه والشيخ اسنده ايضا في القوي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : اركبوا وارموا وان ترموا احب الي من ان تركبوا ثم قال كل لهو المؤمن باطل الا في ثلثة في تأديب الفرس ورميه عن قوسه وملاعبة امرأته فانهم حق الا ان الله عز وجل ليدخل بالسهم الواحد الثلثة الجنة عامل الخشبة و المقوى (١) به في سبيل الله والرامي به في سبيل الله .

(١) المقوى به كمن يشتري السهام ويعطيها غيرها ليرميها في سبيل الله .

وفي الموثق عن طلحة بن زيد عن ابي عبدالله عليه السلام قال : اغار المشركون على سرح المدينة (اى ماشيتها) فنادى فيها مناد ، يا سوء صباحاً (١) فسمعها رسول الله صلى الله عليه وآله في الخيل (اذ الجبل) فركب فرسه في طلب المدد وكان اول اصحابه لحفه ابو قتادة على فرس له وكان تحت رسول الله صلى الله عليه وآله سرج دفتاه ليف ليس له فيه أثر ولا بطر فطلب المدد فلم يلقوا احداً وتابعت الخيل فقال ابو قتادة : يا رسول الله ان المدد قد انصرف فان رأيت ان تستبق ؟ فقال : نعم فاستبقوا فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله سابقاً عليهم ثم اقبل عليهم فقال : انا ابن الموانك من قريش انه لهو الجواد البحر يعنى فرسه .

والموانك جمع عانكة واصلها المتضمنة المجرمة من الطيب ، والموانك في جذات النبي صلى الله عليه وآله تسع ، ثلاث من سليم بنت هلال ام جد هاشم ، و بنت مرة بن هلال ام هاشم ، و بنت الادقس بن مرة بن هلال ام زهب بن عبد مناف ، والبواقي من غير بنى سليم ، ويقال (عنك) كرفى القتال وهو الانسب بالمقام ، و الاولى من الموانك عمة الثانية ، و الثانية عمة الثالثة ، و بنو سليم تفخر بهذه الولادة و بنى سليم مفاخر اخرى .

(منها) انها الفت معه يوم فتح مكة - اى شهد منهم الف ، و ان رسول الله صلى الله عليه وآله قدم لوائهم يومئذ على الالوية وكان احمر (ومنها) ان عمر كتب الى اهل الكوفة بالبصرة . ومصر والشام ان ابثوا الى من كل بلد افضله رجلاً (فبعت) اهل الكوفة عروة بن فرند السلمى ، (وبعث) اهل البصرة مجاشع بن مسعود السلمى ، و (بعث) اهل مصر ممن بن يزيد السلمى ، (وبعث) اهل الشام بابا الاعور السلمى .

(١) يعنى تعالى فهذا او انك ينادى بمثله فى محل التذبة (. الراوى) .

و حقّ علی الله عزوجل ان لا یبغی شیء علی شیء الاّ اذ له الله ، ولو انّ جبلا بغی
علی جبل لهدّ الله الباغی منهما .

﴿ و حقّ علی الله عزوجل ان لا یبغی ﴾ ای لا یتطاول کما قال الله تعالی :
تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علواً فی الارض ولا فساداً و العاقبة
للمتقين (۱) .

وروی الشیخان فی القوی ، عن ابن القداح ، عن ابی عبدالله علیه السلام قال :
دعارجل بعض بنی هاشم الی البراز فأبی ان یبارزه فقال له امیر المؤمنین علیه السلام : ما منک
أن تبارزه ؟ قال : کان فارس العرب خشیت ان یغلبنی فقال له امیر المؤمنین علیه
السلام فانه بغی علیک ولو بارزته لغلبته ولو بغی جبلاً علی جبل لهدّ الباغی (۲) .

وفی الحسن کالصحیح للکلینی ، عن ابن رثاب و یعقوب السراج ، عن ابی
عبد الله علیه السلام قال : قال امیر المؤمنین علیه السلام : ایها الناس انّ البغی یقود اصحابه الی
النار ، وان اول من بغی علی الله عناق ، بنت آدم واول قتیل قتلہ الله عناق وکان مجلسها
جریباً فی جریب وکان لها مشردون اصعباً فی کل اصبع ظفران مثل المنجلین فسلط
الله علیها اسداً کالقیل وذباً کالبعیر وشرأمل البغل قتلتها و قد قتل الله الجبایرة علی
افضل احوالهم و آمن ما کانوا (۳) .

وفی الحسن کالصحیح ، عن مسمع ابی سيار ان اباعبد الله علیه السلام کتب الیه
فی کتاب : انظر ان لا تمکلمن (اولاً تکلم) بکلمة بغی ابدأ وان اعجبتک نفسك
و غشیرتک .

وفی القوی کالصحیح ، عن السکونی ، عن ابی عبدالله علیه السلام قال : یقول ابلیس

(۱) القصص - ۸۳ .

(۲) التهذیب باب التوادد خبر ۲ من کتاب الجهاد و الکافی باب طلب المبارزة خبر ۲
من کتاب الجهاد .

(۳) اورده و اللمعة التي یلده فی اصول الکافی باب البغی خبر ۲ - ۳ - ۲ - ۱ من کتاب
الایمان و الکفر .

وهي رسول الله ﷺ من تحريش البهائم ما خلا الكلاب .
وسأل رجل على بن الحسين عليه السلام عن شراء جارية لها صوت ، فقال : ما عليك
لو اشتريتها فذكرتك الجنة ، يعنى بقراءة القرآن و الزهد و الفضائل التى ليست
بغناء فاما الغناء فمحظور .

لجنوده القوا بينهم الحسد والبغى فانهما يدان عند الله الشرك .
وفي القوى ، عن ابن القداح ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ :
ان اعجل الشر عقوبة ، البغى .

وهي روى الكليني في الموثق كالصحيح ، عن ابان بن عثمان (قاله اجمعت
الصابة عليه مع ان نادوسيته منقولة عن على بن الحسن ، الفاسد المذهب ، واكثر
ما قول في الموثق كالصحيح لاجله فيما للمشهور) عن ابي العباس ، عن ابي عبد الله عليه السلام
قال : سأله عن التحريش بين البهائم فقال كله مكروه الا الكلب (١) .

وبالاسناد ، عن مسمع قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن التحريش بين البهائم
فقال اكره ذلك الا الكلاب (٢) . وفي النهاية فيه انه نهى عن التحريش بين البهائم وهو الاغراء
وتهييج بعضها على بعض كما يفعل بين الجمال والكياش والديوك وغيرها ،

وسئل رجل (الى قوله) فذكرتك الجنة أي تذكر ان في الجنة
اصواتا حسنة او تقرأ القرآن والذكر وامثالهما مما يذكر الله والجنة ، ويظهر من
المصنف ان امثال هذه لا تسمى غناء واما الغناء ما كان في باطل ، ويؤيده العرف
ومارواه الكليني في الموثق كالصحيح ، عن ابي بصير قال : قلت لابي جعفر عليه السلام
انما قرئت القرآن فرغت به صوتى جاءني الشيطان فقال : اما ترائى بهذا اهلك و
الناس قال : يا ابا محمد اقرء قراءة ما بين القراءتين سمع اهلك و رجع

(١ و ٢) الكافي باب التحريش بين البهائم غير ١ و ٣ من كتاب الدواجن (قبل

كتاب الوصايا) .

بالقرآن صوتك فإن الله عز وجل يحب الصوت الحسن ترجع فيه ترجيماً (١) -
والترجيع ترديد الصوت .

وفي الحسن كالصحيح ، عن ابن أبي عمير عن ذكره ، عن أبي عبد الله عليه السلام
قال : إن القرآن تزل بالحزن فاقروه بالحزن .

وفي القوى كالصحيح ، عن عبد الله بن مسكان عن أبي بصير ، عن أبي
عبد الله عليه السلام قال : قال النبي صلى الله عليه وآله : أن من أجمل الجمال الشعر
الحسن أو نعمة الصوت الحسن .

وفي القوى عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن الله عز وجل
أوحى إلى موسى بن عمران عليه السلام : إذا وقفت بين يدي فقف موقف الذليل الفقير وإذا
قرأت التوراة فأسمعنيها بصوت حزين .

وعن علي بن محمد النوفلي ، عن أبي الحسن عليه السلام قال : ذكرت الصوت عنده
فقال إن علي بن الحسين عليه السلام كان يقرأ قريماً يقرأ (مر - خ ل) به المار فسمعت من
صوته ، وإن الإمام لو أظهر من ذلك شيئاً لما احتمله الناس من حسنه ، قلت ولم يكن
رسول الله صلى الله عليه وآله يعلو بالناس ويرفع صوته بالقرآن ؟ فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وآله كان
يحمل الناس من خلفه ما يطيقون .

وفي القوى ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال النبي
صلى الله عليه وآله لكل شيء حلية وحلية القرآن الصوت الحسن .

وفي القوى ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ما بعث الله عز وجل نبياً
الآحسن الصوت .

وفي القوى عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله :

(١) أورده والثمانية التي بعده في أصول الكافي باب ترتيل القرآن بالصوت الحسن

نمبر ١٣-٢-٨-٦-٢-٧-١٠-١١-١ من كتاب فضل القرآن .

لمُصْطَافِي أَفْزَمَ ثَلَاثَ ، الْجَمَالَ ، وَالصَّوْتِ الْحَسَنَ ، وَالْحِفْظَ .

وفي القوي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال : كَانَ عَلِيٌّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليهما السلام أَحْسَنَ النَّاسِ صَوْتًا بِالْقُرْآنِ وَكَانَ السَّافِدُونَ يَمْرُدُونَ فِيَقْفُونَ بِبَابِهِ يَسْتَمْعُونَ قِرَائَتَهُ (وفي نسخة) وَكَانَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام أَحْسَنَ النَّاسِ صَوْتًا .

وفي القوي كالصحيح ، عن عبد الله بن سليمان قال : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا قَالَ : قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَنْبَغِي نَبِيَانًا وَلَا نَهْذَةً هَذَّ الشَّعْرَ وَلَا نَشْرَهَ نَشْرَ الرَّمْلِ وَلَكِنْ اقْرَعُوا قُلُوبَكُمْ الْقَاسِيَةَ وَلَا يَكُنْ هَمُّ أَحَدِكُمْ آخِرَ الْيُورَةِ .

أي اقرأه بالتأني ولا تُسرع في قرائته كقراءة الشعر ولا تنثره بسبب السرعة حروفه وأعرابه كما إذا كان الرمل في يدك ينتثر كثير منه من خلال الأصابع ، ورواه علي بن إبراهيم في التفسير ، وكذلك العامة - نثر الدقل وهو الثمر الردي وينثر من الشجر بأدلى حركة من الريح .

وفي مجمع البيان (١) عن أمير المؤمنين عليه السلام كما في الكافي وروى عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال الترتيل هو أن تتعكك فيه وتحسن به صوتك ، وعن البراء بن عازب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله زَيَّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ .

وعن ابن (٢) عن النبي صلى الله عليه وآله قال : لكل شيء حلية وحلية القرآن الصوت الحسن وعن عبد الرحمن بن سائب قال قدم سعد بن أبي وقاص فأتته مسلماً عليه فقال : مرحباً يا ابن أخي بلغني أنك حسن الصوت بالقرآن ، قلت نعم والحمد لله قال :

(١) راجع الجزء العاشر ص ٣٧٨ طبع صيدا عند تفسير قوله تعالى ورتل القرآن ترتيلاً

(٢) نقل البخاري في صحيحه في كتاب فضائل القرآن باب من لم يتن بالقرآن عن

أبي هريرة عن النبي (ص) قال : ما أذن الله (شيء) ما أذن للنبي (ص) أن يتن بالقرآن قال مفيان : تفسيره ينتهي به انتهى

فأني سمعت رسول الله ﷺ يقول إن القرآن تزل بالحزن فإذا قرأتموه فابكوا فإن لم تبكوا قباكوا وفتنوا به فمن لم يفتن به فليس منا وتأول بعضهم فتنوا به بمعنى استغنوا ، واكثر العلماء على انه تزيين الصوت وتحزينه .

وعن علقمة بن قيس قال : كنت حسن الصوت بالقرآن وكان عبدالله بن مسعود يرسل اليّ فاقراء عليه فإذا فرغت من قرائتي قال : زدنا من هذا فذاك ابي دامي فأني سمعت رسول الله ﷺ يقول : إن حسن الصوت زينة القرآن .

(فاما) مارواه الكليني في القوي ، عن عبدالله بن سنان ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : اقرءوا القرآن باللحان العرب واصواتها واياكم ولحنون اهل الفسق واهل الكبائر (اداهل الفسق واهل الكتاين) فانه سيجي من بعدى اقوام يرتجون القرآن ترجيع الفناء والنوح والرهباية لايجوز تراقبهم قلوبهم مقلوبة وقلوب من يعجبهم (اويعجبهم) شأنهم (١) .

ومثله مارواه الطبرسي ، عن حذيفة بن اليمان قال : قال رسول الله ﷺ اقرءوا القرآن بلحنون العرب واصواتها ، واياكم ولحنون اهل الفسق واهل الكتاين وسيجي قوم من بعدى يرتجون بالقرآن ترجيع الفناء والرهباية والنوح لايجاد وحناجرهم مفتونة قلوبهم وقلوب الذين يعجبهم شأنهم .

(فالظاهر) (٢) ان المراد به ان يقرء بعنوان (دويتى) كما ذكره الجوهري في تفسير الفناء كما يقرءون اهل الفسق عوضاً عن مخرجاتهم عند الممازف بحيث يسقط بعض الحروف حتى يوافق مقاماتهم والآل الجزء الاول يكون منافياً للآخر لان لحن العرب واصواتها عين الفناء كما صرح به اهل اللغة .

وفي النهاية (٣) اقرءوا القرآن بلحنون العرب واصواتها واياكم ولحنون اهل العشق

(١) اصول الكافي باب ترتيل القرآن بالصوت الحسن غير ٣ من كتاب فضل القرآن

(٢) جواب لقوله ره فاما مارواه الكليني .

(٣) في مادة لحن .

ولحنون اهل الكتاين، اللحنون والألحان جمع اللحن وهو التطريب وترجيع الصوت وتحسين القراءة و الشعر والفناء ويشبه ان يكون ارادهذا الذي يفعله قراء الزمان من اللحنون التي يقرءون بها النظائر في المحافل فان اليهود والنصارى يقرءون كتبهم نحواً من ذلك انتهى .

وقال الجوهري لحن في قرائته اذا طرب بها وغرد وهو الُحْنُ النار اذا كان احسنهم قراءة اوغناء انتهى .

وقال الفيروزآبادي: اللحن من الاصوات المصوغة (المصنوعة-خ) الموضوعه جميعه الحان ولحنون ولحن في قرائته طرب بها انتهى وفي السماح الطرب خفة نصيب الانسان لشدة حزن او سرور والتطريب في الصوت مده وتحسينه انتهى وفي القاموس الطرب محر كة الفرح والحزن ضد، والحركة والشوق (انتهى).

فظهر ان الفناء في القرآن اذا كان على جهة القراءة بالحزن لا بأس به لو لم يكن مطلوباً وعلى جهة الفرح ليس بمطلوب ، وما يتوهم ان ما كان بالمقامات الاثنى عشر (١) فهو باطل لان كل صوت حتى اصوات الحيوانات له مقام بل اخذوا المقامات من اصواتها والحاصل انه ورد تحريم الفناء والقدر المعلوم منه هو ما كان لاهل الفسق سيما اذا كان مع آلانهم سيما اذا كان المقنى امرأة كما كان الشايع في زمان رسول الله ﷺ والائمة عليهم السلام ويظهر من هذه الاخبار والاخبار التي تقدمت في التجارة ، والباقي في محل التوقف (اما) لانه لا يطلق عليه الفناء (واما) لتخصيصه بهذه الاخبار والله تعالى يعلم والاحشياء ظاهراً .

باب حد السرقة

روى عن ابي الحسن الرضا عليه السلام انه قال : لا يزال العبد يسرق حتى اذا استوفى دية يده اظهره الله عز وجل عليه .
وفي رواية السكوني ، عن جعفر بن محمد عن ابيه عليه السلام قال : لا يقطع السارق في عام مجدبة - يعني في المأكول دون غيره .
وفي رواية غياث بن ابراهيم عن ابي عبدالله عن ابيه عليه السلام ان علياً عليه السلام اثنى

باب حد السرقة

﴿روى عن ابي الحسن الرضا عليه السلام﴾ رواه الشيخان في الحسن عن ياسر عن بعض القلمان عن ابي الحسن عليه السلام (١) وكأنه على القالب .
﴿وفي رواية السكوني﴾ في القوي كالصحيح كالشيخين (٢) الجذب انقطاع المطر والقصط ، ولا يقطع للمذر ويؤيده مارواه الشيخان في الصحيح عن عاصم بن حميد عن اخبره عن ابي عبدالله عليه السلام قال : كان امير المؤمنين عليه السلام لا يقطع السارق في ايام المجاعة .
وفي الموثق عن زياد القندي عن ذكره عن ابي عبدالله عليه السلام قال لا يقطع السارق في سنة المحق في شيء يؤكل مثل الخبز واللحم واشباه ذلك .
﴿وفي رواية غياث بن ابراهيم﴾ في الموثق كالشيخين (٣) لا اقطع في

(١) التهذيب باب من الزيادات غير ٢٠ من كتاب الحدود و الكافي باب التوارد غير ٣ من كتاب الحدود .

(٢) اورده والذين يهده في الكافي في باب انه لا يقطع السارق في المجاعة غير ٢-٣-١٠ والتهذيب باب الحد في السرقة الخ غير ٦٠-٦٢-٦١ .

(٣) اورده والذين يهده في الكافي باب ما لا يقطع فيه من السارق غير ٤ - ١ - ٢ والتهذيب باب الحد في السرقة الخ غير ٥٢-٥٠-٥١ .

بالكوفة برجل سرق حنماً فلم يقطعه وقال : لا قطع (اقطع-خ) في الطير .
وروى سعد بن طريف ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : قطع على عليه السلام في بيضة حديد
وفي جنة وزنها ثمانية وثلاثون رطلا .

وروى حماد ، عن الحلبي ، عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اتى رجلاً فقال :
ارسلني فلان اليك لترسل اليه بكذا وكذا فأعطاه وسدقه ، فلقى صاحبه فقال له :
ان رسولك اتاني فيمشت اليك معه بكذا وكذا فقال : ما ارسلته اليك ولا اتاني أحد
بشيء فزعم الرسول انه قد ارسله وقد دفعه اليه . قال : ان وجد عليه بيعة انه
لم يرسله قطعت يده ، وان لم يجد عليه بيعة فيمينه بالله ما ارسله ويستوفي الآخر من
الرسول المال ، قلت : فان زعم أنه حمله على ذلك الحاجة ، قال : ينطح لابه
سرق مال الزجل .

الطير ﴿ حمل على الغالب من اخذها وقت الطيران ، لامن الحرز (او) على ما اذا
لم يبلغ النصاب ، ويؤيده ما روياه في القوى كالصحيح عن السكوني قال : قال امير المؤمنين
لا قطع في ريش يبنى الطير كله .

وبالاسناد قال : قال رسول الله ﷺ لا قطع على من سرق الحجارة يبنى الرخام
واشياء ذلك وهو كالسابق في الحمل بأنه اذا لم يسرق من الحرز .

﴿ وروى سعد بن طريف ﴿ في الموثق ولا يظهر منه انه عليه السلام قطعه لهما او لكل
واحد منهما أو أي قيمة كان لهما او لاحدهما ولهذا لم يذكر الشيطان وسيد كرا القدر .

﴿ وروى حماد ﴿ في الصحيح والشيطان في الحسن كالصحيح (١) ﴿ عن
الحلبي (الى قوله) قطعت يده ﴿ لان افعال المسلمين محمولة على الصحة ، ويمكن
البينة انما كان محصوراً بان يقول ارسلتني عند الزوال من يوم الجمعة وكان
المدلان حاضرين عنده في ذلك الوقت ، واما قطع اليد هنا فيما ينبغي ، فخلاص المشهور
بين الاصحاب والروايات فيمكن حمله على من تكرر ذلك منه بعد اقامة التزمير مكرراً .

وروى عن أحدهما عليه السلام أنه قال : لا يقطع السارق حتى يقرّ بالسرقة مرتين فإن رجع ضمن السرقة ولم يقطع إذا لم يكن له شهود .

﴿وروى عن أحدهما عليه السلام﴾ رواه الشيخان ، عن علي بن حديد ، عن جميل بن دراج ، عن بعض أصحابنا ، عن أحدهما عليه السلام في رجل أقر على نفسه بالزنا أربع مرات وهو محصن يرجم إلى أن يموت أو يكذب نفسه قبل أن يرجم فيقول لم أفعل فإذا قال : ذلك ترك ولم يرجم ، وقال : لا يقطع السارق حتى يقرّ بالسرقة مرتين فإن رجع ضمن السرقة ولم يقطع إذا لم تكن شهود وقال لا يرجم الزاني حتى يقر أربع مرات بالزنا إذا لم يكن شهود فإن رجع ترك ولم يرجم (١) .

وروى الشيخ في الموثق كالصحيح ، عن أبان بن عثمان ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : كنت عند عيسى بن موسى فأتني سارق وعنده رجل من آل عمر فاقبل يسألني ، فقلت : ما تقول في السارق إذا أقر على نفسه أنه سرق قال : يقطع قلت : فما تقولون في الزنا إذا أقر على نفسه أربع مرات قال رحمه قلت : فما بمنكم من السارق إذا أقر على نفسه مرتين أن تعطوه فيكون بمنزلة الزاني - الظاهر أنه عليه السلام الزمه بالقياس لأنه قاس .

وفي الحسن كالصحيح : عن جميل ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يقطع السارق حتى يقرّ بالسرقة مرتين ولا يرجم الزاني حتى يقر أربع مرات هذا هو المشهور بين الأصحاب ولم ينقلوا مخالفاً إلا المصنف وهو معهم الآن يكون قاله في المقنع .

وروى الشيخان في الصحيح ، عن ضريس ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : البعد إذا أقر على نفسه عند الإمام مرة أنه سرق قطعه ، و الأمة إذا أقرت على نفسها بالسرقة قطعها .

(١) أورده والسه التي بهله في التهذيب باب الحد في السرقة الخ خبر ١٣٢ وصدر

خبر ١٠٨-١٢٢-٥٩-٥٨-١٣٧-١٣٢ وأورد الأول والرابع والخامس في الكافي باب ما يجب على من أقر على نفسه بالسرقة الخ خبر ٢-٧-٩ ولكن أورد الأول مقطوعاً من قوله (ح) لا يقطع

وروى الشيخ في الصحيح ، عن الفضيل ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : اذا اقر
الحر على نفسه بالسرقه مرة واحدة عند الامام قطع - فيمكن العمل على انه بمرة واحدة
يجوز القطع والمفود مرتين يتحتم القطع .

روى الشيخ في الموثق ، عن طلحة بن زيد ، عن جعفر عليه السلام قال : حدثني بعض
اهل ان شاباً اتى امير المؤمنين عليه السلام فأقر عنده بالسرقه قال فقال له عليه السلام انى اراك
شاباً لا بأس بهيتك فهل تقرأ شيئاً من القرآن ؟ قال : نعم سورة البقرة قال . فقد
وهبت يدك لسورة البقرة قال : وإلما منعه ان يقطعه لانه لم يقر عليه بينة - اى كان
بأقراره وما كان بالأقرار فالخيار الى الامام فى العفو والحد سيما اذا كان مرة واحدة
وفي الصحيح ، عن ابي عبدالله البرقي عن بعض اصحابه عن بعض الصادقين عليه السلام
قال : جاء رجل الى امير المؤمنين عليه السلام فأقر بالسرقه فقال له امير المؤمنين عليه السلام
أقره شيئاً من كتاب الله ؟ قال : نعم سورة البقرة قال : قد وهبت يدك لسورة البقرة
قال : فقال الاشعث بن قيس أنمطل حداثاً من حدود الله ؟ فقال : وما يدريك ما هذا اذا قامت
البينة فليس للامام ان يعفو ، وانا اقر الرجل على نفسه فذلك الى الامام ان شاء عفى
وان شاء قطع - ويمكن ان يكون العفو للتوبة او لعدم طلب المسروق منه .

روى الكليني فى الحسن كاصحيح والشيخ فى الصحيح ، عن عبدالله بن سنان ، عن
ابي عبدالله عليه السلام قال . السارق اذا جاء من قبل نفسه تائباً الى الله عز وجل ورد سرقته
على صاحبها فلا قطع عليه (١) .

وفى الحسن كاصحيح (او الصحيح) عن الفضيل بن يسار ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال
من أقر على نفسه عند الامام بحق احدهم من حقوق المسلمين فليس على الامام ان يقيم

(١) اورده والذي يمهده فى الكافى باب ما يجب على من اقر على نفسه بعد الخ خبر
٨-٩ واورد الاول فى التهذيب باب الحد فى السرقه الخ خبر ١٠٧ وباب من الزيادات خبر
١١ من كتاب الحدود .

عليه الحد الذي أقر به عنده حتى يحضر صاحب حق الحد أو وليه فيطلبه .

(فأما) ما رواه الشيخ في الصحيح ، عن الحلبي ، وفي الصحيح ، عن محمد بن مسلم ، وفي القوي كالصحيح ، عن أبي الصباح الكناني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا أقر الرجل على نفسه أنه سرق ثم جحد فاقطعه وإن رغب فيه ، وإن أقر على نفسه بخمر أو فرية ثم جحد فاجلده ، قلت : أرايت أن أقر على نفسه بحد يبلغ فيه الرجم ثم جحد أكننت راحمه ؟ قال : لا ولكن كنت ضاربه (١) .

وفي الموق كالصحيح ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أقر على نفسه بحد ثم جحد بعد فقال : إذا أقر على نفسه عند الإمام أنه سرق ثم جحد قطعت يده وإن رغب فيه ، وإن أقر على نفسه أنه شرب الخمر أو بفرية فاجلده ثمانين جلدة ، قلت : فإن أقر على نفسه بحد يجب فيه الرجم أكننت ترجمه ؟ قال : لا ولكن كنت ضاربه الحد (٢) وفي الحسن كالصحيح عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا أقر الرجل على نفسه بحد أو فرية ثم جحد جلد ، قلت : أرايت أن أقر بعد على نفسه يبلغ فيه الرجم أكننت ترجمه ؟ قال : لا ولكن كنت ضاربه .

وفي الحسن كالصحيح ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : من أقر على نفسه بحد أقمت عليه إلا الرجم فإنه إذا أقر على نفسه ثم جحد لم يرجم .
فليس (في هذه الأخبار) أنه أقر مرة أو مرتين ولو كان لحملنا على أنه لا عليه السلام أن يعد ، على أنه يمكن أن يكون عدم اللزوم الإنكار .

وفي الحسن كالصحيح ، عن جميل ، عن بعض أصحابه عن أحمد عليه السلام قال : إذا أقر الرجل على نفسه بالقتل أو بالزنا لم يكن عليه شهود فان رجع وقال : لم أفعل ترك ولم يقتل .

(١) التهذيب باب الحد في السرقة الخ غير ١٣١

(٢) أورده والآخرة التي بعده في الكافي باب ما يجب على من أقر على نفسه بحد

الخ غير ٢-٣-٤-٥-٦

وفي رواية السكوني قال : قال علي عليه السلام كل مدخل يدخل اليه
بغير إذن فسرق منه السارق فلا قطع عليه ، يعني الحمامات و الخانات والارحية
و المساجد .

وفي الحسن كالصحيح بل الصحيح ، عن محمد بن قيس ، عن ابي جعفر عليه السلام عن
علي امير المؤمنين عليه السلام في رجل اقرّ على نفسه بعد ولم يسمّ اى حدّ هو ؟ قال : امران
يجلّد حتى يكون هو الذي ينهى عن نفسه الحدّ اى يقول (بس) ولو نهى عنه قبل بلوغ
حد من الحدود فالظاهر انه لا يضرب بحدّه لانه يمكن ان يكون مراده التعزير وان كان
التعزير برأى الامام للمساهلة في الاقرار وعموم الخبر .

وفي رواية السكوني عليه السلام في القوي كالشيخين (١) وبدل على انه يشترط
في الحدّ ان يكون السرقة من الحرز ولا قطع في المواضع التي يدخلها كل احد
بدون الاذن

وعن السكوني قال : قال امير المؤمنين عليه السلام في السارق اذا أخذ و قد أخذ
المتاع وهو في البيت لم يخرج بعد فقال : ليس عليه القطع حتى يخرج به من الدار .
وبالاسناد قال : لا يقطع الا من نقب بيتاً او كسر قفلاً .

وروي في الحسن كالصحيح ، عن الحلبي قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل
نقب بيتاً فاخذ قبل ان يصل الى شيئ قال : يعاقب فإن اخذ و قد اخرج متاعاً فعليه
القطع قال : وسأله عن رجل اخذده و قد حمل كارة من ثياب وقال صاحب البيت
اعطايها قال : يدرأ عنه القطع الا ان تقوم عليه البينة فان قامت عليه البينة قطع وقال :
يقطع اليد و الرجل ثم لا يقطع بعد ولكن ان عاد حبس وانفق عليه من بيت مال
المسلمين .

(١) اورده والثلة التي بعده في التهذيب باب الحد في السرقة الخ خبر ٢٠-٢٥

٢٢ - ٢٣ واورد الاول في الكافي باب ما لا يقطع فيه السارق خبر ٥ والثاني والرابع باب حد

القطع وكيف هو خبر ١١-١٠

وروى الملاء ، عن محمد بن مسلم ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : سألت عن الصبي يسرق ، قال : ان كان له سبع سنين اداقل رفع عنه ، فإن عاد بعد السبع قطعت بناه او حكت حتى تدمى ، فان عاد قطع منه اسفل من بناه ، فان عاد بعد ذلك ، وقد بلغ تسع سنين قطعت يده ولا يضيّع حذم من حدود الله عز وجل .

وروى الشيخ في الموثق عن اسحاق بن عمار عن جعفر عن ابيه عليه السلام ان عليا عليه السلام كان يقول : لا قطع على السارق حتى يخرج بالسرقة من البيت ويكون فيها ما يجب فيه القطع - (والكارة) ما يحمل على الظاهر من الثياب وسيجيء .

﴿وروى الملاء﴾ في الصحيح والشيخ في القوي (١) ﴿عن محمد بن مسلم﴾ اعلم ان الاخبار في الصبي مختلفة ظاهرا - روى الشيخان في الصحيح ، عن عبدالله بن سنان ، عن ابي عبدالله عليه السلام في الصبي يسرق قال : يعفى عنه مرة فإن عاد قطعت انامله (او حكت) حتى تدمى فان عاد قطعت اصابه فان عاد قطع اسفل من ذلك (٢).

وفي الصحيح ، عن عبدالله بن سنان قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الصبي يسرق قال : يعفى عنه مرة ومرتين ويعزّر في الثالثة ، فإن عاد قطعت اطراف اصابه فإن عاد قطع اسفل من ذلك .

وفي الصحيح عن محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام قال : سألت عن الصبي يسرق قال : اذا سرق مرة وهو صغير عفى عنه فإن عاد عفى عنه فإن عاد قطع بناه ، فان عاد قطع اسفل من ذلك .

وفي القوي ، عن محمد بن مسلم قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن الصبي يسرق قال : ان كان له تسع سنين قطعت يده ولا يضيّع حذم من حدود الله تعالى .

(١) التهذيب باب الحد في السرقة الخ خبر ٩٢

(٢) اورده والثمانية التي بعده في الكافي باب حد الصبيان في السرقة خبر ٩-٥-٢-٩

٣-٧-٨-١٠-١١ واورد الاولين والرابع الى السابع في التهذيب باب الحد في السرقة الخ

خبر ٩٨-٩٧-٩٣-٩٥-٩٦-١٠٠

وفي الحسن كالصحيح ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : اذا سرق الصبي عفى عنه فان عاد عزّر فان عاد قطع اطراف الاصابع فان عاد قطع اسفل من ذلك وقال أنى على عليه السلام بسلام يشك في احتلامه فقطع اطراف الاصابع .
وفي الموثق كالصحيح ، عن اسحاق بن عمار قال : قلت لأبي ابراهيم عليه السلام : الصبيان اذا نأى بهم على قطع ائامهم من اين يقطع ؟ فقال : من المفصل ، مفصل الاكمل .
وفي الموثق عن زرارة قال : سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول : أنى على عليه السلام بسلام قد سرق فطرف اصابعه ا ثم قال : لئن عدت لاقطعنها ، ثم قال : اما انه ما عمله الأرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانا .

وفي الموثق كالصحيح ، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال اذا سرق الصبي ولم يحتلم قطعت اطراف اصابعه قال : وقال : لم يصنعه الأرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانا .
وفي القوي كالصحيح ، عن زرارة قال : سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول : انى على عليه السلام بسلام قد سرق فطرف اصابعه ثم قال : لئن عدت لاقطعنها قال : ثم قال اما انه ما عمله الأرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانا .

وفي القوي كالصحيح ، عن محمد بن خالد القسري قال : كنت على المدينة فأتيت بسلام قد سرق ف سألت ابا عبد الله عليه السلام عنه فقال : سله حيث سرق كان يعلم ان عليه في السرقة عقوبة ؟ فان قال : نعم قيل له أى شئ ؟ تلك العقوبة ؟ فان لم يعلم ان عليه في السرقة قطعاً فخلّ عنه قال : فاخذت الغلام فسألته وقلت له : اكنت تعلم ان في السرقة عقوبة ؟ قال : نعم قلت أى شئ ؟ هو ؟ قال : الضرب فخلّيت عنه .

وروى الشيخ في الموثق كالصحيح ، عن سماعة قال اذا سرق الصبي ولم يبلغ الحلم قطعت ائامه وقال ابو عبد الله عليه السلام أنى أمير المؤمنين عليه السلام بسلام قد سرق ولم يبلغ الحلم فقطع من لحم اطراف اصابعه ثم قال : إن عدت قطعت يدك (١) .

(١) اورده والذين بعده في التهذيب باب الحد في السرقة خبر ١٠١ - ١٠٣ - ١٠٢

وفي الموثق كالصحيح ، عن السكوني عن ابي عبد الله عن ابيه عليه السلام قال : انى
امير المؤمنين عليه السلام بجارية لم تحض قد سرق فضر بها اسواط ولم يقطعها .
وعن اسحاق بن عمار ، عن ابي الحسن عليه السلام قال : قلت : الصبي يسرق قال : يعفى
عنه مرتين فإن عاد الثالثة قطعت انامله فإن عاد قطع المفضل الثاني فإن عاد قطع المفضل
الثالث وتركت راحته وابهامه .

والظاهر ان هذه الاختلافات لكونها تعزيراً ، والتعزير يرى الامام ومصلحته ،
والحكمة في تعزير الصبي بأمثال هذه لكون السرقة تصير عادة ، والظاهر ان شروط
السرقة لازمة في تعزير الصبي واذا كان بحيث يمكنه السرقة من الحرز بالنقب وكسر
العقل والاخذ خفية بحيث لا يطلع احد عليها ينزجر بالتعزيرات ويتركها وان لم
يعزّر يصير سارقاً لا يمكنه مفادقتها مادام حياً ونحن جربنا كل سارق فانه كان يسرق
في حال صفوه وصارت ملكة له بحيث لا يمكنه تركها وان صار من المتعبدین كما ان
الله تعالى كلف النساء في التسع مع نقصان عقولهن لانهن بحيث لا يزيد عقولهن بعدها
اللتجارب ، ومن المعزّب ان المرأة في التسع يزيد عقلها على الرجل اذا كان له
خمس عشرة سنة وان كان كراه وشيطة لان مدار التكليف على هذا العقل لا الكامل
الذي عبده الرحمان واكتسب به الجنان .

كما رواه المصنف والكليني انه سئل ابو عبد الله عليه السلام ما العقل؟ قال : ما عبده
الرحمن واكتسب به الجنان قيل : فما الذي في معوية؟ فقال : تلك النكري (١) تلك
الشيطة وهي شبيهة بالمقل وليس بالمقل (٢) .

(١) النكري الدهاء و الفطنة وهي جودة الرأي وحسن الفهم واذا استعملت في مشتبهات
جنود الجهل يقال لها الشيطة ونبه عليه السلام عليه بقوله : تلك الشيطة بد قوله تلك النكراء
(مرآت العقول)

(٢) اصول الكافي كتاب العقل والجهل خبر ٣

وجاء رجل الى امير المؤمنين عليه السلام فأقر بالسرقة ، فقال له امير المؤمنين عليه السلام أنقر شيئاً من كتاب الله عز وجل ؟ قال : نعم سورة البقرة فقال : قد وهبت بك لسورة البقرة ، فقال الاثمت : أنعطل حدّاً من حدود الله تعالى ؟ فقال : وما يدريك ما هذا ، اذا قامت البيعة فليس للامام ان يعفو ، وانا أقر الرجل على نفسه فذاك الى الامام ان شاء عفادان شاء قطع .

وفي رواية السكوني قال : قال رسول الله ﷺ : لا قطع في ثمر ولا كثر .

فتدبر في احكامه تعالى ولانكن من الجاهلين الذين ينظرون بعقولهم الضعيفة (فتارة) ينكرونها (وثارة) يردون الاخبار المتواترة بأنها مخالفة للخبر الذي وردانه رفع القلم عن الصبي والمجنون و لهذه الآراء لعن ابليس وصار عبرة للخلائق اجمعين ومع هذا يريد كل احد ان يكون احكامه تعالى موافقة لمقله ولهذا ورد في الاخبار الصحيحة عن الصادقين عليهم السلام ان الله تبارك وتعالى خص عباده بآيتين من كتابه ، الأولى قولوا حتى تعلموا ولا يردوا مالهم يعلموا وقال عز وجل ألم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب ان لا يقولوا على الله الا الحق (١) وقال بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما ياتهم تأويله (٢) و روى عنهم عليهم السلام متواتراً ان حديثنا صعب مستصعب لا يحتمله الا ملك مقرب او نبي مرسل او مؤمن امتحن الله قلبه للايمان (٣) الى غير ذلك من الاخبار الواردة في ذم العمل بالآراء والافيسة .

﴿وجاء رجل﴾ رواه البرقي مرسل عن بعض الصادقين عليهم السلام وتقدم .

﴿وفي رواية السكوني قال﴾ اي ابو عبد الله عليه السلام ، كما هو دأبه ودأبنا للاختصار

(١) الاعراف - ١٦٩

(٢) يونس - ٣٩

(٣) راجع باب فيما جاء ان حديثهم صعب مستصعب من كتاب العجبة من اصول

والكثر هو الجمار .

ورواه الشيخان أيضاً في القوي كالصحيح عن أبي عبدالله عليه السلام (١) قال قال رسول الله ﷺ لا قطع في ثمر (اوتمر) كعافى بعض النسخ و الاول اكثر عندنا وعند العامة بل الظاهر اهم لم يروا بالتاء المثناة ولا كثر (محررة) والكثر هو الجمار (كرم ان شحم النخل وهو شحمه الذي يكون في رأسه بمنزلة الدماغ في الحيوان وبأخراجه يموت النخل بل لو تجاوز الماء عن رأسه يموت وبهذه المشابهة للسان يقال لها عمة الانسان .

ولما كان من نخالة بدن الانسان مخلوقاً يقال النخلة فكأنها اخت ايئنا آدم فتكون عمة ولما كان لفظه موثاقيل لها عمة لا المم والكثر شحم النخل في في وبب فالظاهر ان المصنف نقل بالمعنى اذ توهم انه من الراوى فغير بما هو اكثر استعمالا وقيد بعض الاصحاب بما لا يكون في حرز اذ كان في عام مجاعة .
و روى بالاسناد عن السكوني عن أبي عبدالله عليه السلام قال قضي النبي ﷺ فيمن سرق الثمار في كتمه فما اكل منه فلا شيء عليه وما حمل فيعزروا بغير قيمته مرتين (٢) يمكن ان يكون المرثان ، لما اكل ، ولما حمل لان جواز الاكل مشروط بعدم الحمل .

وروى الشيخ في القوي عن الفضيل بن يسار عن أبي عبدالله عليه السلام قال : اذا اخذ الرجل من النخل و الزرع قبل ان يصرمه (اذ يصرم) فليس عليه قطع فاذا صرم النخل واخذ وحصد الزرع فاخذ قطع (٣)

(١) الكافي باب ما لا يقطع فيه السارق خبر ٧ و التهذيب باب الحدود والسرقة والخيانة

الخ خبر ٢٨

(٢) الكافي باب ما لا يقطع فيه السارق خبر ٣ و التهذيب باب الحد في السرقة الخ

خبر ٢٩

(٣) اوردته والاربعة التي بعده في التهذيب باب الحد في السرقة الخ خبر ١٢٧-١٢٩

و روى محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال قضى امير المؤمنين عليه السلام في نفر نعروا بغيراً فاكلوه فامتنحوا ايهم نجر فشهدوا على انفسهم انهم نعروه جميعاً لم ينقصوا أحداً دون أحد ، فقضى ان تقطع ايماهم .
وروى ، يونس عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال : قلت له : رجل سرق من المغنم الشيء الذي يجب عليه القطع ، قال ينظر كم الذي يصيبه (نصيبه - نخ ل) فان كان الذي اخذ اقل من نصيبه مزر ودفع اليه تمام ماله وان كان اخذ مثل الذي له فلا شيء عليه ، وان كان اخذ فضلاً بقدر ثمن مجز وهو ربع دينار قطع

وفي الحسن ، عن الاصمغ ، عن امير المؤمنين عليه السلام قال : لا يقطع من سرق شيئاً من الفاكهة وانا حرّاً قلياً كل ولا يقصد .

وعن اسحاق بن عمار قويا ، عن ابي عبدالله عليه السلام في رجل سرق من بستان عذفاً قيمته درهمان قال يقطع به .

فيحمل على ما انا سرق من الحرز وكان قيمة الدينار ثمان دراهم او عشرة ويقال بالخمس كما سيجي وظهر ان عدم القطع بناء على الغالب من عدم العبطان على البسائين في بلاد العرب ، وتقدم ان رسول الله صلى الله عليه وآله كان يهدم جدران البسائين وقت التمرة للمارة .

وروى محمد بن قيس في الحسن كالصحيح والشيخ في الصحيح **﴿نعروا بغيراً﴾** ويحمل على الاخذ من الحرز ، ويمكن ان يكون الحكم فيه كذلك مطلقاً لما تقدم الاخبار انه لا يتعرض للبعير في الماء والكلاء لان خفه حذائه وكرشه سقائه .

﴿وروى يونس﴾ لم يذكر و رواه الشيخ في الصحيح (١) **﴿عن عبدالله بن سنان﴾** ويدل على انه يقطع في سرقة الغنيمة من لا يكون له فيها شركة و من

(١) اورده والاربعه التي بعده في التهذيب باب الحد في السرقة الخ خبر ٢٨ - ٢٣

٢٥ - ٢٧ - ٢٦ وورد الثاني في الكافي باب حد القطع كيف هو خبر ٧ والثالث في *

و روى موسى بن بكر عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال : سأله عن رجل اكرى حماراً وأقبل الى اصحاب الثياب فابتاع منهم ثوباً وترك العمار عندهم قال : يرد العمار على اصحابه و يتبع الذى ذهب بالثوب و ليس عليه قطع انما هى خيانة .

كان له فيها شركة فى الزائد على حصته اذا كان نصيباً و انه الربع و به يجمع بين الروايات .

(منها) ما رواه الشيخان الاعظماني فى الحسن كالصحيح عن محمد بن قيس ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين فى رجل امر به ان يقطع يمينه فقدمت شماله فقطعوها وحسبوها يمينه و قالوا انما قطعنا شماله اتقطع يمينه ؟ قال : فقال لا تقطع يمينه وقد قطعت شماله ، وقال : فى رجل اخذ بيضة من الممنم و قالوا قد سرق اقطعه ؟ فقال انى لم اقطع احداً له فيما اخذ شرك او شر كاه .

وفى القوى عن مسمع ابي سيار ، عن ابي عبدالله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام انى برجل سرق من بيت المال فقال : لا تقطعه فان له فيه نصيباً .

ومن السكونى عن ابي عبدالله عليه السلام قال : قال امير المؤمنين عليه السلام اربعة لا قطع عليهم المختلس . و الفلول ، و من سرق من الفئيمة ، و سرقة الاجير فانها خيانة .

و روى الشيخ فى الموثق كالصحيح ، عن ابان ، عن عبدالرحمان بن ابي عبدالله عن ابي عبدالله عليه السلام قال سأله عن البيضة التى قطع فيها امير المؤمنين عليه السلام فقال كانت بيضة حديد سرقها رجل من الممنم فقطعه .

﴿ و روى موسى بن بكر عن زرارة ﴾ و رواه الشيخان عن موسى بن بكر ، عن على بن سعيد . وعلى اى حال فهو مجهول لكنه معمول به دامثال هذه خيانة ولكن

باب ما لا يقطع فيه السارق خبر ٦ والرابع فى باب ما يجب على الطرار والمختلس من الحد

وقال الصادق عليه السلام كان امير المؤمنين عليه السلام اذا سرق الرجل اولاً قطع يمينه ، فان عاد قطع رجله اليسرى ، فان عاد ثالثة خلد السجين وافق عليه من بيت المال . وروى انه ان سرق فى السجن قتل .

ينافى ذلك ما رواه الحلبي وتقدم الجمع وسيجيء .

﴿ وقال الصادق عليه السلام ﴾ روى الكليني فى القوى عن النضر بن سويد عن القسم (والظاهر انه القاسم بن سليمان) ، ورواه الشيخ فى الصحيح عن النضر عن ابي القاسم ، والظاهر انه مموية بن عمار و ما فى الكافى اظهر) عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل سرق فقال : سمعت ابي يقول : أتى على عليه السلام فى زمانه برجل قد سرق فقطع يده ثم أتى به ثاية فقطع رجله من خلاف ثم أتى به ثالثة فخلده فى السجن وافق عليه من بيت مال المسلمين وقال : هكذا صنعه رسول الله صلى الله عليه وآله (١) قوله (من خلاف) اى خلاف اليد فانه يقطع اليد اليمنى ويقطع الرجل اليسرى . وروى فى الصحيح ، عن ابي بصير ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : يقطع رجل السارق بعد قطع اليد ثم لا يقطع يده ، فان عاد حبس فى السجن وافق عليه من بيت مال المسلمين .

وفى الحسن كالصحيح ، عن محمد بن قيس ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : فنى امير المؤمنين عليه السلام فى السارق اذا سرق قطعت يمينه ، واذا سرق مرة اخرى قطعت رجله اليسرى ثم اذا سرق مرة اخرى سجنه وترك رجله اليمنى يمشى عليها الى الفائط ويده اليسرى يأكل بها ويستنجى بها وقال : ائى لاستحى من الله ان اتركه لا ينتفع بشيء ولكنى اسجنه حتى يموت فى السجن وقال ما قطع رسول الله صلى الله عليه وآله من سارق بعد يده ورجله ﴿ وروى انه ﴾ روى الشيخان فى الموثق كالصحيح ، عن سماعة بن مهران قال : قال ابو عبد الله عليه السلام اذا اخذ السارق قطعت يده من وسط الكف فان عاد قطعت

(١) اوردته والثلة التى يده فى الكافى باب حد القطع وكيف هو خير ٥ - ٦ - ٢

٨- والتهذيب باب الحد فى السرقة والخيانة الخ غير ٢٣ - ٢١ - ٢٠ - ١٧

وسئل عليه السلام عن أدنى ما يقطع فيه السارق قال ربع دينار.

رجله من وسط القدم فان عاد استودع السجن فان سرق في السجن قتل .
 ﴿وسئل﴾ روى الشيخان في الصحيح عن محمد بن مسلم قال : قلت لابي عبدالله
 عليه السلام في كم يقطع السارق ؟ فقال : في ربع دينار قال : قلت له : في درهمين ؟ فقال :
 في ربع دينار ، بلغ الدينار ما بلغ قال : قلت له : ارايت من سرق اقل من ربع
 دينار هل يقع عليه حين سرق اسم السارق وهل هو عند الله سارق ؟ في تلك الحال ؟
 فقال : كل من سرق من مسلم شيئا قد حواه وأحرزه فهو يقع عليه اسم السارق وهو
 عند الله سارق ولكن لا يقطع الا في ربع دينار اذا كثر ، ولو قطعت ايدي السارق (او
 السارق) لالغيت (بالغاء اي وجدت) عامة الناس مقطعين (١) .

وفي الصحيح عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال لا يقطع يد السارق الا
 في شئتي يبلغ قيمته مجنا وهو ربع دينار

وفي الموثق كالصحيح ، عن سماعة بن مهران ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال :
 قطع امير المؤمنين عليه السلام في بيضة قال : قلت : وما بيضة ؟ قال بيضة قيمتها ربع دينار قلت :
 هو ادنى حد السارق ؟ فسكت والظاهر ان السكوت للتقية كما سيجيء

وعن علي بن ابي حمزة ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : لا يقطع يد السارق حتى يبلغ
 سرقته ربع دينار وقد قطع علي عليه السلام في بيضة حديد قال علي : وقال ابو بصير
 سألت ابا عبدالله عليه السلام عن أدنى ما يقطع فيه السارق . فقال : في بيضة حديد ، قلت
 وكم ثمنها ؟ قال : ربع دينار .

وروى الشيخ في الموثق كالصحيح ، عن ابي بصير ، عن ابي عبدالله عليه السلام
 قال : قطع امير المؤمنين عليه السلام رجلا في بيضة . قلت : و اي بيضة ؟ قال :

(١) اوردته والمثرة التي يحد في التهذيب باب الحد في السرقة والحياة الخ غير

١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩-١٠-١١ (الى) ١٢ وورد الاربعة الاول والثامن والتاسع في

الكافي باب قيمة ما يقطع فيه السارق غير ٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩-١٠-١١-١٢

وفي خبر آخر خمس دينار .

فإذا دخل السارق دار رجل فجمع الثياب واخذ في الدار ومعه المتاع فقال
(إذا-خ) دفعه الى رب الدار فليس عليه قطع ، فإذا اخرج المتاع من باب الدار

بيضة حديد قيمتها ثلث دينار فقلت : هذا ادنى حد السارق فسكت - وحمل على
انه وقع كذلك .

ويحمل عليه مارواه في الموثق كالصحيح ، عن سماعة قال : سأله على كم
يقطع السارق ؟ قال : ادناه على ثلث دينار - مع انه يمكن ان يكون للادنى ادنى
كما تقدم .

وفي الموثق كالصحيح ، عن ابان ، عن سلمة . عن ابي عبدالله عن ابيه عليه السلام ان
امير المؤمنين عليه السلام كان يقطع السارق في ربع دينار .

﴿ وفي خبر آخر خمس دينار ﴾ وروى الشيخان في الصحيح بسندين ، عن محمد بن
مسلم ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : ادنى ما يقطع فيه السارق خمس دينار .

وروى الكليني في القوى والشيخ في الموثق كالصحيح عن ابان عن زرارة عن ابي
جعفر عليه السلام قال اقل ما يقطع فيه الرجل خمس دينار .

وروى الشيخ في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام قال يقطع السارق في كل
شيئ بلغ قيمته خمس دينار ان سرق من سوق او زرع (او زرع) .

وفي الصحيح (على الظاهر) ، عن محمد بن مسلم قال : قال ابو جعفر عليه السلام ادنى
ما يقطع فيه يد السارق خمس دينار والخمس آخر الحد الذي لا يكون القطع في دونه
ويقطع فيه وفيما فوقه - فيحمل على انه يجوز ان يقطع في الخمس ويجب في الربع
وحمل الشيخ هذه الاخبار على التقية و يشكك الحمل لان العامة مختلفون فيه
كالغاصة ، ونقل عن المصنف انه يقول بالخمس ويشمر هذه العبارة : به ايضاً ومال اليه
ابن الجنيد وما ذكرته اظهر في الجمع بين الاخبار الصحيحة .

﴿ فانما دخل السارق ﴾ قد تقدم الاخبار في ذلك ﴿ وانما امر الامام ﴾ تقدم في خبر

فعليه القلع او بجىء بالمخرج منه - واذا امر الامام بقطع يمين السارق فقطع يساره بالقلع فلا يقطع يمينه اذا قطعت يساره .

وروى الحسن بن محبوب ، عن علي بن رئاب عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام في رجل سرق فقطعت يده اليمنى ، ثم سرق فقطعت رجله اليسرى ، ثم سرق الثالثة قال : كان امير المؤمنين عليه السلام يخلده في السجن ويقول ائني لاستحيى من ربى ان ادعه بلا يد يستنظف بها ولا رجل يمشى بها الى حاجته .

محمد بن قيس .

وروى الحسن بن محبوب عن علي بن رباب في الصحيح عن زرارة وروى الشيخان في الموثق كالصحيح ، عن زرارة ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : كان علي عليه السلام لا يزيد على قطع اليد والرجل ويقول : ائني لاستحيى من ربى ان ادعه ليس لهما يستنجى به (او يتطهر به) قال : وسألته ان هو سرق بعد قطع اليد والرجل فقال استودعه على السجن ابدأ واغنى عن الناس شره (١) .

وروى الشيخ في الصحيح ، عن عبد الرحمن بن العجاج قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن السارق يسرق فيقطع يده ثم يسرق فيقطع رجله ، ثم يسرق هل عليه قطع ؟ فقال في كتاب علي عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مضى قبل ان يقطع اكثر من يد ورجل وكان علي عليه السلام يقول : ائني لاستحيى من ربى ان لا ادع له بدأ يستنجى بها او رجلا يمشى عليها قال : قلت له : لو ان رجلا قطعت يده اليسرى في قصاص فسرق ما يصنع به ؟ قال : فقال لا يقطع ولا يترك بغير ساق (وفي الاستبصار بساق) (اي بشدة) قال قلت : فلو ان رجلا قطعت يده اليمنى في قصاص ثم قطع يده رجل أبقت من منه ام لا ؟ فقال انما

قال : و كان اذا قطع اليد قطعها دون المفصل و اذا قطع الرجل قطعها من الكعب
قال : و كان لا يرى ان يعفى عن شيء من الحدود .

يترك في حق الله عز وجل و اما في حق الناس فيقتصر منه في الاربع جميعا (١)
﴿ قال ﴾ اى ابو جعفر عليه السلام في الصحيح ﴿ و كان اذا قطع اليد قطعها دون المفصل ﴾
اى اسفل منه اى لا يقطع من الزند كما يقطعها العامة منه ، او المراد به مفصل
الاصابع و حيثئذ يكون (دون) بمعنى (عند) ﴿ و اذا (فاناخ) قطع الرجل قطعها من
الكعب ﴾ و هذه الصحيحة مؤيدة لما ذهب اليه العلامة من ان الكعب ، المفصل دون
الساق لانه لا يمكن القطع من المظم الثانى .

وروى الشيخان في الصحيح ، عن الكلبي ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال
قلت له من اين يجب القطع ؟ قال : فبسط اصابعه ، و قال : من ههنا يعنى من
مفصل الكف (٢) .

و كأن التفسير من الرواة و هو مجمل او مفيد لخلاف المراد لانه لو كان المراد
الزند فلا معنى لبسط الاصابع ، ولو كان مراد المفسر مفصل الاصابع فالتعبير عنه
بذلك مجمل ، ولو كان من المصوم عليه السلام فللتقية بعد اظهار الحق .

وروى في الموثق كالصحيح ، عن اسحاق بن عمار ، عن ابي ابراهيم عليه السلام
قال : يقطع يد السارق و يترك اجهامه و صدر راحته و يقطع رجله و يترك له عقبه -
يمشى عليها (٣) .

وفى الموثق ، عن ابي بصير ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : القطع من وسط
الكف ولا يقطع الابهام و اذا قطعت الرجل ترك العقب لم يقطع - و تقدم ايضا فى
خبر سماعة .

(١) التهذيب باب الحد فى السرقة والخيانة خبر ٣٨

(٢) الكافي باب حد القطع كيف هو خبر ١ و التهذيب باب الحد فى السرقة خبر ١٥

(٣) اورده واللذين بعده فى الكافي باب حد القطع و كيف هو خبر ١٣ - ٢ - ١٧

و التهذيب باب الحد فى السرقة والخيانة الخ خبر ١٧ - ١٦ - ١٩

وروى الحسن بن محبوب عن علي بن الحسن بن رباط ، عن ابن مسكان عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال إذا أقيم على السارق الحد نفى الى بلدة اخرى .

وفي القوي ، عن عبد الله بن هلال . عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : اخبرني عن السارق لم تقطع يده اليمنى ورجله اليسرى ولا تقطع يده اليمنى ورجله اليمنى ؟ فقال عليه السلام : ما أحسن ما سألت ، اذا قطعت يده اليمنى ورجله اليمنى سقط على جانبه الأيسر ولم يقدر على القيام فاذا قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى اعتدل واستوى قائماً قلت له : جعلت فداك وكيف يقوم وقد قطعت رجله ؟ قال : ان القطع ليس حيث رأيت يقطع ، انما يقطع الرجل من الكعب ويترك (له - خ) من قدمه ما يقوم عليه يصلي ويصلي الله ، قلت له : من اين يقطع اليد ؟ قال : يقطع الاربع الاصابع ويترك الابهام يستند عليها في الصلوة ويفسل بها وجهه للصلوة قلت : فهذا القطع من اول من قطع ؟ قال قد كان عثمان بن عفان حسن ذلك لمعوية .

والظاهر ان المرض انه اذا قطع من جانب واحد يضر بالبدن بحيث يصير مزماً غالباً ، والمراد بالسقوط ان الانسان سيما مثل هذا اذا اراد القيام يعتمد على العضو الصحيح فاذا حصل للبدن مثل هذا الضعف فاذا اراد القيام واعتمد على اليسرى يسقط عليها وهو كذلك في الغالب مع انه عليه السلام تكلم معه على قدر عقله وبهذا السؤال ايضاً يمكن ان يفهم مقدار عقل الراوى ولقد قال سيد البرية نحن معاشر الانبياء امرنا ان بكلم الناس على قدر عقولهم وان كان امثال هذه خطابة في بادى الرأي ، لكن اولى الالباب عند التأمل يعرفون حقيقتها ودلائلها .

﴿وروى الحسن بن محبوب﴾ في الصحيح كالشيخين (١) ، ويدل على ان السارق بعد اقامة الحد ينفى من بلده الى بلدة اخرى لينزجر ويترك ولكن لم يعمل به الاصحاب غير المصنف حتى انه لم يذكره بعنوان الرواية الا الاخباريون ، وبما

(١) الكافي باب نفى السارق خبر ١ والتهذيب باب الحد في السرقة والخيانة

وان سرق رجل فلم يقدر عليه حتى سرق مرة أخرى فأخذ فجاءت البيئة فشهدوا عليه بالسرقة الاولى والاخيرة فإنه تقطع يده بالسرقة الاولى ولا تقطع رجله بالسرقة الاخيرة لأن الشهود شهدوا عليه جميعاً في مقام واحد بالسرقة الاولى والاخيرة قبل ان تقطع يده بالسرقة الاولى و لو ان الشهود شهدوا عليه بالسرقة الاولى فقطعت يده ، ثم شهدوا عليه بعد بالسرقة الاخيرة قطعت رجله اليسرى .
وقال علي عليه السلام : لا قطع في الدغارة المعلنة - وهي الغلصة - ولكن اعزده ، ولكن

كان لاجمالها فانه ليس فيها مدة الاخراج لكنه لا يكفي ذلك عذراً لانه يكفي الاخراج بأن يستقى اخراجاً ولو بأن يكون ساءة عن ذلك البلد .

وروى الشيخ في الموثق عن سماعة قال : ينفي الرجل اذا قطع (١) ويمكن حمله على اللص الذي جرد السيف والسلاح فيكون حينئذ معارياً وينفي سنة كما ينبغي .
ويؤيده انه لم يذكر في اخبار السرقة النفي ولو كان لازماً مطلقاً لذكر .

﴿ وان سرق رجل الخ ﴾ روى الشيخان في الحسن كالصحيح بل الصحيح عن بكير بن اعين عن ابي جعفر عليه السلام في رجل سرق فلم يقدر عليه ثم سرق مرة أخرى فلم يقدر عليه وسرق مرة أخرى فأخذ (وهي - يب في رجل سرق فلم يقدر عليه ثم سرق مرة أخرى فأخذ) فجاءت البيئة فشهدوا عليه بالسرقة الاولى والسرقة الاخيرة فقال : تقطع يده بالسرقة الاولى وقال ولا تقطع رجله بالسرقة الاخيرة فقيل : كيف ذاك ؟ فقال لأن الشهود شهدوا جميعاً في مقام واحد بالسرقة الاولى والاخيرة قبل ان تقطع بالسرقة الاولى ولو ان الشهود شهدوا عليه بالسرقة الاولى ثم أمسكوا حتى يقطع ثم شهدوا بالسرقة الاخيرة قطعت رجله اليسرى (٢) .

﴿ وقال علي عليه السلام ﴾ روى الشيخان في الحسن كالصحيح ، عن محمد بن قيس

(١) التهذيب باب الحد في السرقة الخ خبر ١٣٥
(٢) الكافي باب حد القطع كيف هو خبر ١٢ والتهذيب باب الحد في السرقة الخ

يقطع من يأخذ ويخفي - وليس على الذي يسلب الثياب قطع وليس على الطرار قطع اذا طر من القميص الأعلى فإن طر من القميص الأسفل فعليه القطع .

عن أبي جعفر عليه السلام قال قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل اختلس ثوباً من السوق فقالوا : قد سرق هذا الرجل فقال إني لا أقطع في الدغارة المملنة ولكن أقطع يد من يأخذ ثم يخفي (١) .

(والدغارة) بالدال المهملة والسين المعجمة اخذ الشيء اختلاصاً دسباً وفي بعض النسخ الصحيحة بالزاي المعجمة و العين المهملة ، وهو تصحيف وان امكن التصحيح فان (الزعادة) الشراسة وسوء الخلق ولا صفة اقبح من هذه لكنه رواه العامة والخاصة بأسايد متكررة بما ذكرناه اولاً مع صحة المعنى بلا تكلف ، مع ان صورتها متقاربان ، وربما يوجد بالدال المهملة مع العين المهملة بمعنى الفساد ، ومع المعجمة بمعنى الدفع ، وبالمعجمة مع المهملة بمعنى الخوف ، ويصح مع التكلف ، والتصحيف فيها اظهر .

وفي الموثق كالصحيح ، عن أبي بصير ، عن احدهما عليه السلام قال : سمعته يقول : قال أمير المؤمنين عليه السلام لا أقطع في الدغارة المملنة وهي الخلعة ولكن اعزّره .

وفي الموثق كالصحيح ، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله (وكتب الشيخ (٢) في الحاشية عن أبي عبد الله عليه السلام ولم يكتب عليه صح ولا نسخة ولكن الظاهر انه كان في خاطره ان يكتب عليه ظ وسى ، وليس في الكليني ، مع ان الشيخ نقل عنه لكنه مراد البتة فانهم لا يذكرون شيئاً من قبل انفسهم) قال : ليس على الذي يستلب قطع وليس

(١) اورده والخمسة التي بعده في الكافي باب ما يجب على الطرارو المختلس من الحد خبر ٢ - ١ - ٣ - ٤ - ٧ - ٥ والتهذيب باب الحد في السرقة والغيانة خبر ٧٠ - ٧١ - ٦٨ - ٦٩ - ٦٦ - ٧٣ .

(٢) وفي النسخة المطبوعة من الكافي والتهذيب عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله (ع) .

على الذى يطر الدراهم من ثوب الرجل قطع .

و فى الموثق كالصحيح ، عن سماعة قال : قال : من سرق خلسة اختلسها لم يقطع ، ولكن يضرب ضرباً شديداً .

وعن السكونى ان امير المؤمنين عليه السلام اتى برجل اختلس درة من اذن جارية فقال هذه الدغارة المعلنه فضربه و حبسه ، وقال : قال امير المؤمنين عليه السلام : اربعة لا قطع عليهم ، المختلس ، والفلول ، و من سرق من النسيمة ، وسرقة الاجير فانها خيانة .

وفى القوى كالصحيح ، عن السكونى ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : اتى امير المؤمنين عليه السلام بطراد قد طر (اى شق) دراهم من كم رجل قال : فقال ان كان طر من قميصه الاعلى لم اقطعه وان كان طر من قميصه الداخلى قطعته .

وفى الموثق عن مسمع ابي ميار عن ابي عبدالله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام اتى بطراد قد طر من رجل من رداءه دراهم قال : ان كان طر من قميصه الاعلى لم تقطعه وان كان طر من قميصه الاسفل قطعناه .

(والردن) بالضم اصل الكم يقال : قميص واسع الردن وبخط الشيخ (من ردائه) وهو سهو القلم والسموع من المشايخ ان المراد من القميص الاعلى اعلى القميص فانه لا يلبس قميصان ، والمراد بأعلى القميص ان يوضع الدراهم فى باطن القميص ويشد من ظاهره ، فتكون حينئذ بمنزلة الخارج من الحرز وبالاسفل عكسه ولما كان الشد حينئذ من الباطن فكأنه اخذها من الحرز، وذهب بعض اصحاب الى ظاهر الخبر وقال : كلما سرق من الثوب الاعلى سواء كان باب الجيب من الظاهر او الباطن وكذا الشد لا يقطع ، و فى الثوب الاسفل القبط مطلقا ونسبه الى ظاهر الخبرين والسموع السب بظاهرهما .

وليس على الأجير ولا على الضيف قطع لأتباعهما مؤتمنان ، وقد روى أنه إن أضاف

﴿وليس على الأجير ولا على الضيف قطع﴾ روى الشيخان في الموثق كالصحيح عن سماعة قال : سألته (و في أكثر نسخ الكافي قال سألت أبا جعفر عليه السلام) و الظاهر أنه من النسخ لأن سماعة لم يلق أبا جعفر عليه السلام على ما في كتب الرجال والأخبار و إن أمكن أن يكون وصل إليه عليه السلام وسمع منه هذا الخبر ولم يذكر لندره) عن رجل استأجر اجيراً و أخذ الأجير متاعه فسرقة قال : هو مؤتمن ثم قال : الأجير والضيف أمناء وليس يقع عليهم حد السرقة لأتباعهما مؤتمنان (١) أي جعلهما المجر والمضيف أمينان ، وكل من وضع شيئاً عند رجل فقد أئتمنه سواء كان بالأجرة أو العارية أو الضيافة أو بالأمانة ، والأمين مصدق يمين وإن ظهر خيافته فهو خائن لا سارق .

و روى في الصحيح ، عن سليمان بن خالد قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يستأجر اجيراً فيسرق من بيته هل تقطع يده ؟ قال : هذا مؤتمن ليس بسارق هذا خائن .

وفي الحسن كالصحيح عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : في رجل استأجر اجيراً فأقدمه على متاعه فسرقة قال : هو مؤتمن الخبر .

وفي الحسن كالصحيح بل الصحيح لأن الكليني روى أكثر رواياته عن محمد بن قيس عن عدة من أصحابه عن سهل بن زياد ، وعن علي بن إبراهيم ، عن أبيه جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن علي بن رئاب ، عن محمد بن قيس واختصره الشيخ رحمه الله وقال : سهل بن زياد عن ابن محبوب الخ فذكر أكثر العلماء أن هذا الخبر ضعيف بسهل بن زياد ولم ينظر والى الكافي والى أنه اختصر الشيخ ، مع أن الظاهر القريب من العلم أن الكليني رواه عن كتاب ابن محبوب وبذكر هذين الطريقين وغيرهما لاتصال السند .

(١) أورده واللذين بعده في التهذيب باب الحد في السرقة والخيانة خبر ٢٣-٢٢-٢٢ والكافي باب الأجير والضيف خبر ٥-٣-١

الضيف ضيفاً فسرق قطع .

وايضاً ذكروا ان محمد بن قيس مشترك وغفلوا ان صاحب كتاب قضايا امير المؤمنين عليه السلام هو الثقة ولا مثال هذه الغفلات حكموا بضعف اكثر الاخبار المنقولة عن الصادقين عليهم السلام و تراهم رضى الله تعالى عنهم (نارة) يحكمون بصحة امثال هذه الاخبار اذا كان المتن مشتهراً بينهم واذا لم تكن مشتهراً بينهم يتشبثون بامثال هذه مع عدم التبع .

والفرض ان يكون الفقيه متيقظاً لا يعتمد على غيره ، بل يجب ان يتبع بقاية وسمه ولا يعتمد على تتبع غيره ولا تذكر اساميهم واغلاطهم خوفاً من الغيبة ، ولما كان اظهار الغلط واجباً في الامور الدينية نشير اليها احياناً و لكنفى بذكر ما هو الصحيح غالباً والظن المتبع يتفطن ما افعله في كل مسألة وخير تجاوز الله عنا وعنهم وصممنا واياكم من الغلط والسهو والنسيان ومن يخلو منها هو ما يرى نفسى منها) عن ابي جعفر عليه السلام قال : الضيف اذا سرق لم يقطع وان اضاف الضيف ضيفاً فسرق قطع ضيف الضيف (١) .

والظاهر انه يقطع لانه ليس بمؤمن المضيف وهذا الخبر الذى اشار المصنف اليه بقوله ﴿وقد روى﴾ .

وروي فى الحسن كالصحيح عن ابي بصير قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن قوم اضطحبوا فى سفر رفقاء فسرق بعضهم متاع بعض فقال : هذا خائن لا يقطع ولكن يتبع بسرقة وخيائته قيل له : فان سرق من منزل ابيه ؟ قال : لا يقطع لان ابن الرجل لا يحب عن الدخول الى منزل ابيه ، هذا خائن ، وكذلك ان سرق من منزل اخيه اداخته انا كان يدخل عليهم فلا يحجبانه عن الدخول (٢) .

(١) الكافى باب الاجير والضيف خبر ٥ و التهذيب باب الحد فى السرقة والخيانة الخ غير ٢٦ .

(٢) الكافى باب الاجير والضيف خبره و التهذيب باب الحد فى السرقة الخ غير ٢٧ .

والأشَلُّ إذا سرق قطعت يمينه على كلِّ حال سَلَّاهُ كانت أو صحِيحة ، فإنَّ عادَ
فرق قطع رجله اليسرى ، فإنَّ عاد دخلد السجن وأجرى عليه من بيت مال المسلمين
وكفَّ عن الناس - روى ذلك الحسن بن محبوب ، عن علاء ، عن محمد بن مسلم ، عن
زُرارة عن أبي جعفر عليه السلام ورواه الحسن بن محبوب ، عن عبد الله بن سنان عن
أبي عبد الله عليه السلام .

واعلم أن مثل هذه الأخبار المعتبرة التي لا تنافي لها من الأخبار وقُلِّما يوجد
خبر لا معارض له لم يعمل بها أكثر الأصحاب وحملوها على ما لو سرقاه من غير الحرز
لمعوم الأخبار الدالة على أنه إذا سرق من الحرز يقطع ويشعر الأخبار أيضاً بذلك
لأنَّ فيها أنه مؤتمن وخائن ولا يوجدان إلا فيما لم يعرِز عنه ، ولو عملت باطلاقها
وخصص المومرات بها لم يكن بعيداً كما ذهب إليه جماعة وصدق عليهما انهما
مؤمنان بادخالهما الدار ولو سرقا من البيت أو الخزانة أو الصندوق مع قوله ﷺ : ادروا
الحدود بالشبهات .

﴿ والأشَلُّ إذا سرق ﴾ رواه المصنف في الصحيح عن زُرارة وفي الصحيح ،
عن عبد الله بن سنان (١) والظاهر أن المتن لزُرارة وبعض معناه عن عبد الله لما رواه الشيخان
في الصحيح ، عن عبد الله بن سنان في رجل أشَلَّ اليد اليمنى أو أشَلَّ الشمال سرق قال
يقطع يده اليمنى على كلِّ حال - ويؤيده المومرات المتقدمة .

وروى الشيخ عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا سرق الرجل ويده اليسرى سَلَّاهُ
لم يقطع يمينه ولا رجله ، وإن كان أشَلَّ ثم قطع يده رجل قصَّ منه - يعني لا يقطع في
السرقه ولكن يقطع في القصاص .

وتقدم صحيحة عبد الرحمان الحجاج ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له لو أن

(١) علل الشرايع باب الملة التي من أجلها لا يزاد السارق على قطع اليد والرجل غير ٦

(٢) أورده واللذين بعده في التهذيب باب الحد في السرقة والخيانة الخ غير ٣٧ -

٣٨ ذيل ٣٩ وأورد الأول في الكافي باب التطع كيف تقطع خبر ١٦ .

وليس على العبد اذا سرق من مال مولاه قطع لانعمال الرجل سرق بعضه بعضاً.

رجلا قطعت يده اليسرى في قصاص فسرق ما يصنع به؛ قال : لا يقطع - ويؤيده عمومات قوله عليه السلام انى لاستحيى من ربي ان لا ادع له بدأ يستنجى بها اورجلا يمشى عليها ولهذا اختلف الاصحاب في قطع الشلاء سيما اذا اخبر جماعة من الاطباء او عدلان منهم او واحد يعتمد على قوله بانه اذا قطعت لا ينحسم الدم ويموت ، واما في قطع الصحيحة اذا كانت اليسار شلاء فباعتبار انه يبقى بلايد ولا يمكنه الطهارة والاكل وحملوا اخبار القطع على ما لوبقى له يد صحيحة وظن اقطاع الدم والله تعالى يعلم .

❦ وليس على العبد ❦ روى الشيخان في الحسن كالصحيح عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام في عبد سرق واختان (١) من مال مولاه قال : ليس عليه قطع (٢).

وفي القوي عن السكوني قال : قال امير المؤمنين عليه السلام عبدى اذا سرقنى لم اقطعه وعبدى اذا سرق غيرى قطعت وعبد الامارة اذا سرق لم اقطعه لانه فى .

وفي القوي كالصحيح عن ابي عبدالله عليه السلام قال المملوك اذا سرق من مواليه لم يقطع واذا سرق من غير مواليه قطع .

وروى الشيخ في الصحيح عن محمد بن قيس ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : قال اذا اخذ رقيق الامام لم يقطع واذا سرق واحد من رقيقى من مال الامارة قطعت يده قال : وسمعتة يقول : اذا سرق عبد اد اجير من مال صاحبه فليس عليه قطع (٣) .

(١) من باب الاقتال خان يخون .

(٢) اورده واللذين بعده في الكافي باب ما يجب على المالك والمكاتبين من العبد

خير ٥٠-٢٢-٢٢ التهذيب باب الحد في السرقة والخيانة الخ خبر ٥٣-٥٢ .

(٣) التهذيب باب الحد في السرقة الخ خبر ٥٦ .

والنباش اذا كان معروفاً بذلك قطع .

والنباش اذا كان معروفاً بذلك قطع روى الشيخان في الصحيح عن حفص بن البختري قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول حد النباش حد السارق (١) .
 وفي الصحيح عن منصور بن حازم قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول يقطع النباش والطرار ولا يقطع المختلس . وحمل الطرار على انه طر من القميص الاسفل .
 وفي القوي عن ابي جعفر عليه السلام قال : قال امير المؤمنين يقطع سارق الموني كما يقطع سارق الاحياء .

وفي القوي عن زيد الشحام عن ابي عبد الله عليه السلام قال اخذ نباش في زمن معاوية فقال لاصحابه ماترون قالوا نعماقبه ونخلى سبيله فقال رجل من القوم ما هكذا فعل على بن ابي طالب عليه السلام قالوا او ما فعل قال : فقال يقطع النباش وقال هو سارق وهناك للموني وفي القوي عن عبد الله بن محمد الجعفي قال كنت عند ابي جعفر عليه السلام وجاءه كتاب هشام بن عبد الملك في رجل بش امرأة فسلبها ثيابها ثم كحها فان الناس قد اختلفوا علينا ههنا طائفة قالوا : اقتلوه ، وطائفة قالوا احرقوه فكتب اليه ابو جعفر عليه السلام ان حرمة الميت كحرمة الحي حده ان يقطع يده لنبشه وسلبه الثياب ويقام عليه الحد في الزنا ان احصن رجم وان لم يكن احصن جلدماً .

وروى الشيخ في الصحيح ، عن عبد الرحمن المرزومي ، عن ابي عبد الله عليه السلام ان علياً عليه السلام قطع نباشاً (٢) .

وفي الصحيح ، عن عيسى بن صبيح قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الطرار والنباش والمختلس فقال يقطع الطرار والنباش ولا يقطع المختلس .

وفي الصحيح ، عن عيسى بن صبيح قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الطرار والنباش

(١) اورده و الاربعة التي يحد في الكافي باب حد النباش خبر ١-٦-٢-٥-٢ و

التهديب باب الحد في السرقة والخيانة الخ خبر ٧٥-٧٨-٧٥-٧٧-٧٩ .

(٢) اورده والخمسة التي يحد في التهديب باب الحد في السرقة الخ خبر ٧١-٨٠ .

وروى ان علياً عليه السلام قطع: بباش القبر فقيل له: أنقطع في الموتى؟ فقال: إنا لنقطع
لأمواتنا كما نقطع لأحيائنا.

وروى ان امير المؤمنين عليه السلام أتى بباش فأخذ بشعره وجلد به الارض، ثم قال:

والمختلس قال: لا يقطع.

وحمل على مالم يستدها، لما رواه في الصحيح، عن الفضيل عن ابي عبدالله
عليه السلام قال: النبش اذا كان معروفاً بذلك قطع.

وفي القوي كالصحيح عن علي بن سعيد قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن النبش
قال اذا لم يكن النبش له بمادة لم يقطع ويتر.

وفي الموثق كالصحيح، عن ابن بكير عن بعض اصحابنا، عن ابي عبدالله عليه السلام
في النبش اذا اخذ اول مرة عزّرفان عاد قطع.

وفي القوي كالصحيح عن علي بن سعيد عن ابي عبدالله عليه السلام قال سأله عن
رجل اخذ وهو نبش قال: لا ارى عليه قطعاً إلا ان يؤخذ وقد بش مراراً فاقطعه على
انه ليس في هذه الاخبار انه اخذ الكفن، بل ظاهر الخبر الاخير عدم الاخذ فيمكن
ان يكون التعزير لمجرد النبش او اخذ ولم يبلغ قيمته النصاب.

وروى في رواه الشيخ في الموثق، عن اسحاق بن عمار عن ابي عبدالله

عليه السلام ان علياً عليه السلام عليه السلام الخ (١)

وروى في رواه الشيخان في الحسن كالصحيح، عن ابن ابي عمير عن غير واحد من
اصحابنا قال: أتى امير المؤمنين عليه السلام برجل بباش فأخذ امير المؤمنين عليه السلام بشعره،
ف ضرب به الارض ثم امر الناس ان يطأوه بأرجلهم اى يضربوه بالرجل او يمشون
عليه) فوطأوه حتى مات.

وروى الشيخ في القوي، عن ابي عبدالله عليه السلام قال: أتى امير المؤمنين عليه السلام بباش

(١) اورده واللذين بعده في التهديب باب الحد في السرقه الخ خبر ٨١-٨٧-٨٨

والكافي باب حد النبش خبر ٣

مُتَوَاعِلِهِ عِبَادَ اللَّهِ فَوُطِيءَ حَتَّى مَاتَ
وَالْعَبْدُ الْآبِقُ إِذَا سُرِقَ لَمْ يَقْطَعْ ، وَكَذَلِكَ الْمُرْتَدُّ إِذَا سُرِقَ ، وَلَكِنْ يُدْعَى الْعَبْدُ
إِلَى الرَّجُوعِ إِلَى مَوَالِيهِ ، وَ الْمُرْتَدُّ يُدْعَى إِلَى الدَّخُولِ فِي الْإِسْلَامِ ، فَإِنْ أَبَى وَاحِدٌ
مِنْهُمَا قُطِعَتْ يَدُهُ فِي السَّرْقَةِ ثُمَّ قُتِلَ .

وَسُئِلَ الصَّادِقُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (وَالَّذِينَ يُحَادِّثُونَ اللَّهَ بِدُرُوسِهِ
وَيَسْمَعُونَ فِي الْأَرْضِ فساداً أَنْ يَقْتُلُوا أَوْ يَنْقَطِعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ
يَنْفُوا مِنَ الْأَرْضِ) قَالَ : إِذَا قُتِلَ وَلَمْ يُعَارَبْ وَلَمْ يَأْخُذْ الْمَالَ قَتْلًا ، وَإِنَّا حَارِبٌ وَقُتِلَ

فَأَخَّرَ هَذَا إِلَى يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ الْقَاءَ تَحْتَ أَقْدَامِ النَّاسِ فَمَا زَالَ الْوَاطِئُ وَهُوَ
(يَتَوَاطَّئُهُ - نَحْ) بِأَرْجُلِهِمْ حَتَّى مَاتَ - فَيُحْدِلُ عَلَى مَنْ تَكَرَّرَ مِنْهُ السَّرْقَةُ أَوْ النَّبَشُ أَوْ كَانَ مَعَ
الْوَطِئِ وَكَانَ مُحَصَّنًا أَوْ رَأَى (عَلَيْهِ السَّلَامُ) الْمَصْلُحَةَ فِي قَتْلِهِ لَوَجْوهَ يَمْلِكُهُ (وَالْعَبْدُ الْآبِقُ
النَّحْ) رَوَاهُ الشَّيْخَانُ فِي الصَّحِيحِ ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) قَالَ : الْعَبْدُ
إِذَا أَبَى مِنَ مَوَالِيهِ ثُمَّ سُرِقَ لَمْ يَقْطَعْ وَهُوَ آبِقٌ لِأَنَّهُ مُرْتَدٌّ عَنِ الْإِسْلَامِ وَلَكِنْ يُدْعَى إِلَى
الرَّجُوعِ إِلَى مَوَالِيهِ وَالدَّخُولِ فِي الْإِسْلَامِ فَإِنْ أَبَى الرَّجُوعَ إِلَى مَوَالِيهِ قُطِعَتْ يَدُهُ
بِالسَّرْقَةِ ثُمَّ قُتِلَ ، وَالْمُرْتَدُّ إِذَا سُرِقَ بِمَنْزِلَتِهِ - (١) - لَمْ يَعْمَلْ بِهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ وَتَقَدَّمَ .
(وَسُئِلَ الصَّادِقُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) رَوَى الشَّيْخَانُ فِي الصَّحِيحِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) قَالَ : مِنْ شَهْرِ السَّلَاحِ فِي مِصْرَ مِنَ الْأَمْصَارِ فَمَعَرَقْتَنِي مِنْهُ وَنَفَى مِنْ
تِلْكَ الْبَلَدَةِ مِنْ شَهْرِ السَّلَاحِ فِي غَيْرِ الْأَمْصَارِ وَضَرْبَ وَغَرَقَ (أَيَّ جَرَحَ) وَاخْذَلَ الْمَالَ
وَلَمْ يَقْتُلْ فَهُوَ مُحَارَبٌ فَبِجَزَائِهِ جُزَاءُ الْمُحَارَبِ وَ أَمْرُهُ إِلَى الْإِمَامِ إِنْ شَاءَ قَتْلُهُ وَإِنْ
شَاءَ صَلْبُهُ وَإِنْ شَاءَ قَطْعُ يَدِهِ وَرَجْلِهِ قَالَ : وَإِنْ ضُرِبَ وَقُتِلَ وَاخْذَلَ الْمَالَ فَعَلَى الْإِمَامِ
أَنْ يَقْطَعَ يَدَهُ الِیْمْنَى بِالسَّرْقَةِ .

ثُمَّ بَدَفَهُ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ فَيَتَبِعُونَهُ بِالْمَالِ ثُمَّ يَقْتُلُونَهُ قَالَ : فَقَالَ لَهُ أَبُو عُبَيْدَةَ :
اصْلَحَكَ اللَّهُ أَدْرَأَيْتَ أَنْ عَفَى عَنْهُ أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ ؟ قَالَ : فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) أَنْ عَفَا

(١) الْكَافِي بِأَبْجَدِ الْمُرْتَدِّ خَبِير ١٩ وَالتَّهْذِيبُ بِأَبِ الْمُرْتَدِّ وَالْمُرْتَدَّةُ خَبِير ٢٣

قتل وصلب ، واذا حارب واخذ المال ولم يقتل قطعت يده ورجله ، واذا حارب ولم يقتل ولم يأخذ المال نفى - وينبئ ان يكون نفياً يشبه الصلب والقتل ، يقتل رجله ويرمى في البحر .

عنه فان على الامام ان يقتله لانه قد حارب وقتل وسرق قال : فقال ابو عبيدة : ارأيت ان اراد اولياء المقتول ان يأخذوا منه الدية ويدعوه لهم ذلك ؟ قال : فقال لاعليه القتل (١) .

وفي الصحيح ، عن بريد بن معوية قال : سأل رجل ابا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل : **إِنَّمَا جُزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أَن يَأْخُذَ اللَّهُ بَآيَاتِهِ** ؟ قال : ذلك الى الامام يفعل به ما يشاء ، قلت فمفوض ذلك اليه ؟ قال : لا ولكن فهو الجناية .

وفي القوي كالصحيح عن عبد الله بن اسحاق المدائني عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال : سئل عن قول الله عز وجل : **إِنَّمَا جُزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ** يسمون في الارض فساداً ان يقتلوا الآية فما الذي اذا فعله استوجب واحدة من هذه الاربعة ؟ فقال : انا حارب الله ورسوله وسمى في الارض فساداً فقتل قتل به ، وان قتل واخذ المال قتل وصلب ، وان اخذ المال ولم يقتل قطعت يده ورجله من خلاف وان شمر السيف حارب الله ورسوله وسمى في الارض فساداً ولم يقتل ولم يأخذ المال ، نفى من الارض ، قلت : كيف ينفي ؟ وما حد نفيه ؟ قال ينفي من المصر الذي فعل فيه ما فعل الى مصر غيره ، ويكتب الى اهل ذلك المصر بأنه منفي فلانجا السوء ولا يبايعوه ولا تناكحوه ولا نواكلوه ولا يشاربوه فيفعل ذلك به سنة فان خرج من ذلك المصر الى غيره كتب اليهم بمثل ذلك حتى تتم السنة ، قلت : فان توجه الى ارض الشرك ليدخلها

(١) اورده والشمعة التي بعده في الكافي باب حد المحارب خبر ١٢-٥-٨-٩-١٠-

١١-١٣-١-٣-٢ واورده غير الخامس في التهذيب باب الحد في السرقة والخيانة والخلسة

الخبر ١٢١-١٢٦-١٢٣-١٢٣-١٥٣-١٦٣-١٦١-١٦٩-١٥٩

قال إن توجه إلى أرض الشرك ليدخلها قوتل أهلها.
وفي القوي ، عن أبي الحسن عليه السلام مثله الآية قال في آخره : بفعل به ذلك
سنة فانه سيُتوب قبل ذلك وهو صاغر قال : قُلت : فإن أم أرض الشرك يدخلها
قال : يقتل .

وفي القوي ، عن عبدالله بن طلحة ، عن أبي عبدالله عليه السلام في قول الله عز وجل
إلّا جزاء الذين يُحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا الآية هذا نفى
المحاربة غير هذا النفى قال : يحكم عليه الحاكم بقدر ما عمل وينفى ويعمل في البحر ثم
يقذف به لو كان النفى من بلد إلى بلد كان يكون إخراجهم من بلد إلى بلد آخر
عدل القتل والصلب والقطع ولكن يكون حداً يوافق القطع والصلب .

وفي القوي كالصحيح ، عن عبيدة بن بشر الخثعمي قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام
عن قاطع الطريق وقلت : إن الناس يقولون إن الإمام فيه مخير أي شيء شاء صنع ؟
قال : ليس أي شيء شاء صنع ولكنه يصنع بهم على قدر جنايتهم ، مَنْ قطع الطريق
فقتل وأخذ المال قطعت يده ورجله و صلب ، ومَنْ قطع الطريق فقتل ولم يأخذ
المال قتل ومَنْ قطع الطريق وأخذ المال ولم يقتل قطعت يده ورجله (من خلاف سخ) ،
ومن قطع الطريق ولم يأخذ ولم يقتل نفى من الأرض .

وفي القوي عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألت عن المحارب وقلت له : إن أصحابنا
يقولون إن الإمام مخير فيه إن شاء قطع وإن شاء صلب وإن شاء قتل فقال : لأن
هنا أشياء معدودة في كتاب الله عز وجل ، فإذا ما هو قتل وأخذ قتل و صلب وإذا قتل ولم يأخذ
قتل ، وإذا أخذ ولم يقتل قطع وإذا هو قتل ولم يُقدر عليه ثم أخذ قطع الآن يتوب
فإن تاب لم يقطع .

وفي الموثق عن أبي صالح (والظاهر أنه عجلان الثقة) عن أبي عبدالله عليه السلام قال
قدم على رسول الله ﷺ قوم من بني ضبة مرضى فقال لهم رسول الله ﷺ اقيموا

عندي فاذا برأتم بمتحكم في سرية فقالوا أخرجنا من المدينة فبعت بهم الى ابل الصدقة يشربون من ابوالها و يأكلون من الباتها فلما برأوا واشتدوا قتلوا ثلثة ممن كان في الابل فبلغ رسول الله ﷺ الخبر فبعت اليهم علياً عليه السلام وهم في واد قد تحيروا ليس بقدرود ان يخرجوا منه قريباً من ارض اليمن فاسرهم وجاءهم الى رسول الله ﷺ فنزلت عليه هذه الآية : إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْمُونَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ، فَاخْتَارَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَلْتَقَطَ قَطْعَ أَيْدِيهِمْ وَ أَرْجُلِهِمْ مِنْ خِلَافٍ .

وفي الحسن كالصحيح ، عن جميل بن دراج قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْمُونَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ قُتِلَ : أَيْ شَيْءٌ عَلَيْهِمْ مِنْ هَذِهِ الْعُدُودِ الَّتِي سَمَّى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ؟ قَالَ : ذَلِكَ إِلَى الْأِمَامِ إِنْ شَاءَ قَطَعَ وَإِنْ شَاءَ صَلَبَ وَإِنْ شَاءَ نَفَى وَإِنْ شَاءَ صَلَبَ وَإِنْ شَاءَ قَتَلَ . قُلْتُ النَّفَى إِلَى أَيْنَ ؟ فَقَالَ : يَنْفَى مِنْ مِصْرَ إِلَى مِصْرٍ آخَرَ وَقَالَ إِنْ عَلِيَ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَفَى رَجُلَيْنِ مِنَ الْكُوفَةِ إِلَى الْبَصْرَةِ .

وفي الموثق عن حنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ قَالَ : لَا يَبَايِعُ وَلَا يُؤْوِي وَلَا يَتَصَدَّقُ عَلَيْهِ .

وروى الشيخ في القوي عن عبد الله المدائني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قُلْتُ لَهُ جِئْتُكَ فَدَاكَ أَخْبِرْنِي عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْمُونَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ، قَالَ فَقَدْ بَيَّنَّهُ ثُمَّ قَالَ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ خُذْهَا أَرْبَعاً بِأَرْبَعٍ ثُمَّ قَالَ : أَنَا حَارِبُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاسْمِي فِي الْأَرْضِ فَسَاداً فَتَقَتَّلْتُ قَتْلًا ، وَإِنْ قَتَلَ وَاخْتُلِفَ الْمَالُ قَتَلَ وَصَلَبَ ، وَإِنْ اخْتُلِفَ الْمَالُ وَلَمْ يَقْتُلْ قَطَّعَتْ يَدَيْهِ وَرَجُلُهُ مِنْ خِلَافٍ ، وَإِنْ حَارِبَ اللَّهِ وَاسْمِي فِي الْأَرْضِ

وقال الصادق عليه السلام المصلوب يُنزل عن الخشبة بعد ثلاثة أيام يفصل ويدفن ، ولا يجوز صلبه أكثر من ثلاثة أيام .

وفى رواية السكوني ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه عليه السلام ان علياً عليه السلام صلب رجلاً بالحيرة ثلاثة أيام ، ثم اتر له يوم الرابع فصلّى عليه ودفنه .

فساداً ولم يقتل و لم يأخذ من المال نفى في الأرض قال : قلت وما حدّ نفية قال : سنة ينفى من الأرض الذي فعل فيه الى غيره ثم يكتب الى ذلك المصر بأنه منفى فلا تأكلوه ولا تشاربوه ولا تأكلوه حتى يخرج الى غيره فيكتب اليهم ايضاً بمثل ذلك فلا يزال هذه حاله سنة فاذا فعل بمثل ذلك تاب وهو صاغر (١) .

واعلم ان ظاهر الآية وموتقة ابي صالح وحسنة جميل التخيير وباقي الاخبار على الترتيب و يمكن حمل التخيير على الترتيب بأن يكون مفرقاً على الحالات وهو اظهر والله تعالى يعلم .

وقال الصادق عليه السلام روى الشيخان في القوي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال : لا تدعوا المصلوب بعد ثلثة ايام حتى ينزل ويدفن (٢) .

وفى رواية السكوني روى الشيخان في القوي عنه قال : ان امير المؤمنين عليه السلام صلب رجلاً بالحيرة ثلثة ايام ثم اتر له يوم الرابع فصلّى عليه ودفنه (٣) .

(١) التهذيب باب الحد في السرقة والخيانة الخ خبر ١٥١ .

(٢) التهذيب باب من الزیادات خبر ٣٠ من كتاب الحدود والكافي باب التوادر خبر ٣٩ من كتاب الحدود .

(٣) اوردته والخمسة التي بعده في التهذيب باب الحد في السرقة الخ خبر ١٦٢ -

١٢٧-١٥٢-١٥٥-١٢٩-١٥٠ وورد الاولين والسادس في الكافي باب المحارب

وروى علي بن رثاب ، عن خريس عن أبي جعفر عليه السلام قال من حمل السلاح بالليل فهو محارب الآن يكون رجلا ليس من أهل الريبة .

وروى صفوان بن يحيى ، عن طلحة النهدي ، عن سودة بن كليب قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل يخرج من منزله يريد المسجد أو يريد الحاجة ، فيلقاه رجل أو يستقبله فيضربه ويأخذ ثوبه ، قال : أى شيء يقول فيه من قبلكم ؟ قال : قلت يقولون : هتدغارة مملنة ، وإنما المحارب في قرى مشركيه (مشر كذخ) فقال : ايها أعظم حرمة دار الإسلام أو دار الشرك ؟ قال : قلت : دار الإسلام ، قال : هؤلاء من أهل هتدما الآية : (إنما جزاء الذين يُعَادُونَ اللهَ ورسوله) إلى آخر الآية) .

وروى عن طريف بن سنان التودى . قال : سألت جعفر بن محمد عليه السلام عن

﴿وروى علي بن رثاب﴾ في الصحيح والشيخان في القوي كالصحيح ﴿عن خريس الكناسي﴾ (إلى قوله) فهو محارب ﴿أى كالمحارب ويؤذى أو يكون على الحقيقة وينفى من البلد ،

وروى الشيخ في القوي ، عن جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال : من أشار بحديته في مصر قطعت يده ومن ضرب فيها قتل .
وفي الصحيح ، عن منصور عن أبي عبد الله عليه السلام قال : اللص محارب لله ولرسوله فاقتلوه فما دخل عليكم فعلى .

وفي الموثق ، عن غياث بن إبراهيم عن جعفر عن أبيه عليهما السلام قال إذا دخل عليك اللص يريد أهلك ومالك فإن استطعت أن تبدره وضربه فابدره واضربه وقال اللص محارب لله ورسوله فاقتله فما منك (مسك خل) منه فهو على (أو عليه) أى ما وصل منك إليه بسبب دخوله عليك فلو كان آتياً على سبيل الفرض المحال فهو على .

﴿وروى صفوان بن يحيى عن طلحة النهدي﴾ في الموثق كالصحيح كالشيخين ﴿عن سودة بن كليب﴾ ويذل على أن الدغارة في حكم المحاربة ويمكن حملها على المحاربة بل يظهر من الخبر أيضاً ﴿وروى عن طريف بن سنان - التودى﴾ لم

رجل سرق حرة فباعها ، فقال : فيها اربعة حدود ، اما اولها فسارق تقطع يده والثانية
ان كان وطنها جلد الحد ، وعلى الذى اشترى ان كان وطنها وقد علم ، ان كان
محصنا رجم ، وان كان غير محصن جلد الحد ، وان كان لم يعلم فلا شيء عليه ولا
عليها ، وان كان اشكرها فلا شيء عليها وان كانت طاوغة جلدت الحد .

وروى محمد بن عبد الله بن هلال ، عن ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قلت له
أخبرني عن السارق لم تقطع يده اليمنى ورجله اليسرى ولا تقطع يده اليمنى ورجله اليمنى ؟

→ يذكر ورواه الشيخان في القوي من اهل هذه الآية : (انما جزاء الذين يُحاديثون الله
كالصحيح (١) ويدل على القطع في سرقة الحرة وبيعها وعمل به الشيخ وجماعة .

وروى الشيخ في الصحيح ، عن يونس بن عبد الرحمن عن سنان بن ظريف (طريف - خ)
(وهو ممدوح) قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل باع امرأته قال على الرجل ان
يقطع يده ، وعلى المرأة الرجم ان كانت وطئت وعلى الذى اشترى ان وطئها ان كان
محصناً ان يرمي ان علم بذلك وان لم يكن محصناً ضرب مائة جلدة .

وروي في القوي ، عن عبد الله بن طلحة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل
يبيع الرجل و هما حران يبيع هذا هذا ، وهذا هذا ويفران من بلد الى بلد فيبيعان
انفسهما ويفران بأموال الناس قال يقطع ايديهم لانهما سارقان انفسهما وأموال الناس
(او المسلمين) .

وعن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام اتى برجل
قد باع حراً فقطع يده

وروى محمد بن عبد الله بن هلال ، ولم يذكر ، تقدم مستند في القوي عن الشيخين

(١) اورده والثلاثة التي يملء في التهذيب باب الحد في الرقة والغيانة الخ خير

٦٣ - ٦٢ - ٦١ وورد الاولين والرابع في الكافي باب حد من سرق حراً فباعه

خير ١ - ٣ - ٢ .

قَالَ : مَا أَحْسَنَ مَا سَأَلْتَ إِذَا قَطَعْتَ يَدَهُ الْيُمْنَى وَرَجْلَهُ الْيُمْنَى سَقَطَ عَلَى جَانِبِهِ الْإِيسَرِ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْقِيَامِ ، وَإِذَا قَطَعْتَ يَدَهُ الْيُمْنَى وَرَجْلَهُ الْإِيسَرَى اعْتَدِلَ وَاسْتَوَى قَائِمًا ، قَالَ : قُلْتُ : جَعَلْتَ فِدَاكَ كَيْفَ يَقُومُ وَقَدْ قَطَعْتَ رَجْلَهُ ؟ قَالَ : إِنَّهُ لَيَقْطَعُ لَيْسَ مِنْ حَيْثُ رَأَيْتَ تَقْطَعُ إِنَّمَا تَقْطَعُ الرَّجُلَ مِنَ الْكُمْبِ وَيَتْرَكَ لَهُ مِنْ قَدَمِهِ مَا يَقُومُ عَلَيْهِ يَصَلِّي وَيُعْبَدُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ، قُلْتُ : فَمِنْ أَيْنَ تَقْطَعُ الْيَدَ ؟ قَالَ تَقْطَعُ الْأَرْبَعَ الْأَصَابِعَ وَيَتْرَكَ لَهَا الْإِبْهَامَ يَعْتَمِدُ عَلَيْهَا فِي الصَّلَاةِ يَنْسَلُ بِهَا وَجْهَهُ لِلصَّلَاةِ .

وَرَوَى إِسْحَاقُ بْنُ عِمَارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي رَجُلٍ سَرَقَ مِنْ بَسْتَانٍ عَذَقَ قَائِمَتَهُ دِرْهَمَانِ ، قَالَ : يَقْطَعُ بِهِ .

وَرَوَى عَلِيُّ بْنُ رِثَابٍ ، عَنْ ضَرِيسِ الْكِنَاسِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : الْعَبْدُ إِذَا اقْرَأَ عَلَى نَفْسِهِ عِنْدَ الْإِمَامِ مِرْقَاتَهُ سَرَقَ قِطْعَهُ ، وَالْإِمَامُ إِنَّا أَقْرَأَتْ عَلَى نَفْسِهَا عِنْدَ الْإِمَامِ بِالرَّقْعَةِ قِطْعَهَا ، قَالَ مُصَنِّفُ هَذَا الْكِتَابِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مَتَى كَانَ الْعَبْدُ مَعْنَى

مَشْرُوحًا (١) .

﴿ وَرَوَى إِسْحَاقُ بْنُ عِمَارٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْمَوْثُوقِ كَالصَّحِيحِ وَالشَّيْخَانِ فِي الْقَوَى وَبَدَلَ عَلَى الْقِطْعِ فِي الشَّجَرَةِ الْآنَ يَحْمَلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا لَمْ يَكُنْ عَلَى الشَّجَرَةِ بَلْ عَلَى مَا بَعْدَ الْجَذَازِ وَيَحْمَلُ عَلَى مَا كَانَ مَحْرُزًا وَعَلَى الْقِطْعِ فِي دَرَاهِمِينَ وَالْفَالِ كَوْنَهُمَا خَمْسَ الدِّينَارِ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَخْبَارُ الْخَمْسِ وَقَدْ يَكُونَانِ رُبْعًا أَيْضًا فَإِنَّهُ كَانَ قِيَمَةُ الدَّرَاهِمِ مُخْتَلِفَةً غَايَةَ الْاِخْتِلَافِ ﴾ وَرَوَى عَلِيُّ بْنُ رِثَابٍ ﴿ فِي الصَّحِيحِ كَالشَّيْخَيْنِ ﴾ عَنْ ضَرِيسِ الْكِنَاسِيِّ ﴿ وَيُخَالِفُ الْمَشْهُورُ مِنْ وَجْهَيْنِ ، مِنْ قَبُولِ أَقْرَارِهِ مَرَّةً وَبِمُسْكَانٍ أَنْ يَكُونَ مُخْصُوصًا بِالْمَمْلُوكِ أَوْ بِرَجُلٍ مَرَّةً وَمِنْ قَبُولِ أَقْرَارِ الْمَمْلُوكِ فَإِنَّهُ أَقْرَارُهُ فِي حَقِّ الْغَيْرِ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْأَخْبَارُ

(١) أوردته والذين بعده في التهذيب باب العبد في السرقة والخيانة خبر ١٩ - ١٧
٥٩ وأورد الأول في الكافي باب حد القطع وكيف هو خبر ١٧ والآخرين في ما يجب على
من الر على نفسه بحد الخ خبر ٧ - ٨ وأورد الثالث أيضاً في باب ما يجب على المالك
والمكاتبين من الحد خبر ٨ .

يعلم انه يريد الاضرار بسيدّه لم يقطع اذا أقرّ على نفسه بالسرقة ، فإن شهد عليه شاهدان قطع .

روى ذلك الحسن بن محبوب ، عن ابى أيوب ، عن الفضيل بن يسار قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : اذا أقرّ المملوك على نفسه بالسرقة لم يقطع ، وان شهد عليه شاهدان قطع .

باب اقامة الحدود على الاخرس و الاصم والاعمى

روى يونس ، عن اسحاق بن عمار قال : سئل أحد علماء عليه السلام عن حد الاخرس والاصم والاعمى ، قال : عليهم الحدود اذا كانوا يعقلون ما يأتون .

فى انه لا يسمع ويعمل على تصديقه المولى ، وحمله المصنف على ما لم يرد الاضرار بالقرائن ﴿روى ذلك الحسن بن محبوب﴾ فى الصحيح كالشيخين (١) ويعمل على ما اذا لم يصدقه المولى ادعى ما اذا اراد الاضرار بالقرائن كما فعله المصنف .

باب اقامة الحدود على الاخرس الخ

﴿روى يونس﴾ لم يذكر والظاهر انه من كتابه ﴿عن اسحق بن عمار﴾ الى قوله (عليهم الحدود) لانهم مكلفون اذا كانوا يعقلون ما يأتون فلو ادعى الاعمى انها اشتبهت على و كان ظنى انها زوجتى قبل منه وكذا الاصم والاخرس اذا ادعى انا قدناها بالاشارة يسمع ، لقوله ﴿عليه السلام﴾ ادركوا الحدود بالشبهات .

باب حد آكل الربا بعد البيئة

روى اسحق بن عمار ، وسماعة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قلت له :
(ما حدّخ) آكل الربا بعد البيئة ؟ قال : يؤدّب ، فإن عاد أدّب ، فإن عاد قتل .

باب ←

﴿ حد ﴾ أي تعزير ﴿ آكل الربا بعد البيئة ﴾ أي بعد العلم بحرمته كما قال الله تعالى
فَمَنْ جَاءَهُ يَنْتَهَ مِنْ ذَنْبِهِ فَاتَّهَىٰ لَهُ مَا سَلَفَ (١) .
﴿ روى احمد بن عمار ﴾ في الموثق كالصحيح ﴿ وسماعة ﴾ في الموثق ورواه
الشيخان عنهما في القوي (٢) ﴿ عن ابي بصير ﴾ ويدل على ان صاحب الكبيرة يقتل
في الثالثة وتقدم صحيحة يونس في الكبائر مطلقا انه يقتل في الثالثة .
و روى الشيخان في الصحيح ، عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال : من
أخذ في شهر رمضان وقد افطر فرقع الى الامام يقتل في الثالثة (٣) .
وفي القوي عن السكوني عن جعفر عن ابيه عليه السلام انّ عليا عليه السلام اتى بأكل
الربا فاستتابه فتاب ثم خلى سبيله ثم قال يستتاب آكل الربا من الربا كما يستتاب من
الشرك (٤) وقلوا انه روى في الرابعة لكن لم تطلع عليه مسنداعاما .

(١) البقرة - - ٢٧٥

- (٢) الكافي باب ما يجب فيه التعزير في جميع الحدود خبر ٩ والتهذيب باب الحد
في السكر وحد السكر الخ خبر ٣٨ ورواه ايضا في باب من الزيادات خبر ٢
(٣) الكافي باب من افطر متعمدا من غير عذر الخ خبر ٤ من كتاب الصوم والتهذيب
باب الكفارة في اعتقاد افطار يوم من شهر رمضان الخ خبر ٥ من كتاب الصوم .
(٤) التهذيب باب من الزيادات خبر ٣٥ من كتاب الحدود .

باب حد آكل الميتة والدم ولحم الخنزير

روى اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال : آكل الميتة والدم ولحم الخنزير عليه ادب ، فإن عاد ادب ، قلت : فإن عاد ؟ قال : يؤدب وليس عليه قتل

باب ما يجب في اجتماع الحدود على رجل

روى علي بن رئاب ، عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال : إيمان رجل اجتمعت عليه حدود فيها القتل يبدأ بالحدود التي هي دون القتل ثم يقتل بعد ذلك .

باب حد آكل الميتة والدم ولحم الخنزير

﴿ روى اسحق بن عمار ﴾ في الموثق كالصحيح و الشيخان في القوي (١)
ويبدل على انه لا يقتل في الثالثة لان اكلها ليس من الكبائر ، و روى الشيخان في القوي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال : أنى امير المؤمنين عليه السلام برجل نصراني كان اسلم ومعه خنزير قد شواه وادرجه بريحان قال : ما حملك على هذا ؟ قال الرجل مرضت فقرمت الى اللحم (اى اشتهيته) فقال : اين امت من لحم الماعز وكان خلفاً منه ثم قال لو انك اكلته لاقمت عليك الحد ، ولكن سأضربك ضرباً فلا تعد فضربه حتى شقريه له اى بال على ثيابه .

باب ما يجب في اجتماع الحدود على رجل

﴿ روى علي بن رئاب ﴾ في الصحيح ﴿ عن زرارة ﴾ و روى الشيخان في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يؤخذ وعليه حدود احدها القتل

(١) اوردته والذي بعده في الكافي باب ما يجب فيه التعزير في جميع الحدود خبر ١٠

وباب النوادر خبر ٢٩ والتهذيب باب الحد في السكر وحد السكر الخ خبر ٣٩-٤٠ .

باب نواذر الحدود

روى سليمان بن داود المنقرى ، عن حفص بن غياث قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام من يقيم الحدود السلطان أو القاضي ؟ فقال : إقامة الحدود إلى من إليه الحكم .

فقال كان على عليه السلام يقيم عليه الحدود ثم يقتله ولا يخالف علياً عليه السلام (۱) .
وفى الحسن كالصحيح ، عن حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يكون عليه الحدود منها القتل ؟ فقال : يقام عليه الحدود ثم يقتل .

وفى الحسن كالصحيح والشيخ فى الصحيح ، عن عبد الله بن سنان و ابن بكير ، عن أبي عبد الله عليه السلام فى رجل اجتمعت عليه حدود فيها القتل قال : يبدأ بالحدود التى دون القتل ثم يقتل .

وفى النوفلى ، عن سماعة . عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام فيمن قتل وشرب خمرأ و سرق فأقام عليه الحد فجلده لشربه الخمر و قطع يده فى سرقته و قتله بقتله .

باب نواذر الحدود

(روى سليمان بن داود المنقرى) فى القوى كالصحيح كالشيخ بسندين (۲)
(عن حفص بن غياث (الى قوله) الى من إليه الحكم) أى يقيم الامام و الحاكم ايضاً

(۱) اورده واثنته التى بعده فى الكافى باب من وجب عليه حدود آخذها القتل خبر ۱ - ۲ - ۳ و اورده الثلثة الاول فى التهذيب باب حدود الزنا خبر ۱۶۰ - ۱۶۱ - ۱۶۲ .

(۲) اورده فى التهذيب بسندين فى باب من الزادات فى القضايا و الاحكام خبر ۷۸ من كتاب القضاء و السند الآخر فى باب من الزادات خبر ۵۲ (آخر الباب) من كتاب الحدود .

و روى أن رجلاً جاء برجل إلى أمير المؤمنين عليه السلام فقال : يا أمير المؤمنين إن هذا زعم أنه احتلم بأمي ، فقال : إن الحلم بمنزلة الظل فإن شئت جلدت لك ظله ثم قال عليه السلام : لكسي أوجهه لتلايمود يؤذي المسلمين .

وروى أنه دنا من أمير المؤمنين عليه السلام صبيان يدهما لوحان ، فقالا : يا أمير المؤمنين خابر بيننا ، قال أمير المؤمنين عليه السلام : إن الجور في هذا كالجور في

ولاشك في المنسوب الخاص أما العام كالفقيه فالظاهر منه أنه يقيم الحدود للأخبار السالفة في باب القضاء من قوله عليه السلام (قد جعلته حاكماً) ويحتمل كونه منصوباً لرفع المنازعة لكن اللفظ عام ولا منقسم ظاهراً .

﴿ وروى ﴾ روى الكليني في الموثق كالصحيح ، عن سماعة قال : قال إن رجلاً قال لرجل على عهد أمير المؤمنين عليه السلام : إني احتلمت بأمك فرفعها إلى أمير المؤمنين عليه السلام وقال : إن هذا افتري على أمي فقال له وما قال لك ؟ قال : زعم أنه احتلم بأمي فقال له أمير المؤمنين عليه السلام : في المدل أن شئت أقمته لك في الشمس فاجلد ظله فان الحلم مثل الظل ولكننا سنضربه (أو سنؤذيه) حتى لا يعود يؤذي المسلمين (١) وفي رواية أخرى ضربه ضرباً و جيعاً روى الشيخ في الحسن كالصحيح ، عن الحسين بن أبي الملاء عن أبي عبد الله عليه السلام أن رجلاً أتى رجلاً على عهد أمير المؤمنين عليه السلام فقال : إن هذا افتري على ؟ قال : وما قال لك ؟ قال : أنه احتلم بأم الآخر قال : إن في المدل أن شئت جلدت ظله فان الحلم إنما هو مثل الظل ولكننا سنوجهه ضرباً و جيعاً حتى لا يؤذي المسلمين فضربه ضرباً و جيعاً (٢) - والظاهر أن ضرب الظل كناية عن عدم موجب الحد ، ويمكن أن يكون مطابقة .

﴿ وروى ﴾ روى الشيخان في القوي ، عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن أمير المؤمنين عليه السلام التقى صبيان الكتاب الواحد من يديه ليغير بينهم فقال : أما

(١) الكافي باب النوادر غير ١٩ من كتاب الحدود

(٢) التهذيب باب الحد في القرية والسب الخ غير ٧٦

الاحكام، ابلغنا مؤدبكم اني انه ان ضربكم فوق ثلاث كان ذلك قصاصاً يوم القيامة.
 وروى صفوان بن يحيى ، عن يونس عن ابي الحسن الماضي عليه السلام قال : اصحاب
 الكبائر كلها اذا اقيم عليهم الحد مرتين قتلوا في الثالثة .
 وقال الصادق عليه السلام : من ضربناه حداً من حدود الله فمات فلا دية له علينا ، ومن
 ضربناه حداً من حدود الناس فمات فإن دية علينا .
 وروى الحسن بن محبوب ، عن عبدالله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال : جاء
 رجل الى رسول الله صلى الله عليه وآله فقال : ان امي لا تدفع يد لامي قال : فاحبسها قل : قد
 فعلت : قال : فامنع من يدخل عليها ، قال : قد فعلت ، قال : فقيدتها فاني لا أبرأها
 بشيء افضل من أن تمنعها من محارم الله عز وجل .

انها حكومة والجور فيها كالجور في الحكم ابلغوا معلّمكم ان ضربكم فوق ثلاث
 ضربت في الادب اني اقتص منه (١) (وفي باب بدون الى) وكأنه نقل بالمعنى ، والظاهر
 انه خبر آخر للاختلاف معنى وتقدم الاخبار في ذلك وحمل على الكراهة .
 وروى صفوان بن يحيى في الحسن كالصحيح ، ورواها الشيخان في الصحيح (٢)
 وتقدم مع اخبار آخر .
 وقال الصادق عليه السلام : ورواها الشيخان عن الحسن بن صالح الثوري (وهو ضعيف)
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال : كان على عليه السلام يقول (٣) (فإن دية علينا) اي تبرأ لما
 سيجي في الاخبار انه لادية على الحاكم مطلقاً .

وروى الحسن بن محبوب في الصحيح ، عن عبدالله بن سنان ان امي
 لا تدفع يد لامي كناية عن انها زانية ولا تمنع احداً من الدخول عليها قال : فامنع
 من يدخل عليها و لو بالضرب والجرح والقتل قال فقيدتها خشي لا يمكنها

(١) الكافي باب النوادر خبر ٣٨ والتهذيب باب من الزيادات خبر ٣٠ .

(٢) الكافي باب ان صاحب الكبيرة يقتل في الثالثة خبر ٢

(٣) التهذيب باب القضاء في قتل الزحام ومن لا يعرف قائله الخ خبر ٢٥ من

وروى الحسن بن محبوب ، عن علي بن رئاب ، عن ضريس عن أبي جعفر عليه السلام قال : لا يعنى عن الحدود التى لله عز وجل دون الامام ، فأما ما كان من حق الناس فى حد فلا يأتى ان يعنى عنه دون الامام .

الخروج ، وبدل على انه ينفع الترك ولو لم يكن بالاختيار ولو لم يكن لله فانه لاشك ان المكلف يستحق العقاب بفعل المعاصى فاذا لم يفعلها لا يستحق العقاب ، اما الثواب فالظاهر اشتراطه بأن يكون الترك لله الا فى ترك الخمر كما تقدم .

وروى الحسن بن محبوب رحمته الله فى الصحيح كالشيخين فى الحسن كالصحيح (١) على المشهور رحمته الله لا يعنى عن الحدود التى لله عز وجل دون الامام رحمته الله اى عنده اى ليس لاحد أن يعفو بأن يشفع فى الاسقاط واما الامام فله العفو اذا ثبت بالافراد لامانته بالبيئة ، ويمكن ان يكون المراد بالدون (الغير) يعنى ليس لغيره العفو فيما كان من حقوقه تعالى واما هو بالتفصيل ، واما ما كان من حقوق الناس كالغذف والسرقة فلهم العفو قبل الوصول الى الامام واما بعد الوصول باثباتهم بالبيئة فليس لهم العفو . كما رواه الشيخان فى الصحيح عن الفضيل بن يسار ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : من اقر على نفسه عند الامام بحق احد من حقوق المسلمين فليس على الامام ان يقيم عليه الحد الذى اقر به عنده حتى يحضر صاحب حق الحد او وليه فيطلبه بحقه (٢) .

وروى الشيخ فى الصحيح ، عن الفضيل قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : من اقر على نفسه عند الامام بحق حد من حدود الله مرة واحدة حرأ كان او عبداً او حرة كانت اداة فعلى الامام ان يقيم الحد عليه للذى اقر به على نفسه كائناً من كان الا ان رأى المحصن فانه لا يرجعه حتى يشهد عليه اربعة شهداء فاذا شهدوا ضربه الحد مائة جلدة ثم يرجعه . قال : وقال ابو عبد الله عليه السلام : ومن اقر على نفسه عند الامام بحق حد من حدود الله فى حقوق المسلمين فليس على الامام ان يقيم عليه الحد الذى اقر به

(١) الكافى باب العفو عن الحدود خبر ٢ والتهذيب باب حدود الزنا قلعة من خبر ٢٠

(٢) الكافى باب ما يجب على من اقر على نفسه بحد الخ خبر ٩

عنده حتى يحضر صاحب الحق او وليه فيطالبه بحقه قال : فقال له بعض اصحابنا : يا
 باعبدالله فما هذه الحدود التي اذا اقربها عند الامام مرة واحدة على نفسه اقيم عليه
 الحد فيها ؟ فقال : اذا اقر على نفسه عند الامام بسرقه قطعه ، فهذا من حقوق الله و اذا
 اقر على نفسه انه شرب خمرا حتم فهذا من حقوق الله ، و اذا اقر على نفسه بالزنا وهو
 غير محصن فهذا من حقوق الله قال : واما حقوق المسلمين فاذا اقر على نفسه عند الامام
 بفرقة لم يسمع حتى يحضر صاحب الفرية او وليه ، و اذا اقر بقتل رجل لم يقتله حتى
 يحضر اولياء المقتول فيطالبوا بدم صاحبهم (١) .

اعلم ان في الاقرار في الزنا مخدوع على ما دون الأربعة وقوله عليه السلام : ان
 السرقة من حقوق الله فلا ينافي كونه من حقوق الناس ابناً ويظهر منه ان زنا المحصن
 من حقوق الناس .

وروى الشيخ في الصحيح والكليني في الحسن كالصحيح : عن عبدالله بن سنان
 عن ابي عبدالله عليه السلام قال : السارق اذا جاء من قبل نفسه تاباً الى الله عز وجل ودرسته
 على صاحبها فلا قطع عليه (٢) .

وفي الصحيح ، عن محمد بن قيس ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : كان لام سلمة زوجة
 النبي صلى الله عليه وآله امة فسرقته من قوم فأتى بها النبي صلى الله عليه وآله فكلمته ام سلمة فيها فقال
 النبي صلى الله عليه وآله : يا ام سلمة هذا حد من حدود الله عز وجل لا يبتغي قطعها رسول الله
صلى الله عليه وآله (٣) .

(١) التهذيب باب حدود الزنا غير ٢ .

(٢) الكافي باب ما يجب على من اقر على نفسه بحد غير ٨ . والتهذيب باب الحد في

السرقه والخيانة الخ غير ٢٧ . و باب من الزبادات غير ١١

(٣) التهذيب باب الحد في السرقه والخيانة الخ غير ١١٥ . والكافي باب انه لا يقطع

في حد غير ٢ .

و في الموثق كالصحيح ، عن ابان بن عثمان عن سلمة (و كأنه سالم بن مكرم) عن ابي عبدالله عليه السلام قال كان اسامة بن زيد يشفع في الشيء الذي لاحد فيه فأني رسول الله ﷺ : بانسان قد وجب عليه حد فشفع له اسامة فقال رسول الله ﷺ : لا تشفع في حد (١) .

و في القوي عن مثني الحنط ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ لا تشفع في حد (٢) .

و في الموثق كالصحيح ، عن سعاة بن مهران ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : من اخذ سارقاً فمضى عنه فذلك له فإن رفع الى الامام قطعه فان الذي سرق منه : انا اهب له لم يدعه الامام حتى يقطعه اذا رفع اليه ، و اما الهبة قبل ان يرفع الى الامام وذلك قول الله عز وجل : والحافظون لحدود الله فإذا انتهى الحد الى الامام فليس لاحد ان يتركه (٣) .

وفي الصحيح ، عن الحسين بن ابي العلاء قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يأخذ اللص يدعه افضل ام يرفعه ؟ قال : ان صفوان بن امية كان متكئاً في المسجد على رداءه فقام يبول فرجع وقد ذهب به فطلب صاحبه فوجده فقدمه الى رسول الله ﷺ فقال اقطعوا يده فقال صفوان يا رسول الله انا اهب ذلك له فقال له رسول الله ﷺ : لا كان ذلك قبل ان ينتهي به الى قال : وسألت عن العفو عن الحدود قبل ان ينتهي به الى الامام فقال : حسن (٤) .

وفي الحسن كالصحيح عن الحلبي ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سألت عن الرجل

(٢-١) الكافي باب انه لا يشفع في حد خبر ٢-١

(٣) الكافي باب العفو عن الحدود لخبر ١ والتهديب باب الحد في السرقة والخيانة

خبر ١١١

(٤) اوردته والذي بعده في الكافي باب العفو عن الحدود خبر ٢-٣ والتهديب باب الحد

في السرقة والخيانة الخ خبر ١١٣-١١٢

بأخذ اللص يرفيه أو يتركه ؟ فقال : ان صفوان بن امية كان مضطجماً في المسجد الحرام فوضع رداءه وخرج يهريق الماء فوجد رداءه قد سرق حين رجع اليه فقال : من ذهب بردائي ؟ فذهب يطلبه فأخذ صاحبه فرفعه الى النبي ﷺ فقال النبي ﷺ : افطموا يده فقال صفوان تقطع يده من اجل ردائي يا رسول الله ؟ قال : نعم قل : فاما اهبه له فقال رسول الله ﷺ : فهلاً كان هذا قبل ان ترفعه الي ، قلت : فالامام بمنزلة اذا دفع اليه ؟ قال : نعم ، قال : وسألته عن العفو قبل ان ينتهي الى الامام فقال : حسن .

اعلم ان هذين الخبرين يناقضان اخبار الحرز فيحملان بأنه يمكن ان يكون وضعه في حرز كان معه كالصندوق او يكون ملاحظاً له بنفسه او بوكيله والملاحظة ايضاً حرز كما ذهب اليه بعض اصحاب وكأنه لهذا الخبر ، والتوبة في حكم العفو لانه عفو من الله تعالى وتقدم صحيحة عبدالله بن سنان .

وروي في الصحيح ، عن ابن ابي عمير ، عن جميل بن دراج ، عن رجل ، عن احدهما ﷺ في رجل سرق او شرب او زنا فلم يعلم بذلك منه ولم يؤخذ حتى تاب وصلاح فقال اذا صلح وعرف منه امر جميل لم يقم عليه الحد ، قال محمد بن ابي عمير قلت : فان كان امراً قريباً لم يقم ؟ قال : لو كان خمسة اشهر او اقل منه وقد ظهر منه امر جميل لم يقم عليه الحدود (١) .

وروي ذلك عن بعض اصحابنا عن احدهما ﷺ . وعمل باعتبار الخمسة اشهر بعد التوبة بعض اصحابنا وأيده بقوله تعالى (الَّذِينَ تَابُوا وَاسْلَحُوا وَبَيَّنُّوا فَاُولَٰئِكَ اَتُوبُ عَلَيْهِمْ) (٢) وتقدم الاخبار في تفسيرها ان

(١) الكافي باب من اتى حداً فلم يقم عليه الحد حتى تاب غير التهذيب باب الحد

في السرقعة الخ خبر ١٠٨

(٢) البقرة - ١٦٠

المراد بها اظهار الكذب في القذف عند الحد (و أجيب) بانه يمكن ان يكون
الاصلاح في القذف كذلك والآية عامة وان ورد في القذف بناءً على ان خصوص السبب
لا ينخص عموم اللفظ ، وفيه ما فيه .

وفي الصحيح ، عن صفوان بن يحيى ، عن بعض اصحابه ، عن ابي بصير ، عن ابي
عبدالله عليه السلام في رجل اقيمت عليه البينة بانه زنا ثم هرب قبل ان يضرب قال : ان
تاب فما عليه شيء . وان وقع في يد الامام اقام عليه الحد . وان علم مكانه بعث
اليه (١) .

وينبغي ان يحمل التوبة بأن كان ردّ ما سرق الى صاحبه كما هو في خبر ابن سنان
وحيث يندفع الدعوى غالباً .
وروي في الصحيح ، عن سليمان بن خالد قال : قال ابو عبدالله عليه السلام : اذا سرق
السارق قطعت يده وغرم ما اخذ (٢) .

وفي القوي ، عن أحدهما عليه السلام قال : سأله عن رجل سرق فقتل يده باقامة
البينة عليه ولم يردّ ما سرق كيف يصنع به في مال الرجل الذي سرقه منه اذ ليس عليه
ردّه وان ادعى انه ليس عنده قليل ولا كثير وعلم ذلك منه ؟ قال : يستسمى حتى يردّ
آخر درهم سرقه (٣) .

وروي الشيخ في الموثق كالصحيح ، عن محمد بن مسلم ، عن ابي جعفر
عليه السلام قال : السارق يتبع بسرقة وان قطعت يده ولا يترك ان يذهب بمال امرئ

(١) الكافي باب من اتى حداً فلم يتم عليه الحد حتى تاب خبر ٢

(٢) الكافي باب حد القطع كيف هو ؟ خبر ١٥ و التهذيب باب الحد في السرقة

الخ خبر ٢٩

(٣) التهذيب باب الحد في السرقة الخ خبر ١٢٦

وسئل الصادق عليه السلام عن رجل قال لامرأة يا زانية، فقالت: انت أذل مني، قال عليها الحد فيما قدفته به، وأما في إقرارها على نفسها فلا تعد حتى تقر بذلك عند الإمام أربع مرات.

مسلم (١)

وفي القوي، عن عيسى بن عبد الله قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام : السارق يسرق العام فيقدم الى الوالي ليقطع فيوهب (او فيذهب) ثم يؤخذ في قابل وقد سرق الثانية ويقدم الى السلطان فبأى السرقين يقطع؟ قال: يقطع بالاخيرة ويستنسى بالمال الذي سرقه أولاً حتى يرقه الى صاحبه (٢).

وفي القوي كالصحيح، عن حمزة بن حمران قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن سارق عدا على رجل من المسلمين فقره وغصب ماله ثم ان السارق بعد ثاب فنظر الى مثل المال الذي كان غصبه من الرجل فعمله اليه وهو يريد ان يدفعه اليه ويحتل منه مما صنع به فوجد الرجل قد مات فسأل معارفه هل تركوا شيئاً؟ وقد سألتني ان اسئلك من ذلك حتى ينتهي الى قولك قال: قال ابو عبد الله عليه السلام ان كان الرجل الميت تولى الى رجل من المسلمين فضمن جريته وحدثه واشهد بذلك على نفسه فان ميراث الميت له وان كان الميت لم يتوال الى احد حتى مات فان ميراثه لامام المسلمين فقلت له فما حال الغاصب فيما بينه وبين الله تعالى؟ فقال: اذا هو اوصل المال الى امام المسلمين قد سلم، وأما الجراحة فان الجروح تقتصر منه يوم القيمة (٣).

وسئل الصادق عليه السلام (الى قوله) عليها الحد ولا ينافي ان يكون عليه الحد وتخصيصها بالذكر لما يتضمن من اقرارها بزناها كما تقدم في صحيحة محمد بن مسلم في باب القذف والظاهر ان المراد بالحد التعزير كما تقدم في صحيحة

(١-٢) التهذيب باب الحد في السرقة والخيانة الخ غير ٣٠-٣١

(٣) التهذيب باب الحد في السرقة والخيانة الخ غير ١٣٩

وقال رسول الله ﷺ : لا يحل لوال يؤمن بالله واليوم الآخر ان يعجل اكثر من عشرة اسواط الا في حد .

عبد الله بن سنان وابى ولاد الحنات ان فى التقاذف يسقط الحد ويثبت التعزير .
 وقال رسول الله ﷺ (الى قوله) الا فى الحد (حدس خ) وكأنه فى التأديب او المبالغة فى التخفيف وتقدم ان التعزير يجب ان يكون اقل من الحد ولو بسوط والظاهر ان الاقلية بالنسبة الى ما يماثله ف فيما كان من مقدمات الزنا من المضاجعة والتقبيل يكون اقل من مائة و فيما كان من اشباه القذف يكون اقل من ثمانين .
 ولو كان له مقدراً المقدر هو الحد روى الشيخان فى الموثق كالصحيح عن سماعة قال سألته عن شهود الزور قال : فقال : يعجلون حداً (او جلدأ) ليس له وقت (اى مقدر) وذلك الى الامام ويطاف بهم حتى يعرفهم الناس ، واما قول الله عز وجل : ولا تقبلوا لهم شهادة ابداً الا الذين تابوا ، قال : قلت كيف تعرف توبته ؟ قال : يكذب نفسه على رؤس الناس حين يضرب ويستغفر ربه ، فاذا فعل ذلك فقد ظهرت توبته ، (١) وفى الموثق كالصحيح عن سماعة ايضاً مثله معنى وتقدم ثمن حد الزانى فى تزويج الأمة على الحرية والذمية على المسلمة بدون اذنهما وتقدم فى ولى الصائم ضرب خمسة وعشرين سوطاً ومع الاكرام الخمسين .

وروى فى الصحيح ، عن يزيد العجلي قال : سئل عليه السلام عن الرجل شهد عليه شهود انه افطر فى شهر رمضان ثلثة ايام فقال : يستل هل عليك فى افطارك اثم ؟ فان قال : لا ، فان على الامام ان يقتله ، وان هو قال نعم فان على الامام ان يشكه ضرباً (٢) فيمكن حمله على المحدود وان يكون فرداً من التعزير :

(١) الكافى باب ما يجب فيه التعزير فى جميع الحدود خبر ١٦٥٧ والتهذيب باب من الزيادات خبر ٢ من كتاب الحدود الى قوله حتى يعرفهم الناس
 (٢) الكافى باب من افطر متعمداً من غير عند اوجاع الخ خبر ٥ من كتاب الصوم و التهذيب باب المرتد والمرتبة خبر ١٩ من كتاب الحدود

وروي في القوي ، عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يأني المرأة وهي حائض قال : يجب عليه في استقبال الحيض دينار وفي استبداره نصف دينار قال : قلت جعلت فداك يجب شيء من الحد ؟ قال : نعم خمسة وعشرون سوطلاً ربع حد الزاني لانه أتى سفاحاً (١) .

وفي القوي ، عن اسماعيل بن الفضل الهاشمي قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل أتى أهله وهي حائض قال يستغفر الله ولا يعود قلت فعليه ادب ؟ قال : نعم خمسة وعشرون سوطلاً ربع حد الزاني لانه أتى سفاحاً .

وفي الموثق كالصحيح عن ابن أبي بظور عن أبي عبد الله عليه السلام قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال يا رسول الله أتى سأل رجلًا بوجه الله فزني خمسة أسواط فزربه النبي ﷺ خمسة أسواط أخرى وقال سل بوجهك اللئيم . وفي الحسن كالصحيح عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن أمير المؤمنين رأى قاصاً في المسجد فزربه بالقدرة وطرده .

وفي القوي ، عن رزين قال كنت اتوضأ في مياة الكوفة فإذا رجل قد جاء فوضع عليه ووضع دبره فوقها ثم دنى فتوضأ معي فزحمته فوق علي يديه فنهض ولم ينطق حتى توضأ فلما فرغ ضرب رأسه بالدرة ثلاثاً قال : إياك أن تواقع فتكسر فتزعم ثم خرج فقلت من هذا ؟ فقالوا أمير المؤمنين عليه السلام فذهبت اعتذر إليه فعفى ولم يلتفت إلى (٢) .

(١) أورده والثلة التي بعده في التهذيب باب من الزيادات خبر ٢٤٠-٢٥-٢٦ من كتاب الحدود وأورد الأولين في الكافي باب ما يجب فيه التعزير في جميع الحدود خبر ٢٠-٢١ والاخيرين في باب النواذر خبر ١٨-٢٠

(٢) - أورده والذي بعده في الكافي باب النواذر خبر ٢١-٢٥ من كتاب الحدود وأورد الأول في التهذيب باب الحد في نكاح البهائم الخ خبر ١٦

واذن في ادب المملوك من ثلاثة الى خمسة .
ومن ضرب مملوكه حدّاً لم يجب عليه لم يكن له كفارة الاّ عتقه

وفي القوي عن طلحة بن زيد ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال ان امير المؤمنين عليه السلام
أنى برجل عبت بذكره فضر به حتى احمرت ثم زوجته من بيت المال .
وروى الشيخ في الصحيح ، عن ثعلبة بن ميمون وحسين بن زرارة قال : سألت
ابا جعفر عليه السلام عن الرجل يمت يديه حتى ينزل قال : لا بلّس به و لم يبلغ ذاك
به شيئاً (١) .

وحمل الشيخ نفى الشيء على نفى الحد .

لما رواه الشيخ في الموثق كالصحيح عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال :
أنى على عليه السلام برجل عبت بذكره حتى أتزل فضر به بالعدة حتى احمرت ولا
اعلمه الاّ قال وزوجه من بيت مال المسلمين (٢) و يمكن حمل المترم على وطئ
يده والمحلل على مس ذكره كما هو شأن الشباب سيما المزاج .
(واذن في ادب المملوك من ثلثة الى خمسة) قد تقدم في موطئ دقوبة حماد
بن عثمان (٣) في التمزير .

(ومن ضرب مملوكه حدّاً) رواه الشيخان في الصحيح عن ابي جبر ، عن
ابي جعفر عليه السلام (٤) .

وروى الشيخان ، عن السكوي عن ابي عبدالله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله
من بلغ حدّاً في غير حدّ فهو من المعتدين .

(١-٢) التهذيب باب الحد في نكاح الهائم الخ غير ١٧-١٨

(٣) الكافي باب النوادر غير ٣٦ و التهذيب باب من الزادات غير ٢٨ من

كتاب الحدود .

(٤) اورده و الخمسة التي بعده في الكافي باب النوادر غير ١٧ - ٣٧ - ٢

١ - ٣ - ٥ واورد الاربعة الاخيرة في التهذيب باب من الزادات غير ١٩-١٨-٢٠-٢٢

وفى رواية زياد بن مروان القنذى ، عن ذكره عن ابي عبد الله عليه السلام قال : لا يقطع السارق في سنة المحقق فى شئ يؤكل ، مثل الخبز واللحم والقضاء .
وروى عن آدم بن اسحاق ، عن عبد الله بن محمد الجعفى قال : كنت عند ابي جعفر عليه السلام وجاءه كتاب هشام بن عبد الملك : فى رجل نبش امرأة فسلبها ثيابها ونكحها فان الناس فداختلفوا علينا هي هنا ، طائفة قالوا اقتلوه ، وطائفة قالوا : أحرقوه ، فكتب عليه السلام اليه ان حرمة الميت كحرمة الحي ، حذره ان يقطع يده لنبشه وسلبه الثياب ، ويقام عليه الحد فى الزنا ، ان احسن رجم ، وان لم يكن احسن جلدماً .

وبالاسناد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ابغض الناس الى الله جل وعز رجل جرّد ظهر رجل مبلم بغير حق .

وفى القوى كالصحيح . عن الحسن بن صالح التورى عن ابي جعفر عليه السلام قال ان امير المؤمنين عليه السلام امر قنبراً ان يضرب رجلاً حدّاً فزاده ثلثة اسواط (اى سهواً) فأقاده على عليه السلام من قنبر ثلثة اسواط .

وفى القوى قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الادب عند النضب .

بل يستحب ان لا يضربه كما روي فى الصحيح ، عن احمد بن محمد فى مسائل اسماعيل بن عيسى عن الأخير (اى الهادى عليه السلام) فى مملوك يعصى صاحبه أبجلّ ضربه ام لا ؟ فقال لا يجلّ ان تضربه ان وافقك فأمسكه والأفخل عنه ولا ينافى ذلك ما تقدم من جواز فى حق الله لان هذا عصيان المالك فقط .

وفى رواية زياد بن مروان القنذى في الموثق وفى سنة المحقق في اى التخط في (والشاء) في (او القضاء) وفيهما (واشباهه) (او واشباه ذلك) فوق التصحيف وتقدم الاخبار فيه .

وروى عن آدم بن اسحاق في الثقة ولم يذكر ، ورواه الشيخان فى الحسن كالصحيح عنه (١) عن عبد الله في وفيه ضعف و تقدم الاخبار فيه ويدل على ان

(١) الكافى باب حدّ النباش خبر ٢ والتهذيب باب الحدّ فى السرقة والخيانة

الزنا بالميتة كالزنا بالحية ، بل هو افحش لزيادة العرمة بالموت لانه يحرم على زوجها وطبها .

و يؤيده مارواه الشيخ في الموثق كالصحيح ، عن ابن ابي عمير ، عن بعض اصحابنا عن ابي عبدالله عليه السلام في الذي يأتى المرأة وهي ميتة فقال : وزره اعظم من ذلك الذي يأتىها وهي حية (١) .

وروى عن ابي حنيفة قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل زنا بميتة قال : لاحد عليه (٢) وحمل على الزنا بزوجه واطلق عليه الزنا تجوزاً مع احتمال التقية وكذب الراوى فانه اكذب الكاذبين على الله ورسوله فكيف يبالي ان يروج مذهبه بالرواية عنه عليه السلام وسيجيء الاخبار المستفيضة وتقدم ايضاً ان حرمة المؤمن ميتا كحرمة وهو حي .

وروى المصنف ، عن عبدالرحمان بن غنم قال : دخل معاذ بن جبل على رسول الله صلى الله عليه وسلم (ص) باكي اسلم فرده عليه السلام ثم قال : ما يبكيك يا معاذ؟ فقال يا رسول الله ان بالباب شاباً طرأ الجسد حتى اللون حسن الصورة يبكي على شابه بكاء التكللى على ولدها يريد الدخول عليك فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ادخل على الشاب يا معاذ فأدخله عليه صلى الله عليه وسلم فسلم فرده عليه السلام ثم قال : ما يبكيك يا شاب؟ قال : وكيف لا ابكي وقد ركبت ذنباً ان اخذني الله عز وجل ببعضها ادخلني نار جهنم ولا اراي الا شيئاً اخذني بها ولا يغفر لي ابداً ،

فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هل أشركت بالله شيئاً؟ قال : اعوذ بالله ان اشرك بربي شيئاً قال : افقتلت النفس التي حرم الله؟ قال لا فقال النبي صلى الله عليه وسلم يغفر الله لك ذنوبك وان كانت مثل الجبال الرواسي قال الشاب فانها اعظم من الجبال الرواسي فقال النبي صلى الله عليه وسلم يغفر الله لك ذنوبك وان كانت مثل الارضين السبع وبعارها ورمالها

واشجارها وما فيها من الخلق قال: فاتها اعظم من الارضين السبع وبعارها ورمالها
واشجارها وما فيها من الخلق فقال النبي ﷺ يغفر الله لك ذنوبك وان كانت مثل
السموات ونجومها ومثل العرش والكرسى قال : فاتها اعظم من ذلك .

قال فنظر النبي ﷺ اليه كهينة النضبان ثم قال ، ويحك يا شاب ذنوبك اعظم
ام ربك ؟ فخر الشاب لوجهه و هو يقول سبحان ربي ما شيء اعظم من ربي ، ربي
اعظم يا بني الله من كل عظيم فقال النبي ﷺ فهل يغفر الذنب العظيم الا الرب
العظيم ؟ فقال الشاب لا والله يا رسول الله ثم سكت الشاب فقال له النبي ﷺ ويحك
يا شاب ألا تخبرني بذنب واحد من ذنوبك فقال بلى اخبرك .

اتي كنت ابش القبور سبع سنين اخرج الاموات و اترع الاكفان فماتت
جارية من بعض بنات الانصار فلما حملت الى قبرها ودفنت وانصرف عنها اهلها وجن
عليهم الليل أتيت قبرها فنبشتها ثم استخر جتها وترعت ما كان عليها من اكفائها وتركتها
متجردة على شفير قبرها ومضيت منصرفاً فاتاني الشيطان فأقبل يزنيها لي و يقول
امانرى بطنها وياضها ؟ امانرى وركبها ؟ فلم يزل يقول لي هذا حتى رجعت اليها
ولم املك نفسي حتى جامعتها وتركتها مكانها فاذا انا بصوت من ورائي يقول يا شاب
ويل لك من ديان يوم الدين يوم يقضى واياك كما نركتني عريانة في عباكر الموتى
وترعتني من حفرتي وسلبتني اكفائي وتركتني اقوم جنبه الى حسابي فويل لشبابك
من النار فما اظن اتي اسم رائحة الجنة ابداً فمانرى لي يا رسول الله .

فقال النبي ﷺ تنح عني يا فاسق اتي اخاف ان احترق بئارك فما اقربك
من النار فلم يزل ﷺ يقول : ويشير اليه حتى امكن (اي ابعد) من بين يديه
فذهب فاتي المدينة فتزود منها ثم اتي بعض جبالها فتعبّد فيها و لبس مسحاً وغل
بيديه جميعاً الى عنقه و نادى يارب هذا عبدك بهلول بين يديك مغلول يارب انت
الذي تعرفني وذل مني ما تعلم سيدي يارب اني اصبحت من النادمين واثيت ببيك

تائباً فطردني وزادني خوفاً فأَسْأَلُكَ بِاسْمِكَ وَجَلَالِكَ وَعَظَمِ سُلْطَانِكَ أَنْ لَا تُخَيِّبَ رَجَائِي سَيِّدِي وَلَا تَبْطُلَ دَعَائِي وَلَا تَقْنَطُنِي مِنْ رَحْمَتِكَ فَلَمْ يَزَلْ يَقُولُ ذَلِكَ أَرْبَعِينَ يَوْماً وَلَيْلَةً تَبْكِي لَهَا السَّبَاعُ وَالْوَحُوشُ .

فلَمَّا تَمَّتْ لَهُ أَرْبَعُونَ يَوْماً وَلَيْلَةً رَفَعَ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ وَقَالَ : اللَّهُمَّ مَا فَعَلْتُ فِي حَاجَتِي أَنْ كُنْتُ اسْتَجَبْتَ دَعَائِي وَغَفَرْتَ خَطِيئَتِي فَأَوْحِ إِلَى بَيْتِكَ وَأَنْ لَمْ تَسْتَجِبْ لِي دَعَائِي وَ لَمْ تَغْفِرْ خَطِيئَتِي وَ أَرَدْتَ عِقَابِي فَعَجِّلْ بِنَارِ تَعْرِفَنِي أَوْ عِقَابِي فِي الدُّنْيَا يَهْلِكُنِي وَ خَلِّصْنِي مِنْ فَضِيحَةٍ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَانْزِلْ اللَّهُ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ .

وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً (يَعْنِي الزَّانَا) ادْعَلُوا أَنْفُسَهُمْ يَعْنِي بِأَرْكَابِ ذَنْبِ اعْظَمَ مِنَ الزَّانِائِشِ الْقُبُورِ وَ اخْذُوا الْكَفَانَ (ذَكَرَ اللَّهُ فَاسْتَغْفِرُوا لِدُنُوبِهِمْ يَقُولُ : خَافُوا اللَّهَ فَعَجَّلُوا التَّوْبَةَ) وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ (يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنَا عَبْدِي بِأَمْرٍ تَائِباً فَطَرَدْتَهُ فَإِنْ يَذْهَبْ وَالِي مَنْ يَقْصِدُ؟ وَمَنْ يَسْأَلُ أَنْ يَغْفِرَ لَهُ ذَنْباً غَيْرِي ؟

ثُمَّ قَالَ عَزَّ وَجَلَّ (وَلَمْ يُصَرِّعْهُ عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ) يَقُولُ لَمْ يَقِيمُوا عَلَى الزَّانَا وَبَشِ الْقُبُورِ وَ اخْذُوا الْكَفَانَ) أُولَئِكَ جَزَائُهُمْ مَغْفِرَةٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَ جَنَاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ .

فَلَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ وَهُوَ يَتْلُوهَا وَ يَقْبَسِمُ فَقَالَ لِأَصْحَابِهِ مَنْ يَدُلُّنِي عَلَى هَذَا الشَّابِّ النَّائِبِ فَقَالَ مَعَاذَ رَسُولِ اللَّهِ بَلْغَنَّاكَ فِي مَوْضِعِ كَذَاوٍ كَذَا فَمَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَصْحَابِهِ حَتَّى أَتَوْهُ إِلَى ذَلِكَ الْجَبَلِ فَصَدَّ وَ إِلَيْهِ يَطْلُبُونَ الشَّابَّ فَازَاهُمْ بِالشَّابِّ قَائِمٍ مِنَ الصَّخَرَتَيْنِ مَغْلُولَةٌ يَدَاهُ إِلَى عُنُقِهِ قَدْ اسْوَدَّ وَجْهُهُ وَ نَسَاقَطَتْ أَشْفَارُ عَيْنَيْهِ مِنَ الْبُكَاءِ وَهُوَ يَقُولُ :

سَيِّدِي قَدْ أَحْسَنْتَ خَلْقِي وَ أَحْسَنْتَ ضَوْدِي فَلَيْتَ شَعْرِي مَاذَا تَرِيدُنِي أَفِي النَّارِ تَعْرِفُنِي أَوْ فِي جُودِكَ تُسَكِّنُنِي ، اللَّهُمَّ أَنْكَ قَدْ أَكْثَرْتَ الْإِحْسَانَ إِلَيَّ وَ انْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَيْتَ

وقال رسول الله ﷺ : ادرثوا الحدود بالشبهات ، ولاشفاعة ولا كفالة ولا يمين في حد .

شعري ماذا يكون آخر امرى الى الجنة ترقنى ام الى النار تسوقنى . اللهم ان خطيئتي اعظم من السمادات والارضين ومن كرميك الواسع وعرشك العظيم فليت شعري تغفر خطيئتي ام تفضحنى بها يوم القيمة .

فلم يزل يقول نحو هذا وهو يبكي ويحسوا التراب على رأسه وقد حاطت به السباع وصفت فوقه الطير وهم يبكون لبكائه فدنا رسول الله ﷺ فاطلق يديه من عنقه ونفض التراب عن رأسه وقال : يا بهلول أبشر فانك عتيق الله من النار ، ثم قال ﷺ : هكذا تداركوا الذنوب كما تداركها بهلول ، ثم تلا عليه ما أنزل الله عز وجل فيه ويشره . بالجنة (١) .

وقال رسول الله ﷺ ادرثوا ادفنوا الحدود * شاملة للحدود والتزير والقصاص * بالشبهات * بكل ما اشتبه عليكم حتى فى المسئلة اذا كانت مشبهة لتعارض الادلة اولمد لها ظاهراً .

روى الكليني فى القوى والشيخ فى الصحيح ، عن محمد بن ابي عمير ، عن بعض اصحابنا ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : جاء رجل الى امير المؤمنين عليه السلام برجل وقال : يا امير المؤمنين هذا قد قذفت فقال له : ألك بينة ؟ فقال : لا ولكن استعطفه فقال امير المؤمنين عليه السلام لا يمين فى حد ، ولا قصاص فى عظم (٢) .

وروى الشيخان فى القوى ، عن ابي روح ان امرأة تشبهت بامه لرجل وذلك ليلا فواقها وهو يرى انها جاريتة فرفع الى عمر فارسل الى على عليه السلام فقال : اضرب الرجل حداً فى السر ، واضرب المرأة حداً فى العلانية (٣) والظاهر ان المراد

(١) الامالى للصدوق المجلس الحادى عشر خبر ٣ ص ٢٦ طبع قم .

(٢) الكافى باب انه لا يمين فى حد خبر ١ والتهذيب باب الحد فى القرية والسب

الخ خبر ٧٣ .

(٣) الكافى باب النواحد خبر ١٣ والتهذيب باب حدود الزنا خبر ٦٧

و في رواية السكوني ، عن جعفر بن محمد عن أبيه عليه السلام ان علياً عليه السلام أتى
بشارب فاستقرأه القرآن فقرأه فأخذ ردائه فألقاه مع أردية الناس ثم قال له : خلّص
ردائك فلم يخلّصه فحده .

وروى ابو ايوب ، عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ان في كتاب علي عليه السلام
انه كان يضرب بالسوط وبنصف السوط ويبيعه ، يعني في الحدود ، اذا اتى بفلام او
جارية لم يدركا ، ولم يكن يبطل حدّاً من حدود الله ، ف قيل له : كيف كان يضرب
بيعه ؟ قال : كان يأخذ السوط بيده من وسطه فيضرب به ، او من ثلثه فيضرب به
على قدر اسنانهم . كذلك يضربهم بالسوط ولا يبطل حدّاً من حدود الله عز وجل .

وخطب امير المؤمنين عليه السلام الناس فقال : ان الله تبارك وتعالى حدّ حدوداً فلا تمتدوها
وفرّض فرائض فلا تنقصوها ، وسكت عن اشياء ، لم يسكت عنها شيئاً لها فلا تتكلفوها

بالحد في السر التميز للتفسير في التفحص

﴿ وفي رواية السكوني ﴾ في القوي مثلها (١) والظاهر ان الامر بتخليص الرداء
وتميزه كان لزيادة الوثوق ويمكن ان لا يكون الشاهدانين .

﴿ وروى ابو ايوب ﴾ في الصحيح كالشيخين (٢) ﴿ انه كان يضرب بالسوط ﴾
في البالغ مثلاً ﴿ وبنصف السوط ويبيعه ﴾ في الصبي مثلاً بان كان عليه السلام يضربهم
في القذف ثمانين ولكن كان يضرب بثلثي السوط لمن كان قريباً من البلوغ وبنصفه
لمن كان ابعد ، وهكذا ربما كان يضربهم بالسوط تماماً ولكن كان ينقص من العدد
وربما كان ينقصهما معاً وتقدم ان التميز منوط برأي الامام وكان يميز بحسب حالاتهم
في السن والقوة والضعف والمقل .

﴿ وخطب امير المؤمنين عليه السلام الناس ﴾ مضمون هذه مذكود في روايات كثيرة

(١) التهذيب باب الحد في السكر وشرب المسكر الخ غير ٣٣ ولم نشر عليه في الكافي
فلاحظ وتبع .

(٢) الكافي باب التعدد غير ٢٣ والتهذيب باب من الزيادات غير ١٠

رحمة من الله لكم ، فاقبلوها ثم قال على عليه السلام : حلال بين وحرام بين وشبهات بين ذلك فمن ترك ما اشتبه عليه من الاثم فهو ليا استبان له أترك ، والمعاصي حمى الله عز وجل فمن يرتع حولها يوشك ان يدخلها .

مذكورة في روضة الكافي وفي باب نفى القول بالرأى والقياس (١) ﴿ فلا تنقسموها ﴾ بالمعجمة والمهملة ﴿ فمن ترك ما اشتبه عليه من الاثم ﴾ كالاختياط في الاجتناب عن المعاصي المشبهة كالغيبية على بعض الوجوه و كالاختياط في الاجتناب عن ترك الاوامر المشبهة كفصل الجمعة ، والسورة ، والقنوت ، والسلام في الصلوة سواء كان بالفتوى او الترك ، فالاحتياط في المحرمات المشبهة ان يتركها الله ، وفي الواجبات ان يوقها الله ، وفي النزع في غير المنصوص ان لا يحكم بوجوب شيء وينزع الكلي احتياطاً ، والحاصل ان سبيل الاحتياط واضح لا يضل سالكه ، وتهدم ما يدل عليه ايضاً ..

﴿ والمعاصي حمى الله عز وجل ﴾ ومنع الناس ان يدخلوها فالشرك حمى ، حوله الكبائر فمن دخلها ادشك ان يدخل فيه ، والصغائر ما حول الكبائر ، والمكروهات ما حول المعاصي ، والمباحات ما حول المكروهات فالاحتياط في ان لا يرتكب المباح الابعد الواجب او التدب كالاكل والشرب لحفظ النفس وللتقوى على طاعة الله تعالى ولا يدخل في المكروهات حتى لا يدخل في الشرك تدريجاً وهو معلوم بالتجربة .

وبقي اخبار في الحدود

أجبت ذكرها لفوائد كثيرة

روى الشيخان عن الاصمغ بن بائة في الحسن كالصحيح رفعه قال أني عمر بنخسة نفر اخذوا في الزنا فامر ان يقام على كل واحد منهم الحد وكان امير المؤمنين عليه السلام حاضراً فقال يا عمر ليس هذا حكمهم قال : قائم انت عليهم الحكم فقدم واحداً

(١) راجع اصول الكافي باب البدع والرأى والمقائيس من كتاب فضل العلم

فضرب عنقه، وقدم الثاني فرجمه، وقدم الثالث فضربه الحد، وقدم الرابع فضر به نصف الحد، وقدم الخامس فمزّره، فتمحير عمر وتمجيب الناس من فعله فقال عمر: يا أبا الحسن خمسة نفر في قضية واحدة أقمت عليهم خمسة حدود وليس شيء منها يشبه الآخر فقال أمير المؤمنين عليه السلام: (أما الأول) فكان ذمياً خرج عن نعمته لم يمكن له حكم واحد إلا السيف (وأما الثاني) فرجل محصن كان حده الرجم (وأما الثالث) فقير محصن حده الجلد (وأما الرابع) فعبد ضربناه نصف الحد (وأما الخامس) فمجنون مغلوب على عقله (١).

وفي القوي، عن السكوي عن جعفر عن أبيه قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: إذا كان الرجل كلامه كلام النساء ومشيه مشية النساء ويمكن من نفسه فينكح كما ينكح المرأة فارجموه ولا تستحيوه (٢).

وفي القوي، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال أتى أمير المؤمنين عليه السلام يقوم لصوص قدسروا فقطع أيديهم من نصف الكف وترك الأبهام ولم يقطعها وأمرهم أن يدخلوا دار الضيافة وأمر بأيديهم أن تمالج فاطمهم السمن والعسل واللحم حتى يرأوا فدعاهم وقال: يا هؤلاء إن أيديكم قد سبقت إلى النار، فإن ثبتم وعلم الله منكم صدق النية تاب عليكم وجردتم أيديكم إلى الجنة وإن أنتم لم تتوبوا ولم تعلقوا عما أنتم عليه جردتكم أيديكم إلى النار (٣).

وفي القوي عن الحرث بن حصيرة قال: مردت بحبشي وهو يستقي بالمدينة وإذا هو أقطع قلت له: من قطعك؟ فقال قطعني خير الناس أنا أخذتافي سرقه ونحن

(١) الكافي باب النوادر خير ٢٦ والتهذيب باب حدود الزنا خير ١٨٥

(٢) الكافي باب النوادر خير ٣٦ والتهذيب باب من الزادات خير ٣٠

(٣) الكافي باب النوادر خير ٣١ والتهذيب باب الحد في السرقة والخيانة الخ

ثمانية نفر فذهب بنا الى علي بن ابي طالب عليه السلام فأقرنا بالسرقه فقال لنا تعرفون انها حرام ؟ قلنا : نعم فأمرنا فقطعت اصابعنا من الراحة وخليت الابهام ، ثم امرنا فحبسنا في بيت يطعمنا فيه السمن والعسل حتى برئت ايدينا ، ثم امرنا فاخرجنا وكسنا فأحسن كسوتنا ثم قال لنا ان تتوبوا وتصلحوا فهو خير لكم يا محكم الله بأيديكم في الجنة وان لا تفعلوا يلحقكم الله بأيديكم في النار (١).

وفي الحسن كالصحيح ، عن محمد بن قيس ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام في رجلين سرقا من مال الله احدهما عبد لمال الله والاخر من عرصة الناس ؟ قال : اما هذا فمن مال الله ليس عليه شيء ، مال الله اكل بمضه بمضاً ، واما الآخر فقدمه قطع يده ثم امر ان يطعم السمن واللحم حتى برئت يده .

وروى الشيخ ، عن خديفة بن منصور عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ابي امير المؤمنين عليه السلام يقوم مراق قد قامت عليهم البيعة واقرا وقال : تقطع (أو تقطع) ايديهم ثم قال يا قنبر ختمهم اليك فداوهم كلوهم (اي جراحاتهم) واجسن القيام عليهم فاذا برءوا فاعلمني قلحاً برءوا انا فقال : يا امير المؤمنين ، القوم الذين اقامت عليهم الحدود قد برئت جراحاتهم قل : اذهب فاكس كل رجل منهم ثوبين وانتمي بهم قال : فكساهم ثوبين ثوبين فاتي بهم في احسن هيئة متردين مشتملين (اي من الشملة هي الكساء) كأنهم قوم محرمون فتملوا بين يديه قياماً فأقبل على الارض يشكتها باصبعه ملياً ثم رفع رأسه اليهم فقال اكشفوا ايديكم ثم قال : ارفعوا الى السماء فقولوا اللهم ان علينا قطعنا ، فقولوا قتال اللهم على كتابك ومنه نبئك ثم قال لهم : يا هؤلاء ارسلتم (اورسلتم) ايديكم والآن تتوبوا الحقتم بها ، ثم قال : يا قنبر خل سيابهم وأعط كل واحد منهم ما يكفيه الى

(١) اورده والذي يده في الكافي باب النوادر خير ٢٢-٢٢ واورد الثاني باب الحد

بلده (١) .

وفي القوي كالصحيح ، عن علي بن أبي رافع قال : كنت على بيت مال علي بن أبي طالب عليه السلام وكان في بيت ماله عقدا لؤلؤ كان أصابه يوم البصرة قال فأرسلت إلى بنت علي بن أبي طالب عليها السلام فقالت لي بلغني أن في بيت مال أمير المؤمنين عليه السلام عقدا لؤلؤ وهو في يدك وأنا أحب أن تمير به أنجعل به في أيام عيد الاضحى فأرسلت إليها عارية مضمونة مردودة بابنت أمير المؤمنين فقالت : نعم عارية مضمونة مردودة بعد ثلاثة أيام فدفعته إليها وإن أمير المؤمنين عليه السلام رآه عليها فعرفه فقال لها : من أين صار إليك هذا المقد فقالت : استعرت من علي بن أبي رافع خازن بيت مال أمير المؤمنين عليه السلام لأتزين به في العيد ثم أردته ، قال : فبعث إلى أمير المؤمنين عليه السلام فبحثه فقال لي أنعمون المسلمين يا بن أبي رافع ؟ فقلت له : معاذ الله إن أخون المسلمين فقال : كيف اعرت بنت أمير المؤمنين المقد الذي في بيت مال المسلمين بغير إذني ورضاهم ؟ فقلت : يا أمير المؤمنين إنها ابنتك وسألتني أن أعيرها إياه تتزين به فأعرتها إياه عارية مضمونة مردودة فضمنته في مالي وعلي أن أردته سليماً إلى موضعه قال : فردّه من يومك ، وإياك أن تعود لمثل هذا فتتالك عقوبتي .

ثم أدلى لابنتي (أي قارنها) ما يهلكها لو كانت اخذت المقد على غير عارية مضمونة مردودة لكأن أنأول هاشمية قطعت يدها في سرقة قال : فبلغ مقالته ابنته فقالت له : يا أمير المؤمنين أنا ابنتك وبضعة منك فمن أحق بلبسه مني ؟ فقال لها أمير المؤمنين عليه السلام : يا بنت علي بن أبي طالب لا تذهبن بنفسك عن الحق أكل نساء المهاجرين تتزين في هذا العيد بمثل هذا ؟ قال فقبضته منها ورددته إلى موضعه (٢) .

(١) التهذيب باب الحد في السرقة والخيانة الخ خبر ٣٦

(٢) التهذيب باب من الزادات خبر ٣٧ من كتاب الحدود .

فتدبر في هذا الخبر وانظر الى زهده ، وورعه وتقواه مساوات الله وسلامته عليه ،
والى انه لا يجوز المساهلة في امثال ذلك .

وفي القوي ، عن السكوني عن جعفر عن ابيه عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ
لا كفالة في حد (١) .

وفي الصحيح ، عن جميل بن دراج قال : اشتريت انا والمعلی بن خنيس بالمدينة
طعاماً فادر كتنا المساء قبل ان تنقله فتر كتنا في السوق في جواليقه وانصرفنا فلما
كان من الهدغدونا الى السوق فاذا اهل السوق مجتمعون علي اسود قد اخذوه وقد
سرق جوالقاً من طعامنا فقالوا : ان هذا قد سرق جوالقاً من طعامكم فادفعوه الي الوالي
فكرهنا ان تقدم على ذلك حتى نعرف رأي ابي عبدالله عليه السلام فدخل المعلی على
ابي عبدالله عليه السلام فذكر ذلك له فامرنا ان نرفعه فرفعناه فقطع (٢)

فيمكن ان يكون بالرفع اليه عليه السلام استحق القطع وكان الوالي بمنزلة النائب
والظاهر من احوالهم انهم كانوا يقطعون من الزند فتجوز به من باب (الزمواهم بما
الزموا به انفسهم) .

وفي الموثق كالصحيح ، عن ابان بن عثمان ، عن علي بن حرة (الحسين خليف) (ادخيرة او ابن ابي حمزة على الظاهر) عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سألت عن رجل سرق
فقامت عليه البيعة ارفعه يقطع وهو يقطع في غير حده ؟ قال : نعم ارفعه - ويمكن
حملة على التقية .

وفي القوي ، عن ابي جعفر وابي عبدالله عليه السلام ابي الحسن عليهم السلام وعن المفضل بن
صالح عن ابي عبدالله عليه السلام (عليه السلام) قال : اذا سرق السارق من اليد من امام جائر فلا قطع عليه

(١) التهذيب باب من الزادات خبر ٣ والكافي باب انه لا كفالة في حد خبر ١

(٢) اورده والثلة التي يله في التهذيب باب الحد في السرقة والبخانة الخ خبر ١٣٥

اماخذ حقه فاذا كان مع امام عادل ، عليه القطع .

وفى الموثق، عن اسحاق بن عمار ، عن جعفر عن ابيه عليه السلام ان عليا عليه السلام كان يقول لا قطع على احد تخوف من ضرب ، ولا قيد ، ولا سجن ، ولا تعنيف الا ان يعترف فان اعترف قطع وان لم يعترف سقط عنه لمكان التخويف (۱).

وروى فى الحسن كالصحيح ، عن سليمان بن خالد قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل سرق سرقة فكابر عنها ففُرب فجاء بها بعينها هل يجب عليه القطع ؟ قال : نعم ولكن اذا اعترف ولم يجيء بالسرقه لم يقطع يده لانه اعترف على العذاب.

ومع هذا فقيه اشكال لانه يمكن ان يكون الخارج من الحرز غيره ، لكن الظاهر انه ان كان غيره كان عليه ان يقول : فلما اعترف بانه هو يحصل القطع بانه فعله ،

وروى الشيخ ، عن ابى البخترى ، عن ابى عبد الله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام قال : من اقر عند تجريد اذ حبس او تخويف او تهديد فلا حد عليه (۲) .

وعمل اكثر الاصحاب عليه وضعفه منجبر بالشهرة ، وبموافقته للأصول ويمكن الجمع بحمل الاقرار بدون الايمان بالسرقه .

وفى الموثق عن على عليه السلام قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وآله عن الساحر فقال : اذا جاء رجلا ن عدلان فشهدا عليه فقد حل دمه .

(۱) التهذيب باب الحد فى السرقة الخ خبر ۲۹ والكافى باب حد القطع وكيف

هو خبر ۲

(۲) اورده والسبعة التى بعده فى التهذيب باب من الزیادات خبر ۲۳ - ۱۶ - ۱۷

وفي الموثق عن اسحاق بن عمار ، عن جعفر عن ابيه عليه السلام ان علياً عليه السلام كان يقول : مَنْ تَمَلِّمْ مِنَ السَّحَرِ شَيْئاً كَانَ آخِرُ عَهْدِهِ بِرَبِّهِ اِى لَيْسَ لَهُ فِى رَحْمَتِهِ نَصِيبٌ وَحَدُّهُ الْقَتْلُ الْاَن يَقُوبُ وَكَانَ يَقُولُ لَا يَقَامُ الْحُدُودُ بِأَرْضِ الْعَدُوِّ مَخَافَةَ اَنْ يُلْحِقَهُ الْحَمِيَّةُ فَيُلْحِقَ بِأَرْضِ الْعَدُوِّ .

وروي فى الصحيح ، عن زيد الشحام ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : السَّاحِرُ يُضْرَبُ بِالسَّيْفِ ضَرْبَةً وَاحِدَةً عَلَى رَأْسِهِ - وَتَقْدَمُ خَيْرُ الْكُوفَى اِنْ سَاحَرَ الْمُسْلِمِينَ يَقْتُلُ ، وَسَاحِرُ الْكُفَّارِ لَا يَقْتُلُ .

وفي الموثق ، عن غياث بن ابراهيم عن جعفر عن ابيه عن امير المؤمنين عليه السلام فى قول الله عز وجل : وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِى دِينِ اللَّهِ قَالَ : فِى إِقَامَةِ الْحُدُودِ - وَفِى قَوْلِهِ تَعَالَى : وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ قَالَ : الطَّائِفَةُ وَاحِدٌ ، وَقَالَ : لَا يَسْتَحْلِفُ صَاحِبُ الْحَدِّ .

وفي القوى ، عن اليمقوبى عن ابيه قال : اتى امير المؤمنين عليه السلام وهو بالبصرة برجل يقام عليه الحد قال : فاقبل جماعة من الناس (اى للتفرج لالا اعتبار) فقال امير المؤمنين عليه السلام : يَا قَتِيرَ أَنْظِرْ مَا هَذِهِ الْجَمَاعَةُ ؟ قَالَ : رَجُلٌ يَقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ قَالَ : فَلَمَّا قَرَّبُوا دَنْظَرَ فِى وُجُوهِهِمْ قَالَ : لَا مَرْحَباً بِوُجُوهِ لَانِّى لَا فِى كُلِّ سَوَاءَةٍ هَؤُلَاءِ فَضُولُ الرِّجَالِ أُعْطِهُمُ عَنِّى يَا قَتِيرَ .

وعن السكوى ان رجلين شهدا على رجل عند علي عليه السلام انه سرق فقطع يده ثم جاءا برجل آخر فقالا : اخطأنا هو هذا فلم يقبل شهادتهما وغرمهما دية الاول . و فى القوى كالصحيح ، عن ابي محمد الواشى قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن قوم ادعوا على عبد لرجل جنابة تحيط برقبته فاقر العبد بها قال : لَا يَجُوزُ اَقْرَادُ الْعَبْدِ عَلَى سَيِّدِهِ اِنْ اَقَامُوا الْبَيِّنَةَ عَلَى مَا ادَّعَوْا عَلَى الْعَبْدِ اخَذُوا الْعَبْدَ بِهَا وَادَّعَوْا عَلَى سَيِّدِهِ مَوْلَاهُ .

وفي الموثق كالصحيح ، من حمران قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام أدا با جعفر
 عليه السلام عن رجل أقيم عليه الحد في الدنيا أيعاقب في الآخرة فقال : الله أكرم
 من ذلك (١) .

كتاب الديات

باب دية جوارح الانسان و مفاصله و دية النطقة

والعلقة والمضغة والعظام والنفس

روى الحسن بن على بن فضال ، عن ظريف بن ناصح ، عن عبد الله بن ايوب ، قال :
حدثني حسين الراسي ، عن (ابن اييمير الطبيب (١)) قال : عرضت هذه الرواية
على اييمير الله رحمه الله فقال : نعم هي حق .

كتاب الديات

باب دية جوارح الانسان (الى قوله) والنفس

على ما في كتاب ظريف ولم يجره كما جزأه الكليني رضي الله عنه واورده في
كل باب اخباراً يناسبه وسيدكر المصنف الابواب برأسها .

وروى الحسن بن على بن فضال ، عن ظريف بن ناصح ، عن عبد الله بن ايوب ، قال
حدثني حسين الراسي ، عن ابي عمير المتطبب رحمه الله اذ الطبيب في الموثق كالصحيح قال

(١) ابي عمرو المتطبب خ - ابن ابي عمر الطبيب خ - ابي عمير الطبيب خ

عرضت هذه الرواية على أبي عبد الله عليه السلام فقال نعم هي حق .

و روى الكليني في القوي كالصحيح ما كان من هذه النسخة ، و روى نسخة اخرى في الصحيح وفي الحسن كالصحيح ، عن يونس وابن فضال والحسن بن الجهم قالوا : عرضنا هذه الرواية على أبي الحسن الرضا عليه السلام فقال : هي حق (١) .

والروايتان متفقتان الا في مواضع من شير اليها ، ورواه الشيخ بطرق متعددة في الموثق كالصحيح عن ظريف بن ناصح كالمثنى ، ورواه في الصحيح عن يونس وفي الحسن كالصحيح ، عن ابن فضال عن أبي الحسن الرضا عليه السلام ، وما يقع في كلام الاصحاب من انه ضعيف باعتبار رواية محمد بن عيسى ، عن يونس ورواية ابراهيم بن هاشم ، عن ابن فضال وفي الطريق الاول باعتبار ابن فضال لكنهم يميلون عليه فيما لم يكن له معارض ، وفيما كان له معارض ينسبونه الى الضعف بالاضافة الى المعارض ، .

و مع هذه الطرق المعتبرة حكم الكليني والمصنف بسعته ، لكنه مع قطع النظر عن السند يوجد في متنه اختلافات صارت سبباً للحكم بالضعف ايضاً وسند كرها ، ولما ذكر المصنف الاخبار الاخر برأسها لم يذكرها في ضمن هذا الخبر ، بل يقتصر على تصحيحه وتفسيره .

(١) الكافي باب ٣٨ من كتاب الديات والسند هكذا علي بن ابراهيم ، عن ابيه ،

عن ابن فضال ومحمد بن عيسى ، عن يونس جميعاً قالوا عرضنا كتاب الفرائض عن أمير المؤمنين

(ع) على أبي الحسن الرضا (ع) فقال : هو صحيح وكذلك في التهذيب باب ديات الشجاج

الخ غير ١٣ من كتاب الديات .

وقد كان امير المؤمنين عليه السلام يأمر عماله بذلك قال : أفتى عليه السلام فى كل عظم له منع فريضة مسماة اذا كسر فجبر على غير عظم ولا عيب جعل فريضة الدية سنة اجزاء .

وجعل فى الجروح والجنين والاشفار والشلل والاعضاء والاهام لكل جزء

﴿ وقد كان امير المؤمنين عليه السلام يأمر عماله بذلك ﴾ كما فى يب (١) ، وفى فى من المتطلب قال مرضته على امي عبدالله عليه السلام فقال افتى امير المؤمنين عليه السلام فكتب الناس فتياه وكتب به امير المؤمنين عليه السلام الى امرائه ورؤس اجناده (٢) ﴿ قال عليه السلام افتى فى كل عظم له منع ﴾ وهو ما يكون فى العظم المجوف من القصابات وقد يطلق على الاعم كما يكون فى رؤس العظام وينخرج بالمضغ ﴿ فريضة مسماة ﴾ سيذكرها ﴿ فجبر ﴾ و صلح ﴿ على غير عظم ﴾ يقال عظم العظم المكسور او ينقى باليد اجبر على غير استواء ﴿ ولا عيب ﴾ اى له فريضة مقددة ﴿ جعل فريضة الدية ﴾ اى فى العظم ﴿ ستة اجزاء ﴾ فالبا من كسره وقبه ، وموضمته ، ونفله وسدعه ورضه ﴿ وجعل فى الجروح ﴾ فى الرأس والبدن السنة المذكورة ﴿ والجنين ﴾ فى احواله الستة (إما) باعتبار النطفة ، و الملقحة ، و المضغة ، و العظام ، و اللحم ، و بعد نفع الروح (وإما) باعتبار الخمسة الاول مع عزل النطفة مجازاً ﴿ والاشفار ﴾ بتجزيتها ستة اجزاء لمر الزائد عليها و يعرف الزائد القليل بالمقايمة ﴿ والشلل ﴾ باعتبار مراتبه كالسابق ﴿ والاعضاء ﴾ من الرأس واليدين والرجلين والبدن مع قطع النظر عن الخمسة ﴿ والاهام ﴾ بنصوصها لما سيأتى من ان حكمها بخلاف حكم سائر الاصابع ﴿ لكل جزء ﴾ من هذه الستة ﴿ ستة فرائض ﴾ من الديات باعتبار احوالها الستة اذ ستة اجزاء كما فى بعض النسخ لكن التهذيب موافق للاول و ليس المجموع فى الكافى الى هنا و كانه اسقطها لاضطرابها معنى

(١) التهذيب باب ديات الشجاج وكسر العظام الخ خبر ٢٧ من كتاب الديات .

(٢) الكافى باب آخر (بدهاب الخلقة التى تقسم عليها الدية) حديث ٢

سنة فرائض ، جعل دية الجنين مائة دينار .

وجعل دية منى الرجل الى ان يكون جنيناً خمسة اجزاء ، فاذا كان جنيناً قبل ان تلجه الروح مائة دينار ، وجعل للنطفة عشرين ديناراً وهو الرجل يفرع عن عرسه فيلقى نطفته وهى لا تريد ذلك ، فجعل فيها امير المؤمنين عليه السلام عشرين ديناراً الخمس ، وللعنقة خمس ذلك اربعين ديناراً وذلك المرأة ايضاً تطرق او ضرب فتلقيه ، ثم للمضغة ستين ديناراً اذا طرحته ايضاً فى مثل ذلك ، ثم للمضغ ثمانين ديناراً اذا طرحته المرأة ، ثم للجنين ايضاً مائة دينار اذا طرّفهم عدو فاسقطت النساء فى مثل هذا .

ولفظاً * جعل دية الجنين مائة دينار * اذا تمت النطفة ولم تلجه الروح .
* وجعل دية منى الرجل الى ان يكون جنيناً خمسة اجزاء * وسادسها اذا ولجته الروح او النطفة قبل الإلقاء فى الرحم كما تقدم * يفرع عن عرسه *
اى اذا حصل له الخوف من الجائى حالة الجماع وفى بعض النسخ بالفين المعجمة اى يفرغ من الجماع وهو وقت الازال * فيلقى نطفته * من خارج * وهى لا تريد ذلك * اى والحال ان المرأة لم تأذن فى العزل - وفى يب (وهو لا يريد ذلك) وهو . . . انب وكأنه سقط شئ .

فقى الكافى بهذه الاسانيد عن امير المؤمنين عليه السلام قال : جعل دية الجنين مائة دينار وجعل منى الرجل الى ان يكون جنيناً خمسة اجزاء فاذا كان جنيناً قبل ان تلجه الروح مائة دينار وذلك ان الله عز وجل خلق الانسان من سلالة وهى النطفة فهذا جزء ثم علقه فهو جزءان ثم مضغة ثلثة اجزاء ثم عظماً فهو اربعة اجزاء ثم يكسى لحماً فحينئذ تم جنيناً فكمملت له خمسة اجزاء مائة دينار والمائة دينار خمسة اجزاء فجعل للنطفة خمس المائة ، عشرين ديناراً و للعنقة خمس المائة اربعين ديناراً وللمضغة ثلاثة اخماس المائة ستين ديناراً وللعظم اربعة اخماس المائة ثمانين ديناراً فاذا كسى اللحم كانت له مائة دينار كاملة .

فاذا انشئ فيه خلق آخر وهو الروح فهو حينئذ نفس فيه الف دينار دية كاملة ان كان ذكراً وان كان انثى فخمسمائة دينار ، وان قتلت امرأة وهى حبلى

واوجب على النساء ذلك من جهة (١) المعقلة (العلقة - خ) مثل ذلك .
واذا ولد المولود واستهلّ - وهو البكاء - فيبتوا بهم قتلوا الصبيان ففيهم الف
دينار للذكر ، والاثنى على مثل هذا الحساب على خمسائة دينار .

متم لم يسقط ولدها ولم يعلم اذكر هو ام اثنى و لم يعلم ابعدا مات او قبلها فديته
نصفين نصف دية الذكر ونصف دية الاثنى ودية المرأة كاملة بعد ذلك وذلك ستة
اجزاء من الجنين .

واقى ^(٢) في منى الرجل يفرغ عن عرس فيعزل عنها الماء ولم يرد ذلك
نصف خمس المائة عشرة دنانير : واذا افرغ فيها عشرون دينارا وقضى في دية جراح
الجنين من حساب المائة على ما يكون من جراح الذكر والاثنى الرجل والمرأة
كاملة وجعل له في قصاص جراحته ومعقلته على قدر ديته وهي مائة دينار (٢) .
فظهر من الكافي ان العبارة الاولى زائدة اسقط منه ما ذكره اخيراً ويمكن ان
يكون المراد بها انه القى نطفته باقراع شخص بعد اقراع الرجل مائه ويكون
الفرض بيان وقت الجناية وكيفيتها وتكون العبارة الاخيرة مفصلة للاولى .
﴿واوجب على النساء﴾ اي كما انه يجب الدية للنساء اذا ضربهن غيرهن
كذلك يجب عليهن اذا اسقطن الجنين الدية لازواجهن .

﴿واذا ولد المولود واستهلّ وهو لبكاء﴾ الفرض منه انه لا يعلم حيوة الجنين
الآبئ ولادته واستهلاله وهو رفع صوته بالبكاء فاذا بيت المدّ على جماعة فخافت
سوءه واسقطن اولادهن فان بكوا يقرن حياتهم ، وكذا اذا وقع منهم حركة
الاحياء بحيث يعلم حياتهم ثم ماتوا فعلى الاعادى دية الاجنة كاملة والافبال تفصيل
السابق هذا هو المشهور بين الاصحاب ويظهر من بعض الاخبار والتجارب انه
يمكن العلم بحيوة البطن ومعه يثبت دية الاحياء سيما اذا كان للجنين ستة اشهر

(١) المعقلة بضم القاف ، الدية (الصحيح) .

(٢) الكافي باب ٣٠ دية الجنين خبر ١ من كتاب الديات .

واما المرأة اذا قتلت وهي حامل متم ولم يسقط ولدها ولم يعلم هو ذكر ام انثى ولم يعلم بعدها مات او قبلها فديته نصفين - نصف دية الذكر ونصف دية الانثى ، ودية المرأة كاملة بعد ذلك - واقتى في منى الرجل يفرغ عن عرسه فيمزل عنها الماء ولم ترد ذلك نصف خمس المأة من دية الجنين عشرة دنانير ، وان افرغ فيها عشرون ديناراً .

وجعل في قصاص جراحته ومقتلته على قدر ديته وهي مأة دينار ، وقضى في دية جراح الجنين من حساب المأة على ما يكون من جراح الرجل و المرأة كاملة

فصاعداً بل ربما يحصل العلم في الاربعة الاشهر ايضاً الآن يقال مناط الديات على السقوط حياً لا على كونهم احياء وسيجيء الاخبار في ذلك .

﴿ فديته ﴾ يؤذيها البجائي ﴿ نصفين ﴾ ففي الكلام تقدير اي بقدر نصفين او يعطى نصفين او يؤذى ، هذا اذا ولدت بعد الجناية حياً ، وذهب به السبع ونحوه ولولم يعلم ، وظاهر ما به يمكن العلم (١) بحيوته في بطن امه ولولم تلجه الروح فلا فرق في الجنين بين الذكر والانثى لان الدية متساوية فيهما الى ان تبلغ الثلث وغاية دية الجنين مأة وهو اقل من ثلث الثلث .

﴿ وجعل في قصاص جراحته ومقتلته ﴾ اي ديته ﴿ على قدر ديته ﴾ فاذا ولجته الروح وضرب على بطن المرأة واسقطت يد الجنين وولدت بعد ذلك وعلم انه رجل وكان حياً وقت الجناية اقتصر يد البجائي وكان ديتها خمس مأة دينار ولو كان انثى وكان البجائي امرأة اقتصر منها ويكون ديتها ذهباً مائتين وخمسين ديناراً وعلى هذا القياس ولو كان قبل ولوج الروح فديتها خمسون ديناراً ويمكن ان يكون المراد

(١) يمكن ان يكون المراد من لفظة (بحيوته) تمامية اعضائه خلقة بحيث تشرف على الحياة ليكون التعبير مجازاً بالمشاركة ، ويمكن ان تكون في اصل النسخة (بنمايته) بدل (بحيوته) اي يمكن العلم بنمايته خلقة ولولم يلجه الروح - والله العالم

واقى **عَلَيْهَا** في الجسد وجمله ستة فرائض ، النفس ، والبصر ، والسمع ، والكلام ، ونقص الصوت من الفتن والبَحْص . والشلل من اليدين والرجلين ، وجمل هذا بقياس ذلك الحكم .

ثم جعل مع كل شئ من هذه قسامة على نحو ما بلغت الذبة ، والقسامة جعل في النفس على العمد خمسين رجلاً ، وعلى الخطأ خمسة وعشرين رجلاً على ما بلغت ذبته الفدينار من الجروج بقسامة ستة نفر ، فما كان دون ذلك فحسابه على ستة نفر ،

بالتقاص الذبة ويكون مقولته تفسيراً له و هذا يكون اظهر معنى ، و الاول اظهر لفظاً و اعم نفعاً .

واقى **عَلَيْهَا في الجسد وجمله ستة** اوست **فرائض** اى ذكر منها الستة واحال الباقي عليها **النفس** بالقتل **والبصر** بقلعها او عماها **والسمع** بابطاله او بقطع الاذن والاول اظهر **والكلام** مثله وفيه بدله المقل (١) **ونقص الصوت بالفتن** وهو ان يخرج صوته من خياشيمه **والبحص** محركة خشونة وغلظ في الصوت **والشلل** بابطال المنقمة **من اليدين والرجلين** او احديهما .

وجعل (او فجعل) هذا **بقياس ذلك الحكم** اى حكم الجنين في الفرق بين الذكر والانثى او في غير النفس بتجزئتها ستة اجزاء (او) يكون ذلك مبهماً يفسره حكم القسامة (او) يكون هذا اشارة الى الخمسة الاخيرة من الستة المذكورة غير النفس وذلك الى النفس اى جعل حكم هذه الخمسة بقياس حكم النفس فنصف البصر نصف النفس وهكذا ولم يذكر الكليني هذه الجملة .

ثم جعل اى جعل القسامة في النفس خمسين اذا كان عمداً وخمسة وعشرين في الخطأ ؛ وجعل القسامة في المنافع والاعضاء فيما كان ذبته النفس على ستة نفر فاذا قطع الجاني الذكر والانثى او اليدين او الرجلين او اعضاءه او صممه فيحلف

والقسامة في النفس والسمع والبصر والعقل والصوت من الفتن والبحج ونقص اليدين والرجلين فهذه ستة اجزاء الرجل - والدية في النفس الفدينار ، والانف الفدينار والصوت كله من الفتن والبحج الف دينار ، وشلل اليدين الف دينار ، وذهاب السمع كله الف دينار ، وذهاب البصر كله الفدينار ، والرجلين جميعاً الفدينار ، والشفيتين اذا استوصلتا الفدينار

والظهر اذا احذب الفدينار ، والذكر فيه الفدينار ، واللسان اذا استوصل الفدينار ، والانشين الف دينار - وجعل ^{للإل} دية الجراحة في الاعضاء كلها في الرأس والوجه وسائر الجسد من السمع والبصر والصوت والعقل واليدين والرجلين في القطع والكسر والصدع والبطط والموضحة والدامية ونقل العظام والناقبة تكون في شئ من ذلك ، فما كان من عظم كسر فجبر على غير عظم ولا عيب لم تنقل منه العظام فان ديته معلومة .

فاذا اوضح ولم تنقل منه العظام فدية كسره ودية موضحته .

المجنى عليه مع خمسة نفر . ولو قطع يداً واحدة فيحلف هو واثنان ، ولو قطع اصبعاً فيحلف هو وحده وعلى هذا القياس وهذا المعنى من متفرقات هذا الكتاب والمشهور ان الاطراف كالنفس ، ففي الانف مثلاً يحلف هو وتسعة واربعون رجلاً وسيذكر .

﴿والظهر اذا احذب﴾ الحذب محرّكة خروج الظهر ودخول الصدر والبطن احذب كفرح ﴿والصدع﴾ وهو شق العظم ﴿والبطط﴾ وهو شق الجرح والدمل ﴿والموضحة﴾ وهو ما ظهر به العظم ﴿والدامية﴾ ما يخرج به الدم ﴿ونقل العظام﴾ في الرأس ما ينقل قشور العظام التي تكون على اطرافها وتكون سبب ارتباط العظام كالمنشار ﴿والناقبة﴾ بأن يدخل السهم مثلاً في عظم الرأس ويحصل به ثقب .
﴿فاذا اوضح ولم ينقل منه العظام فدية كسره ودية موضحته﴾ وفي (فان

ولكل عظم كسر معلوم فديته ، ونقل عظامه نصف دية كسره ، ودية موضحته ربع دية كسره مما وارت الثياب من ذلك غير قصبتى الساعد و الاصابع ، وفى قرحة لا تبرء تلك دية ذلك العظم الذى هى فيه .

فاذا أصيب الرجل فى احدى عينيه فإنما تقاس ببيضة تربط على عينه المصابة وينظر ما منتهى بصر عينه الصحيحة ، ثم تقطى عينه الصحيحة وينظر ما منتهى بصر عينه المصابة فتعطى ديته من حساب ذلك ، والقسامة مع ذلك من الستة الاجزاء القسامة على ستة نفر على قدر ما أصيب من عينه ، فإن كان سدس بصره حلف الرجل وحده وأعطى ، وان كان ثلث بصره حلف هو وحلف معه رجل آخر ، وان كان نصف بصره حلف هو وحلف معه رجلان آخران ، فان كان ثلثى بصره حلف هو وحلف معه ثلاثة رجال ، وان كان اربعة اخماس بصره حلف هو وحلف معه اربعة

اوضح ولم ينقل منه عظام فان كسر فدية كسره دية موضحته) ويمكن ان يكون زيادة الواو من النسخ او يكون الخبر مقدرة (١) وهو اظهر وهو (معلومتان) وحذف بقرينة السابق ،

ولكل عظم كسر معلوم فديته) وفى فى (فان دية كل عظم كسر معلومة ديته) ونقل عظامه نصف دية كسره ودية موضحته ربع دية كسره فما) (اد) مما وارت الثياب من ذلك غير قصبتى الساعد و الاصابع) اى له حكم وفيما لم يواره الثياب كالوجه له حكم آخر وسيجىء وعلى النسخة كما هو فى يب يعنى هذا الحكم فيما ستر بها وسيجىء فى بيان الجميع ما يظهر احكامها .

فاذا أصيب الرجل فى احدى عينيه) اى وقع نقص بالجناية فى احديهما) فالما يقاس ببيضة) نامة وهذه المقاييس لحصول اللوث حتى يكون فيه القسامة كما سيجىء والقسامة على الستة بناء على ما تقدم ولقوله) والقسامة مع ذلك من الستة الاجزاء القسامة) وليس فى فى القسامة الاخيرة) وحلف معه خمسة رجال) وفى فى خمسة نفر وكذلك القسامة كلها فى الجروح وان لم يكن للمصاب بصره الح

(١) هكذا فى جميع النسخ التى عندنا والصحيح (مقدراً) بدون التاء

رجال، وان كان بصره كله حلف هو وحلف معه خمسة رجال ذلك في القسامة في العين .

قال : وافق عليه السلام فيمن لم يكن له من يحلف معه ولم يوثق به على ما ذهب من بصره انه تضاعف عليه اليمين ان كان سدس بصره حلف واحدة ، وان كان الثلث حلف مرتين ، وان كان النصف حلف ثلاث مرات ، وان كان الثلثين حلف اربع مرات وان كان خمسة اشداس حلف خمس مرات ، وان كان بصره كله حلف ست مرات ثم يعطى ، وان آوى ان يحلف لم يعط الا ما حلف عليه ووثق منه بصدق ، والوالى يستعين في ذلك بالسؤال والنظر والتثبت في القصاص والحدود والقود .

وان اصاب سمعه شيء فعلى نحو ذلك يضرب له بشيء لكي يعلم منتهى سمعه ثم يقاس ذلك ، والقسامة على نحو ما ينقص من سمعه وان كان سمعه كله فعلى نحو ذلك ، وان خيف منه فجور ترك حتى يتفقد ثم يصاح به فان سمع عاودوه الخصومة الى الحاكم والحاكم يعمل فيه برأيه ويحفظ عنه بعض ما اخذ - وان كان النقص في الفخذ او في المضد فانه يقاس بخيط يقاس رجله الصحيحة او يده الصحيحة ثم يقاس به المصابة فيعلم ما نقص من يده او رجله .

وعادة الشيخ في الجميع قريبة من عبادة المصنف عليه السلام وان آوى مما ادعى عليه السلام ان يحلف له لم يعط الا ما حلف عليه عليه السلام بالقسامة ووثق منه عليه السلام بصدق عليه السلام اى يحصل الوثوق بصدقه عليه السلام والوالى يستعين عليه السلام وسيجيء في الاخبار ما يدل عليه وليست هذه الجملة في الكافي .

عليه السلام وان اصاب سمعه شيء فعلى نحو ذلك عليه السلام (او فعل نحو ذلك) وسيجيء ان الضرب من الاطراف الاربعة عليه السلام وان كان النقص في الفخذ او المضد عليه السلام بسبب الجنابة والغالب انه ينتقص قوتهما بقدر نقص العضو بالتشنج فيقاس الصحيحة بخيط ليعلم طولها وعرضها بالمساحة ثم ينظر المصابة ويأخذ بنسبته من الدية .

وإن أصيب الساق أو الساعد فمن الفخذ أو العضد يقاس ، وينظر المحاكم قدر فخذته .

وقضى ^{عليه} في صدغ الرجل إذا أصيب فلم يستطع أن يلتفت إلا ما عرف الرجل نصف الدية خمس مائة دينار ، وما كان دون ذلك فبحسابه .
وقضى في شفر العين الأعلى أن أصيب فشتر فديته ثلث دية العين مائة دينار وستة وستون ديناراً وثلثا دينار ، وإن أصيب شفر العين الأسفل فديته نصف دية العين مائة دينار وخمسون ديناراً .

﴿فإن أصيب الساق أو الساعد﴾ فالغالب أنه يؤثر في نقص الفخذ و العضد فيلا حظ من منتهى الفخذ الى الساق ، و من منتهى العضد الى الزند و يمكن ان يكون المراد من ابتدائهما .

﴿وقضى على ^{عليه} في صدغ الرجل﴾ و الصدغ بالضم ما بين العين والاذن ﴿و ما كان دون ذلك فبحسابه﴾ من الخمسمائة فيلا حظ ان مستوى الخلقعة الى اى قدر يمكنه ان يلوى عنقه فان كان المصاب يلوى نصفه فله مائة و خمسون ديناراً بعد القسامة مرتين بناء على الستة فانه لا يمكن تبصيف القسم .

﴿وقضى في شفر﴾ بالضم ويفتح ، الجلدة التي هي غطاء العين ﴿العين الأعلى﴾ صفة الشفر ﴿ان أصيب فشتر﴾ بالمجهول و الشتر محر كة انقلاب الجفن من اعلى واسفل و انشفاقه او استرخاء اسفله ﴿فديته﴾ الى قوله (نصف دية العين) ينقص السدس ولذلك لم يعمل به كثير من الاصحاب واكثرهم على ان لكل جفن ربع دية النفس و ذهب جماعة الى ان فى الاعلى ، الثلثان وفى الاسفل الثلث و يستند القولين غير ظاهر فالعمل على ما فى كتاب ظريف ، لصحته وان حكم بعض الاصحاب بالضعف والجهالة للجهالة (١) وقد منّا اولاً طرقه بل يمكن ان يقال بتواتره .

(١) الظاهر أن قوله : للجهالة متعلق بقوله (وان حكم) والله العالم

وإن أصيب الحاجب فذهب شعره كله فديته نصف دية العين مائة دينار وخمسون ديناراً ، فما أصيب منه فعلى حساب ذلك .
 وإن قطعت روثه الألف فديتها خمسمائة دينار نصف الدية - قال مصنف هذا الكتاب رحمه الله - الروثة من الألف مجتمع مائة ، وإن انفذت فيه نافذة لانتدبهم أو برمح فديته ثلاثمائة وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلاث ، وإن كانت نافذة فبرئت والثالث فديتها خمس دية روثه الألف مائة دينار فما أصيب فعلى حساب ذلك .

﴿وإن أصيب الحاجب﴾ وعمل به بعض الأصحاب وادعى بعضهم الإجماع عليه وذكر بعض المحققين أن مستنده غير معلوم لكن عذره واضح ، وذهب بعضهم إلى أن فيهما الدية وفي كل واحد نصفها للخبر العام الذي سيذكر لكن الخاص مقدم والظاهر أن هذا الحكم مع عدم التيات والآراء للحكومة ، ويمكن القول بالعموم لأطلاقه .

﴿وإن قطعت روثه الألف﴾ وفي (وهي طرفه) (١) وهو الموافق لقول أكثر أهل اللغة وفي الصحاح (الروثة الحاجزين المنخرين) وبه فسرها المحقق والظاهر أنها مشتركة بينهما ، والمراد بها هنا طرفه بالنم وفيه (النصف) وإذا قيل بالحاجز قيل بالثلث لأن الألف مركب من المنخرين والحاجز ، والظاهر أن المراد (بمجتمع المارن) طرف الألف ، (والمارن) ما لأن منه مادون العظم وبميدان يراد بالمجتمع الجميع فإن فيه الدية كاملة بلا خلاف للروايات الكثيرة وهذه الرواية أيضاً كما تقدم آتياً .

﴿فديتها عشر دية روثه الألف لانه نصف والحاجزين المنخرين خمسون ديناراً﴾ وفي (٢) (وإن كانت نافذة في أحد المنخرين إلى الخيشوم وهو الحاجزين المنخرين فديتها عشر دية روثه الألف خمسون ديناراً لانه نصف) وهو أظهر والفرض أن دية النافذة ، الخمس فإذا انفذت في جميع الروثة وهي مركبة من المنخرين

وان كانت النافذة في احدى المنخرين الى الخيشوم - وهو الحاجز بين المنخرين - فديتها عشردية روثة الالف لانه النصف والحاجز بين المنخرين خمسون ديناراً ، وان كانت الرمية نفذت في احدى المنخرين والخيشوم الى المنخر الآخر فديتها ستة وستون ديناراً وثلاثاً ديناراً .

واذا قطعت الشفة العليا فاستوصلت فديتها نصف الدية خمسمائة دينار فما قطع منها فبحساب ذلك ، فإن انشقت فبدا منها الاسنان ثم دويت فبرئت و التأمت فدية

والحاجز ففيه خمس الدية مائة دينار ، واذا نفذت في احد المنخرين ولم يصل الى الحاجز ففيه الثلث وان نفذت في احد المنخرين ووصلت الى الحاجز وتقبه لكن لم يتجاوز عنه فحينئذ يكون فيه نصف الدية خمسون ديناراً لانه نفذ في النصف وهو احد المنخرين ونصف الحاجز فان تجاوز عنه ولم يصل الى المنخر الآخر بأن يجرحه فحينئذ يكون النافذة في ثلثي روثة الالف فيكون فيه ثلثا المائة .

و على نسخة الاصل والتعذيب يكون الواو بمعنى (مع) تليلاً للمشرع ان فيها الخمس بأنه نفذ في احد المنخرين ونصف الحاجز وهو نصف الماردن او الروثة فيكون فيه العشر ولو نفذ في الجميع لكان فيه الخمس .

ويظهر منه ان في جميع الالف الدية كاملة ، وفي الروثة نصف الدية لانه بمنزلة نصف الالف وان كان اقل لبطلان زينة الوجه بقطعها ويكون النافذة فيها بالنسبة ، ويحتمل العبارة معنى آخر كما يظهر من كلام المصنف في تفسير الروثة بأن يكون المراد بها مالان من الالف ويكون الالف المجموع من القصة ومالان منه لكنه خلاف كثير من الروايات واجماع المسلمين مع انه لا يمكن قطع العظم ولا يقال له القطع ، بل يقال في القصة انها كسرت لا قطعت .

﴿ واذا قطعت الشفة العليا ﴾ ففي الجميع نصف الدية وفي بعضها بحسابها ﴿ وان شرت ﴾ اي بقي انشقاقها قليلاً اذا سترخت او ثقلت كما ذكره جماعة

جرحها والحكومة فيه خمس دية الشفة مائة دينار ، وما قطع منها فبحساب ذلك فإن شترت وشينت شيئاً فديتها مائة دينار وستة وستون ديناراً أو ثلثاً ديناراً - قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - الشتر انشقاق الشفة من أسفلها إما خلقة وإما من شيء أصابها ، ويقال : شفة شتراء إذا كانت كذلك .

ودية الشفة السفلى إذا قطعت واستوصلت ثلثا الدية كمللاً ستمائة دينار وستة وستون ديناراً و ثلثا دينار فما قطع منها فبحساب ذلك ، فإن انشقت حتى تبدو منها الاسنان ثم برئت والتأمت فمائة دينار وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث دينار . وإن أصيبت فشينت شيئاً فاحشاً فديتها ثلاثمائة دينار وثلاثة وثلاثون ديناراً .

من الأصحاب ❊ وشينت ❊ كبيعت ، فبعت فديتها الثلث لانه بمنزلة الشلل وهو ذهاب المنفعة ومنها حسن الوجه ، ولو كان شللاً فيها الثلثان وفيه ثلثة وثلاثون ديناراً وثلث دينار نصف ما في المتن وكأنه من النسخ وفيه كما في المتن ،

❊ ودية الشفة السفلى ثلثا الدية ❊ وهو زيادة بالسدس والاستبعاد فيه بعد النص والتعليل ، ولاتعارض بين العام والخاص مع التساوي في السند ، فإن حسنة ابن سنان فيه (ابراهيم بن هاشم) وهذا الكتاب حسن به (وصحيح) بمحمد بن عيسى عن يونس ، ومدارهم على تصحيحه (وموثق) بابن فضال ولم يرد أحد من الأصحاب سوى بعض المتأخرين ومروى بطرق كثيرة غيرها ، ومدارهم على تضعيف هذا الخبر في بعض الموارد ، وعلى العمل به في كثير من الموارد ، والحق أنه إن عارضه خبر يكون أصح منه (فإنما) أن يقال بالتخيير (أو) العمل بالأصح والأقوال العمل ليس إلا ، فتدبر ولا تمكن من الغافلين فيما فعلوا .

❊ فديتها ثلثمائة دينار وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث دينار ❊ ، نصف الدية ولا يناسب العليا لانه كان في شين العليا ثلث الدية فيمكن أن يكون لزيادة القبح ، فإن العليا يستر شينها غالباً بالشارب بخلاف السفلى .

وثلاث دينار .

قال : و سألت ابا جعفر عليه السلام عن ذلك فقال : بلغنا ان امير المؤمنين عليه السلام فضلها لانها تمسك الماء والطعام مع الانسان فلذلك فضلها في حكومته .
وفي الخد اذا كانت فيه نافذة ويرى منها جوف الفم فديتها مائة دينار فان دوى فبرىء والتأم وبه اثر بين وشين فاحتس فديته خمسون دينارا ، فان كانت نافذة في الخدين كليهما فديتها مائة دينار وذلك نصف دية التي يرى منها الفم . وان كانت رمية بنصل نشبت في المظم (الفم خ) حتى تنفذ الى الحنك فديتها مائة وخمسون دينارا جمل منها خمسين دينارا لموضعها ، وان كانت ناقبة . ولم تنفذ فديتها مائة دينار ، فان كانت موضوعة في شيء من الوجه فديتها خمسون دينارا ، فان كانت لها شين فدية

﴿ قال : وسألت ابا جعفر عليه السلام ﴾ كما في يب (وفي في) وفي رواية ظريف قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام (١) ويؤيده ان ظريفا لم يلق ابا جعفر عليه السلام ، ويمكن ان يكون المستتر راجعا الى ابن فضال واضرا به متن روى عن الرضا عليه السلام ويكون ابو جعفر هو الجواد عليه السلام وان لم يذكر المصنف الطرق الى الرضا عليه السلام لانه كثير اما يفعل مثل هذا ، والظاهر انه من النسخ .

﴿ وفي الخد (الى قوله) مائة دينار ﴾ كما في رفي (اومائة دينار كما في يب (٢)) ، والظاهر انه غلط لما سيجيء ، فيما لا يرى مائة دينار ، وقوله : (وذلك نصف الدية التي يرى منها الفم) ﴿ فان ، دوى ﴾ اى عولج ، وفي كثير من النسخ بواد واحدة من باب رسم الخط في دود ولا يدغم فرقا بين فوعل وفعل ﴿ فديتها مائة دينار ﴾ اى بعد ماد دوى وصلح ، ولو بقى الثقبان ففيهما اربعمائة دينار ﴿ وان كانت رمية بنصل نشبت ﴾ اى لم تنفذ وفي رفي (مثبت) وفي يب تنفذ وما في المتن

(١) الكافي باب الشفتين خبرا و التهذيب باب ديات الشجاج الخ خبر ٢٧ في

حديث طويل .

(٢) الكافي باب الخد حديث ١ و التهذيب باب ديات الشجاج خبر ٢٧

شينها ربع دية موضعتها وان كان جرحاً ولم يوضح ثم برء و كان فى الخدين أثر فديته عشرة دنانير .

وان كان فى الوجه صدع فديته ثمانون دينارا . فان سقطت منه جذوة لحم ولم توضح و كان قدرا الدرهم فما فوق ذلك فديتها ثلاثون ديناراً - و دية الشجة اذا كانت توضح ، اربعون ديناراً اذا كانت فى الجسد ، وفى مواضع الرأس خمسون دينارا ، فان نقل منها العظام فديتها مائة دينار وخمسون دينارا ، فان كانت ناقبة فى الرأس فتلک تسمى المأمومة و فيها ثلث الدية ثلاثمائة دينار و ثلاثة و ثلاثون دينارا و ثلث دينار .

و جعل فى الاسنان فى كل سن خمسين دينارا وجعل الاسنان سواء ، و كان قبل ذلك يجعل فى الثنية خمسين دينارا وفيما سوى ذلك من الاسنان فى الرباعية

اظهر و الباقي تصحيف النسخ ﴿ فى العظم ﴾ كما هو فيهما او فى الفم وهو تصحيف ﴿ فان كان لها شين فدية شينها ربع دية موضعتها ﴾ اى اذا نذأ عليها او بعد برئها .
﴿ وان كان فى الوجه صدع ﴾ بأن ينشق عظم منه ﴿ فديته ثمانون ديناراً ﴾
اربعة اخماس دية كسره فانها مائة دينار ﴿ فان سقطت منه جذوة لحم ﴾ او جذمة كما فى رفى وهما بمعنى القطعة ﴿ فان نقل منها العظام ﴾ اى تحرك او خرجت رؤسها او قطعت قشورها ﴿ فديتها مائة دينار وخمسون ديناراً ﴾ للنقل مائة وللإيضاح خمسون ﴿ فاذا كانت ناقبة ﴾ او ناقبة بالمثلثة نسخة فى الجميع كما هى فيهما بمعنى واحد ﴿ فى الرأس فتلک تسمى المأمومة ﴾ لو وصل الشجة الى ام الدماغ حتى يبقى بينه وبين الدماغ جلد رقيق ، ولو وصلت اليه فهو القاتل ، بل لو لم يصل اليه ايضاً فالغالب القتل به و لهذا ليس فيها القصاص فى العمد ايضاً اذالم يقتل وفيها ثلث الدية .

﴿ وجعل فى الاسنان فى كل سن خمسون ديناراً ﴾ سيجىء الاخبار بالمساواة وبأن فى الاثنى عشر المقادير من الثنايا والرباعيات والاياب فى كل منها خمسون

اربعين ديناراً ، وفي الثاب ثلاثين ديناراً ، وفي الضرس خمسة و عشرين ديناراً .
 فاذا اسودت السن الى الحول فلم تسقط فديتها دية الساقطة خمسون ديناراً ،
 وان اصدعت فلم تسقط فديتها خمسة وعشرون ديناراً ، فما انكسر منها فيحسابه
 من الخمسين الدينار ، وان سقطت بعد و هي سوداء فديتها خمسة وعشرون ديناراً ،
 فان اصدعت و هي سوداء فديتها اثناعشر ديناراً ونصف ، فما انكسر منها من شيء
 فيحسابه من الخمسة والعشرين الدينار ،

وفي الترقوة اذا انكسرت فجبرت على غير عثم ولا عيب اربعون ديناراً ، فان
 اصدعت فديتها اربعة اخماس كسرها ، اثنان وثلاثون ديناراً ، فان اوضعت فديتها خمسة
 وعشرون ديناراً وذلك خمسة اجزاء من ثمانية اجزاء من ديتها اذا انكسرت ، فان نقل منها

ديناراً وفي الستة عشر الباقيات من الضواحيك والاضراس في كل واحد منها خمس
 وعشرون ديناراً ويصير المجموع الف دينار وعمل به اكثر الاصحاب وخملوا الاخبار
 الواردة بالمساواة على المقادير * وكان قبل ذلك * اي في ازمة لصوص الخلافة
 فافهم كانوا يعملون بالاستحسانات العقلية ومع هذا ينقص عن الدية وان انضم اليها
 الزوائد الاربعة .

* فاذا اسودت السن الى الحول * اي بقى سوادها الى سنة فهو في حكم
 الساقطة وسيجيء صحبة عبد الله بن سنان ان فيها ثلثي الدية فيمكن حمل هذا على
 انه كان قبل هذا كذلك بأن يكون من تمة المحكي .

* وفي الترقوة * بتخفيف الواو ولا ضم تاء . العظم بين ثفرة النحر والماتق
 جمعه التراقي و التراقي * وذلك خمسة اجزاء * من مائة كما هو في رفي
 * عشرون ديناراً * اي للنقل اذ لم يوضح ومعه الجمع بينهما كما سيجيء في غيرها
 * فان نقلت (الى قوله) للموضحة * كما هو فيهما اول الكسر مائة دينار ، ولنقل العظام
 خمسون ديناراً والموضحة خمسة وعشرون ديناراً كما هو في بعض النسخ * فان
 كان فك * اي تحرك العظم من موضعه واصلح * فديته ثلثون ديناراً * او الاعماله

العظام فديتها نصف دية كسرها عشرون دينارا ، وان تعبت فديتها ربع دية كسرها عشرة دنانير .

ودية المنكب اذا كسر خمس دية اليد ماء دينار ، فان كان في المنكب صدع فديته اربعة اخماس دية كسره ثمانون دينارا ، فما اوضح فديته ربع دية كسره خمسة وعشرون دينارا ، فان نقلت منه العظام فديته ماء دينار وخمسة وسبعون دينارا ، منها ماء دينار دية كسره وخمسون دينارا لنقل العظام وخمسة وعشرون دينارا للموضحة فان كانت ناقصة فديتها ربع دية كسرها خمسة وعشرون دينارا ، فان رمى فتم فديته ثلث دية النفس ثلاثا دينار وثلاثة وثلاثون دينارا وثلث دينار ، فان كان فك فديته ثلاثون دينارا .

وفي الضد اذا كسرت فجبرت على غير عثم ولا عيب فديتها خمس دية اليد ماء دينار ، ودية موضعها ربع دية كسرها خمسة وعشرون دينارا ، ودية نقل عظامها

قابل للإصلاح ﴿ وفي العضد ﴾ بالحركات الثلاث وكتف وندس وعنق ، ما بين المرفق الى الكتف .

﴿ وفي المرفق ﴾ كمنبر ومجلس موصل الذراع في العضد ﴿ وفي الساعد ﴾ اى الذراع ﴿ اذا كسر فجبر على غير عثم ولا عيب ثلث دية النفس ﴾ والظاهر ان هنا سقطا اول لفظه (غير) زائدة ﴿ وفي الكافي (١) ﴾

(والساعد اذا كسرت جبر على غير عثم ولا عيب فديته خمس دية اليد ، ماء دينار فان كسرت قسبة الساعد فديتها خمس دية اليد ماء دينار وفي الكسر لاحدى الزندين خمسون دينارا) والمراد بها رأس قسبة الساعد المتصل بالكتف والظاهر (لاحدى القسبتين) بدل (احدى الزندين) ﴿ وفي احديهما ايضاً ﴾ والظاهر زيادته من النسخ .

﴿ فان اصدع ﴾ (الى قوله) ثمانون دينارا ﴿ وهذه العبارة مؤيدة لما في الكافي

نصف دية كسرها خمسون ديناراً ، ودية ثقبها ربع دية كسرها خمسة وعشرون ديناراً
وفي المرفق اذا كسر فجبر على غير عثم ولا عيب فديته مائة دينار وذلك خمس
دية اليد ، فإن اصدع فديته اربعة اخماس دية كسره ثمانون ديناراً ، فان اوضح
فديته ربع دية كسره خمسة وعشرون ديناراً ، فإن نقلت منه العظام فديته مائة دينار
وخمسة وسبعون ديناراً ، للكسر مائة دينار ولنقل العظام خمسون ديناراً ، وللموضحة
خمسة وعشرون ديناراً ، فان كانت فيه ناقبة فديتها ربع دية كسرها خمسة وعشرون
ديناراً ، فإن رضى المرفق فعثم فديته ثلث دية النفس ثلاثمائة دينار وثلاثة وثلاثون ديناراً
وثلث دينار ، فإن كان فكك فديته ثلاثون ديناراً .

وفي المرفق الآخر مثل هذا سواء .

وفي الساعد اذا كسر فجبر على غير عثم ولا عيب ثلث دية النفس ثلاثمائة دينار
وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث دينار ، فان كسر احدى القصبتين من الساعد فديته
خمس دية اليد مائة دينار ، وفي احديهما ايضا في الكسر لاحد الزندين خمسون

وان ثلث دية النفس غلط من النسخ وكان بدله المشر او مثله ، وفي الكافي (اربعون
ديناراً) بدل الثمانين ، وهو اظهر لانه في بيان احدى قصبتى الساعد فان لكل ساعد
قصبتان فاذا كسرتا فالدية مائة ، خمس دية اليد واذا كسرت واحدة منهما فالدية
خمسون واذا اصدع احدى القصبتين فالدية اربعون اربعة اخماس دية احديهما ،
وعلى الثمانين يحمل على اصداعهما ، ويظهر ان في احديهما اربعين وان امكن
تسحيحه بأن يكون المراد باحدى القصبتين رأسهما وهو الزند لولم يقع الغلط في
الزند ، والظاهر ان بقاء هذه الاغلاط لعدم اعتناء بعض الاصحاب بهذا الخبر ولو
فيل بضعفه من جهة المتن لكان اولي من نسبة الضعف اليه من جهة السند (ودية نقل عظامها
مائة دينار الخ) وفي (ودية نقل عظامها) مائة دينار كسرها خمسة وعشرون ديناراً
ودية ثقبها نصف دية موضحتها اثني عشر ديناراً ونصف دينار ودية نافذتها خمسون ديناراً

دينارا و في كليهما مائة دينار . فإن اصدع احدى القصبتين ففيها اربعة اخماس
دية احدى قصبتى الساعد اربعون (ثمانون - رخ) دينارا .
و دية موضعها ربع كسرها خمسة وعشرون ديناراً (و دية نقل عظامها مائة
دينار ، و ذلك خمس دية اليد ، و ان كانت ناقبة فديتها ربع دية كسرها خمسة
وعشرون دينارا) و دية نقبها نصف دية موضعها اثنا عشر دينارا ونصف دينار ، و دية
نافذتها خمسون دينارا ، فان صارت فيه قرحة لا يبرأ فديتها ثلث دية الساعد ثلاثة
وثلثون ديناراً وثلث دينار و ذلك ثلث دية الذى هو فيه .

و دية الرسغ اذا رشح فجبر على غير عثم ولا عيب ثلث دية اليد مائة دينار وستة
وستون ديناراً وثلثا دينار - (قال الخليل بن احمد : الرسغ مفصل ما بين الساعد
والكف و في خلق الانسان للتيرائى - الرسغ - كردن دست والارساخ جماعة) .
و في الكف اذا كسرت فجبرت على غير عثم ولا عيب خمس دية اليد مائة
دينار فان فككت الكف فديتها ثلث دية اليد مائة دينار وستة وستون ديناراً وثلثا دينار

فان كانت فيه قرحة لا يبرأ فديتها ثلث دية الساعد ثلثة و ثلثون ديناراً وثلث دينار
وذلك ثلث دية اليد التى هي فيه) و في رب كما في المتن والظاهر انه سقط من الكافى
لفظة (مائة دينار و ذلك خمس دية اليد وان كانت ناقبة فديتها ربع رخ) و يعمل
الناقبة على النقب فى القصبتين والثانية على النقب فى احدهما وقوله : و ذلك ثلث
دية اليد اى كسر ساعدها التى هو فيها .

﴿ و دية الرسغ ﴾ و في بعض النسخ بالصاد بمعنىناه .

﴿ و في خلق الانسان ﴾ اسم كتاب فى اللغة ﴿ للتيرائى ﴾ اسمه محمد بن عبد الله
وهو لغوى مشهور .

﴿ و في الكف ﴾ يمكن ان يكون المراد بها اليمنى و فيما سيجىء بعد اليسرى
واختلاف حكمهما لشرف اليمنى و لقوة بطشها (او) يحمل على ما قرب من الزند و في

وفى موضعها ربع دية كسرها خمسة وعشرون ديناراً .

ودية نقل عظامها مائة دينار وثمانية وسبعون ديناراً ونصف دية كسرها وفى نافذتها ان لم تنسد خمس دية اليد مائة دينار ، فان كانت نافذة فديتها ربع دية كسرها خمسة وعشرون ديناراً .

ودية الاصابع والقصب الذى فى الكف فى الابهام اذا قطع ثلث دية اليد مائة دينار وستة وستون ديناراً وثلثا دينار ، ودية قصبه الابهام التى فى الكف تجبر على

الآخرى على ما بعد منه وقرب من الاصابع ﴿ فَإِنْ فَكَّتِ الْكَفَّ ﴾ فصارت اليد شلاء فديتها حينئذ ثلثا دية اليد فيحمل على ما لم تنسر شلاء .

﴿ ودية نقل عظامها ﴾ (الى قوله) ونصف دية كسرها ﴿ وليست الواو فى ربب والمناسب لما تقدم خمسة وسبعون ، بأن يكون مائة للكسر وخمسون للنقل وخمسة وعشرون للإيضاح ، والظاهر ان قوله (ونصف دية كسرها) زيادة من النسخ ، وفى روى (ودية نقل عظامها خمسون ديناراً نصف دية كسرها) وهو بناء على دية النقل فقط فانها نصف دية الكسر وحينئذ يكون صحيحاً ، ويمكن ان يكون الاصل هكذا واصلح قياساً على نظائره وابقى الباقي (او) سقط قوله (للنقل بعد كسرها) .

﴿ وفى نافذتها ﴾ (الى قوله) نافذة ﴿ وانسدت ، وفى روى (نافذة) وهو ظاهر والفرق بينهما ان النافذة ثقبه تدخل فى المظم ولا تخرج من طرفه الآخر والنافذة تخرج .

﴿ ودية الاصابع والقصب الذى فى الكف ﴾ فإن لكل اصبع قصبه فى الراحة غير ظاهرة ﴿ فى الابهام اذا قطع ثلث دية اليد ﴾ هذا من مفردات هذا الكتاب وسيجىء الاخبار بخلافه فيمكن حمله على التخيير ، واذا قلنا بالتخيير فالعمل على الاخبار الاخرى لكونها اصح واكثر الآن يقال ان اساييد هذا الخبر لا يصر من اساييد معارضه وسيذكر ان .

غير عثم (وعيب -خل) خمس دية الابهام ثلاثة وثلاثون ديناراً وثلاث ديناراً اذا استوى
جبر هادبت ، ودية صدعها ستة وعشرون ديناراً وثلاث دينار ، ودية موضعها ثمانية
دنانير وثلاث دينار ،

ودية نقل عظامها ستة عشر ديناراً وثلاث دينار ودية نقبها ثمانية دنانير وثلاث
دينار نصف دية نقل عظامها ودية موضعها نصف دية نافتها ثمانية دنانير وثلاث دينار
ودية فكها عشر دنانير .

ودية المفصل من اعلى الابهام ان كسر فجبر على غير عثم ولا عيب ستة عشر
ديناراً وثلاث دينار، ودية الموضحة اذا كان فيها اربعة دنانير وسدس دينار، ودية نقبه
اربعة دنانير وسدس دينار ، ودية صدعه ثلاثة عشر ديناراً وثلاث دينار ، ودية نقل عظامها
خمس دنانير وما قطع منها فبحسابه على منزلته .

وفي الاصابع في كل اصبع سدس دية اليد ثلاثة وثمانون ديناراً وثلاث دينار
واصابع الكف الاربعة سوى الابهام دية كل قبة عشرون ديناراً وثلاث دينار .

﴿ ودية المفصل ﴾ الثاني كما في في فان للابهام مفصلان وهو على النصف
من السابق فان السابق لكبره بمنزلة قسبتين .

﴿ ودية نقل عظامها خمسة دنانير ﴾ والموافق للقاعدة ان في النقل نصف
دية الكسر فينبغي ان يكون فيه ثمانية دنانير وثلاث دينار ، والظاهر انه ليس لها
قاعدة كلية يرجع اليها بل هو الاكثرى ، لكن اكثر الاصحاب عملوا بهذه الرواية بالقاعدة
الكلية (ان في كسر كل عضو خمس دية ذلك العضو ، وفي صدعه اربعة اخماس دية كسره وفي
نقله نصف دية كسره ، وفي موضعته ونقبه ربع دية كسره) وتتخلف في كثير من الاعضاء
وتهدم بعضها وتسثير اليه في الباقي ﴿ وما قطع منها فبحسابه ﴾ اى لما كان في قطع
الابهام ثلث دية اليد فلو قطع بعضها كان دية بالنسبة .

﴿ وفي الاصابع في كل اصبع سدس دية اليد ﴾ وفي كل املة منها ثلث السدس
سبعة عشرون ديناراً وثلاث دينار وسمع دينار ﴿ دية كل قبة عشرون ديناراً وثلاث دينار ﴾

و دبة كل موضحة في كل قسبة من القصب من الاربع الاصابع اربعة دناير
وسدس ودبة نقل كل قسبة منهن ثمانية دناير وثلاث دينار .
ودبة كسر كل مفصل من الاصابع الاربع التي تلى الكف ستة عشر ديناراً
وثلاث دينار .

هذا مخالف للقاعدة فانه ان اريد به القطع فديته ماتقدم وهي ازيد منها وسيدكره
ايضاً ، وان اريد الكسر فالقاعدة هي الخمس ويكون خمس السدس ستة عشر ديناراً
وثلاث دينار ان اريد كسر القصبات الثلاث من كل اصبع ، ولو اريد كل قسبة منها
يكون ديتها خمسة دناير وثلاث دينار وبسما دينار وسيدكر في كل قسبة خمسة
دناير واربعة اخماس دينار فانه مع انه مخالف للقاعدة ويزيد عليها مخالف لما
تقدمه ايضاً ، ويمكن ان يكون المراد من القصبات هنا القصبات التي تكون في
الراحة لاما ظهر في الاصابع .

﴿ و دبة كل موضحة (الى قوله) وسدس ﴾ وهذا موافق لما ذكرناه
من ان خمس السدس ستة عشر ديناراً و ثلاث دينار لان في الموضحة ، الربع
فيمكن ان يكون الغلط من الكاتب او لا يكون الاول موافقاً للقاعدة وهو اظهر
لان الكتب الثلاثة متفقة في العشرين ديناراً وثلاثي دينار ، ومن المحال المادى
اتفاق ساخ الكتب الثلاثة في غلط واحد ﴿ و دبة نقل كل قسبة ﴾ وهذا ايضاً
كالسابق .

﴿ و دبة كسر كل مفصل (الى قوله) وثلاث دينار ﴾ وهذا ايضاً مخالف لهما
ان اريد به مفصل واحد الا ان يقال ان كسر المفصل الذي يلي الكف يصير
سبباً لبطلان منفعة الباقيتين فكأنه كسر الجميع او يكون المراد كسر القصبات
الثلاث و يأول قوله : (التي يلي الكف) بما ظهر لامابطن في الراحة ، والاول
اظهر ومخالفة القاعدة اسهل .

وفي صدع كل قصبة منهن ثلاثة عشر ديناراً أو ثلث ديناراً وإن كان في الكف قرحة لا يترأ فديتها ثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث دينار وفي ثقل عظامها ثمانية دنانير وثلث دينار وفي موضعها أربعة دنانير وسدس وفي ثقبها أربعة دنانير وسدس دينار، وفي فكها خمسة دنانير،

و دية المفصل الأوسط من الأصابع الأربع إذا قطع فديته خمسة وخمسون ديناراً أو ثلث دينار، وفي كسر واحد عشر ديناراً أو ثلث دينار.

وفي صدعه ثمانية دنانير ونصف وفي موضحته دينار، وثلثا دينار وفي ثقل عظامه

﴿ وفي صدع كل قصبة منهن ﴾ أربعة أخماس دية الكسر ثلثة عشر ديناراً وثلث دينار والبواقي موافق للقاعدة.

﴿ و دية المفصل الأوسط من الأصابع الأربع إذا قطع ﴾ يقطع بسببه مفصلان ويكون فيه دية الملتين ﴿ فديته خمسة وخمسون ديناراً وثلث دينار ﴾ وتسا دينار كما ذكرناه سابقاً أن في كل ائمة سبعة وعشرون ديناراً وتسع دينار فبالضاغة يزيد التسمان وهذا وإن كان مخالفاً لكنه سهل ﴿ وفي كسر ﴾ خمس المجموع ﴿ احد عشر ديناراً وثلث دينار ﴾ والمناسب لما ذكره خمس ثلث دينار، ولما ذكرناه خمس ثلث دينار وخمس تسمى ديناراً وتسع دينار، ويمكن تبديل التسع بالثلث من النسخ. ﴿ وفي صدعه ثمانية دنانير ونصف ﴾ دينار كما في رقى، والموافق لما ذكرناه ثمانية دنانير وتسع دينار، ولما ذكره ثمانية دنانير وأربعة أخماس دينار وأربعة أخماس ثلث دينار أو تسعة دنانير وجزء من خمسة عشر جزء من الدينار ﴿ وفي موضحته دينار ﴾ وفي رقى ديناراً وهو السواب ﴿ و ثلثا دينار ﴾ والمناسب لما ذكره زيادة (سدس دينار)، ولما ذكرناه ديناراً وسبعة انصاع دينار وربع تسع دينار ﴿ وفي ثقل عظامه خمسة دنانير وثلث دينار ﴾ والمناسب للقاعدة خمسة دنانير ونصف دينار ونصف تسع دينار، ولما ذكره خمسة دنانير وثلثا دينار ﴿ وفي ثقبه ﴾ أو ثقبه ﴿ ديناراً وثلثا دينار ﴾ والمناسب لما ذكره زيادة (سدس دينار) وللقاعدة، ديناراً وسبعة انصاع دينار ونصف تسع دينار ﴿ وفي

خمس دناير وثلث دينار ، وفي نقه ديناران وثلثا دينار وفي فكّه ثلاثة دناير وثلثا دينار .

وفي المفصل الاعلى من الاصابع الاربع اذا قطع سبعة وعشرون ديناراً ونصف دينار وربع عشر دينار وفي كسره خمس دناير واربعة اخماس دينار .
وفي نقه دينار وثلث وفي فكّه دينار واربعة اخماس دينار . وفي ظفر كل

فكّه ﴿ الثالث ﴾ ثلاثة دناير وثلثا دينار ﴿ والمناسب لما ذكره زيادة ﴾ (وتسع دينار) وللقاعدة زيادة، ثلث تسع دينار .

﴿ وفي المفصل الاعلى ﴾ (الى قوله) وربع عشر دينار ﴿ وفي رفق وربع ونصف عشر دينار والمناسب للقاعدة ﴾ (ونصف تسع دينار) اوسبعة وعشرون وثلثا دينار وتسع دينار اوسبعة وعشرون وسبعة اصابع دينار ، فما في رفق اقرب اليها ﴿ وفي كسره خمس دناير واربعة اخماس دينار ﴿ وهذا ايضا لايناسب لما ذكره ، وللقاعدة ولما ذكره الكليني ، وعلى الثلاثة لا يصل الى ثلثة اخماس ، والمناسب للقاعدة خمس دناير وخمسا دينار وخمس تسع دينار .

وفي الكافي بزيادة قوله (وفي صدعه اربعة دناير وخمس دينار ، وفي موضعه ديناران وثلث دينار ، وفي ثقل عظامه خمس دناير وثلث ، وفي نقه ديناران وثلثا دينار وفي فكّه ثلثة دناير وثلثا دينار) وهو ايضا لايناسب القاعدة ولما تقدم ، والمناسب في الصدع اربعة دناير واربعة اخماس خمس دينار واربعة اخماس خمس تسع دينار ويصح من مأتين وخمس وعشرين فله بالصدع اربعة دناير وخمس وتسعون جزءاً من ذلك ، وفي الموضعة دينار وربع دينار ونصف خمس دينار وربع خمس تسع دينار ، ويصح من تسعمائة فله دينار وثلثمائة واربعون جزءاً من تسعمائة جزء من الدينار فالظاهر دينار ، وكذا في النقب ، وفي الثقل نصف ما في الكسر وجنا جملة قريباً منه .

﴿ وفي نقه دينار وثلث ﴾ وهو اظهر مما في رفق ، وكذا الموضعة ويساغف في المنقلة

أصبح منها خمسة دنانير .

وفي الكف اذا كسرت فجبرت على غير عثم ولا عيب فديتها اربعون ديناراً
ودية صدعها اربعة اخماس دية كسرها اثنان وثلاثون ديناراً .

ودية موضعتها خمسة وعشرون ديناراً ودية هزل عظامها عشرون ديناراً ونصف
ديناراً ودية نقبها ربع دية كسرها عشرة دنانير ودية فرحة فيها لا يبرأ ثلاثة عشر
ديناراً وثلاث ديناراً .

وفي الصدر اذا رمى فقتلى شقاه كلاهما فديته خمسمائة دينار ، ودية احدى
شقيه اذا أثنى ما نادى وخمسون ديناراً وان اثنى الصدر والكتفان فديته مع الكتفين الف
دينار ، وان اثنى احدى الكتفين مع شق الصدر فديته خمسمائة دينار ، ودية الموضحة في
الصدر خمسة وعشرون ديناراً ، ودية موضحة الكتفين والظهر خمسة وعشرون ديناراً ،
و ان اعترى الرجل من ذلك صعر ولا يقدر على ان يلتفت فديته خمسمائة دينار ،
و ان كسر الصلب فجبر على غير عثم ولا عيب فديته مائة دينار ، و ان عثم فديته
الف دينار .

واكتفى باللقب عنهما ﴿ وفي فكه دينار واربعة اخماس دينار ﴾ وهو اظهر مما في
رفق فانه يصير قريباً من الثلث كما هو في الفك غالباً فان دية ثلثة اجزاء من عشرة
اجزاء من دية الكسر .

﴿ وفي الكف ﴾ تقدم حكم الكف وحمل على اليمنى وهنا على اليسرى
او الاول على مطلق اليد وهنا على الراحة .

﴿ ودية موضعتها خمسة وعشرون ديناراً ﴾ والمناسب لما هنا عشرة دنانير
هو موافق للسابق ، لما كان في الكسر مائة كان ربعها ذلك ﴿ ودية هزل عظامها عشرون
ديناراً ونصف ديناراً ﴾ والمناسب زيادة النصف لان في النقل النصف (والصعر) محركة
ميل في الوجه او في احدى الشفتين (والاثناء) الاعناء ﴿ اذا كسر منها ضلع ﴾ كمنب
وجذع ﴿ فديته خمسة وعشرون ديناراً ﴾ والمناسب لما سيجي خمسة عشر ﴿ ودية صدعه

وفي الاضلاع فيما خالط القلب من الاضلاع اذا كسر منها ضلع فديته خمسة وعشرون ديناراً ، ودية صدعه اثنا عشر ديناراً ونصف ، ودية ثقل عظامه سبعة دنانير ونصف دينار وموضته على ربع كسره ودية نقيه مثل ذلك .

وفي الاضلاع مما يلي المضيق دية كل ضلع عشرة دنانير اذا كسر ودية صدعه سبعة دنانير ودية ثقل عظامه خمسة دنانير .

وموضحة كل ضلع ربع دية كسره ديناران ونصف دينار ، وان نقب ضلع منها فديته ديناران ونصف دينار ، وفي الجايغة ثلث دية النفس ثلاثمائة دينار وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث دينار وان نقب من الجابين كليهما برمية او طعنة وقمت في الشقاق فديتها اربعمائة دينار وثلاثة وثلاثون ديناراً (وثلث دينار - خ) .

وفي الاذن اذا قطعت فديتها خمسمائة دينار وما قطع منها فبحسب ذلك .
وفي الورك اذا كسر فجبر على غير عظم ولا عيب خمس دية الرجلين ما تأدى ديناراً فان صدع الورك فديته ما قد دينار وستون ديناراً اربعة اقسام دية كسره ، وان اوضعت فديته ربع دية كسره خمسون ديناراً ، ودية ثقل عظامه مائة وخمسة وسبعون ديناراً ، منها لكسرها مائة دينار ، ولثقل عظامها خمسون ديناراً ، ولموضحتها خمسة وعشرون ديناراً ، ودية فكها ثلاثون ديناراً ، فان رخت فعمت فديتها ثلاثمائة وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث دينار .
وفي الفخذ اذا كسرت فجبرت على غير عظم ولا عيب خمس دية الرجلين ما تأدى دينار ، فان عمت الفخذ فديتها ثلاثمائة وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث دينار ثلث دية النفس ، ودية صدع الفخذ اربعة اقسام دية كسرها مائة دينار وستون ديناراً ، وان كانت قرحة لا يبرأ فديتها ثلث دية كسرها مائة وستون ديناراً وثلث دينار ، ودية

سبعة دنانير * والمناصب ثمانية .

* وفي الورك * الظاهر ان المراد به الوركين .

* * كذا * في الفخذ (الى قوله) فان عمت الفخذ * اى احديهما لانه شللها وفيه

ثلاث دية الموضع كما سيبنى .

موضحتها ربع دية كسرهما خمسون ديناراً ، ودية نقل عظامها نصف دية كسرهما مائة دينار
ودية نهبها ربع دية كسرهما خمسون ديناراً .

وفي الركبة اذا كسرت فجبرت على غير عظم ولا عيب خمس دية الرجلين مائة
دينار ، فان الصدعت فديتها اربعة اخماس دية كسرهما مائة وستون ديناراً ، ودية
موضحتها ربع دية كسرهما خمسون ديناراً ، ودية نقل عظامها مائة دينار وخمسة
وسبعون ديناراً منها في دية كسرهما مائة دينار وفي نقل عظامها خمسون ديناراً ، وفي
موضحتها خمسة وعشرون ديناراً ، ودية نهبها ربع دية كسرهما خمسون ديناراً ، فاذا
رقت فتمت فقيها ثلث دية النفس ثلاثمائة وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث دينار ، فان
فكت ففيها ثلاثة اجزاء من دية الكسر ثلاثون ديناراً .

وفي الساق اذا كسرت فجبرت على غير عظم ولا عيب خمس دية الرجلين مائة
دينار ، ودية صدعها اربعة اخماس دية كسرهما مائة وستون ديناراً ، وفي موضحتها
ربع دية كسرهما خمسون ديناراً ، وفي نقل عظامها ربع دية كسرهما خمسون ديناراً
وفي نهبها نصف دية موضحتها خمسة وعشرون ديناراً ، وفي تمورها ربع دية كسرهما
خمسون ديناراً ، وفي فرحة فيها لا يبرأ ثلاثة وثلاثون ديناراً ، فان عثمت الساق فديتها
ثلث دية النفس ثلاثمائة وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث دينار .

وفي الكعب اذا رقت فجبرت على غير عظم ولا عيب ثلث دية الرجلين ثلاثمائة وثلاثة
وثلاثون ديناراً وثلث دينار .

وفي القدم اذا كسرت فجبرت على غير عظم ولا عيب خمس دية الرجلين مائة
دينار ، وفي ناقبته فيها ربع دية كسرهما خمسون ديناراً .

ودية الاصابع والتعب التي في القدم للابهام ثلث دية الرجلين ثلاثمائة وثلاثة

﴿ وفي الركبة ﴾ اي كليهما على الظاهر ﴿ و ﴾ كذا ﴿ في الساق ﴾ (الى قوله)
وفي نقل عظامها ﴿ من واحدة منهما ﴾ ربع دية كسرهما ﴿ اي الى كبتين والى
فالمناسب النصف ﴾ وفي تمورها ﴿ اي عيها ، وفيهما ﴾ (وفي نفوذها) وهو الاظهر ،
بل المواب وان امكن حمله عليه لكن الظاهر انه تصحيف النسخ .

و ثلاثون ديناراً وثلاث دينار .

ودية كسر الابهام، القصة التي تلى القدم خمس دية الابهام ستة وستون ديناراً
وثلاث دينار ، وفي صدعها ستة وعشرون ديناراً وثلاث دينار ، وفي موضعها ثمانية دناير
وثلاث دينار ، وفي نقل عظامها ستة وعشرون ديناراً و ثلاث دينار ، وفي نقيها ثمانية
دناير وثلاث دينار ، وفي فكها عشرة دناير .

ودية المفصل الاعلى من الابهام و هو الثاني الذي فيه الظفر ستة عشر ديناراً
وثلاث دينار ، وفي موضعته اربعة دناير و سدس دينار ، وفي نقل عظامه ثمانية دناير
وثلاث دينار ، وفي ناقبته اربعة دناير و سدس ، وفي صدعه ثلاثة عشر ديناراً وثلاث ، وفي
فكه خمسة دناير .

ودية كل اصبع منها سدس دية الرجل ثلاثة و ثمانون ديناراً وثلاث دينار .
ودية قبة الاصابع الاربع سوى الابهام دية كسر كل قبة منها ستة عشر
ديناراً وثلاث .

ودية موضحة كل قبة منهن اربعة دناير و سدس ، ودية نقل كل عظم قبة
منهن ثمانية دناير وثلاث .

ودية صدعها ثلاثة عشر ديناراً وثلاث .

ودية نقب كل قبة منهن اربعة دناير و سدس ، ودية قرحة لا تبرأ في القدم
ثلاثة وثلاثون ديناراً وثلاث .

ودية كسر المفصل الذي يلي القدم من الاصابع ستة عشر ديناراً وثلاث .

ودية صدعها ثلاثة عشر ديناراً وثلاث دينار .

ودية نقل عظم كل قبة منهن ثمانية دناير وثلاث .

﴿ وفي صدعها ستة وعشرون ديناراً ﴾ ، والمناسب اثنان وخمسون ديناراً و
اربعة اخماس ثلثي دينار ، ان كان المراد بها كليهما ، والظاهر ان المراد بها احديهما
فلا يكون الاختلاف الا في الكسر ﴿ وفي موضعها ﴾ اي احديهما لانهما ربع دية كسر

ودية موضحة كل قصبة اربعة دناير وسدس دينار ودية لقبها اربعة دناير وسدس دينار ودية فكها خمسة دناير .

و فى المفصل الاوسط من الاصابع الاربع اذا قطع فديته خمسة و خمسون ديناراً وثلاث دينار ودية كسره احد عشر ديناراً وثلاث دينار ودية صدعه ثمانية دناير واربعة اخماس دينار ودية موضحته ديناران :
ودية نعل عظامه خمسة دناير وثلاث دينار و دية فكّه ثلاثة دناير وثلاث دينار ودية نقيه ديناران وثلاث دينار .

وفى المفصل الاعلى من الاصابع الاربع التى فيها الظفر اذا قطع فديته سبعة وعشرون ديناراً و اربعة أخماس دينار و دية كسره خمسة دناير و اربعة أخماس دينار ودية صدعه اربعة دناير وخمس دينار، ودية موضحته دينار وثلاث دينار، ودية نعل عظامه ديناران و خمس دينار ، ودية نقيه دينار وثلاث دينار و دية فكّه دينار واربعة اخماس دينار و دية كل ظفر عشرة دناير .

واقضى عليه السلام فى حلقة تدى الرجل ثمن الدية مائة دينار وخمسة وعشرون ديناراً وفى خصية الرجل خمسمائة دينار قال : فان اصيب رجل فأدّر خصيناه كلنا هما فديته اربعمائة دينار و ان فحج و لم يقدر على المشى الأمشياً لا ينفعه فديته اربعة اخماس دية النفس ثمانمائة دينار ، فان احدهما منها الظهر فعينئذ تمت ديته الف دينار - والقسامة فى كل شيء من ذلك ستة نفر على ما بلغت ديته .

احديهما وهى ثلثة و ثلثون ديناراً وثلاث دينار ، و البواقي كاليه فى الموافقة والمخالفة ،

﴿ ودية كل ظفر عشرة دناير ﴾ و كانت فى اليد خمسة دناير و سيجىء ،
﴿ وفى خصية الرجل ﴾ اى فى احديهما ﴿ فأدّر ﴾ اى حصل الفتق ﴿ وان فحج ﴾ ندانى صدور قدميه وباعد عقباه .

وافتنى ^(١) في الوجبة اذا كانت في العانة فخرق الشقاق (الصفاق - خ ل) فصارت أدرة في احدى الخصيتين فديتها مائة دينار خمس الدية ، وفي النافذة اذا نفذت من رمح او خنجر في شيء من الرجل من اطرافه فديتها عشرون دية الرجل مائة دينار .

وقضى ^(٢) انه لا قود لرجل اصابه و الدية في امر يعتب فيه عليه فأصابه عيب من قطع وغيره ويكون له الدية و لا يحد ولا قود . لامرأة اصابها زوجها فميت فترم الميب على زوجها و لا قصاص عليه .

وقضى ^(٣) في امرأة وكلها زوجها فأغفلها ان لها نصف ديتها مائة و خمسون دينارا .

وقضى ^(٤) في رجل اقتض جارية باصبعه فخرق مئاثها فلا تملك بولها فبجعل لها ثلث نصف الدية مائة وستة وستين دينارا وثلثا دينار .
وقضى ^(٥) لها عليه صداقها مثل نساء قومها و اكثر رواية اصحابنا في ذلك الدية كاملة .

﴿ وافتنى في الوجبة ﴾ اي الضربة ﴿ فخرق الشقاق ﴾ اي كالشقاق وفي (في الصفاق) وهو الاظهر في القاموس ككتاب : الجلد الاسفل تحت الجلد الذي عليه الشرا و ما بين الجلد والمصران (١) او جلد البطن كله ، وفي رب بالسين و كانهما من النساخ ﴿ لميت عليه ﴾ او ميت فيه عليه او يغيب فيه ، وفي رب (يصيب عليه فيه او يغيب عليه فيه) ﴿ وركبها ﴾ اوركلها اي ضربها بالرجل ﴿ و اكثر رواية اصحابنا ﴾ الظاهر انه من المصنف .

(١) الواحد المصير كرفيف والجمع المصران كرفغان وهو المعاء

باب تحريم الدماء والاموال بغير حقها والنهي عن التعرض لها لايحل ، والتوبة عن القتل اذا كان عمداً او خطأ

روى زرعة عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ان رسول الله ﷺ وقف بمنى حين قضى مناسكه في حجة الوداع فقال : ايها الناس اسمعوا ما اقول لكم واعقلوه فاني لا ادري لعلني لا القاكم في هذا الموقف بعد عامنا هذا ، ثم قال : أي يوم اعظم حرمة ؟ قالوا : هذا اليوم ، قال : فأأي شهر اعظم حرمة ؟ قالوا : هذا الشهر قال : فأأي بلدة اعظم حرمة ؟ قالوا : هذه البلدة ، قال : فإن دماءكم واموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم

باب تحريم الدماء والاموال بغير حقها الخ

﴿ روى زرعة عن سماعة ﴾ في الموثق كالكليني (١) ﴿ عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ان رسول الله ﷺ وقف بمنى ﴾ على المنبر في مسجد الخيف او على راحلته ﴿ حين قضى مناسكه ﴾ الظاهر مناسك متى يوم النحر ، وروى يوم النفر ايضاً وهو الثاني عشر وحينئذ يكون الضمير راجعاً الى رسول الله ﷺ ﴿ في حجة الوداع ﴾ وهي السنة الماشرة من الهجرة وحج مع جميع اصحابه الا ماشاء وكان الفرض الاعظم من هذا الحج تعليم مناسك الحج ونصب خليفته ووداع المسلمين وهذه من المتواترات الدالة على بوثته لاخباره بالغييب ﴿ قالوا هذا اليوم ﴾ والظاهر انه كان يوم العيد ويجب تعظيمه واحترامه بايقاع العبادات سيما سلوة العيد والاجتناب عن المعصيات سيما اذا كان في الحج ﴿ هذا الشهر ﴾ والله تعالى عظّمه وامر الناس بايقاع الحج فيه ولاجله حرّم عليهم القتال كما تقدم .

وجعل فيه الايام المعظمة ففي اوله ولد ابراهيم عليه السلام ، وفيه يوم الثروة من وعرفة والعيد ، وايام التشريق ويوم غدیر خم ، ويوم المباحلة واعطاء الخاتم ، وتزول

(١) الكافي باب آخر منه (بعد باب القتل) خبره من كتاب الديات

هذا في بلدكم هذا الى يوم تلقونه فيسألکم عن اعمالکم ، اهل بلغت ؟ قالوا : نعم ، قال : اللهم اشهد ، الا من كانت عنده امانة فليؤدها الى من ائتمنه عليها فانه لا يعقل له دم امرء مسلم ولا ماله الا بطيية نفسه فلا تظلموا انفسكم ولا ترجعوا بعدي كفاراً .

سورة هل اتى وغير ذلك من الحرمات الموقودة والفضائل المشهودة فبهذه الخصائص يكون اعظم حرمة من غيره ولا ينافي ذلك افضلية شهر رمضان من وجوه أخر ويمكن ان يكون المقصود بالذات حرمة القتال و التمرض للاعادي بقرينة ما جعله توطئة لذكره .

﴿ فانه لا يعقل دم امرء مسلم ولا ماله ﴾ تفريع حرمة الدم على الامر باداء الامانة يمكن ان يكون باعتبار نقض العهد والامان فانها من الامانة ويمكن ان يكون ذكر الدم استطراداً او يكون كلاماً برأسه او يكون متعلقاً بما تقدم ﴿ الا بطيية نفسه ﴾ اي برضاها ﴿ ولا تظلموا انفسكم ﴾ بمخالفة الله او غيركم فانهم بمنزلة انفسكم ﴿ ولا ترجعوا بعدي كفاراً ﴾ بالمخالفة سيما في امر الوصي لانه توارى عنه ﷺ انه قال في منى اتى تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتى اهل بيتى اذكركم الله في اهل بيتى ثلثاً .. وكان يمرض بامثال هذه التاكيدات الى ان امر على ﷺ على سبيل التهديد بقوله تعالى يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك من ربك وان لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس (١) .

وروى الكليني في الحسن كالصحيح عن زيد الشحام عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ان رسول الله ﷺ وقف بمنى حين قضى مناسكه في حجة الوداع فقال ايها الناس اسمعوا ما اقول لكم واعقلوه عني فاني لا ادري لعلى لا الفاكم في هذا الموقف بعد عامنا هذا ثم قال : اي يوم اعظم حرمة ؟ قالوا : هذا اليوم قال : فاي شهر اعظم حرمة ؟ قالوا : هذا الشهر قال فاي بلد اعظم حرمة ؟ قالوا : هذا البلد قال : فان دمائكم واموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا الى يوم

وروى محمد بن ابي عمير عن منصور بزرج ، عن ايحزمة الثمالى عن على بن الحسين عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : لا يفرّركم رحب الذراعين بالدم فان له عند الله قاتلاً لا يموت ، قالوا : يا رسول الله وما قاتل لا يموت ؟ قال : النار .
وروى هشام بن سالم ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : لا يزال المؤمن فى فسحة من دينه ما لم يصب دماً حراماً ، وقال : لا يوفق قاتل المؤمن متممداً للتوبة .

تلقوه فى سألكم عن اعمالكم الأهل بلغت ؟ قالوا : نعم قال : اللهم اشهد ، الأمن كانت عنده امانة فليثودها الى من ائتمنه عليها فانه لا يحل دم امرى مسلم ولا ماله الا بطيبة نفسه ولا تظلموا انفسكم ولا تترجموا بعدى كفاراً (١) .

وروى محمد بن ابي عمير عن منصور بن بونس بزرج مرب بزرك فى الموثق كالصحيح لا يفرّركم رحب الذراعين بالدم اي لا تفردوا بأعمال الله تعالى من كان واسع الدين بدماء المسلمين فان قاتله حتى يطلبه و هو نار جهنم لم يخدم من يوم خلقت .

وروى الكليني فى القوى كالصحيح ، والمصنف فى الصحيح ، عن ابي عبيدة عن ابي جعفر عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ لا يعجبك رحب الذراعين بالدم فان له عند الله قاتلاً لا يموت .

وروى هشام بن سالم في الصحيح والشيخان فى القوى كالصحيح لا يزال المؤمن فى (اد) من فسحة اي سعة فى دينه اي لا يخرج من الدين ويمكن ان يوقفه الله تعالى للتوبة قاتل المؤمن متممداً لا يمانه او مطلقاً غالباً و هذا احد الوجوه فى تأويل قوله تعالى فجزائه جهنم خالداً فيها (٢) .

(١) اورده والذين بعده فى الكافى باب القتل خبر ١٢ - ٥ - ٧ - من كتاب الديات

و اورده الثانى فى عقاب الاهمال باب عقاب من شرك فى دم امرى مسلم اورضى به خبر ٢

(٢) النساء - ٩٣

وروى حماد بن عثمان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : يجرى يوم القيامة رجل إلى رجل حتى يقطع به بالدم والناس في الحساب ، فيقول : يا عبد الله مالي ذلك ؟ فيقول : أعنت على يوم كذا وكذا بكلمة فقتلت .

وفي رواية العلاء ، عن الثمالى قال : لو أن رجلاً ضرب رجلاً سوطاً لضربه الله سوطاً من النار .

وروى جميل ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أحدث بالمدينة حدثاً ، أو آوى محدثاً ، قلت : وما ذلك الحدث ؟ قال : القتل .

وروى ابن أبي عمير ، عن غير واحد عن أبي عبد الله عليه السلام قال : من أمان على مؤمن بشطر كلمة جاء يوم القيامة وبين عينيه مكتوب آيس من رحمة الله .

وروى أبان عن أبي إسحاق إبراهيم الصيقل قال : قال لى أبو عبد الله عليه السلام وجد

﴿ وروى حماد بن عثمان ﴾ في الصحيح ، و يدل على أن السبب للقتل وإن كان بعيداً في حكم القاتل وسببياً .

﴿ وفي رواية العلاء ﴾ في الصحيح ﴿ عن الثمالى ﴾ ابن حمزة ﴿ لضربه الله سوطاً من النار ﴾ وتأخذ النار ولا تنطفئ الآن يرحمه الله أو يشفع .

﴿ وروى جميل ﴾ في الصحيح كالكليني (١) ﴿ أو آوى محدثاً ﴾ أى أخفى القاتل في منزله أو صار القاتل دخیلاً له فأواه كما هو الشايخ عند العرب سيما الأعراب ﴿ وروى ابن أبي عمير ﴾ في الصحيح ﴿ عن غير واحد ﴾ ولا يضر أن سألهم سيما مثل هذا الأرسال ، و رواه الكليني في الحسن كالصحيح (٢) ﴿ من أمان ظالماً على ﴾ ظلم ﴿ مؤمن ﴾ أذنته ﴿ بشطر كلمة ﴾ أى ببعضها بحيث يصير سبباً لظلم الظالم أو للمبالغة (أو) وإن قال غيره أيضاً وإن كان الفأ .

﴿ وروى أبان ﴾ في الموثق كالصحيح كالكليني (٣) ﴿ عن أبي إسحاق إبراهيم

(١) الكافي باب آخر منه (هد باب القتل) خبر ٤ من كتاب الديات

(٢) عقاب الأعمال باب من أمان على قتل مؤمن بشطر كلمة خبر ١ .

(٣) الكافي باب آخر منه (هد باب القتل) خبر ٢ من كتاب الديات .

في ذوابة سيف رسول الله ﷺ صحيفة فإذا فيها مكتوب بسم الله الرحمن الرحيم أن
اعتى الناس على الله يوم القيامة من قتل غير قاتله ، وضرب غير ضاربه ، ومن تولى غير
مواليه فهو كافر بما أنزل الله على محمد ﷺ ومن أحدث حدثاً أو آوى محدثاً لم يقبل
الله تعالى منه يوم القيامة صرفاً ولا عدلاً قال : ثم قال اندري ما يعنى بقوله (من تولى
غير مواليه) ؟ قلت : ما يعنى به ؟ قال : يعنى اهل الدين (البيت - خل) (والصرف التوبة في
قول ابي جعفر عليه السلام والمدل الفداء في قول ابي عبد الله عليه السلام).

الصيقل * مجهول ولا يضّر * وفي ذوابة سيف رسول الله ﷺ وذوابة المز والشرف
وكذا شئى واعلاه ، والجلدة المعلقة على آخرة الرجل والظاهر ان المراد به الجراب
الصغير المعلق على سير السيف وبالفارسية (كيسه كمر) وتعلق هذه الكلمات
على السيف للتعليم لمن علق سيفاً فليعلم انه لا يجوز سلّه الا في المواضع التي امرها
الله تعالى * (ان اعتا الناس) اي اظلمهم و اشقاهم ، يقال : عتاتوا استكبر و جاوز
الحد * (من قتل غير قاتله) من اراد قتله تجوزاً * (وضرب غير ضاربه) اي من يريد
ضربه او قصاصاً * (ومن تولى غير مواليه) اي اتم بمن لم يجعله الله امامه * (فهو
كافر) خبر لمن في (من تولى) اذ يكون متفرعاً على الجميع مبالغة * يعنى اهل
الدين * وهم الائمة الهداة وفي بعض النسخ اهل البيت * (والصرف التوبة) الظاهر
انه كلام ابراهيم ، ويحتمل ان يكون كلام ابان * (والمدل الفداء) اي ليس كالدينا
بان ينفع التوبة او يقبل الفداء (او) وان تاب في الدنيا وكفر كفارة الجمع لا يقبلان
منه يوم القيمة ما لم يرض الوارث بتسليم النفس او الدية او مبالغة .

وروى الكليني في الصحيح ، عن كليب الاسدي (وهو ممدوح) عن ابي عبد الله
عليه السلام قال : وجد في ذوابة سيف رسول الله ﷺ صحيفة مكتوب فيها : لعنة الله والملائكة
على من أحدث حدثاً أو آوى محدثاً ومن ادعى الى غير ابيه فهو كافر بما أنزل الله
عز وجل ومن ادعى الى غير مواليه فعليه لعنة الله (١)

(١) اوردته والثلثة التي بعده في الكافي باب آخر منه (بعد باب القتل) خبر ٧-٢-١-٣
من كتاب الديات .

و روى عن حنان بن سدير عن ابي عبد الله عليه السلام فى قول الله عز وجل (انه من قتل نفساً بغير نفسٍ افساد فى الارض فكأنما قتل الناس جميعاً) قال هو واد فى جهنم لو قتل الناس جميعاً كان فيه ولو قتل نفساً واحدة كان فيه .

وفى الحسن كالصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : ان اعنى الناس على الله عز وجل من قتل غير قاتله ومن ضرب من لم يضربه . وفى القوي كالصحيح ، عن مثنى عن ابي عبد الله عليه السلام قال : وجد فى قائم سيف رسول الله ﷺ صحيفة ، ان اعنى الناس على الله عز وجل القاتل غير قاتله والضارب غير ضاربه ومن ادعى لغير ابيه فهو كافر بما انزل الله عز وجل على محمد ﷺ ومن احدث حدثاً او آوى محدثاً لم يقبل الله عز وجل منه يوم القيمة سرافاً ولا عدلاً .

وفى القوي عن الوشاء قال : سمعت الرضا عليه السلام يقول : قال رسول الله ﷺ : لمن الله من قتل غير قاتله او ضرب غير ضاربه وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لمن الله من احدث حدثاً او آوى محدثاً قلت : وما المحدث ؟ قال : من قتل .

﴿وروى عن حنان بن سدير﴾ فى الموثق ﴿من قتل نفساً بغير نفس﴾ بأن يقتلها قاصاً ﴿اؤساد فى الارض﴾ اى بغير فساد فيها كالمشركين وقطاع الطريق فاهم مفسدون ويجب قتلهم ﴿فكأنما قتل الناس جميعاً﴾ لانهن القتل فكل من يقتل نفساً بعده فله شركة فيه ، ولو قتل آخر ضوعف عليه العذاب .

كما رواه الكليني فى الحسن كالصحيح ، عن حماد قال : قلت لابي جعفر عليه السلام قول الله عز وجل (من اجل ذلك كتبنا على بنى اسرائيل انه من قتل نفساً بغير نفس افساد فى الارض فكأنما قتل الناس جميعاً) قال : قلت : وكيف فكأنما قتل الناس جميعاً وانما قتل واحدا ؟ قال يوضع فى موضع من جهنم اليه ينتهى شدة عذاب اهلها لو قتل الناس جميعاً كان اما يدخل ذلك المكان قلت : فانه قتل آخر ؟ قال : بضاعف عليه (۱) .

(۱) اورده والذي بعده فى الكافى باب القتل خبر ۱-۶ من كتاب الديات

وروى انه يوضع فى موضع من جهنم اليه ينتهى شدة عذاب اهلها لو قتل الناس جميعاً لكان انما يدخل ذلك المكان ، قيل : فانه قتل آخر ؟ قال : بضاعف عليه .
 وروى العلامة ، عن محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : مَنْ قَتَلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ ، قَالَ : وَقَالَ لَوْ كُنْتُ اَنَا لَرَكْتُ الْمَالَ وَلَمْ اُقَاتِلْ .

وفى الصحيح عن محمد بن مسلم قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن قول الله عز وجل (مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ اَوْ فُسَادٍ فِي الْاَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا) قَالَ : لَهُ فِي النَّارِ مَقْعَدٌ لَوْ قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا لَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ الْمَقْعَدِ .

﴿وروى العلامة﴾ فى الصحيح ﴿عن محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : مَنْ قَتَلَ دُونَ مَالِهِ﴾ فى الدفع عنهم عن السلامة ﴿فهو شهيد﴾ اى يشبه الله تعالى بفضله ثواب الشهداء عوضاً عن قتله ظلماً ولكن ترك القتال افضل سيما مع الشك فى السلامة .

وروى الكليني والشيخ فى الصحيح ، عن عبدالله بن سنان ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله : مَنْ قَتَلَ دُونَ مَظْلَمَتِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ (١) .

وفى الصحيح ، عن ابي مريم ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله : مَنْ قَتَلَ دُونَ مَظْلَمَتِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ ثُمَّ قَالَ : يَا بَا مَرِيَمُ هَلْ تَدْرِي مَا دُونَ مَظْلَمَتِهِ ؟ فَقُلْتُ : جَعَلْتُ فِدَاكَ : الرَّجُلُ يَقْتُلُ دُونَ اَهْلِهِ وَدُونَ مَالِهِ وَاشْبَاهَ ذَلِكَ فَقَالَ : يَا بَا مَرِيَمُ اِنْ مِنْ الْفَقْهِ عِرْفَانِ الْحَقِّ .

يمكن ان يكون ذلك تحسیناً له فى الفهم او المراد انه يجب ان يعلم انه متى يجب القتال ومتى يكون شهيداً فلو علم او ظن ان السارق قوى ولا يطلب غير المال فلا يحسن القتال حينئذ .

(١) اوردته والثلاثة التى بعده فى الكافى باب من قتل دون مظلمته خبر ١ (الى) ٢ من كتاب الجهاد .

وفي الحسن كالصحيح عن الحسين بن ابي العلاء قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقاتل دون ماله ؟ فقال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الشَّهِيدِ ، قلت : أَيْ قَاتِلَ أَفْضَلِ أَوْ لَمْ يَقَاتِلْ ؟ فقال أَمَا إِنَّا لَوَكُنْتُ لَمْ أَقَاتِلْ وَتَرَكْتَهُ .
وفي الصحيح عن ارمطة بن حبيب الاسدي عن رجل عن علي بن الحسين عليهما السلام قال : مَنْ اعْتَدَى عَلَيْهِ فِي صَدَقَةِ مَالِهِ فَقَاتِلْ فَهُوَ شَهِيدٌ - اِي مَعَ ظَنِّ السَّلَامَةِ .
وفي القوي كالصحيح ، عن الحلبي ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال امير المؤمنين عليه السلام : اِذَا دَخَلَ عَلَيْكَ اللَّصُّ الْمَحَارِبَ قَاتِلْهُ فَمَا أَصَابَكَ فِدْمَهُ فِي عُنُقِي (۱) .

و في القوي عن انس (اوهشم) بن براء قال : قلت لابي جعفر عليه السلام : اللص يدخل في بيتي يريد نفسي ومالي ؟ قال : اَقْتُلْ فَأَشْهَدَ اللَّهُ وَمَنْ سَمِعَ أَنْ دَمَهُ فِي عُنُقِي .

وفي القوي عن السكوني قال : قال امير المؤمنين عليه السلام : اِنْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِيَمَقَّتَ الرَّجُلَ يَدْخُلُ عَلَيْهِ اللَّصُّ فِي بَيْتِهِ فَلَا يَمَارِبُ .

وقال : اِنْ امِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام اِتَّامَ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا امِيرَ الْمُؤْمِنِينَ اِنْ لَصَادَخَلْ عَلَيَّ امْرَأَتِي فَسَرَقَ حُلِيهَا فَقَالَ امِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام : اِمَانَهُ لَوْ دَخَلَ عَلَيَّ ابْنُ صَفِيَّةَ لِمَارَضِي بِذَلِكَ حَتَّى يَمُوتَ (اَوْ يَمُوتَ) بِالسَّيْفِ - وَالظَّاهِرُ اِنْ ابْنَ صَفِيَّةَ هُوَ الزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ .

وفي القوي كالصحيح عن الرضا عليه السلام عن الرجل يكون في السفر ومعه جارية له فيجئ قوم يريدون اخذ جاريته أَيْ مَنَعَ جَارِيَتَهُ مِنْ أَنْ تَوْخِذُوا أَنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ الْقَتْلَ

(۱) اوردہ واثلثة التي بعده في الكافي باب الرجل يدفع عن نفسه اللص خبر ۳ -

۱ - ۲ - ۳ من كتاب الجهاد واورد الثاني ايضاً باب قتل اللص خبر ۵ وله ذيل طويل

و روى ابن ابي عمير ، عن محسن بن احمد ، عن عيسى الضعيف قال : قلت
لأبي عبدالله عليه السلام : رجل قتل رجلاً ما توبته ؟ فقال : يمكن من نفسه ، قلت :

قال : نعم ، قلت : وكذلك ان كانت معه امرأته ؟ قال نعم وكذلك الام والبنت
وابنة العم والقراة بمنهّن وان خاف على نفسه القتل ؟ قال : نعم قلت وكذلك المال
يريدون اخذه في سفر فيمنعه وان خاف القتل ؟ فقال : نعم (١) .

وفي الحسن كالصحيح ، عن البرزطي ، عن بعض اصحابنا عن ابي عبدالله عليه السلام
انه قال : اذا قدرت على اللص فابدره وانا شريكك في دمه (٢) .

وفي الموثق ، عن ابي بصير قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن الرجل يقاتل عن
ماله ؟ فقال : ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ
شَهِيدٍ قُتِلَ لَهُ : أَمَّا يَفْتَانُ أَفْضَلُ ؟ فقال : ان لم يقاتل فلا بأس اما انالو كنت لتركته
ولم اقاتل .

وفي القوي كالصحيح . عن احمد بن اسحاق انه كتب الى ابي محمد عليه السلام يسأله عن
الصعاليك فكتب اليه : اقتلهم - والظاهر ان المراد منهم السراق الذين يعيثون بمنوان
السؤال فان ظفروا على شيء اخذوه .

وفي الصحيح ، عن احمد البرقي انه كتب اليه يسأله عن الاكراد فكتب اليه :
لا تنبهوهم الا بحد السيف .

و روى ابن ابي عمير عليه السلام في الصحيح والشيخان في الحسن كالصحيح (٣)
عن محسن بن احمد عليه السلام وفيهما (عن حسين بن احمد) المنقري عليه السلام عن عيسى الضعيف عليه السلام

(١) الكافي باب من قتل دون مظلمته خبر ٥ من كتاب الجهاد

(٢) اورده و الثلاثة التي بعده في الكافي باب قتل اللص خبر ١ (الى) ٢ من
كتاب الديات .

(٣) الكافي باب في القاتل يريد التوبة خبر ١ من كتاب الديات و التهذيب باب
القضايا في الديات والقصاص خبر ٣٢

يخاف ان يقتلوه ؟ قال : فليعطهم الدية ، قلت : يخاف ان يعلموا بذلك ؟ قال : فليتزوج اليهم امرأة ، قلت : يخاف ان تطلعهم على ذلك ؟ قال : فلينظر الى الدية فيجعلها سرراً ثم لينظر مواقيت الصلاة فليلقها في دارهم .

كما في باب وفي (الضرير) كما في الرجال ورواه الكليني مرة اخرى (عن عيسى الضعيف (١) .

والظاهر انه كان ضعيف البصر فيطلقان عليه وهما مجهولان ويدل على جواز اعطاء الدية عوضاً عن القصاص ، والمشهورين الاصحاب ، وفي الروايات ان الخيار الى ورثة المجنى عليه .

وروى الشيخان في الحسن كالصحيح ، عن ابن ابي عمير ، عن هشام بن سالم وابن بكير وغير واحد قالوا كان علي بن الحسين عليهما السلام في الطواف فنظر الى ناحية المسجد الى جماعة فقال : ما هذه الجماعة ؟ فقالوا : هذا محمد بن — شهاب الزهري اختلط عقله فليس يتكلم فأخرجه اهله لعله اذا رأى الناس ان يتكلم فلما قضى علي بن الحسين عليهما السلام طوافه خرج حتى دنا منه فلما رآه ، محمد بن شهاب عرفه فقال له علي بن الحسين عليهما السلام مالك ؟ فقال : وليت ولاية فأصبحت دماً قتل رجلاً فدخلني ما ترى فقال له علي بن الحسين عليهما السلام لآنا عليك من يأسك من رحمة الله اشد خوفاً مني عليك مما ايتت ثم قال له : اعطهم الدية قال : قد فعلت قابوا قال : فاجعلها سرراً ثم انظر مواقيت الصلوة فآلقها في دارهم .

وفي القوي عن الزهري قال : كنت عاملاً لبني امية فقتلت رجلاً فسألت علي

(١) اوردته والذي بعده في الكافي باب في القاتل يريد التوبة خبر ٣ - ٢ واورد

الاول في التهذيب باب القضايا في الديات والقصاص خبر ٣٣ من كتاب الدهيات واورد الاول ايضاً مرة اخرى في الكافي باب ان من قتل مؤمناً على دينه فليست له توبة

خبر : ٢ .

وروى الحسن بن محبوب ، عن أبي ولاد العنّاط قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : من قتل نفسه متعمداً فهو في نار جهنم خالداً فيها .

وروى الحسن بن محبوب ، عن عبد الله بن سنان ، وابن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سئل عن المؤمن يقتل المؤمن متعمداً له توبة ؟ فقال : ان كان قتله لا يمانه فلا توبة له ، وان كان قتله لغضب أو لسبب شيء من أمر الدنيا فإن توبته ان يقاد منه ، وان لم يكن علم به أحد أطلق الى أدياء المقتول فأقرّ عندهم بقتل صاحبهم فإن عفوا عنه فلم يقتلوه أعطاهم

بن الحسين عليه السلام بعد ذلك كيف اصنع به ؟ فقال : الدية اعرضها على قومه قال فمرضت فأبوا وجهدت فأبوا فاخبرت علي بن الحسين عليه السلام فقال : اذهب معك بنفرك من قومك فاشهد عليهم قال : ففعلت فأبوا فشهدوا عليهم (اي بعدم اخذهم حقهم) فرجعت الى علي بن الحسين عليه السلام فاخبرته قال : فخذ الدية فصرّها متفرقة ثم ائت الباب في وقت الظهر والفجر فالتفتها في الدار فمن اخذ شيئاً فهو يحسب لك في الدية فان وقت الظهر والفجر ساعة يخرج فيها اهل الدار ، قال الزهري ففعلت ذلك لولا علي بن الحسين عليه السلام لهلك قال : وحدثني بعض اصحابنا ان الزهري كان ضرب رجلاً كان به قروح فمات من ضربه .

فخبر الزهري يمكن ان يكونوا لا يجترئون على انقصاص منه وكان مسلم نفسه له ، ويمكن حمل خبر عيسى علي ان المقتول كان من النواصب كما سيجيء .
وروى الحسن بن محبوب ﴿ في الصحيح ﴾ كالشيخين و يدل على ان عقاب قتل نفسه كقتل غيره لعدم الآية .

﴿ وروى الحسن بن محبوب ﴾ في الصحيح والمؤثق كالشيخين (١) ﴿ عن عبد الله بن سنان (الى قوله) فلا توبة له ﴾ لانه حينئذ كافر ولا يقبل توبة المرتد اذا كان

(١) اورده والذي بعده في الكافي باب ان من قتل مؤمناً على دينه فليست له توبة

خبر ٣-٢ والتهذيب باب القضايا في الديات والقصاص خبر ٣٩ - ٣١ من كتاب الديات

الدية واعتق نسمة ، وصام شهرين متتابعين وأطعم ستين مسكيناً توبة الى الله عز وجل .

وروى ابن ابي عمير ، عن سعيد الازرق عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل يقتل رجلاً مؤمناً ؟ قال : يقال له : ميت أى ميتة شئت ، إن شئت يهودياً ، وإن شئت نصرانياً وإن شئت مجوسياً .

وروى جابر عن ابي جعفر عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : اول ما يحكم الله عز وجل فيه يوم القيامة الدماء ، فيوقف أبناء آدم عليه السلام فيفصل بينهم المذنبين يلوهم من اصحاب الدماء حتى لا يبقى منهم أحد من الناس بعد ذلك حتى يأتي المقتول بقاتله فيشخب دمه في وجهه فيقول : أنت قتلتني فلا يستطيع ان يكتم الله حديثاً .

من فطرة (او) الاعم مبالغة او لا ينفع القصاص والكفارة حينئذ ، بل لابد من الرجوع اولاً عن الكفر ثم الكفارة والتسليم وجوباً على الظاهر وروياً ايضاً في الصحيح ، عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل قتل مؤمناً وهو يعلم انه مؤمن غير انه حملته الغضب على قتله هل له توبة ان (او اذا) اراد ذلك او لا توبة له ؟ فقال : يقاديه وان لم يعلم به اطلق الى اوليائه فاعلمهم انه قتله فإن عفوا عنه اعطاهم الدية واعتق رقبة وصام شهرين متتابعين ومصدق على ستين مسكيناً .

﴿ وروى ابن ابي عمير ﴾ في الصحيح كالشيخ والكليني في الحسن كالصحيح (۱) ﴿ عن سعيد الازرق ﴾ وهو مجهول ﴿ وان شئت يهودياً ﴾ يحمل على انه قتله لا بمانه لوللمبالغة كما في الآيات .

﴿ وروى جابر ﴾ في القوي كالكليني (۲) ﴿ اول ما يحكم الله فيه ﴾ لشدة شناعته ولكونه من اعظم حقوق الناس ،

(۱) الكافي باب القتل خبر ۹ و التهذيب باب القضايا في الديات والقصاص

خبر ۳۷ .

(۲) اورده والذين بعده في الكافي باب القتل خبر ۲-۳-۱۰

وروى حماد عن الحلبي ، عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل قتل رجلاً مملوكاً متعمداً قال : يفرم قيمته ويضرب ضرباً شديداً ، وقال في رجل قتل مملوكاً قال :

وروى الكليني في القوي عن ابي جعفر عليه السلام قال : ما من نفس تقتل برّة ولا فاجرة الا دهي تحشر يوم القيمة متعلقة بقاتله بيده اليمنى و رأسه بيده اليسرى و ادواجه تشخب دماً فيقول يارب سل هذا فيم قتلني فان كان قتله في طاعة الله ائيب القاتل الجنة و اذهب بالمقتول الى النار و ان قال في طاعة فلان قيل له : اقبله كما قتلك ثم يفعل الله عز وجل فيهما بعد بمشيئته .

وفي الصحيح عن محمد بن مسلم ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : ان الرجل ليا في يوم القيمة ومعه قدر محجمة من دم فيقول : و الله ما قتلته ولا شركت في دم قال بلى ذكرت عبيدي فلاناً فترقى ذلك حتى قتل فاصابك من دمه ؟

وفي الصحيح ، عن سليمان بن خالد قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ادحي الله عز وجل الى موسى بن عمران عليه السلام يا موسى قل للملاء من بني اسرائيل اياكم و قتل النفس الحرام بغير حق فان من قتل منكم نفساً في الدنيا قتلته في النار مائة الف قتلة مثل قتلة صاحبه (١) .

وفي القوي ، عن عبد الرحمن بن اسلم عن ابيه قال : قال ابو جعفر عليه السلام من قتل مؤمناً متعمداً اثبت الله على قاتله جميع الذنوب و برىء المقتول منها وذلك قول الله عز وجل اتي اريد ان نبوء يا نبي واتمك فتكون من اصحاب النار (٢) .

﴿وروى حماد﴾ في الصحيح كالشيخ والشيخان في الحسن كالصحيح (٣)
﴿عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل﴾ حر ﴿قتل رجلاً مملوكاً قال يفرم قيمته﴾
ولا تنافس بين الحر و العبد ولا يقتل الحر بالعبد و يقتل العبد بالحر كما سيبيء
﴿ويضرب ضرباً شديداً﴾ بحسب رأى الحاكم و يجب عليه الكفارة ولم يذكر اكتفاء

(١-٢) عقاب الاعمال باب عقاب من قتل نفساً متعمداً خير ٨-٩

(٣) الكافي باب الرجل الحر يقتل مملوكاً غيره الخ خير ٣ و التهذيب باب القودين الرجال والنساء الخ ذيل خير ٢٥

يعتق رقبة ، ويصوم شهرين متتابعين ، ويعظم ستين مسكيناً ، ثم التوبة بعد ذلك .

بما سيأتى ﴿وقال فى رجل قتل مملوكه﴾ يضرب ضرباً شديداً لغموم ما تقدم ﴿قال يعتق رقبة﴾ كفاية قتل العمد الثلاثة ﴿ثم التوبة بعد ذلك﴾ أى لا يكفى الكفاية عنها الآن يكون نادماً على فعله وكفر ويكون عازماً على أن لا يفعل ذلك فحينئذ لا يعذبه الله تعالى بعد ذلك ، والمراد بالبعدية ما ذكرناه لأنها تجب بعدها لأن وجوب التوبة فوري .

وروى الشيخان فى الصحيح عن أبى أيوب عن حمران (و سقط من قلم الشيخ (١) لوجوده فى الكافى وعدم رواية أبى أيوب عن أبى جعفر عليه السلام) فى الرجل يقتل مملوكه قال : يعتق رقبة ويصوم شهرين متتابعين ويتوب إلى الله عز وجل (٢) .

وفى الصحيح عن أبى عبد الله عليه السلام قال : من قتل عبده متعمداً فعليه أن يعتق رقبة وأن يطعم ستين مسكيناً ويصوم شهرين متتابعين .

وروى الشيخ فى الصحيح ، عن أبى أيوب الخزاز قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل ضرب مملوكاً له فمات من ضربه قال : يعتق رقبة ويظهره الخطأ شبه الممدولم يقصد بالضرب القتل .

وروى فى الموثق كالصحيح ، عن سماعة بسندين . عن أبى عبد الله عليه السلام قال : سأله عن رجل قتل مملوكاً له قال : يعتق رقبة ويصوم شهرين متتابعين ويتوب إلى الله والظاهر أن عدم ذكر الإطعام كان للظهور أو من سهو الرواة .

وفى القوى كالصحيح ، عن الفتح بن يزيد الجرجاني عن أبى الحسن عليه السلام فى رجل قتل مملوكه أو مملوكه كته قال : أن كان المملوك له أدب وحبس الآن يكون

(١) فى النسخة التى عندنا من التهذيب لقطة (عن حمران) موجودة أيضاً .

(٢) أورده والثلاثة التى بعده فى التهذيب باب قتل السيد عبده الخ خبر ١-٢-١٠ .

٣ - وأورد غير الثالث فى الكافى باب الرجل الحر يقتل مملوكه الخ خبر ٢ - ٥ - ٦ -

وروى عثمان بن عيسى ، وزرعة ، عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سأله عن قتل مؤمناً متعمداً هل له التوبة ؟ فقال : لا حتى يؤدى دية الى اهله ، ويمتق رقبة ، ويصوم شهرين متتابعين ، ويستغفر الله عز وجل ، ويتوب اليه ويتضرع فأنى ارجو أن يتاب عليه اذا هو فعل ذلك ، قلت : جعلت فداك فان لم يكن له مال يؤدى دية ؟ قال : يسأل المسلمين حتى يؤدى دية الى اهله .

معروفاً بقتل الممالك فيقتل به (١) ،
وعن مسمع ، عن ابي عبد الله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام رفع اليه رجل عذب عنده حتى مات فضر به ماء فكألاً وجبه سنة وأغرمه قيمة العبد فتصدق بها عنه (٢) .
وفي القوي كالصحيح ، عن يونس عنهم عليهم السلام قال سئل عن رجل قتل مملوكه قال : ان كان غير معروف بالقتل ضرب ضرباً شديداً و اخذ منه قيمة العبد ويدفع الى بيت مال المسلمين وان كان متعمداً للقتل قتل به - وسيجيء ايضاً :

﴿وروى عثمان بن عيسى وزرعة﴾ كلاهما في الموثق كالصحيح والشيخ في الموثق (٣) ﴿عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام﴾ وروى الشيخ في الموثق كالصحيح عن اسماعيل الجعفي قال : قلت لابي جعفر عليه السلام الرجل يقتل الرجل متعمداً قال عليه ثلاث كفارات يمتق رقبة ويصوم شهرين متتابعين ويطعم ستين مسكيناً وقال ائقني على بن الحسين عليهما السلام بمثل ذلك ، (٤) ورواه ايضا في القوي عن اسماعيل الجعفي مثله .

(١) الكافي باب الرجل يقتل مملوكه الخ خبره والتهذيب باب القود بين الرجال

والنساء خبر ٥٢

(٢) اورده والذى به في التهذيب باب قتل السيد به خبر ٥-٨ والكافي باب

الرجل يقتل مملوكه الخ خبر ٧-٨

(٣-٢) التهذيب باب القضايا في الديات والقصاص خبر ٣٥-٢٩

وفي الصحيح ، عن عبدالله بن سنان قال : قال ابو عبدالله عليه السلام : كفارة الدم اذا قتل الرجل مؤمناً متعمداً فعليه ان يمكن نفسه من اوليائه فان قتلوه فقد أدى ما عليه اذا كان نادماً على ما كان منه عازماً على ترك العود وان عفى عنه فعليه ان يعتق رقبة ويصوم شهرين متتابعين ويصوم ستين مسكينا وأن يندم على ما كان منه ويعزم على ترك العود ويستغفر الله ابداً ما بقى ، واذا قتل خطأ أدى دية الى اوليائه ثم اعتق رقبة فان لم يجد صام شهرين متتابعين فان لم يستطع اطعم ستين مسكينا مدأماً وكذلك اذا وهبت له دية المقتول فالكفارة عليه فيما بينه وبين دية لازمة (١) .

وفي الصحيح ، عن ابن سنان ، عن ابي عبدالله عليه السلام انه سئل عن رجل مؤمن قتل مؤمناً وهو يعلم انه مؤمن غير انه حمله الغضب على انه قتله هل له من توبة ان اراد ذلك او لا توبة له ؟ قال : بقا دية فان لم يعلم اطلق الى اوليائه فأعلمهم انه قتله فان عفى عنه اعطاهم الدية واعتق رقبة وصام شهرين متتابعين وتصدق على ستين مسكينا (٢) .

وفي الموثق عن معلى و ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام انهما سمعا يقول : من قتل عبده متعمداً فعليه ان يعتق رقبة او يصوم شهرين متتابعين او يطعم ستين مسكينا (٣) و يحمل على تعدد الضرب بما لا يقتل غالباً فأدى الى القتل والتخيير على الترتيب كما تقدم .

وفي القوي ، كالصحيح ، عن ابي بكر الحضرمي قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام رجل قتل رجلاً متعمداً قال : جزائه جهنم قال : قلت : هل له من توبة ؟ قال : نعم يصوم شهرين متتابعين ويطعم ستين مسكيناً ويعتق رقبة ويؤدى دية قال قلت

(١) التهذيب باب الكفارات خبر ١٢ من كتاب الايمان والنذور الكفارات

(٢) الكافي باب ان من قتل مؤمناً على دية الخ خبر ٣

(٣) اورده والذي بعده التهذيب باب الكفارات خبر ١٨ - ١٩ من كتاب الايمان والنذور

والكفارات .

لا يقبلون منه الدية قال : يتزوج اليهم ثم يجعلها صلة يصلهم بها قال : قلت لا يقبلون منه ولا يزوجه قال : يصرها صرراً ثم يرمى بها في دارهم .

وفى الحسن عن ابي اسامة ، عن ابي عبدالله عليه السلام في رجل قتل رجلاً متعمداً وهو يعرف انه مؤمن غير انه حمله الغضب على انه قتله هل له من توبة ؟ و ماتوبته ؟ ان اراد ان يتوب او لا توبة له ؟ قال : يقاد منه فان لم يعلم به انطلق الى اوليائه فأعلمهم بانه قتله فان عفو اعنه اعطاهم الدية واعتق نسمة وصام شهرين متتابعين وتصدق على ستين مسكيناً (١) .

و فى الصحيح ، عن على و ابي المعز عن ابي عبدالله عليه السلام فى الرجل يقتل العبد خطأ قال عليه عتق رقبة و صيام شهرين متتابعين و صدقة على ستين مسكيناً قال : فان لم يقدر على الرقبة كان عليه الصيام ، فان لم يستطع الصيام فمليه الصدقة (٢) والظاهر ان الواو هنا للترتيب لبيان عليه السلام ، ويمكن حمل الجمع على الاستحباب و الاول اظهر ،

و فى الحسن عن زرارة عن ابي عبدالله عليه السلام فى الرجل يقتل عبده متعمداً أى شئ عليه من الكفارة ؟ قال : عتق رقبة و صيام شهرين و صدقة على ستين مسكيناً (٣) .

وفى القوى عن جابر عن ابي جعفر عليه السلام فى الرجل يقتل ابنه او عبده قال : لا يقتل به ولكن يضرب ضرباً شديداً و ينفى عن مسقط رأسه .

وفى الصحيح والكلينى فى الحسن كالصحيح عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام فى امرأة قطعت ندى وليدها انها حرة ولا سبيل

(١-٢) التهذيب باب القضايا فى الديات والقصاص خبر ٣٠-٣٢

(٣) اورده و اللذين بعده فى التهذيب باب قتل السيد عبده و الوالد ولده خبر

وروى القاسم بن محمد الجوهري ، عن كليب الاسدي قال : سألت
أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقتل في شهر حرام (رمضان - خ ل) ماديته ؟ فقال :
دية وثلت .

وروى محمد بن أبي عمير ، عن منصور بن يونس ، عن أبي حمزة عن أحدهما
عليهما السلام قال : أتى رسول الله صلى الله عليه وآله قتيلاً : يا رسول الله قتل في جهينة ، فقام رسول الله
صلى الله عليه وآله حتى انتهى إلى مسجدهم وتسامع به الناس فأبوه ، فقال صلى الله عليه وآله : مَنْ قَتَلَ

لمولانا عليها وقضى فيمن نكل مملوكه فهو حر لا سبيل له عليه سائلة يذهب فيتوالى
من أحبب فإذا ضمن جريرته فهو يرثه .

﴿ وروى القسم بن محمد الجوهري عن كليب الاسدي ﴾ وروى الكليني
في الحسن كالصحيح عن كليب الاسدي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل
يقتل في الشهر الحرام ماديته ؟ قال دية وثلت (١) .

وروى الشيخ في الحسن كالصحيح عن كليب بن معوية قال : سمعت أبا عبد الله
عليه السلام يقول : من قتل في شهر حرام فعليه دية وثلت (٢) ونقدم أن الأشهر الحرم
رجب وذو القعدة وذو الحجة ومحرم وسيجيء أن القتل في الحرم كذلك .

﴿ وروى محمد بن أبي عمير عن منصور بن يونس ﴾ في الموثق كالصحيح
كالشيخين (٣) ﴿ بين ظهراني المسلمين ﴾ أي وسطهم وسيجيء حكم ديته ﴿ ورضوا ﴾
به ﴿ أي (ارضوا به) ﴾ أي بيان لقتل الجميع كأن من رضى بقتله فهو كقاتل كما
قال تعالى : فليمنه يقتلون أنبياء الله مخاطباً لليهود الذين كانوا في زمن النبي صلى الله عليه وآله
معهم لم يقتلوا ولكن لما كانوا راضين بفعل السابقين فكأنهم كانوا قاتلين

(١) الكافي باب الدية في قتل العمد والمخاطبة ٧

(٢) التهذيب باب القاتل في الشهر الحرام غير ١

(٣) أورده والذين بعده في الكافي باب القتل خبر ٨-١١

ذا؟ قالوا: يا رسول الله ما ندري، قال: قتيل من المسلمين من ظهراى (١) المسلمين لا يدري من قتله؟ والذي بعثنى بالحق لو أن أهل السماء وأهل الأرض اجتمعوا فشركوا فى دم امرئ مسلم ورضوا به لكتبهم الله عز وجل على مناخرهم فى النار - اوقال على وجوههم .

وسال سماعة ابا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل: (وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فِجْزَاؤُهُ جَهَنَّمُ) قال: من قتل مؤمنا على دينه فذاك المتعمد الذى قال الله عز وجل فى كتابه: وأعدله عذاباً عظيماً، قلت: فالرجل يقع بينه وبين الرجل شيء فيضربه بسيفه فيقتله، قال: ليس ذاك المتعمد الذى قال الله عز وجل.

وروى حماد بن عيسى، عن ابي السفانج عن ابي عبد الله عليه السلام فى قول الله عز وجل: (وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فِجْزَاؤُهُ جَهَنَّمُ) قال: ان جازاه.

ومن هذا الباب فى القرآن كثير

وروى الكليني فى القوى كالصحيح، عن عبد الله بن سنان عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال: لا يدخل الجنة سافك الدم ولا شارب الخمر ولا مشاء بنميم ﴿لَا كُتِبَ لَهُمُ﴾ اى القاهم مقلوباً مقدماً رأسهم وعبر عنه بالمنخر لان الانف اشرف الاعضاء والذلة فيه اكثر ولهذا يستحب الارغام والترديد من الراوى ﴿وسال سماعة﴾ فى الموثق كالصحيح كالشيخين (٢) ويدل على كفر اهل الخلاف جميعاً كالاخبار السابقة فانهم يستحلون قتل الشيعة لدينهم الحق مع رضاهم بقتلهم مع كفرهم الواقى ﴿وروى حماد بن عيسى﴾ فى الصحيح كالشيخ (٣) ﴿عن ابي السفانج﴾ ابراهيم او اسحاق بن عبد الله وكلاهما مجهولان ولا يسنر ﴿قال ان جازاه﴾ اى جزاه جهنم

(١) وهوين ظهريهم وظهر انهم (بفتح النون) وبين اظهرهم اى وسطهم وفى معظمهم (القاموس)

(٢-٣) التهذيب باب القضايا فى الديات والقصاص خبر ٣٦-٣٨ واورد الاول

فى الكافى باب ان من قتل مؤمناً على دينة الخ خبر ١

وفي رواية ابراهيم بن ابي البلاد ، عن ذكره عن ابي عبد الله عليه السلام قال :
 كانت في زمن أمير المؤمنين عليه السلام امرأة صدق يقال لها أم فتان ، فأناها رجل من اصحاب
 علي عليه السلام فسلم عليها فواقها مهتمة فقال لها : مالي اراك مهتمة ؟ قالت : مولاة لي
 دفنتها فنبذتها الارض مرتين ، قال فدخلت علي أمير المؤمنين عليه السلام فأخبرته فقال : ان
 الارض لتقبل اليهودي والنصراني فمالها الا ان تكون بمنزلة من ذناب الله عز وجل
 ثم قال : اما ان لو أخذت تربة من قبر رجل مسلم فألقى على قبرها ففترت ، قال :
 فأبقت أم فتان فأخبرتها فأخذت تربة من قبر رجل مسلم فألقى على قبرها ففترت
 فسألت عنها ما كانت تفعل فقالوا : كانت شديدة الحب للرجال لا تزال قد ولدت
 وألفت ولدها في التور.

وروي علي بن الحكم ، عن الفضيل بن سعدان عن ابي عبد الله عليه السلام قال : كانت

من جهة الاستحقاق لو لم يتفضل الله عليه بمغفوه ادبشفاة الشافعين وهذا احد التأويلات
 للآية والتأويل الآخر ، ان المراد بالخلود المكث الطويل وفي بالي اتى رأيت
 منصوباً عن الائمة المعصومين وذكر التأويلات الثلاث عامة المفسرين سوى الوعيدية
 من المعتزلة والخوارج فانهم على ظاهرها ، والاخبار المتواترة والآيات حجتان عليهم
 ولكن لا ينفع الشمس للاكمة ، والكل لتركهم متابعة من جعلهم الله مع القرآن .

وفي رواية ابراهيم بن ابي البلاد في الصحيح كالكليني (١) عن
 ذكره عن ابي عبد الله عليه السلام واستدل به على استحباب وضع التربة الحسينية صلوات الله
 على مشرفها ، مع المؤمن في قبره .

وروي علي بن الحكم عن الفضيل بن سعدان ادمعان ، والظاهر التصحيف
 في القوي عن ابي عبد الله عليه السلام (الى قوله) وان دق ورواه الكليني (٢) في

(١) الكافي باب النوادر غير ٢ من كتاب الدفات

(٢) ونقل نحوه في الكافي باب آخر منه (بعد باب القتل) خبر ١ عن متى من

في ذوابة سيف رسول الله ﷺ صحيفة مكتوب فيها لعنة الله والملائكة والناس أجمعين على من قتل غير قائله ، او ضرب غير ضاربه ، او أحدث حدثاً ، او آوى محدثاً . وكفر بالله العظيم الانتفاء من حسب وإن دق .

القوى كالصحيح ، عن ابن عمير وابن فضال عن رجال شتى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام انهما قالا كفر بالله العظيم الانتفاء من حسب وإن دق (١).

وفي الحسن كالصحيح ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كفر بالله تعالى من تبرأ من نسب وإن دق .

وفي الموثق كالصحيح ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كفر بالله من تبرأ من نسب وإن دق .

والظاهر ان المراد من الانتفاء من النسب ان ينفي من قرابته من كان منهم وان كان بعيداً ، ويشتمل ان يكون المراد به الحسب وهو ان يكون احدى امهاته البعيدة من اولاد سيد المرسلين او امير المؤمنين عليه السلام مثلاً وهذه نعمة عظيمة وهيبة لا يمكن اكتسابها فنفيها كفر نعمة الله تعالى او استخفافها كفر والانتفاء منه استخافه او يكون للمبالغة .

واما الحسب فيمكن ان يكون حسب النسب او الاعم مثل ان ينتفى من العلم والصلاح والجود والشجاعة وامثالها مما انعم الله تعالى عليه بها (فاظهارها) على ان يكون اظهار نعمة الله لقوله تعالى : وَأَمَّا نِعْمَةُ رَبِّكَ فَمَا تُصَدِّقُ (مستحب) ، وعلى التفاخر والتكبر مذموم ويرجع ذلك الى القصد .

وروى المصنف في الصحيح ، عن حفص بن البختري ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال ان امرأة عذبت في هرة ربطتها حتى ماتت عطشاً .

(١) اوردته والذين يهده في اصول الكافي باب الانتفاء غير ٣ - ٢ - ١ من كتاب الايمان والكفر

باب القَسَامَة

روى الحسن بن محبوب ، عن علي بن رثاب ، عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن الله تبارك وتعالى حكم في دماءكم بخير ما حكم في أموالكم ، حكم في أموالكم أن البيّنة على من ادّعى واليمين على من ادّعى عليه . وحكم في دماءكم أن اليمين على من ادّعى ، والبيّنة على من ادّعى عليه لثلاث يطل دمه امرئ مسلم .

باب القَسَامَة

بافتحة القسم ، والمراد بها هنا الجماعة يحلفون لاثبات الجناية (روى الحسن بن محبوب ، عن علي بن رثاب) في الصحيح والشيخان في الموثق كالصحيح (١) (عن أبي بصير (إلى قوله) لثلاث يطل دم امرئ مسلم) فإن الغالب أن القاتل لعدو مع المقتول ، والقبيلة سيما الوارث مطلّمون عليه فإذا كان لوث وهو القرينة الدالة على أن فلاناً القاتل وحلفوا عليه قتلوا القاتل أو اخذوا الدية فكُل من أراد القتل إذا عرف أنهم يحلفون ويقتلونه صار ذلك مائماً عن الاقدام عليه كالتصاص وقال الله تعالى : ولكم في القصاص حياة يا أيها الالباب (٢) . وذلك كالحكم بالبيّنة واليمين والقرعة ضابطة لرفع التنازع ولو حلفوا كاذبين وقتلوا إذا أخذوا الدية كانت العقوبة في الآخرة .

وروى الشيخان في الصحيح ، عن عبد الله بن سنان قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام

(١) الكافي باب القسامة خبره من كتاب الديات والتهذيب باب كيفية الحكم والقضاء خبر

٥ من كتاب القضاء .

(٢) البقرة - ١٧٩

عن القسامة هل جرت فيها سنة ؟ قال فقال : نعم ، خرج رجلان من الانصار يصيبان من التمار فتفرقا فوجد احدهما ميتاً (او قتيلاً كما في ب) فقال اصحابه لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : انما قتل صاحبنا اليهودي فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يحلف اليهود .

فقالوا : يا رسول الله كيف يحلف اليهود على صاحبنا وهم قوم كفار ؟ قال : فاحلفوا اتم ، قالوا : كيف يحلف على ما لم نعلم ولم نشهد ؟ قال : فوداه النبي ﷺ من عنده ، قال : قلت : كيف كانت القسامة ؟ قال : فقال انها حق ولو لاذلك لقتل الناس بعضهم بعضاً وانما القسامة حوط يحاط بها الناس (١) .

وفي الصحيح ، عن عبدالله بن مسكان ، عن سليمان بن خالد قال : سألت ابا عبدالله عجل الله عن القسامة هل جرت فيها السنة ؟ قال : فذكر مثل حديث ابن سنان وقال في حديثه هي حق وهي مكتوبة عندنا .

وفي الحسن كالصحيح عن الحلبي عن ابي عبدالله عجل الله قال : سألت عن القسامة كيف كانت ؟ فقال : هي حق وهي مكتوبة عندنا ولو ذلك لقتل الناس بعضهم بعضاً وانما القسامة نجاة للناس .

وفي الحسن كالصحيح والمصنف في الصحيح ، عن يزيد بن معاوية عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سألت عن القسامة فقال : الحقوق كلها ، البيعة ، على المدعى واليمين على المدعى عليه الا في الدم خاصة فان رسول الله ﷺ بينما هو بخيبر اذ قتلت الانصار رجلاً منهم فوجده قتيلاً فقالت الانصار ان فلانا اليهودي قتل صاحبنا فقال رسول الله ﷺ للطالبيين : اقيموا رجلين عدلين من غيركم اقدمه (او اقيده) برمته فان لم تجدوا شاهدين فاقيموا قسامة خمسين رجلاً اقدمه (او اقيده)

(١) اوردته والثلاثة التي بعده في الكافي باب القسامة خبر ١-٢-٣-٤ وورد الاول

والاخير في التهذيب باب الينات على القتل خبر ١-٥

وروى منصور بن يونس ، عن سليمان بن خالد قال : قال أبو عبد الله عليه السلام :
سألني عيسى بن موسى وابن شبرمة معه عن القتل يوجد في أرض القوم وحدهم

برمته فقالوا يا رسول الله : ما عندنا شاهدان من غيرنا وأنا لنكره أن نحلف على
مالهم نراه فوداه رسول الله ﷺ من عنده وقال : إنما حقن دماء المسلمين بالقسامة
لكي إذا رأى الفاجر الفاسق فرصة من عدوه ججزه مخافة القسامة أن يقتله به
فكف عن قتله والأحلف المدعى عليه قسامة خمسين رجلاً ما قتلنا ولا علمنا له قاتلاً
والأغرموا الدية إذا وجدوا قتيلاً بين أظهرهم إذا لم يقسم المدعون .

قوله (برمته) أي كَلَّه والرمة بالضم قطعة جبل يشد بها الأسير والقاتل
إذا قيد إلى القصاص أي يسلم إليهم بالجبل الذي شد به تمكناً لهم منه لئلا يهرب
ثم اتسعوا فيه حتى قالوا : أخذت الشيء برمته أي كله ويقال (دواه) مخففة أي
أعطى ديبته .

وفي الصحيح إذا أحسن كالأصحیح عن زرارة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن
القسامة فقال : هي حق إن رجلاً من الأنصار وجد قتيلاً في قلب من قلب
بني اليهود فأتوا رسول الله ﷺ فقالوا يا رسول الله أنا وجدنا رجلاً منا قتيلاً في
قلب من قلب اليهود فقال : اتنولوا بشاهدين من غيركم فقالوا : يا رسول الله ما لنا
شاهدان من غيرنا فقال لهم رسول الله ﷺ : فليقسم خمسون رجلاً منكم على رجل
تدفعه إليكم قالوا : يا رسول الله وكيف تقسم على ما لم نره قال : فتقسم اليهود قالوا : يا رسول الله
وكيف أرى باليهود وما فيهم من الشرك أعظم فوداه رسول الله ﷺ قال زرارة : قال
أبو عبد الله عليه السلام : إنما جعلت القسامة احتياطاً لدماء الناس لكيما إذا أراد الفاسق
أن يقتل رجلاً أو يقتل رجلاً حيث لا يراه أحد خاف ذلك فامتنع من القتل .

وروى منصور بن يونس في الموثق عيسى بن موسى كان والياً
على المدينة وابن شبرمة من قضاة العامة وأصحاب الرأي (والساقية) النهر

فقلت : وجد الانصار رجلا في ساقية من سواقي خيبر فقالت الانصار : اليهود قتلوا صاحبنا ، فقال لهم رسول الله ﷺ : لكم بينة ؟ فقالوا : لا ، فقال : أقتسمون ؟ قالت الانصار : كيف نقسم على ما لم نره ، فقال : فاليهود يقسمون ، قالت الانصار يقسمون على صاحبنا ؟ قال : فوداه النبي ﷺ من عنده فقال ابن شبرمة : أفرأيت لولم يؤده النبي ﷺ قال : قلت : لا تقول لما قد صنع رسول الله ﷺ لولم يصنعه ، قال : فقلت له : فعلى من القسامة ؟ قال : على اهل القليل .

وروى محمد بن سهل ، عن ابيه ، عن بعض اشياخه عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ان امير المؤمنين عليه السلام سئل عن رجل كان جالسا مع قوم (١) فمات وهو معهم ، او رجل وجد في قبيلة او على دار قوم فادعى عليهم ، قال : ليس عليهم قود ولا يطل دمه ، عليهم الدية .

الصغير ﴿ لولم يؤده ﴾ او (لم يده) وهو اظهر .

وروى الشيخان في الموثق ، عن حنان بن سدير قال : قال لي ابو عبد الله عليه السلام سألتني ابن شبرمة ما تقول : في القسامة في الدم ؟ فاجبته بما صنع رسول الله ﷺ فقال : ادأيت لو ان النبي ﷺ لم يصنع هذا كيف كان القول ؟ قال : فقلت له : اما ما صنع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقد اخبرتك به واما ما لم يصنع فلا علم لي به (١) .

﴿ وروى محمد بن سهل عن ابيه ﴾ في الحسن ﴿ عليهم الدية ﴾ اي بعد القسامة للوث ، فيكون محمولا على غير العمد او عليهم الدية ولكن يؤدبها الامام كما فعله رسول الله ﷺ او من بيت المال .

روى الشيخ في الصحيح والكليني في القوي ، عن محمد بن قيس قال : سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول : لو ان رجلا قتل في قرية او قريبا من قرية ولم يوجد بينة على اهل

(١) في اكثر النسخ مع قوم ثقات ونفر معهم

(٢) الكافي باب القسامة خبر ٢ والتهذيب باب الينات على قتل خبر ٢

تلك القرية انه قتل عندهم فليس عليهم شيء (۱) .

وفى الموثق كالصحيح ، عن محمد بن مسلم عن ابي عبدالله عليه السلام انه قال : فى رجل كان جالساً مع قوم فمات وهو معهم ادرجل وجد فى قبيلة او على باب دار قوم فادعى عليهم قال : ليس عليهم شيء ولا يبطل دمه .

وفى الموثق عن ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام قال : ان وجد قتيل بارض فلاة ادبت ديته من بيت المال فان امير المؤمنين عليه السلام كان يقول : لا يبطل دم امرئ مسلم .

وفى الحسن كالصحيح ، عن الحلبي ، وفى الموثق كالصحيح ، عن سماعة بن مهران ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال سألته : عن رجل يوجد قتيلاً فى القرية او بين القريتين فقال : يقاس ما بينهما فايهما كانت اقرب ضمنت - اى مع القصاص للثوث .

وفى الصحيح وفى الموثق كالصحيح عن عبدالله بن سنان و عبدالله بن بكير عن ابي عبدالله عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام فى رجل وجد مقتولا لا يدري من قتله قال : ان كان عرف و كان له اولياء يطلبون ديته اعطوا ديته من بيت مال المسلمين ولا يبطل دم امرئ مسلم لان ميراثه للامام عليه السلام فكذلك تكون ديته على الامام ويصلون عليه ويدفنونه ، وقضى فى رجل زحمته الناس يوم الجمعة فى زحام الناس فمات ان ديته من بيت مال المسلمين .

وروى الشيخ فى الصحيح ، عن عبدالله بن سنان بسنديين ، عن ابي عبدالله عليه السلام انه قال فى رجل كان جالساً مع قوم فمات وهو معهم ادرجل وجد فى قبيلة وعلى باب دار قوم فادعى عليهم فقال ليس عليهم شيء ولا يبطل (او لا يبطل) دمه ولكن يعقل

(۱) اورده و الثمانية التى بعده فى التهذيب باب القضاء فى قتل الزحام الخ خبر ۱۲

۱۳-۹-۱۰-۱۱-۲-۱۲-۱۷-۱۶ واورد السنة الاولى فى الكافي باب المقتول لا يدري من

قتله والباين اللذين بعده من كتاب الديات .

وروى موسى بن بكر ، عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : انما جملت القسامة ليغلظ بها في الرجل المعروف بالشر المتهم ، فان شهدوا عليه جازت شهادتهم .
وروى القاسم بن محمد ، عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن القسامة اين كان بدوها ؟

فقال : كان من قبل رسول الله صلى الله عليه وآله لما كان بعد فتح خيبر تخلف رجل من الانصار عن اصحابه فرجعوا في طلبه فوجدوه متسخطاً في دمه فتبلا فجاثت الانصار

(اي بودى) الدية اليهم - (والطل) الهدر .

وفي الصحيح عن مسعدة بن زياد ، عن جعفر عليه السلام قال كان ابي رضى الله عنه اذا لم يقم القوم المدعون البينة على قتل قتيلهم ولم يقسموا بان المتهمين قتلوه حلف المتهمين بالقتل خمسين يمينا بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا ثم تودى الدية الى اولياء القتيل وذلك اذا قتل في حى واحد فاما اذا قتل في عسكر او سوق مدينة فديته تدفع الى اوليائه من بيت المال .

وفي القوى كالصحيح ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال انا وجد رجلا مقتولا في قبيلة قوم حلفوا جميعاً ما قتلوه ولا يعلمون له قاتلا فان ابوا ان يحلفوا اغرموا الدية فيما بينهم في اموالهم سواء سواء بين جميع القبيلة من الرجال المدركين - والظاهر انه بعد قسامة المدعين على انهم قتلوه خطأ .

﴿ وروى موسى بن بكر ﴾ في القوى كالشيخ (١) ﴿ عن زرارة ﴾ والمراد به العلة المذكورة في الاخبار السابقة .

﴿ وروى القاسم بن محمد عن علي بن ابي حمزة ﴾ في الضيف ، ورواه الشيخان في الموثق (٢) ﴿ عن ابي بصير (الى قوله) فانا اذا أدبى ﴾ اى اعطى الدية وفى كثير من نسخ الكتب الثلاثة (ادى) اى الدية بحذف المفعول ، والظاهر انه تصحيف

(١) التهذيب باب من الزيادات خبر ١٧ من كتاب الديات

(٢) الكافي باب القسامة خبر ٨ والتهذيب باب البيات على القتل خبر ٣

الى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله قتلت اليهود صاحبنا ، فقال : ليقسم منكم
خمسون رجلا على انهم قتلوه ، قالوا : يا رسول الله أنقسم على ما لم نره ؟ قال : فيقسم اليهود ؟
فقالوا : يا رسول الله من صدق اليهود ؟ فقال : أنا إذا دى (اددى - غل) صاحبكم ،
قتلت له : كيف الحكم فيها ؟ قال : ان الله عز وجل حكم في الدماء ما لم يحكم في شيء
من حقوق الناس لتعظيمه الدماء ، لو ان رجلا ادعى على رجل عشرة آلاف درهم ، اقل
من ذلك او اكثر لم يكن اليمين على المدعى وكانت اليمين على المدعى عليه ،
فإذا ادعى الرجل على القوم الدم انهم قتلوا كانت اليمين على مدعى الدم
قبل المدعى عليهم ، فعلى المدعى ان يبعى بخمسين بحلفون ان فلانا قتل فلانا
فيدفع اليهم الذي حلف عليه فان شأوا عفوا عنه وان شأوا قتلوا ، وان شأوا
فيلقوا الدية ، فان لم يقسموا فإن على المدعى عليهم ان يحلف منهم خمسون رجلا
ما قتلنا ولا علمنا له قاتلاً ، فان فعلوا ادى اهل القرية التي وجد فيها ديتهم ، وان كان
بارض فلاة اديت ديتهم من بيت المال فان امير المؤمنين عليه السلام كان يقول : لا يطل دم
امريء مسلم .

وسال سماعة ابا عبد الله عليه السلام عن رجل يوجد قتيلا في قرية او بين قريتين قال :
يأبى بينهما فأبتهما كانت اليه اقرب ضمنت .

وروى زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اما جعلت القسامة احتياطاً للناس لكيما

﴿ مدعى الدم ﴾ كما هو فيهما او للمدعى او على مدعى الدم ، والظاهر انه من النسخان ﴿ فان
فعلوا ﴾ اى حلفوا ﴿ ادى ﴾ اى استجباً بالظاهر انه سقط (والا) كما هو موجود في خبر يريد
الآن يكون حلفهم على نفى العمد لا مطلقاً ﴿ لا يطل ﴾ او لا يطل كما في ب وهو اظهر كما
هو التابع في بطلان الدم وكأنه من النسخان في كل موضع وقع هكذا .

﴿ وسال سماعة ﴾ في الموثق كالصحيح وتقدم عن الحلبي ايضاً مع التاويل .

﴿ وروى زرارة ﴾ في الصحيح كالشيخين (١) على الظاهر او في الحسن

إذا اراد الفاسق ان يقتل رجلاً او يقتال رجلاً حيث لا يراه احد خاف ذلك فامتنع من القتل .

باب من لادية له في جراح او قتل

روى حماد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال : بينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بعض

كالصحيح ﴿ ان يقتل رجلاً ﴾ سراً ﴿ او يقتال رجلاً ﴾ خدعة ومكرأ او الترديد من الرواة وتقدم بعض احكام القسامة في خبر غريفي و ان القسامة في العمد خمسون وفي الخطأ خمسة وعشرون .

و روى الشيخان في الصحيح ، عن عبد الله بن سنان قال : قال ابو عبد الله عليه السلام القسامة خمسون رجلاً في العمد و في الخطأ خمسة وعشرون رجلاً وعليهم ان يحلفوا بالله (١) .

وروى الشيخ عن ليث المرادي قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن القسامة على من هي ؟ أعلى اهل القاتل او على اهل المقتول ؟ قال : على اهل المقتول يحلفون بالله الذي لا اله الا هو لقتل فلان فلاناً اى ابتداءً عليهم فان لم يحلفوا فعلى اهل القاتل ، فان لم يحلفوا قضى عليهم بالنكول و قيل يحلف اهل المقتول حينئذ كما في كل نكول ، ويمكن ان يكون هذا الخبر شاهداً لهم .

باب من لادية له في جراح او قتل

﴿ روى حماد بن عيسى ﴾ في الصحيح ﴿ وبيد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مدار ﴾ اى الذى يفر من الصوف و يدور باليد وهو مفزل الرجال غالباً (او مذراً) بالمعجمة وهى

(١) اوردته والذي بعده في التهذيب باب الينات على القتل خبر ٧-٦ والكافي باب

حيرانه اذا اطلع رجل في شق الباب ويبد رسول الله ﷺ مذراة فقال : لو كنت قريباً منك لفقات به عينك .

و روى القاسم بن محمد الجوهري ، عن علي بن ايحمة ، عن ابي بصير قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اطلع على قوم لينظر الى هوداهم فرموا فقتلوه او

التي لها اسنان كاسنان المشط ويحك بها الظهر ﴿ لفقات به عينك ﴾ اي اعينتها بما في يدي . .

والضمير المذكر يؤيد النسخة الاولى ، مع ما رواه الكليني في الموثق كالصحيح عن حماد بن عيسى ، عن الحسين بن المختار . عن عبيد بن زرارة قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : بينا رسول الله ﷺ في حجراته مع بعض ازواجه ومنه مغازل يظلمها اذ بصريعتين يظلمان فقال : لو اعلم انك ثبت لغمت حتى ابضك (او ابضك) فقلت تفعل مثل هذا ان فعل مثله بنا ؟ قال : ان خفي لك فافعله (١) والبض بالباء الموحدة والغاء المعجمة فقوى العين بالاصبع وغيرها وكذا بالصاد المهملة .

﴿ وروى القاسم بن محمد الجوهري ﴾ في الضيف ، لكن الظاهر انه كان في كتاب الحسين بن سعيد كان الاصحاب يعتمدون عليه كما قاله المصنف اولاً ذكر النجاشي ان كتب الحسين بن سعيد والحسن بن سعيد كلها حسنة معمول عليها هي ثلثون كتاباً ، (٢) والظاهر ان الجميع من الاصول الاربعة التي كان مدار الاصحاب عليها مع تأييده بأخبار آخر .

روى الشيخان في الحسن كالصحيح ، عن الحلبي ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال :

(١) الكافي باب من لاديه له خبر ١١

(٢) في رجال النجاشي ص ٢٢ طبع بمسند الحسين بن سعيد بن حماد بن مهران مولى علي بن الحسين (ع) ابو محمد الاهوازي فارك اخاه الحسن في الكتب الثلثين المصنفة وانما كثر اشتهار الحسين انيه بها (الي ان قال) وكتب بنى سعيد كتب حسنة معمول عليها وهي ثلثون كتاباً انتهى .

جر حوه او فقاد عينه فقال: لادية له ان رسول الله ﷺ اطلع رجل في حجرته من خلالها فجاهد رسول الله ﷺ بمشقص ليفقأه عينه فوجده قد اطلق فناداه يا خبيث لو ثبت لي لفقات عينك به .

وقال ابو جعفر وابو عبد الله عليه السلام من قتله القصاص فلادية له .

ايما رجل اطلع على قوم في دارهم لينظر الى عوراتهم فرموه ففقتوا عينيه (ادعينه) اجر حوه فلادية له ، وقال من بدأ فاعتدى فاعتدى عليه فلا قودله (١) .

وفي الموثق كالصحيح ، عن عبيد بن زرارة قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اطلع رجل على النبي ﷺ من الجريد (و الظاهر ان باب الدار كان من جريد النخل) فقال له النبي ﷺ لو اعلم انك تثبت لي لقمت اليك بالمشقص حتى افقأه عينيك قال : فقلت له : اذاك لنا فقال ويحك او ويلك اقول لك : ان رسول الله ﷺ فعل ذلك تقول ذلك لنا ؟

اي لا يحتاج الى السؤال فان احكامه ﷺ للامة جارية الا ما خص به ﷺ ولو كان مخصوصا به ﷺ لقلته كما تقدم في خبر عبيد .

وفي القوي كالصحيح ، عن الملا بن الفضيل قال : قال ابو عبد الله عليه السلام اذا اطلع رجل على قوم يشرف عليهم او ينظر من خلل شئ لهم فرموه فاصابوه فقتلوه او فقتوا عينيه فليس عليهم غرم ، وقال : ان رجلا اطلع من خلل حجرة رسول الله ﷺ فجاهد رسول الله ﷺ بمشقص ليفقأ عينه فوجده قد اطلق فقال رسول الله ﷺ اي خبيث اما والله لو ثبت لي لفقات عينك (والمشقص) بكسر الميم فصل عريض ادسهم فيه ذلك .

وقال ابو جعفر وابو عبد الله عليهما السلام : من قتله القصاص فلادية له ﴿

(١) اورده والسة التي بعده في الكافي باب من لادية لذل خبر ١-٨-٢ وصدور

خبر ١-٧-٣-١٠- والتهذيب باب القضاء في قتل الزحام ذيل خبر ١٨-٢٥-٢٣ وصدور

روى الشيخان في الحسن كالصحيح ، عن العجلي ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ايما رجل قتله الحد في القصاص فلا دية له .

وفي القوي كالصحيح ، عن ابي الصباح الكناي عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل قتله القصاص هل له دية ؟ فقال : لو كان ذلك لم يقتص احد من احد ومن قتله الحد فلا دية له .

وعن زيد الشحام قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قتله القصاص هل له دية ؟ قال : لو كان ذلك لم يقتص من احد ومن قتله الحد فلا دية له .

وروى في الصحيح ، عن ابن محبوب ، عن الحسن بن صالح الثوري ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : كان علي عليه السلام يقول : من ضرب بناء حد من حدود الله فمات فلا دية له علينا ، ومن ضرب بناء حد في شيء من حقوق الناس فمات فإن دية علينا .
ويحمل على التفصيل لا الوجوب لما تقدم ولما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام قال : من قتله القصاص فلا دية له (١) .

فاما رواية في الموتى عن يعقوب بن سالم ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : كانت امرأة بالمدينة تؤتي فبلغ ذلك عمر فبعت اليها فرقها فامر (ادامر) ان يجاء بها اليه ففرغت المرأة فاخذها الطلق فاطلقت الى بعض الدور فولدت غلاماً واستهل الغلام ثم مات فدخل عليه من روعة المرأة ومن موت الغلام ما شاء الله تعالى فقال له بعض جلسائه يا امير المؤمنين ، ما عليك من هذا شيء ، وقال بعضهم : وما هذا فقال : سلوا ابا الحسن عليه السلام فقال لهم ابو الحسن عليه السلام لئن كنتم اجتهدتم فما اصبتم ولئن كنتم فلتتم

(١) التهذيب باب القضاء في قتل الزحام ذيل خبر ٢٣ وصدده قال في الرجل يسقط على رجل فيقتله ؟ قال : لا شيء عليه وقال الخ واورده ايضاً في باب القصاص خبر ٧ او قلته هكذا من ابي جعفر عليه السلام قال : من قتله القصاص باسر الامام فلا دية له في قتل ولا جراحة .

وروى هشام بن سالم ، عن سليمان بن خالد قال : قال ابو عبد الله عليه السلام : مَنْ
بدا فاعتدى فاعتدى عليه فلا قود له .
وروى الملا ، عن محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام في الرجل يسقط على الرجل
فيقتله ، قال : لاشي عليه .

برأيكم لقد اخطأتم ، ثم قال عليه دية الصبي (١) .
فلا ينافي ما تقدم لان عمر لم يكن حاكماً ومع هذا لم يثبت عنده انها زنت ولو ثبت
دخول الرجال عليها فيمكن ان يكون لمطلب آخر او للمصلحة ، بل الظاهر انه وصل اليه
انها كانت تتمتع و كان منع عنها فإرادان بما فيها .
وفي القوي عن السكوني ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : من اقتص منه فهو
قتيل القرآن (٢) .

وروى هشام بن سالم في الصحيح كالشيخين (٣) عن سليمان بن خالد
قال : قال عليه السلام من بدأ فاعتدى عليه علم فاعتدى عليه بمثله كما قال الله
تعالى : فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم (٤) او دفعا عن نفسه كما اذا ضرب احدا حدا
بمسا دفع عن نفسه بالسيف فلا قود له .

وروى الملا في الصحيح كالشيخ (٥) عن محمد بن مسلم (الي قوله لاشي

(١) التهذيب باب من الزيادات خبر ٦ من كتاب الدييات و الكافي باب التوادر

خبر ١١ .

(٢) التهذيب باب القصاص خبر ١٦ وفيه من اقتص منه ثلثات فهو الخ

(٣) التهذيب باب القضاء في قتل الزحام الخ خبر ٢٦ والكافي باب من لاديه

له خبر ٩ .

(٤) البقرة - ١٩٢

(٥) التهذيب باب القصاص خبر ١٧

وروى محمد بن الفضيل ، عن أبي الصباح الكناني عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كان صبيان في زمن أمير المؤمنين عليه السلام يلعبون بأخطار لهم فرمى أحدهم بنطره فدخل رابعة صاحبه ، فرفع ذلك إلى أمير المؤمنين عليه السلام فأقام الرامي البيعة بانه قد قتل : حذار ، فدرأ أمير المؤمنين عليه السلام عنه القصاص ، ثم قال : قد أعذر من حذر .

عليه عليه السلام أي على الساقط ، ويعتدل الأسفل إذا كان دفعا عن نفسه بأن يكون فاعل قتله الأسفل والمفعول ، الأعلى .

وروى الشيخان في الصحيح ، عن عبادة بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل دفع رجلا على رجل فقتله فقال : الدية على الذي وقع على الرجل فقتله لأولياء المقتول وقال : ويرجع المدفوع بالدية على الذي دفعه قال : وإن أصاب المدفوع شيئا فهو على الدافع أيضا (١)

وفي الصحيح والكليني في القوي كالصحيح ، عن عبيد بن زادة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل وقع على رجل فقتله فقال ليس عليه شيء (٢) .

وفي القوي كالصحيح عن عبيد بن زادة قال . سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل وقع على رجل من فوق البيت فمات أحدهما قال : ليس على الأعلى شيء ولا على الأسفل شيء (٣) .

وروى محمد بن الفضيل في القوي كالصحيح كالشيخين (٤) عن أبي الصباح الكناني (والأخطار) جمع خطرة وهي الدرة من المنديل ، يلف ويضرب بها والغالب على الصبيان اللعب بهامع الكعب وقد يلعبون بدونه ، و(حذار) أي أحذر (قدأعذر) أي أئني بعذره (من حذر) بقوله : حذار أومثله وهو عام وإن كان

(١-٢-٣) الكافي باب الرجل يقع على الرجل فيقتله خبر ٢-١-٣ والتهذيب باب القضاء في

قتل الزحام الخ خبر ٢٠-٣٨-٣٩

(٢-٥) الكافي باب من لادية له خبر ٧-١٩ والتهذيب باب القضاء في قتل الزحام

و روى صفوان بن يحيى ، عن عبدالله بن سنان قال : سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول : في رجل اراد امرأة على نفسها حراماً فرمته بحجر فأصابته مقتلاً ، قال : ليس عليها شيء فيما بينها وبين الله عز وجل ، فإن قدمت الى امام عدل أهدر دمه .

الدودد خاصاً .

(و روى صفوان بن يحيى في الحسن كالصحيح ، ورواه الشيخان في الصحيح عن الحسن بن محبوب) عن عبدالله بن سنان قال سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول في رجل اراد امرأة في يخط الشيخ (دادد) وهو اظهر () وان قدمت الى امام عادل يعمل بعلمه بالحبيب كما صاحب الامراء امير المؤمنين عليه السلام احيانا ادمع البينة بادارته لها ولا فقد تقدم اخبر دادد بن فرقد في سعد .

وروى الشيخان في الصحيح ، عن ابن مسكان ، عن ابي مفضل (١) ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : كنت عند دادد بن علي فأتى برجل قد قتل رجلاً فقال له دادد بن علي ما تقول قلت هذا الرجل قال : نعم انا قتلته قال : فقال له دادد : لم قتلته و فقال انه يدخل علي في منزلي بغير اذني فاستمديت عليه الولاة الذين كانوا قبلك فأمر دوى ان هو دخل بغير اذني ان اقلته فقتلته قال : فالتفت دادد الي فقال : يا ابا عبدالله ما تقول في هذا قال : قتلته له : انه قد اقر بقتل رجل مسلم فاقضه قال : فأمر به فقتل .

ثم قال ابو عبدالله عليه السلام ان انساناً من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله كان فيهم سعد بن مباداة فقالوا : يا سعد ما تقول لو ذهبت الى منزلك فوجدت فيه رجلاً على بطن امرأتك ما كنت صاعياً به ؟

قال : فقال سعد : كنت والله اضرب رقبته بالسيف قال : فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وهم في هذا الكلام فقال يا سعد من هذا الذي قلت اضرب عنقه بالسيف ؟ قال : فاخبره بالذي قالوا وما قال سعد قال فقال رسول الله صلى الله عليه وآله عند ذلك يا سعد فآمن

وروى حماد، عن العلي بن ابي عبد الله عليه السلام قال : اَيُّمَا رَجُلٍ عَدَا عَلَى رَجُلٍ لِيُضْرِبَهُ ، فَدَفَعَهُ عَنْ نَفْسِهِ فَجَرَحَهُ اَوْ قَتَلَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

الشهود الاربعة الذين قال الله عز وجل قال : فقال سعد يا رسول الله بعد رأى عيني وعلم الله فيدانه قد فعل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اى والله يا سعد بعد رأى عينك وعلم الله عز وجل انه قد فعل ان الله عز وجل قد جعل لكل شىء حداً ، وجعل على من تعدى حدود الله حداً وجعل مادون الشهود الاربعة مستورا على المسلمين (١) .

وروى الشيخ فى القوى ، عن سعيد بن المسيب ان معوية كتب الى ابي موسى الاشعري ان ابن ابي الجسر ين وجد رجلا مع امرأته فقتله وقد اشكل على القضاء فسل لى علياً عليه السلام عن هذا الامر قال ابو موسى فلقيت علياً عليه السلام قال : فقال : والله ما هذا فى هذه البلاد يعنى الكوفة ولا هذا يضربى (اوى حضرتى على الظاهر) فمن اين جاءك هذا ، قلت : كتب الى معوية ان ابن ابي الجسر ين وجد مع امرأته رجلاً فقتله وقد اشكل على القضاء فيه فرأيتك فى هذا فقال : انا ابو الحسن ان جاء بأربعة يشهدون على ما شهد ، و الادفع برأى (٢) .

وروى حماد في الصحيح والشيخان فى الحسن كالصحيح (٣) عن العلي عليه السلام وبديل على جواز دفع الضرب بالقتل والجرح كما تقدم .
وروى فى الموق كالمصحيح ، عن ابان بن عثمان ، عن ابي عبد الله عليه السلام فى رجل ضرب رجلاً ظلماً فرده الرجل عن نفسه فأصابه شىء وانه قال : لا شىء عليه (٤) .

(١) الكافى باب النوادر خبر ١٥ والتهذيب باب من الزبادات خبر ٧

(٢) التهذيب باب من الزبادات خبر ٩

(٣) الكافى باب من لادية له ذيل خبر ١ والتهذيب باب القضاء فى قتل الزحام

ذيل خبر ١٨

(٤) اورده والذى يهده فى الكافى باب من لاديه له خبر ٦-٣ والتهذيب باب القضاء فى قتل

الزحام الخ خبر ٢١ - ٢٢

وروى الحسن بن محبوب ، عن علي بن رثاب ، عن أبي بصير قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل قتل مجنوناً ، قال : ان كان اراده دفعه عن نفسه بقتله فلا شيء عليه من قود ولا دية ، ويعطى ورثته ديته من بيت مال المسلمين ، قال : فان كان قتله من غير ان يكون المجنون اراده فلا قود لمن لا يقاد منه ، وارى ان على قاتله الدية في ماله يدفعها الى ورثة المجنون ويستغفر الله عز وجل ويتوب اليه ؛

وفي القوى عن الملا بن الفضيل قال : قال ابو عبد الله عليه السلام : اذا اراد رجل ان يضرب رجلاً ظلماً فألقاه الرجل اودفعه عن نفسه فأصابه ضرر فلا شيء عليه .
 وروى الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عليه السلام في الصحيح كالشيخ والكليني في الحسن كالصحيح (١) ويدل على جواز دفع المجنون وان ابجر الى قتله ، وعلى انه لا يقتل العاقل بالمجنون .

وروي في الحسن كالصحيح ، عن أبي الورد قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام ادأبى جعفر عليه السلام : أصلحك الله رجل حمل عليه رجل مجنون بالسيف فضربه المجنون ضربة فتناول الرجل السيف من المجنون فضربه فقتله فقال : ارى ان لا يقتل به ولا يغرر ديته وتكون ديته على الامام ولا يبطل دمه .

وروى الشيخ في الصحيح ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : كان أمير المؤمنين عليه السلام يجعل جناية المعتوه على عاقبته خطأ كان او عمداً (٢) . وعن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام ان محمد بن أبي بكر كتب الى أمير المؤمنين عليه السلام يسأله عن رجل مجنون قتل رجلاً عمداً فجعل الدية على قومه وجعل عمده وخطأه سواء (٣) .

وروي في الصحيح عن ابن محبوب عن خضر الصيرفي (وهو مجهول) عن يزيد

(١) اورده والذي بعده في الكافي باب الرجل الصحيح العقل يقتل المجنون غير

٢-١ والتهذيب باب ضمان النفوس غير ٢٢-٢٥

(٢-٢) التهذيب باب ضمان النفوس غير ٥١-٢٧

وروى جعفر بن بشير ، عن معلى ابى عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل غشيتة دابة فأرادت ان تطأه و خشى ذلك منها فزجر الدابة فنفرت بصاحبها فصرعته فكان جرح او غيره ، فقال : ليس عليه ضمان إنما جرح عن نفسه وهى الجبار .

بن معاوية المجلى قال : سئل ابو جعفر عليه السلام عن رجل قتل رجلاً عمداً فلم يقم عليه الحد ولم يصح الشهادة حتى خولط وذهب عقله ثم ان قوماً آخرين شهدوا عليه بعد ما خولط انه قتله فقال : ان شهدوا عليه انه قتله حين قتله وهو صحيح ليس به علة من فساد عقل ، قتل به وان لم يشهد عليه بذلك وكان له مال يعرف دفع الى ورثة المقتول الدية من مال القاتل وان لم يترك مالاً اعطى الدية من بيت مال المسلمين ولا يبطل دم امرىء مسلم (١) .

وروى جعفر بن بشير عن معلى بن عثمان رضي الله عنه او ابى عثمان وهو كنية المعلى فى الصحيح كالشيخ لكن الشيخ رواه ، فى الصحيح ، عن الحسن بن محبوب ، عن المعلى عن ابى بصير (٢) ، فالظاهر انه من النسخ ، ويمكن ان يكون خبرين (و الجبار) بالنعم الهدر الذى لا قود فيه .

وروى فى الصحيح والكلينى فى الحسن كالصحيح عن الحلبي عن ابى عبد الله عليه السلام قال : ايما رجل فزّع رجلاً من الجدار او نفر به عن دابته ففتر فمات فهو ضامن لحيته وان انكسر فهو ضامن لدية ما ينكسر منه (٣) .

وروى الشيخ فى الصحيح ، عن الحلبي ، عن ابى عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل ينفر برجل فيعقره ويمقر دابته رجلاً آخر قال هو ضامن لما كان من شئىء وعن الشئىء يوضع على الطريق فتفر الدابة فتفر صاحبها فتعقره فقال : كل شئىء مضر بطريق المسلمين فصاحبه ضامن لما يصيبه (٤) .

(١) الكافى باب الرجل يقتل فلم تصح الشهادة عليه الخ خبر ١ و التهذيب باب

ضمان النفوس خبر ٢٧

(٢-٣-٢) التهذيب باب ضمان النفوس خبر ١٠ - ٩ - ٢٦ واورد الثانى فى الكافى

باب ضمان ما يصيب الدواب الخ خبر ٩

وروى الحسن بن محبوب ، عن ابي ايوب عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال :
عودة المؤمن على المؤمن حرام ، وقال : من اطلع على مؤمن في منزله فعيناه مباحتان
للمؤمن في تلك الحال .

ومن دمر على مؤمن في منزله بغير اذنه قدمه مباح للمؤمن في تلك الحال
ومن جحد نبياً مرسلًا بوثقه وكذبه قدمه مباح .

وفي القوي ، عن ابي بصير قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل كان ذا كبا
على دابة ففشى رجلا ماشياً حتى كاد أن يوطئه فزجر الماشي الدابة عنه فخر عنها
فأصابه موت او جرح قال ليس الذي زجرنا من المازجر عن نفسه وسيجيء
حكم الدابة في بابها .

﴿ وروى الحسن بن محبوب عن ابي ايوب ﴾ في الصحيح ﴿ عن محمد بن مسلم
عن ابي جعفر عليه السلام (الى قوله) في تلك الحال ﴿ اي ان رمى شيئاً عليه وعى عيناه فليس
على الرامي شيئ وان ذهب به الى الوالي فيعززه الوالي بما يراه ولا يعى عينيه ولا احداً منهما
وتقدم الاخبار فيه .

﴿ ومن دمر ﴾ اي دخل بغير اذن وهجم هجوم السارق ﴿ قدمه مباح ﴾ مع الامن ، لما
تقدم : ولما روي في القوي عن الفتح بن يزيد الجرجاني عن ابي الحسن عليه السلام
في رجل دخل دار آخر للتخلص او الفجور قتلته صاحب الدار أقتل ام لا ؟ فقال اعلم
ان من دخل دار غيره فقد اهدر دمه ولا يجب عليه شيء .

﴿ ومن جحد نبياً مرسلًا ﴾ معلوماً بوثقه من القرآن او الاخبار المتواترة
﴿ وكذبه ﴾ الظاهر ان الواو بمعنى (او) ولا شك في كفره ايضاً اذا ثبت يقيناً منه
عليه السلام كان يكذب المعراج الجسماني او كذبه في حدوث العالم بعد المدم او في
امامة الائمة المعصومين او في واحد منهم ، لكن المشهور بين الاصحاب في الثالث
الكفر بمعنى الخلود في النار لكن ظاهر الاخبار الصحيحة بل المتواترة الكفر مطلقاً
والضابط في الكفر الذي يترتب عليه النجاسة ان ينكر ضرورياً من ضروريات الدين وقال

قال : فقلت له : أرايت من جحد الامام منكم ما حاله ؟ فقال : من جحد اماماً برأ من الله وبرأ منه ومن دينه فهو كافر مرتد عن الاسلام ، لان الامم من الله ، ودينه دين الله ، ومن برأ من دين الله فهو كافر ، ودمه مباح في تلك الحال الا ان يرجع ويتوب الى الله عز وجل مما قال .

قال : ومن فتك بمؤمن يريد ماله ونفسه فدمه مباح للمؤمن في تلك الحال .

بعضهم ادبكم ما اجمع المسلمون عليه كالوطى في الحيض وحرمة ، و الحق ان ذلك يوجب الكفر لمن كان عالماً ويعذر الجاهل في امثاله .

﴿ فقال من جحد اماماً من الله ﴾ و ظاهره انه لافرق بين العالم و الجاهل و يدل على كفر اهل الخلاف وعلى قبول توبتهم بعد الاستبصار اما اذا كان اولاً مؤمناً ثم ارتد و صار مخالفاً ففى قبول توبته خلاف و يظهر من قبول امير المؤمنين عليه السلام توبة الخوارج قبوله ، الا ان يقال باختلاف الحكم بين مبادئ الاسلام والآن ﴿ ومن فتك ﴾ اى انتهز فرصة للقتل او الجرح بالخدعة والتفريز كما رواه الشيخان فى القوى كالصحيح عن ابي الصباح الكنائى قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام ان لنا جاراً من همدان يقال له : الجعد بن عبدالله وهو يجلس اليافئذ كر عليا امير المؤمنين عليه السلام وفضله فيقع فيه أفتأذن لى فيه ؟ قال : فقال : يا ابا الصباح او كنت فاعلاً ؟ فقلت : اى والله لئن اذنت لى فيه لارصدته فاذا صار فيها اقتعمت عليه بسيفى فنبططته (اى ضربته ضرباً شديداً) حتى اقتله قال : فقال : يا ابا الصباح هذا الفتك وقد نهى رسول الله ﷺ عن الفتك يا ابا الصباح ان الاسلام قيد الفتك (اى منعه كانه جعله فى القيد) ولكن دعه فستكفى بغيرك قال ابو الصباح فلما رجعت من المدينة الى الكوفة لم البت بها الا ثمانية عشر يوماً فخرجت الى المسجد فسليت الفجر .

ثم عقيت فاذا برجل يعركنى برجله فقال : يا ابا الصباح ، البشرى قلت : بشر الله بغيري فما ذاك : فقال : ان الجعد بن عبدالله بات البارحة فى داره التى فى

الجبانة فأيقظوه للصلاة فإذا هومثل الزرق المنفوخ ميتاً فذهبوا يحملونه ، فاذ الحمة يسقط من عظمه فجمعوه في طلع ، فإذا سمعته اسود فدفنوه (١) والظاهر ان عدم الرخصة لاثارة الفتنة كما تقدم الاخيار فيه

وروي في الصحيح ، عن يزيد العجلي قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن مؤمن قتل رجلاً ناصباً معروفاً بالنصب على دينه غضباً لله ببارك وتعالى ورسوله أبقته به فقال : أما هؤلاء فيقتلوه به و لو رفع الى امام عادل ظاهر (اي بالولاية والسلطنة) لم يقتله ، قلت : فيبطل دمه ؟ قال : لا ولكن ان كان له ورثة فعلى الامام ان يعطيهم الدية من بيت المال لان قتله إنما قتله غضباً لله عز وجل ، وللإمام ، ولدين المسلمين (٢) والظاهر انه عليه السلام انتهى في الدية - لما روي في القوي عن بعض اصحاب ابي عبدالله عليه السلام انه اظنه ابا عاصم السجستاني قال : زاملت عبدالله بن النجاشي وكان يرى رأى الزيدية فلما كان بالمدينة ذهب الى عبدالله بن الحسن وذهبت الى ابي عبدالله عليه السلام فلما انصرف رأيتهم معتمداً فلما أصبح قال : استأذن لي على ابي عبدالله عليه السلام فدخلت على ابي عبدالله عليه السلام وقلت ان عبدالله بن النجاشي يرى رأى الزيدية وانه ذهب الى عبدالله بن الحسن وقد سألتني ان استأذن له عليك .

فقال : أئذن له فدخل عليه وسلم وقال : يا بن رسول الله اني رجل انوالاكم وافول : ان الحق فيكم وقد قتل سبعة ممن سمعته يشتم امير المؤمنين علياً عليه السلام فسألت عن ذلك عبدالله بن الحسن فقال لي امت مأخوذ بدمائهم في الدنيا والآخرة قلت

(١) التهذيب باب القضاء في قتل الزحام الخ خبر ٢٩ والكافي باب النوادر خبر

١٩ من كتاب الدييات

(٢) الكافي باب النوادر خبر ١١ والتهذيب باب القضاء في قتل الزحام الخ

وروى ابن فضال ، عن ابن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام : في الرجل يقع على الرجل فيقتله فمات الأعلى ، قال : لاشيء على الأسفل .

فملى مَّ نَمَادَى النَّاسَ إِذَا كُنْتُ مَأْخُوذًا بِدَمَاءٍ مِّنْ سَمْعِهِ يَشْتُمُ عَلَى بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام ؟ فقال له أبو عبد الله عليه السلام : فكيف قتلته ؟ قال : منهم مَنْ جَمَعَ بَيْنِي وَبَيْنَهُمُ الطَّرِيقَ فقتلته ، ومنهم مَنْ دَخَلَ عَلَيَّ بَيْتَهُ فقتلته وقد خُفِيَ عَلَيَّ ذَلِكَ كُلُّهُ ، فقال له أبو عبد الله عليه السلام : يَا بَا خِدَاشَ عَلَيْكَ بِكُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ قَتَلْتَهُ كَبَشَ تَذْبَحُهُ بَمْنَى لِأَنَّكَ قَتَلْتَهُمْ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ ، وَلَوْ أَنَّكَ قَتَلْتَهُمْ بِإِذْنِ الْإِمَامِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ شَيْءٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ (١) .

والظاهر أنَّ الإِذْنَ أَمْرٌ مِنَ الْإِمَامِ وَالْخَاصِّ وَانَّهُ لَمْ يُوْثَّقْ بِأَحَدِهِمَا وَسَيَجِيءُ أَنَّ دِيَةَ الْكَلْبِ كَبَشٌ فَقَرَّرَ هَذَا الْكَلْبُ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ إِسْنَاءٌ عَلَى الْإِسْتَحْبَابِ ، وَقَتْلُهُمْ مَعَ الْإِمَامِ كِفَارَةٌ لِجَمِيعِ الذُّنُوبِ كَمَا تَقْدُمُ فِي صَحِيحَةِ هُشَامٍ وَغَيْرِهَا .
وروى ابن فضال في الموثق كالصحيح عن ابن بكير في تقديم الاختبار في ذلك .

باب القود و مبلغ الدية

روى هشام بن سالم عن سليمان بن خالد قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل ضرب بعصا فلم ترفع عنه حتى قتل أيدفع القاتل الى اولياء المقتول ؟ قال : نعم ، ولكن لا يترك ان يميت به ولكن يجاز عليه .

باب القود

اي القصاص **﴿ ومبلغ الدية ﴾** **﴿ وروى هشام بن سالم ﴾** في الصحيح كالشيخ (١) ورواه ايضاً في الصحيح **﴿ عن ابن مسكان عن سليمان بن خالد (الى قوله) فلم ترفع عنه ﴾** اي كان يضربه حتى قتل **﴿ ولكن لا يترك ان يميت به ﴾** اي يقطع انفه واذنه ويده ورجله مثلاً الى ان يموت **﴿ ولكن يجاز ﴾** اي يجهز **﴿ عليه ﴾** ويسرع قتله بضرب عنقه ، ويدل على ان ما يقتل به غالباً فهو عمد وان لم يقصد القتل به .

والضابط فيه انه اذا قصد القتل او ضرب بما يقتل غالباً فهو عمد ، وان لم يقصد القتل وجنى بما لا يقتل غالباً فاتفق الموت به فهو شبه عمد او شبه خطأ ، وان لم يقصد الفعل فهو خطأ محض كأن يرمى على طير فوقع على انسان فقتله .

وروى الشيخ في الموثق كالصحيح . عن ابي العباس ، وزارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ان العمدان يتعمده فيقتله بما يقتل مثله والخطأ ان يتعمده ولا يريد قتله ، يقتله بما لا يقتل مثله ، والخطأ الذي لا شك فيه ان يتعمد شيئاً آخر فيصيبه وروى الشيخان في الصحيح ، عن الحلبي قال : قال ابو عبد الله عليه السلام : العمد كلما اعتمد شيئاً فأصابه بحديدة او بحجر او عصا او بكرة فهذا كله عمد ، والخطأ من اعتمد

(١) اورده والاربعة التي بعده في التهذيب باب القضايا في الديات والاحكام خبر

١١-٢٢-١-٢-٦ و اورد الثلاثة الاخيرة في الكافي باب قتل العمد وشبه العمد والخطاء

خبر ١-٢-٢

شيئاً فأصاب غيره .

اعلم ان الظاهر من هذا الخبر وامثاله ادخال شبه العمد في العمد وقد يدخل في الخطأ لكن الاول اكثر ، ويمكن ان يكون الاول للعمد فقط ويكون المراد بالشئ في (شيئاً) القتل ادباً يقتل غالباً .

وفي الصحيح ، من جميل بن دراج ، عن بعض اصحابه ، عن احدهما عليهما السلام قال : قتل العمد كلما عمد به الضرب فعليه القود ، واما الخطأ ان يريد الشئ فيصيب غيره . وقال : اذا أقر على نفسه بالقتل قتل وان لم يكن عليه ينة .

وفي الصحيح ، عن عبدالرحمن بن الحجاج قال : قال لي ابو عبدالله عليه السلام يخالف يحيى بن سعيد قضاكم ؟ قلت : نعم قال : هات شيئاً مما اختلفوا فيه ، قلت اقتل غلامان في الرحبة فمضى احدهما صاحبه فعمد الممض الى حجر فضرب به رأس صاحبه الذي عنه فشججه فكثر فمات ، فرفع ذلك الى يحيى بن سعيد فاقاده فعمم ذلك على ابن ابي ليلى وابن شبرمة وكثر فيه الكلام وقالوا : اما هذا الخطأ فوداه عيسى بن علي من ماله قال فقال عليه السلام : ان من عندنا ليقيدون بالوكرة . واما الخطأ ان يريد الشئ فيصيب غيره .

يقال كثر فمات ، الكثر اذا عتوت لدن شدة البرد . وفي يب فو كثر ، و الو كثر

الضرب بجمع الكف .

اعلم ان يحيى بن سعيد كان قاضياً وكان من اصحاب ابي عبدالله عليه السلام وغلط في الحكم بالقود لانه كان قصد الجاني دفع العض ولم ينتبهوا لذلك واخطأوه في ان الوكرة لانكون عمداً فخطأهم عليه السلام في هذا الحكم ولم يبين خطأ يحيى لان اصحابه عليه السلام كانوا يعلمون او كان ذكره عليه السلام ولم يذكره الراوي لان قصده بيان انه لا يلزم في الممدان يكون بالسيف كما توهمه اكثر العامة ، ولهذا ورد كثير من الاخبار في ردّه .

وفى الموثق كالصحيح عن ابي العباس ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : ارمى الرجل بالشيء الذى لا يقتل مثله قال : هذا خطأ ثم اخذ حصة صغيرة فرمى بها قلت ارمى الشاة فأصاب رجلا قال : هذا الخطأ الذى لاشك فيه والعمد الذى يضرب بالشيء الذى يقتل . بمثله (١) .

وروى الشيخ عن السكوني ، عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال : جميع الحديد هو عمد (٢) .

وروى فى الحسن كالصحيح عن العلي بن القوي كالصحيح ، عن ابي الصباح الكنى جميعاً عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألتاه عن رجل ضرب رجلاً بعضاً فلم يقطع عنه حتى مات أيدفع الى ولي المقتول فيقتله ؟ قال : نعم ولا يترك بعثت بدولكن يجيز عليه بالسيف (٣) (اي يقتله سريعاً) .

وفى القوي كالصحيح عن ابي العباس عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الخطأ الذى فيه الدية والكفارة أهو أن يتعمد ضرب رجل ولا يتعمد قتله ؟ قال : نعم ، قلت : رمى شاة فأصاب انساناً قال : ذلك الخطأ الذى لاشك فيه (اي لا يشبه العمد) عليه الدية والكفارة .

وفى القوي عن موسى بن بكر عن عبد صالح عليه السلام فى رجل ضرب رجلاً بعضاً فلم يرفع المصاح حتى مات قال : يدفع الى اولياء المقتول ولكن

(١) الكافي باب قتل العمد وشبهه العمد خبر ١٠ والتهذيب باب القضايا فى الديات

واقصاص خبر ١٠

(٢) التهذيب باب القضايا فى الديات الخبر ٢٧

(٣) اورده والسة التى بعده فى التهذيب باب القضايا فى الديات واقصاص خبر

٩-٣-٨-٧-٥-٢٨ واورد غير الاخير فى الكافي باب قتل العمد وشبهه خبر ٢-٥

٦-٩-٢-٨ .

وروى الفضل بن عبد الملك عنه عليه السلام انه قال : اذا ضرب الرجل بالحديدة فذلك الممد ، قال : وسأله عن الخطأ الذي فيه الدية والكفارة أهو الرجل يضرب الرجل فلا يعتمد قتله ؟ قال : نعم ، قلت : فاذا رمى شيئاً فأصاب رجلاً قال : ذلك الخطأ الذي لا يشك فيه وعليه كفارة ودية .

وروى النضر ، عن عبد الله بن سنان قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : قال امير

لا يترك يطلد (بالمعجمتين او بالمهملتين اى يخاصمه بما يريد من العذاب) به ولكن يجاز عليه بالسيف .

وفى الصحيح عن يونس ، عن بعض اصحابه ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ان ضرب رجل رجلاً بعصا او بسجور فمات من ضربة واحدة قبل ان يتكلم فهو شبه الممد ، والدية على القاتل وان علاه والّح عليه بالعصا او بالحجارة حتى يقتله فهو عمد يقتل به وان ضربه ضربة واحدة فتكلم ثم مكث يوماً او اكثر من يوم ثم مات فهو شبه الممد .

وفى الموثق ، عن ابي بصير قال : قال ابو عبد الله عليه السلام : لو ان رجلاً ضرب رجلاً بنخرفة او آجرة او بعود فمات كان عمداً .

وفى القوى كالصحيح ، عن الملا بن الفضيل ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : الممد الذى يضرب بالسلاح او بالعصا لا يفلح عنه حتى يقتل ، والخطأ الذى لا يعتمده وفى الموثق كالصحيح ، عن ابن فضال ، عن بعض اصحابنا ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : كل من قتل شيئاً (اى بشيء) صغيراً او كبيراً بعد ان يعتمد فعليه القود عليه السلام (وروى الفضل بن عبد الملك) فى الصحيح عليه السلام اى عن ابي عبد الله عليه السلام الذى تقدم عليه السلام انه قال اذا ضرب الرجل بالحديدة عليه السلام او بالجريدة اذا قصد القتل بها فذلك الممد لان الغالب فى السيف وامثاله القتل ، وقد ذكر فيه الانواع الثلاثة .
(وروى النضر) فى الصحيح والشيخ فى الصحيح ، عن عبد الله بن المغيرة

المؤمنين ^{١٠٠} في الخطأ شبه العمد ان يقتل بالسوط او بالحجر او بالمصا ، ان دية ذلك تطلق وهي مائة من الابل فيها اربعون خلفه بين ثنية الى بازل عامها ، و ثلاثون حقة و ثلاثون ابنة لبون ، والخطأ يكون فيه ثلاثون حقة و ثلاثون ابنة لبون وعشرون ابنة مخاض وعشرون ابن لبون ذكر .
 وقيمة كل بعير من الورق مائة وعشرون درهما ، او عشرة دنانير ، ومن الغنم قيمة كل واحد من الابل عشرون شاة .

والنضر والكلينى فى القوى كالصحيح جميعاً (١) ﴿ عن عبد الله بن سنان (الى قوله) او بالحجارة ﴾ بما لا يقتل غالباً فاتفق القتل به ﴿ ان دية ذلك تطلق ﴾ بالنظر الى الخطأ ﴿ وهي مائة من الابل ﴾ والكل مشترك فيها لكن تختلف بالاسنان ﴿ فيها اربعون خلفه ﴾ بكسر اللام وهي الحامل من الناقة ﴿ بين ثنية ﴾ وهي الناقة الداخلة فى السنة السادسة تلقى ثنيتهما ﴿ الى بازل عامها ﴾ البازل من الابل الذى تم ثمانى سنين ودخل فى التاسعة وحينئذ يطلع نابه وتكمل قوته ثم يقال له بعد ذلك بازل عام و بازل عامين ، فالمراد بها ان لا تنقص من الخمس سنين ولا تزيد على عشر سنين .
 ﴿ وقيمة كل بعير من الورق ﴾ اى اذا ادّى القيمة او لزم ان يكون قيمته ﴿ مائة وعشرون درهماً ﴾ فتصير اثنى عشر ألفاً ويمكن ان يكون فى ذلك الوقت قيمة كل دينار اثنى عشر درهماً ﴿ او عشرة دنانير ﴾ فتكون ألفاً ﴿ عشرون شاة ﴾ فتصير الفين ويمكن ان يكون فى الوقت قيمة كل شاة نصف دينار ولم يذكر دية العمد ، اذا اصل فيه القصاص ، والدية فيه على التراضى فلولم يرخص الولي الأبهة الف ابل يؤدّيها ان امكنه واراد الحياة ، وكذا فى طرف النقصان .

و تظهر الفائدة فيما لو عفا عن القصاص وصالحوا بالدية فانه حينئذ لا يتجاوز و لا ينقص عن المقدّر كما روى الشيخ فى الصحيح ، عن الحلبي ، عن ابي عبد الله

(١) الكافى باب الدية فى قتل العمد والخطاء خبر ٣ والتهذيب باب القضايا فى

وفي الصحيح ، عن عبدالله بن المغيرة والنضر بن سويد ، عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سمعته يقول : مَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا قَبْدَ مَنْهُ الْآنَ يَرْضَى اَوْلِيَاءَ الْمَقْتُولِ اِنْ يَقْبَلُوا الدِّيَةَ فَانْ رَضُوا بِالْذِيَّةِ وَ اَحَبَّ ذَلِكَ الْقَاتِلُ فَالذِيَّةُ اثْنَى عَشَرَ اَلْفًا دِينَارًا دِمَاءُ مِنْ الْاِبِلِ وَ اِنْ كَانَ فِي اَرْضٍ فِيهَا الدَّائِمِرُ فَالْف دِينَارًا ، وَ اِنْ كَانَ فِي اَرْضٍ فِيهَا الْاِبِلُ فَمِائَةٌ مِنْ الْاِبِلِ وَ اِنْ كَانَ فِي اَرْضٍ فِيهَا الدَّرَاهِمُ فَدِرَاهِمُ بِحَسَابِ اثْنَى عَشَرَ اَلْفًا (١) ،

وفي الصحيح ، عن معاوية بن وهب قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن ذِيَّةِ الْعَمْدِ فَقَالَ : مِائَةٌ مِنْ فَحُولِ الْاِبِلِ الْمَسَانِّ (اى الكبار) فَانْ لَمْ يَكُنْ اِبِلٌ فَمَكَانُ كُلِّ حِمْلٍ عَشْرُونَ مِنْ فَحُولَةِ الْغَنَمِ .

وفي الصحيح و الكليني فى الحسن كالصحيح ، عن جميل بن دراج قال : الذِيَّةُ الْفَدْيَانَا وَ عَشْرَةُ اَلْفِ دِرْهَمٍ وَ يُؤْخَذُ مِنْ اَصْحَابِ الْحَمْلِ . الْحَمْلُ ، وَ مِنْ اَصْحَابِ الْاِبِلِ الْاِبِلُ ، وَ مِنْ اَصْحَابِ الْغَنَمِ : الْغَنَمُ ، وَ مِنْ اَصْحَابِ الْبَقَرِ الْبَقَرُ .

وفي الموثق كالصحيح ، عن ابي بصير قال : سألت عن ذِيَّةِ الْعَمْدِ الَّذِى يَقْتُلُ الرَّجُلَ عَمْدًا قَالَ : فَقَالَ : مِائَةٌ مِنْ فَحُولِ الْاِبِلِ الْمَسَانِّ فَانْ لَمْ يَكُنْ اِبِلٌ فَمَكَانُ كُلِّ حِمْلٍ عَشْرُونَ مِنْ فَحُولَةِ الْغَنَمِ .

وفي الموثق عن ابي بصير قال : ذِيَّةُ الرَّجُلِ مِائَةٌ مِنْ الْاِبِلِ فَانْ لَمْ يَكُنْ فَمِنْ الْبَقَرِ بَقِيَّةُ ذَلِكَ فَانْ لَمْ يَكُنْ فَالْفُ كَبِشٍ هَذَا فِي الْعَمْدِ وَ فِي الْخَطَا مِثْلُ الْعَمْدِ اَلْفُ شَاةٍ مَخْلُطَةً (اى النقيصة والخسبة معاً) .

و روي فى الصحيح ، عن يونس عن بعض اصحابنا عن ابي عبدالله عليه السلام انه قال : مَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَانْهْ يَقَادِبْهُ الْآنَ يَرْضَى اَوْلِيَاءَ الْمَقْتُولِ اِنْ يَقْبَلُوا الدِّيَةَ

(١) اوردته والخمسة التى بعده فى التهذيب باب القضايا فى الديات والقصاص خبر

١٧-١٥-١٦-٢١-٢٣-٢٠ وورد الثالث والخامس فى الكافى باب الذية فى قتل العمد

والخطأ خبر ٢-٨

او يتراضوا بأكثر من الدية ادا قل من الدية فإن فعلوا ذلك بينهم جاز، وإن تراجعوا قيدوا ،
وقال الدية عشرة آلاف درهم ادا الف دينار او مائة من الابل .

وفى الحسن كالصحيح ، عن جميل عن ابي عبدالله عليه السلام وفى الحسن كالصحيح
عن الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام قال الدية عشرة آلاف درهم ادا الف دينار قال
جميل قال ابو عبدالله عليه السلام الدية مائة من الابل (١) ،

وفى الصحيح ، عن على بن حديد و ابن ابي عمير جميعاً عن جميل بن دراج
عن محمد بن مسلم و زرارة وغيرهما عن احدهما عليه السلام فى الدية قال : هى مائة من
الابل وليس فيها دنانير ولا درهم ولا غير ذلك ، قال ابن ابي عمير : فقلت لجميل : هل
للابل اسنان معروفة ؟ فقال : نعم ثلاث وثلاثون حقة وثلاث وثلاثون جذعة واربعة وثلاثون
ثنية الى بازل عامها كلها خلفه الى بازل عامها قال : وروى ذلك بعض اصحابنا عنهما
عليه السلام وزاد على بن حديد فى حديثه ان ذلك فى الخطأ وقال قيل لجميل فان قبل
اصحاب العمدة الدية كم لهم ؟ قال مائة من الابل الآن يسطلحوا على مال او على
ماشاءوا من غير ذلك (٢) .

وفى الموثق ، عن ابي بصير قال : قال ابو عبدالله عليه السلام دية الخطأ اذا لم يُرد
الرجل (وفى يب القتل) مائة الابل او عشرة آلاف من الورق ادا الف من الشاة
وقال دية المغلظة التى تشبه العمدة وليس بعمدة افضل من دية الخطأ باسنان الابل
ثلاث وثلاثون حقة وثلاث وثلاثون جذعة ، واربعة وثلاثون ثنية كلها طروقة الفحل
قال وسألته عن الدية فقال دية المسلم عشرة آلاف من الفضة والى متقال من الذهب

(١) الكافى باب الدية فى قتل العمدة والخطأ خبر ٥

(٢) اورده والذين بعده فى الكافى باب الدية فى قتل العمدة والخطأ خبر ٨-٢-٧ واورده

الاخيرين فى التهذيب باب القضايا فى الديات والقصاص خبر ١٢-٣

او الف من الشاة على اسنانها اثلاثا ، ومن الابل مائة على اسنانها ، ومن البقر مائتان .
 و في الصحيح عن يونس عن محمد بن سنان عن العلاب بن الفضيل عن ابي عبدالله عليه السلام
 انه قال : في قتل الخطاء مائة من الابل او الف من الغنم او عشرة آلاف درهم
 او الف دينار فان كانت الابل فخمسة وعشرون ابنة مخاض وخمس وعشرون ابنة
 لبون ، وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة ، والدية المغلظة في الخطأ الذي
 يشبه العمد ، الذي يضرب بالعجر او بالمصا الضربة والضربتين لا يريد قتله فهي اثلاث ،
 ثلاث وثلاثون حقة ، وثلاث وثلاثون جذعة واربعة وثلاثون ثنية كلها خليفة طروقة الفحل
 وان كان من الغنم فالف كبش ، والعمد هو القود ارضى وتلى المقتول .

و روى الشيخ في القوى كالصحيح ، عن عبيد بن زرارة عن ابي عبدالله عليه السلام
 قال : الدية الف دينار او اثني عشر الف درهم او مائة من الابل وقال اذا ضربت الرجل
 بحديدة فذلك العمد (١) ،

فاما اختلاف الدراهم فيمكن ان يحمل على اختلافها كما تقدم انه ضربت
 بالخمس دوايق فحينئذ يزيد القان .

ويؤيده ما رآه الشيخ في الصحيح عن الحسين بن سعد واحمد بن محمد بن
 عيسى مما انه روى اصحابنا ان ذلك من وزن ستة .

اي ضرب النخمة بالستة وكذلك في الشاة يحمل على اختلاف القيمة وذكر الشيخ
 انهم اذا كانوا من اهل الابل لزمهم الابل او مكان كل ابل عشرون شاة فالظاهر
 انه لا يلزم احداً فرداً من افراد الدية بل الخيار الى الجاني فالحمل على همان القيمة
 حينئذ اولى ، ويمكن ان يكون التخليط بالنسبة الى الاشخاص في القدرة او باعتبار
 العمد و شبه العمد والخطاء كما يغلظ في الابل واما اختلاف الاسنان فيمكن

(١) اورده والثلة التي بيده في التهذيب باب القضايا في الديات و التماس خبر

وسأل معاوية بن وهب ابا عبد الله عليه السلام عن دية العمد فقال : مائة من فحولة الأبل المسان ، فان لم يكن فمكان كل جمل عشرون من فحولة الغنم .
 وروى الحسن بن محبوب ، عن خضر الصيرفي عن يزيد المجلي قال : سئل ابو جعفر عليه السلام عن رجل قتل رجلاً متعمداً فلم يقيم عليه الحد ولم تصح الشهادة حتى خولط وذهب عقله ، ثم ان قوماً آخريين شهدوا عليه بعدما خولط انه قتله ، فقال : ان شهدوا عليه انه قتله حين قتله وهو صحيح ليس به علة من فساد عقل قتل وان لم يشهدوا عليه بذلك وكان له مال يعرف دفع الى ورثة المقتول الدية من مال القاتل ، وان لم يترك ما لا اعطى الدية من بيت مال المسلمين ولا يبطل دم امرء مسلم . وسأل سليمان بن خالد ابا عبد الله عليه السلام

حملة على التخيير لولم يرجح صحيفة ابن سنان بالاصحية ، واحتمل الشيخ التخليط بأن يكون مخصوصاً بالعبد اذا قتل حراً .

لنا رواه في القوي عن يزيد الشحام عن ابي عبد الله عليه السلام في العبد يقتل حراً عمداً قال : مائة من الأبل المسان فان لم يكن ابل فمكان كل جمل عشرون من فحولة الغنم (١) .

﴿ وسأل معاوية بن وهب ﴾ في الحسن كالصحيح والشيخ في الصحيح وتقدم .
 ﴿ وروى الحسن بن محبوب عن خضر الصيرفي ﴾ في القوي كالصحيح وتقدم في اخبار المجنون ﴿ وسأل سليمان بن خالد ﴾ في الحسن كالصحيح والشيخ في الصحيح ﴿ ابا عبد الله عليه السلام ﴾ (الى قوله) والظن لا تكافي ﴿ لانها لم تقتل الولد عمداً حتى تقتل به بل فعلت محرماً ان استوجرت بان ترضعها بنفسها وكذا مع الاطلاق على الظاهر ولو جاز أن تستاجر ظنراً اخرى لان ترضعها فلا يجوز دفع الولد اليها على الظاهر لان وليه اما انتمنها دون غيرها .

روى الشيخان في القوي عن محمد بن مسلم قال : قال ابو جعفر عليه السلام ايما ظن قوم قبلت صبيّاً لهم وهي نائمة فاهلبت عليه فقتلته فإن عليه الدية من مالها خاصة

عن رجل استأجر ظئراً فأعطاهما ولده فكان عندهما فاطمخت الظئر فاستأجرت
 أخرى فغابت الظئر بالولد فلا يدري ما صنع به والظئر لا تكافي، قال : الدية كاملة.
 وروى الحسن بن محبوب ، عن الحسن بن حي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام
 عن رجل وجد مقتولاً فجاء رجلان إلى وليه فقال أحدهما : أنا قتلته عمداً وقال
 الآخر : أنا قتلته خطأ فقال : إن هو أخذ بقول صاحب العمد فليس له على صاحب
 الخطأ شيء ، وإن هو أخذ بقول صاحب الخطأ فليس له على صاحب العمد شيء .

إن كانت اما ظائرت طلب العز والفخر وإن كانت اما ظائرت من الفقر فإن الدية
 على عاقلتها وروى الشيخ في القوي عن أبي جعفر عليه السلام مثله وفي القوي عن الحسين
 بن خالد وغيره عن أبي الحسن الرضا عليه السلام مثله .

وفي الصحيح عن الحلبي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل استأجر ظئراً
 فدفع إليها ولده فغابت بالولد ستين ثم جاءت بالولد وزعمت أمه أنها لا تعرفه وزعم
 أهلها أنهم لا يعرفونه قال : ليس لهم ذلك فليقبلوه فانما الظئر مأمونة - هذا إذا
 لم يعرفوه ، أما إذا علموا أن هذا الولد غيره فلم يثبت له بالقصاص ولزمها الدية من
 مالها لأنها شبهة بالعمد وليس بعمد .

وروى الحسن بن محبوب في الصحيح عن الحسن بن حي وهو
 الحسن بن صالح بن حي فإنه وإن نقل أنه زیدي نسب إليه الصالحية منهم الآله
 من اصحاب الأصول وكتابه معتمد اصحابنا المتقدمين رضي الله عنهم اجمعين وبذل
 على أنه إذا اقرأ ثمان بقتل واحد واقرأ أحدهما بقتله عمداً والآخر بقتله خطأ كان
 الولي بالخيار في الأخذ بأيهما شاء .

وروى الشيخان في الصحيح عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : سأله عن
 رجل قتل فحمل إلى الوالي وجاء قوم فشهدوا عليه الشهود (وليس الشهود في -
 يب) أنه قتل عمداً فدفع الوالي القاتل إلى أولياء المقتول ليقاتل به فلم يبرعوا أو

فلم يراعوا (او) فلم يروا (او) فلم يزعوا (١) - (اى لم يكفوا - وفرب بخط
الشيخ فلم يراعوا بالياء اى لم يتباعدوا وبالتالي فى كثير من النسخ اى لم يتكلموا
بكلمة وهذا الظاهر) حتى اتاهم رجل فأقر عند الوالى انه قتل صاحبهم عمداً وان
هذا الرجل الذى شهد عليه اليهود يرى من قتل صاحبكم فلان فلا تقتلوه وخذولى
بدمه (او به) قال فقال ابو جعفر ^{عليه السلام} : ان اراد اولياء المقتول أن يقتلوا الذى
أقر على نفسه أن يقتلوه ولا سبيل لهم على الآخر .

ثم لاسبيل لورثة الذى أقر على نفسه على ورثة الذى شهد عليه فإن ارادوا
ان يقتل الذى شهد عليه فليقتلوه ولا سبيل لهم على الذى أقر ثم ليؤد الذى
أقر على نفسه الى اولياء الذى شهد عليه نصف الدية ، قلت : رأيت ان ارادوا ان
يقتلوهما جميعاً ؟ قال : ذاك لهم ، وعليهم ان يدفعوا الى اولياء الذى شهد عليه نصف
الدية خاصاً دون صاحبه ثم يقتلوهما به .

قلت فإن ارادوا ان يأخذوا الدية ؟ قال : فقال : الدية بينهما نصفان
لأن احدهما أقر ، و الآخر شهد عليه قلت : كيف جعلت لاولياء الذى شهد
عليه على الذى أقر على نفسه نصف الدية حين قتل ولم تجعل لاولياء الذى
أقر على اولياء الذى شهد عليه ولم يقتل قال : فقال : لان الذى شهد عليه ليس
مثل الذى أقر ، الذى شهد عليه لم يقر ولم يبرىء صاحبه والآخر أقر و أبرأ
صاحبه فلزم الذى أقر و أبرأ صاحبه مالم يلزم الذى شهد عليه ولم يقر ولم يبرىء
صاحبه (٢) .

(١) زها يزعو زعوا واوى : عدل واقسط (اقرب الموارد)

(٢) التهذيب باب الينات على القتل خبر ١٨ و الكافي باب نادر بعد باب الرجل
يقع على الرجل فيقتله خبر ٣ من كتاب الديات

وروى الحسن بن محبوب ، عن عبدالرحمن بن الحجاج قال : سمعت ابن ابي ليلى يقول . كانت الدية في الجاهلية مائة من الابل فأقرها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم انه فرض على اهل البقر مائتي بقرة ، و فرض على اهل الشاة الف شاة ، وعلى اهل الحلل مائة حلة ، قال عبد الرحمن : فسألت ابا عبد الله عليه السلام عماروا ابن ابي ليلى ، فقال : كان على عليه السلام يقول : الدية الف دينار وقيمة الدينار

وتقدم في باب القضايا قضية الحسن عليه السلام في اقرار اثنين بأنه قتله وكذا قضية مات الدين وغيرهما .

وروى الحسن بن محبوب عن عبد الرحمان بن الحجاج في الصحيح كالشيخين ولا يضر ضعف ابن ابي ليلى لانه عرضه على الصادق عليه السلام ولم يردّه مع ان الصادق عليه السلام ذكر ما قاله الا الحلل ، وعباراتهم مختلفة .

ففي الكافي قال : سمعت ابن ابي ليلى يقول : كانت الدية في الجاهلية (اي قبل البعثة والظاهر انه كان من بقايا شريعة ابراهيم عليه السلام) مائة من الابل فأقرها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

ثم انه فرض على اهل البقر مائتي بقرة و فرض على اهل الشاة (او الشاة) الف شاة ثنية ، وعلى اهل الذهب الف دينار ، وعلى اهل الورق عشرة آلاف درهم ، وعلى اهل اليمن الحلل مائة حلة .

قال عبدالرحمان بن الحجاج : وسألت ابا عبد الله عليه السلام عماروى ابن ابي ليلى فقال كان على عليه السلام يقول : الدية الف دينار وقيمة الديار عشرة دراهم ، وعشرة آلاف لاهل الامصار ، وعلى اهل البوادي الدية مائة من الابل ولاهل السواد مائتا بقرة او الف شاة (١) .

وفي باب قال : سمعت ابن ابي ليلى يقول كانت الدية في الجاهلية مائة من الابل فأقرها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم انه فرض على اهل البقر مائتي بقرة و فرض على

عشرة دراهم ، وعلى اهل الذهب الف دينار ، وعلى اهل الورق عشرة آلاف درهم ، وعشرة آلاف لاهل الامصار ، ولاهل البوادي الدية مائة من الابل ، ولاهل السواد مائة بقرة ، او الف شاة .

وسمع كليب بن معوية ابا عبد الله عليه السلام يقول من قتل في شهر حرام فعليه دية وثلاث .

و روى ابان ، عن زرارة انه قال : سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول : اذا قتل الرجل في شهر حرام صام شهرين متتابعين من اشهر الحرم .

اهل الشام (بالهمزة بخطه وبالهاء في غيرها) الف شاة . وعلى اهل اليمن الحلل مائة حلة قال عبد الرحمان فسألت ابا عبد الله عليه السلام عما روى ابن ابي ليلى فقال كان على علي عليه السلام يقول : الدية الف دينار وقيمة الدناير عشرة آلاف درهم ، وعلى اهل الذهب الف دينار وعلى اهل الورق عشرة آلاف درهم لاهل الامصار (اى - هُمَا لَهُمْ) ولاهل البوادي الدية مائة من الابل ولاهل السواد مائة بقرة او الف شاة (١) وعلى أى حال فالظاهر ان قوله (وعشرة آلاف) زائد من النسخ ،

﴿ وسمع كليب بن معوية ﴾ في الحسن كالصحيح كالشيخين (٢) وتقدم منه .
﴿ وروى ابان ﴾ في الموثق كالصحيح كالشيخ (٣) ﴿ عن زرارة ﴾ وروى الشيخ ايضاً في الموثق كالصحيح عن زرارة قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام : رجل قتل في الحرم ؟ قال : عليه دية وثلاث ويصوم شهرين متتابعين من اشهر الحرم قال : قلت (او قلنا) هذا يدخل فيه العيد وايام التشريق ؟ قال : فقال : يصوم فانه حق لزمه (٤) .

(١) التهذيب باب التقضاي في الدييات والقصاص خبر ١٨

(٢-٣-٤) التهذيب باب القاتل في الشهر الحرام وفي الحرم خبر ١-٢-٣ واورد الاول

في الكافي باب الدية في قتل العمد والخطاء خبر ٧

وروى الحسن بن محبوب ، عن ابي ولاد قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل رجلاً مسلماً عمداً فلم يكن للمقتول اولياء من المسلمين الا اولياء من اهل الذمة من قرابته ، فقال : على الامام ان يعرض على قرابته من اهل بيته الاسلام ، فمن اسلم منهم فهو وليه يدفع القاتل اليه ، فإن شاء قتل وإن شاء عفا ، وإن شاء اخذ الدية ، فإن لم يسلم من قرابته احد كان الامام ولي امره ، ان شاء قتل وإن شاء اخذ الدية فجعلها في بيت مال المسلمين ، لان جناية المقتول كانت على الامام فكذلك تكون دية الامام المسلمين ، قلت : فإن عفا عنه الامام ؟ قال : اما هو حق لجميع المسلمين ، واما على الامام ان يقتل او يأخذ الدية وليس له ان يعفو .

وروى ابن محبوب ، عن علي بن رثاب ، عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام

وسيجي صحبة ذرارة في الشهر الحرام ، ويحمل على انه يصوم الشهرين وان لم يحصل التتابع بدخول العيد وايام التشريق وعمل به جماعة في القتل في الاشهر الحرم لافي الحرم وبعضهم فيهما ، ويمكن ان يكون سقط من الخبر شي .

وروى الحسن بن محبوب في الصحيح والشيخان في الصحيح ، وفي الحسن كالصحيح عنه (١) عن ابي ولاد الحنط عن رجل مسلم كما هو فيهما فقال على الامام الظاهر انه على التفضل ليرغبوا في الاسلام والافميرانه له فانه وارث من لا وارث له ولا يرث كافر مسلماً ، وكذاله الفووان كان المشهود عدم لانه ماله واقى لان مذهب العامة انه في بيت المال وتقدم وسيجي ان ما يطلق في الاخبار في انه لبيت المال بيت مال الامام لا المسلمين .

وروى ابن محبوب عن علي بن رثاب في الصحيح كالشيخ وفي القوي

(١) الكافي باب بعد (باب الرجل يصدق بالدية الخ) خبر ١ والتهذيب باب القضاء

في رجل دفع رجلاً على رجل فقتله ، فقال : الدية على الذي وقع (دفع - خل) على الرجل فقتله لا ولياً المقتول ، قال ا ورجع المدفوع بالدية على الذي دفعه ، قال : وان اصاب المدفوع شيء فهو على الدافع ايضاً ،

وروى ابن محبوب ، عن ابي ولاد عن ابي عبد الله عليه السلام قال : كان امير المؤمنين عليه السلام يقول : تستأدى دية الخطأ في ثلاث سنين ، وتستأدى دية العمد في سنة .

وروى جعفر بن بشير . عن معلى ابي عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن قول الله عز وجل : (فمن تصدق به فهو كفارة له) قال : يكفر عنه من ذنوبه على قدر ما عفا

كما الصحيح للكليني (١) ﴿عن ابي عبد الله عليه السلام (الى قوله) الذي وقع﴾ الظاهر ان المراد به ان الدية على الدافع فانه وان كان قتل المدفوع عليه بالمدفوع وبوقوعه عليه فكأن المدفوع قتله للمباشرة لكن لما كان السبب اقوى يتعلق بذمة الدافع ، ويحتمل ان يكون المراد به ظاهره وان لم يكن موافقاً للاصول ولكن امثال هذه التجوزات شائعة ولهذا عدلنا عن ظاهره مع ما تقدم من الاخبار انه ليس على المدفوع شيء .

﴿وروى ابن محبوب﴾ في الصحيح كالشيخين (٢) ﴿عن ابي ولاد﴾ المحنط ﴿عن ابي عبد الله عليه السلام (الى قوله) تستأدى﴾ بالتخفيف يطلب الدية او يطلب الاداء ﴿دية الخطأ﴾ المحض على المشهور ، ويحتمل التعميم ، والمشهور انه تستأدى دية شبه العمد في سنتين .

﴿وروى جعفر بن بشير﴾ في الصحيح ﴿عن معلى ابي عثمان﴾ او ابن عثمان وهما واحد ﴿فمن تصدق به فهو كفارة له﴾ بعد قوله : (وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين والانف بالانف والاذن بالاذن والسن بالسن والجروح قصاص) ﴿على قدر

(١) الكافي باب الرجل يقع على الرجل فيقتله خبر ٢ والتهذيب باب القضاء في قتل

الزحام خبر ٢٠

(٢) التهذيب باب القضايا في الديات و القصاص خبر ٢٦ و الكافي باب الدية

في قتل المدد والخطاء خبر ٩

عن العمد - وفي العمد يقتل الرجل بالرجل الآن يعفو او يقبل الدية ، وله ما تراضوا عليه من الدية ، وفي شبه العمد المغلظة ثلاث و ثلاثون حقة و اربع و ثلاثون جذعة و ثلاث و ثلاثون ثنية خلفه طروقة الفعل ، ومن الشاة في المغلظة الف كبش اذا لم يكن ابل .

ما عفى عن العمد **ك** فان عفى مطلقا فكفارة لجميع الذنوب او كثير منها ومن عفى عن القصاص ورضى بالدية فبقدره ، ومن عفى عن بعضها فبقدر ما عفى و اسنان الابل فيها مخالفة لما تقدم لكنه اصح من اكثره فعند المصنف مخير بينه وبين ما في خبر ابن سنان وان كان الظاهر من طريقة القدماء التخيير بين الجميع لكن الظاهر من طريقة الكليني والمصنف انهما يقدمان ما يذكرا في الكتابين على غيره .
وروي في الموثق عن ابي بصير قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل **فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ** ؟ قال يكفر عنه من ذنوبه بقدر ما عفى من جراح او غيره قال **وَسَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : فَمَنْ عَفَى لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْئًا فَاتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَإِذَا إِلَىٰ بِإِحْسَانٍ** قال هو الرجل يقبل الدية فينبغي للطالب ان يرفقه ولا يعسره وينبغي للمطلوب ان يؤدي اليه باحسان ولا يمتلأ اذا قدر (١) .

وفي الحسن كالصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سأله عن قول الله عز وجل **فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ** فقال : يكفر عنه من ذنوبه بقدر ما عفى ، وسأله عن قول الله عز وجل **فَمَنْ عَفَى لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْئًا فَاتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَإِذَا إِلَىٰ بِإِحْسَانٍ** قال : ينبغي المذى له الحق ان لا يعسراخاء اذا كان قد صالحه على دية وينبغي للذى عليه الحق ان لا يمتلأ اخاء اذا قدر على ما يعطيه ويؤدي اليه باحسان قال وسأله عن قول الله عز وجل **فَمَنْ اعْتَدَىٰ بِغَيْرِ ذَلِكِ فَلَهُ عَذَابُ أَلِيمٍ** ؟ فقال هو الرجل يقبل الدية او يعفو او يصلح ثم يعتدي فيقتل فله عذاب اليم كما قال الله عز وجل **وَسَيُجِزِي**

(١) اورده والذي بعده في الكافي باب الرجل يتصدق بالدية على القاتل خبر ١-٢

وروى ابن محبوب ، عن ابي ايوب ، عن حريز عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سأله عن رجل قتل رجلاً عمداً فرفع الى الوالى فدفعه الوالى الى اولياء المقتول ليقتلوه فوثب عليهم قوم فخلصوا القاتل من ايدي الاولياء . فقال : ادى ان يحبس الذين خلصوا القاتل من ايدي الاولياء ابداً حتى يأتوا بالقاتل ، قيل له : فان مات القاتل وهم في السجن ؟ فقال : ان مات فمليهم الدية يؤدونها الى اولياء المقتول .

وروى هشام بن سالم ، عن زياد بن سوقة ، عن الحكم بن عتيبة قال : قلت لابي جعفر عليه السلام : ما تقول في العمد والخطأ في القتل وفي الجراحات ؟ فقال : ليس الخطأ مثل العمد ، العمد فيه القتل ، والجراحات فيها القصاص . والخطأ في القتل والجراحات فيهما الدية ، وقال : ثم قال لى : يا حكم اذا كان الخطأ من القاتل أو الخطأ من الجراح وكان بدوياً فدية ما جنى البدوى من الخطأ على اولياءه من البدويين ، قال : واذا كان الجراح قروباً فان دية ما جنى من الخطأ على اوليائه القرويين - وروى ابن

وروى ابن محبوب عن ابي ايوب عليه السلام في الصحيح كالشيخين (١) عن حريز عليه السلام وبديل على ان من خلص القاتل من ايدي اولياء الدم يكون كفيلاله ويحبس الى ان يحضر القاتل فان مات لزمه الدية وان كانوا جماعة وهذا مخصوص بالدم بخلاف سائر الحقوق ، وهل حكم القصاص في الاطراف حكمه ؟ فيه اشكال .

وروى هشام بن سالم عن زياد بن سوقة عليه السلام في الصحيح كالشيخ (٢) عن الحكم بن عتيبة عليه السلام بالتاء المثناة من فوق وان كان في بعض النسخ بالياء المثناة لكن الظاهر انه غلط لانه من علماء العامة وهم اعرف باسم ابيه وصححوه بالتاء ولا يضر ضعفه لصحته عن هشام وزياد ، وهما من اصحاب الاصول وكان من اصحاب زين العابدين و باقر العلوم والصادق عليهم السلام عن الله ، وله انقطاع اليهم ، ويمكن ان يكون شيعياً وكان يتقى لشهرته بينهم عليه السلام على اوليائه عليه السلام اى ورائه ارضمان جري برته

(١) الكالى باب الرجل يخلص من وجب عليه القود خبر ١

(٢) التهذيب باب البيئات على القتل خبر ٢١

محبوب ، عن علي بن رئاب ، عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في رجل امر رجلاً حرّاً أن يقتل رجلاً فقتله ، قال : يُقتل به الذي ولي قتله ، ويحبس الذي امر بقتله في السجن أبداً حتى يموت .

وروى ابن محبوب ، عن علي بن رئاب ، عن أبي عبيدة قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل قتل أمه ، قال : لا يرثها ويقتل بها صاغراً ولا ظنّاً قتلها بها

مع فقد الوارث من النسب ﴿ من البدويين ﴾ إذا لم يكن له وارث من أهل القرى ، والظاهر منه الموم ، والمشهور ، البسط على ورائه جميعاً ادعى الأقرب فالأقرب كما سيجيء .

﴿ وروى ابن محبوب ، عن علي بن رئاب ﴾ في الصحيح كالشيخ (١) عن زرارة ﴿ ويدل على أنه يحبس الأمر في السجن إلى أن يموت ويقتل القاتل . وسيجيء أيضاً ما يؤيده وما يخالفه .

﴿ وروى ابن محبوب عن علي بن رئاب ﴾ في الصحيح كالشيخ والكليني في القوي كالصحيح (٢) لا يدرأه عن المدة ، عن سهل بن زياد ، عن ابن محبوب ، والظاهر القريب من العلم أنه أيضاً رواه عن كتاب الحسن و كان متواتراً عندهم وكان له طرق كثيرة إلى كتبه وتفنن الطريق يروى في كل مرة بطريق من طرقه ، وقد يجمع جميع طرقه عنه ونحن نكلم على قوايين المتأخرين والأقصدنا لاشك في صحة أمثاله وسند ذكر إنشاء الله في فهرست ما يبصر ك فيما نسقى ﴿ من أبي عبيدة (إلى قوله) ويقتل بها صاغراً ﴾ بدون أن يعطى نصف الدية والظاهر أن هذا صفاره ويمكن أن يكون المراد به أن يضرب أو لا يضرباً شديداً ثم يقتل ﴿ ولا ظن ﴾ أي اعلم على الظاهر أي بدون التوبة

(١) التهذيب باب الاثنين إذا قتلوا واحداً الخ غير ١١ والكافي باب الرجل يأمر

رجلاً يقتل رجل غير ١

(٢) الكافي باب الرجل يقتل ابنه الخ غير ٢ والتهذيب باب قتل السيد عليه والوالد لولده

كفارة لذنبه .

وروى ابن محبوب ، عن علي بن رئاب ، عن زرارة قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل قتل رجلاً خطأ في اشهر الحرم ، قال : عليه الدية وصوم شهرين متتابعين من اشهر الحرم ، قلت : ان هذا يدخل فيه العيد وايام التشريق ؟ فقال : يصومه فانه حق لزمه .

وفى رواية أبان ، عن زرارة عن ابي عبد الله عليه دية وثلاث .
وروى ظريف بن ناصح ، عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير قال قال : ابو عبد الله

ومعها فالظاهر انه موقوف بعد القتل ، بل قبله ايضاً اذا كفر وتدارك ما فات من امته من العبادات كما تقدم في خبر محمد بن مسلم وغيره .

﴿وروى ابن محبوب عن علي بن رئاب﴾ في الصحيح كالشيخ (١) ﴿عن زرارة﴾ ويدل على وجوب صوم اشهر الحرم ان قتل فيها خطأ والظاهر انه بعد المعز عن المتق وظاهره الأعم وهو احوط ، وعلى وجوب صوم العيد وايام التشريق ولا يستبعد بأن يكون هذا الخاص مقدماً على العام لكنه ليس بصريح في صوم هذه الايام ، ويمكن ان يكون المراد انه يصوم ذاك الحجة ومحرم مثلاً وان لم يحصل التتابع بخلاف غير هذه الصورة فانه لا يجوز انشاء الكفارة في زمان لا يسلم فيه شهر ويوم من الشهر الآخر وهذا احسن من طرح الاخبار الصحيحة وتقدم ايضاً قريباً .

﴿وفى رواية أبان﴾ في الموثق كالصحيح كالشيخ (٢) ﴿عن زرارة﴾ (الى قوله) دية وثلاث ، ﴿اي لو قتل في الشهر الحرام والمذكور في هذا الخبر عن زرارة ، القتل في الحرم وتقدم فكأنه غيره وتقدم في خبر الاسدي ايضاً .

﴿وروى ظريف بن ناصح ، عن علي بن ابي حمزة﴾ والشيخان في الموثق (٣)

(١-٢) التهذيب باب القاتل في الشهر الحرام وفي الحرم خبر ٣-٢

(٣) التهذيب باب القضاء في الديات والقصاص خبر ٥

عنه : لو أن رجلاً ضرب رجلاً بخزفة أو بأجرة فمات كان متعمداً .

وروى ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ، وغير واحد عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن امرأة أعنف عليها الرجل فزعم أنها ماتت من عنفه عليها قال : الدية كاملة ولا يقتل الرجل .

وفى نوادر إبراهيم بن هاشم أن الصادق عليه السلام سئل عن رجل أعنف على امرأة أو امرأة أعنف على زوجها فقتل أحدهما الآخر ، قال : لا شيء عليهما إذا كانا مأمورين فإن اتهمتا لزمهما اليمين بالله أنهما لم يريدوا القتل .

﴿ من أبي بصير (إلى قوله) أو بأجرة ﴾ أو بعود كما هو فيهما فمات ﴿ كان متعمداً ﴾ (أو عمداً) كما هو فيهما وحمل على قصد القتل أو بما يقتل غالباً كما تقدم .

﴿ وروى ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم وغير واحد ﴾ في الصحيح ، ورواه الشيخ في الصحيح ، عن الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي وهشام والنضر ، (عطف على ابن أبي عمير ،) وعلى بن النعمان ، عن ابن مسكان جميعاً (أي الحلبي وهشام وابن مسكان) ، عن سليمان بن خالد (١) ﴿ عن أبي عبد الله عليه السلام ﴾ والظاهر أن المصنف أخذه من كتاب الحسين ، وقوهم أن ابن أبي عمير يروى عن الجميع ﴿ ولا يقتل الرجل ﴾ للشبهة . ولا ينافي ذلك أن يكون عليه الدية لما روياه في القوي كالصحيح ، عن يونس ، عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال سئل عن رجل أعنف على امرأته أو امرأة أعنف على زوجها فقتل أحدهما الآخر قال : لا شيء عليهما إذا كانا مأمورين فإن اتهمتا لزمنا اليمين بالله أنهما لم يريدوا القتل (٢) .

﴿ وفى نوادر إبراهيم بن هاشم ﴾ رواه عن صالح بن سعيد ، عن يونس عن بعض أصحابنا كما تقدم آنفاً .

وروی داود بن سرحان عن ابي عبد الله عليه السلام في رجلين قتلا رجلاً قال : ان شاء اولياء المقتول ان يؤدوا دية ويقتلوهما جميعاً فقتلوهما .

وروی سماعة ، عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام في قوله عز وجل : (فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ مِنْ اخِيهِ شَيْءًا فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ) ما ذاك الشيء وقال : هو الرجل يقبل الدية فأمر الله عز وجل الذي له الحق ان يتبعه بمعروف ولا يعسره ، وامر الذي عليه الحق ان لا يطلبه ، وان يؤديه اليه باحسان إذا أيسر ، فقلت : رأيت قوله عز وجل : (فَمَنْ اعْتَدَىٰ بِمَذْلِكِ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ) قال : هو الرجل يقبل الدية او يصلح ثم يجيء بعد فيمثل او يقتل فوعده الله عز وجل عذاباً أليماً .

وروی داود بن سرحان عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل حمل على رأسه متاعاً فأصاب انساناً

﴿ وروی داود بن سرحان ﴾ في الصحيح كالشيخ (۱) ، ويدل على جواز قتل الاثنين بواحد بعد رد فاضل الدية وسيجيء في بابه .

﴿ وروی سماعة عن ابي بصير ﴾ في الموثق ﴿ عن ابي جعفر عليه السلام ﴾ ورواه الشيخان في الموثق كالصحيح عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام (۲) ، وروى عن ابي بصير ما يقرب منه ، و تقدم قريباً ، فالظاهر انه كان عن سماعة و ابي بصير و وقع هذا التبديل من تبديل اسم المعصوم من النسخ ، وليس بعيد كما اطلعت عليه كثيراً . وروى في القوي كالصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل فَمَنْ اعْتَدَىٰ بِمَذْلِكِ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ فقال : الرجل يعمو ، او يأخذ الدية ثم يجرح صاحبه او يقتله فله عذاب اليم و تقدم حسنة الحلبي وغيرها قريباً .

﴿ وروی داود بن سرحان ﴾ في الصحيح و الشيخان في القوي كالصحيح ﴿ قال هو مأمون ﴾ وفيهما قال هو ضامن ، وكذا رواه الاصحاب في الكتب الفقهية

(۱) التهذيب باب الاثنين الاثنتا واحد الخ غير

(۲) اورده و اللذين بعده في التهذيب باب القضاء في اختلاف الاولياء غير ۱۲-۱۵-

والكافي باب الرجل يتصدق بالدية الخ غير ۲-۲-۳

فمات او كسر منه شيئاً قال هو مأمون .

وروى محمد بن أسلم عن علي بن ابي حمزة عن ابي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام قال : قلت له : جعلت فداك رجل قتل رجلاً متمعداً او خطأ وعليه دين و مال فاراد اولياؤه ان يهبوا دمه للقائل فقال : ان يهبوا دمه ضمنوا الدين قلت : فان هم ارادوا قتله فقال : ان قتل عمداً قتل قاتله وأدى عنه الامام الدين من سهم التارمين قلت : فانه قتل عمداً وصالح اولياؤه قاتله على الدية فعلى من الدين ؟ على اوليائه من الدية او على امام المسلمين ؟ فقال : بل يؤدون دينه من دينه التي صالحوا عليها اوليائه فانه احق بدينه من غيره .

والظاهر ان ذلك من اصلاح النسخ لما رواه مخالف للاصول و طرحه الاصحاب بالضعف و لم ينظروا الى هذا الكتاب ، و يمكن ان يكون نسختهم هكذا لكن لو كانوا نظروا لذكروا ذلك ، وحمل الضمان على التقصير في الحذار ، والضبط ، وعلى ذلك خطأ ، ويكون على العاقلة ، لكن الظاهر انه قصر في الحمل والضرب بل عمداً الضرب كما يكون عادة الحمالين ، وعليها يحمل الخبر ، وعلى هذا النسخة لا يحتاج الى الحمل لكن اطلاق المأمون على ما كسر منه في موقعه و اما على اصابته انساناً آخر فغير شايع الا ان يكون المراد ان القول قوله في عدم قصد الضرب سيما اذا كان الحمل ثقيلاً فحينئذ ينحنون ، ولا يمكنهم النظر الى الاطراف غالباً لكن لا شك في ان النسخة غلط .

و روى محمد بن أسلم عن علي بن ابي حمزة عليه السلام في القوي عليه السلام عن ابي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام و يدل على انه اذا كان على المقتول دين و كان القتل خطأ فلا يجوز ان يهبوا دينه من القاتل لان الدية حقه ، ولو هبوا يبقى ذمته مرتبة بالدين ولو كان القتل عمداً فيجوز لهم القصاص لان وضعه للتشفى اما لو صالحوا حينئذ على مال فيصير في حكم مال الميت ويؤدي منه دينه . و يؤيده ما رواه الشيخ في الصحيح . عن ابن مسكان ، عن ابي بصير

وفي رواية ابن بكير قال: قال ابو عبدالله عليه السلام: كَلَّ مَنْ قَتَلَ بِشْيءٍ صَغِيرًا كَبِيرًا
بِعَدَانٍ يَتَعَمَّدُ فَعَلِيهِ الْقَوْدُ.

وروى البرز نطى عن عبدالله بن منان عن ابي عبدالله عليه السلام في رجل ضرب رجلاً
بعضاً على رأسه فنقل لسانه ، قال : يُعْرَضُ عَلَيْهِ حُرُوفُ الْمَعْجَمِ فَمَا أَفْصَحَ مِنْهَا فَلَا
شَيْءَ فِيهِ وَمَا لَمْ يَفْصَحْ بِهِ كَانَ عَلَيْهِ الدِّيةُ وَهِيَ ثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ حَرْفًا .

قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل قتل وعليه دين و ليس له مال فهل لاوليائه
ان يهبوا دمه لقائله ؟ فقال : اِنَّ اصْحَابَ الدِّينِ هُمُ الْخِصْمَاءُ لِلْقَاتِلِ فَإِنْ وَهَبَ اُولِيَايَاهُ
دَمَهُ لِلْقَاتِلِ ضَمِنُوا الدِّيةَ لِلْغَرَمَاءِ وَالْأَفْلَا (١) .

وفي رواية ابن بكير رحمته الله في الموثق كالصحيح . ويدل على انه مع قصد
القتل فهو عامد وان لم يكن بشيء يقتل به غالباً .

وروى البرز نطى رحمته الله في الصحيح ورواه الكليني في الصحيح عن عبدالله بن
المغيرة والشيخ في الصحيح عن حماد بن عيسى (٢) رحمته الله عن عبدالله بن منان (الى قوله)
وهي ثمانية وعشرون حرفاً رحمته الله وفيهما (سعة وعشرون حرفاً) والظاهر انه من اصلاح
النسخ لما اشتهر ذلك توهماً وان النسخة غلط فافسدت بظن الاصلاح وهذا بناء
على ان مخرج الهمة والالف مختلفان فان الهمة من اقصى الحلق ، والالف من
الجوف الا ان يقال لامدخل لللسان فيها وحينئذ لا خصوصية لها بذلك فان الحروف
الشفوية والجوفية ايضاً كذلك ولا شك ان لللسان مدخلا في حسنه ان لم يكن له
مدخل في صحته .

هذا اذا قطع اللسان اما اذا ضرب المعص على رأسه فلا يختص الضرر باللسان
نعم روى الشيخ عن السكوتي ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال اني امير المؤمنين عليه السلام

(١) التهذيب باب القضاء وفي اختلاف الاولياء خبر ١٨

(٢) الكافي باب ما يمتحن من يصاب في سمعه وبصره الخ خبر ٢ و التهذيب باب

ديات الاعضاء والجوارح الخ خبر ٧٢

برجل ضرب فذهب بعض كلامه وبقى البعض فجعل ديته على حروف المعجم ثم قال : تكلم بالمعجم فما نقص من كلامه فبحساب ذلك ، والمعجم ثمانية وعشرون حرفاً فجعل ثمانية وعشرين جزءاً فما نقص من كلامه فبحساب ذلك (١) .
 فيمكن ان يكون التفسير من السكوني لا المصوم عليه السلام مع انه لا يمرض خبره خبر ابن سنان ويمكن ان يكون الاصلاح من المصنف بهذا الخبر كما يقع منه احياناً لكنه بعيد منه .

وروى الشيخان في الصحيح ، عن سليمان بن خالد ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : في رجل ضرب رجلاً في رأسه فتقل لسانه انه يُعرض عليه حروف المعجم كلها ثم يعطى الدية بحصة ما لم يفصح منها عليه السلام .
 وروى الكليني في الحسن كالصحيح والشيخ في الصحيح ، عن الحلبي ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال اذا ضرب الرجل على رأسه فتقل لسانه عُرض عليه حروف المعجم يقرأ ثم قسمت الدية على حروف المعجم فما لم يفصح به الكلام كانت له الدية بالقياس (بالقصاص - خ) من ذلك .

وروى الشيخ في الموثق ، عن سماعة قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام في رجل ضرب غلاماً على رأسه فذهب بعض لسانه و أفصح ببعض الكلام و لم يفصح ببعض فاقرأه المعجم قسم الدية عليه فما افصح به طرحه وما لم يفصح به الزمه اياه .
 وروى في الموثق كالصحيح عن سماعة عن ابي عبدالله عليه السلام قال قلت لرجل ضرب ببلاد ضربة [او طرق ببلاد طرقة بخطئه] (٢) فقطع بعض لسانه فاوضح ببعض ولم يفصح ببعض ؟ قال يقرأ المعجم فما افصح به طرح من الدية وما لم يفصح به الزم الدية قال : قلت كيف

١ اورده والاربعة التي بعده في التهذيب باب ديات الاعضاء والجوارح الخ خبر ٧٥-٧٦

٢٧١-٧٢-٧٦ و اورد الاولين في الكافي باب ما يمتحن به من مصاب في سبعة وبصره الخ

(٢) ما بين المعقنين لا يوجد في التهذيب (طباطبائي)

هو؟ قال : على حساب الجمل (الف) ديتة واحد (والباء) ديتها اثنان (والجيم) ثلثة (والدال) اربعة (والهاء) خمسة (والواو) ستة (والزاي) سبعة (والحاء) ثمانية (والطاء) تسعة (والياء) عشرة (والكاف) عشرون (واللام) ثلثون (والميم) اربعون (والنون) خمسون (والسين) ستون (والعين) سبعون (والفاء) ثمانون (والصاد) تسعون (والقاف) مائة (والراء) مائتان والشين ثلثمائة (والثاء) اربعمائة وكل حرف يزيد بعد هذا من الفحيت - ث زدت لعمائة درهم .

فهذا الخبر يخالف ظاهر الاخبار الصحيحة السابقة لانه لو حوسب بالدنانير يصير الفأ وخمسمائة وخمسة وستون ديناراً ولو حوسب بالدراهم كان ذلك دراهم وهو سدس المقدّر تقريباً فيمكن التوزيع بأن يوزع هذا العدد على العشرة آلاف بان يكون كل واحد منها ستة دراهم وثلثا درهم تقريباً لانه يزيد خمسة وعشرين درهماً على العشرة آلاف درهم لأن الحروف الزائدة كانت سبعة وحوسب بسبعين ديناراً او سبعمائة درهم بناء على ان (الالف) غير (الهمزة) واذا وزع الخمسة والعشرين درهماً في النقص على العشرة آلاف يصير نقص كل درهم جزء من اربعمائة جزء ومن درهم فيكون للالف ستة دراهم وثلثا درهم الأجزاء من اربعمائة جزء من درهم ويكون للباء مثليها وللجيم ثلثة امثاله وهكذا ولا يزيد ولا ينقص ولم يطرح الخبر وقد قدمنا ان الدرهم نصف مثقال الصيرفي و جزء من اربعين جزء من المثقال، و الدينار ثلثة ارباع المثقال الصيرفي وهو المثقال الشرعي فان الدينار لم يتغير في جاهلية ولا اسلام كما ذكره اصحابنا والعامة وكذا في كتب الحساب ايضا .

وكان في زمان النبي ﷺ قيمة كل دينار عشرة دراهم وعندنا الآن يزيد غالباً على عشرين درهماً ويصير الدية بالدراهم ثلثة وستين توماً بالتومان العجمية ويصير بالذهب مائة وستة وعشرين توماً ونصف توماً غالباً وقديزيد النصف وقدينقص، ولما كان الخيار الى الجاني سيما اهل الامصار بالنسبة الى الدراهم والدنانير

باب من خطأ عمد

روى الحسن بن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن أبي بصير عن أبي جعفر (عليه السلام) قال سئل عن الفلام لم يدرك وامرأة قتلا رجلا فقال : ان خطأ المرأة والفلام عمد ، فإن أحب أولياء المقتول ان يقتلوهما قتلوهما ويردون على أولياء الفلام خمسة آلاف درهم ، وإن أحبوا أن يقتلوا الفلام قتلوه وترد المرأة على أولياء الفلام ربع الدية ، قال : وإن أحب أولياء المقتول ان يقتلوا المرأة قتلوها ، ويرد الفلام على أولياء المرأة ربع الدية ، قال : وإن أحب أولياء المقتول أن يأخذوا الدية كان على الفلام نصف الدية وعلى المرأة نصف الدية

وروى ابن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن خريس الكناسي قال : سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن امرأة وصعد قتل رجلاً خطأ فقال : ان خطأ المرأة والعبد مثل العمد ، فإن أحب أولياء المقتول ان يقتلوهما قتلوهما ، قال : وإن كان قيمة العبد أكثر من خمسة آلاف درهم ردوا على سيد العبد ما يفضل بعد الخمسة آلاف درهم ، فإن أحبوا ان يقتلوا المرأة ويأخذوا العبد فعلوا إلا ان يكون قيمته أكثر من خمسة آلاف درهم

فللجاني اولما قلته ان يؤدي الاقتص .

باب من خطأه عمد

﴿روى الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم﴾ في الصحيح كالشيخين (١)
 ﴿عن أبي بصير عن أبي جعفر (عليه السلام)﴾ .
 ﴿وروى ابن محبوب عن أبي أيوب﴾ في الصحيح كالشيخين ﴿عن خريس الكناسي﴾
 قال : سألت أبا عبد الله (عليه السلام) ويدل أن ظاهراً على ان خطأ الفلام الذي لم يبلغ والمرأة

(١) اوردوه والذي بعده في الكافي باب من خطأه عمد الخ خبر ٦-٢ والتهذيب

باب اشراك الاحرار والعبد والنساء الخ خبر ٣-٢

الخ خبر ٢-١-٢٠-٥-٦-٣-٩-١-٧-٨-١٢-١٣-١٢ و اورد السنة الاول في الكافي باب الرجل يقتل المرأة الخ خبر ٢-١-٢-٥-٩-١١

وفي الصحيح ، عن عبدالله بن مسكان ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : اذا قتلت المرأة رجلا قُتِلَتْ به ، واذا قُتِلَ الرجل المرأة فإن ارادوا القود أدوا فضل دية الرجل واغادوه بها وان لم يفعلوا قبلوا من القاتل الدية دية المرأة كاملة ودية المرأة نصف دية الرجل .

وفي الحسن كالصحيح ، عن العلي بن ابي عبدالله عليه السلام قال : في رجل يقتل امرأة متعمداً فأراد اهل المرأة ان يقتلوه قال : ذلك لهم اذا أدوا الى اهل نصف الدية فان قبلوا الدية فلهم نصف دية الرجل وان قتلوا المرأة الرجل قُتِلَتْ به ليس لهم الا نفسها وقال : جراحات الرجال والنساء سواء ، سن المرأة بسن الرجل ، وموضحة المرأة بموضحة الرجل ، واصبع المرأة باصبع الرجل حتى تبلغ الجراحة ثلث الدية فاذا بلغت ثلث الدية اضعفت دية الرجل على دية المرأة .

وفي الصحيح عن العلي بن ابي عبيدة عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سئل عن رجل قتل امرأة خطأ وهي على رأس الولد تمخض قال : عليه الدية خمسة آلاف درهم وعليه للذي في بطنها غرة وصيف او وصيفة او اربعون دينارا - وسيذكر حكم الجنين .

وفي الصحيح ، عن ابي مريم ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برجل قد ضرب امرأة حاملا بعمود الفسطاط فقتلها فخير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اولياها ان يأخذوا الدية خمسة آلاف درهم وغرة وصيف او وصيفة للذي في بطنها او يدفعوا الى اولياء القاتل او الرجل خمسة آلاف درهم ويقتلوه .

وفي الصحيح ، عن ابن مسكان عن ابي بصير عن احدهما عليه السلام قال : ان قتل رجل امرأة واراد اهل المرأة ان يقتلوه أدوا نصف الدية الى اهل الرجل .

وفي الموثق عن ابي بصير قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الجراحات فقال : جراحات المرأة مثل جراحة الرجل حتى تبلغ ثلث الدية ، فاذا بلغت ثلث الدية

سواء اضعفت جراحة الرجل ضعفين (١) على جراحة المرأة ومن الرجل ومن المرأة سواء وقال : ان قتل رجل امرأته عمداً فأراد اهل المرأة ان يقتلوا الرجل ردوا الى اهل الرجل نصف الدية و قتلوه ، قال : و سأئبه عن امرأة قتلت رجلاً قال : تقتل به ولا يفرم اهلها شيئاً .

وروى الشيخ في الصحيح ، عن هشام بن سالم عن ابي عبدالله عليه السلام في المرأة تقتل الرجل ما عليها ؟ قال : لا يجنى الجاني على اكثر من نفسه .

وفي الصحيح ، عن محمد بن قيس ، عن ابي جعفر عليه السلام في الرجل يقتل المرأة قال : ان شاء اولياءها قتلوه وغرموا خمسة آلاف درهم لاولياء المقتول (او القاتل) وان شاءوا اخذوا خمسة آلاف درهم من القاتل .

وفي القوي كالصحيح ، عن ابي مريم قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن جراحة المرأة فقال : على النصف من جراحة الرجل من الدية فما دونها ، قلت : فامرأة قتلت رجلاً ؟ قال يقتلونها ، قلت فرجل قتل امرأة ؟ قال : ان شاءوا قتلوا واعطوا نصف الدية .

وفي القوي عن ابي العباس وغيره عن ابي عبدالله عليه السلام قال : ان قتل رجل امرأة خيراً واولياء المرأة ان شاءوا ان يقتلوا الرجل ويغرموا نصف الدية لورثته وان شاءوا ان يأخذوا نصف الدية .

و في القوي كالصحيح ، عن محمد بن مسلم قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن امرأتين قتلتا رجلاً عمداً قال : تقتلان به ما يختلف في هذا احد .

و عن السكوني ان امير المؤمنين عليه السلام قتل رجلاً بامرأة قتلها عمداً و قتل امرأة قتلت رجلاً عمداً (٢) .

(١) في الكافي نقله الى هنا

(٢) اورده و الذي به في التهذيب باب القوديين الرجال والنساء غير ١٢-١٣

وروى السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل و غلام اجتمعا في قتل رجل فقتلاه فقال : قال امير المؤمنين عليه السلام : اذا بلغ الغلام خمسة اشبار أقتص منه وأقتص له ، وان لم يكن بلغ الغلام خمسة اشبار فقتل (لعمرك) بالدية .

(فاما) ما رواه الشيخ في الموثق عن أبي مريم الانصاري عن أبي جعفر عليه السلام قال : في امرأة قتلت رجلا ، قال تقتل و يؤدى وليها بقية المال ، وفي رواية بقية الدية (فمحمول) على التقية مع انه مخالف لظاهر الآية قوله تعالى ان النفس بالنفس النخ وان ذكرها الله تعالى حكاية عن التوراة لان حكمها جارية كما رواه الشيخ في الموثق كالصحيح عن زرارة عن احدهما (ع) في قول الله عز وجل : النفس بالنفس والعين بالعين والانف بالانف الآية ؛ قال : هي محكمة .

﴿ دروى السكونى ﴾ فى القوى كالشيخين (١) ﴿ عن ابي عبد الله عليه السلام ﴾ ويدل على البلوغ اذا كان للصبي خمسة اشبار وعمل به بعض الاصحاب وحمل الشيخ الخبر من السابقين عليه ولا ينفع وظاهره خلافهما كما رواه الشيخ فى الموثق عن اسحاق بن عمار عن جعفر عن ابيه (ع) ان علياً عليه السلام كان يقول : عمدا الصبيان خطاء نحمله العاقلة (٢) .

وفى الصحيح ، عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال : عمدا الصبي وخطأ واحد (٣) والظاهر ان المراد ان العمد مثل الخطأ لتقديمه .

(١) التهذيب باب اشتراك الاحرار والميد الخ خبر ٢ والكافي باب نادر (بدي باب

من خطاء عمدا الخ) خبر ١ واورده ايضا فى التهذيب باب ضمان النفوس خبر ٥٣

(٢-٣) التهذيب باب ضمان النفوس خبر ٥٢-٥١

باب مَنْ عَمَدَهُ خَطَاً

روى الحسن بن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن عمار الساباطي عن أبي عبيدة قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن اعمى فقأ عين صحيح متممداً ، فقال : يا أبا عبيدة ان عمد الاعمى مثل الخطأ هذافيه الدية من ماله ، فان لم يكن لعمال فإن دية ذلك على الامام ولا يبطل حق مسلم .

باب مَنْ عَمَدَهُ خَطَاً

روى الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم عن عمار الساباطي في الموثق كالصحيح كالشيخين (١) عن أبي عبيدة (الى قوله) ان عمد الاعمى اذا قصد الفعل ولم يقصد القتل مثل الخطأ .

وروى الشيخ في القوي كالصحيح ، عن محمد الحلبي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل ضرب رأس رجل بمعول فسالت عيناه على خديه فوثب المضروب على ضاربه فقتله قال : فقال ابو عبد الله عليه السلام هذان متعديان جميعاً فلا أرى على الذي قتل الرجل قوداً لانه قتله حين قتله وهو اعمى . والاعمى جنايته خطأ تلزم عاقبته ، يؤخذون بهافي ثلاث سنين في كل سنة نجماً فان لم يكن للاعمى عاقلة لزمته دية ماجنى في ماله يؤخذ بهافي ثلاث سنين ويرجع الاعمى على ورثة ضاربه بدية عينية (٢) .
فيمكن حمله على انه صار بمنزلة المجنون لا يعقل شيئاً للضرب على رأسه ، ويمكن ان يخص الاخبار بهذين الخبرين كما فعله المشايخ الثلاثة والله تعالى يعلم .

(١) التهذيب باب ضمان النفوس خبر ٢٨ والكافي باب من خطاه عمد ومن عمد

خطاه خبر ٣

(٢) التهذيب باب ضمان النفوس خبر ٢٩

وروى اسمعيل بن ابي زياد عن ابي عبد الله عليه السلام ان محمد بن ابي بكر - رضى الله عنه - كتب الى امير المؤمنين عليه السلام يسأله عن رجل مجنون قتل رجلاً عمداً فجعل عليه السلام الدية على قومه ، وجعل خطاه وعمده سواه .

باب فيمن أتى حداً ثم التجأ الى الحرم

روى ابن ابي عمير ، عن هشام بن الحكم عن ابي عبد الله عليه السلام فى الرجل يجنى فى غير الحرم ثم يلجأ الى الحرم قال : لا يقام عليه الحد ولا يطعم ولا يسقى ولا يكلم ولا يبايع فإنه اذا فعل ذلك به يوشك ان يخرج فيقام عليه الحد ، وان جنى فى الحرم جناية أقيم عليه الحد فى الحرم فإنه لم ير للحرم حرمة .

وروى اسماعيل بن زياد في السكوى فى القوى و تقدم الاخبار فى حكم المجنون.

باب فيمن أتى ما يوجب حداً ثم التجأ الى الحرم

وروى ابن ابي عمير في الصحيح كالشيخ (١) عن هشام بن الحكم في الصحيح عن معاوية بن عمار قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل رجلاً فى الحل ثم دخل الحرم فقال : لا يقتل ولا يطعم ولا يسقى ولا يبايع ولا يؤذى حتى يخرج من الحرم فيقام عليه الحد ، قلت : فما تقول فى رجل قتل فى الحرم ادسرق ؟ قال : يقام عليه الحد صاغراً لانه لم ير للحرم حرمة وقد قال الله عز وجل ! فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فقال هذا هو فى الحرم فقال : لأعدوان الأعلى الظالمين (٢) وفى الحسن كالصحيح ، عن الحلبي ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن قول

(١) التهذيب باب القاتل فى الشهر الحرام وفى الحرم خبره

(٢) التهذيب باب من الزبادات فى فقه الحج خبر ١٠٢ و الكافى باب فى قوله

تعالى ومن دخله كان آمناً خبر ١ من كتاب الحج والآيتين فى البقرة ١٩٢-١٩٣

باب حكم الرجل يقتل الرجلين او اكثر

والقوم يجتمعون على قتل رجل

روى القاسم بن محمد عن ابان ، عن الفضيل بن يسار قال : قلت لابي جعفر عليه السلام

الله عز وجل : ومن دخله كان آمناً قال : اذا حدث المبدجناية في غير الحرم ثم فر الى الحرم لم يسغ (اولم ينبغ) لأحد ان يأخذه في الحرم ولكن يمنع من السوق ولا يبيع ولا يطعم ولا يستقى ولا يكلم فانه اذا فعل ذلك به يوشك ان يخرج فيؤخذ ، واذا جنى في الحرم جنابة اقيم عليه الحد في الحرم لانه لم ير (او لم يرع) للحرم حرمة (١) .

وعن علي بن ابي حمزة ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن قول الله عز وجل : « ومن دخله كان آمناً » قال : ان سرق سارق بغير مكة او جنى جنابة على نفسه ففر الى مكة لم يؤخذ مادام في الحرم حتى يخرج منه ، ولكن يمنع من السوق فلا يبيع ولا يجالس حتى يخرج منه فيؤخذ وإن أحدث بالحرم ذلك الحدث اخذ فيه (٢) .
الى غير ذلك من الاخبار ، وقد تقدم في باب الحرم (٣) ، والحق به بعض الاصحاب مشاهد الائمة المعصومين عليهم السلام لانها اطلق عليها في الاخبار الكثيرة انها حرم الله تعالى وكذا في حرم المدينة مع ما تقدم فيه بخصوصه (٤) .

باب حكم الرجل يقتل الرجلين او اكثر

والقوم يجتمعون على قتل رجل

قد تقدم قريباً صحيحة داود بن سرحان روى القاسم بن محمد في والظاهر

(١-٢) الكافي باب في قوله تعالى ومن دخله كان آمناً خبر ٢-٣ من كتاب الحج

(٣) راجع ص ١٥٨ من المجلد الرابع

(٤) راجع ص ٣٢٠ من المجلد الخامس باب تحريم المدينة وفضلها

عشرة قتلوا رجلاً ، قال : إن شاء أوليائه قتلوه جميعاً وغرموا تسع ديات ، وإن شاءوا أن يتخيروا رجلاً فيقتلوه قتلوه ، وأدى التسعة الباقيون إلى أهل المقتول الأخير عشر الدية كل رجل منهم قال : ثم إن الوالي يلي أديهم وجسهم .

أما الجوهري ونقله من كتاب الحسين بن سعيد (عن إبان) ورواه الشيخان في الموثق كالصحيح (١) (عن الفضيل بن يسار) ويدل على جواز قتل المشرة بواحد مع رد تسع ديات على كل واحد منهم تسعة أعشار الدية ، وروى في الصحيح ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في عشرة اشترى كوا في قتل رجل قال : يتخير أهل المقتول فأيهم شاءوا قتلوا ويرجع أوليائه على الباقيين بتسعة أعشار الدية .

وفي الصحيح ، عن عبد الله بن مسكان ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في رجلين قتل رجلاً قال : إن أراد أولياء المقتول قتلهما أدوا دية كاملة وقتلوهما وتكون الدية بين أولياء المقتولين ، وإن لم يردوا قتل أحدهما فقتلوه أدى المتردك نصف الدية إلى أهل المقتول وإن لم يؤد دية أحدهما ولم يقتل أحدهما قبل دية صاحبه من كليهما . وفي الصحيح ، عن ابن مسكان ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : إذا قتل الرجلان والثلاثة رجلاً فإن أرادوا قتلهم (أو فإن أراد أوليائه قتلهم) فرادوا فضل الدية ، وألا أخذوا دية صاحبهم (وفيه ب) وبعض نسخ الكافي فرادوا فضل الدية وإن قبل أولياء الدية كانت عليهما والآخذوا دية صاحبهم .

فملى هذا يكون المراد أن لم يقتلوا الجميع ولا قبلوا من الجميع الدية ، وإن أرادوا قتل البعض أخذوا أوليائه تسعة الدية من البعض الآخر أو من أولياء الدم مع عدم الكفاية بأن يقتلوا أزيد من واحد .

وفي الصحيح ، عن أبي مريم الأسدي عن أبي جعفر (عليه السلام) في رجلين اجتمعا على قطع يد رجل قتل : إن أحب أن يقطعها أدى اليها دية يد فاقسما ثم يقطعها وإن

(١) أورده والطبعة التي يده في الكافي باب الجماعة يجتمعون على قتل واحد غير

وروى حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قضى على عليه السلام في رجلين امسك احدهما وقتل الآخر فقال : يقتل القاتل ويحبس الآخر حتى يموت غماً كما حبسه عليه حتى مات غماً - وقال في عشرة اشترى كوا في قتل رجل قال : يتخير اهل المقتول فأبهم شائوا قتلوه ويرجع اوليائه على الباقيين بتسعة اعشار الدية .

أحب أخذ منهما دية يد وقال : وان قطع يد احدهما رد الذي لم يقطع يده على الذي قطع يده ربع الدية (١) .

(فاما) ما روي في القوي كالصحيح . عن ابي العباس وغيره ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اذا اجتمع المدة على قتل رجل واحد حكم الوالي ان يقتل ايهم شاءوا وليس لهم ان يقتلوا اكثر من واحد ، وان الله عز وجل يقول : ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل .

(فيحمل) على ما لو كان لهم الفضل ولم يؤدوه اليهم ادعى التقية .

وروى حماد في الصحيح كالشيخين (٢) عن الحلبي ويدل على قتل القاتل وحبس الآمر ابداً .

وروى الشيخان في الصحيح ، عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام في رجل أمر رجلاً بقتل رجل فقال يقتل به الذي قتله ويحبس الآمر بقتله في الحبس او السجن حتى يموت (٣) .

وروى الشيخ في الصحيح ، عن محمد بن قيس ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : قضى

(١) الكافي باب الجماعة يجتمعون على قتل واحد خبر ٧ والتهذيب باب الاذتراك في الجنايات خبر ٧

(٢) التهذيب باب الاثنين اذا قتلوا واحداً الخ خبر ٥ والكافي باب الجماعة يجتمعون على قتل واحد خبر ٩

(٣) الكافي باب الرجل يأمر رجلاً بقتل رجل خبر ١ والتهذيب باب الاثنين اذا قتلوا رجلاً الخ خبر ١١

وفضى امير المؤمنين عليه السلام في ستة نفر كانوا في الماء ففرق منهم رجل فشهد ثلاثة منهم على اثنين اتهما غرقاه ، وشهد اثنان على ثلاثة انهم غرقوه ، فالزمهم الدية جميعاً الزم الاثنين بثلاثة اسهم بشهادة الثلاثة عليهما والزم الثلاثة سهمين بشهادة الاثنين عليهم .

امير المؤمنين عليه السلام في رجل شدّ على رجل ليقنله والرجل فارمته فاستقبله رجل آخر فامسكه عليه حتى جاء الرجل فقتله بقتل (اد) يقتل الرجل الذي قنله ، وفضى على الآخر الذي امسكه عليه ان يطرح في السجن ابداً حتى يموت فيه لانه امسك على الموت (١) .

وفي الموثق كالصحيح عن سماعة كالكليني قال : فضى امير المؤمنين عليه السلام الى آخر ما ذكره ابو جعفر عليه السلام (٢) .

وفضى امير المؤمنين عليه السلام يظهر منه انه مروى العلبي ، ولكن الظاهر انه ليس منه ، لما رواه الشيخان في القوي عن السكوي ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : رفع الى امير المؤمنين عليه السلام ستة غلمان كانوا في الفرات ففرق واحد منهم فشهد ثلاثة منهم على اثنين اتهما غرقاه وشهد اثنان على الثلاثة انهم غرقوه فضى عليه السلام بالدية اخماساً ، ثلاثة اخماس على الاثنين ، وخمسين على الثلاثة - ورواه الشيخ في الصحيح ، عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام عن علي عليه السلام مثله (٣) .

وذكر الاصحاب ان احكامهم في الوقايح لا تعدى لانه يمكن ان يكون عليه السلام يعمل بعمله فيها او يكون على جهة الاستصلاح لانه مخالف للاخبار المتقدمة في القضاء انه لا تقبل شهادة الظنين وانه مع التماض يحكم بالاكثر .

وروي عن السكوي ، عن ابي عبدالله عليه السلام في رجلين ادعيا بقتل فاقام احدهما

(٢-١) التهذيب باب الاثنين اذا قتل رجلا الخ خبر ٧-٨ واورد الثاني في الكافي باب

الرجل يمسك الرجل الخ خبر ٢

(٣) الكافي باب الجماعة يجمعون على قتل واحد خبر ٤ والتهذيب باب الاشتراك

في البجائات خبر ٣

وقضى على عليه السلام في اربعة نفر اطلعوا في ذية الاسد فخر احدهم فاستمسك
بالثاني ، واستمسك الثاني بالثالث ، واستمسك الثالث بالرابع حتى اسقط بعضهم
بعضاً على الاسد . ف قضى بالاول انه فريسة الاسد ، وغرم اهله ثلث الدية لاهل الثاني ،
وغرم اهل الثاني لاهل الثالث ثلثي الدية ، وغرم اهل الثالث لاهل الرابع الدية كاملة

على صاحبه شاهدين والآخر خمسة ف قضى لصاحب الشهود الخمسة خمسة اسهم ولصاحب
الشاهدين سهمين (١) ، ولعله على الصلح .

﴿ وقضى عليه السلام ﴾ رواه الكليني ، عن محمد بن قيس ، و الظاهر اخذه من
كتابه ، ورواه الشيخ في الصحيح ، عن محمد بن قيس ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : قضى
امير المؤمنين عليه السلام (٢) ﴿ في اربعة نفر اطلعوا في ذية الاسد ﴾ وهي بالضم حفرته
﴿ فخر ﴾ اى سقط ﴿ احدهم فاستمسك بالثاني ﴾ اى اخذه حتى لا يسقط فاستمسك
الثاني بالثالث ، واستمسك الثالث بالرابع حتى اسقط بعضهم بعضاً على الاسد فقتلهم
الاسد ﴿ ف قضى بالاول انه فريسة الاسد ﴾ اى قتيله و طعمته لانه سقط من نفسه فكأنه
اطعمه الله الاسد ﴿ وغرم اهله ثلث الدية ﴾ للثاني لانه تلف بجذب الاول اياه وجذبه
لِلثالث والرابع على نفسه فكأنه تلف بثلاثة اثنان منها من نفسه و واحدة من غيره
﴿ وغرم الثاني لاهل الثالث ثلثي الدية ﴾ فانه جذب الثالث و صار سبباً لَان يجذب
الثالث الرابع و هدر الثالث لجذبه الرابع على نفسه ، ولولم يجذبه لامكن ان يتخلص
ولا يستقيم هذا على وفق السابق ﴿ وغرم الثالث لاهل الرابع الدية كاملة ﴾ فانه تلف
بمعض جذب الثالث فقط و كأن الواقع انه لولم يكن الجذب لكان امكن التخلص فصار
الجذب سبباً لهلاك المجذوب .

(١) التهذيب باب اليستين تتابلان الخ خبر ١٢ من كتاب القضاء والكافي باب النواذر

خبر ٢٣ من كتاب القضاء

(٢) التهذيب باب الاشتراك في الجنائيات خبر ١

و روى الشيخان في القوى ، عن مسمع بن عبد الملك (وكان ثقة معتمداً عليه و كان كتابه معتمداً الاصحاب فلا يترضع طريقه على ما ذكره و لنا في كل ما ذكره كلمات سند كرم انشاء الله في الفهرست و هذا الخبر اشهر من الاول بين قدمائنا و العامة و ان كان طريق الاول صحيحاً على مصطلح المتأخرين ، مع ان بعضهم تكلم في محمد بن قيس انه مشترك و لم يتفطن ان صاحب كتاب القضايا لامير المؤمنين عليه السلام اتان و هما تقنان ، بل هما واحد عند التدبر ، ولو كانا اثنين فالكتاب المشهور من واحد يرويه عاصم بن حميد و يوسف بن عقيل قديراً و لا تكن من المقلدين الجاهلين .

عن ابي عبد الله عليه السلام ان قوماً احترقوا ذبياً للأسد باليمن فوقع فيها الاسد فازدحم الناس عليها ينظرون الى الاسد ، فوقع فيها رجل فتعلق الآخر بآخر ، و الآخر بالآخر فبحرهم الاسد فمنهم من مات من جراحة الاسد ، و منهم من اخرج فمات فتشاجروا في ذلك حتى اخذوا السيوف فقال امير المؤمنين عليه السلام : هلموا افض بينكم ، فقصي ان للاول ربع الدية و الثاني ثلث الدية ، و الثالث نصف الدية و الرابع الدية كاملة و جعل ذلك على قبائل الذين ازدحموا فرضى بعض القوم و سقط بعض فرفع ذلك الى النبي صلى الله عليه و آله و سلم و اخبر بقضاء امير المؤمنين عليه السلام فأجازه (١) .

و الظاهر انه فرق بين الزبية الاولى و الثانية فان الاولى كانت حفرها الاسد لنفسه و كان يمكن الخروج منها بخلاف الثانية فانها احتفرت لسيد الاسد كما هو المصرح فيها و كانت لا يمكن الخروج منها فالاول تلف بفعل حافر الزبية و يجذبه الثاني الذي كان سبباً للثالث و الرابع قتل باربعة كان هو سبباً لثلاثة

(١) التهذيب باب الاشتراك في الجنايات خبر ٢ و الكافي باب الرجل يقتل رجلين او

وروى عن عمرو بن ابي المقدام قال : كنت شاهداً عند البيت الحرام ورجل ينادى بابي جعفر الدوايقي وهو يطوف ويقول يا امير المؤمنين ان هذين الرجلين طرقا اخي ليلاً فأخرجاه من منزله فلم يرجع الى دوائه ما ادري ما صنعما به ، فقال لهما : ما صنعتما به ؟ فقالا : يا امير المؤمنين كلّمناه ثم رجع الى منزله ، فقال لهما : واقياني (١) غداً

فهدر ما كان بسببه وهو ثلثة ارباع وبقي له ربع على الحافر ، ولما لم يقصد الحافر وقوع الانسان فيها كان خطأ وكات الدية على عاقلته ، و الثاني تلف بثلثة وهو جذب الاول وجذبه للثنتين فيكون له الثلث وهدر بفعله الثلثان والثالث تلف بجذب الثاني له ، وجذبه الرابع فيكون له النصف على الثاني وهدر نصفه بفعله ويكون للرابع الكل على الثالث .

ولما لم تكن تلك الجذبات باختيارهم كان خطأ وكات الديات على قبائلهم من كانت عاقلة منهم ، و ظاهر الخبر ان الجميع على قبائل المزدحمين ويحمل على الثلثة غير الاول فان ربحه على قبيلة الحافر ، وعلى ذلك لا يحتاج الى طرح الخبر لعدم التدبر .

فتدبر ايها المنصف انه هل يجوز العمل بالأداء بمدورود النص الصحيح من ائمة الهدى عليهم السلام ، وبعد القول بصحته عنهم ولم يحصل فينا الأبتاتبة العامة واردة ان يكون التصايف فينا كثيرة كما كات لهم ، وأي تصنيف احسن من آثار الصادقين عن الله تبارك و تعالى و الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله .

وروى عن عمرو بن ابي المقدام في القوي كالصحيح كالشيخين (٢) و يدل على ان من اخرج بالليل احداً من الدار فهو ضامن له حتى يرجع به الى

(١) واقي فلان اي اتى (الصحيح)

(٢) الكافي باب الرجل يسك الرجل فيقتله آخر خبر ٣ و التهذيب باب ضمان

عند صلاة العصر في هذا المكان فوافوه صلاة العصر من الفد، فقال لا يعبد الله ﷺ وهو قاض على يده يا جعفر اقص بينهم فقال : اقص بينهم انت ، قال له بحق عليك الاقصيت بينهم قال : فخرج جعفر ﷺ فطرح للمصلّى من قصب فجلّس عليه ثم جاء الخصماء فجلّسوا قدامه فقال للمدعى : ما تقول ؟ قال : يا ابن رسول الله ان هذين طرقا اخي لي لافاخر جاء من منزله ووالله ما رجعت الى والدي ما ادري ما صنعابه ، فقال : ما تقولان ؟ قال : يا ابن رسول الله كلّمناه ثم رجعت الى منزله فقال ابو عبد الله ﷺ : يا غلام اكتب بسم الله الرحمن الرحيم قال رسول الله ﷺ : كل من طرق رجلاً بالليل فأخرجه من منزله فهو له ضامن الآن يقيم البيّنة انه قد رده الى منزله . يا غلام تبع هذا الواحد منهما واضرب عنقه فقال : يا ابن رسول الله ﷺ ما انا قتلته ولكني امسكته ثم جاء هذا فوجأه فقتله ، فقال : انا ابن رسول الله ﷺ يا غلام تبع هذا فاضرب عنقه للآخر ، فقال : يا ابن رسول الله ﷺ والله ما عذبت به ولكني قتلته بضربة واحدة فأمر اخاه فاضرب عنقه ، ثم أمر بالآخر فاضرب جنبه وحبسه في السجن ووقع على راسه بحبس عمره ، يضرب كل سنة خمسين جلطة . وروى السكوني عن ابي عبد الله ﷺ قال : كان قوم يشربون فيسكرون فتباعبوا بسكاكين كانت معهم فرموا الى امير المؤمنين ﷺ فسجنهم فمات منهم رجلان

منزله، ويدل على حبس الممسك ابداً .

وروى الشيخ في القوي ، عن عبد الله بن ميمون عن ابي عبد الله ﷺ قال : اذا دعا الرجل اخاه بليل فهو له ضامن حتى يرجع الى بيته (١) ويمكن ان يكون ذلك مع التهمة او يكون لوئاً بثبته بالبيّنة وحكم الصادق ﷺ ما كان بسجور ذلك، بل باقرارهما .

﴿وروى السكوني﴾ في القوي كالشيخ (٢) وروى بعده في القوي ، عن عبد الله بن الجعد قال : كنت انا رابعهم فقتلني على ﷺ هذه القضية فينا .

(١) التهذيب باب ضمان النفوس خبر ٢

(٢) التهذيب باب الاشتراك في الجنايات خبر ٥

وبقي رجلان فقال اهل المقتولين : يا امير المؤمنين اقدمهما بصاحبينا فقال علي عليه السلام
للقوم : ماترون ؟ فقالوا نرى ان نقيدهما فقال علي عليه السلام : لعل ذينك اللذين ماتا قتل
كل واحد منهما صاحبه ؟ قالوا : لا ندري فقال علي عليه السلام : بل انا اجعل دية المقتولين
على قبائل الاربعة فاخذ دية جراحة الباقي من دية المقتولين .

ورفع الى امير المؤمنين عليه السلام ثلاثة نفر واحد منهم امسك وجلا واقبل الآخر

و روى الشيخان في الصحيح عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال :
قضى امير المؤمنين عليه السلام في اربعة شربوا فسكروا فاخذ بعضهم على بعض السلاح
فاقتتلوا فقتل اثنان وجرح اثنان فامر المجرورحين فضرب كل واحد منهما ثمانين
جلدة وقضى بدية المقتولين على المجرورحين وامر ان يقاتل جراحة المجرورحين
(اي تسقط منهما قترفع من الدية) فان مات احد المجرورحين فليس على احد من
اولياء المقتولين شيء (١) .

واعلم ان المالين بالنصوص من قدماء اصحابنا عملوا بهما ، واما المتأخرون
فلمخالفتهم للاصول والقواعد ، قالوا : ان هذا حكم في واقعة ولا تعدى ، بل المناسب
لها القرعة في اخراج القاتل ، والدية على المقرع ، والعمل على المنصوص مقدم
على العمل بالعمومات . ولمخالفة كل خبر للآخر بمنزل بخبر محمد بن قيس لمصلحة
وبعد عن مخالفة الأصول لانه لو لم يكن فعل السكران عمداً باعتبار ايجاد السبب
باختياره فلا اقل من كونه شبهة بالعمد والله تعالى يعلم .

﴿ورفع﴾ تمتة خبر السكوني ، ورواه الشيخان في القوي مجتمعين ابي عبد الله
عليه السلام ان ثلثة نفر دفعوا الى امير المؤمنين عليه السلام (٢) وتقدم في باب القضاء وفي

(١) التهذيب باب الاشراف في الجنایات خبر ١٠ والكافي باب الجماعة مجتمعون على قتل

واحد خبر ٥

(٢) التهذيب باب الاشراف في الجنایات خبر ١٠ والكافي باب الرجل يسلك الرجل

فيقتله آخر خبر ٢

فقتله ، و الآخر براهيم ، فقتل عليه السلام في صاحب الرؤية ان تشمل عيناه ، و
قتل في الذي أمسك ان يستجن حتى يموت كما أمسكه ، و قضي في الذي قتل
ان يقتل .

وقضى عليه السلام في رجل امر عبده أن يقتل رجلاً ، فقال : و هل عبد الرجل إلا
كسيفه وسوطه يقتل السيد به ، ويستودع العبد السجن حتى يموت .

هذا الباب اخبار صحيحة في القتل والعبس ، اما قلع عين الرائي فمخصوص بهذا الخبر
كما اعترف به الاصحاب ايضاً وعملوا به .

وقضى عليه السلام في رجل امر عبده ان يقتل رجلاً فقتله فقال امير المؤمنين عليه السلام :
وروي في الموثق كالصحيح عن اسحاق بن عمار ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال
امير المؤمنين عليه السلام في رجل امر عبده ان يقتل رجلاً فقتله فقال امير المؤمنين عليه السلام :
و هل عبد الرجل الا كسوطه (او كسيفه) يقتل السيد به ويستودع العبد السجن (٢) .
واعلم ان المصنف عمل بالخبر المتقدم ان خطأ العبد عمد وجعل هنا عمد العبد
كالعدم فيمكن ان يغتص العبد هنا بغير البالغ او بمن ذهب اختياره لتخويف السيد
سيما اذا كان مولاه تركا (٣) .

(١) التهذيب باب الاثنين اذا قتل واحداً الخ خبر ١٢ والكافي باب الرجل يمسك

الرجل فيقتله آخر خبر ٣

(٢) التهذيب باب الاثنين اذا قتل واحداً الخ خبر ١٣ والكافي باب الرجل يامر

رجلاً بقتل رجل خبر ٢

(٣) التركة (بالضم) جيل من التركة الواحد تركى (اقرب الموارد) - التركة

يتأخرون التركة الواحدة ترى (اقرب الموارد) (التركة) قوم مقامهم بين بحر الخزر والصين

والهندستان الواحد ترى (المنجد)

باب الجراحات والقتل بين النساء والرجال

روى عبدالرحمن بن الحجاج ، عن ابان بن تغلب قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام ما تقول في رجل قطع اصبعاً من اصابع المرأة كم فيها ؟ قال : عشرة من الابل ، قلت : قطع اثنين ؟ فقال عشرون ، قلت : قطع ثلاثاً ؟ قال ثلاثون ، قلت : قطع اربعا ؟ قال : عشرون ، قلت : سبعان الله يقطع ثلاثاً فيكون عليه ثلاثون ، فيقطع اربعا فيكون عليه عشرون ؟ ان هذا كان يبلغنا ونحن بالمراف فنبهنا من قاله ، ونقول الذي قاله شيطان . فقال : مهلاً يا ابان ان هذا حكم رسول الله ﷺ ان المرأة تماقل الرجل الى ثلث الدية ، فاذا بلغت الثلث رجعت المرأة الى النصف ، يا ابان انك اخذتني بالقياس والسنة انا قيست مُحَقِّقُ الدين .

باب الجراحات والقتل بين النساء والرجال

ادباً بالمعكس (روى عبدالرحمن بن الحجاج) في الحسن كالصحيح والشيخان في الصحيح ، عن ابان بن تغلب (١) (ان هذا كان) اي ان كان هذا (فقال : يا ابان مهلاً) اي تأن في التكلم : وتفكر فيما قوله ولا تكلم بما سبق الى لسانك من الهجر والهديان فكانه عليه السلام أدبه واعذره بانك ما تفهم ما تقول في (قاله شيطان) او في القياس او فيهما ، ويدل على عدم جواز رد الخبر بمخالفته الاصول والقواعد كما هو دأب جماعة تبعوا الله عنا وعنهم .

ومما وقع علينا في هذا الباب الى كنت اباحث مع بعض المشايخ وكلما كنت اورد خبراً كان يردّه بأنه خبر واحد فاغتممت كثيراً وسألت الله تعالى ان يؤدبه بسوء الادب بأخبار الائمة المعصومين (عليهم السلام) فحصل له في الحال بلامضى زمان انه حصل له

(١) الكافي باب الرجل يقتل المرأة والمرأة تقتل الرجل الخ خبره والتهذيب باب

القتل بين الرجال والنساء خبره

وسأل جميل ومحمد بن حمران ابا عبدالله عليه السلام عن المرأة وبين الرجل قصاص؟ قال : نعم فى الجراحات حتى يبلغ الثلث سواء فانا بلغ الثلث سواء ارتفع الرجل وسفلت المرأة .

وجع عظيم فى عينه وضرسه حتى لا يمكنه التكلم فقام ودخل بيته ثم غدوت اليه فخرج باكياً وقال : يا فلان ما لمت البارحة من الوجع الذى حصل لى من امس وما تألمت مدة عمرى بمثل هذا الالم ثم دخل بيته فكتبت اليه انه حصل بسوء ادبك فب الى الله تعالى منه حتى يشفيك فخرج بلا فصل و قال : ما رأيت مثل هذا لما تبث ذهب الوجع بالكلية والله تعالى هو الشاهد .

وروى الكلينى فى القوى كالصحيح والشيخ فى الصحيح عن الحلبي قال سئل ابو عبدالله عليه السلام عن جراحات الرجال والنساء فى الديات والقصاص فقال : الرجال والنساء فى القصاص سواء السن بالسن ، والشجة بالشجة والا صبع بالاصبع سواء حتى تبلغ الجراحات ثلث الدية فاذا جاوزت الثلث صير دية الرجال فى جراحات ثلثى الدية ، ودية النساء ثلث الدية (١) - اى نصير النساء نصف الرجل على سبيل المثال .

﴿ وسأل جميل ﴾ فى الصحيح ﴿ و محمد بن حمران ﴾ فى الصحيح وهو النهدي الثقة كما صرح به فى ابواب الطهارة وهو شريك جميل فى الكتاب الذى صنفاه معاً ورواه الشيخ فى الصحيح بسندين والكلينى فى الحسن كالصحيح عن جميل من ابي عبدالله عليه السلام .

وروي فى الموثق كالصحيح ، عن ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام قال : جراحات

(١) اورده والخمسة التى يده فى التهذيب باب القود بين الرجال والنساء خبر ٢٢

١٧ - ١٨ - ٢١ - ١٩ - ٢٢ و اورد غير الخامس فى الكافى باب الرجل يقتل المرأة

والدرجة تقتل الرجل الخ خبر ٨ - ٧ - ١١ - ١٢ - ١٢

و روى ابو بصير عن احدهما عليه السلام قال : قلت : رجل قتل امرأة فقال : ان اراد اهل المرأة ان يقتلوه اُدوا نصف دينه وقتلوه والا قبلوا الدية ،

المرأة والرجل سواء الى ان تبلغ ثلث الدية فاذا جاز ذلك تضاعف جراحة الرجل على جراحة المرأة ضعفين ،

وفي الموثق كالصحيح ، عن ابن ابي يعفور قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قطع اصبع امرأة قال : يقطع اصبعه حتى ينتهي الى ثلث دية المرأة (او الى ثلث المرأة كما في التهذيب) فان جاز الثلث كان في الرجل الضعف (وفي التهذيب ضعف الرجل) وتقدم حسنة الحلبي وموقفة ابي بصير في ذلك ايضاً .

وروى الشيخ في الموثق كالصحيح عن سماعة قال : سألت عن جراحة النساء فقال : الرجال والنساء في الدية سواء حتى يبلغ الثلث فاذا جازت الثلث فانهما مثل نصف دية الرجل .

وروي في الحسن كالصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل فقأ عين امرأة قال : ان شاءوا ان يفقشوا عينه و يؤدوا اليه ربع الدية وان شاعت ان تأخذ ربع الدية وقل : في امرأة فقئت عين رجل انه ان شاء فقأ عينها و الاخذ دية عينه . ويدل هذا الخبر و امثاله على ان خيار الفصاص والدية الى المجنى عليه كما ذهب اليه بعض الاصحاب ويحمل على التراخي جمعاً بين الاخبار فانه تقدم اخبار كثيرة ان الدية في العمد على التراخي وللجاني ان يسلم نفسه للفصاص ولا يرضى بالدية وان كان سفيهاً .

وروى ابو بصير رحمته الله في الموثق كالصحيح كالشيخين (١) ، و تقدم مثله من الاخبار الكثيرة .

(١) الكافي باب الرجل يقتل المرأة الخ خبر ١٠ والتهذيب باب القود بين الرجال

وقال الصادق عليه السلام في امرأة قتلت زوجها متعمدة ، فقال : ان شاء اهلها ان يقتلوا قتلوها وليس يجزى احدٌ اكثر من جنايته على نفسه .

وروى محمد بن سهل بن اليسع ، عن ابيه ، عن الحسين بن مهران عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن امرأة دخل عليها لص وهي جلي فوق عليها ، فقتل ما في بطنها فوثبت المرأة على اللص فقتلته ، فقال : اما المرأة التي قتلت فليس عليها شيء ، ودية سخلتها على عصبة المقتول السارق .

باب الرجل يقتل ابنه او اباه او امه

روى القاسم بن محمد ، عن علي بن ابي حمزة . عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال : لا يقتل الاب بأبنه اذا قتله ، ويقتل الابن بأبيه اذا قتل أباه وقال : لا يتوارث رجلان قتل احدهما صاحبه .

﴿ وقال الصادق عليه السلام ﴾ رواه الشيخان في الصحيح عن ابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام (١).

﴿ وروى محمد بن سهل بن اليسع ﴾ في الضعيف بالحسين بن مهران وسيجيء في باب مختص به .

باب الرجل يقتل ابنه او اباه او امه

﴿ روى القاسم بن محمد ، عن علي بن ابي حمزة ﴾ رواه الشيخان في الموثق (٢) ﴿ عن ابي بصير ﴾ ويدل على انه لا يقتل الاب بالابن ووجه بانه لما صار الاب سبباً لوجود

(١) التهذيب باب القود بين الرجال والنساء الخ ذيل خبر ٢ والكافي باب الرجل

يقتل المرأة الخ ذيل خبر ٢

(٢) اورده واثلثة التي بعده في الكافي باب الرجل يقتل ابنه الخ خبر ٢-٢-١-٥

والتهذيب باب قتل السيد عبده والوالد ولدته خبر ١٥-١٦-٢-١٩

وروى محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام انه قال في رجل قتل امه ، قال : اذا كان خطأ فإن له نصيباً من ميراثها ، وان كان قتلها متعمداً فلا يرث منها شيئاً .

الابن فاقضت الحكمة الا يكون الابن سبباً لفناء الاب لكن ليس له من ميراث الابن شيء لانه لا ميراث للقاتل و حكمته ظاهرة .

وروى الكليني في الحسن كالصحيح والشيخ في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن الرجل يقتل ابنه أ يقتل به ؟ قال : لا .

وروي في الحسن كالصحيح ، عن حمزان ، عن احدهما عليه السلام قال : لا يقاتل والد بولده ويقتل الولد اذا قتل والده .

وفي القوي كالصحيح عن العلاء بن الفضيل قال : قال ابو عبدالله عليه السلام لا يقتل الوالد بولده ويقتل الولد بوالده ولا يرث الرجل الرجل اذا قتله وان كان خطأ .

وفي الصحيح عن سليمان بن خالد قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل ضرب ابنته وهي حامل فطرح ولدها فاستعدي زوج المرأة على ايها فقالت المرأة : ان كان لهذا السقط دية فان ميراثي منه هبة لابي فقال : يجوز لايها ما جعلت له من حظها قال : ويؤدى ابوها الى زوجها ثلثي دية السقط (١) وسيجيء الاخبار في ذلك في باب الميراث ايضاً .

وروى محمد بن قيس في الحسن كالصحيح والشيخ في الصحيح ويدل على ان القاتل يرث اذا كان القتل خطأ (فما تقدم) في خبر الملا انه لا يرث من الخطأ (فمحمول) على الخطأ شبه العمد ، وسيجيء في الميراث .

(١) اورده والاربعة التي بعده في التهذيب باب قتل السيد عبده الخ خبر ٢٠-١٨-١١

٢٢-١٧ واورد الاخير في الكافي باب الرجل يقتل ابنه الخ خبر ٢

وروی عمر و بن شمر ، عن جابر عن ابی جعفر علیه السلام فی الرجل یقتل ابنه اوعبدہ قال : لا یقتل به ولكن یضرب ضرباً شديداً وینفی من مسقط رأسه .
وروی علی بن رئاب ، عن ابی عبيدة قال : سألت اباجعفر علیه السلام عن رجل قتل امه ، قال : لا یرثها ویقتل بها وهو صاغر ، ولا ین قتلہ بها كفارة لذبه .

باب المسلم یقتل الذمی او العبد او المدبر او المکاتب او یقتلون المسلم

روی الحسن بن محبوب ، عن علی بن رئاب ، عن محمد بن قیس عن ابی جعفر علیه السلام قال : لا یقاد مسلم بذمی فی القتل ولا فی الجراحات ، ولكن یؤخذ من المسلم فی جنايته للذمی بقدر جنايته علی الذمی علی قدر دية الذمی ثمانمائة درهم .

﴿وروی عمر و بن شمر عن جابر﴾ كالشیخ عن ابی جعفر علیه السلام ، ویدل علی عدم قتل الاب بالابن وكذا عدم قتل الحر بالعبد ، لكن یزیدان علی الظاهر ویمكن ان یکون الضرب مختصاً بقتل الحر العبد لقربه به .

وروی الشیخ فی الموثق ، عن اسحاق بن عمار ، عن جعفر عن ایه ان علیاً علیه السلام كان یقول : لا یقتل والد بولده اذا قتله ویقتل الولد بالوالد اذا قتله ولا یعدّ الوالد للولد اذا قذفه ، ویعدّ الولد للوالد اذا قذفه .

﴿وروی علی بن رئاب﴾ فی الصحیح كالشیخین وتقدّم بعینه .

باب المسلم یقتل الذمی الخ

﴿روی الحسن بن محبوب﴾ فی الصحیح كالشیخین (۱) ﴿لا یقاد مسلم بذمی﴾ لشرف الاسلام ﴿فی القتل ولا فی الجراحات﴾ ولكن یؤخذ من المسلم الدية للذمی

(۱) اورده والسبعة التي بعده فی التهذيب باب القود بین الرجال والنساء والمسلمین والكفارات الخ غیر ۳۵- ۲۷- ۳۶- ۲۴- ۲۵- ۲۶- ۲۸- ۲۹ واورد الخمسة الاول غیر الثاني فی الكافي باب المسلم یقتل الذمی غیر ۱۰- ۱۲- ۶

وروى ابن مسكان عن ابي بصير قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن دية اليهودى والنصرانى والمجوسى ، قال : هم سواء ثمانمائة ثمانمائة ، قال : قلت : جعلت فداك ان اخذوا فى بلد المسلمين وهم يعملون الفاحشة أيقام عليهم الحد ؟ قال : نعم يحكم فيهم باحكام المسلمين .

وروى ابن ابي عمير ، عن سماعة بن مهران عن ابي عبد الله عليه السلام قال : بعث النبى صلى الله عليه وآله خالد بن الوليد الى البحرين فأصاب بهادما قوم من اليهود والنصارى والمجوس ، فكتب الى رسول الله صلى الله عليه وآله : انى اصببت دماء قوم من اليهود والنصارى فوديتهم ثمانمائة ثمانمائة ، واصبت دماء قوم من المجوس ولم تكن عهدت الى فيهم عهداً ، قال : فكتب اليه رسول الله صلى الله عليه وآله ان ديتهم مثل دية اليهود والنصارى وقال : انهم اهل كتاب .

ديته تماماً ان قتله ونسبة الدية فى الجراحات فلو قطع يده فعليه اربعمائة درهم وهكذا **﴿ وروى ابن مسكان ﴾** فى الصحيح والشيخ فى القوى **﴿ عن ابي بصير ﴾** لىث المرادى لرؤية ابن مسكان عنه ، ويدل على ان دية اهل الكتاب والمجوس ثمانمائة درهم ويجرى عليهم احكام المسلمين .

وروى الشيخان فى الصحيح عن لىث المرادى قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن دية النصرانى واليهودى والمجوسى ؟ قال : ديتهم جميعاً سواء ثمانمائة درهم ثمانمائة درهم .

وفى الصحيح ، عن ابن مسكان عن ابي عبد الله عليه السلام قال : دية اليهودى والنصرانى والمجوسى ثمانمائة درهم .

وفى الصحيح . عن ابان بن ثعلب قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام : ابراهيم يزعم ان دية اليهودى والنصرانى والمجوسى سواء ؟ قال : نعم ، الحق (وفى التهذيب قال : الحق) .

﴿ وروى ابن ابي عمير ﴾ كالشيخ فى الموثق كالصحيح **﴿ عن سماعة بن مهران عن ابي عبد الله عليه السلام ﴾** قال : بعث النبى صلى الله عليه وآله خالد بن الوليد الى البحرين فأصاب

وروى الحسن بن محبوب ، عن علي بن رثاب ، عن ضريس الكناسي عن أبي جعفر عليه السلام في نصراني قتل مسلماً فلما اخذ اسلم اقبله به ؟ قال : نعم ، قيل فان لم يسلم ؟ قال : يدفع الى اولياء المقتول فان شائوا قتلوا وان شائوا عفوا وان شائوا استرقوا ، وان كان معه مال عين له دفع الى اولياء المقتول هو وماله .

بهاد ما قوم من اليهود والنصارى والمجوس فكتب الى النبي صلى الله عليه وسلم : الى اصبت دماء قوم من اليهود والنصارى فوديتهم ثمانمائة . ثمانمائة ، واصبت دماء قوم من المجوس ولم يكن عهدت الي فيهم عهداً قال : فكتب اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ديتهم مثل دية اليهود والنصارى وقال : انهم اهل الكتاب وفي الموثق كالصحيح عن سماعة قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام : كم دية الذمي ؟ قال : ثمانمائة درهم .

وفي الصحيح ، عن ليث المرادي وعبد الأعلى بن اعين عن ابي عبدالله عليه السلام قال : دية اليهودي والنصراني ثمانمائة درهم ، ثمانمائة درهم .

﴿ وروى الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب ﴾ في الصحيح كالشيخ والكليني في الحسن كالصحيح (١) ﴿ عن ضريس الكناسي عن ابي جعفر عليه السلام ﴾ ورواه الشيخ في الصحيح عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام ﴿ في نصراني قتل مسلماً ﴾ فلا شك في قتله به ﴿ فلما اخذ اسلم اقبله به ؟ قال : نعم ﴾ لانه لو كان وقت القتل مسلماً لكان يقتل به فهنا اولي مع عموم قوله تعالى : النفس بالنفس ﴿ قيل فان لم يسلم ؟ قال : يدفع الى اولياء المقتول ﴾ لخرقه الذمة بقتل المسلم فيكون مغيراً بين القتل والاسترقاق والعتق ﴿ وان كان معه مال عين له ﴾ وفي التهذيب عين مال اي مال بان تكون الاضافة بيانية ويمكن ان يكون المراد ، الذهب او الفضة او المنقول بأن يكون الفيد لاخراج غير المنقول فانه يكون بخرقه الذمة فيثماً للمسلمين او الامام ﴿ وفي الكافي وان كان معه مال ﴾ يدفع الى اولياء المقتول هو وماله ﴿ وهو المعمول

(١) التهذيب باب القود بين الرجال والنساء خبر ٢٢ والكافي باب المسلم يقتل الذمي

عليه ، وظاهر الخبر أن المال لهم مطلقا وذهب بعضهم انه لهم لو استرقوه ، لالو قتلوه
لاهم لو استرقوه يكون مال العبد لمولاه بخلاف مالو قتلوه ، وهو استنباط ضعيف
وخروج عن النص .

فظهر ان الخبر وارد بطريقتين صحيحين في هذا الكتاب والتهذيب ، وبطريق
حسن في الكافي ، والظاهر صحته ايضا لان فيه ابراهيم بن هاشم عن ابن محبوب ،
والظاهر انه منقول من كتاب الحسن مع اعتماد القميين على نقل كتب ابراهيم اعلى
مراتب التوثيق ، ولوسلم فرواينه (١) الشيخ والمصنف كاف في الصحة ، فانهما
روياه في الصحيح ، عن الحسن (وعلى وضريس) ثقتان .

وبطريق آخر عن عبدالله بن سنان ايضا صحيح بلاشك فالحكم بحسن
الخبر كما فعله بعض الاعلام غير حسن فتدبر والغرض اظهار سهوهم في هذه
الاحكام كثيرا فلا يجوز تقليدهم فيها ، بل يجب الرجوع ، وحاشا ان نقول بفسقهم
بل الظاهر انهم كانوا يكتبون بأمثال هذه النفثشات وكانوا لا يوجبون التفحص اكثر
مما فعلوا كما يظهر من اقوالهم في شروط الاجتهاد ، وظنى انه يجب التفحص اكثر مما
فعلوا لانه اذا وقع الخطأ كثيرا منهم وعلمنا خطأهم من التفسيرات فكيف يجوز
الاعتماد عليه مع قوله تعالى (ولا تقف ما ليس لك به علم) (٢) - وقوله تعالى (ان يتبعون
الآلظن) (٣) وان الظن لا يغنى من الحق شيئا (٤) .

والغرض ان بعض الاعلام المشتهر في هذا الزمان بأفضيلته على اكثر الاصحاب
وقع منه الاغلاط الكثيرة والمتأخرون عنه مطبقون على تقليده مع انه رحمه الله كان

(١) هكذا في النسخ كلها ولعل الصواب رواية الشيخ والمصنف له كاف

(٢) الاسراء - ٣٦

(٣) الانعام - ١١٦

(٤) النجم ٢٨

وروى القاسم بن محمد ، عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال : دية اليهودى والنصرانى اربعة آلاف ، اربعة آلاف ودية المجوسى ثمانمائة درهم ، وقال : اما ان للمجوس كتابا يقال له : جاماسف (ماست خل) .
وقد روى ان دية اليهودى والنصرانى والمجوسى اربعة آلاف درهم اربعة آلاف درهم لانهم اهل الكتاب .

اكثر مما ينفه حال الاختفاء من اعدى الدين ولم يكن عنده من الكتب غالباً ان يتفحص مع تشويش البال فوقع منه ما وقع فمن لم يكن مثله لا يكون معذوراً ، ولما كان ذلك من الامور الدينية وكان الواجب اظهاره اظهارته مع اعتقاده فيه انه من الربايين حشرنا الله واياء مع الائمة المعصومين عليهم السلام .

﴿وروى القاسم بن محمد الجوهري﴾ الضعيف ، ولا يحتمل الاشتراك كالشيخ (١) ﴿جاماست﴾ (٢) وتقدم من الشيخ بالباء الموحدة وذكره الشيخ هنا بالسين فقط وبالباء اظهر ، وهذا الخبر مع ضعفه ومخالفته للاخبار المتواترة السابقة ، مخالفة لما رواه الشيخ فى الموثق كالصحيح عن زرارة قال : سألت عن المجوس ما حدثهم فقال : هم من اهل الكتاب ومجرىهم مجرى اليهود والنصارى فى الحدود والديات والخير الذى تقدم عن رسول الله صلى الله عليه وآله (ان ستوا بهم سنة اهل الكتاب) .

﴿وقد روى (الى قوله) لانهم اهل الكتاب﴾ لتعليل لاستواء المجوس اياهما وهو كالسابق ويؤيد الاخبار الاولى ما سيجى من الاخبار فى ان دية ولد الزنا دية الذمى

(١) اورده و التلثة التى بعده فى التهذيب باب القود الرجال و النساء و المسلمين و

الكنار خبر ٣٢ - ٣٢ - ٣٠ - ٣٣

(٢) فى الاستبصار ج ٢ ص ٩١ جاماس كما فى التهذيب وفى بعض نسخ الكتاب جاماست وفى بعض نسخ الحديث جاماسب وفى نوادر جهاد التهذيب خبر ٢٩ عن ابي يحيى الراسطى قال مثل ابو عبد الله (ع) عن المجوس ؟ فقال كان لهم نبي قتلوه وكتاب احرقوه اناهم نبيهم بكتاهم فى اثني عشر الف جلد نور و كان يقال له جاماس (ست - خل)

وروى عبدالله بن المغيرة ، عن منصور ، عن ابان بن تغلب عن ابي عبد الله عليه السلام قال :
 دية اليهودي والنصراني والمجوسي دية المسلم قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله -
 هذه الاخبار اختلفت لاختلاف الاحوال وليست هي على اختلافها في حال واحدة ،
 متى كان اليهودي والنصراني والمجوسي على ما عهدوا عليه من ترك اظهار شرب
 الخمر و اتيان الزنا و اكل الربا والميتة ولحم الخنزير و تكاح الاخوات و اظهار
 الاكل والشرب بالنهار في شهر رمضان واجتناب صعود مساجد المسلمين واستعملوا
 الخروج بالليل عن ظهراني المسلمين والدخول بالنهار للتسوق وقضاء الحوائج ،
 فعلى من قتل واحداً منهم اربعة آلاف درهم ، ومرا المخالفون على ظاهر الحديث فأخذوا
 به ولم يعتبروا الحال ، ومتى آمنهم الامام وجعلهم في عهده وعقده وجعل لهم ذمة ولم -

ثمانمائة درهم ، ويمكن حمل الخبرين على التقية ادعى المتمرد لقتلهم .

﴿وروى عبدالله بن المغيرة﴾ في الصحيح كالشيخ . ويدل على ان دية دية
 المسلم ، وحمل الاخبار الثلاثة على المتمرد زجرآله وتكالأغيره ، لما رواه الشيخ في
 الموثق كالصحيح . عن سماعة قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن مسلم قتل ذمياً قال : فقال
 هذا شيء شديد لا يحتمله الناس فليعط اهله دية المسلم حتى ينكل عن قتل اهل
 السواد (اي المجوس) وعن قتل الذمي ، ثم قال : لو ان مسلماً غضب على ذمي فاراد ان
 يقتله و يأخذ ارضه و يؤدي الى اهله ثمانمائة درهم اذاً يكثر القتل في الذميين ،
 ومن قتل ذمياً ظلماً فانه يحرم على المسلم ان يقتل ذمياً حراماً ، ما آمن بالجزية
 وادأها ولم يجعدها .

ويشعر بانه اذا كثر القتل فيهم جاز للامام أن يأخذ لهم الدية تماماً وان
 لم يكن القاتل متعوداً لقتلهم كما سيبيح أيضاً .

﴿ واجتناب صعود مساجد المسلمين ﴾ اي الاشراف عليها ليطلمعوا على
 كيفية عباداتهم تنزهاً وتفرجاً اذ الدخول فيها ، ولم يذكر الاصحاب ذلك في الشروط
 الآبالمعنى الثاني ﴿ واستعملوا الخروج بالليل عن ظهراني المسلمين ﴾ اي يخرجون

• ينقضوا ما عاهدكم عليه من الشرائط التي ذكرناها واقرأ بالجزية وأدوها فعلى من قتل واحداً منهم خطأة على المسلم .

وتصديق ذلك - ما رواه الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن ابان ، عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : من اعطاه رسول الله ﷺ نعمة فديته كاملة ، قال زرارة : فهو لاه ما قال ابو عبد الله عليه السلام ، وهم من اعطاهم نعمة ، وعلى من خالف الامام في قتل واحد منهم متعمداً ، الثقل لخلافه على امام المسلمين لاحرمة الدمى .

بالليل من بين المسلمين و يدخلون بالنهار لحوائجهم لتلايقح منهم حيلة و غيلة (او) اذا ارادوا الخروج من بينهم الى بلاد الكفار فليكن مخفياً بالليل لتلايقح المسلمين اليهم ويحصل لهم ومن من خروجهم وهو كالسابق وكذا في الدخول بالنهار للتسوق في اي اذا جاءوا من القرى في البلد ان للبيع والشراء فليكن بالنهار لتلايقح منهم فان الدخول بالليل ريبة .

ويمكن ان يعمل ذلك على بلادهم كالحرمين التي لا يجوز لهم ان يسكنوها لما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال : سألته عن اليهودي والنصراني والمجوسي هل يصلح ان يسكنوا في دار الهجرة ؟ قال : أما ان يلبثوا بها فلا يصلح وقال : ان تزلوا نهاراً وخرجوا بالليل فلا بأس .

• ومما يخالفون في اي اخذوا بظاهر هذا الخبر عن رسول الله ﷺ ولم يعلموا انه عليه السلام قاله لهؤلاء لا مطلقاً فالحمل على التقيية اظهر لكن الظاهر ان المصنف يعتقد صحة هذا الخبر عن رسول الله ﷺ وهو لا يتقي .

• ما رواه الحسين بن سعيد في الموثق كالصحيح بابان كالشيخ (١) • وعلى من خالف الامام في كآله من كلام المصنف لانه ليس في التهذيب من

(١) اورده و الثالثة التي بهذه في التهذيب باب القود بين الرجال والنساء والمسلمين والكفار الخ خبر ٣٣ - ٢١ - ٢٢ - ٣٩ - واورد الثالثة الاخيرة في الكافي باب المسلم يقتل الذي الخ خبر ٢ - ٥ - ٢

كما رواه علي بن الحكم ، عن أبي المغرا عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال :
إذا قتل المسلم النصراني فأراد أهل النصراني أن يقتلوه قتلوه وأدوا فضل ما بين الدينين
و كذلك إذا كان المسلم متعمداً لقتلهم قتل لخلافه علي الإمام عليه السلام وإن كانوا
مظهرين المدادة والفتن للمسلمين .

وروى علي بن الحكم ، عن أبان ، عن اسماعيل بن الفضل قال : سألت
أبا عبد الله عليه السلام عن دماء المجوس واليهود والنصارى هل على من قتلهم شيء إذا غشوا
المسلمين وإظهروا المدادة والفتن لهم ؟ قال : لا ، إلا أن يكون متعمداً لقتلهم قال :
وسأله عن المسلم يقتل بأهل الذمة وأهل الكتاب إذا قتلهم ؟ قال : لا ، إلا أن يكون
متعمداً لذلك لا يدع قتلهم فيقتل وهو صاغر .

تتمة الخبر .

﴿ كما رواه علي بن الحكم ﴾ في الصحيح كالشيخ ﴿ وكذلك ﴾ من كلام
المصنف وهو تأويل آخر للأخبار .

﴿ وروى علي بن الحكم ، عن أبان ﴾ في الموثق كالصحيح كالشيخ والكليني
في القوي كالصحيح لأنه رواه في الصحيح ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم
أخبره ، وشهادة الشيخين كافية لكونه عن علي بن الحكم وسهوا بعيد ، ورواه
الكليني في الصحيح عن محمد بن الفضل (وهو مجهول الحال) ورواه الشيخ في
الصحيح عن محمد بن الفضل (مكبراً وهو ثقة) عن أبي الحسن الرضا عليه السلام مثله
وفي الموثق كالصحيح أيضاً عن اسماعيل بن الفضل .

و روى الشيخان في الصحيح عن ابن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام قال :
إذا قتل المسلم يهودياً أو نصرانياً أو مجوسياً فأرادوا أن يقتلوه ، ردوا فضل دية
المسلم وأقادوه .

و في الصحيح ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا قتل المسلم

و متى لم يكن اليهود والنصارى والمجوس على ما عاهدوا عليه من الشرائط التي ذكرناها فعلى مَنْ قتل واحداً منهم ثمانمائة درهم و لا يقاد لهم من مسلم في قتل ولا جراحة كما ذكرته في اول هذا الباب ، والخلاف على الامام والامتناع عليه بوجبان القتل فيما دون ذلك . كما جاء في المؤلى اذا وقف بعد اربعة اشهر امره الامام بأن يفي اربطلق ، فمتى لم يفي وامتنع من الطلاق ضربت عنقه لامتناعه على امام المسلمين - وقد قال النبي ﷺ من آذى نعمتي فقد آذاني - فاذا كان في ايذائهم ايذاء النبي ﷺ فكيف في قتلهم ، وانما اراد النبي ﷺ بذلك فاطمة صلوات الله عليها وقال : اذا كان من آذى نعمتي فقد آذاني لعنمى من ظلمه وايذاله فكيف من آذى ابنتي

النصراني فاذا اهل النصراني ان يقتلوه قتلوه وأدوا فاضل ما بين الدينين (١) .
وفي الموثق عن اسماعيل بن الفضل قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام هل يقتل المسلم بأهل الذمة ؟ قال : لا الا ان يكون متعوداً لقتلهم فيقتل وهو صاغر (٢) .
وفي الموثق كالصحيح عن سماعة ، عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل مسلم قتل رجلاً من اهل الذمة فقال : هذا حديث شديد لا يحمله الناس ولكن يعطى الذمي دية المسلم ثم يقتل به المسلم (٣) .
و روى الشيخ في الصحيح ، عن حريز و ابن مسكان ، عن ابي بصير قال : سألته عن ذمي قطع يده ان شاء اوليائه وياخذون فضل ما بين الدينين و ان قطع المسلم يد المعاهد خير او ليا المعاهد فان شاءوا اخذوا دية يده وان شاءوا قطعوا يد المسلم و أدوا اليه فضل ما بين الدينين و اذا قتله المسلم صنع كذلك (٤) (٥) دمتي لم يكن كلام المصنف .

(١) الكافي باب المسلم يقتل الذمي الخ غير ٩

(٢-٣) التهذيب باب القودين الرجال والنساء الخ ذيل غير ٢١-٣٩

(٤) التهذيب باب القصاص غير ٢٢

ورأيت التي هي بضعة منى وسيدة نساء الاولين والآخرين ، واتبع عليه السلام ذلك بأن قال : من آذاها فقد آذاني ، ومن غاضها فقد غاضني ومن سبها فقد سبني .
وروى ابن محبوب ، عن علي بن رئاب ، عن بريد المجلى قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن مسلم فقأ عين سراي فقال : ان دية عين الذمي اربعمائة درهم ، هذا لمن دية نفسه ثمانمائة درهم .

وروى عثمان بن عيسى ، عن سماعة عن ابي عبد الله قال : يقتل العبد بالحر ، ولا يقتل الحر بالعبد ، ولكن يفرم قيمته ويضرب ضرباً شديداً حتى لا يعود .
وروى حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في رجل يقتل مملوكه متعمداً قال : يُعجبني ان يفتق رقبة ، ويصوم شهرين متتابعين ، ويطعم ستين مسكينا

وروى ابن محبوب عن علي بن رئاب في الصحيح كالشيخين (١) عن بريد المجلى ويبدل على ان دية الذمي ثمانمائة ، وفي الاطراف بالنسبة اليها ، هذا كلام المصنف وروى في القوي عن مسمع عن ابي عبد الله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام قضى في جنين اليهودية والنصرانية والمجوسية عشر دية امه .
وفي القوي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان امير المؤمنين عليه السلام كان يقول : يفتق للنصراني واليهودي والمجوسي بعضهم من بعض و يقتل بعضهم ببعض اذا قتلوا عمداً .

وروى عثمان بن عيسى في الموثق كالصحيح كالشيخين (٢)
عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام قال يقتل العبد بالحر سواء كان قنا أو مدبراً او ام ولد او مكاتباً مشروطاً او مطلقاً ولا يقتل الحر بالعبد مطلقاً ولكن

(١) اورده والذي بعده في التهذيب باب القودين الرجال والنساء الخ خبر ٢١-٢٢ -

٢٣- والكافي باب المسلم يقتل الذمي الخ خبر ١٠-١٣-٦

(٢) اورده والذين بعده في الكافي باب الرجل الحر يقتل مملوكه الخ خبر ٢-٣-٢

والتهذيب باب القود بين الرجال والنساء الخ خبر ٢٩-٢٧

ثم تكون التوبة بعد ذلك .

و سأل حمran ابا جعفر عليه السلام عن رجل ضرب مملوكاً له فمات من ضربه ، قال : يعتق رقبة .

وروى يحيى بن ابي الملاء عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اذا قتل العبد الحر ففلاهل المقتول ان شائوا قتلوا وان شائوا استعبدوا .

يغرم قيمته ﴿ لمولاه ان كان غيره وبصدق به ان كان عبده و جوباً واستحباً على الخلاف ﴾ ويضرب ﴿ الحر ﴾ ضرباً شديداً ﴿ برأى الحاكم في الشدة ﴾ حتى لا يعود ﴿ هو وغيره .

﴿ وروى حماد ﴾ في الصحيح كالشيخين ﴿ عن الحلبي ﴾ و تقدم بعينه في اول الباب مع اخبار آخر .

﴿ وسأل حمran ﴾ في الحسن كالصحيح ﴿ قال : يعتق رقبة ﴾ لانه شبه العمد ويحمل على انه لم يضربه بما هو قائل غالباً اولاً في وجوب شيء آخر كما روياه في الحسن كالصحيح . عن حمran عن ابي جعفر عليه السلام في الرجل يقتل مملوكه قال يعتق رقبة ويصوم شهرين متتابعين ويتوب الى الله عز وجل .

﴿ وروى يحيى بن ابي الملا ﴾ في الموثق كالصحيح كالشيخ ، و يدل على ان العبد اذا قتل حراً فلهم ان يقتلوه او يستعبدوه ولا يضمن المولى جنايته لكن للمولى ان يفكه بما يرضون .

وروى الشيخان في الحسن كالصحيح عن زرارة عن احدهما عليه السلام في العبد اذا قتل الحر دفع الى اولياء المقتول فان شاءوا قتلوه وان شاءوا استرقوه (١) وروى الشيخ في الصحيح عن ابن مسكان ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اذا قتل العبد الحر

(١) الكافي باب الرجل يقتل مملوك غيره الخ غير ٧ والتهذيب باب القوديين الرجال

فدفع الى اولياء الحرف فلاشيء على مواليه (١).

و روي في الصحيح عن يونس عن ابان بن تغلب عن روه عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اذا قتل العبد الحر دفع الى اولياء المقتول فان شاء واقتلوه وان شاءوا حبسوه وان شاءوا استرقوه يكون عبداهم .

﴿ وروی ابن محبوب عن علی بن رثابہ ﴾ فی الصحيح کاشیخ والکلینی فی الحسن کالصحيح ﴿ عن الفضیل بن یسار ﴾ (الی قوله) یباع العبد ﴿ مع التراخی

(١) اوردوا الذين بعده في التهذيب باب القودين الرجال و النساء الخ خبر ٤٥ - ٤٣ - ٤٠

(٢) واورده والثقة التي بعده في التهذيب باب القودين الرجال و النساء الخ خبر ٨٣

٦٩-٧٠-٧١ وأورد الأول في الكافي باب المكاتب يقتل الحر الخ خبر ٢ والثاني الثالث والرابع في

باب الرجل الحر يقتل مملوك غيره الخ خبر ١٢-١٢-١٥

ان كانت الجراحة تحيط برقبته ، و ان كانت لا تحيط برقبته افتداء مولاه فان ابى مولاه ان يفتديه كان للحر المجروح من العبد بقدر دية جراحته والباقي للمولى يباع العبد فيأخذ المجروح حقه ويرد الباقي على المولى .
وروى الحسن بن محبوب ، عن عبد العزيز المبدى عن عبيد بن ذرارة عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل شج عبدأ موضحة . قال : عليه نصف عشر قيمته .

والأفيكون بينهما بالنسبة .

وروى في القوى كالصحيح عن الحسن بن صالح قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن عبد قطع يدرجل حر له ثلاث اصابع من يده شلل فقال : وما قيمة العبد ؟ قلت : اجعلها ما شئت قال ان كان قيمة العبد اكثر من دية الاصبعين الصحيحتين و الثلاث الاصابع الشلل رد الذي قطعت يده على مولى العبد ما فضل من القيمة واخذ العبد وان شاء اخذ قيمة الاصبعين الصحيحتين والثلاث الاصابع الشلل .
قلت : وكم قيمة الاصبعين الصحيحتين مع الكف والثلاث الاصابع ؟ قال : قيمة الاصبعين الصحيحتين مع الكف الفا درهم وقيمة الثلاث الاصابع الشلل مع الكف الف درهم لانها على الثلث من دية الصحاح قال : وان كان قيمة العبد اقل من قيمة دية الاصبعين الصحيحتين والثلاث الاصابع الشلل دفع العبد الى الذي قطعت يده او يفتديه مولاه ويأخذ العبد .

وفي الصحيح ، عن يونس عن رواه قال : قال : يلزم مولى العبد فصاص جراحة عبده من قيمة دية على حساب ذلك يسير ارش الجراحة واذا جرح الحر العبد فقيمة جراحته من حساب قيمته .

وروى الحسن بن محبوب عن عبد العزيز المبدى عليه السلام في القوى كالصحيح كالشيخين (١) قال عليه نصف عشر قيمته عليه السلام لان دية الموضحة نصف العشر من

(١) الكافي باب الرجل الحر يقتل مملوك غيره خبر ١٢ والتهديب باب القودين الرجال

وروى ابن محبوب عن علي بن رئاب ، عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام في عبد جرح رجلين ، قال : هو بينهما ان كانت جنايته محيط بقيمته ، قيل له : فان جرح رجلا في اول النهار وجرح آخر في آخر النهار ؟ قال : هو بينهما ما لم يحكم الوالى في المجرور الاول فان كان الوالى قد حكم في المجرور الاول فدفعه اليه بجنايته فجنى بعد ذلك جناية فان جنايته على الاخير .

وروى علي بن رئاب ، عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اذا قتل الحر العبد

الدبة فيحسب من العبد من قيمته ، والحاصل ان الحر اصل العبد فيما لم يقدر ، والعبد اصل الحر فيما لم يكن له مقدر .

وروى ابن محبوب عن علي بن رئاب في الصحيح كالشيخ (١) فان جنايته على الاخير اي هو له ، وروى الشيخ في القوي ، عن علي بن عقبة ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن عبد قتل اربعة احرار واحد بعد واحد قال : فقال : هو لاهل الاخير من القتلى ان شاء واقتلوه وان شاء استرقوه لانه اذا قتل الاول استحق اوليائه فاذا قتل الثاني استحق من اولياء الاول . فصار لاولياء الثاني فاذا قتل الثالث استحق من اولياء الثاني فصار لواء الثالث فاذا قتل الرابع استحق من اولياء الثالث فصار لاولياء الرابع ، ان شاء واقتلوه وان شاء استرقوه (٢) .

ويحمل على بعد حكم الحاكم او على اخذ اولياء الدم عوضاً عن حقهم كما يحمل الاول على كونه فرداً :

وروى علي بن رئاب في الصحيح كالشيخ والكليني في القوي كالصحيح (٣)

(٢-١) التهذيب باب القودين الرجال والنساء خبر ٥١-٧١

(٣-٣) التهذيب باب القود بين الرجال والنساء الخ خبر ٥٨-٥١ والكافي باب الرجل الحر يقتل مملوك غيره الخ خبر ٣-١ ولكن في التهذيب في الخبر الاول علي بن رئاب عن ابي عبد الله (ع) ولعل لفظة (الحلبي) سقطت من النسخ

غرم قيمته وادب ، قيل له : فَإِنْ كَانَتْ قِيَمَتُهُ عَشْرِينَ أَلْفًا ؟ قَالَ : لَا يَجَاوِزُ قِيَمَةَ عَبْدٍ عَنْ دِيَةِ حُرٍّ .

﴿عَنِ الْحُلِيِّ﴾ وَرَوَى الشَّيْخَانُ فِي الصَّحِيحِ ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَحَدِهِمَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قُلْتُ لَهُ : قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَتْلُ فِي الْقَتْلَى ، الْحَرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى ، قَالَ فَقَالَ : لَا يَقْتُلُ حُرٌّ عَبْدًا وَلَكِنْ يَضْرِبُ ضَرْبًا شَدِيدًا وَيُغْرَمُ ثَمَنُهُ دِيَةُ الْعَبْدِ .

وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ ابْنِ مَسْكَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : دِيَةُ الْعَبْدِ قِيَمَتُهُ وَإِنْ كَانَ نَفْسًا فَأَفْضَلُ قِيَمَتُهُ عَشْرَةُ آلَافِ دِرْهَمٍ وَلَا يَجَاوِزُ دِيَةَ الْحُرِّ (١) - وَفِي الْمَوْثِقِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لَا يَقْتُلُ حُرٌّ عَبْدًا وَإِنْ قَتَلَهُ عَمْدًا وَلَكِنْ يَغْرَمُ ثَمَنَهُ وَيَضْرِبُ ضَرْبًا شَدِيدًا إِذَا قَتَلَهُ عَمْدًا وَقَالَ : دِيَةُ الْمَلُوكِ ثَمَنُهُ (٢) أَيْ قِيَمَتُهُ .

وَرَوَى الشَّيْخُ فِي الصَّحِيحِ ، عَنْ مَعْلَى بْنِ عَثْمَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَا يَقْتُلُ حُرٌّ عَبْدًا فَإِذَا قَتَلَ الْحَرُّ الْعَبْدَ غَرِمَ ثَمَنَهُ وَضَرَبَ ضَرْبًا شَدِيدًا وَمَنْ قَتَلَ الْقَتْلَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَعَدِيَّةً .

وَفِي الْقَوَى كَالصَّحِيحِ عَنْ مَسْمَعٍ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَا قَتْلَاصَ مِنَ الْحُرِّ لِلْعَبْدِ (أَوِ الْبَيْنِ الْحُرِّ وَالْعَبْدِ) .

وَرَوَى فِي الْمَوْثِقِ كَالصَّحِيحِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْقَتْلُ حُرًّا بِعَبْدٍ قَتْلُهُ عَمْدًا - فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ قَتْلُهُ لَا يَمَانَهُ أَوْ يَكُونُ مُتَعَوِّدًا لِقَتْلِ الْمَالِيكَ كَمَا تَقْدُمُ الْأَخْبَارُ فِي ذَلِكَ فِي قَتْلِ مَمْلُوكِهِ .

(١) التَّهْذِيبُ بَابُ الْقَوْدِ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ الْخَبَرُ ٢٩ وَلَكِنْ الرَّوَايَةُ أَبُو بَصِيرٍ

(٢) أَوْرَدَهُ وَالْأَرْبَعَةُ الَّتِي بَعْدَهُ فِي التَّهْذِيبِ بَابُ الْقَوْدِ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ الْخَبَرُ ٢٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٧ - ٦١ وَأَوْرَدَ الْآخِرُ فِي الْكَافِي بَابُ الرِّجُلِ الْحُرِّ يَقْتُلُ مَمْلُوكًا غَيْرَهُ

وفى رواية السكوى قال : قال امير المؤمنين عليه السلام : جراحات العبيد على نحو جراحات الاحرار فى الثمن .

وروى ابن محبوب ، عن ابي محمد الواشى قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن قوم ادعوا على عبد جنابة تخيط برقبته فأقرّ العبد بها ، قال : لا يجوز إقرار العبد على سيده ، قال : فإن أقاموا البينة على ما ادعوا على العبد أخذوا العبد بها او يقتديهم مولا .

وروى ابن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن ابي بصير قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن مدبر قتل رجلاً عمداً ، قال : يقتله ، قلت : فإن قتله خطأ ؟ قال : يدفع الى اولياء المقتول فيكون لهم رقاً فإن شائوا سترقوا وإن شائوا باعوا وليس لهم أن يقتلوه ثم قال : يا أبا محمد ان المدبر مملوك .

وفى رواية السكوى ﴿ كالشيخ ﴾ فى الثمن ﴿ خبر جراحات العبيد اى جراحاتهم بالنسبة الى الثمن كنعو جراحات الاحرار فى الدية فاذا قطع اذن عبد للمولى نصف قيمته وان نقص قيمته عن النصف وقد تقدم خبر يونس وغيره فى ذلك .

﴿ وروى ابن محبوب عن ابي محمد الواشى ﴾ فى القوى ﴿ كالشيخين ﴾ كالشيخين ويدل على عدم قبول اقرار العبد بالجنابة لانه اقرار على الغير واقرار العقلاء على انفسهم جائز وعلى ان للمولى فك العبد فى الخطأ بأرض الجنابة او قيمة العبد اذا كان ارض الجنابة اكثر .

﴿ وروى ابن محبوب عن هشام بن سالم ﴾ فى الصحيح ﴿ كالشيخين ﴾ (١) ﴿ عن ابي بصير ﴾ ويدل على ان المدبر مملوك ولا يعقله المولى ويقتص منه فى الممد من الحر والمملوك ولا يقتص منه فى الخطأ مطلقا بل يسترق منه بنسبة الجنابة .

(١) اورده والثلة التى يده فى الكافى باب الرجل الحر يقتل مملوك غيره الخ خبر ٨

١٦-٢٠ - والتهذيب باب القود بين الرجال والنساء الخ خبر ٧٩ - (الى) ٨٢

وروی ابن محبوب عن ابی ایوب ، عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا جعفر عليه السلام

ورویا فی الحسن کالصحیح ، عن جمیل قال . قلت لابی عبدالله عليه السلام مدبر قتل رجلاً خطأ من ضمن عنه ؟ قال : يصلح عنه مولاہ فإن أبی دفع الی اولیاء المقتول ینخدمهم حتی یموت الذی دبرہ ثم یرجع حراً لاسبیل علیہ وفی رواية اخرى ویستسمی فی قیمته .

وحمل علی الاستحباب لما تقدم آنفاً ، ولما روی متواتراً أن التدبیر وصیة اذ بمنزلة الوصیة وان ادرش الجنایة مقدم علی الدیون وغیرها .

وکذا ما رواه الشیخان فی القوی کالصحیح عن جمیل ، وفی الصحیح ، عن محمد بن حمران جمیعاً عن ابی عبدالله عليه السلام فی مدبر قتل رجلاً خطأ قال : ان شاء مولاہ ان یؤدی الیہم الدبۃ والأدفعہ الیہم ینخدمهم فاذا مات مولاہ یعنی الذی اعتقه رجع حراً وفی رواية یونس لاشیء علیہ هذا من کلام الکلینی .

ورویا فی القوی عن یونس عن الخطاب بن سلمة عن هشام بن احمر (۱) ورواه الشیخ فی القوی ایضاً عنه قال : سألت ابا الحسن عليه السلام عن مدبر قتل رجلاً خطأ قال : ای شیء رویتہ فی هذا ؟ قال : قلت : روینا عن ابی عبدالله عليه السلام انه قال : یتل (۲) برمتہ (ای يدفع بکله) الی اولیاء المقتول فاذا مات الذی دبرہ اعتق قال : سبحان الله فیبطل (اذا فطل) دم امریء مسلم؟ قال قلت هکذا روینا قال : فدغلطتم به علی ابی ، یتل برمتہ الی اولیاء المقتول فاذا مات الذی دبرہ استسمی فی قیمته ، والاحوط العمل علیہ .

﴿وروی ابن محبوب عن ابی ایوب﴾ فی الصحیح کالشیخین (۳) ﴿عن محمد

(۱) فی التہذیب هشام بن احمد

(۲) تل الشیء الیہ دفعہ الیہ (الرب الموارد)

(۳) اورده والذي بعده فی التہذیب باب القودین الرجال والنساء الخ خبر ۸۲-۵۹-

واورد الاول فی الکافی باب المكاتب یقتل الحر الخ خبر ۳

عن مكاتب قتل رجلاً خطأ فقال : إن كان مولاه حين كتابه اشترط عليه انه ان عجز فهو رد الى الرق فهو بمنزلة المملوك يدفع الى اولياء المقتول فإن شائوا استرقوا وإن شائوا باعوا ، وإن كان مولاه حين كتابه لم يشترط عليه وكان قد أدى من مكاتبته شيئاً فإن علياً عليه السلام كان يقول : يستحق من المكاتب بقدر ما أدى من مكاتبته ، وعلى الامام ان يؤدي الى اولياء المقتول بقدر ما اعتق من المكاتب ولا يبطل دم امرئ مسلم ، وارى ان يكون بما بقى على المكاتب مما لم يؤده رقاً لاولياء المقتول يستخدمونه حياته بقدر ما بقى عليه وليس لهم ان يبيعوه .

وروى ابن محبوب ، عن علي بن رثاب عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل حمل عبداً له على دابة فوطئت رجلاً ، قال : الغرم على المولى .

وروى ابن محبوب ، عن علي بن رثاب عن ابي الورد قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل قتل عبداً خطأ قال : عليه قيمته ولا يجاوز قيمته عشرة آلاف درهم ، قلت : ومن يفوته وهو ميت ؟ قال : ان كان لمولاه شهود ان قيمته يوم قتله كذا وكذا أخذ بها قاتله ، وان لم يكن لمولاه شهود كانت القيمة على الذي قتله مع يمينه ، يشهد اربع مرات بالله ماله قيمة اكثر مما قومه ، وإن أبى أن يحلف ورد اليمين على المولى

بن مسلم (الى قوله) وعلى الامام ان يؤدي عليه السلام لانه عليه السلام وارثه اذا لم يكن له وارث ولا ضمان جريرة عليه السلام وليس لهم ان يبيعوه عليه السلام اى بجميعه او على الاستحباب .
وروي في القوي كالصحيح . عن عبدالله بن سنان ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : في مكاتب قتل رجلاً خطأ قال : عليه من دينه بقدر ما اعتق ، وعلى مولاه ما بقى من قيمة المملوك فإن عجز المكاتب فلا عاقلة له ، انما ذلك على امام المسلمين - وتقدم صحيحة محمد بن قيس اول الباب .

عليه السلام وروى ابن محبوب عن علي بن رباب عن ابي الورد عليه السلام في الحسن كالصحيح كالشيخ عليه السلام يشهد أربع مرات بالله عليه السلام ليس في التهذيب (اربع مرات) والظاهر انه غلط من النسخ عليه السلام واطعم ستين مسكيناً عليه السلام ليس في التهذيب والصواب وجوده ولو

أعطى المولى ما حلف عليه ولا يجاوز بقيمته عشرة آلاف درهم ، قال : وان كان العبد مؤمناً فقتله عمداً اغرم قيمته ، واعتق رقبة ، وصام شهرين متتابعين ، واطعم ستين مسكيناً وتاب الى الله عز وجل .

لم يكن لكان مراداً كما الآية في كفارة الخطأ فانه ليس فيها الاطعام وثبت من الاخبار كما تقدمت ، وربما يطرح للظهور ﴿ و تاب الى الله عز وجل ﴾ مع الكفارة ولا يكفى الكفارة عنها كما تقدم ، ويدل على ان القول قول منكر الزيادة مع اليعين وان له الرد على المدعى ويظهر منه انه لا يحلف المدعى مع نكوله مالم يرد عليه ، ويمكن ان يكون المراد بالاباء الاباء بالرد ويكون تفسيره فلا يمكن الاستدلال عليه . وروى الشيخان في الموثق كالصحيح ، عن ابي مريم عن ابي جعفر عليه السلام قال قضى امير المؤمنين عليه السلام في انف العبد اذ ذكره ادشىء يحيط بقيمته انه يؤدى الى مولاه قيمة العبد وبأخذ العبد (١) - وعمل به الاصحاب .

ويؤيده ، ما رواه الشيخ في الموثق عن غياث ، عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام قال اذا قطع انف العبد اذ ذكره ادشىء يحيط بقيمته أدى الى مولاه قيمة العبد واخذ العبد (٢) - وذكر وادجه الحكمة انه لئلا يجمع بين العوض والمعوض . وروى في الموثق كالصحيح ، عن اسحاق بن عمار قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل له مملوك كان قتل احدهما صاحبه انه ان يقتله به دون السلطان ان احب ذلك ؟ قال : هو ماله يفعل به ما شاء ان شاء قتل وان شاء عفى (٣) . وفي القوى عن السكوني قال : قال امير المؤمنين عليه السلام في عبد ففأ عين حر

(١) الكافي باب الرجل الحر يقتل مملوك غيره الخ خبر ٢١ والتهذيب باب القود بين

الرجال والنساء الخ خبر ٦٣

(٢) التهذيب باب ديات الاعضاء والجوارح الخ خبر ٦٢

(٣) اورده والذي بعده في التهذيب باب القود بين الرجال والنساء الخ خبر ٨٣ - ٧٨ -

واورد الثانى في الكافي باب الرجل الحر يقتل مملوك غيره الخ خبر ١٩

وروى ابن محبوب ، عن ابي ولاد قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن مكاتب جنى على رجل حرّ جناية فقال : إن كان أدّى من مكاتبته شيئاً غرم في جنايته بقدر ما أدّى من مكاتبته للحر ، وإن عجز عن حق الجناية اخذ ذلك من المولى الذى كاتبه قلت : فإن كانت الجناية لعبد ، قال : على مثل ذلك يدفع الى مولى العبد الذى جرحه المكاتب ، ولا يقاس بين المكاتب وبين العبد اذا كان المكاتب قد أدّى من مكاتبته شيئاً فان لم يكن أدّى من مكاتبته شيئاً فانه يقاس للعبد منه او يفرم المولى

وعلى العبد دين : ان على العبد حداً للمفقوء عينه و يبطل دين الترماء - ويدل على تقدم ارش الجناية على الديون كما عمل به الاصحاب .

وروى الشيخ عن جابر عن ابي جعفر عليه السلام قال قضى امير المؤمنين فى عبد قتل حراً خطأ فلما قتله اعتقه مولاه قال فاجاز عتقه وضمنه الدية - و علل بانه لما اعتقه فكأنه اختار فكّه بأرض الجناية وان لم يكن قصده ذلك وسيجىء حكم ام الولد فى باب يختص بها وكان الاولى ذكره هنا .

﴿وروى ابن محبوب﴾ فى الصحيح كالشيخين (١) ﴿عن ابي ولاد الحنط قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن مكاتب جنى﴾ وفيهما (عن مكاتب اشترط عليه مولاه حين كاتبه جنى) وما فى المتن اصوب ومع وجوده يحمل الجواب على انه عليه السلام بين حكم مطلق الكتابة وقدم حكم المطلق وذكر بعده حكم المشروط لكن لم يذكره الراوى ﴿جنى على رجل آخر﴾ او حر وليسافيهما ﴿فقال : إن كان أدّى من مكاتبته شيئاً﴾ وكان مطلقاً حرّ منه بازائه ﴿غرم﴾ او (اغرم) كما هو فيهما اى فى ماله لانه حر البعض ﴿وان عجز (الى قوله) كاتبه﴾ اى يستععب له ان يفديه بارش جنايته واخذ مابقى من العبد مملوكاً فيه فانه من مال المولى فكأنه اخذ من المولى ﴿فان لم يكن أدّى من مكاتبته شيئاً﴾ او كان مشروطاً ﴿فانه﴾ عبد حينئذ ﴿يقاس للعبد

(١) الكافى باب المكاتب يقتل الخواص خير ٢ و التهذيب باب القود بين الرجال

كل ما جنى المكاتب لآبه عبده مالم يؤمن بمكاتبته شيئاً ، قال : وولد المكاتبته كأمه
إن رقت رق وان عتقت عتق .

منه أو يفرم المولى * ان اراد فكّه بأرض الجناية أو بقيمته ان كانت اقل .
وروى الشيخ في القوى كالصحيح ، عن علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر
عليه السلام في مكاتب فقاعين مكاتب أو كسر سنّه ما عليه ؟ قال : ان كان أدّى نصف
مكاتبته فديته دية حرّ وان كان دون النصف فبقدر ما عتق ، وكذا اذا فقاعين حرّ ،
وسأله عن حرّ فقاعاً عين مكاتب أو كسر سنّه ؟ قال اذا أدّى نصف مكاتبته يفتقأ عين
الحر أو ديته أو كان خطأ هو بمنزلة الحر وان كان لم يؤد النصف قوم فأدّى بقدر ما
عتق منه ، وسأله عن المكاتب اذا أدّى نصف ما عليه قال : هو بمنزلة الحر في الحدود
وغير ذلك من قتل أو غيره ، وسأله عن مكاتب فقاعاً عين مملوك وقد أدّى نصف
مكاتبته قال : يقوم المملوك ويؤدى المكاتب الى مولى المملوك نصف ثمنه (١) .
فهذا الخبر مخالف للاخبار المتواترة في ان المكاتب المطلق يتحرّر منه بقدر ما
يؤديه وللأخبار الكثيرة في انه اذا أدّى النصف فقد تحرّر منه نصفه وتهدمت في باب
الكتابة وسيجيء ايضاً في الميراث فينبغي ان يحمل على انه يستحب ان يعمل معه
معاملة العرواؤه تعالى يعلم .

باب ما يجب فيه الدية

و نصف الدية فيما دون النفس

في رواية السكوى ، ان امير المؤمنين عليه السلام قال : في ذكر الصبي الدية وفي (ذكر - خ) العنين الدية .

وروى عبدالله بن ميمون ، عن ابي عبدالله عليه السلام عن أبيه عليه السلام قال : اتى امير المؤمنين عليه السلام برجل قد ضرب رجلا حتى اتقص من بصره ، فدعا برجال من أسنانه ثم أراهم شيئاً فنظر ما اتقص من بصره فأعطاه دية ما اتقص من بصره .

باب ما يجب فيه الدية و نصف الدية فيما دون النفس

﴿ في رواية السكوى ﴾ في القوي كالشيخين (١) ﴿ ان امير المؤمنين عليه السلام قال في ذكر الصبي الدية ، وفي العنين ﴿ وفيهما ﴾ (وفي ذكر العنين) ﴿ الدية ﴾ و المشهور بين الاصحاب ان في ذكر العنين تلك دية النفس لان العنن شلل وفي العضو الاشل ، الثلث كما تقدم وسيجيء و يمكن حمله على دية الاشل فاتها دية ايضاً .

وروى الشيخان في الصحيح ، عن بريد العجلي عن ابي جعفر عليه السلام قال في ذكر الفلام الدية كاملة (٢) .

﴿ وروى عبدالله بن ميمون ﴾ في الحسن والشيخ في القوي ، (٣) ويدل على انه اذا اتقص البصر من الجنابة فانه يقاس بذوى اسنانه .

(٢-١) التهذيب باب ديات الاعضاء و الجوارح الخ خبر ١٥ - ١٢ والكافي

باب ما يجب فيه الدية كاملة الخ خبر ١٢ - ١٥

(٣) التهذيب باب ديات الاعضاء و الجوارح الخ خبر ٨٧

وروى موسى بن بكر ، عن العبد الصالح عليه السلام في رجل ضرب رجلاً بعمى فلم يرفع عنه المصا حتى مات ، قال . يدفع الى او لواء المقتول ولكن لا يترك يتلذذ به ولكن يجاز عليه بالسيف .

وروى ابن المفيرة . عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال : دية اليد اذا قطعت خمسون من الابل ، فما كان جروحاً دون الاصطلام فيحكم به ذوا عدل منكم ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون .

وروى محمد بن قيس ، عن احدهما عليه السلام في رجل فقأ عين رجل وقطع أنفه

﴿وروى موسى بن بكر﴾ في القوى كالصحيح كالشيخين (١) ، وتقدم (٢) ولا مناسبة له بهذا الباب .

﴿وروى ابن المفيرة﴾ في الصحيح ﴿عن عبدالله بن سنان﴾ (الى قوله) دون الاصطلام ﴿اي لم يقطع عضو تام﴾ فيحكم ذوا عدل ﴿اي عادلان﴾ من المؤمنين بأن يعتبر نسبة ما قطع من الاصل بالمساحة ويقطع من الجاني بتلك النسبة او يؤدى دية بالنسبة وان لم يكن في عضو مقدّر له الدية فيعتبران بانه اذا كان الحر عبداً كم كان قيمته صحيحاً وكم كانت مميماً ويلاحظ النسبتان فيقدر ما نقص يؤخذ من الدية ، ويمكن ان يكون (ذو عدل) كما تقدم في الصحيح انه من خطأ القراء (او) يكون بالثنائية و يكون المراد به حينئذ النبي او الامام و هما قدرا لنا بما ذكر كما تقدم وسيأتي ﴿ومن لم يحكم بما انزل الله﴾ بل يحكم بالرأى والقياس والاستحسانات العقلية كما هو شأن العامة ﴿فاولئك هم الكافرون﴾ بما انزل الله .

﴿وروى محمد بن قيس﴾ في الحسن كالصحيح كالشيخين (٣) ﴿عن احدهما﴾

(١) التهذيب باب القضاء في الديات والاحكام الخ خبر ٨

(٢) في اول باب القود و مبلغ الدية

(٣) الكافي باب آخر (بعد باب الرجل يضرب الرجل ليذهب سمعه الخ) خبر ١

والتهذيب باب ديات الاعضاء الخ خبر ٣٢

وأذيه ثم قتله ، فقال : ان كان فرق ذلك عليه أقتص منه ثم قتل ، وان كان ضربه ضربة واحدة فأصابه ذلك ، ضربت عنقه ولم يقتص منه .

وروى ابن محبوب ، عن ابى أيوب ، عن يزيد العجلي ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : ان في لسان الاخرس وعين الاعمى وذكر الخصى الحرواثيه تلك الدية ، وفي ذكر

عليه السلام ويؤيده ما رواه الشيخ في الحسن كالصحيح ، عن حفص بن البختري قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل ضرب على رأسه فذهب سماعه وبصره واعتقل لسانه ثم مات فقال : ان كان ضربه ضربة بعد ضربة أقتص منه ثم قتل وان كان أصابه هذا من ضربة واحدة قتل ولم يقتص منه (١) .

هذا اذا مات ، اما اذا لم يموت فله القصاص في الجميع للآية والاخبار ودبة المجموع كذلك مع الخطأ .

ولما رواه الشيخان في الحسن كالصحيح ، عن ابراهيم بن عمر ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال قضى امير المؤمنين عليه السلام في رجل ضرب رجلا بمضى فذهب سماعه وبصره ولسانه وعقله وفرجه وانقطع جماعه وهو حي بست ديات (٢) .

وروى ابن محبوب عن ابى أيوب عليه السلام في الصحيح والشيخان في الحسن كالصحيح (٣) عن يزيد العجلي (الى قوله) في لسان الاخرس عليه السلام فانه شل عليه السلام وعين الاعمى عليه السلام بان يقطع مالم يكن لها نور عليه السلام وذكر الخصى عليه السلام فانه كالشل لانه لا فائدة له عليه السلام واثنيه عليه السلام اذا لم يكن له ذكر او اذا كان موجوعاً (او) الجلدة بدون البيضتين عليه السلام تلك الدية عليه السلام فذكر العنين كذكر الخصى ولا يقاس به ، بل بما سيجى عليه السلام وفي ذكر

(١-٢) التهذيب باب ديات الاعضاء والجوارح الخ خبر ٣٢ - ٣١ واورد الثاني في

الكافي باب الرجل يضرب الرجل فيذهب سماعه وبصره وعقله خبر ٢

(٢-٣) الكافي باب دية عين الاعمى الخ خبر ٦ - ٧ والتهذيب باب دية عين الاور

الخ خبر ٧-٨

الغلام الدية كاملة .

الغلام الدية كاملة ^(١) لانه وان لم يكن له فائدة في الحال لكنوا مرجوة له في المال بخلاف المؤف .

وروى الشيخان في الصحيح ، عن ابي بصير عن ابي جعفر ^(عليه السلام) قال : سألته بعض آل زرارعة عن رجل قطع لسان اخرس قال : فقال : ان كان ولدته امه وهو اخرس فعليه تلك الدية وان كان لسانه ذهب به وجع او آفة بعد ما كان يتكلم فإن على الذى قطع لسانه تلك دية لسانه قال : وكذلك القضاء في العيينين و الجوارح قال هكذا وجدنا في كتاب علي ^(عليه السلام) :

و الذى نفهم منه (والله تعالى يعلم) ان الغرض بيان التسوية بين ان تكون خلقة او ذهبت بأفة بعد الصحة هذا في العين العمياء و اما العين المصححة من الاعور فان فيه الدية كاملة .

كما رواه الشيخان في الصحيح عن محمد بن قيس قال : قال ابو جعفر ^(عليه السلام) قضى امير المؤمنين ^(عليه السلام) في رجل اعور اصببت عينه الصحيحة فقأت ان نفقا احدى عينى صاحبه ويقتل له نصف الدية وان شاء اخذ دية كاملة ويعفى عن عين صاحبه (١) وفى الحسن كالصحيح عن الحلبي ، عن ابي عبدالله ^(عليه السلام) قال فى عين الاعور الدية كاملة (٢) .

و فى الموفق بن ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام قال فى عين الاعور الدية (٣) .

و روى الشيخ عن عبد الحكم (٤) عن ابي عبدالله ^(عليه السلام) قال : سألته عن

(١-٢-٣) الكافي باب دية عين الاعوى ويد الاشل الخ خبر ١-٣-٢ والتهذيب باب

دية عين الاعور الخ خبر ٢-١-٢

(٢) هكذا فى النسخ التى عندنا ولكن فى التهذيب (عبدالله بن الحكم)

رجل صحيح فقأعين رجل اعور قال : عليه الدية كاملة فإن شاء الذي فقئت عينه ان يقتصر من صاحبه ويأخذ منه خمسة آلاف درهم فعل لان له الدية كاملة وقد اخذ نصفها بالقصاص (١) .

(فاما) ما روياه في القوي ، عن عبدالله بن سليمان (وله اصل) عن ابي عبدالله عليه السلام في رجل فقأعين رجل ذاهبة وهي قائمة قال عليه ربع دية العين (٢) اي كليهما ، لما روياه عن عبدالله بن ابي جعفر عن ابي عبدالله عليه السلام انه قال في العين الموراء تكون قائمة فتخسف فقال : قضى فيها على بن ابي طالب عليه السلام بنصف الدية في العين الصحيحة (٣) .

(فيمكن) الجمع بانه ان خسفت بان تصير يابسة بعد ان تكون عميا قائمة يكون فيها الثلث وان قلعهما يكون فيها النصف لذهاب الحسن و للجرح ويكون السدس للجرح (او) يحمل بان في قلع المخسوفة الثلث وفي قلع القائمة النصف ويكون ذلك مخصوصاً من القاعدة ، ولم يعمل بهما اكثر الاصحاب ، ومن عمل بهما لم يعمل بالاخبار الصحيحة ، ولو قيل بالتمخيير كان السب .

وروي في القوي كالصحيح ، عن سليمان بن خالد ، (وفي) ب عن ابي عبدالله عليه السلام في رجل قطع بدرجل شلاء قال عليه ثلث الدية .

وروي الشيخ في القوي كالصحيح ، عن عبدالرحمان المرزومي ، عن جعفر عن ابيه عليه السلام انه جعل في السن السوداء ثلث ديتها وفي اليد الشلاء ثلث ديتها ، وفي العين القائمة اذا طمست ثلث ديتها ، وفي شحمة الاذن ثلث ديتها وفي الرجل

(١) التهذيب باب دية عين الاعور الخ خبر ٣

(٢) الكافي باب دية عين الاعور الخ خبر ٨ والتهذيب باب دية عين الاعور الخ

خبر ٦

(٣) التهذيب باب دية عين الاعور الخ خبر ٥

وروى ابن محبوب عن اسحاق بن عمار قال : سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول :
 قضى أمير المؤمنين عليه السلام في الرجل يضرب على عجلانه فلا يستمسك غايطه ولا بوله،
 ان في ذلك الدية كاملة .

المرجاء ثلث ديتها ، وفي حشاش الانف في كل واحد ثلث الدية (١) .
 والظاهر ان المراد بالحشاش ، الشلل واليبس وهنا قطع الانف الاصل اليابس
 او جعله شلاء ، وفيه ثلثا الدية ، وفي كل جاب منه الثلث وهو اظهر لفظاً والاول
 اسب بما تقدم ويدل على ما ذكرناه من الجمع .
 وروى في الحسن كالصحيح ، عن محمد بن قيس قال : قلت لابي جعفر عليه السلام اعور
 فقأ عين صحيح قال نفقا عينه ، قال : قلت يبقى اعمى قال الحق اعماه (٢) .
 و في الموثق كالصحيح ، عن ابان عن رجل ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال :
 سألت عن اعور فقأ عين صحيح متممداً فقال نفقا عينه قلت : يكون اعمى قال :
 فقال : الحق اعماه (٣) .

و روى ابن محبوب عن اسحاق بن عمار عليه السلام في الموثق كالصحيح
 كالشيخين (٤) في الرجل يضرب على عجلانه وهو ككتاب حلقة الدبر والقضيب
 الممدود من الخصية الى الدبر فلا يستمسك غايطه ولا بوله عليه عمل الاصحاب
 لكن يمكن ان يكون الواو بمعنى (او) فان ذهاب كل واحدة من المنفعتين سبب
 للدية لما سيبي .

و لما رواه الكليني و الشيخ في الصحيح ، عن سليمان بن خالد قال : سألت

(١) التهذيب باب دية عين الاور خبر ١٨

(٢-٣) الكافي باب ان الجروح قصاص خبر ٣-٩ و التهذيب باب دية عين الاور الخ

خبر ٥-٢

(٤) اورده والذين يده في الكافي باب ما يجب فيه الدية كاملة الخ خبر ١٣ -

١٢ - ٢٢ و التهذيب باب ديات الاعضاء والجوارح الخ خبر ١٣-١٢-٢٦ .

و روى ابن محبوب عن جميل بن صالح ، عن ابي عبيدة الحذاء قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل ضرب رجلا بعمود فسطاط على رأسه ضربة واحدة فأجابه حتى وصلت الضربة الى دماغه فذهب عقله ، فقال : ان كان المضروب لا يعقل منها الصلاة ولا يعقل ما قال ولا ما قيل له فإنه ينتظر به سنة ، فإن مات فيما بينه وبين السنة أفيده به ما ربه ، وان لم يموت فيما بينه وبين السنة ولم يرجع اليه عقله أغرم ضاربه الدية في ماله لذهاب عقله ، قال : فقلت له : فما ترى عليه في الشجة شيئا ؟ فقال :

ابا عبد الله عليه السلام عن رجل كسر به صوصه (اي عظم الورك كمصفور) فلم يملك استه فما فيه من الدية ؟ فقال الدية كاملة قال : وسألت عن رجل وقع بجارية فافضاها وكانت اذا نزلت بتلك المنزلة لم تلد قال : الدية كاملة .

وروي في القوي عن اسحاق بن عمار ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سأله رجل واما عنده في رجل ضرب رجلا فقطع بوله فقال له ان كان البول يمر الى الليل فعليه الدية لانه قد منعه المعيشة وان كان الى آخر النهار فعليه الدية وان كان الى نصف النهار فعليه ثلثا الدية وان كان الى ارتفاع النهار فعليه ثلث الدية ، و روى الشيخ في الموثق عن غياث بن ابراهيم ، عن جعفر عن ابيه عليه السلام ان عليا عليه السلام قضى في رجل ضرب حتى سلس بوله ، بالدية كاملة (١) .

و روى ابن محبوب عن جميل بن صالح * في الصحيح كالشيخين (٢) * عن ابي عبيدة الحذاء * ويدل على ان في ذهاب العقل الدية كاملة ، وعلى انه بعد ذهابه ينتظر به سنة فان مات والغالب الموت فانه يقتل به وان لم يموت فيؤخذ منه دية ذهاب العقل وان رجع عليه عقله في السنة فيؤخذ منه الارش لذهابه في هذه المدة ويؤخذ منه دية الشجة وهي ثلث الدية ومع اخذ الدية الكاملة لا يؤخذ دية

(١) التهذيب باب ديات الاعضاء الخ غير ٢٧

(٢) الكافي باب الرجل يضرب الرجل فذهب سمعه الخ خبرا والتهذيب باب

ديات الاعضاء الخ غير ٣٥ .

لا ، لانه لما ضربه ضربة واحدة فبجنت الضربة جنايتين فألزمته أعلظ الجنايتين و هي الدية ولو كان ضربه ضربتين فبجنت الضربتان جنايتين لازمته جناية ما جنت الضربتان كائناً ما كانتا إلا ان يكون فيهما الموت فيقاد به ضاربه وتطرح الاخرى قال : وان ضربه ثلاث ضربات واحدة بعد واحدة فبجنين ثلاث جنايات ألزمته جناية ما جنين الثلاث الضربات كائنات ما كنَّ ما لم يكن فيهن الموت فيقاد به ضاربه قال : وان ضربه عشر ضربات فبجنين جناية واحدة ألزمته تلك الجناية التي جنتها العشر الضربات كائنة ما كانت ما لم يكن فيها الموت .

الشعبة وكذا اذا جنى جنايتين او اكثر فانه يؤخذ دية كل واحدة منها ، ما لم يموت فانه يتداخل حينئذ في الدية او القصاص اذا كان عمداً .

و روى في القوي عن مسمع بن عبد الملك عن ابي عبدالله عليه السلام قال : قال امير المؤمنين عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه وآله في القلب اذا رعد فطار (اى ذهب عقله) الدية قال وقال رسول الله صلى الله عليه وآله في الصعر الدية و الصعر ان يثنى عنقه فيصير في ناحية (١) .

و روى الشيخ في القوي ، عن ابي حمزة الثمالي عن ابي جعفر عليه السلام قال : قلت له جمعت فداك ما تقول في رجل ضرب رأس رجل بعمود فسطاط فأمه؟ يعني ذهب عقله قال عليه الدية قلت : فانه عاش عشرة ايام او اقل او اكثر فرجع اليه عقله أله ان يأخذ الدية؟ قال : لا قدمت الدية بما فيها ، قلت فانه مات بعد شهرين او ثلاثة قال اصحابه تريد ان تقتل الرجل الضارب قال ان ارادوا ان يقتلوه و يردوا الدية ما بينهم وبين سنة (اى ان مات) فلهم ذلك فاذا مضت السنة فليس لهم ان يقتلوه ومضت الدية بما فيها (٢) .

(١) الكافي باب ما يجب فيه الدية كاملة الخ خبر ٢٠ والتهذيب باب ديات الاعضاء

الخ خبر ٢٠ .

(٢) التهذيب باب ديات الاعضاء والجورح خبر ٣٣

وروى ابن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن حبيب السجستاني قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل قطع يدين لرجلين اليمينين ، فقال : يا حبيب تقطع يمينه للرجل الذي قطع يمينه أولاً ، ويقطع يساره للذي قطع يمينه آخرأ ، لانه لما قطع يد الرجل الاخير و يمينه قصاص للرجل الاول ، فقلت : ان امير المؤمنين عليه السلام اما كان يقطع اليد اليمنى والرجل اليسرى ، فقال : اما كان يفعل ذلك فيما يجب من حقوق الله عز وجل ، فأما حقوق المسامين يا حبيب فإنه يؤخذ لهم حقوقهم في قصاص اليد باليد اذا كانت للقاطع يد ، والرجل باليد اذا لم يكن للقاطع يد ان ، فقلت له : اما توجب عليه الدية وتترك له رجله ؟ فقال : اما توجب عليه الدية اذا قطع يد رجل وليس للقاطع يدان ولا رجلان ، فتم توجب عليه الدية لانه ليست له جارحة يقاس منها

يظهر من هذا الخبر انه ان اعطوا الدية لذهاب العقل ثم رجع من قرب فليس لهم الرجوع الا ان يعمل الدية على دية المأمومة و هي ثلث الدية فان سببه حال ،

وروي في القوي عن رفاة قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام ما تقول في رجل ضرب رجلاً فنقص بعض نفسه (اي عقله) بأي شيء يعرف ذلك ؟ قال : بالساعات ، قلت : وكيف بالساعات ؟ قال : فان النفس يطلع الفجر وهي في الشق الايمن من الانف فاذا مضت الساعة صار الى الشق الايسر فتتظر ما بين نفسك ونفسه ثم تحسب فيؤخذ بحسب ذلك منه (١) اي اذا كان الجنون دورياً ويمكن ان يقره بفتح الفاء .

وروى ابن محبوب عن هشام بن سالم عن حبيب السجستاني عليه السلام في الحسن كالصحيح كالشيخين (٢) ويدل على انه يقتصر اليد اليسرى باليمنى اذا لم يكن له اليمنى ، وكذا الرجلان :

(١) التهذيب باب ديات الاعضاء الخ خبر ٨٦ والكافي باب ما يمتحن به من يصاب في ممعه الخ خبر ١٠

(٢) الكافي باب ان الجروح قصاص خبر ٣ والتهذيب باب ديات الاعضاء خبر ٥٥

وروى ابن ابي عمير ، عن القاسم بن عروة ، عن ابن بكير ، عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : في اليد نصف الدية وفي اليدين جميعاً الدية وفي الرجلين كذلك ، وفي الذكر اذا قطعت الحشفة وما فوق ذلك الدية ، وفي الانف اذا قطع المارن الدية (قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - : وجدت في كتاب ابن الاعراب في صفة خالق الانسان ان المارن مالان من غشروفه ، والغشروف هو الرقيق الابيض كالمظم يكون في المارن والمارن كله غشاريف) وفي الشفتين الدية ، وفي العينين الدية ، وفي احدهما نصف الدية .

وروي في الموثق كالصحيح عن اسحق بن عمار ، عن ابي بصير قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : يقطع يد الرجل ورجلاه في القصاص (١) .

❦ وروي ابن ابي عمير عن القسم بن عروة ❦ في القوي كالصحيح كالشيخين (٢) ❦ عن ابن بكير عن زرارة (الى قوله) وما فوق ذلك ❦ ويظهر منه ان في جميعه وفي بعضه اذا قطعت الحشفة ، الدية وليس في الزائد على الحشفة حكومة كما ذكره بعض .

وروي الشيخان في الصحيح ، عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في الانف اذا استوصل جدعه (اي قطعته) الدية ، وفي العين اذا فقت نصف الدية ، وفي الاذن اذا قطعت نصف الدية ، وفي اليد نصف الدية ، وفي الذكر اذا قطع من موضع الحشفة الدية .

وفي الحسن كالصحيح ، عن الحلبي ، عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يكسر ظهره فقال : فيه الدية كاملة وفي العينين ، الدية وفي احدهما نصف الدية ، وفي

(١) الكافي باب ان الجروح قصاص خبر ٢ والتهديب باب القصاص خبر ٤

(٢) اورده والسبعة التي بعده في التهديب باب بويات الاعضاء والجوارح الخ خبر ٣-

-٢-٢-٢١-٥-٨-٩-٣٠ والكافي باب ما يجب فيه الدية كاملة الخ خبر ٧-٥-٢-

الاذنين الدية ، وفي احديهما نصف الدية و في الذكر اذا قطعت الحشفة وما فوق ، الدية ، وفي الانف اذا قطع المارن ، الدية ، وفي الشفتين ، الدية - وفي لب بدله (وفي البيضتين الدية) .

وفي الحسن كالصحيح ، عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال : ما كان في الجسد منه اثنان ففي الواحد نصف الدية مثل اليدين او العينين ، قلت : رجل ذهب احدي بيضتيه قال : ان كانت اليسار ففيه الدية قلت : و لم ؟ اليس قلت : ما كان في الجسد اثنان ففي كل واحد نصف الدية ؟ قال : لان الولد من البيضة اليسرى .

وفي الموثق كالصحيح ، عن سماعة قال : سألته عن اليد فقال : نصف الدية وفي الاذن نصف الدية اذا قطعها من اصلها .

وفي الموثق كالصحيح عن سماعة عن ابي عبدالله عليه السلام في الرجل الواحدة نصف الدية و في الاذن نصف الدية اذا قطعها من اصلها واذا قطع طرفها ففيها قيمة عدل ، وفي الانف اذا قطع الدية كاملة ، وفي الظهر اذا انكسر حتى لا ينزل صاحبه الماء . الدية كاملة ، وفي الذكر اذا قطع الدية كاملة ، و في اللسان اذا قطع الدية كاملة .

و في القوي كالصحيح عن الملا بن الفضيل ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : اذا قطع الانف من المارن ففيه الدية تامة ، وفي اسنان الرجل الدية تامة ، وفي اذيه الدية كاملة ، والرجلان والعينان بتلك المنزلة .

و في الحسن كالصحيح ، بل الصحيح ، عن ابي بصير ، عن ابي جعفر عليه السلام في رجل قطع ثدي امرأته قال : اذا اغرمه لها نصف الدية - اي ديتها .

و في الحسن كالصحيح ، عن سورة بن كليب ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سئل عن رجل قتل رجلاً عمداً وكان المقتول اقطع اليد اليمنى فقال : ان كانت

وروى ابن محبوب ، عن ابي جميلة ، عن ابيان بن ثعلب عن ابي عبد الله عليه السلام قال :

يده قطعت في جناية جناها على نفسه او كان قطع فأخذ دية يده من الذي قطعها فان اراد اوليائه ان يقتلوا قاتله اذوا الى اولياء قاتله دية يده التي قيد منها (وان كان اخذ دية يده) (١) ويقتلوه وان شاءوا طرخوا عنه دية يده واخذوا الباقي قال : و ان كانت يده قطعت من غير جناية جناها على نفسه ولا اخذ لها دية قتلوا قاتله ولا يفرم شيئا و ان شاءوا اخذوا دية كاملة قال : وهكذا وجدناه في كتاب علي عليه السلام (٢) .

وفي القوي عن الحسن بن عباس بن الحريش عن ابي جعفر عليه السلام قال قال ابو جعفر عليه السلام لعبد الله بن عباس يا بن عباس انشدك الله هل في حكم الله تعالى اختلاف ؟ قال : فقال : لا ، قال فما ترى في رجل ضرب رجلاً أصابعه بالسيف حتى سقطت فذهبت واني رجل آخر فاطار كف يده وأتى به اليك و انت قاض كيف انت صانع ؟ قال : اقول لهذا القاطع : اعطه دية كف و اقول لهذا المقطوع : صالحه على ما شئت او ابعت لهما ذوى عدل فقال له : جاء الاختلاف في حكم الله فنقض القول الاول ابي الله ان يحدث في خلقه شيء من الحدود وليس تفسيره في الارض افطع يد قاطع الكف اصلاً ، ثم اعطه دية الاصابع هكذا (هذا - خ) حكم الله عز وجل والحديث طويل ذكره الكليني في باب انا انزلناه (٣) وحكم بصحته ، وعمل بهذا المضمون اصحابنا وليس لهم خبر الا هذا .

﴿وروى ابن محبوب عن ابي جميلة﴾ و ضعفه بعض الاصحاب ، لكن عمل

(١) قوله : وان كان اخذ دية يده (ليس في التهذيب والمعنى اودية اليد التي اخذ

ديتها) وفي العبارة جزاة (مرآة العقول)

(٢) التهذيب باب القصاص خبره و الكافي باب الرجل يقتل الرجل وهو ناقص

الخلقة خبر ١

(٣) الكافي باب نادر (بعد باب الرجل يقتل الرجل وهو ناقص الخلقة) خبر ١ والتهذيب باب

القصاص خبر ٨

في الشفة السفلى ستة آلاف وفي العليا اربعة آلاف لان السفلى تمسك الماء .

وروى عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال قضي امير المؤمنين عليه السلام في رجل اصاب احدي عينيه ان تؤخذ بيضة نعام فيُمشى بها وتوثق عينه الصحيحة حتى لا يبصر بها وينتهي بصره ثم يحسب ما بين منتهى بصر عينه التي اصبحت وبين عينه الصحيحة فيؤدى بحساب ذلك .

باخباره جل الاصحاب عليه السلام عن ابان بن تغلب عليه السلام كالشيخين (١) و تقدم في كتاب ظريف ان في العليا ، الثلث و في السفلى النصف والاكثر على التسوية لما تقدم في خبر ابن سنان ولما سيجي عن صحيفة هشام و العمل بكتاب ظريف اولى لصحته وان كان يزيد على الدية بسدس لانه خاص وهو مقدم .

و روى الشيخ في الموثق عن سماعة قال : سألته عن اليد فقال نصف الدية وفي الاذن نصف الدية اذا قطعها من اصلها ، واذا قطع طرفاً منها قيمة عدل والعين الواحدة نصف الدية ، و في الانف اذا قطع المارن ، الدية كاملة ، و في الذكر اذا قطع الدية كاملة ، والشفتان العليا والسفلى سواء (٢) و التخيير محتمل والله تعالى يعلم .

و روى محمد بن قيس عليه السلام في الحسن كالصحيح و الشيخ في الصحيح (٣)
عن ابي جعفر عليه السلام و تقدم مثله في كتاب ظريف .

و روى الشيخان في الصحيح عن معاوية بن عمار قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصاب في عينه فيذهب بعض بصره اى شىء يعطى؟ قال : تربط احديهما ثم يوضع له بيضة ثم يقال له : انظر فما دام يدعى انه يبصر موضعها حتى اذا انتهى الى موضع ان جازه قال : لا ابصر قربها حتى يبصر ثم يعلم ذلك المكان ثم يقاس

(١-٢) التهذيب باب ديات الاعضاء والجوارح الخ خبر ٧-٨ والكافي باب ما يجب فيه الدية كاملة الخ خبر ٥-٢ الى قوله من اصلها .

(٣) التهذيب باب ديات الاعضاء والجوارح الخ خبر ٨٢

وروى ابن ابي عمير ، عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال : كل ما كان في الانسان اثنين ففيهما الدبة ، وفي احديهما نصف الدبة ، وما كان واحداً ففيه الدبة

بذلك القياس من خلفه ، وعن يمينه ، وعن شماله فان جاء سواء والاقبل له : كذبت حتى يصدق قال : قلت : اليس يؤمن ؟ قال : لا ولا كرامة ويصنع بالعين الاخرى مثل ذلك ثم يقاس ذلك على دبة العين (١) .

وفي القوي كالصحيح ، عن الحسين بن كثير عن ابيه قال : قال اصيبت عين رجل وهي قائمة فأمر امير المؤمنين عليه السلام فربطت عينه الصحيحة واقام رجلاً بهذا يده بيضة يقول : هل تراها ؟ قال : فجعل اذا قال نعم تأخر قليلاً حتى اذا خفيت عليه علم ذلك المكان قال : وعصبت عينه المصابة وجعل الرجل يتباعد وهو ينظر بيمينه الصحيحة حتى خفيت عليه ثم قيس ما بينهما فأعطى الارض على ذلك .

وفي القوي كالصحيح عن سليمان بن خالد ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سأله عن العين يدعى صاحبها انه لا يبصر قال : يؤجل سنة ، ثم يستحلف بعد السنة انه لا يبصر ثم يعطى الدية قال : قلت : فان هو ابصر بعد ؟ قال : هو شئى اعطاه الله اياه رواه الشيخ .

(وروى ابن ابي عمير في الصحيح عن هشام بن سالم) كالشيخ (٢)
(عن ابي عبد الله عليه السلام) وفي التهذيب (عن هشام بن سالم قال كلما) ولم يلاحظ بعض الاسعاب اتصاله في هذا الكتاب فحكم بوقفه (٣) .

(١) اورده واللذين بعده في التهذيب باب ديات الاعضاء والجوارح الخ خبر ٧٩ - ٨٠ - ٨١ واورد الاولين في الكافي باب ما يمتحن به من يصاب في سمعه الخ خبر

٨ - ٥

(٢) التهذيب باب ديات الاعضاء والجوارح الخ خبر ٥٣

(٣) بنى حكم بكونها موقوفة لكونها في التهذيب كذلك ولم يلاحظ الفقه الذي اتصله الى

المصوم عليه السلام

وروى ابن محبوب ، عن عبد الوهاب بن صباح ، عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام انه قال : في رجل وجىء في اذنه فادعى ان احدى اذنيه نقص من سمعه بهاشى ، قال : تشد التي ضربت شداً جيداً وتفتح الصحيحة فيضرب له بالجرس حيا ل وجهه و يقال له : اسمع فاذا خفى عليه صوت الجرس علم مكانه ، ثم يذهب بالجرس من خلفه فيضرب به من خلفه حتى يخفى عليه الصوت فاذا خفى عليه علم مكانه ، ثم يقاس ما بينهما فان كانا سواء علم انه قد صدق ثم يؤخذ به عن يمينه فيضرب به حتى يخفى ، ثم يعلم ، ثم يؤخذ به عن يساره فيضرب به حتى يخفى ، ثم يعلم به ثم يقاس ما بينهما فان كانا سواء علم انه قد صدق ، قال : ثم تفتح اذنه المعتلة وتشد الاخرى شداً جيداً ، ثم يضرب بالجرس من قدامه ثم يعلم حتى يخفى يصنع به كما صنع اول مرة باذنه الصحيحة ، ثم يقاس ما بين الصحيحة والمعتلة فيقوم من حساب ذلك .

وروى ابن محبوب عن ابيه ، عن حماد بن زياد ، عن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن رجل وجأ اذن رجل بعظم فادعى انه ذهب سمعه كله ، قال : يؤجل سنة و يترصد بشاهدى عدل فان جاءا فشهدا انه سمع وانه اجاب على

واعلم ان رأيي ان لا اذكر خطأ الاسحاب وقلما يوجد في خبر او مسألة ان لم يقع من احدهم خطأ وانا اذكر الصحيح ويفهم منه الخطأ فلا تنفل ﴿﴾ قال كلما كان ﴿﴾ شامل للاعضاء والمنافع الا ما اخرجته دليل .

﴿﴾ وروى ابن محبوب عن عبد الوهاب بن صباح ﴿﴾ في القوي كالصحيح كالشيخ (١) وفي بعض نسخ الكافي في الموثق و في بعضها في القوي كالصحيح ﴿﴾ عن أبي بصير ﴿﴾ وهو كاليمين .

﴿﴾ وروى الحسن بن محبوب عن ابيه ﴿﴾ زائد من النسخ لعدم روايته عن ابيه ابداً ولما تقدم كثيراً من رواية ابن محبوب ﴿﴾ عن حماد بن زياد ﴿﴾ بلا واسطة ، ولما

(١) التهذيب باب ديات الاعضاء والجوارح الخ خبر ٧٨ والكافي باب ما يمتحن به من

سمع فلا حوله ، وان لم يمش على السمسم استحلّف ثم اله اعطى الدية ، قال : قلت :
فانه يسمع بعدما اعطى الدية ؟ قال : هوشى اعطاه الله تعالى اياه ، قال : وسألته عن
العين يدعى صاحبها انه لا يبصر بها ، قال : يؤجل سنة ثم يستحلّف بعد السنة انه لا يبصر
ثم يعطى الدية قلت : فانه ابصر بعد ذلك ؟ قال : هوشى اعطاه الله اياه .

فى التهذيب هنا من عدم الوسطة لكنه مبعض فيه فروى فى العين عن ابن محبوب
عن حماد بن زياد (عن سليمان بن خالد (١)) وتقدم آنفاً .

وروى فى الصحيح ، عن ابن محبوب عن ابي ايوب عن سليمان بن خالد عن
ابى عبد الله (عليه السلام) انه قال : فى رجل ضرب رجلاً فى اذنه بعظم فادعى انه لا يسمع
قال : يترصد و يستغل و ينتظر به سنة فان سمع اوشهد عليه رجلان انه سمع ،
والأحلفه واعطاه الدية ، قيل يا امير المؤمنين : فان عثر عليه بعد ذلك انه يسمع
قال : ان كان الله ردّ عليه سمعه لم ار عليه شيئاً (٢) .

والظاهر ان المراد بالتحليف القسامة ، وتقدم ايضاً فى كتاب طريف .

وروى عن الاصمغ بن نباته قال : سئل امير المؤمنين (عليه السلام) عن رجل ضرب
رجلاً على هامته فادعى المضروب انه لا يبصر شيئاً وانه لا يشم الرائحة وانه قد ذهب
بلسانه فقال امير المؤمنين (عليه السلام) : ان صدق فله ثلاث ديات ف قيل : يا امير المؤمنين
وكيف يعلم انه صادق ؟ فقال : (اما) ما ادعاه انه لا يشم رائحة فانه يدنى منه الحراق
فان كان كما يقول والأنفى رأسه ودمعت عينه (واما) ما ادعاه فى عينيه فانه يقابل
بعين الشمس فاذا كان كاذباً لم يتمالك حتى يغمض عينه و ان كان صادقاً بقيتا
مفتوحتين (واما) ما ادعاه فى لسانه فانه يضرب على لسانه بالابرة فان خرج الدم احمر
فقد كذب وان خرج الدم اسود فقد صدق (٣) .

(١) التهذيب باب ذيات الاعضاء الخ خبر ٨١

(٢-٣) التهذيب باب ذيات الاعضاء والجوارح الخ خبر ٧٧-٨٦ والكافي باب

من يمتحن به من يصاب سمعه الخ خبر ٣-٧ .

وفي رواية السكوي ان امير المؤمنين عليه السلام قضى في الصلْب اذا اكسر الدية .
وروى هشام بن سالم ، عن سليمان بن خالد قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل
كسر بضموصه فلم يملك استه ما فيه من الدية ؟ فقال : الدية كاملة قال : و سألته
عن رجل وقع بجارية فأفضاها و هي اذا تزلت بتلك المنزلة لم تلد ، فقال : الدية
كاملة .

وحمله الأصحاب على ان ما ذكره عليه السلام يثبت به اللوث ويحلف لكل واحد
خمسين اوتة كما في كتاب ظريف و يأخذ ديتها .
﴿وروى السكوي﴾ في القوي كالشيخين (١) وتقدم في كتاب ظريف ان
فيه الدية و كذا في حسنة الحلبي . (٢) وفي موقعة سماعة (٣) وفي الخبرين
العامين .

وروى الشيخ في الصحيح والكليني في الحسن كالصحيح عن بريد المجلي
عن ابي جعفر عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام في رجل كسر صلبه فلا يستطيع
ان يجلس ان فيه الدية (٤) .

واعلم ان ما كان كسراً للمظم فليس فيه قصاص و اما هو الدية لانه خطير
يمكن قتله بخلاف القطع فانه يمكن حسم الدم بالدهن المقلّى وغيره .
﴿وروى هشام بن سالم﴾ في الصحيح كالشيخين (٥) ﴿عن سليمان بن خالد﴾
و البموص عظم الورك و يدل ايضاً على ان في الافضاء و هو صيرورة مسلك البول
والحيض واحدا دية المرأة .

(١) التهذيب باب ديات الاعضاء والجوارح الخ خبر ٦٠

(٢-٣) التهذيب باب ديات الاعضاء الخ خبر ٦١-٦٢

(٤-٥) التهذيب باب ديات الاعضاء و الجوارح الخ خبر ١٠-١٢ و الكافي باب

ما يجب فيه الدية كاملة الخ خبر ٩-١٢

وروى حماد ، عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل تزوج جارية فوقع عليها فأفناها ، قال : عليه الاجراء عليها مادامت حية .
و في رواية السكوني قال : قال امير المؤمنين عليه السلام : لا تقاس عين في يوم غيم .

﴿وروى حماد﴾ في الصحيح كالشيخ (١) ﴿عن الحلبي﴾ (الى قوله) فوقع عليها ﴿قبل تسع سنين﴾ ﴿عليه الاجراء﴾ اي النفقة والكسوة وما يلزمه .
وروي في القوي كالصحيح عن يزيد بن معاوية ، عن ابي جعفر عليه السلام في رجل اقتضى جارية يعني امرأته فأفناها قال عليه الدبة ان كان دخل بها قبل ان تبلغ تسع سنين قال : فإن أمسكها و لم يطلقها فلا شيء عليه و ان كان دخل بها ولها تسع سنين فلا شيء عليه ان شاء أمسك وان شاء طلق (٢) ويظهر منه التخيير بين الدبة والامساك لا الجمع الآن لا يعمل بهذا الخبر .
و روى الشيخ في القوي عن السكوني عن علي عليه السلام ان رجلا افضى امرأة فقوّمها قيمة الامة الصحيحة وقيمتها مفضاة ثم نظر ما بين ذلك فجعل من ديتها واجبر الزوج على امساكها (٣) .

وبهذا الاسناد ان عليا عليه السلام رفع اليه جاريستان دخلتا العمام فأفضت (او فافضت) احديهما الاخرى باصبعها ففضى علي التي فعلت عقلا .

﴿وفي رواية السكوني﴾ في القوي والشيخ في الموثق كالصحيح عنه عن ابي عبد الله عن ابيه عن علي عليه السلام ، ورواه في القوي كالصحيح ، عن محمد بن الفضيل عن ابي الحسن عليه السلام قال : لا يقاس عين في يوم غيم . وكأنه للاختلاف .

(١-٢) التهذيب باب ديات الاعضاء الخ خبر ١٧-١٦ وورد الثاني في الكافي باب

ما يجب فيه الدية كاملة الخ خبر ١٩

(٣) اورده و الثلاثة التي بعده في التهذيب باب ديات الاعضاء و الجوارح الخ

خبر ١٧-١٨-٨٢-٨٥ .

باب دية الاصابع والاسنان والعظام

روى عثمان بن عيسى ، عن سماعة عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سألت عن الاصابع هل لبعضها على بعض فضل في الدية ؟ قال هن سواء في الدية .

باب دية الاصابع والاسنان والعظام

روى عثمان بن عيسى عليه السلام ولم يذكر و رواه الشيخ في الموثق (١) عن سماعة (الى قوله) سواء في الدية عليه السلام وحمل على غير الابهام كما تقدم في كتاب طريف ان في الابهام الثلث وفي الاربعة الثلثين وعمل بظاهره كثير .

وروي في الحسن كالصحيح عن الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام قال في الاصبع عشر الدية اذا قطعت من اصلها ادشلت قال : وسألت عن الاصابع أوأءهن في الدية ؟ قال : نعم قال وسألت عن الاسنان فقال ديتهن سواء .

وروي الشيخان في الصحيح ، عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال الاسنان كلها سواء في كل سن خمسمائة درهم .

وفي الموثق كالصحيح عن سماعة قال : سألت عن الاسنان فقال : هي سواء في الدية .

وروي في الصحيح عن زياد بن سوفة عن الحكم بن عتيبة قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن اصابع اليدين واصابع الرجلين ارايت ما زاد فيها على عشرة اصابع او نقص عن عشرة فيها دية ؟ قال : فقال لي يا حكم : الخلفة التي قسمت عليها الدية عشرة

(١) اورده والاربعة التي بعده في التهذيب باب ديات الاعضاء والجوارح الخ خبر

٢٨-٣٨-٣٩-٣٦ واورد الثاني في الكافي باب دية الجراحات والشجاج خبر ١٠ والرابع في باب الخلفة التي يقسم عليها الدية خبر ٢ والاول والثالث والرابع ايضا في باب الشفتين

وروى عاصم بن حميد ، عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن السن والذراع يكسران عمداً ألهما أرض او قود ؟ فقال : قود ، قال : قلت فإن اضعفوا له الدبة ؟ فقال : ان ارضوه بما شاء فهو له .

اصابع في اليدين ، فما زاد اذ نقص فلادبة له وعشرة اصابع في الرجلين فما زاد اذ نقص فلادبة له وفي كل اصبع من اصابع اليدين الف درهم وفي كل اصبع من اصابع الرجلين الف درهم وكلما كان من شلل فهو على الثلث من دبة الصحاح وروى الشيخ في الموثق عن سماعة قال : سألت عن الاصابع هل لبعضها على بعض فضل في الدبة ؟ فقال : من سواء في الدبة (١) .

وعن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام كان يقضي في كل مفصل من الاصابع بثلث عقل تلك الاصابع الا الابهام فانه كان يقضي بنصف عقل تلك الابهام لان لها مفصلين (٢) .

وروى عاصم بن حميد في الحسن كالصحيح والشيخان في الصحيح (٣) عن ابي بصير ويدل على انه يقاس في كسر السن والذراع وحمل الجواب على السن لانه يمكن لظهوره ان يكسر بقدر المكسور بخلاف الذراع فانه لا يمكن عادة ، ويمكن حمله على من يعتاد الكسر لما تقدم عن امير المؤمنين عليه السلام : انه لا يمين في حد ولا قصاص في غظم ، وغيره من الاخبار وسيأتي اما الجروح من غير هشم ففيه القصاص كما في القرآن المجيد والجروح قصاص (٤) .

و روي في القوي كالصحيح ، عن جميل بن دراج ، عن بعض اصحابنا عن احدهما عليه السلام في رجل كسر يد رجل ثم برأت يد الرجل قال : ليس في هذا

(١) تقدم آفوا وكأنه تكرار

(٢) التهذيب باب ديات الاعضاء والجوارح الخ خبر ٥١

(٣) التهذيب باب القصاص خبر ٢ والكافي باب ان الجروح قصاص خبر ٧

(٤) المائدة ٢٥

وفي رواية ابن بكير ، عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : في الاصبع عشر من الابل انا قطعت من اصلها اوشلت .
وفي رواية جميل ، عن بعض اصحابنا عن احدهما عليه السلام قال : في سن الصبي يضربها

قصاص ولكن يعطى الارثي (١) .

وفي الموثق كالصحيح ، عن اسحاق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام فيما كان من جراحات الجسد ان فيها القصاص او يقبل المبروح دية الجراحة فيعطاه .

وفي القوي كالصحيح ، عن رفاعه ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ان عثمان (٢) اتاه رجل من قيس بمولى له قد لطم عينه فانزل الماء فيها وهي قائمة ليس يبصر بها شيئا فقال له : اعطيك الدية فأبى قال : فارسل بهما الى علي عليه السلام وقال : احكم بين هذين فأعطاه الدية فأبى قال : فلم يزالوا يعطونه حتى اعطوه ديتين قال فقال ليس اريد الا القصاص قال : فدعا علي عليه السلام بمراة فجمعاها ثم دعا بكرسف قبله ثم جمعه على اشفار عينيه وعلى حواشيها ثم استقبل بعينه عين الشمس وقال : وجاء بالمرآت فقال انظر فنظر فذاب الشمع وبقيت عينه قائمة وذهب البصر .

وفي رواية ابن بكير رحمته الله في الموثق كالصحيح رحمته الله عن زرارة رحمته الله ويدل كعسنة الحلبي وصحيفة ظريف على ان شلل الاصابع كالقطع ويجمع بينها وبين ماسيجي ان في الشلل الثلثين بأن الشلل ان كان كالقطع بان لا ينتفع به حتى في الزينة كان فيه الدية وان بقي معه نفع وان كان بمجرد الزينة كان فيه الثلثان ،

وفي رواية جميل رحمته الله رواه الشيخان في الصحيح عن جميل بن دراج عن بعض اصحابنا عن احدهما عليه السلام انه قال في سن الصبي يضربه الرجل فيسقط ثم

(١) اورده والذين يملء في التهذيب باب القصاص خبر ١٢٥٢-٢-٧ والكافي باب

ان الجروح قصاص خبر ١-٥-١٠ .

(٢) في التهذيب عمر (بدل) عثمان .

الرجل فتسقط ثم ثبت ، قال : ليس عليه قصاص و عليه الارش ، وقال في الرجل
تكسر يده ثم تبرأ يده ، قال : لا يقتصر منه ولكن يعطى الارش ، وسئل جميل كم الارش
في سن الصبي وكسر اليد ؟ قال : شئ يسير - ولم يرد فيه شيئاً معلوماً .

ثم ثبت قال ليس عليه قصاص و عليه الارش قال : وسئل جميل كم الارش في سن الصبي
وكسر اليد ؟ فقال : شئ يسير ولم يرد فيه شيئاً معلوماً (١) .
وتقدم ان المراد بالارش ان يفرض الحر عبداً وينظر قيمته صحيحاً ومعيباً
بهذا اليب الذي يرجى زواله فما نقص من القيمة فنسبته من الدية ارش ، واما
كان في سن الصبي الارش دون الدية لانه كالعضو الزائد لانه يسقط غالباً ثم ثبت :
والظاهر ان جميل لما لم يسمع من المعصوم معنى الارش هنا ولم يمكنه القياس
على البيع وشبهه توقف ولو لم يكن يقول (بشئ يسير) لكان انسب بالنسبة الى
ورعه وتفواه فانه كان من اركان الدين ومن العلماء الربانيين .

وروى انداى عبادة ايوب بن نوح وسهره ونضره احد من الاصحاب فتعجب
منه فقال : لو كنت رأيت عبادة جميل لاستقلت عبادتي ، وكذا تعجبت انا من عبادة
جميل فقال : لو كنت رأيت عبادة زرارة لاستقلت عبادتي (٢) ولهذا اجتمعت العصابة
على تصحيح ما يصح عن امثالهم ولا ينظرون الى ما روداعته لانهم لا يروون الا ما تحقق
صدوره عن المعصوم (إمّا) بالتواتر وكان سهلاً عندهم (وإمّا) بالقرائن المفيدة

(١) الكافي باب ان الجروح قصاص خبره والتهذيب باب ديات الاعضاء الخ

خبر ٥٨ ،

(٢) في رجال الكشي ص ١٦٢ في ترجمة جميل هكذا : نصر بن الصباح قال : حدثني الفضل بن
شاذان قال : دخلت على محمد بن ابي عمير وهو ساجد فاطال السجود فلما رفع رأسه ذكر له الفضل طول
سجوده فقال كيف لو رأيت جميل بن دراج ثم حدثه انه دخل على جميل بن دراج فوجده ساجداً فاطال
السجود جداً فلما رفع رأسه قال لمحمد بن ابي عمير اطلت السجود فقال : وكيف لو رأيت
مرووف بن خربوذ - انتهى .

وروى ابن محبوب ، عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : أصابع اليدين والرجلين في الدية سواء ، وقال : في السن اذا ضربت انقطر بها سنة ، فان وقعت اغرم الضارب خمسمائة درهم ، وان لم تقع واسودت اغرم ثلثي ديتها .

للعلم وكانت عندهم كثيرة ، والغالب من احواله انه كان يسأل من المعصوم كلما كان سمع من غيره مسنداً او مرسلأ ولو بعرض الكتاب عليه .

وروى ابن محبوب في الصحيح كالشيخين (١) عن عبد الله بن سنان (الى قوله) سواء في الصحيح وعمل به جماعة من الاصحاب لتأييده بأخبار أخر تقدم بعضها وسيجيء ، وحمله بعضهم على ان المراد بالاصابع غير الابهام جمعاً بينها وبين صحيحة ظريف والتخيير محتمل في الصحيح وقال في السن اذا ضربت في الصحيح ولم تسقط والسن مؤنث في الابهان وغيره ، لكن قد يذكر ما ولا بالضرر كما هو دأبهم في امر التذكير والتأنيث ويسهلون امرهما في الصحيح اتظر بها سنة في الصحيح فانه ان كانت تسقط فتسقط الى سنة في الصحيح فان وقعت اغرم الضارب خمسمائة درهم في الصحيح ويظهر منه ان الأسنان متساوية لعدم التفصيل ، ويمكن حملها على المقادير كما هو المتعارف في اطلاق السن عليها والضرر على التأخير في الصحيح وان لم تقع واسودت اغرم ثلثي ديتها في الصحيح لان اسودادها بمنزلة شللها .

وروى الشيخان في الصحيح ، عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : أصابع اليدين والرجلين سواء في الدية ، في كل اصبع عشر من الابل وفي الظفر خمسة دنائير (٢) .

(١) الكافي باب دية الشفتين خبر ٧ وباب دية الجراحات خبر ١١ و التهذيب باب ديات الاعضاء والجوارح الخ خبر ٣٨ و ٢٠ وكان الصدوق قد لفتها وجعلها خبراً واحداً لاتحاد سنديهما

(٢) التهذيب باب ديات الاعضاء الخ خبر ٢٩ والكافي باب دية الجراحات والشجاج خبر ١١ .

و في الصحيح ، عن عبدالله بن سنان ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : الاسنان كلها سواء في كل سنّ خمسائة درهم وقال : السن اذا ضربت انتظر بها سنة فان وقعت اغرم الضارب خمسائة درهم وان لم تقع واسودت اغرم ثلثي ديتها (١) .
اعلم ان المصنف اسقط جزء الخبر ، (في كل اصبع عشر من الابل) ليتمكن الجمع بينه وخبر الحكم بن عتيبة وغيرهما ، وبين خبر ظريف لانه اذا قيل بالثلث والثلثين لا يكون في كل اصبع عشر من الابل او الف درهم كما في خبر الحكم بل يكون في كل اصبع غير الابهام ثلثا ذلك وفي الابهام مثلاً ما في غيره لكن يمكن تأويل الاسنان بالمقادير لانه روى ان في الاسنان ، الدية وتقدم واذا كان في كل سن خمسائة درهم فانه يزيد على الدية بكثير واما الاسوداد ففي كتاب ظريف ان ديتها دية الساقطة .

وروي في الموثق كالصحيح عن ابان ، عن بعض اصحابه ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : كان امير المؤمنين عليه السلام يقول : اذا اسودت الثنية جمل فيها الدية (٢) .
فيجمع بينهما بانه اذا كان شيئاً قبيحاً يكون فيهما الدية واذا لم يكن كذلك يكون فيه الثلثان كما في الثلل .

واما الاظفار ففي كتاب ظريف ان دية اظفار اليدين لكل ظفر خمسة دنائير ولارجلين عشرة دنائير ، وتقدم في صحيحة عبدالله عليه السلام خمسة دنائير فيحمل على اصابع اليد .

ويمكن حملهما على ما رواه الشيخان عن مسمع عن ابي عبدالله عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام في الظفر اذا قطع ولم ينبت او خرج اسود فاسداً عشرة دنائير

(١) وكأنه تكرر لما اشار اليه آنفاً .

(٢) اورده و الذي يهده في التهذيب باب ديات الاعضاء و الجوارح الخ خبر

وقضى امير المؤمنين عليه السلام في الأسنان التي تقسم عليها الدية اثنتا عشرة وثمانية وعشرون سنًا ، ستة عشر في مواخير الفم واثنا عشر في مفاديمه . فدية كل سن من المقادير اذا كسر حتى يذهب خمسون ديناراً فيكون ذلك ستمائة دينار ، ودية كل سن من المواخير اذا كسر حتى يذهب على النصف من دية المقادير خمسة وعشرون ديناراً فيكون ذلك اربعمائة دينار فذلك الفدينار ، فما نقص فلا دية له وما زاد فلا دية له .

فان خرج ايضاً فخمسة دنانير .

وروى الشيخ في القوي عن عجلان ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : دية السن الاسود ربع دية السن (١) وكذا في رواية طريف ، وتقدم في خبر عبد الرحمن المرزومي ان فيها الدية كما في قطع اليد السلام الرجل المرجاء فيحمل على ان السوداء اذا كانت قبيحة فالربع و الا فثلث .

وروي في القوي ، عن مسمع بن عبد الملك ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال ان علياً عليه السلام قضى في سن الصبي قبل ان يتغر (بالتاء المشددة والتاء كذلك اي قبل ان تسقط وتثبت) بغيراً (بغيراً - يب) في كل سن .

وروى الشيخ في القوي عن السكوني ، عن ابي عبدالله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام قضى في سن الصبي اذا لم يتغر بغير فيجمع بينهما وبين خبر جميل بالتخيير لو لم يحمل خبر جميل عليهما كما حمله جماعة من الاصحاب .

وقضى امير المؤمنين عليه السلام * لم تطلع عليه مسنداً وسيجيء مضمونه في خبر الحكم * واذا اصببت الزائدة مفردة عن جميعها * اي عن الاصلية فلو كانت متصلة بها لم يكن اهادية ، وكذا ذكره جماعة من الاصحاب .

(١) اورده والثلاثة التي يملء في التهذيب باب ديات الاعضاء والجوارح الخ خبر ٦٢-٢٢-٥٠ واورد الثاني في الكافي باب دية الشفتين خبر ٨ والرابع في باب دية الجرحات والشجاج خبر ٩ ،

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - انا اصيبت الاسنان كلها فما زاد على الخلقة المستوية - وهي ثمانية وعشرون سنّاً - فلا ذبة لها ، واذا اصيبت الزائدة مفردة عن جميعها ففيها ثلث ذبة التي تليها .

وروى ابن محبوب ، عن علي بن رئاب ، عن فضيل بن يسار قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الذراع اذا ضرب فاكسر منه الزند ، فقال : اذا يبت منه الكف او شلت اصابع الكف كلها فإن فيها ثلثي ذبة اليد ، قال : وان شلت بعض الاصابع وبقي بعض فإن في كل اصبع شلت ثلثي ذبتها ، قال : وكذلك الحكم في الساق والقدم اذا شلت اصابع القدم .

وروى محمد بن يحيى الخزاز ، عن غياث بن ابراهيم عن ابي عبد الله عليه السلام قال : في الاصبع الزائدة اذا قطعت ثلث ذبة الصحيحة .

﴿ وروى ابن محبوب عن علي بن رئاب ﴾ في الصحيح كالشيخ والكليني في الحسن كالصحيح ﴿ عن فضيل بن يسار ﴾ ويدل على ان في شلل اليدين والرجلين واصابعها ثلثي ذبة ذلك المضر ، وعمل به الاصحاب و يظهر منه تداخل ذبة الشجة والكسر في ذبة الشلل .

﴿ وروى محمد بن يحيى الخزاز عن غياث بن ابراهيم ﴾ في الموثق كالشيخين (١) ورواه الشيخ أيضاً في الموثق عن غياث ، عن جعفر ، عن ابيه ، عن علي عليه السلام انه قضى في شحمة الاذن بثلث ذبة الاذن وفي الاصبع الزائدة ثلث ذبة الاصبع وفي كل جاب من الانف ثلث ذبة الانف .

وروي عن مسمع ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ان علياً عليه السلام قضى في شحمة الاذن ثلث ذبة الاذن .

(١) اورده والثلاثة التي بعده في التهذيب باب دبات الاعضاء والجوارح الخ خبر ٢٣-٢٦-٢٧-٢٨ واورد الاولين في الكافي باب ذبة الشفتين خبر ٩-٢ والثالث في باب آخر بعد باب الخلقة التي تقسم عليها الذبة الخ خبر ٣ .

و روى ابن محبوب ، عن اسحاق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام في الجرح في الاصابع اذا اوضح العظم عَشْرَ دِيَةِ الْاصْبَعِ اذا لم يُرَدِّ المجرَّوح ان يقتل .

وروى ابن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن زياد بن سوفة ، عن الحكم بن عتيبة قال : قلت لابي جعفر عليه السلام : اصلحك الله ان بعض الناس له في فيه اثنان وثلاثون سنّاً وبعضهم له ثمانية وعشرون سنّاً فعلى كم تقسم دية الاسنان ؟ قال : الخلفة اما هي ثمانية وعشرون سنّاً اثنا عشر سنّاً في مقادير الفم وستة عشر سنّاً في مواخير . فعلى هذا قسمت دية الاسنان ، فدية كل سن من المقادير اذا كسر حتى يذهب خمسمائة درهم وهي اثنا عشر سنّاً فديتها ستة آلاف درهم ، ودية كل سن من الاضراس اذا كسر حتى يذهب مائتان وخمسون درهما وهي ستة عشر سنّاً فديتها كلها اربعة آلاف درهم فجميع دية المقادير والمواخير من الاسنان عشرة آلاف درهم واما وضعت الدية على هذا فما زاد على ثمانية وعشرين سنّاً فلادية له وما نقص فلادية له ، وهكذا وجدناه في كتاب امير المؤمنين عليه السلام :

وعن مسمع عن ابي عبد الله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام قضى في خرم الانف ثلث دية الانف .

وروى ابن محبوب عن اسحاق بن عمار عليه السلام في الموثق كالصحيح كالشيخين ، وبديل على انه - يجوز القصاص في الموضحة ، ودية موضحة الاصبع عَشْرَ دِيَةِ الْاصْبَعِ والذي في كتاب ظريف ، ان في موضحة كل عضو ربع دية كسره وهي الخمس ففي الموضحة نصف العثر .

وروى ابن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن زياد بن سوفة ، عن الحكم بن عتيبة عليه السلام في القوى كالصحيح وبديل على التفصيل وعمله به الاصحاب وضمه بالحكم منجبر بصحته عن الفضلاء الثلاثة وعمل الاصحاب .

واعلم انه لا خلاف في ان لكل من المقادير الاثنى عشرة (اما) خمسة من

قال الحكم : فقلت : ان الديات اما كانت تؤخذ قبل اليوم من الابل والبقر والغنم ، فقال : انما كان ذلك في البوادي قبل الاسلام فلما ظهر الاسلام وكثر الورق في الناس قسمها امير المؤمنين عليه السلام على الورق .

قال الحكم : فقلت له : أرايت من كان اليوم من اهل البوادي ما الذي يؤخذ منه في الدية اليوم ، الورق او الابل ؟ فقال : الابل هي مثل الورق بل هي افضل من

الابل (او) خمسون ديناراً (او) شبههما ، وهذه هي الغالب في السقوط بالجناية نعم يمكن في الضاحكان ، السقوط ، وفي الاضرار ان وقعت الجناية عليها الاحوط الصلح في الزائد على خمسة وعشرين ديناراً لصحة الروايات المتقدمة وإن امكن الجمع بما ذكرناه من حمل الاسنان على المقادير ، ولو لم تحمل عليها لكان يزيد على الدية . لكن روى الشيخ في القوي كالصحيح ، عن العلاء بن الفضيل ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : في انف الرجل اذا قطع من المارن فالدية تامة ، وذكر الرجل ، الدية تامة ، ولسانه الدية تامة ، واذ به الدية تامة ، والرجلان بتلك المنزلة ، والعينان بتلك المنزلة ، والعين العوراء الدية تامة ، والاصبع من اليد او الرجل فعشر الدية ، والسن من الثنايا والاضرار سواء نصف العشر ، والموضحة خمسة من الابل ، والسمحاق اربعة من الابل ، والدامية صلح او قصاص اذا كان عمداً كان دية او قصاصاً ، واذا كان خطأ كان الدية ، والمنقلة خمسة عشر ، والجائفة ثلث الدية والمأمومة ثلث الدية .

وجراحة المرأة والرجل سواء الى ان يبلغ ثلث الدية فاذا جاز ذلك فالرجل يصف على المرأة ضعفين .

والخطأ مائة من الابل او الف من الغنم او عشرة آلاف درهم او الف دينار وان كانت الابل فخمس وعشرون ، بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون ، وخمس وعشرون حقة ، وخمس وعشرون جذعة ، والدية المغلظة في الخطأ الذي يشبه العمد الذي يضرب بالحجر والمصا ، الضربة والائنتين فلا يريد قتله فهي اثلاث ، ثلاث وثلثون حقة

الورق في الدية انهم كانوا يأخذون منهم في دية الخطأ مائة من الابل ، بحسب لكل
بغير مائة درهم فذلك عشرة آلاف درهم . قلت : فما اسنان المائة البعير ؟ فقال : ما حال
عليها الحول ذكر ان (١) كلها .

وثلاث وثلاثون جذعة ، واربعة وثلاثون ثنية كلها خلفه طرقة الفحل ، وان كانت
من الفهم فالف كبش والمدهو القود اودى ولي المقتول (٢) .

وفي الموثق ، عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : في السن خمس
(او خمسة) من الابل ادناها ، واقصاها (٣) وهو نصف عشر الدية ان كانت دناير
فدناير . وان كانت دراهم فدراهم ، وان كانت بقرأ فبقرأ ، وان كانت غنماً فغنماً ،
وان كانت ابلاً فابلاً على الدية مائة بقرة ، وفي السن عشرة من البقر ، وفي الاصبع عشر
الدية ، عشر من الابل (٤) .

وحملوها على التساوي في اصل الدية والعمل بالاحتياط اولى والتخيير اظهر
وعن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال امير المؤمنين عليه السلام للاسنان واحد
وثلاثون ثنرة ، وفي كل ثنرة ثلاثة ابعرة وخمس بعير ، وحمل على التقي لموافقته
لبعض العامة .

وروى عن ابي بصير ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : في السن خمسة من الابل
اقصاها وادناها سواء وفي الاصبع عشرة من الابل .

(١) على وزن لقمان نظير قوله تعالى اوزوجهم ذكر انا وانا

(٢) التهذيب باب ديات الاعضاء والجوارح الخ خبر ٩ .

(٣) يضى ان ادنا الاسنان واقصاها سواء في الدية .

(٤) لورده واللذين بعده في التهذيب باب ديات الاعضاء والجوارح الخ خبر ٦٣

باب الرجل يقتل فيعفو بعض اوليائه

ويريد بعضهم القود وبعضهم الدية

في رواية جميل بن دراج قال : قفى امير المؤمنين عليه السلام في رجل قُتل
وله وليان فعفا احدهما واراد الآخر ان يقتل . قال : يقتل ويرد على اولياء المقتول
المقاد نصف الدية .

وروى الحسن بن محبوب عن ابي ولاد الحنات قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن
رجل قُتل وله أب وأم وابن ، فقال الابن انا اريد ان اقتل قاتل ابي ، و قال الآخر
انا اعفو ، و قال الآخر : أنا اريد أن آخذ الدية ، قال : فليعط الابن أم المقتول
السدس من الدية ، و يعطى ورثة القاتل السدس من الدية حق الاب الذى عفا
ويقتله .

باب الرجل يقتل (الى قوله) وبعضهم الدية

﴿ في رواية جميل بن دراج ﴾ في الصحيح كالشيخين لكنهما قالا من جميل
بن دراج . عن بعض اصحابه رفعه الى امير المؤمنين عليه السلام في رجل قُتل وله وليان فعفى
احدهما وامى الآخر ان يعفو قال : ان اراد الذى لم يعف ان يقتل قتل ورد نصف الدية
على اولياء المقتول المقاد منه (١) . وكان المصنف قتل بالمعنى .

﴿ وروى الحسن بن محبوب ، عن ابي ولاد الحنات ﴾ في الصحيح كالشيخين
ويدل على جواز ان يقتل البعض مع عفو البعض عن القصاص فى حصته بعد الرد .

(١) اورده والخمسة التى بعده فى الكافى باب الرجل يقتل وله وليان او اكثر الخ غير

١ - ٢ - ٣ - ٨ - ٧ - ٦ والتهذيب باب القضاء فى اختلاف الاولياء خبر ٩ - ١ - ٢

وروى الحسن بن محبوب عن ابي ولاد قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قُتل وله اولاد صفار وكبار أرايت ان عفا اولاده الكبار ، فقال : لا يقتل ويجوز عفو الكبار في حصصهم فاذا كبر الصفار كان لهم أن يطلبوا حقهم من الدية .
وقد روى انه اذا عفا واحد من الاولياء عن الدم ارتفع القود .

﴿ وروى الحسن بن محبوب عن ابي ولاد ﴾ في الصحيح ويدل كالشيخين بظاهره على ان غير العاقب لا يقتله ، و لكن يأخذ الدية ، وحمل على الاستحباب ويمكن ان يقال : جواز طلب الدية لا ينافي جواز القتل .

﴿ وقد روى ﴾ روى الشيخان في الصحيح ، عن عبد الرحمن ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل قتل رجلين عمداً ولهما اولياء فعفى اولياء احدهما و ابي الآخرون قال : فقال : يقتل الذي لم يعف وان أحبوا ان يأخذوا الدية اخذوا قال عبد الرحمن : فقلت لابي عبد الله عليه السلام : فرجلان قتلا رجلا عمداً وله وليان فعفى احد الوليين قال : فقال : اذا عفى بعض الاولياء درىء عنهما القتل وطرح عنهما من الدية بقدر حصة من عفى وادباً الباقي من اموالهما الى الذي لم يعف .

وفي القوي كالصحيح ، عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام في رجلين قتلا رجلا عمداً وله وليان فعفى احد الوليين فقال : اذا عفى عنهما بعض الاولياء درىء عنهما القتل وطرح عنهما من الدية بقدر حصة من عفى وادباً الباقي من اموالهما الى الذي لم يعف وقال عفو كل ذي سهم جائز .

وفي الموثق كالصحيح ، عن ابي مريم ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام فيمن عفى من ذي سهم فإن عفوه جائز وقضى في اربعة اخوة عفى احدهم قال : يعطى بقيتهم الدية ويرفع عنهم بحصة الذي عفى .

وروى الشيخ في الموثق ، عن اسحاق بن عمار ، عن جعفر عن ابيه عليه السلام ان علياً عليه السلام كان يقول : من عفى عن الدم من ذي سهم له فيه فعفوه جائز و

سقط الدم وتسير دية ويرفع عنه حصة الذي عفى (۱) .
ويحمل الجميع على الاستحباب او على انه لا يجوز القصاص مالم يؤد حصة
العافی جمعاً بين الاخبار .

وبؤيده مارواه الشيخ في الموثق ، عن اسحاق بن عمار ، عن جعفر عن ابيه
عليه السلام ان علياً عليه السلام قال : انتظروا بالصغار الذي قتل ابوهم ان يكبروا فاذنابلغوا
خيروا ، فان احبوا قتلوا او عفووا او صالحوا .

وروي في الصحيح عن زرارة قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل قتل وله
اخ في دار الهجرة وله اخ في دار البدو ولم يهاجر ارايت ان عفا المهاجري واداد
البدوي ان يقتل آله ذلك ؟ قال : فقال : ليس للبدوي ان يقتل مهاجرياً حتى يهاجر
قال : واذا عفا المهاجري فان عفوه جائز ، قلت فللبدوي من الميراث شيء ؟ قال :
اما الميراث فله حظه من دية اخيه ان اخذت .

وفي القوى كالصحيح ، عن ابي العباس ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ليس للنساء
عفو ولا قود .

وفي الصحيح ، عن ابي ولاد الحنات قال : قال ابو عبد الله عليه السلام في الرجل يقتل
وليس له ولي الا الامام انه ليس الامام ان يعفوه ان يقتل او يأخذ الدية فيجملها
في بيت مال المسلمين لان جنابة المقتول كانت على الامام و كذلك يكون دينه
لامام المسلمين .

ويحمل على التقية كما يظهر من آخره ، لكن عمل به الاصحاب سوى ابن
ادريس ووجهه ظاهر - اما قوله عليه السلام (ليس للنساء عفو ولا قود) فحمل على الزوجة

(۱) اورده والاربعة التي بعده في التهذيب باب القضاء في اختلاف الاولياء خبر ۱۰ -

۵ - ۶ - ۷ - ۱۱ و اورد الثالث والرابع في الكافي باب الرجل يقتل وله وليان الخ

باب العاقلة

روى الحسن بن محبوب ، عن مالك بن عطية ، عن أبيه عن سلمة بن كهيل قال : أتى علي بن أبي طالب عليه السلام برجل قد قتل رجلاً خطأ ، فقال علي عليه السلام من عشيرتك وقرابتك ؟ فقال : مالي بهذه البلدة قرابة ولا عشيرة ، فقال : من أي أهل البلدان أنت فقال : أنا رجل من أهل الموصل ولدت بها ولي فيها قرابة وأهل بيت

لما تقدم من الأخبار وحمله بعضهم على من يتقرب بالام لما سيجيء من أنهم لا يرون من الدية .

وفي الصحيح ، عن جميل عن بعض أصحابنا ، عن أحدهما عليهما السلام قال : إذا مات ولي المقتول قام ولده من بعده مقامه بالدم (١) ويدل على أن القصاص يورث وفي القوى ، عن إسحاق بن عمار قال : قلت لأبي الحسن عليه السلام إن الله عز وجل يقول في كتابه : (وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلْيُسْرِفْ فِي الْقَتْلِ إِنْ كَانَ مَنصُورًا) فما هذا الأسراف الذي نهى الله عنه ؟ قال : نهى أن يقتل غير قاتله ويمثل بالقاتل ، قلت فما معنى قوله : أنه كان منصوراً ؟ قال : أي نصره أعظم من أن يدفع القاتل إلى ولي المقتول فيقتله ولا تبعه تلزمه من قتل في دين ولاديا (٢) وتقدم الأخبار في ذلك .

باب العاقلة

روى الحسن بن محبوب عن مالك بن عطية عن أبيه في القوى كالصحيح عن سلمة بن كهيل والظاهر أنهما اثنان وذكر الملامة وابن داود أنه كان

(١) التهذيب باب القضاء في اختلاف الأولياء خبر ١٧ و باب الينات على القتل

خبر ٢٢ .

(٢) الكافي باب النوادر خبر ٧ .

فسأل امير المؤمنين عليه السلام عنه فلم يجد له بالكوفة قرابة ولا عشيرة ، قال : فكتب الى عامله على الموصل .

(اما بعد فان فلان بن فلان ، وحليته كذا وكذا قتل رجلا من المسلمين خطأ وقد ذكر انه رجل من اهل الموصل وان له بها قرابة داهل بيت ، وقد بعثت به اليك مع رسولي فلان بن فلان وحليته كذا وكذا فاذا ورد عليك ان شاء الله فقرأت كتابي فافحص من أمره وسل عن قرابته من المسلمين ، فان كان من اهل الموصل ممن ولد بها وأصب له بها قرابة من المسلمين فاجمعهم اليك ثم انظر فان كان هناك رجل يرثه له سهم في الكتاب لا يحجبه عن ميراثه أحد من قرابته فالزمه الدية وخذه بها في ثلاث سنين ، وان لم يكن له من قرابته احد له سهم في الكتاب سواء في النسب ، ففرض الدية على قرابته من قبل أبيه وعلى قرابته من قبل أمه من الرجال المدركين المسلمين . ثم اجعل على قرابته من قبل أبيه ثلثي الدية ، واجعل على قرابته من قبل أمه ثلث الدية وان لم تكن له قرابة من أمه ففرض الدية على قرابته من قبل أبيه من الرجال المدركين المسلمين ثم خذهم بها واستأدهم الدية في ثلاث سنين ، وان لم يكن له قرابة من قبل أبيه ولا قرابة من

من خواص امير المؤمنين عليه السلام وروى فيه نوم ولا يعرف ان المذموم ايها وعلى أي حال فقد حكم الكليني (١) والمصنف صحة الحديث وعمل به الاصحاب متفرقا كما سيشار اليه .

﴿اما بعد فان فلان بن فلان وحليته كذا وكذا﴾ يدل على جواز العمل بالحلية والصورة والظاهر انها مع الكتابة التي يعرفها الوالي انه خطه عليه السلام وشهادة الرسول مع كتابه حليته يحصل العلم المادي بأنه هو . كما كان الاصحاب يعملون بمكاتيبهم عليه السلام بالقرآن المفيدة للعلم ، و كما يجوز العمل بالوجادة بخط الشيخ وبالكتب المتواترة عن المشايخ وان لم يسمها من الشيخ .

قبل امه ففرض الدية على اهل الموصل ممن ولد بها و. نشأ ولا ندخلن فيهم غيرهم من اهل البلدان ، ثم استأد ذلك منهم في ثلاث سنين في كل سنة نجماً حتى تستوفيه انشاء الله ، وان لم يكن لفلان بن فلان قرابة من اهل الموصل ولم يكن من اهلها وكان مبطلا فرده الى مع رسولي فلان بن فلان انشاء الله فانا وليه والمؤدى عنه ولا يبطل دم امرى مسلم .

وروى الحسن بن محبوب ، عن ابي ولاد عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ليس بين اهل الذمة معاقلة فيما يجنون من قتل او جراحة انما يؤخذ ذلك من اموالهم

ويدل على تقديم الوارث الذي له سهم في القرآن بخصوصه لاما كان بعمومه من ذوى الارحام ، على غيرهم من القرابة ، والمشهور البسط على الجميع لئلا يلزم الاجحاف عليهم سيما اذا قيل بالمقدر كما ذهب اليه الاكثر ، وهو نصف مثقال من الذهب المسكوك على الفنى ، وربع على غيره ولو لم يكن فيقسط على المتقرب بالاب كالا عمام و اولادهم ، وعلى المتقرب بالام كالاخوال و اولادهم بان يكون الثلثان على المتقرب بالاب والثلث على المتقرب بالام وعمل على هذا التفصيل بعض اصحاب . والمشهور بينهم انها على المصبة وهم الاخوة و اولادهم ، والاعمام و اولادهم الآن يا اول المتقرب بالام باولاد البنات من الاعمام من الذكور البالغين و ذكور اولاد العمات فانهم متقربون اليه بالاب على قول جماعة ، وفي دخول الباء والاولاد خلاف والمشهور دخولهم لانهم اقرب وليس فيه نص فالتوقف ادلى .

ولو لم يكن له قرابة فيفرض على اهل البلد ولم يعمل به احد غير المصنف والكلىنى ، والمشهور انها حينئذ على الامام لانه عليه السلام وادنه ، ادعى بيت المال لثلاث يهدددم مسلم .

وروى الحسن بن محبوب عن ابي ولاد في الصحيح كالشيخين (١) ويدل على انه ليس بين اهل الذمة معاقلة بل الدية على مثل الجاني ، ومع اعماره على

فان لم يكن لهم مال رجعت الجناية على امام المسلمين لانهم يؤدون اليه من الجزية كما يؤدى العبد الضريبة الى سيده ، قال : وهم ممالك للامام ، فمن اسلم منهم فهو حر .

وروى الحسن بن محبوب ، عن ابي ايوب ، عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال : كان امير المؤمنين عليه السلام يجعل جناية الممتوه على عاقلته خطأ او عمداً .

وقال امير المؤمنين عليه السلام لانقل المافلة الا ما قامت عليه البينة ، وانه رجل فاعترف عنده فجعله في ماله خاصة ولم يجعل على عاقلته منه شيئاً .

وروى الحسن بن محبوب ، عن علي بن ابي حمزة عن ابي جبير عن ابي جعفر عليه السلام قال : لانضمن المافلة عمداً ولا قراراً ولا صلحاً .

وروى الملا ، عن محمد الحلبي قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل

الامام ، والظاهر انه يؤديه من بيت المال لان الجزية تدخل فيه كما يفهم من التعليل **﴿ وروى الحسن بن محبوب ﴾** في الصحيح كالشيخين (١) ، ويدل على ان جناية المجنون على عاقلته ، وتقدم الاخبار فيه .

﴿ وقال امير المؤمنين عليه السلام ﴾ رواه الشيخ في الموثق عن زيد بن علي عن آباءه عليهم السلام (٢) .

﴿ وروى الحسن بن محبوب ﴾ في الموثق كالشيخين (٣) وعمل به الاصحاب ويؤيده ما رواه الشيخ عن السكوني ان امير المؤمنين عليه السلام قال : المافلة لا يضمن عمداً ولا قرار ولا صلحاً (٤) .

﴿ وروى الملا ﴾ في الصحيح والشيخ في القوي (٥) **﴿ عن محمد الحلبي ﴾** ويدل

(١) التهذيب باب ضمان النفوس وغيرها خبر ٥٠

(٢-٣-٤) التهذيب باب الينات على القتل خبر ١٠-٢٢-١٣ .

(٥) التهذيب باب ضمان النفوس خبر ٢٩ .

ضرب رأس رجل بمعول فسالت عيناه على خديه فوثب المضروب على ضاربه فقتله فقال ابو عبد الله عليه السلام هذان متعديان جميعاً فلا رى على الذى قتل الرجل قوداً لانه قتله حين قتله وهو اعمى والاعمى جنايته خطأ تلزم عاقلته يؤخذون بها فى ثلاث سنين فى كل سنة نجم فان لم يكن للاعمى عاقلة لزمته دية ماجنى فى ماله يؤخذ بها فى ثلاث سنين ويرجع الاعمى على ورثة ضاربه بدية عينيه .

على ان عمدا لاعمى خطأ وتقدم وثقة الساباطى فيه ، وحمل على قصد الدفع او الضرب بما ليس بمقاتل غالباً وفيهما نظر .

وروى الشيخ فى الصحيح ، عن محمد بن مسلم ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : من لجأ الى قوم فأقروا بولايته كان اهم ميراثه وعليهم معقلته (١) وهو ولاء تضمن الجريمة وتقدم فى باب الولاء وسببى فى الميراث .

وفى القوى عن السكونى عن على عليه السلام فى رجل أسلم ثم قتل رجلاً خطأ قال : اقسام الدية على نحوه من الناس ممن اسلم وليس له موال - وحمل على تضمنهم جرائمهم (٢) .

وفى الصحيح عن البرزنجى عن ابي جعفر عليه السلام فى رجل قتل رجلاً عمداً ثم فر فلم يقدر عليه حتى مات قال : ان كان له مال اخذ منه والا اخذ من الاقرب فالاقرب .

وروى فى الموثق ، عن ابي بصير قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل رجلاً متممداً ثم هرب القاتل فلم يقدر عليه قال : ان كان له مال اخذت الدية من ماله والا فمن الاقرب فالاقرب فان لم يكن له قرابة آداء الامام فانه لا يبطل دم امرئ مسلم قال الكلينى وفى رواية اخرى ثم للوالى بعد ، حبسه وادبه اى لو ادى دية وقدر عليه وعمل بهما اكثر الاصحاب ،

(١) التهذيب باب البيئات على القتل خبر ٢٥ .

(٢) اورده والاربعة التى بعده فى التهذيب باب البيئات على القتل خبر ٢٠ - ١٢ -

١١ - ١٦ - ٩ واورد الثانى والخامس فى الكافى باب العاقلة خبر ٣-٢٠

باب ماجاء في رجل ضرب رجلاً فلم ينقطع بوله

روى عن اسحاق بن عمار انه قال : سأل رجل ابا عبد الله عليه السلام وانا حاضر عن رجل ضرب رجلاً فلم ينقطع بوله ، قال : ان كان البول يمر الى الليل فعليه الدية ، وإن كان الى نصف النهار فعليه ثلثا الدية ، و ان كان الى ارتفاع النهار فعليه ثلث الدية .

وذكر المحقق رواية ابي بصير وحكم بضعفه ولم ينظر الى رواية البرزطي ، وذكر الشهيد الثاني رحمه الله رواية البرزطي عن الباقر عليه السلام والحال ان في التهذيب ، عن ابي جعفر عليه السلام وهو الجواد عليه السلام ونوّههم ارساله فتأمل .

وروى الشيخ في الصحيح ، عن يونس عن رواء عن احدهما عليهما السلام انه قال في الرجل اذا قتل رجلاً خطأ فمات قبل ان يخرج الى اولياء المقتول من الدية ان الدية على ورثته فان لم يكن له عاقلة فعلى الوالى من بيت المال - والظاهر انه كان شبه العمدة وكان في ماله .

وروي في الموثق كالصحيح ، عن ابي مر يم عن ابي جعفر عليه السلام قال قضي امير المؤمنين عليه السلام ان لا يحمل على العاقلة الا الموضوعة فصاعداً وقال : ما دون السمعاق اجر الطبيب سوى الدية - اي من السمعاقة الى الخارصة يؤخذ اربعة ابعرة الى واحد ليس بدية حتى تكون على العاقلة وانما قررها الشارع لاجر الطبيب حتى يصلح .

باب ماجاء في رجل ضرب رجلاً فلم ينقطع بوله

اي يحصل له سلس البول ﴿ روى عن اسحاق بن عمار ﴿ في الموثق كالصحيح والشيخان في القوي (١) .

(١) اورده والذي به في التهذيب باب ديات الاعضاء والجوارح خبر ٢٦-٢٧ واورد الاول

في الكافي باب ما يجب فيه الدية كاملة الخ خبر ٢٢

وروى غياث بن ابراهيم عن جعفر بن محمد عن ابيه عليه السلام ان علياً عليه السلام قضى
فى رجل ضرب حتى سلس بوله بالدية الكاملة .

باب دية النطفة والعلة والمضغة والعظم والجنين

روى محمد بن اسمعيل بن بزيغ ، عن صالح بن عقبة ، عن سليمان بن صالح

﴿ وروى غياث بن ابراهيم ﴾ فى الموثق كالشيخين و تقدم الاخبار فى ذلك

باب دية النطفة (الى قوله) والجنين

و تقدم فى كتاب طريف ﴿ روى محمد بن اسمعيل بن بزيغ عن صالح بن عقبة
عن سليمان بن صالح ﴾ فى القوى كالشيخين (١) ﴿ ثم هى ماء حتى يستهل ﴾ اى يسكى
ويصيح او يعلم حيوته بحر كة الاحياء .

و يؤيده ما رواه الشيخان فى الصحيح ، عن محمد بن مسلم قال : سألت ابا
جعفر عليه السلام عن الرجل يضرب المرأة فتطرح النطفة ؟ فقال : عليه عشرون ديناراً
فقلت : فيضربها فتطرح العلقه ؟ فقال : عليه اربعون ديناراً ، قلت : يضربها فتطرح
المضغة ؟ فقال : عليه ستون ديناراً ، فقلت : فيضربها فتطرحه وقد صار له عظم ؟
فقال : عليه الدية كاملة ، بهذا قضى امير المؤمنين عليه السلام ، قلت فما صفة خلقه النطفة
التي يعرف بها ؟ فقال : النطفة تكون بيضاء مثل النخامة الغليظة فتمكث فى الرحم
اذا سارت فيه اربعين يوماً ثم تصير الى علقه ، قلت . فما صفة خلقه العلقه التي تعرف
بها ؟ فقال : هى علقه كملقة الدم المعجمجة الجامدة تمكث فى الرحم بعد محولها عن
النطفه اربعين يوماً ثم تصير مضغة ، قلت : فما صفة المضغة وخلقها التي تعرف بها ؟
قال : هى مضغة لحم حمراء فيها عروق خضر مشتبكة - ثم تصير الى عظم قلت : فما صفة
خلقته اذا كان عظماً ؟ قال : اذا كان عظماً شقوله السمع و البصر و ثبت جوارحه

(١) الكافى باب دية الجنين خبر ٩ والتهذيب باب الحوامل والحمل والخبر ٢

عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ان في النطفة عشرين ديناراً ، وفي العلقه اربعين ديناراً

فان كان كذلك فان فيه الدبة كاملة (١) .

اعلم انه لامنافاة بينه وبين سائر الاخبار ، لان الظاهر ان المراد باربعين يوماً ان النطفة تبقى ابيض الى عشرين يوماً ثم تشرع في الحمرة الى الاربعين فتصير علقه ثم تشرع في المقد حتى تتم مضفة في عشرين يوماً الى الستين فيكون بعد تحويل النطفة من البياض الى الحمرة اربعون يوماً ، وهكذا والمراد بالدبة الكاملة دبة الجنين الا ان يسقط حياً فتكون فيه دبة الانسان .

ومثله ما رواه الشيخ في الحسن كالصحيح عن ابي جرير القمي قال : سألت العبد الصالح عليه السلام عن النطفة ما فيها من الدبة وما في العلقه ، وما في المضفة المخلقة وما يقر في الارحام ؟ قال : انه يخلق في بطن امه خلقاً من بعد خلق يكون نطفة اربعين يوماً ثم مضفة اربعين يوماً ففي النطفة اربعون ديناراً وفي العلقه ستون ديناراً وفي المضفة ثمانون ديناراً فاذا اكتمت المظام لحماً ففيه مائة دينار ، قال الله عز وجل ثم انشأناه خلقاً آخر فتبارك الله احسن الخالقين ، فان كان ذكراً ففيه الدبة وان كانت أنثى ففيها دبتها .

وروي في القوي كالصحيح عن سعيد بن المسيب قال : سألت علي بن الحسين عليه السلام عن رجل ضرب امرأة حاملاً برجله فطرح مافي بطنها ميتاً فقال : ان كان نطفة فان عليه عشرين ديناراً قلت فما حد النطفة ؟ فقال : هي التي اذا وقعت في الرحم فاستقرت فيه اربعين يوماً قال : وان طرحته و هو علقه فان عليه اربعين ديناراً ، قلت فما حد العلقه ؟ فقال : هي التي اذا وقعت في الرحم فاستقرت فيه ثمانين يوماً قال : فان طرحته و هو مضفة فان عليه ستين ديناراً قلت : فما حد المضفة ؟ فقال هي التي اذا وقعت في الرحم فاستقرت فيه مائة وعشرين يوماً ، قال : وان طرحته

(١) الكافي باب دبة الجنين خبر ١٠ والتهذيب باب الحوامل والحمل الخ خبر ٥

(٢) التهذيب باب الحوامل والحمل الخ خبر ٣

و في المصنفه ستين ديناراً وفي المظم ثمانين ديناراً فاذا كسى اللحم فمأة ، ثم هي

وهو سمة مخلقة له عظم ولحم مزيل الجوارح (اي مفرقها وممتازها او مربل بالراء المهملة والباء الموحدة اي كثيرة اللحم وفي التهذيب مرتب الجوارح) قد نفخ فيه روح العقل فان عليه دية كاملة ، قلت له : ارايت تحولّه في بطنها الى حال أبروح كان ذلك اوبغير روح ؟ قال : بروح غذاء الحيوة القديم المنقول في اصلااب الرجال و ارحام النساء و لولا انه كان فيه روح غذاء الحيوة (وفي الكافي بالمهملتين فيهما) (١) ما تحولّ عن حال بعد حال في الرحم و ما كان اذاً على مَنْ يقتله دية (٢) .

و الظاهر ان المراد بروح الغذاء الروح الحيواني او النباتي وعلى المهملتين معناه غير النفس الناطقة التي خلقها الله تعالى قبل خلق الاجساد بالفى عام ولهذا اطلق عليها القديم وتقدم انه يطلق على مَنْ مضى عليه ستة اشهر ، القديم كما قال الله تعالى كالمرجون القديم (٣) ؛

وروى الشيخ في الصحيح والكليني في القوى كالصحيح ، عن ابن مسكان ذكره عن ابي عبدالله عليه السلام قال : دية الجنين خمسة اجزاء ، خُمسٌ للنطفة عشرون ديناراً و للعلقة خُمسان اربعون ديناراً و للمصنفه ثلثة اخماس ستون ديناراً و للمظم اربعة اخماس ثمانون ديناراً ، فاذا تمّ الجنين كانت له مأة دينار فاذا الشأ فيه الروح فديته الف دينار او عشرة آلاف درهم ان كان ذكراً و ان كانت انثى فخمسمائة دينار و ان قتلت المرأة وهي حبلى فلم يدرأ ذكراً كان ولدها ام انثى فدية الولد

(١) يعنى في الكافي عدا بالعين والدال المهملتين يعنى سوى الحياة القديم الذى كان ينتقل من الاصلااب والارحام .

(٢) الكافي باب دية الجنين خبر ١٥ و التهذيب باب الحوامل والحمل الخ خبر ٣

(٣) يس ٣٨

مائة حتى يستهل فاذا استهل فالدية كاملة .

وروى محمد بن اسماعيل ، عن يونس الشيباني قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام فان خرج في النطفة قطرة دم ؟ قال : في القطرة عشر النطفة فيها اثنان وعشرون ديناراً ، قال : قلت : فان قطرت قطرتان ؟ قال : فاربعة وعشرون ديناراً ، قلت فان قطرت ثلاث ؟ قال : فستة وعشرون ديناراً ، قلت فاربعة ؟ قال : ثمان وعشرون ، وفي خمس ثلاثون فان زادت على النصف فبحساب ذلك حتى تصير علقه ، فاذا كان علقه فأربعون ديناراً .

وروى محمد بن اسماعيل ، عن ابي شبل قال : حضرت يونس الشيباني و

صفان ، نصف دية الذكر ونصف دية الانثى وديتها كاملة (١) .

وروى الكليني في الحسن كالصحيح ، عن عبدالله بن سنان عن رجل ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : قلت له الرجل يضرب المرأة فتطرح النطفة قال عليه عشرون ديناراً فان كان علقه فعليه اربعون ديناراً وان كان مضغه فعليه ستون ديناراً وان كان عظماً فعليه الدية .

وكانه سقط من الرواة اترك بعضها للظهور وكان المراد بالمظم اذا اكتسى

اللحم .

وروى محمد بن اسماعيل في الصحيح كالشيخين عن يونس الشيباني وفيهما عن صالح بن عتبة عن يونس الشيباني وكانه سقط من النسخ اتركه المصنف اعتماداً على ما تقدم فانهما خبر واحد .

وروى محمد بن اسماعيل عن ابي شبل في الصحيح وفيهما بعد ذكر الخبر السابق فقال له ابو شبل - واخبرنا ابو شبل قال : حضرت يونس الشيباني و الظاهر ان قائل قوله (فقال) صالح بن عتبة - لا محمد بن اسماعيل لانه لم يلق ابا عبد الله

(١) اورده والثلة التي بعده في الكافي باب دية الجنين خبر ٢-٨-٧ واورد الاول

والاخيرين في التهذيب باب الحوامل والحامل الخ خبر ١-٧-٨

ابوعبدالله عليه السلام يخبره بالديات ، فقلت له : فإن النطفة خرجت منضخضة (١) بالدم قال : قد علفت ان كان دم صاف ففيه اربعون ، و ان كان دم أسود فلا شيء عليه الا التعزير لانه ما كان من دم صاف فذلك للولد و ما كان من دم اسود فإنما ذلك من الجوف قال ابو شبل : فان العلقة قد صارت فيها شبه العرق من اللحم ، قال فيه اثنان و اربعون العشر ، قلت : فان عشر اربعين اربعة ، قال : اما هو عشر المضغة لانه انما ذهب عشرين و كلما زادت زيد حتى تبلغ الستين ، قال : قلت : فاني رأيت في المضغة شبه المقدة عظماً يابساً ، قال فذلك العظم الذي اول ما يتبدد فيه اربعة دنائير ، فان زاد فزد اربعة حتى يتم الثمانين ، و كذلك إذا كسى العظم لحماً فكذلك .

عليه السلام ، والظاهر ان صالح كان حاضراً عند السؤال و لم يكف به واخبره ايضاً ابو شبل لانه كان اضبط منه و يحتمل ان يكون قوله (و اخبرنا) تفسيراً لقوله (فقال له ابو شبل) وعلى أي حال فالراوى (صالح) لا (محمد) و الظاهر انه اشتبه عليه لسرعة التصنيف .

و اما الاختلاف في حلول الروح فيمكن ان يكون باختلاف الاشخاص و الامكنة على ان قوله : (اذا مضت الخمسة الاشهر فقد صارت فيه الحياة) لا يدل على انه لا يصير فيه قبله .

و روي بعد الخبر ، عن محمد بن اسماعيل . عن صالح بن عتبة ، عن يونس الشيباني قال : حضرت انا و ابو شبل عند ابي عبدالله عليه السلام فسألته عن هذه المسائل في الديات ثم سأل ابو شبل و كان اشدّ مبالغة فعليته حتى استنطق (٢) و هو ايضاً

(١) وفي الكافي متحصصة بالحاء والصاد المهملتين - والحصصة تحريك الشيء في الشيء حتى يتمكن ويستقر فيه والخفضة بالخاء والصاد المعجمتين معناه التحريك ايضاً - القاموس .

(٢) في الكافي والتهذيب (حتى استنطق) .

قال : قلت : فاذا ذكرها فسقط الصبي لا يدري أحيى كان أم لا ؟ قال : هيئات
يا ابا شبل انا ذهبت الخمسة الأشهر فقد صارت فيه الحياة واستوجب الدية .
و فى رواية محمد بن ابي عمير عن محمد بن ابي حمزة ، عن داود بن فرقد عن
ابى عبد الله عليه السلام قال : جاءت امرأة فاستعدت على اعرابي قد افزعها فالتقت جنيناً ،
فقال الاعرابي : لم يهت ولم يصح ومثله يطل ، فقال له النبي ﷺ اسكت سجاعة
عليك غرة عبد أمة .

مؤيد للسقوط ويحتمل ان يكون محمد بن اسماعيل رأهما وروى عنهما بلا واسطة
وبواسطة لكنه بعيد جداً .

﴿ وفى رواية محمد بن ابي عمير عن محمد بن ابي حمزة ﴾ فى الصحيح كالشيخ
و الكليني فى الحسن كالصحيح (١) ﴿ عن داود بن فرقد ﴾ الثقة ﴿ عن ابي عبد الله
عليه السلام قال جاءت امرأة فاستعدت ﴾ اى طلبت منه النصرة على خصمها ﴿ قد افزعها ﴾
وخوفها ﴿ لم يهت ﴾ من الاهلال وهو رفع الصوت كقوله ﴿ ولم يصح ومثله يطل ﴾
بالضم والفتح بالمعلوم وبالمجهول اى يهدر ﴿ اسكت سجاعة ﴾ اى تجنى وبعد ذلك
تقول الكلام بالسجع ؟ وروى الغزالي انه قال النبى ﷺ لعبد الله بن رواحة فى
سجع بين ثلاث كلمات : اياك والسجع يابن رواحة .

فكان السجع ما زاد على كلمتين ولذلك لما قال ذلك الرجل فى دية الجنين
كيف أدى من لا شرب ولا اكل ولا صاح ولا استهل . ومثل ذلك يطل فقال له النبى
ﷺ : أسجع كسجع الاعراب ؟ وفى كثير من النسخ بالشين اى الحية لكن
الظاهر انه تصحيف النساخ ﴿ عليك غرة ﴾ وفيهما غرة وصيف ﴿ عبد أمة ﴾
تفسير للغرة ، واسلمها البياض الذى يكون فى وجه الفرس واستعمل فيهما تجوزاً شامياً
والوصيف الخادم والخدمة ،

وروى الشيخ فى الصحيح ، عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام ان رجلاً

وروى جميل بن دراج ، عن عبيد بن زرارة قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام ان الغرة تكون بمائة دينار ، وتكون بمشرة دنائير ، فقال : بخمسين .
وروى الحسن بن محبوب ، عن علي بن رثاب ، عن ابي عبيدة عن ابي عبد الله عليه السلام في امرأة شربت دواء وهي حامل لتطرح ولدها فالت ولدها ، قال : ان كان له عظم قد ثبت عليه اللحم وشق له السمح والبصر فان عليها دية تسلمها الى ابيه ، قال : وان كان علقه او مضغة فان عليها اربعين ديناراً ، او غرة تسلمها الى ابيه ، قلت : فهي لا ترث من ولدها من دية ؟ قال : لا لانها قتلتها .

جاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد ضرب امرأة حبلى فأسقطت سقطاً ميتاً فأتى زوج المرأة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأتعده عليه فقال الضارب يا رسول الله ما اكل ولا شرب ولا استهل ولا صاح ولا استبش (او ولا استبشر) فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم انك رجل سبّاعة ففنى فيه رقبة (١) .

وفي الصحيح ، من ابي عبيدة والحلبى ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سئل عن رجل قتل امرأة خطأ وهي على رأس ولدها ثم خض فقال : خمسة آلاف درهم وعليه دية الذي فى بطنها غرة وصيف او وصيفة او اربعون ديناراً (٢) وحمل على ان يكون الجنين علقه كما يدل عليه خبر ابي عبيدة الآتى .

﴿ وروى جميل بن دراج ﴾ فى الصحيح كالشيخ والكلينى فى الحسن كالصحيح (٣) ﴿ عن عبيد الله ﴾ او عبيد كما هو فيهما ﴿ بن زرارة ﴾ (الى قوله) فقال بخمسين ﴿ وحمل على ما بين العلقه والمضغة والتخير اظهر والله تعالى يعلم .
﴿ وروى الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب ﴾ فى الصحيح كالشيخين ﴿ عن ابي عبيدة ﴾ (الى قوله) فان عليها دية ﴿ اعمدية الجنين .

(١-٢) التهذيب باب الحوامل والحوامل الخ خبر ١٣-١٤ .

(٢) اورده والخمسة : التى يملأها فى التهذيب باب الحوامل والحوامل الخ خبر ١٥ - ١٦

١٧-١١-١٠-٢٠ واورد الخمسة الاول فى الكافى باب دية الجنين خبر ١٢ - ٦

وروى الحسن بن محبوب ، عن نعيم بن ابراهيم عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام في رجل قتل جنين امة لقوم في بطنها ، فقال : ان كان مات في بطنها بعد ما ضربها فعليه نصف عشر قيمة الامة ، و ان ضربها فالقته حياً فمات فان عليه عشر قيمة الامة .

وروي ، عن اسحاق بن عمار في الموثق كالصحيح ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : ان الفرقة تزيد وتنقص ولكن قيمتها اربعون ديناراً .
و عن السكوني عن ابي عبدالله عليه السلام قال : قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنين الهلالية حين دُميت بالحجر فالقت ما في بطنها غرة عبد اومة .
و في الموثق ، عن ابي بصير ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : ان ضرب رجل بطن امرأة حبلى فالقت ما في بطنها ميتاً فان عليه غرة عبد اومة يدفعها اليها .
وروي الشيخ عن السكوني عن ابي عبدالله عليه السلام قال : الفرقة تزيد وتنقص ولكن قيمته خمسمائة درهم .

﴿ وروى الحسن بن محبوب عن نعيم بن ابراهيم ﴾ في القوي كالصحيح
﴿ عن عبدالله بن سنان ﴾ وفيه عن ابن سنان وفيه عن ابي سيار (١) وهو اظهر
وكانه صحف بابن سنان وصحيح ببطلان ، ويدل على ان دية جنين الامة نصف المشر ،
وحمل على التامة ، ومع سقوطه حياً عشر قيمة امة .
وروي الشيخ عن السكوني ، عن ابي عبدالله عليه السلام في جنين الامة عشر ثمنها -
ويحمل على الحي .

وكذا ما رواه عن امير المؤمنين عليه السلام انه قضى في جنين اليهودية والنصرانية
والمجوسية عشر دية امة .

(١) اورده والغصة التي يهذه في التهذيب باب الحوامل والحوامل الخ خبر ١٨

٢٣-٢٢-٢١-١٩-٢١ واورد الاول والخامس في الكافي باب دية الجنين خبر ٥-١٢

وسأل سماعة عليه السلام عن رجل ضرب ابنته وهي حبلى فأسقطت سقطاً ميتاً فاستمدي زوج المرأة عليه ، فقالت المرأة لزوجها : ان كان لهذا السقط دية ولي منه ميراث فان ميراثي منه لابي ، قال : يجوز لايها ما وهبت له ، وروى الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل قال : سألت ابا الحسن عليه السلام عن لئس دخل على امرأة حبلى فوقع عليها فالقت ما في بطنها فوثبت عليه المرأة فقتلته قال : يطل دم اللئس ، وعلى المقتول دية سخلتها .

باب ما يجب في الرجل المسلم يكون في ارض الشرك

فيقتله المسلمون ثم يعلم به الامام

روى ابن ابي عمير ، عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل مسلم كان في ارض الشرك فقتله المسلمون ثم علم الامام بعد ، فقال يمتق مكانه رقبة مؤمنة

وعن السكوني قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : في جنين البهيمة فالقت . عشر ثمنها .

﴿ وسأل سماعة ﴾ في الموثق كالصحيح كالشيخين ، والشيخ ايضا في الصحيح عن سليمان بن خالد ﴿ ابا عبد الله عليه السلام ﴾ وفي رواية سليمان بن زيادة (وقال يؤدي ابوها الى زوجها ثلثي دية السقط) .

﴿ وروى الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل ﴾ في القوي كالصحيح وتقدم الاخبار في ان دم اللئس هدر وسيجيء ايضا .

باب ما يجب (الى قوله) ثم يعلم به الامام

﴿ روى ابن ابي عمير ﴾ في الصحيح كالشيخ عن بعض اصحابه (١) ﴿ عن ابي

وذلك قول الله عز وجل (وان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحريروا رقة مؤمنة) .

باب ما يجب على من داس بطن رجل حتى أحدث في ثيابه

في رواية السكوني ان رجلاً رفع الى علي عليه السلام وقد داس بطن رجل حتى أحدث في ثيابه ف قضى عليه ان يداس بطنه حتى يحدث كما أحدث او يغزم تلك الدية .

عبد الله عليه السلام في رجل مسلم كان في ارض الشرك وكانوا اعداء ولم يكن بينهم وبين المسلمين عهد كما يدل عليه الآية ، ويمكن التعميم لانه قال الله تعالى بعدها وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى اهله وتحرير رقة مؤمنة (١) - فهما مشتركان في التحرير وعلى هذا يكون الاستشهاد بتمام الآية فكأنه قال عليه السلام الى آخرها ، ولما كان في الكون مع اعداء الدين مخالفة لامر الله لم يكن له دية بخلاف الثاني فانهم ليسوا بأعداء ، للذمة .

باب ما يجب على من داس بطن رجل الخ

والدوس الضرب بالرجل والمشهور بين الاصحاب عدم القصاص لخطره ، ويمكن ان يكون تخويفاً كما تقدم في صحيحة ابي بصير في الكسر و خصوصاً في خبر امير المؤمنين عليه السلام و كتاباه فان الغالب عليه عليه السلام التخويف ، والفرس هنا الزام الجاني بثلك الدية والله تعالى يعلم .

باب الرجل يتعدى في نكاح امرأة فيلح عليها حتى تموت

روى الحسن بن محبوب ، عن العارث بن محمد ، عن زيد عن ابي جعفر عليه السلام في رجل نكح امراته في دبرها فألح عليها حتى ماتت من ذلك ، قال : عليه الدية .

باب دية لسان الاخرس

روى الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال : سأله بعض آل زرارة عن رجل قطع لسان رجل أخرس فقال : ان كان ولدته

باب الرجل يتعدى في نكاح امرأة الخ

والتمدى هنا الوطى في دبرها وظاهر المصنف الحرمة كما تقدم وأشار اليه هنا ايضاً بها .

﴿ روى الحسن بن محبوب عن الحرث بن محمد ﴾ في القوي كالصحيح كالشيخ (١)
﴿ عن زيد ﴾ وكأنه الشحام ، والأظهر (بريد) لكثرة رواية الحرث عندهما فقتان
﴿ فالج ﴾ وبالج ﴿ قال عليه الدية ﴾ ولا يثاب في الحلية لانه شبه عمد .

باب دية لسان الاخرس

﴿ روى الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم ﴾ في الصحيح كالشيخين (٢) ﴿ عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال سأله بعض آل زرارة ﴾ من اخوته واولاده ﴿ فقال (الى قوله) فعليه الدية ﴾ وفيهما (فعليه ثلث الدية) وهو ادق بالاطباء الصحيحة

(١) التهذيب باب ضمان النفوس خبر ٥٢ .

(٢) الكافي باب دية عين الاعمى الخ خبر ٧ و التهذيب باب دية عين الاعور الخ

امه وهو اخرس فعليه الدية ، وان كان لسانه ذهب بوجع او آفة بعدما كان يتكلم فان على الذى قطع تلك دية لسانه .

باب ما يجب فى الافضاء

قضى امير المؤمنين عليه السلام فى امرأة أفضيت بالدية .
وفى نوادر الحكمة ان الصادق عليه السلام قال فى رجل أفضت امراته جاريتته يدها فقضى أن تقوم قيمة وهى صحيحة وقيمة وهى مفضاة فيغرمها ما بين الصحة والميب و اجبرها على امساكها لانها لا تصلح للرجال .

المتقدمة لكن ما هنا ادق بالتفصيل ، والظاهر ان التفصيل لبيان ثبوتية الحكم فيهما ، والظاهر ان اللفظ هنا من النسخ ، لما رواه ان التفصيل يلفو فى نظرهم ، والله تعالى يعلم .

باب ما يجب فى الافضاء

قد تقدم من المصنف صحيحتا سليمان بن خالد و الحلبي فى الافضاء وان فيه الدية والاجراء عليها حتى تموت وذكرنا غيرهما من الاخبار في قضا امير المؤمنين عليه السلام في روى الشيخ عن السكوني عن جعفر عن ابيه عليه السلام رفع اليه جاريتان دخلتا الحمام فافضت (ادفاقتت احد بهما الاخرى بأصبعها فقضى على التى فعلت عقلاها (١) اى ديتها :

في وفى نوادر الحكمة في رواه الشيخ عن السكوني عن جعفر عن ابيه عن عليه السلام ان رجلا افضى امرأة فقوّمها قيمة الامة الصحيحة وقيمتها مفضاة ثم نظر ما بين ذلك فجعل من ديتها واجبر الزوج على امساكها (٢) .

والظاهر ان ما ذكره المصنف غير هذه الرواية ويشكل الحكم بامساك المرأة

باب ما يجب فيمن صب على رأسه ماء حار فذهب شعره

روى جعفر بن بشير، عن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام : رجل صب ماء حاراً على رأس رجل فامتط شعره فلا ينبت ابداً ، قال عليه الدية .

جارية غيرها ، والاطهر انه وقع التصحيف من النسخ و كان امرأته جارية و كان هذا الحكم مخصوصاً بمن كان امرأته جارية لغيره و افضاها فحكم بالارش لمولاه و امر الزوج بامساكها و وقع التصحيف والسقط من الكتاين ، والله تعالى يعلم . و كتاب نوادر الحكمة تصنيف محمد بن يحيى بن عمران الاشعري و وصفه علماء قم بدبة شبيب كما يقال (ابن ابى هريرة) فانه كان فيه الرطب واليابس والصحيح والسقيم ، واستثنى محمد بن الحسن بن الوليد وبمه المصنف عنه رواية جماعة لكن هذا الخبر ليس مما استثنوه .

وروى الشيخ في الموثق عن اسحاق بن عمار عن جعفر عليه السلام ان علياً عليه السلام كان يقول : من وطئ امرأة من قبل ان يتم لها تسع سنين فاعنف ضمن (١) .

باب ما يجب فيمن صب الخ

روى جعفر بن بشير عن هشام بن سالم في الصحيح كالشيخ (٢) عن سليمان بن خالد (الى قوله) فامتط اي تساقط (او فامتط) بمعنى و كأنه كتب للتفسير فتوهم نسخة كما يقع كثيراً .

وروى الكليني في القوي عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قلت : الرجل يدخل الحمام فيصب صاحب الحمام ماء حاراً فيتمط شعر رأسه فلا ينبت فقال عليه الدية

(١) التهذيب باب ضمان النفوس خبر ٥٢ .

(٢) التهذيب باب ديات الاضياء والجوارح الخ خبر ٢٢ .

وروى عن سلمة بن تمام قال : اهرق رجل على رأس رجل قدراً فيها مرق
فذهب شعره ، فاخصموا في ذلك الى على عليه السلام فاجله سنة ، فلم ينبت شعره فقضى
عليه بالدبة :

باب ما يجب في اللحية اذا حلفت

في رواية السكوني ان علياً عليه السلام قضى في اللحية اذا حلفت فلم تنبت بالدبة
كاملة فاذا نبتت فثلث الدبة .

كاملة (١) .

وروى عن سلمة (سليمان بن خبيب) بن تمام رضي الله عنه رواه الشيخ عنه (٢) والظاهر ان رواه
من العامة لكنه يصلح مؤيداً لما تقدم - وفي القوي عن ابن سنان قال : قلت لابي
عبدالله عليه السلام جعلت فداك ما على رجل وثب على امرأة فحلّق رأسها ؟ قال : يضرب
ضرباً وجيماً ويحبس في سجن المؤمنين حتى يستنبت شعرها فان نبت اخذ منه مهر نسائها
وان لم ينبت اخذ منه الدبة كاملة ، قلت : فكيف صار مهر نسائها ان نبت شعرها ؟ فقال : يا ابن
سنان ان شعر المرأة وعذرتها شريكان في الجمال فاذا ذهب بأحدهما وجب لها المهر كاملاً
(او كاملاً) (٣) .

باب ما يجب في اللحية اذا حلفت

في رواية السكوني رضي الله عنه في القوي كالشيخين - لكنهما في القوي عن مسمع عن
ابي عبدالله عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام في اللحية اذا حلفت فلم تنبت الدبة كاملة

(١) الكافي باب ما يجب فيه الدبة كاملة الخ خبر ٢٩ والتهذيب باب ديات الاعضاء

والجوارح الخ خبر ٢٣

(٢) التهذيب باب ديات الاعضاء والجوارح الخ خبر ٦٨

(٣) التهذيب باب ديات الاعضاء والجوارح الخ خبر ٦٩

باب ما يجب على من قطع فرج امراته

روى الحسن بن محبوب ، عن عبد الرحمن بن سيابة عن ابي عبد الله عليه السلام قال ،
ان في كتاب علي عليه السلام لو ان رجلا قطع فرج امراته لاغر منه لها ديتها ، فان لم
يؤد اليها الدية قطعت لها فرجه ان طلبت ذلك .

باب ما يجب على من ركل امرأة في فرجها فزعمت انها لا تحيض

روى الحسن بن محبوب . عن بعض رجاله عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل ركل
امراة في فرجها فزعمت انها لا تحيض وكان طمئنها مستقيماً . قال : يترجس بهاسنة

فان ثبتت فثلث الدية (١) ، ويؤيده صحيحة هشام وحسن ابن سنان انه كلما في الانسان
واحد ففيه الدية .

باب ما يجب على من قطع فرج امراته

روى الحسن بن محبوب عن عبد الرحمن بن سيابة رضي الله عنه في الحسن كالصحيح
او الصحيح رضي الله عنه قطعت لها فرجه رضي الله عنه يمكن ان يكون تهديداً منه رضي الله عنه (او) لمخالفته الامام
(او) كان هذا المقدار من المماثلة كافية في القصاص هنا ، لكن الظاهر انه لو كان
كذلك لكان يحكم رضي الله عنه اولاً بذلك لا بالدية .

باب ما يجب على من ركل

اي ضرب بالرجل رضي الله عنه امرأة في فرجها رضي الله عنه روى الحسن بن محبوب عن
بعض رجاله رضي الله عنه في القوي كالصحيح رضي الله عنه وعقر رحمها رضي الله عنه اي فسادها حتى لا تحبل

(١) الكافي باب ما يجب فيه الدية كاملة خبر ٢٢ والتهذيب باب ديات الاعضاء الخ

فان رجع اليها الطمث والأغرم الرجل تلك ديتها لفساد طمثها وعقر رحمها - وروى الحسن بن محبوب ، عن هشام بن سالم عن أبي بصير قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : ما ترى في رجل ضرب امرأة شابة على بطنها فعقر رحمها وأفسد طمثها وذكرته انه قد ارتفع طمثها عنها لذلك وقد كان طمثها مستقيماً؟ قال : ينتظر بها سنة فان صلح رحمها وعاد طمثها الى ما كان و إلا استحلقت و اغرم ضاربها تلك ديتها لفساد رحمها وارتفاع طمثها.

باب دية مفاصل الاصابع

في رواية السكوي ان امير المؤمنين عليه السلام كان يقضى في كل مفصل من الاصابع بثلك عقل تلك الاصابع الا الابهام فانه كان يقضى في مفصلها بنصف عقل تلك الابهام لان لها مفصلين ، قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - سميت الدية عقلاً لان الديات كانت ابلا ثمقل بفناء ولي المقتول .

بمد ﴿ و روى الحسن بن محبوب ﴾ في الصحيح كالشيخين ﴿ و الاستحلقت ﴾ بالقسامة او واحداً ، والاول احوط .

باب دية مفاصل الاصابع

﴿ في رواية السكوي ﴾ في القوى كالشيخين (١)

(١) التهذيب باب ديات الاعضاء والجوارح الخ خبر ٥١ ولم يثر عليه في الكافي

باب دية البيضتين

في رواية محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري ، عن محمد بن هرون عن أبي يحيى الواسطي رفعه إلى أبي عبد الله عليه السلام قال : الولد يكون من البيضة اليسرى فإذا قطعت ففيها ثلثا الدية و في اليمنى ثلث الدية .

باب دية البيضتين

في رواية محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري في القوي وتقدم مثله في حسنة ابن سنان .

وروي في القوي كالصحيح عن معوية بن عمار قال : تزوج جارلي امرأة فلما أراد موافقتها رفته (أي ضربته) برجلها ففتقت يمينه فصار آدر فكان بعد ذلك ينكح ولا يولد له فسألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك و عن رجل أصاب صرة رجل (١) ففتقها فقال عليه السلام في كل فتق ثلث الدية (٢)

والأدرة نفخة في الخصية أو في أحدهما والآدر من يصيبه نك ، والسرة بالسرين وبالصاد من النساخ ، ويمكن أن يكون من الكرب الشديد ، و على هذا يقره بكر الراء في الرجل .

(١) في النسخة التي عندنا من الكافي والتهذيب بالسرين .

(٢) أورده والذي به في الكافي باب ما يجب فيه الدية كاملة الخ خبر ١١-١٠ والتهذيب

باب ديات الاعضاء الخ خبر ١١-١٢

باب ما جاء في أربعة أنفس مملوك وحر وحرّة

ومكاتب قتلوا رجلا

سئل الصادق عليه السلام عن أربعة أنفس قتلوا رجلا مملوك وحر وحرّة ومكاتب فداوى نصف مكاتبه فقال عليه السلام عليهم الدية، على الحر ربع الدية، وعلى الحرّة ربع الدية، وعلى المملوك ان يختير مولا فان شاء أدى عنه وان شاء دفعه برمته ولا يفرم أهله شيئا، وعلى المكاتب في ماله نصف الربع، وعلى الذين كاتبوه نصف الربع فذلك الربع لانه قد ضيق نصفه .

وهذا الخبر في كتاب محمد بن احمد يرويه عن ابراهيم بن هاشم باسناده يرفعه الى ابي عبد الله عليه السلام .

باب ما جاء (الى قوله) قتلوا رجلا

﴿ سئل الصادق عليه السلام ﴾ رواه الشيخ في الحسن كالمصحيح ، عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن أربعة أنفس قتلوا رجلا ، مملوك ، وحر ، وحرّة ، ومكاتب فداوى نصف مكاتبه ؟ فقال : عليهم الدية ، على الحر ربع الدية ، وعلى الحرّة ربع الدية، وعلى المملوك ان يختير مولا فان شاء أدى عنه (اى اقل الامرين من قيمته وربع الدية) وان شاء دفع برمته (١) (اى بجملته ان كان قيمته مساويا للربع او اقل والّا بقدر الربع والباقي للمولى) وعلى المكاتب في ماله نصف الربع ، وعلى الذين كاتبوه نصف الربع اما ان يؤدوه او يؤدوا نصف المكاتب وتنفسخ الكتابة بقدر نصف الربع فذلك الربع لانه قد اعتق نصفه (٢) .

﴿ وهذا الخبر في كتاب محمد بن احمد ﴾ بن يحيى ﴿ عن ابراهيم بن هاشم يرفعه ﴾ من كلام المصنف و اللفظ روى عن ابراهيم بن هاشم عن البرزطي عن ابي بصير عنه عليه السلام .

(١) في التهذيب وان دفع برمته لا يفرم أهله شيئا .

(٢) التهذيب باب اشتراك الأحرار والعبيد والنساء الخ خبر ٧

باب ما يجب على من عذب عبده حتى مات

في رواية السكوني ان علياً عليه السلام رفع اليه رجل عذب عبده حتى مات فضربه مائة لكالا وجبسه وغرّقه قيمة العبد وتمسّدق بها .

باب دية و ولد الزنا

في رواية جعفر بن بشير ، عن بعض رجاله قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن دية ولد الزنا قال : ثمانمائة درهم مثل دية اليهودي والنصراني والمجوسى .

باب ما يجب على من عذب عبده حتى مات

في رواية السكوني في القوي كالشيخين (١) لكنهما عن مسمع بن عبد الملك ولم يروياه عن السكوني ، والظاهر انه وقع منه سهواً كالسابق في اللحية وتقدم الاخبار في ذلك منها صحيحة الحلبي التي ذكرها المصنف في اوائل الكتاب.

باب دية ولد الزنا

في رواية جعفر بن بشير في الصحيح كالشيخ (٢) وروى الشيخ ايضا مرسلا عن بعض الموالى قال: قال لي ابو الحسن عليه السلام: دية ولد الزنا دية اليهودي ثمانمائة درهم (٣). وفي القوي ، عن ابراهيم بن عبد الحميد عن جعفر عليه السلام قال : قال : دية ولد الزنا دية الذمي ثمانمائة درهم (٤) ويمكن حملها على غير البالغ واما البالغ المسلم فالظاهر انه كغيره ، والله تعالى يعلم .

(١) الكافي باب الرجل يقتل مملوكه او ينكل به خبر ٧ والتهذيب باب قتل السيد عبده الخ خبر ٥ وفيهما تصديق بهاعنه .

(٢-٣-٤) التهذيب باب من الزبادات خبر ١٣-١٢-١٤ من كتاب الديات .

باب ما جاء فيمن أحدث بئراً أو غيرها في ملكه أو في

غير ملكه فوقع فيها انسان فعطب

روى زرعة وعثمان بن عيسى ، عن سماعة قال : سأله عن الرجل يحفر البئر في داره أو في أرضه ، فقال : أما ما حفر في ملكه فليس عليه ضمان ، وأما ما حفر في الطريق أو في غير ملكه فهو ضامن لما يسقط فيها .

باب ما جاء (الى قوله) فعطب

اي هلك ومات ﴿ روى زرعة ﴾ في الموثق ﴿ وعثمان بن عيسى ﴾ في الموثق كالصحيح كالشيخين (١) ﴿ وأما ما حفر في الطريق ﴾ عدواناً على المشهور أو مطلقاً ﴿ أو في غير ملكه ﴾ سوى ما يحفر في الصحارى لله فانه حينئذ محسن وما على المحسنين من سبيل (٢) لولم تكن في الجادة ، ورواه الشيخان أيضاً في الموثق كالصحيح عن سماعة ، عن أبي عبد الله عليه السلام (٣)

وروي في الحسن عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : رجل حفر بئراً في غير ملكه فعدا (اي تعدى وفيه بئراً فمر عليها) (٤) رجل فوقع فيها فقال عليه الضمان لأن كل من حفر في غير ملكه كان عليه الضمان (٥) .

(١) الكافي باب ما يلزم بحفر البئر الخ خبر ١ و ٢ والتهذيب باب ضمان النفوس

خبر ٣٥ و ٣٦ .

(٢) التوبة ٩١

(٣) تقدم آنفاً ذكر محله .

(٤) وكذا في الكافي أيضاً في النسخة التي عندنا .

(٥) أورده والذين بعده في الكافي باب ما يلزم من يحفر البئر الخ خبر ٨-٧-٩ والتهذيب

باب ضمان النفوس خبر ٣٨-٣٧-٣٩ .

وفي رواية يونس بن عبد الرحمن ، عن رجل من اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن الجُور أَيْضَمْن اهلها شيئاً ؟ قال : لا .

وقال رسول الله ﷺ من أخرج ميزاباً او كنيفاً او دَمَدَ وتداً او وثق دابة او حفر بئراً في طريق المسلمين فأصاب شيئاً فمطب فهو له ضامن .

وروى محمد بن عبد الله بن هلال ، عن عقبة بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال : كان من قضاء النبي ﷺ انَّ المعدن جبار ، والبئر جبار ، - والمجماء جبار ، والمجماء البهيمية من الانعام - والجبار من الهدر الذي لا يفرم .

وفي الحسن من زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : لو ان رجلاً حفر بئراً في داره ثم دخل رجل ووقع فيها لم يكن عليه شيء ولا ضمان ، ولكن ليغفلها .

وفي رواية يونس بن عبد الرحمن عن بعض اصحابنا عليه السلام في القوي كالصحيح ورواه الشيخ في الصحيح عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام وعن ابي بصير قال سألتنا عليه السلام عن الجُور أَيْضَمْن اهلها شيئاً قال لا عليه السلام لانهم محسنون عليه السلام وقال رسول الله ﷺ عليه السلام في طريق المسلمين عليه السلام اي الشوارع العامة متعلق بالجميع ، والظاهر عدم جوازها مع الضمان كما ذكره الاصحاب ويحتمل الجواز وسيجيء .

وروى محمد بن عبد الله بن هلال عليه السلام في القوي عليه السلام عن عقبة بن خالد عليه السلام وروى الشيخان عن السكوني قال : قال رسول الله ﷺ : البئر جبار والمجماء جبار والمعدن جبار - اي هدر لا يضمن لها شيئاً (١) ، والمراد بالبئر ما كان لله في الصحارى او في منزله او في ملكه ، وبالمجماء الحيوانات المرسلة للرعى ، وبالمعدن اذا حصل في الارض حفر فوق فيها رجل او لواهدم على العا فر او كان اخيراً لصاحب المعدن فانه ادخل على نفسه الضرر بقبوله .

وفي الصحيح ، عن يونس عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال : بهيمة

وروى وهيب بن حفص ، عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن غلام دخل دار قوم يلعب فوق في بئرهم أضمنون ؟ قال : ليس بضمنون وان كانوا منتهين ضمنوا .

وروى الحسين بن سعيد ، عن علي بن النعمان ، عن ابي الصباح الكناي قال : قال ابو عبد الله عليه السلام : من أضر بشيء من طريق المسلمين فهو له ضامن .
وروى حماد ، عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام انه سئل عن الشيء يوضع على الطريق فتمر به الدابة فتشتر بصاحبها فتعقره قال : كل شيء يضر بطريق المسلمين فصاحبه ضامن لما يصيبه .

الانعام لا يفرم اهلها شيئاً مادامت مرسله (١) .

﴿ وروى وهيب بن حفص ﴾ في الموثق كالشيخ ﴿ عن ابي بصير ﴾ ، ورواه الشيخان عن محمد بن يحيى مرفوعاً ويدل على ضمانهم مع التهمة ، و الظاهر ان المراد به انه يحصل اللوث ويشتون بالقسامة .

﴿ وروى الحسين بن سعيد عن علي بن النعمان ﴾ في الصحيح كالشيخين والشيخ بطريقين صحيحين (٢) ﴿ عن ابي الصباح الكناي (الى قوله) ضامن ﴾ ومنه نصب الميازيب و غيرها مما تقدم و طرح المزلق و المعائر و صب الماء و بول الدابة في المزلق و حفر الآبار و غير هاما يضر بها و بأهلها .

﴿ وروى حماد ﴾ في الصحيح والكليني في الحسن كالصحيح (٣) ﴿ عن الحلبي ﴾ وروى الشيخ في الصحيح عن الحلبي ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته

(١) الكافي باب ضمان ما يصيب الدواب خبر ١ و التهذيب باب ضمان النفوس خبر

١٨ - ٦٠ .

(٢) الكافي باب ما يلزم من يحفر البئر الخ خبر ٢ و التهذيب باب ضمان النفوس

خبر ٢٢٣٨ .

(٣) الكافي باب ما يلزم من يحفر البئر الخ خبر ٣ .

باب ما يجب في الدابة تصيب انساناً بيدها او رجلها

روى حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه مثل عن الرجل يمر على طريق من طرق المسلمين فتصيب دابته انساناً برجلها ، فقال : ليس عليه ما اصاب برجلها ولكن عليه ما اصاب يديها لان رجلاً خلفه ان ركب ، وان قاد دابته فانه يملك باذن الله يديها يضمهما حيث يشاء .

عن رجل ينفر برجل فيعقره ويمقر دابته رجلاً آخر قال : هو ضامن لما كان من شيء ، وعن الشيء يوضع على الطريق فتقر الدابة فتقر بصاحبها فتعقره فقال كل شيء يضرب بطريق المسلمين فصاحبه ضامن لما يصيبه (۱) .

باب ما يجب في الدابة تصيب انساناً بيدها او برجلها

﴿ روى حماد ﴾ في الصحيح والشيخان في الحسن كالمصحيح ﴿ وعن الحلبي ﴾ (الى قوله) وان قاد دابته ﴿ وفيهما ﴾ (وان كان قادها) ويدل على ان الراكب والقائد يضمنان ما تجنيه يديها وفيهما قال : (وسئل عن بختي اغتلم) داي تصير كالسكران ، فخرج من الدار فقتل رجلاً فجاء اخو الرجل فضرب الفحل بالسيف فمقره فقال : صاحب البختي ضامن الدية وبقيض ثمن بختيه ، وعن الرجل ينفر بالرجل فيعقره ويمقر دابته رجلاً آخر فقال هو ضامن لما كان من شيء (۲) .

وروى الشيخ في الصحيح عن هشام بن سالم ، وفي الصحيح ، عن ابن مسكان جميعاً عن سليمان بن خالد قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل مر في طريق

(۱) التهذيب باب ضمان النفوس خبر ۱۱

(۲) اورده والثلة التي يده في التهذيب باب ضمان النفوس ۲۱ - ۲۰ - ۱۹ - ۱۸

واورد غير الثاني في الكافي باب ضمان ما يصيب الدواب الخ خبر ۳ - ۲ - ۱

المسلمين فتصيب دابته برجلها فقال : ليس على صاحب الدابة شيء مما اصابته برجلها ولكن عليه ما اصابته بيدها لأن رجلها خلفه اذا ركب وإن قاد دابة فانه يملك يدها باذن الله يضعها حيث شاء - وروى في القوي كالصحيح ، عن الملايين الفضيل عن ابي عبدالله عليه السلام انه سئل عن رجل يسير على طريق من طرق « او طريق » المسلمين على دابته فتصيب برجلها فقال : ليس عليه ما اصابته برجلها وعليه ما اصابته بيدها واذا وقف فعليه ما اصابته بيدها ورجلها وان كان يسوقها فعليه ما اصابته بيدها ورجلها ايضاً .

وفي الحسن كالصحيح عن الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام قال : ايمارجل فرج رجلا من الجدار او تقربه عن دابته « به خ ل » فخر فمات فهو ضامن لديته وان انكسر فهو ضامن لدية ما ينكسر منه .

وروى الشيخ في الصحيح عن ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سألت عن رجل غشيه رجل على دابة فأراد ان يطأ فزجر الدابة فنفرت بصاحبها فصرعته « او فطرحته » وكان جراحة او غيرها فقال ليس عليه ضمان انما زجر عن نفسه وهي الجبار « او بالخيار » - (١) وهو تصحيف :

وعن ليث المرادي قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل حمل غلاماً يتيماً على فرس استأجره بأجرة وذلك معيشة ذلك الغلام قد يعرف ذلك عصبته فاجراه في الحلبة « اي العدو والسباق » فخطع الفرس رجلاً « اي اصابه براسه او بطح بالبلاء القاه على وجهه » قتلته على من ديته ؟ قال : على صاحب الفرس ، قلت : ارايت لو ان الفرس طرح الغلام فقتله ؟ قال : ليس على صاحب الفرس شيء .

وفي الموثق كالصحيح عن السكوني عن علي عليه السلام قال : اذا استقل البقر « او البعير » بعمله فقد ضمن صاحبه .

وروی الحسن بن محبوب ، عن علی بن رئاب عن ابي عبد الله عليه السلام فی رجل حمل عبده علی دابته فوطئت رجلاً فقال : الغرم علی مولاه .
 وروی یونس بن عبد الرحمن رفعه الی ابي عبد الله عليه السلام قال : بهیمة الانعام لا یغرم اهلها شیئاً مادامت مرسلة .
 و فی رواية السکونی ان علیاً علیه السلام کان یضمن القائد والسائق والراکب .

وفی الصحيح ، عن الحسن بن محبوب عن الحسن بن صالح الثوری عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اذا استقلّ البقر « او البعیر » والدابة بحملها فصاحبها ضامن الی ان تبلغ « او تبلغه » الموضع - والظاهر ان المراد بهما ضمان المکارى العمل اذا حمله علی دابته فکأنه مقبوض یدیه .
 ﴿ وروی الحسن بن محبوب عن علی بن رئاب ﴾ فی الصحيح کالشیخین (۱) ویدل علی ضمان المولی لو اربک عبده علی دابة فأنلف شیئاً وحمل علی الصغیر لما تقدم ان المولی لا یعقل عبده ، ويمكن حملة علی ان الجنایة اذا تعلقت برقبته فکأنه ضمنها المولی لان العبد یدهب بها .
 ﴿ وروی یونس بن عبد الرحمن ﴾ لم یذكر ورواه الشیخان فی الصحيح وتقدم .

﴿ وفی رواية السکونی ﴾ کالشیخین عن ابي عبد الله عليه السلام انه ضمن القائد والسائق والراکب فقال ما اصاب الرجل فعلى السائق وما اصاب الید فعلى القائد والراکب .

(۱) اورده والاربعة التى بعده فی التهذیب باب ضمان النفوس خبر ۲۷ - ۱۸ و ۶۰ -

۲۰ - ۵۹ - ۱۳ و اورد الثلاثة الاول فی الکافی باب ضمان ما یضرب الدواب الخ خبر

وقضى امير المؤمنين عليه السلام في دابة عليها رديفان فقتلت الدابة رجلاً وجرحته
فغنى بالقزامة بين الرديفين بالسوية .

وفي رواية غياث بن ابراهيم ، عن جعفر بن محمد عن أبيه ان علياً عليه السلام ضمن

(الرديفان - ج)

﴿وقضى﴾ رواه الشيخ عن سلمة بن تمام عن علي عليه السلام وبطل على ان الرديفان
على الدابة يضمنان مما ما يضمن وليس مخصوصاً بالمقدم .

﴿وفي رواية غياث﴾ بن ابراهيم في الموثق كالشيخين ، وبؤيده ما روي
في الموثق كالصحيح ، عن ابي مريم ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين
عليه السلام في صاحب الدابة انه يضمنه ما وطئت يدها ورجلها وما فاحت دنانون والفاء
والحاء المهملة اى ضرب برجلها داءً بعجت بالباء والمين و الجيم اى شقته ، فلا
ضمان عليه الا ان يضربها انسان (١) وفي باب وقال ان علياً عليه السلام ضمن رجلاً اصاب
خنزير سرالى (٢) - وروى في الصحيح ، عن يونس ، عن عبيد الله الحلبي عن رجل
عن ابي جعفر عليه السلام قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وآله علياً عليه السلام الى اليمن فاقتل فرس
لرجل من اهل اليمن و مريدو فرس رجل فنفعه (ادبعه) برجله فقتله فجاء
ادلياء المقتول الى الرجل فاخذوه و دفعوه الى علي عليه السلام فاقام صاحب الفرس
البيئة ان فرسه افلت من داره و نفع الرجل فابطل علي عليه السلام دم صاحبهم فجاء اولياء
المقتول من اليمن الى رسول الله صلى الله عليه وآله فقالوا : يا رسول الله ان علياً ظلمنا و ابطل
دم صاحبنا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله ان علياً عليه السلام ليس بظلام ولم يخاف للظلم ان الولاية
لملي عليه السلام من بعدى والحكم حكمه و القول قوله ولا يرد ولايته و قوله وحكمه
الاكافرو ولا يرضى ولايته وقوله وحكمه المؤمن فلما سمع اليمانيون قول رسول الله
صلى الله عليه وآله في علي عليه السلام قالوا يا رسول الله رضينا بحكم علي عليه السلام وقوله فقال رسول الله

(١) الكافي باب ضمان ما يصب الدواب الخ خبر ١٠ و التهذيب باب ضمان النفوس

(٢) يبنى في ذيل رواية غياث بن ابراهيم لارواية ابي مريم فلا تغفل

صاحب الدابة ما دطئت يديها ، وما نفعت برجليها فلا ضمان عليه الآن يضربها إنسان .

وَاللهُ أَكْبَرُ هو توبتكم مما قلتم (١) .

وفى القوى ، عن مسمع بن عبد الملك ، عن ابي عبد الله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام كان اذا صال الفحل اول مرة لم يضمن صاحبه فاذا ثنى ضمن صاحبه (٢) .

وفى القوى كالصحيح ، عن بولس ، عن بعض اصحابه ، عن ابي عبد الله عليه السلام ان امرأة نذرت ان تقاد مزومة فدفعها بعير فخرم انها فأتى امير المؤمنين عليه السلام تخاصم صاحب البعير فأبطله و قال : انما نذرت و ليس عليك ذلك - اى كان النذر باطلا .

وفى القوى كالصحيح ، عن مصعب بن سلام التميمي ، عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه عليه السلام ان ثوراً قتل حماداً على عهد النبي صلى الله عليه وآله فرفع ذلك اليه وهو فى اناس من اصحابه فيهم ابوبكر و عمر فقال : يا ابا بكر افض بينهم فقال يا رسول الله : بهيمة قتلت بهيمة ما عليها شيء فقال يا عمر : افض بينهم فقال مثل قول ابي بكر فقال يا على افض بينهم فقال نعم يا رسول الله ان كان الثور دخل على الحمار فى مستراحه ضمن اصحاب الثور وان كان الحمار دخل على الثور فى مستراحه فلا ضمان عليهم قال : فرفع يده رسول الله صلى الله عليه وآله الى السماء فقال : الحمد لله الذى جعل منى من يقضى بقضاء النبيين عليهم السلام .

وفى القوى كالصحيح ، عن سعد بن خريف (طريف دغ) الاسكاف عن ابي جعفر عليه السلام قال : اتى رجل رسول الله صلى الله عليه وآله فقال : ان ثور فلان قتل حمارى فقال له النبي صلى الله عليه وآله اتت ابا بكر فاسأله فانه فأسأله فقال : ليس على البهائم قود فرجع

(١) الكافى باب ضمان ما يصيب الدواب الخ خير ٨ والتهذيب باب ضمان النفوس

خير ٣٣ .

(٢) اورده والخمسة التى بعده فى التهذيب باب ضمان النفوس خير ٢٥-٢٩-٣٢

٣٥-٢٣-٢٢ واورد الاربعة الاول فى الكافى باب ضمان ما يصيب الدواب الخ خير

باب ماجاء في رجلين اجتماعا على قطع يدرجل

روى الحسن بن محبوب ، عن هشام بن سالم . عن ابي مريم الانصاري عن ابي جعفر

الى النبي ﷺ فأخبره بمقالة ابي بكر فقال له النبي ﷺ : انت عمر فاسأله
فأنابه فساله فقال مثل مقالة ابي بكر فرجع الى النبي ﷺ فأخبره فقال له النبي
ﷺ : انت علياً فاسأله فأنابه فساله فقال علي ﷺ : ان كان الثور الداخل على
حمارك في منامه حتى قتله فصاحبه ضامن ، وان كان الحمام هو الداخل على
الثور في منامه فليس على صاحبه ضمان قال : فرجع الى النبي ﷺ فأخبره فقال
النبي ﷺ الحمد لله الذي جعل من اهل بيتي من يحكم بعكم الايياء ﷺ .

وروى الشيخ في الموثق عن اسحاق بن عمار ، عن جعفر عن ابيه ﷺ ان
علياً ﷺ كان يضمن الراكب ما وطئت الدابة يدها ورجلها الا ان يعيث بها احد فيكون
الضمان على الذي عيث بها .

فتأمل في هذه الاخبار كهذا الخبر وخبر غياث ، وخبر ابي مريم انه ﷺ
فرق بين الوطى بالرجل والنفع بها وضمن الراكب في الاول دون الثاني لان الراكب
يمكنه ان لا يوطى بدابته على احد ولا يمكنه عدم نفعها الا ان يكون عايتها النفع
فحينئذ يضمن للسبية .

وفي القوى كالصحيح ، عن علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر ﷺ قال :
سأله عن بنتي اغتلم قتل رجلا ما على صاحبه ؟ قال : عليه الدية . ويعمل على
التقصير بعد الملم بسكره كما يظهر من خبر مسمع المتقدم آفا ،

باب ماجاء في رجلين اجتماعا على قطع يدرجل

(روى الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم ، عن ابي مريم الانصاري) في

في رجلين اجتماعاً على قطع يدرجل ، فقال : ان أحب أن يقطعهما أدى اليهما دية بد فاقسماها ثم يقطعهما ، وان أحب أخذ منهما دية يده فإن قطع يدا أحدهما رد الذي لم يقطع يده على الذي قطعت يده ربع الدية .

الصحيح كالشيخين (١) ﴿عن أبي جعفر عليه السلام في رجلين اجتماعاً على قطع يدرجل﴾ بان يتراماً السكين عليه لآبأن يمسكها احد ويقطعها آخر ، وكذا في كل شركة في الجنابات ولو قطع بعضها احد ثم قطع الباقي آخر في محل واحد فهما شريكان والظاهر التساوي وإن قطع بعض أكثر من بعض وكذا في القتل ان جرح احدهما جراحة وآخر معه جراحة واحدة اشتركا ، اما لو جرحه واحداً ولا حتى جملة في حكم الميت ثم جرح آخر فهو كالجنابة على الميت وسيجيء حكمها .

﴿قال : ان أحب المجنى عليه﴾ ان يقطعها أدى اليهما دية بد فاقسماها ثم يقطعها ﴿ويظهر منه انه يجب الدفع اليهما أولاً ثم القطع﴾ وإن أحب أخذ منهما دية يده ﴿اي مع رضاها ، وبظاهره وظاهر اخبار كثيرة من هذا الباب ذهب جماعة الى ان الخيار الى المجنى عليه او ورثته في الفصاص او أخذ الدية لكنه تقدم اخبار كثيرة دالة على ان الخيار الى الجاني وحمل امثال هذا الخبر على التراضي بناء على الغالب انهم يرضون بالدفع وهم لا يرضون بالأخذ ورضهم التشفى بالفصاص ، وعلى القول بان الخيار للمجنى عليه او ورثته لا يكون لهم سوى الدية ، وكذا الوعفو عن الفصاص لا يكون لهم ازيد منها وتظهر فائدة التقدير في العمدة في امثالها .

﴿قال وان قطع﴾ (الى قوله) ربع الدية ﴿اي دية النفس ليكون نصف دية اليد وهو ايضا مع التراضي في دفع الدية وفي قبول الحوالة والآل المجنى عليه يدفع أولاً نصف دية اليد ويقطعها ثم يأخذ من الآخر ما تراضيا عليه وقد تقدم الاخبار في

(١) الكافي باب الجماعة يجتمعون على قتل واحد خبر ٧ ولم نعر عليه في التهذيب فتبع ولم ينقله صاحب الوسائل ايضاً عن الشيخ فلاحظ باب ٢٥ من ابواب فصاص الطرف من فصاص الوسائل .

باب ما يجب على من قطع رأس ميت

روى الحسين بن خالد عن ابي الحسن موسى عليه السلام قال : دية الجنين اذا ضربت امه فسقط من بطنها قبل ان تنشأ فيه الروح مائة دينار وهي لورثته ، ودية الميت اذا قطع رأسه وشق بطنه فليست هي لورثته انما هي له دون الورثة ، قلت : وما الفرق بينهما ؟ فقال : إن الجنين أمر مستقبل يرجى نفعه ، وإن هذا قدمضى وذهبت منفعته فلما مثل به بعد وفاته صارت دية المثلة له لالغيره . يحج بها عنه او يفعل بها ابواب البر من صدقة وغير ذلك ، قلت : فانه دخل عليه رجل ليحفر له بئراً ينسله فيها فسدر الرجل فيما يحفر بين يديه فمالت مسحاته في يده فأصاب بطنه فشقته فما عليه ؟ فقال : ان كان هكذا فهو خطأ ، وانما عليه الكفارة عن رقبة ، او صيام شهرين متتابعين ، او صدقة على ستين مسكيناً لكل مسكين بمائة نبي صلى الله عليه وسلم ،

الاشتراك في الجناية .

باب ما يجب على من قطع رأس ميت

روى الحسين بن خالد رحمه الله لم يذكر درواه الكليني في القوي كالححيح عنه كالشيخ ورواه الشيخ ايضاً بسند اقوى عنه قال : سألت ابا الحسن عليه السلام فقلت : انارؤينا عن ابي عبدالله عليه السلام حديثاً احب ان اسمعه منك قال : وما هو ؟ فقلت بلغني انه قال : في رجل قطع رأس رجل ميت قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله حرم من المسلم ميتاً ما حرم منه حياً فمن فعل بميت ما يكون في ذلك اجتياح نفس الحى فعليه الدية فقال صدق ابو عبدالله عليه السلام هكذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . قلت : من قطع رأس رجل ميت او شق بطنه او فعل به ما يكون في ذلك الفعل اجتياح (اي هلاك نفس الحى) فعليه الدية دية النفس كاملة فقال : لا ، ثم اشار الى

وفى نوادر محمد بن ابي عمير ان الصادق عليه السلام قال : قطع رأس الميت أشد من قطع رأس الحي .

با صبعه الخنصر فقال لى : أليس لهذه دية ؟ فقلت : بلى قال : فتراه دية النفس ؟ فقلت : لا ، قال صدقت فقلت : ومادية هذه اذا قطع رأسه وهو ميت ؟ فقال : دية الجنين فى بطن امه قبل ان ينشأ فيه الروح وذلك مائة دينار قال : فسكت وسترى ما اجابنى فيه قال : لم لاستوفى مسئلتك ؟ فقال : ما عندى فيها اكثر مما اجتنى فيه (او به) الآن يكون شىء لا عرفه قال : دية الجنين اذا ضربت امه فسقط من بطنها قبل ان ينشأ فيه الروح مائة دينار وهى لورثته ، وإن دية هذا اذا قطع رأسه ادشق بطنه فليس هى لورثته اما هى له دون الورثة .

فقلت : وما الفرق بينهما ؟ فقال : إن الجنين مستقبل مرجو بنفعه وان هذا قد مضى فذهب منفعتة فلما مثل به بعد موته صارت دية بتلك المثلة له لا لغيره يحج بها عنه ويفعل بها ابواب الخير والبر من صدقة او غيرها .

قلت : فان اراد رجل ان يحفر له ليفسله فى الحفرة (او فى الحفيرة) فسدر الرجل مما يحفر فدير به فمالت مسحاته فى يده فأصاب بطنه فشقه فمأ عليه ؟ فقال : اذا كان هكذا فهو خطأ وكفارته عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين او صدقة على ستين مسكيناً مدلكل مسكين بمد النبی عليه السلام (١) .

والظاهر ان المراد بالحفيرة التى تحفر لماء الفسل وكان يحفر ذلك فتحرك آلة الحفر وهى المسحاة فوقع على بطن الميت .

﴿ وفى نوادر ﴾ اسم كتاب ﴿ محمد بن ابي عمير ﴾ فى الصحيح كالشيخ والكلينى فى الحسن كالصحيح عن جميل عن غير واحد من اصحابنا ﴿ عن ابي عبدالله عليه السلام ﴾ .

(١) اورده والذين بعده فى التهذيب باب دية من الاور الخ خبر ١٨-١١-١٢

واورد الاولين فى الكافى باب الرجل يقطع رأس ميت الخ خبر ٢-٢

وفي رواية عبدالله بن مسكان عن ابي عبدالله عليه السلام في رجل قطع رأس الميت قال : عليه الدية لأن حرمة ميتاً كحرمة وهو حي .

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - هذان الحديثان غير مختلفين لأن كل واحد منهما في حال . متى قطع رجل رأس ميت وكان ممن اراد قتله في حياته فعليه الدية ، ومتى لم يرد قتله في حياته فعليه مائة دينار دية الجنين .

و روى الشيخ في الصحيح من ابن ابي عمير وصفوان (والظاهر عن صفوان) قال قال ابو عبدالله عليه السلام ابي الله ان يظن بالمؤمن الأخيراً و كسر عظامه حياً و ميتاً سواء :

وفي الصحيح ، عن محمد بن ابي عمير عن مسمع كردين قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل كسر عظم ميت قال : فقال : حرمة ميتاً اعظم من حرمة وهو حي (١) .

وفي الصحيح ، عن عبدالله بن سنان ، عن ابي عبدالله عليه السلام في رجل قطع رأس الميت قال : عليه الدية لأن حرمة ميتاً كحرمة وهو حي .

وفي الصحيح (على الظاهر) عن عبدالله بن مسكان عن ابي عبدالله عليه السلام في رجل قطع رأس الميت قال عليه الدية لأن حرمة ميتاً كحرمة وهو حي .

وروي في القوي عنه عليه السلام قال : قلت : رجل قطع رأس ميت فقال : عليه الدية فان حرمة الميت كحرمة الحي .

﴿ وفي رواية عبدالله بن مسكان ﴾ في الصحيح كالشيخ .

﴿ قال مصنف هذا الكتاب ﴾ التأويل الذي ذكره لا وجه له إلا ان يكون منصوباً صحيحاً عن المعصوم ، والتأويل ، ذكره ابو الحسن عليه السلام في تفسير قول ابي

(١) اورده والخمسة التي بعده في التهذيب باب دية من الاور الخ خبر ١٣-١٥

١٧-١٦-١٢ واورد الثالث في الكافي باب الرجل يقطع رأس ميت الخ خبر ٣ ،

و روى عن ابي جميلة عن اسحق بن عمار قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام : ميت قطع رأسه ، قال : عليه الدية ، قلت : فمن يأخذ دية ؟ قال : الامام هذا الله عز وجل وان قطعت يمينه اوشى من جوارحه فعليه الارش للامام .

عبدالله عليه السلام ان عليه الدية - اى دية الجنتين .

و روى عن ابي جميلة كـ الشيوخ عن اسحاق بن عمار و يدل على ان دية الميت للامام عليه السلام ويحمل على انه عليه السلام يصرف فى الخيرات للميت .

وروى الشيخان فى الحسن كالصحيح ، عن محمد بن الصباح ، عن بعض اصحابنا قال : اتى الربيع ابا جعفر المنصور وهو خليفة فى الطواف فقال له : يا امير المؤمنين مات فلان مولاك البارحة فقطع فلان مولاك رأسه قال فاستشاط (٢) (اى التهب غضباً) وغضب قال : فقال لابن شبرمة وابن ابي ليلى وعدة من القضاة و الفقهاء : ما تقولون فى هذا فكل قال ما عندنا فى هذا شيئ فاجعل يرد المسئلة فى هذا ويقول : اقتله ام لا ؟ فقالوا : ما عندنا فى هذا شيئ قال : فقال له بعضهم قد قدم رجل الساعة فان كان عند احد شئ فعنده الجواب فى هذا وهو جعفر بن محمد عليه السلام وقد دخل المسمى فقال للربيع : اذهب اليه فقل له : لولا معرفتنا بشغل ما امت فيه لسألك ان تأيننا ولكن اجبنا كذا وكذا .

قال : فأتاه الربيع وهو على المردة فأبلغه الرسالة فقال له ، ابو عبدالله عليه السلام : قدرى شغل ما انا فيه وقبلك الفقهاء و العلماء فاسألهم قال : فقال له : قد سألهم ولم يكن بينهم فيه شيئ قال : فردّه اليه فقال : اسألك لا اجبتنا فيه فليس عند القوم فى هذا شيئ فقال له ابو عبدالله عليه السلام حتى افرغ مما انا فيه .

قال : فلما فرغ جاء فجلس فى جانب المسجد الحرام فقال للربيع اذهب فقل له مائة دينار قال : فأبلغه ذلك فقالوا له اسأله كيف صار عليه مائة دينار فقال ابو عبدالله عليه السلام : فى النطقة عشرون ، وفى الملقعة عشرون ، وفى المضافة عشرون ، وفى

باب ما جاء في اللطمة تسود او تخضر او تحمر

روى الحسن بن محبوب ، عن إسحاق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن رجل لطم رجلا على وجهه فاسودت اللطمة ، فقال : اذا اسودت اللطمة ففيها ستة دنابر واذا اخضرت ففيها ثلاثة دنابر ، واذا احمرت ففيها دينار ونصف وفي البدن نصف ذلك .

المظم عشرون ، وفي اللحم عشرون ثم انشأناه خلقا آخر وهذا هو ميت بمنزلة قبل ان ينفخ فيه الروح في بطن امه جنيئا . قال فرجع اليه فأخبره الجواب فأعجبهم ذلك وقالوا : ارجع اليه فسأله الدناير لمن هي ، لورثته ام لا ؟ فقال ابو عبد الله عليه السلام ليس لورثته فيها شيء ، اما هذا شيئ ائى اليه في بدنه بعد موته يحج بها عنه ويتصدق بها عنه او نصير في سبيل من سبل الخير ، قال : فزعم الرجل انهم ردوا (او ردوا) الرسول اليه فأجاب بها ابو عبد الله عليه السلام ستة وثلاثين مسألة ولم يحفظ الرجل الا قدر هذا الجواب (١) .

باب ما جاء في اللطمة تسود او تخضر او تحمر

روى الحسن بن محبوب ، عن اسحاق بن عمار عليه السلام في الموثق كالصحيح وروى الشيخ زيادة (قال : واما كان من جراحات الجسد فان فيها القصاص الا ان يقبل المبروح دية الجراحة فيعطاه) (٢) .

(١) الكافي باب الرجل يقطع رأس ميت الخ خبر ١ والتهذيب باب دية عين الاعور

الخ خبر ١٠ .

(٢) التهذيب باب ديات الشجاج الخ خبر ٢٢ .

باب ما يجب على من أتى رجلاً وهو راقد

فلما صار على ظهره اتبه فقتله

روى الحسين بن خالد عن أبي الحسن الأول عليه السلام أنه سئل عن رجل أتى رجلاً وهو راقد فلما صار على ظهره اتبه، فبعجه بمجة فقتله، قال: لا دية له ولا فدية.

باب ما جاء في ثلاثة أشرتكوا في هدم حائط

فوقع على واحد منهم فمات

روى محمد بن أبي عمير، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير عن أبي عبد الله

باب ما يجب الخ

﴿روى الحسين بن خالد﴾ لم يذكر ورواه الشيخان في الحسن كالصحيح (١) ﴿عن﴾ أبي عبد الله عليه السلام ويمكن روايته عن ﴿أبي الحسن الأول عليه السلام﴾ أيضاً لكن الظاهر أنه سهو ﴿اتبه﴾ (وفي في إيقن به وفي ياب ليقر به) بخط الشيخ أوليقر به في بعض النسخ ﴿بعجه﴾ شقه وتقدم الأخبار في جواز الدفع عن العرض وإن أوجر إلى القتل وسبغى.

باب ما جاء في ثلاثة الخ

﴿روى محمد بن أبي عمير﴾ في الموثق والشيخان في القوي (٢) ﴿فضمن﴾

(١) الكافي باب من لا دية له خبر ١٢ والتهذيب باب القضاء في قتل الزحام الخ خبر ٣٠.

(٢) الكافي باب الجماعة يجتمعون على قتل واحد خبر ٨ والتهذيب باب الافتراء في الجنايات خبر ٨.

عنه قال: قضى امير المؤمنين عليه السلام في هدم حائط اشترك فيه ثلاثة فوقع على واحد منهم فمات فضمن الباقيين دينه لان كل واحد منهم ضامن صاحبه .

باب الرجل يقتل وعليه دين

روى محمد بن أسلم الجبلى ، عن يونس بن عبد الرحمن ، عن عبدالله بن مسكان عن ابي بصير قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل يقتل وعليه دين وليس له مال فهل لاوليائه ان يهبوا دمه لقائله وعليه دين ؟ فقال ان اصحاب الدين هم النصماء للقائل ، فإن وهب اوليائه دمه للقائل ضمنوا الدين للفرماء والآفلا .

الباقيين ﴿ او الباقيين وهو سهو النساخ ﴾ دينه ﴿ اى بنسبة حصتهما وهى الثلثان لان الميت ايضاً شريك فى قتل نفسه فيسقط حصته و يبقى ، ويمكن حمله على ضمانها حصته كما يشعر به قوله عليه السلام ﴾ لان كل واحد منهم ضامن صاحبه ﴾ مع ان الواقعة لاعموم لها .

باب الرجل يقتل وعليه دين

﴿ روى محمد بن اسلم الجبلى ﴾ بتشديد الباء وضمها منسوب الى جبيل قرية بشاطئ دجلة فى القوى كالشيخ (١) ﴿ عن يونس بن عبد الرحمن ﴾ ويدل على انه اذا كان على المقتول دين لايجوز للاولياء المفو حتى يضمنوا الدين للفرماء .

(١) التهذيب باب من الزيادات خبر ١١ وباب القضاء فى اختلاف الاولياء خبر ١٨

باب ضمان الظئر اذا انقلبت على الصبي فمات او تدفع الولد الى ظئر اخرى فتغيب به

روى محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري ، عن محمد بن ناجية ،
عن محمد بن علي ، عن عبد الرحمن بن سالم ، عن ابيه عن ابي جعفر عليه السلام قال :
ايما ظئر قوم قتلت صبياً لهم وهي نائمة فانقلبت عليه فقتلته فإنما عليها الدية من
مالها خاصة ان كانت إنما ظئرت طلب المز والفخر ، وإن كانت إنما ظئرت من
الفقر فان الدية على عاقلتها .

وروى هشام بن سالم عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته
عن رجل استأجر ظئراً فأعطاها ولده فكان عندها فانطلقت الظئر فاستأجرت
ظئراً أخرى فغابت الظئر بالولد ، فلا يدري ما صنع به والظئر لا تكافي ، قال :

باب ضمان الظئرء الخ

﴿ روى محمد بن أحمد بن يحيى ﴾ في القوي كالشيخ (١) ورواه الشيخ في القوي
عن الحسين وغيره عن الرضا عليه السلام (٢) وروى الشيخان في القوي عن محمد بن
مسلم قال : قال ابو جعفر عليه السلام : ايما ظئر قوم قبلت صبياً لهم وهي نائمة فانقلبت عليه
فقتلته فان عليها الدية من مالها خاصة ان كانت إنما ظئرت طلب المز والفخر وان
كانت إنما ظئرت من الفقر فان الدية على عاقلتها (٣)

﴿ وروى هشام بن سالم ﴾ في الصحيح ورواه الشيخ في الصحيح عن هشام بن
سالم ، وفي الصحيح عن ابن مسكان جميعاً (٤) ﴿ عن سليمان بن خالد ﴾ كما هو الغالب
من دأب الحسين بن سعيد ، و توهم المصنف ان ابن مسكان رواه عن ابي عبد الله

(٢-١) التهذيب باب ضمان النفوس خبر ٦-٧-

(٢-٣) التهذيب باب ضمان النفوس خبر ٥-٢-

الدية كاملة - ورواه علي بن النعمان عن ابن مسكان ، عن ابي عبد الله عليه السلام مثله
ورواه حماد ، عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام مثله .

وروى حماد ، عن ، الحلبي قال : سئل ابو عبد الله عليه السلام عن رجل استأجر
ظئرا فدفن اليها ولده فغابت عنه به سنين ثم جاءت بالولد فزعمت امه انها لا تعرفه
قال : ليس لهم ذلك فليقبلوه فإنما الظئر مأمونة .

باب ما يجب من الضمان على صاحب الكلب اذا عقر

روى الحسين بن علوان ، عن عمرو بن خالد ، عن زيد بن علي ، عن آبائه
عليهم السلام عن علي عليه السلام انه كان يضمن صاحب الكلب اذا عقر نهارا ، ولا يضمنه اذا عقر

عليه السلام وهو سهو ﴿ ورواه حماد ﴿ في الصحيح ﴿ عن الحلبي ﴿ جميعاً ﴿ عن
ابي عبد الله عليه السلام ﴿ ويدل على ان الظئر لو اعطى الولد الى ظئر اخرى بدون اذن
ولي الطفل ثم غابت الظئر بالولد عليها دية الطفل لانه لا يمكن فصاص الظئر لانها لم
تقتل الولد .

﴿ وروى حماد ﴿ في الصحيح كالشيخ (۱) ﴿ عن الحلبي ﴿ ويدل على ان
الظئر مأمونة مصدقة باليمين لو انت بولد وان لم تعرفه الام اما لو اثبتت الام انه ليس
بولدها فلها الدية عليها ، و تقدم من المصنف و منا .

باب ما يجب من الضمان على صاحب الكلب اذا عقر

وجرح ﴿ روى الحسين بن علوان ﴿ لم يذكر ، ورواه الشيخ في الموثق (۲)
وروى الشيخان في القوي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين

(۱) التهذيب باب ضمان النفوس خبر ۳

(۲) اورده و اللذين بعده في التهذيب باب ضمان النفوس خبر ۲۰-۲۹-۳۲ واورده

الاخيرين في الكافي باب ضمان ما يصيب الدواب الخ خبر ۱۳-۵

بالليل - وإذا دخلت دار قوم يأذهم ففرك كلبهم فهم ضامنون ، وإذا دخلت بغير
أذهم فلا ضمان عليهم ،

باب أم الولد تقتل سيدها خطأ أو عمداً

روى وهب بن وهب ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه عليهما السلام انه كان
يقول : اذا قتلت أم الولد سيدها خطأ فهي حرة ولا بعة عليها ، وأن قتلت عمداً
قتلت به .

عليه السلام في رجل دخل دار قوم بغير أذهم ففرك كلبهم قال : لا ضمان عليهم وإن دخل
بأذهم ضمنوا .

وفي الحسن عن بعض اصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سأله قلت : جعلت
فذاك رجل دخل دار رجل فوثب كلب عليه في الدار ففركه فقال : ان كان دعى
فملى اهل الدار ارض الخدش وان كان لم يدع فدخل فلا شيئ عليهم - وعمل
به الا اصحاب .

باب أم الولد تقتل سيدها عمداً أو خطأ

وروى وهب بن وهب (١) كالشيخ (١) ويدعى انه اذا قتل أم الولد سيدها
خطأ فانها تمتق من نصيب ولدها وليس عليها شيئ ولا عاقلة لها حتى تمقلها ومع
العمد تقتل به ،

ولينا قيمارواه الشيخ في القوى كالصحيح ، عن حماد بن عيسى عن جعفر عن أبيه
عليه السلام قال : اذا قتلت أم الولد سيدها خطأ سعت في قيمتها .

(١) اورده والثلة التي يند في التهذيب باب القود بين الرجال والنساء الخ خبر

باب ما يجب على من أشعل ناراً في دار قوم

فاحترق الدار وأهلها

في رواية السكوي أن علياً عليه السلام قضى في رجل أقبل بنار فاشعلها في دار قوم فاقتربت الدار واهترق أهلها واهترق متاعهم ، قال : يفرم قيمة الدار وما فيها ثم يقتل ،

لأنه معمول على الخطأ شبه العمد لما رواه الشيخ في الموثق عن غياث بن إبراهيم ، عن جعفر عن أبيه عليه السلام قال : قال علي عليه السلام إذا قتلت أم الولد سيدها خطأ فهي حرة ليس عليها سعاية .

وروي في القوي كالصحيح ، عن مسمع بن عبد الملك عن أبي عبد الله عليه السلام قال أم الولد جنايتها في حقوق الناس على سيدها وما كان من حقوق الله عز وجل في الحدود فإن ذلك في بدنها قال وقال ويقاس منها للمماليك قال : ولا فاص بين الحر والعبد - أي لو كانت حرة كما قاله العامة لما كان يقتص منها للمماليك وهي من المماليك و أخبارها تشملها .

باب ما يجب على من أشعل ناراً الخ

في رواية السكوي في القوي كالشيخ (١) وظاهره العمد ، ولهذا يقتل بهم وإن لم يقصد قتلهم لأنها مما تقتل غالباً وليس في خبر الشيخ (واهترق أهلها) وكأنه سقط من النسخ ألا أن يكون القتل لكونه معارفاً .

(١) التهذيب باب ضمان النفوس غير ٢٥ .

باب ما يجب على صاحب البختى المفتلم اذا قتل رجلاً

روى حماد ، عن العلى عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن بختى اغتلم فخرج من الدار فقتل رجلاً ، فجاء اخو الرجل ف ضرب الفحل بالسيف فمقره ، فقال : صاحب البختى ضامن للدية ، ويقبض ثمن بختيه .

باب ما يجب من احياء القصاص

روى على بن الحكم ، عن ابيان الاحمرى ، عن ابي بصير يحيى بن ابي

باب ما يجب على صاحب البختى

الابل الغراساية ، والمراد ذكره المفتلم اذا حصل له شهوة الضراب ويكون
 كما لسكران ﴿ روى حماد ﴾ فى الصحيح والشيخان فى الحسن كالصحيح (١)
﴿ فقال صاحب البختى ضامن ﴾ مع علمه بسكره وتفسيره فى حفظه لما تقدم من
 الاخبار قريباً .

باب ما يجب من احياء القصاص

قال الله تعالى : ولكم فى القصاص حيوۃ يا اولى الالباب (٢) وغيرها (٣) من

(١) الكافى باب ضمان ما يصيب الدواب الخ ذيل خبر ٣ والتهديب باب ضمان النفوس

ذيل خبر ٢١ .

(٢) البقرة - ١٧٩ .

(٣) كقوله تعالى : يا ايها الذى آمنوا كتب عليكم القصاص فى القتل - البقرة ١٧٨

وقوله تعالى : الشهر الحرام بالشهر الحرام والحرمات قصاص - البقرة - ١٩٤ - وقوله

تعالى وكتبنا فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين (الى قوله تعالى) والجروح قصاص -

المائدة - ٢٥ .

القاسم الاسدي عن ابي جعفر عليه السلام قال : لما حضرت النبي صلى الله عليه وآله الوفاة قول جبرئيل عليه السلام فقال : يا رسول الله هل لك في الرجوع الى الدنيا ؟ فقال : لا ، قد بلغت رسالات ربي ، فاعادها عليه ، فقال : لا ، بل الرفيق الاعلى ، ثم قال النبي صلى الله عليه وآله والمسلمون حوله مجتمعون : أيها الناس انه لا بئى بعدى ولا سنة بعد سنتي فمن ادعى بعد ذلك فدعواه وبدعته (مدعيه مخ) في النار فاقتلوه ومن اتبعه فإنه في

الآيات والاخبار التي تقدم بعضها ﴿ روى على بن الحكم عن ابيان الاحمر ﴾ في الموثق كالصحيح ﴿ عن ابي بصير ﴾ (الى قوله) بل الرفيق الاعلى ﴿ اى الاعلى من ان يتوهمه او يفتله احد في ذاته وصفاته سيما في رافته ورحمته بمبادئ سيما المصطفين منهم وقيل : المراد بهم الانبياء الذين يسكنون اعلى عليين في الجنة ويكون اشارة الى التبرم والتضجر منهم لمخالفتهم في شيء يكون سببا لعدم اضلالهم في طلب الدواة والقلم ولم يكتفوا بالمخالفة بل نسبوه صلى الله عليه وآله الى الهجر والهديان ، اولئك عليهم لعنة الله والملئكة والناس اجمعين .

﴿ ولا سنة بعد سنتي ﴾ من البدع التي احد ثوها بالآراء ولم يتفكروا ان نبينهم صلى الله عليه وآله كان عقلا كلا وكان لا يتكلم الا بالوحى فكيف صاروا افضل منه صلى الله عليه وآله حتى احدثوا البدع بقولهم الضعيفة واتبعوهم جماعة من الضالين المضلين ﴿ فمن ادعى ذلك ﴾ اى النبوة والسنة المبتدعة ﴿ فدعواه وبدعته ﴾ (او مدعيه) ﴿ في النار ﴾ اى الدعوى سبب لدخولها فكأنها فيها ﴿ فاقتلوه ﴾ .

(اما) مدعى النبوة فبالاخبار المتواترة مع ان هذا الدعوى تكذيب للنبي صلى الله عليه وآله حيث تواتر عنه سيما في حديث المنزلة انه قال صلى الله عليه وآله : انت منى بمنزلة هرون من موسى الا انه لا بئى بعدى (١) ، وتكذيب للقرآن حيث قال تعالى : ولكن رسول الله

(١) اورد السيد الجليل البصير والمتبع الخير السيد هاشم البحراني قدس في غاية المرام ما حديث من طرق العامة وسبعين حديثا من طرق الخاصة في حديث المنزلة لمراجع ص ١٠٩ الى ص ١٢٦ منه .

النار ، ايها الناس احيوا القصاص ، و احيوا الحق لصاحب الحق ولا تفرقوا ، اسلموا وسلموا تسلموا ، كتب الله لاغلبن انا ورسلى ان الله قوى عزيز .

وخاتم التبيين (١) .

(واما) المبتدع فظاهر الخبر وغيره من الاخبار انه وجب قتله لاستلزام بدعته تكذيب النبي ﷺ انه قال (لاسنة بعد سنتي) لكن البدعة لو كان بمثل نصب الائمة والخلفاء فلا شك في كونها كفراً وكذا فيما استلزم نفى ما تواتر عنه صلى الله عليه وآله او كان معلوم الصدور عنه ﷺ ، اما ما كان مظلوماً كاخبار الاحاد الصحيحة ففيه اشكال .

﴿ احيوا القصاص ﴾ لو اراده الولي ، (وان تعفو اقرب للتقوى) ، والظاهر ان الخطاب للائمة ﷺ ومن نصبوهم خاصاً او عاماً على اشكال ﴿ و احيوا الحق ﴾ لصاحب الحق ﴿ تمميم بعد تخصيص ادى غير الدنيا ﴾ ولا تفرقوا ﴿ عن متابعة من اوجب الله طاعتهم من اولى الامر المعصومين ﴾ اسلموا ﴿ بقبول ولايتهم ﴾ وسلموا ﴿ في متابعتهم ﴾ كتب الله ﴿ وقدره ﴾ لاغلبن انا ورسلى ﴿ بظهور الحق ولو كان الكفار غالبين ظاهراً فالحق غالب بالبرهان او بعد ظهور صاحب الزمان صلوات الله عليه ﴾ ان الله قوى ﴿ قادر على اظهاره اد اظهره بالحجة والبيان بقدرته وحكمته ﴾ عزيز ﴿ قاهر على تمذيب المخالفين واخلالهم لتركهم الحق بعد الظهور والبيان وما يضل به الا الفاسقين .

باب ما جاء في السارق يكابر امرأة على فرجها ويقتل ولدها

روى يونس بن عبد الرحمن ، عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن رجل سارق دخل على امرأة ليسرق متاعها ، فلما جمع الثياب تبعتها ففاجأها فتحرك إبنها فقام إليه فقتله بفأس كان معه فلما فرغ حمل الثياب وذهب ليخرج حملت عليه بالفأس فقتلته فجاء أهله يطلبون بدمه من القدر ، فقال أبو عبد الله عليه السلام يضمن مواليه الذين طلبوا بدمه دية الغلام ويضمن السارق فيما ترك أربعة آلاف درهم بما كابرها على فرجها لأنه زان وهو في ماله بغيره وليس عليها في قتلها إنباء شيء لأنه سارق .

باب ما جاء في السارق يكابر امرأة على

فرجها ويقتل ولدها

قد تقدم الاخبار في ذلك عن روى يونس بن عبد الرحمن عن الظاهر انه منقول من كتابه كما اعترف به في اول الكتاب وان لم يذكر طريقه اليه مع انه ان كلما رواه عن عبد الله بن سنان فقد رواه بطريق صحيح ، ورواه الشيخان في القوي عن عبد الله بن طلحة عن أبي عبد الله عليه السلام (١) عن عبد الله بن سنان (الى قوله) دية الغلام عن الظاهر انه من ماله كما تقدم ان الجاني اذا مات يدفع من ماله الدية عن ويضمن السارق فيما ترك من ماله أربعة آلاف درهم عن مهر مثل المرأة و كأن ذلك مهر مثلها او يلزم هذا المقدار ولو كان مهر المثل اقل اذا اكثر بقرينة عن بما كابرها على فرجها عن اي جامعها مكرهة عن وليس عليها في قتلها شيء لأنه سارق عن ودمه هدر وان كان مديراً كما تقدم الاخبار في ذلك .

(١) التهذيب باب القصاص في قتل الزحام الخ خبر ٢٨ والكافي باب من لادبه

وروى محمد بن الفضيل عن الرضا عليه السلام قال : سألته عن امرئ دخل على امرأة وهي حبلى فقتل ما فى بطنها فعمدت المرأة الى سكّين فوجأته به فقتلته ، قال : هدر دم اللص .

وروى الحسن بن محبوب ، عن عبد الله بن سنان قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول فى رجل رادد امرأة على نفسها حراماً فرمته بحجر فأصابته مقتلاً ، قال : ليس عليها شيء فيما بينها وبين الله عز وجل فإن قدمت الى امام عدل اهدر دمه .
وروى جميل بن دراج ، عن زرارة قال : قلت لابي جعفر عليه السلام : الرجل ينصب المرأة نفسها ، قال : يقتل .

﴿ وروى محمد بن الفضيل ﴾ ذكره المصنف سابقاً (وجاء بالسكين ضربه به) وهو كالسابق .

﴿ وروى الحسن بن محبوب ﴾ فى الصحيح كالشيخين (١) ﴿ عن عبد الله بن سنان (الى قوله) رادد ﴾ اى اراد ﴿ حراماً ﴾ و فيهما (اراد ، وتقدم عن عبد الله بطريق صفوان .

﴿ وروى جميل بن دراج ﴾ فى الصحيح كالشيخين (٢) ﴿ عن زرارة ﴾ ويدل على انه يقتل غاصب الفرج جداً محصناً كان او غير محصن ، وتقدم الاخبار فيه فى ابواب الحدود وخصوص هذا الخبر من المصنف ، وتكرار هذه الاخبار للمناسبة كما هو ذاب المحدثين غير قبيح .

(١) التهذيب باب القضاء فى قتل الزحام الخ خبر ١٩ .

(٢) التهذيب باب حدود الزنا خبر ٢٨ من كتاب الحدود والكافى باب الرجل ينتصب المرأة

فرجها خبر ٢ من كتاب الحدود .

باب المرأة تدخل بيت زوجها رجلاً فيقتله

زوجها وتقتل المرأة زوجها وما يجب في ذلك

روى يونس بن عبد الرحمن ، عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : رجل تزوج امرأة فلما كان ليلة البناء عمدت المرأة الى رجل صديق لها فأدخلته الحجلة فلما ذهب الرجل يبايع أهله ثار الصديق فاقْتَتَلَا في البيت فقتل الزوج الصديق ، وقامت المرأة فضربت الرجل ضربة قتلته بالصديق ؟ قال : تضمن المرأة دية الصديق وتقتل بالزوج .

باب من مات في زحام الأعياد أو عرفة أو على

بئر أو جسر لا يعلم مَنْ قتله

روى السكوني ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه عليه السلام قال : قال علي عليه السلام

باب المرأة الخ

﴿ روى يونس بن عبد الرحمن ، عن عبد الله بن سنان ﴾ كالسابق ، ورواه الشيخان في القوي ، عن عبد الله بن طلحة (١) ﴿ عن أبي عبد الله عليه السلام (الى قوله) ليلة البناء ﴾ هي ليلة العرس لأن العرب كانوا يبنون خيمة حادثة للعروس فيها ﴿ تضمن المرأة دية الصديق ﴾ يحمل على جهله بأنه زوجها والأفدحه هدر ، والظاهر من الصديق مَنْ كان عاشقها وكان يزورها ، ويحمل على أنه كان تزوجها متعة أو سرّاً وكان يقاتل عن عرضه .

باب مَنْ مات في زحام الأعياد الخ

﴿ روى السكوني ﴾ في القوي كالشيخ (٢) وليس في ريب (أو على بئر) وروى

(١) التهذيب باب القضاة في قتل الزحام الخ خبر ٢٩ - الكافي باب من لا دية

له خبر ١٣ .

(٢) التهذيب باب القضاة في قتل الزحام الخ خبر ٢٠

من مات في زحام الجمعة اوعيد او عرفة ادعلى بشر او جسر لا يعلم من قتله فديته على بيت المال .

الشيخان عن مسمع بن عبد الملك عن ابي عبد الله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام قال من مات في زحام الناس يوم الجمعة او يوم عرفة ادعلى جسر لا يعلمون من قتله فديته من بيت المال (١) .

وعن السكوني ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال امير المؤمنين عليه السلام : ليس في الهايشات (اي الفتن و الاضطرابات) عقل ولا قاصر (والهايشات ، الفرقة بالليل والنهار فيشبح الرجل فيها او يقع قتيل لا يدري من قتله وشبهه) (٢) وقال ابو عبد الله عليه السلام في حديث آخر رفع الى امير المؤمنين عليه السلام فوداه من بيت المال (٣) .

وفي الحسن كالصحيح ، عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال : ازدحم الناس يوم الجمعة في اماراة (وامرة) على عليه السلام بالكوفة فقتلوا رجلاً فودى ديته الى اهله من بيت مال المسلمين .

وفي الصحيح عن ابن سنان بسندين ، عن ابي عبد الله عليه السلام نحوه قال : لا يطل دمه ولكن يعقل رواه الشيخ (٤) .

وفي الصحيح عن عبد الله بن سنان ، وفي الموثق كالصحيح ، عن عبد الله بن بكير جميعاً عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام في رجل وجد مقتولاً لا يدري من قتله قال : ان كان عرف وكان له اولياء يطلبون

(١) اوردته والذين بعده في الكافي باب المقتول لا يدري من قتله خبر ٢ - ٦ - ٥

والتهذيب باب القضاء في قتل الزحام ومن لا يعرف قاتله الخ خبر ١ - ٧ - ٣ .

(٢) شيخ الشيء شبعاً شقه . والجلد ونحوه مده بين اوتاد (اقرب الموارد) .

(٣) من قوله (وقال الى قوله من بيت المال) في الكافي فقط في ذيل حديث

السكوني .

(٤) التهذيب باب القضاء في قتل الزحام الخ خبر ١٢ - ١٥ .

ديته أعطوا ديته من بيت مال المسلمين ولا يبطل دم امرئ مسلم لأن ميراثه للامام عليه السلام فكذلك تكون ديته على الامام و يصلون عليه ويدفنونه ، وقضى في رجل زحمته الناس يوم الجمعة في زحام الناس فمات أن ديته من بيت مال المسلمين (١) .
 وفي الصحيح عن حماد بن عيسى عن سوار (وكانه ارسل الآن يكون معمرأ كثيراً) عن الحسن (ويمكن ان يكون البصري لكنه في التهذيب عليه السلام ويمكن ان يكون من النساخ او من قلم الشيخ لانه كان في النسخة المنقولة من خطه رحمه الله وكان البصري معمرأ) قال : ان علياً عليه السلام لما هزم طلحة والزبير اقبل الناس منهزمين فمروا بامرأة حامل على الطريق ففزعت منهم فطرح ما في بطنها حياً فاضطرب حتى مات ثم ماتت امه من بعده فمربها على عليه السلام وهي مطروحة وولدها على الطريق فسألهم عن امرها فقالوا له : انها كانت حاملاً ففزعت حين رأيت القتال والهزيمة قال : فسألهم ايها مات قبل صاحبه ؟ فقالوا : ان ابنها مات قبلها قال : فدعا بزوجه ابي الغلام الميت فورثه من ابنه ثلثي الدية و ورث امه ثلث الدية ثم ورث الزوج من امرأته الميتة ، نصف ثلث الدية الذي ورثته من ابنها الميت وورث قرابة الميتة ، الباقي قال : ثم ورث الزوج ايضاً من دية المرأة الميتة نصف الدية وهو الفان وخمسائة درهم وذلك انه لم يكن لها ولد غير الذي رمت به حين فزعت وادى ذلك كله من بيت مال البصرة .

وفي الموثق كالصحيح ، عن ابي مريم ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام : ان ما اخطأت القضاة في دم او قطع فعلى بيت مال المسلمين .
 وفي الموثق كالصحيح ، عن محمد بن مسلم ، عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في رجل كان جالساً مع قوم فمات وهو معهم او رجل وجد في قبيلة - او على باب دار قوم فادعى عليهم قال : ليس عليهم شيء ولا يبطل دمه - اى تؤدى من بيت المال هذا

(١) اوردته واللذين بعده في الكافي باب المقتول لا يدرى من قتله خبر ١ - ٢ - ٣

والتهذيب باب القضاء في قتل الزحام ومن لا يعرف قاتله خبر ٢ - ٥ - ٦ .

باب الرجل يُقتل فيوجد متفرقاً

روى محمد بن سنان ، عن طلحة بن زيد ، عن الفضل بن عثمان عن ابي عبد الله (ع) في الرجل يقتل فيوجد رأسه في قبيلته ، ووسطه و صدره و يده في قبيلة ، والباقي في قبيلة قال : دبت عليه من وجد في قبيلته صدره و يده ، والصلاة عليه وسئل الصادق (ع) عن رجل قتل و وجد اعضائه متفرقة كيف يصلى عليه ؟ قال : يصلى على الذي فيه قلبه .

اذالم يشبثوا بالقسامة (١) .

وفي الموثق ، عن ابي بصير ، عن ابي عبد الله (ع) قال : ان وجد قتيل بأرض فلاة ادبت دبت من بيت المال فان امير المؤمنين (ع) كان يقول : لا يبطل (او لا يطل) دم امرئ مسلم - وتقدم غيرها من الاخبار وسيجي .

باب الرجل يُقتل فيوجد متفرقاً

روى محمد بن سنان (ع) في القوي ﴿ صدره و يده ﴾ الظاهر ان اليدين لفظ ذكر تبعاً لقول الراوى ، والمدار على الصدر كما تقدم من غيره من الاخبار في باب الصلوة على الميت (٢) وكذا الخبر الآتى ولا مدخل له هنا إلا باعتبار تلازم الصلوة واللوث للدية .

(١) الكافي باب آخر منه (بعد باب المقتول لا يدري من قتله) خبر ٢ - والتهذيب

باب القضاء في قتل الزحام ومن لا يعرف قاتله خبر ١٣ - ٩ .

(٢) راجع المجلد الاول من هذا الكتاب ص ٢٣٩ .

باب الشجاج واسمائها

قال الاصمعي : اول الشجاج الحارصة ، وهي التي تحرس الجلد يعني تشقه ومنه قيل : حرس القصار الثوب اي شقه ، ثم الباضعة وهي التي تشق اللحم بعد الجلد ، ثم المتلاحمة وهي التي اخذت في اللحم ولم تبلغ السمحاق ، ثم السمحاق وهي التي بينها وبين العظم قشرة رقيقة ، وكل قشرة رقيقة فهي سمحاق ، ومنه قيل في السماء سماحيق من غيم ، وعلى الشاة سماحق من شحم ، ثم الموضعة وهي التي تبدى وضع العظم ، ثم الهاشمة وهي التي تهشم العظم ، ثم المنقلة وهي التي تخرج منها فراش

باب الشجاج واسمائها

﴿ قال الاصمعي ﴾ قوله في نفسه ليس بعجبة للفقيه لكنه يوافقه الروايات وقول اهل اللغة غالباً ﴿ اول الشجاج الحارصة ﴾ بالحاء والصاد المهملتين وهي التي تحرس الجلد يعني تشقه ، والحرس الشق ويظهر بهادم ضعيف ولا يسمى بالدامية غالباً ﴿ ثم الباضعة ﴾ وتسمى بالدامية ايضاً وربما يطلق على ما بعدها ﴿ وهي التي تشق اللحم بعد الجلد ﴾ ولم يذكر الدامية لانها داخله في الباضعة او المتلاحمة ﴿ ثم المتلاحمة ﴾ (الى قوله) ثم السمحاق ﴿ وتسمى الشجة بها باعتبارها وهي القشرة الرقيقة فوق العظم ﴾ ثم الموضعة وهي التي تبدى ﴿ اي تظهر ﴾ وضع العظم ﴿ اي يياضه ﴾ اي تظهر العظم ﴿ ثم الهاشمة وهي التي تهشم العظم ﴾ اي تكسره ﴿ ثم المنقلة ﴾ بكسر القاف المشددة ﴿ وهي التي ﴾ (الى قوله) دون اللحم ﴿ ودون السمحاق ايضاً فهي عظم رقيق غشاء للعظم ولا ينكسر اصله وهو القحف (١) على الدماغ والغالب على الفرائش انها تكون في المفاصل من عظام القحف كالاسنان المتداخلة بعضها في بعض ﴾ ويتبعهم منها ﴿ اي من الضربة ﴾ فرائش الحواجب ﴿ اي

(١) القحف بالكسر العظم فوق الدماغ وما انفلق من الجمجمة فيان اي انفصل ولا يدعى

تحفاً حتى يبين او ينكسر منه شيء (اقرب الموارد) .

العظام ، وفرائس العظام قشرة تكون على المظم دون اللحم ، ومنه قول النابغة (ويتبعهم منها فرائس الحواجب) ثم المأمومة وهي التي تبلغ أم الرأس وهي الجلدة التي تكون على الدماغ ، ومن الشجاج والجراحات الجائفة ، وهي التي تبلغ في الجسد الجوف وفي الرأس الدماغ .

باب ما جاء فيمن قتل ثم فر

روى الحسن بن علي بن فضال ، عن ظريف بن ناصح ، عن أبان بن عثمان ، عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام في رجل قتل رجلا عمدا ثم فر فلم يقدر عليه حتى مات ، قال : ان كان له مال اخذ منه والآخذ من الاقرب فالاقرب .

وروى الحسن بن علي بن فضال ، عن ابن بكير ، عن عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله (ع)

ضربه ضربة على وجهه بحيث وصل الى عظام الحواجب واخذت فيها ، هذا ما ظهر لنا ولم يكن عندي ما تقدمه وما تأخره .

ثم المأمومة (الى قوله) على الدماغ ﴿ وهو من الرأس فان وصلت اليه ولم تنرقها يمكن العيش ومع خرقها لا يعيش ، بل يموت ولهذا ليس في المأمومة القصص لانه لا يمكن الضبط وكذا في الهاشمة والمنقلة والجائفة ﴿ الجائفة (الى قوله) الدماغ ﴿ والغالب اطلاقها على الاولى وفي بعض النسخ (والشم ان يجبر على غير استواء) .

باب ما جاء فيمن قتل ثم فر

وقد تقدم اخبار فيه ﴿ وروى الحسن بن علي بن فضال ﴿ في الموثق كالصحيح ، ويدل على انه يؤخذ من ماله ان كان ، والآمن الاقرب اليه ان كان والآمن بعدهم ، ويمكن ان يكون المراد بهم المافلة ، لكن الظاهر غيرهم وان دخلوا فيهم ﴿ وروى الحسن ﴿ في الموثق كالصحيح وتقدم مع اخبار اخر في باب الحدود

في الرجل يؤخذ وعليه حدود واحد من القتل ، قال : كان على عليه السلام يقيم عليه الحدود قبل ، ثم يقتله ، ولا يخالف علياً عليه السلام .

باب دية الجراحات والشجاج

روى القاسم بن محمد الجوهري ، عن علي بن ايحمة ، عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : في الموضعة : خمسة من الأبل وفي السمحاق الذي دون الموضعة أربعة من الأبل ، وفي المنقلة خمسة عشر من الأبل ، وفي الجائفة ثلث الدية : ثلاث وثلاثون من الأبل ، وفي المأمومة ثلث الدية .
وفي رواية ابن المغيرة ، عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : في الباضعة

باب دية الجراحات والشجاج

تطلق الشجة غالباً على جراحات الرأس والوجه ﴿ روى القاسم بن محمد الجوهري ﴾ رواه الشيخ (١) في القوي .
اعلم انه لا ريب في ان الشجة اذا خرقت الجلد وخرج متددم ضعيف فهي الحارسة وفيها بعيرٌ . واذا دخلت في اللحم قليلاً ففيها بعيران ، و اذا دخلت فيه كثيراً ولم تبلغ السمحاق ففيها ثلثة ابرة واذا وصلت الى السمحاق ولم تخرقها ففيها اربعة ابرة وهي المسماة بالسمحاق ، واذا ظهر العظم منها فهي الموضعة وفيها خمسة ابرة ، واذا كسر العظم ففيها عشرة ابرة وفي المنقلة خمسة عشر بعيراً ، وفي الجائفة والمأمومة ثلث الدية - لكن الخلاف في التسمية فيما بين الحارسة والسمحاق وهي الباضعة والدامية والمتلاحمة وهما مرتبتان يطلق عليهما ثلاث اسامي ولا بأس به مع ظهور المراد وسند ذكر في ضمن الاخبار .

﴿ وفي رواية عبد الله بن المغيرة ﴾ في الصحيح ﴿ عن عبد الله بن سنان عن

ثلاثة من الابل .

ابى عبدالله عليه السلام قال : فى الباضعة ثلاثة من الابل ﴿ اطلق الباضعة هنا على المتلاحمة وروى عن السكونى ان رسول الله ﷺ قضى فى الدامية بغيراً ، وفى الباضعة بعيرين ، وفى المتلاحمة ثلاثة ابعة ، وفى السمحاق اربعة ابعة (١) .

وفى القوى عن مسمع بن عبد الملك عن ابى عبدالله عليه السلام قال : قال امير المؤمنين عليه السلام قضى رسول الله ﷺ فى المأمومة ثلث الدية وفى المنقلة خمس عشرة من الابل ، وفى الموضحة خمساً من الابل وفى الدامية بغيراً وقضى فى الباضعة بعيرين وقضى فى المتلاحمة ثلاثة ابعة ، وقضى فى السمحاق اربعة من الابل .

وفى الحسن كالصحيح والشيخ فى الصحيح عن الحلبي عن ابى عبدالله عليه السلام قال : فى الموضحة خمس من الابل ، وفى السمحاق اربع من الابل والباضعة ثلاث من الابل ، والمأمومة ثلاث و ثلاثون من الابل والجائفة ثلاث وثلاثون من الابل والمنقلة خمسة عشر من الابل .

وفى القوى كالصحيح عن ابى الصباح الكناي ، وعن زيد الشحام فلا سألنا ابا عبدالله عليه السلام عن الشجة المأمومة فقال : فيها ثلث الدية وفى الجائفة ثلث الدية وفى الموضحة خمسة من الابل .

وروى الشيخ فى الموثق كالصحيح ، عن منصور بن حازم عن ابى عبدالله عليه السلام فى الحرصة شبه الخدش بعير ، وفى الدامية بعيران ، وفى الباضعة وهى دون السمحاق ثلاث من الابل ، وفى السمحاق وهى دون الموضحة اربع من الابل ، وفى الموضحة خمس من الابل (٢) .

وفى القوى كالصحيح من زرارة عن ابى عبدالله عليه السلام قال : فى الموضحة خمس

(١) اورده و الثلاثة التى بعده فى الكافى باب دية الجراحات والشجاج غير ١-٦ .
٢-٣ والتهذيب باب ديات الشجاج الخ غير ٥-٢-٣-٧ .

(٢) اورده والاربعة التى بعده فى التهذيب باب ديات الشجاج وكسر العظام الخ غير

من الأبل ، وفي السمحاق اربع من الأبل ، وفي الباضعة ثلاث و ثلاثون من الأبل ،
وفي المأمومة ثلاث و ثلاثون من الأبل . وفي الجائفة ثلاث و ثلاثون من الأبل ،
والمنقلة خمس عشرة من الأبل .

وفي الصحيح ، عن معوية بن وهب قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الشجة
المأمومة فقال : ثلث الدية ، و الشجة الجائفة ثلث الدية ، و سألته عن الموضحة
فقال : خمس من الأبل .

وفي الموثق كالصحيح ، عن ابي مریم قال : قال لي ابو عبد الله عليه السلام يا بامریم ان
رسول الله ﷺ قد كتب لابن حزم كتاباً في الصدقات فخذ منه فأنتني به حتى
انظر اليه قال : فاطلقت اليه فاخذت منه الكتاب ثم انيته به فمرسته عليه فاذا
فيه من ابواب الصدقات وابواب الديات ، واذا في في المين خمسون ، وفي الجائفة
الثلث ، وفي المنقلة خمس عشرة ، وفي الموضحة خمس من الأبل .

وعن السكوني ان امير المؤمنين عليه السلام قضى في الها شمة بعشر من الأبل .
وفي الموثق عن غياث ، عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام قال : مادون السمحاق
اجر الطبيب (١) .

وفي الموثق كالصحيح ، عن ابي حمزة في الموضحة خمس من الأبل ، وفي
السمحاق دون الموضحة اربع من الأبل ، وفي المنقلة خمس عشرة ، عشر ونصف عشر
وفي الجائفة وهي ماوقمت في الجوف ليس فيها قصاص الا الحكومة ، والمنقلة ينفل
منها العظام وليس فيها قصاص الا الحكومة ، والمأمومة ليس لها قصاص الا الحكومة
ان المأمومة تقع ضربة في الرأس ان كان سيفاً فانها تقطع كل شيء وتقطع العظم
قتام المضروب ، وربما تقل لسانه ، وربما تقل سمعه ، وربما اعتراه اختلاط ، فان
ضرب بعمود او دبصا شديدة فانها تبلغ اشد من القطع يكسر منها القحف فحرف الرأس (٢)

وروى الحسن بن محبوب ، عن صالح بن رزين ، عن ذريح المعاري قال : سألت
أبا عبد الله عليه السلام عن رجل شج رجلا موضحة وشج آخر دامية في مقام واحد فمات الرجل
قال : عليهما الدية في أموالهما نصفين .

وروى ابن محبوب عن الحسن بن حن عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سأله
عن الموضحة في الرأس كما هي في الوجه ؟ فقال : الموضحة و الشجاج في الوجه

(وفي القاموس القحف بالكسر العظيم فوق الدماغ) .

و روى الكليني في القوي عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل
شج رجلا موضحة ثم يطلب فيها فوجها له ثم انتقضت به فقتلته فقال : هو ضامن
الدية الآقية الموضحة لأنه وجبها له ولم يهب النفس وفي السمحاق وهي التي دون
الموضحة خمسائة درهم وفيها إذا كانت في الوجه ضعف الدية على قدر الشين ،
وفي المأمومة ثلث الدية وهي التي قد نفذت ولم تصل إلى الجوف فهي فيما بينهما ،
وفي الجائفة ثلث الدية وهي التي قد بلغت جوف الدماغ وفي المنقلة خمس عشرة
من الأبل وهي التي قد صارت قرحة تنقل العظام (١) .

✽ و روى الحسن بن محبوب ، عن صالح بن رزين ✽ في القوي كالصحيح
كالشيخ (٢) ✽ عن ذريح ✽ ويدل على أن الشجتين إذا انجرتا إلى القتل يكون
دية القتل على جارحهما أي إذا لم يردا القتل أو إذا كان خطأ أو شبه عمد ، والظاهر
أنهما إذا لم يريدا القتل ولم يكن بما يقتل غالبا فإنفق القتل حكم بالدية ،
✽ و روى الحسن بن محبوب ✽ كالشيخين ، ويدل على أن الموضحة في الوجه

(١) الكافي باب دية الجراحات والشجاج خبر ٨ .

(٢) أورده والستة التي بعده في التهذيب باب ديات الشجاج الخ خبر ١١-١٠-٢٢

١٨-٢٠-٦-١٥ وأورد الثاني والخامس والسادس في الكافي باب دية الجراحات والشجاج

خبر ٢-٧-١١ .

والرأس سواء في الدبة ، لان الوجه من الرأس ، وليس الجراحات في الجسد كما هي في الرأس .

وفي رواية أبان قال : الجائفة ما وقعت في الجوف ليس لصاحبه قصاص إلا الحكومة ، والمنقطة تنقل منها العظام ليس فيها قصاص إلا الحكومة ، وفي المأمومة ثلث الدبة ليس فيها قصاص إلا الحكومة .

وفي رواية السكوي ان أمير المؤمنين عليه السلام قضى في الهاشمة بمش من الأبل .

وقال ابو عبدالله عليه السلام : في عبد شج رجلا موضحة ثم شج آخر فقال : هو بينهما .

كالرأس ، وعلى ان حكمها غير حكم البدن و تقدم انها على النصف من الرأس وروى الشيخ عن السكوي : قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله ان الموضحة في الوجه والرأس سواء .

وفي رواية أبان في الموثق كالصحيح وتقدم مثله عن أبي حمزة .

وفي رواية السكوي في القوي كالشيخ .

وقال ابو عبدالله عليه السلام رواه السكوي عنه عليه السلام وتقدم في خبر صالح أنفاً

وروي في الموثق كالصحيح ، عن اسحاق بن عمار . عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في الجروح في الأصابع اذا اوضح العظم عشر دية الأصبع اذا لم يرد المجرع ان يقتص .

وعن مسمع عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في النافلة (اذا النافذة كما في ب) تكون في العضو ثلث دية ذلك العضو .

وروى الشيخ في القوي عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل شج رجلا موضحة ثم يطلب منها فوهبها له ثم انتفضت به فقتلته فقال : هو ضامن الدبة

الآقية الموضحة لانه وهبها له ولم يهب النفس (١) .

وفى الموثق ، عن اسحاق بن عمار ، عن جعفر عن ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام انه كان يقول لا يقضى فى شىء من الجراحات حتى تبرأ .

و كانه لما انه يمكن ان يموت بها فلزم القود و كان القصاص زائداً .

و عن السكولى عن ابي عبد الله عليه السلام قال : جراحات العبد على نحو جراحات الاحرار فى الثمن .

وفى الموثق (والظاهر فى الصحيح) عن حريز ، عن ابي عبد الله عليه السلام فى رجل شج عبداً موضحة فقال : عليه نصف عشر قيمة العبد لمولى العبد ولا يجاوز بثمن العبد دية الحر ،

وروى فى القوى كاصحيح ، عن عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام فى رجل شج عبداً موضحة قال : عليه نصف عشر قيمته (٢) .

وفى الصحيح ، عن يونس عن رواء قال : قال : يلزم مولى العبد قصاص جراحة عبده من قيمة دينه على حساب ذلك يصير ارش الجراحة و اذا جرح الحر العبد فقيمة جراحته من حساب قيمته (٣) .

(١) اورده والثلة التى بهذه فى التهذيب باب ديات الشجاج الخ خبر ١٢ - ٢٢

٢٥-٢٩ واورد الاخير ايضا فى باب القود بين الرجال والنساء الخ خبر ٥٧ واورد الاول فى الكافى باب دية الجراحات والشجاج صدر خبر ٨ .

(٢-٣) التهذيب باب القود بين الرجال والنساء خبر ٧١-٥٩ والكافى باب الرجل

الحر يقتل مملوك غيره الخ خبر ١٣-١٥ .

باب نوادر الدييات

روى عمرو بن عثمان ، عن أبي جميلة ، عن سعد الاسكاف ، عن الاصمغ بن بائة قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام في جارية ركبت جارية فنخستها جارية اخرى فقصت المر كوبة فصرعت الراكبة فماتت ، فقضى بديتها صفين بين الناحية والمنخوسة .

وروى عن وهب بن وهب ، عن جعفر بن محمد ، عن ابيه عليه السلام قال : قال على عليه السلام : من قتل حميم قوم فليصالحهم ما قدر عليه فإنه أخف لحسابه .
وروى عبدالله بن سنان عن الثمالى ، عن سعيد بن المسيب ، عن جابر بن

باب نوادر الدييات

﴿روى عمرو بن عثمان﴾ لم يذكر ورواه الشيخ عنه فى القوى (١) ﴿عن ابي جميلة﴾
نسبه ابن الفضائلى الى الكذب ولا يعرف حال الجارح ولم يشاهد منه كذباً الا فى روايات اسرار الائمة عليهم السلام عن جابر ، وروى ثقات اصحابنا عنه واعتمدوا عليه ﴿فقضى بديتها صفين بين الناحية والمنخوسة﴾ وحمل على ان المنخوسة حملها عبثاً او مكرهة وقضايا امير المؤمنين عليه السلام لا تتعدى لانه عليه السلام يعمل بالواقع مهما مكنه ولا تعلم ان الواقع اى شىء كان (والقمص) الوثب (والنخس) الفرز بعود وعوده .
﴿وروى عن وهب بن وهب (الى قوله) ما قدر عليه﴾ الظاهر ان المراد انه لا يقرب بالقتل لخوف القصاص او يفر بالخطأ مع كونه عامداً او يقول للورثة ان لكم على حقاً عظيماً ويصالحهم ﴿فانه اخف لحسابه﴾ يوم القيمة وتقدم مثله .
﴿وروى عبدالله بن سنان﴾ فى القوى كالصحيح .

عبدالله قال : لو ان رجلاً ضرب رجلاً سوطاً لضربه الله سوطاً من النار .
وفى رواية ابن فضال ، عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام قال : دية
كلب الصيد اربعون درهماً ودية كلب الماشية عشرون درهماً ، ودية الكلب
الذى ليس للصيد ولا للماشية زبيل من تراب ، على القاتل ان يعطى وعلى صاحبه
ان يقبل .

وفى رواية ابن فضال عن بعض اصحابه في القوى كالصحيح وروى الشيخان
في القوى ، عن ابي بصير عن احدهما عليه السلام قال : دية الكلب السلوقي اربعون درهماً
جمل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ودية كلب الفهم كبش ، ودية كلب الزرع جريب من
بر ودية كلب الاهل او الاهلى كما فى بقبز من تراب (وفى ب من بر) لاهله (١) .
وفى الموثق كالصحيح عن الوليد بن صبيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال : دية
الكلب السلوقي اربعون درهماً امره رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يدها (ادان يديه) لبنى جذيمة
و السلوقي منسوب الى سلوق قرية باليمن اكثر كلابهم معلمة .
وعن السكونى قال : قال امير المؤمنين عليه السلام فيمن قتل كلب الصيد قال يقومه
وكذلك البازى ، وكذلك كلب الفهم ، وكذلك كلب العائط .
وعن مسمع ، عن ابي عبد الله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام رفع اليه رجل قتل
خنزيراً فضمنه قيمته ، ورفع اليه رجل كسر بربطاً فأبطله .
وحمل الخنزير على ما كان مخفياً و الظاهر ان الزبيل من التراب اذ القفيز
منه ادائه تعبد (وقيل) معناه انه لاديه له كما فى قوله (وللماهر الحبر) وكما فى قوله صلى الله عليه وسلم
(احتوا فى وجوه المداحين التراب) وحملها بعض على ظاهره كالاول و قوله (ليس
للصيد ولا للماشية) اى كان هراشاد كان فى البلد و سمي بالاهلى لخروج كلب
الزرع عنه بالخبر .

(١) اوردته والثلاثة التى بعده فى التهذيب باب الجنايات على الحيوان غير ٧ - ٦

٨-٥ والكافى باب فيما يصاب من البهائم الخ غير ٨-٧-٩-٦

وروی محمد بن سنان ، عن أبی الجارود قال : سمعت أبا جعفر علیه السلام يقول : كانت بغلة رسول الله ﷺ لا يردوها عن شيء وقعت فيه ، قال : فأتاها رجل من بني مدلج وقد وقعت في قصب له فوق لها سهماً فقتلها فقال له علي رضي الله عنه لا تفارقني حتى تدبها ، قال : فوداها ستمائة درهم .

وروی جمیل بن دراج ، عن بعض أصحابنا عن أحدهما رضي الله عنه في رجل كسر يدرجل ثم برئت يدرجل فقال : ليس عليه في هذا قصاص ولكنه يعطى الارش .

وروی الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير عن محمد بن أبي حمزة و حسين الرواسي ، عن اسحق بن عمار قال : قلت لأبي الحسن رضي الله عنه : المرأة تخاف الحبل فتشرب الدواء فتلقى ما في بطنها ؟ فقال : لا ، قلت : انما هو نطفة قال : ان اول ما ينخلق نطفة .

وروی الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن داود بن فرقد . عن ابي عبد الله رضي الله عنه قال : سألتني داود بن علي عن رجل كان يأتي بيت رجل فنهاه أن يأتي بيته . فأبى ان يفعل فذهب الى السلطان فقال السلطان : ان فعل فاقته ، قال : قتلته فما ترى فيه ؟ قلت : أرى أن لا يقتله انه إن استقام هذا ثم شاء أن يقول كل انسان لمدوم دخل بيتي فقتلته .

وروی محمد بن سنان (الى قوله) سهماً اي جعل موضع وتره فيه ليرمي فوداها ستمائة درهم الظاهر انها كانت دية تلك البغلة التي سبها رسول الله ﷺ وأمر أن لا ترد من شيء ، ويمكن ان يكون قيمتها تلك (وروی الحسين بن سعيد) في الموثق كالصحيح و يدل على حرمة شرب الدواء لاسقاط النطفة ، و تقدم في صحيحة رفاعة في باب الحيض ما يدل على ذلك ايضاً (۱) .

وروی الحسين بن سعيد في الصحيح و تقدم الاخبار في ذلك .

وروى محمد بن أحمد بن يحيى ، عن علي بن اسماعيل ، عن أحمد بن النضر ،
عن الحسين بن عمرو ، عن يحيى بن سعيد بن المسيب أن معاوية كتب الى ابي موسى الاشعري
ان ابن ابي الحسين (الجسرين - خل) وجد على بطن أمه رجلا قتلته وقد اشكل حكم
ذلك على القضاة ، فسل علياً عن هذا الامر قال : فسأل ابو موسى علياً عليه السلام فقال : والله
ما هذا في هذه البلاد - يعني الكوفة - وما يليها وما هذا بحضرتي ، فمن أين جاءك
هذا ؟ قال : كتب اليّ معاوية : ان ابن ابي الحسين وجد مع أمه رجلا قتلته ، وقد
أشكل حكم ذلك على القضاة فرأيتك في هذا ؟ فقال عليه السلام : أنا ابو الحسن ان جاء بأربعة
يشهدون على ما شهد ، والأدفع اليه برأيه .

وفي رواية ابن أبي عمير ، عن جميل عن بعض اصحابنا عن أحدهما عليهما السلام
قال : اذا مات وليّ المقتول قام ولده من بعده مقامه بالدم .
وروى محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام في
عين فرس فقتل بربع ثمنه يوم فقتل العين .

وروى محمد بن أحمد بن يحيى عن علي بن اسماعيل ، عن أحمد بن النضر عن
الحسين بن عمرو ، عن يحيى بن سعيد بن المسيب عليه السلام وفي ريب عن يحيى بن سعيد ، عن سعيد
بن المسيب (١) وهو الاظهر عليه السلام ان ابن ابي الجسرين عليه السلام بالكسر .
وفي رواية ابن ابي عمير عليه السلام في الصحيح والشيخان في الحسن كالصحيح (٢)
ويدل على ان الحديث وثق .

وروى محمد بن قيس عليه السلام في الحسن كالصحيح كالكليني والشيخ في الصحيح (٣)

(١) التهذيب باب من الزيادات خبر ٩ من كتاب الديات .

(٢) الكافي باب النوادر خبر ٩ من كتاب الديات والتهذيب باب القود بين الرجال

والنساء الخ خبر ١٧

(٣) الكافي باب فيما يصاب من البهائم وغيرها الخ خبر ١ والتهذيب باب الجنائيات

على الحيوان خبر ٣

وقضى امير المؤمنين عليه السلام في اربعة انفس شركاء في بعير فمقله احدهم فانطلق البعير فعبث بمقاله فتردى فاكسر ، فقال اصحابه للذى عقله اغرم لنا بعيرنا ، فقضى بينهم ان يفرموا له حظّه من اجل انه ادنق حظّه فذهب حظهم بحظّه .

ويدل على ان دية عين الفرس ربع قيمته .

وروى الشيخ في الصحيح عن عمر بن اذينة قال : كتبت الى ابي عبدالله عليه السلام اسأله عن رواية الحسن البصري يرونها عن علي عليه السلام في عين ذات الاربع قوائم اذا قُتّت ربع ثمنها فقال : صدق الحسن قد قال علي عليه السلام ذلك (١) .

وعن ابي العباس قال : قال ابو عبدالله عليه السلام : من قُتّت عين دابة فعليه ربع ثمنها ورواه الكليني في القوي كالصحيح عنه عليه السلام .

وروى ، عن مسمع بن عبد الملك عن ابي عبدالله عليه السلام ان علياً عليه السلام قضى في عين دابة ربع الثمن .

﴿وقضى عليه السلام﴾ جزو خبر محمد بن قيس ، لما رواه الشيخ في الصحيح عنه عن ابي جعفر عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام في اربعة انفس شركاء في بعير فمقله احدهم فانطلق البعير فعبث بمقاله فتردى فاكسر فقال اصحابه للذى عقله : اغرم لنا بعيرنا قال : فقضى بينهم ان يفرموا له حظّه من اجل انه ادنق حظّه فذهب حظهم بحظّه (٢) والذى يقتضيه القواعد ان لا يكون على احد شيء ، فتعريضهم عليه السلام حصّة الماقل يمكن ان يكون على وجه الفرض والتقدير اى لو كان غرامة لكان عليكم لانه حفظ بقدر حصته او كان البعير الخاص بحيث يلزم ان يعقل يداه حتى لا يسقط من علوا في يثروهم فسروا في عقلها فباعثار تفسيرهم ضمنوا حصته .

(١) اوردته واللذين بعده في التهذيب باب الجنائيات على الحيوان خبر ٢-١-٢

واورد الاخيرين في الكافي باب فيما يصاب من البهائم الخ خبر ٢-٢-٣ .

(٢) التهذيب باب ضمان النفوس خبر ٢١

وفي رواية محمد بن أحمد بن يحيى ، بإسناده قال : رُفِعَ إلى المأمون رجل دفع رجلاً في بئر فمات فأمر به أن يقتل فقال الرجل : ائني كنت في منزله فسمعت الفوت فخرجت مسرعاً ومعى سيفي فمررت على هذا وهو على شفير بئر فدفعته فوقه في البئر ، فسأل المأمون الفقهاء في ذلك فقال بعضهم : يقاديه ، وقال بعضهم : يفعل به كذا وكذا ، فسأل أبا الحسن عليه السلام عن ذلك وكتب إليه فقال : ديته على أصحاب الفوت الذين صاحوا الفوت قال : فاستمظم ذلك الفقهاء فقالوا للمأمون : سلم من ابن قلت هذا ، فسأل فقال عليه السلام : ان امرأة استعدت إلى سليمان بن داود عليه السلام على ربيع فقالت كنت على فوق بيتي فدفعني ربيع فوقت إلى الدار فاكسرت يدي ، فدعا

وفي رواية محمد بن أحمد بن يحيى بإسناده رحمته وروى الشيخان بطريقين قوين عن يونس بن عبد الرحمن ومحمد بن سليمان قال سألنا أبا الحسن عليه السلام عن رجل استغاث به قوم لينفذهم من قوم يُغيرون عليهم ليستبيحوا أموالهم ويسبوا ذراريهم فخرج الرجل يعدو بسلاحه في جوف الليل لينيث القوم الذين استغاثوا به فمرّ برجل قائم على شفير بئر يستقي منها فدفعه وهو لا يريد ذلك ولا يعلم فسقط في البئر فمات ومضى الرجل فاستنقذ أموال أولئك القوم الذين استغاثوا به فلما انصرف إلى أهله قالوا له ما صنعت ؟ قال : قد انصرف القوم عنهم وآمنوا وسلموا قالوا له : شعرت أن فلان بن فلان سقط في البئر فمات ؟ قال : أنا والله طرحتة قيل : وكيف ذلك فقال : ائني خرجت أعداءً مسلحين في ظلمة الليل وأنا أخاف الفوت على الذين استغاثوا بي فمررت بفلان وهو قائم يستقي في البئر فزحمته ولم ارد ذلك فسقط في البئر فمات ففلي من دية هذا ؟ فقال : ديته على القوم الذين استنجدوا الرجل فأبجدهم (أي اعانهم) وأغانهم وانقذوا أموالهم وسائهم وذراريهم ، أما أنه لو كان آجر نفسه باجرة لكأت الدية عليه وعلى عاقلته دونهم .

وذلك أن سليمان بن داود عليه السلام اتته امرأة عجوز مستعدة على الربيع فقالت : يا بئى الله ائني كنت قائمة على سطح لي وأن الربيع طرحتني فكسرت يدي فاعدني على

سليمان عليه السلام بالريح فقال لها : ما حملك على ما صنعت بهذه المرأة ؟ فقالت الريح : يا بنى الله ان سفينة بنى فلان كانت فى البحر قد أشرف أهلها على الفرق فمررت بهذه المرأة وانما سمعجلة فوقت فانكسرت يدها ، فقضى سليمان عليه السلام بأرض يدها على اصحاب السفينة .

وفى رواية أبان بن عثمان . ان عمر بن الخطاب أتى برجل قد قتل أخا رجلا فدفعه اليه وأمره أن يقتله فضر به الرجل حتى رأى انه قد قتله ، فعمل الى منزله فوجدوا به رمقا فمالجوه حتى يرى ، فلما خرج أخذوا مخ المقتول الاول فقال : انت قاتل أخى ولى أن أقتلك فقال له : قد قتلتنى مرة ، فاطلق به الى عمر فأمر بقتله فخرج وهو يقول : يا أيها الناس والله قد قتلنى مرة فمروا به على على بن ابي طالب عليه السلام فأخبره بخبره فقال : لا تمجل عليه حتى أخرج اليك ، فدخل على عليه السلام على عمر فقال : ليس

الريح قدما سليمان بن داود عليه السلام الريح فقال لها : مادعاك الى ما صنعت بهذه المرأة ؟ فقال (او فقالت) صدقت يا بنى الله ان رب العزة جل وعز بعثنى الى سفينة بنى فلان لانقذها من الفرق وقد كانت اشرفت على الفرق فخرجت فى شدتى (اوسنتى) وعجلتنى الى ما امرنى الله عز وجل به فمررت بهذه المرأة وهى على سطحها فشرت بها ولم اردھا فسقطت فانكسرت يدها فقال سليمان عليه السلام : يا رب بما احكم على الريح فأوحى الله عز وجل اليه : يا سليمان احكم بأرض كسريد هذه المرأة على ارباب السفينة التى انقذتها الريح من الفرق فانه لا يظلم لدى احد من العالمين (١) .

وفى رواية أبان بن عثمان النخ عليه السلام فى الموثق كالصحيح والشيخان فى القوى كالصحيح عن أبان بن عثمان عن اخبره عن احدهما عليه السلام (٢) .
و روى الشيخ فى الموثق ، عن اسحاق بن عمار ، عن جعفر ، عن ابيه عليه السلام ان

(١) الكافى باب النوادر خبر ١ من كتاب الدييات والتهذيب باب القضاء فى قتل الزحام

الحكم فيه هكذا فقال ما هو يا ابا الحسن؟ قال : يقتص هذا من اخ المقتول الاول ما صنع به ، ثم يقتله بأخيه فظن الرجل انه ان اقتص منه أتى على نفسه فعضا عنه وتنازكا .

رجلا قطع من بعض اذن رجل شيئا فرفع ذلك الى امير المؤمنين عليه السلام فأقاده فاخذ الآخر ما قطع من اذنه فردّه على اذنه بدمه فالتحمت وبرأت فعاد الآخر الى على عليه السلام فاستفاده فامر بها فقطعت ثانية و امر بها فدفنت و قال عليه السلام : انما يكون القصاص من اجل الشين (١) - و وجه ايضا بأنه كان ميتة لايجوز الصلوة معها و لهذا قطعها ثانية .

وروي في القوى عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال امير المؤمنين من تطيب أو تبطر فليأخذ البرائة من واه والأفهولة ضامن (٢) .
وبالاسناد قال : قال رسول الله ﷺ في جنين البهيمة اذا ضربت فازلقت (خالج لب) عشر ثمنها (٣) .

وفي القوى عن موسى بن ابراهيم المروزي عن ابي الحسن موسى عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام في فرسين اسطدما فمات احدهما فضمن الباقي دية الميت وعن السكوني قال : قال ان النبي ﷺ كان يحبس في نهمة الدمسة - وفي بيسة ايام - فان جاء اولياء المقتول ببينة والأخلى سبيله (٤) .

وفي القوى عن منصور بن حازم قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام : كنت اخرج في الحداة الى المخارجة من شباب الحمى والى بليت ان ضربت رجلا ضربة بمصى فقتلته فقال : اكنت تعرف هذا الامر انذاك ؟ قال : قلت : لا فقال لي : ما كنت عليه

(١) التهذيب باب دية عين الاور الخ خبر ١٩ .

(٢) الكافي باب ضمان الطبيب و اليطار خبر ١ و التهذيب باب ضمان النفوس خبر ٥٨

(٣) اورده والذي بعده في التهذيب باب الجنابة على الحيوان خبر ٩ - ١٠ واورد الثاني

في الكافي باب فيما يصاب من البهائم الخ خبر ١١

(٤) التهذيب باب من الزيادات خبر ٣٨ من كتاب الحدود .

من جهلك بهذا الامر اشد عليك مما دخلت فيه (١) اى لما آمنت غفر الله لك هذا كما غفر لك الكفر الذى كنت عليه .

و روى الكلينى فى الحسن كالصحيح ، عن عبدالرحمان بن الحجاج قال :
خرج رجل من المدينة يريد المراق فاتبه اسودان احدهما غلام لابى عبدالله عليه السلام
فلما انى الاغوص نام الرجل فأخذ اسخرة فشدا بها رأسه فأخذا وائى بهما محمد بن
خالد وجاء اولياء المقتول فسألوه ان يقيدهم فكره ان يفعل فسأل ابا عبدالله عليه السلام عن
ذلك فلم يجبه قال عبدالرحمان فظننت انه كره انه يجيبه لانه لا يرى ان يقتل اثنان
بواحد فشكى اولياء المقتول محمد بن خالد وصنيعه الى اهل المدينة فقال لهم اهل
المدينة ان اردتم ان يقيدهم منه فاتبعوا جعفر بن محمد عليه السلام فاشكوا اليه غلامكم
ففعلا فقال ابو عبدالله عليه السلام : أقدهم فلما ان دعاهما ليقيدهما اسود وجه غلام ابى
عبدالله عليه السلام حتى صار كأنه المداد فذكر ذلك لابى عبدالله عليه السلام فقالوا له : اصلحك
الله انه لما قدم ليقتل اسود وجهه حتى صار كأنه المداد فقال انه كان يكفر بالله جهره
فقتلا جميعاً (٢) .

وفى الموثق برواية الشيخ عن اسحاق بن عمار عن جعفر عليه السلام ان علياً
عليه السلام كان يقول : ليس فى عظم قصاص ، وقال جعفر عليه السلام ان رجلاً قتل امرأة
فلم يجعل على عليه السلام بينهما قصاصاً والزمه الدية (٣) - والظاهر انه لم يجعل
القصاص لانه لم يكن لهم فصل الدية حتى يؤدوا ويقاصوا .

وفى الموثق عن زيد بن على عن آبائه عن على عليه السلام قال : ليس بين الرجال
والنساء قصاص الآفى النفس ، وليس بين الاحرار والمماليك قصاص الآفى النفس
عمداً ، وليس بين الصبيان قصاص فى شىء الآفى النفس (٤) .

(١) الكافى باب النوادر خبر ١٩ من كتاب الدييات .

(٢) الكافى باب النوادر خبر ١٠ من كتاب الحدود .

(٣-٢) التهذيب باب دية عين الاور الخ خبر ٢٣-١٨ .

وعن السكوني عن علي عليه السلام قال : ليس بين الأحرار والعبيد قصاص فيما دون النفس وليس بين اليهودي والنصراني والمجوسي قصاص فيما دون النفس ويحملان على أنه لا قصاص مجاناً فيما يقاس ، بل يؤدي الفضل ويقاس الآفئ النفس فيما يقتل كالحرب بالعبد ، والمسلم بالكافر فانهما لا يقتلان قصاصاً بل حداً كما تقدم الأخبار فيه .

وعن السكوني أن علياً عليه السلام ضمن ختناً قطع حشفة غلام (١) .
ويؤيده الأخبار الكثيرة التي تقدمت في أبواب الصنائع (٢) أنه يضمن من اخذ الأجرة ليصلح فيفسد وكذا الطبيب والبيطار .

وروي بسندين قوين عن الفتح بن يزيد الجرجاني عن أبي الحسن عليه السلام في أربعة شهدوا على رجل أنه زنى فرجم ثم رجعوا وقالوا : قد وهننا يلزمون الدية وإن قالوا : أنا نعمدنا قتل (أي الأربعة) شاء ولي المقتول وردّ الثلاثة ثلاثة أرباع الدية إلى أولياء المقتول الثاني ويجلد الثلاثة كل واحد منهم ثمانين جلدة وإن شاء ولي المقتول أن يقتلهم ردّ ثلاث دييات على أولياء الشهود الأربعة ويجلدون ثمانين جلدة كل واحد منهم ثم يقتلهم الإمام ،

وقال في رجلين شهدا على رجل أنه سرق فقطع ثم رجع واحد منهما وقال : وهمت في هذا ولكن كان غيره ، يلزم نصف الدية ولا تقبل شهادته في الآخر فإن رجما جميعاً وقالوا وهننا بل كان السارق فلاناً الزمادية اليدولا تقبل شهادتهما في الآخر وإن قالوا : أنا نعمدنا قطع يد أحدهما بيد المقطوع ويرد الذي لم يقطع ربع دية الرجل على أولياء المقطوع فإن قال المقطوع الأول : لا أرضى

(١) التهذيب باب ضمان النفوس خبر ١٦٠

(٢) في المجلد السابع ص ٢١٣ إلى ٢١٦ و ٢٢١ .

او یقطع ایدیہما ممّا ردّیۃ یدفتسم بینہما وتقطع ایدیہما (۱) .
 وفی القوی کالصحیح عن ابی عبد اللہ علیہ السلام فی اربعۃ شہدوا علی رجل
 محصن بالزنا ثم رجع احدهم بعد ما قتل الرجل قال : ان قال الراجع وھمت
 ضرب الحدّ وغرم الدیۃ وان قال : تمعدت قتل .
 وعن مسع بن عبد الملک عن ابی عبد اللہ علیہ السلام ان امیر المؤمنین علیہ السلام
 قضی فی اربعۃ شہدوا علی رجل انھم رأوہ مع امرأۃ یجامعھا فرجم ثم رجع واحد
 منهم قال یفرم ربع الدیۃ اذا قال اشتبه علیّ فان رجع اثنان وقالاشبه علینا غرما
 نصف الدیۃ وان رجعوا جمیعاً وقالوا شبه علینا اغرموا الدیۃ ، وان قالوا شہدوا
 بالزور قتلوا جمیعاً - ای بعد ردّ فاضل الدیۃ علیہم وهو ثلاث دیات ونصف .
 وفی القوی کالصحیح ، عن ابراہیم بن نعیم (وکأنه نعیم بن ابراہیم کما
 تقدم فی کثیر من الاخبار) قال : سألت ابا عبد اللہ علیہ السلام عن اربعۃ شہدوا علی
 رجل بالزنا فلما قتل رجع احدهم عن شہادته قال فقال : یقتل الراجع ویؤدی
 الثلثۃ الی اھلہ ثلثۃ ارباع الدیۃ .

ثم المجلد العاشر حسب ما جزیناه ویتلوه المجلد الحادی

عشر من کتاب الوصیۃ انشاء اللہ والحمد للہ

اولاً و آخراً وظاہراً وباطناً


الحاج السید حسین الموسوی کرمانی - الحاج الشیخ علی بنہ الاشتہاردی

(۱) اورده والثلثۃ الی بھدہ فی الکافی باب ۵۲ (بھد باب الماقلۃ) خبر ۲-۱-۳

والتھذیب باب من الزیادات خبر ۲-۳-۱ من کتاب الدیات و اورد الرابع ایضاً فی

الکافی باب من شہد ثم رجع عن شہادته خبر ۲ من کتاب الشہادات .

بسمه تعالى
فهرس مافى هذا المجلد
كتاب الحدود

| الصفحة | العنوان |
|--------|---|
| | باب مايجب به التعزير والحد والرجم والقتل والنفى فى الزنا |
| ٣ | معنى هذه الالفاظ اجمالاً  |
| ٥-٤ | لكل شىء حد حتى اذا تجاوز الحد |
| ٤ | عدم جواز تمطيل حدود الله |
| ٤ | اجراء الحد احياء للارض |
| ٥ | الرجم والجلد حد الله تعالى |
| ٤ | عدم جواز نوم الرجل مع الرجل فى لعاف واحد وبيان مقدار حد |
| ٧-٦ | عدم جواز نوم الرجل مع المرأة |
| ٨-٧ | الاجنبية فى لعاف واحد وحدّهما |
| ٩ | جواز عمل الامام بعلمه فى حقوق الله تعالى |
| ١٠ | الجمع بين الاخبار بنظر الصدوق |
| ١١ | حكم اعتبار اجتماع الشهود الاربعة فى الزنا |
| ١١ | اعتبار دعوى المعاينة من شهود الزنا |

| الصفحة | العنوان |
|--------|---|
| ١٢ | عدم جواز اقامة الحدود للانسان نفسه اذا شاهد الزنا |
| ٢ | قيام امرأتين مقام رجل واحد |
| ١٣ | حكم تزويج ذات البعل جاهلا |
| ١٤ | حكم تزويج المرأة وزوجها غائب عنها ثم جاء او تزوجها في عدتها |
| ١٦ | اذا طلق زوجته او ماتت ثم زنا |
| ١٧ | حكم ما اذا زنى الشيخ او الشيخة |
| ١٩ | دعوى بعض العامة سقوط آية الرجم فى القرآن |
| ٢٠ | دعوى الزمخشري بأن بعض القراءات مسترذلة وجيهة |
| ٢١ | عدم وقوع تحريف فى القرآن الا فى اسامى الائمة او المنافقين |
| ٢٢ | حد من جامع وليلة امرته |
| ٢٢ | حد من زنى بجاريته المزوجة |
| ٢٣ | حد امرأة اقتضت جارية بيدها |
| ٢٤ | حد من جامع امرأته بعد انقضاء عدتها |
| ٢٤ | حد غير البالغ اذا زنى ببالغة وحدها |
| ٢٥ | حد بلوغ الجارية والغلام |
| ٢٦ | حد ما اذا زنى وهو مريض |
| ٢٧ | اول من يرجم المحصن الامام |
| ٢٨ | حد من تزوج امرأة فى نفاسها |
| ٢٩ | كيف تحد الزانى والزانية |
| ٣٠ | حد رجل وجد تحت فراش آخر |
| ٣١ | حد من زنى فى اليوم الواحد مراراً |
| ٣٢ | عدم جواز اجراء الحد قبل ثبوت سببه وكيفية اجراء الحد |

| الصفحة | العنوان |
|--------|--|
| ٣٨ | وجوب اجراء الحد على الزانى فى شرع عيسى عليه السلام ايضاً |
| ٤ | لايحد من عليه الحد |
| ٤٠-٣٨ | حكم ما اذا فرّ المحدود فى اثناء الحد |
| ٤٢-٥٣ | لزوم التتابع فى شهود الزنا |
| ٤٢-٥٧ | مايوجب الاحسان |
| ٢٥ | هل الوطنى بمملوكه يوجب الاحسان |
| ٢٧-٥٥ | حكم ما اذا اضطرت المرأة الى الزنا لحفظ نفسها عن المطش |
| ٢٩ | من هو اول من يرجم المحدود |
| ٤ | حكم امرأة تزوجت فى المدة |
| ٥٠ | حد احسان العبد |
| ٥١ | حكم ما اذا كان بالزانى قروح فى جسده |
| ٥٢ | حكم الجمع بين الجلد والرجم للزانى النعصن |
| ٥٣ | حكم من زنى بجارية غيره |
| ٥٣ | حكم ما اذا زنت وهى حبلى |
| ٥٤ | حكم من زنى وله زوجة فى بلد آخر |
| ٥٥ | ليس على الزانى مهر |
| ٥٦ | حكم ما لو اغتصب امرأة فرجها |
| ٥٧ | من زنى بذات محرم يقتل |
| ٥٨ | حكم ما اذا زنى بامرأة ابيه |
| ٥٨ | اذا اخر الحد حتى جن الزانى |
| ٥٩ | انما زنى المجنون او المجنونة |

| الصفحة | العنوان |
|----------|--|
| | باب حد اللواط والسحق |
| ٦٠ | مما لى اللواط |
| ٦٠-٦١ | تأكد حرمة اللواط |
| ٦١ | التجنب عن النظر الى الولدان المرد |
| ٦٢ | ذكر قصة قوم لوط <small>عليه السلام</small> |
| ٦٢ | فى ان اول من علمهم هذا العمل الشنيع هو ابليس |
| ٦٩ | فى كيفية اهلاك قوم لوط <small>عليه السلام</small> |
| ٧١ | فى تفسير قوله تعالى حكاية عن لوط <small>عليه السلام</small> هؤلاء بنائى النح |
| ٧١ | من أمكن من نفسه عوقب بالابنة |
| ٧٢-٧٣ | فى ماورد من علاج الابنة |
| ٧٢ | حرمة تشبه كل من الرجال والنساء بالآخر |
| ٧٣ | فى شدة عذاب من يؤتى فى دبره |
| ٧٣-٧٧-٨٤ | حد اللواط |
| ٧٥ | ثبوت اللواط بالاقرار اربع مرات |
| ٧٦-٧٧ | ثبوته بأربعة شهداء |
| ٧٨ | حد المساحقة حد الزانى |
| ٧٩ | قصة اصحاب الرس وان ابتداء البروج الاثنا عشر المتداولة كانت منهم |
| ٨٢ | حرمة نوم كل من الرجلين او المرأتين تحت لحاف واحد |
| ٨٣ | حكم ما اذا احتملت المرأة ما عروجهما فاسحت اخرى فعملت |
| ٨٦ | عدم وجوب طلاق الزوجة الزانية |
| ٨٦ | تعريم تقبيل الفلام بشهوة |

| الصفحة | العنوان |
|--------|--|
| | باب حدّ المماليك في الزنا |
| ٨٧ | في ان حد العبد نصف حد الحر وكذا حد الامة نصف حد الحرة |
| ٨٩ | تساوى حد المملوك مع الحر في حقوق الناس |
| ٩٠ | حدّ ام الولد حدّ الامة |
| ٩١ | حكم حد المولى بجاريته اذازت |
| ٩٦-٩٢ | حكم ما اذازت المكاتبه |
| ٩٤ | حكم ما اذا زنى بجارية من الفبي قبل القسمة |
| ٩٥ | حكم ما اذا زنى العبد المشترك بعدما اعتق بعضه |
| ٩٦ | المكاتبان اذا زنيا يضربان بقدر ما ادبّا |
| | باب حدّ من اتى بهيمة |
| ٩٧ | من اتى بهيمة يجلد دون الحد ويغرم قيمتها |
| ٩٨ | حكم البهيمة الماتى بها |
| ٩٨ | من اتى بهيمة ينفى من بلده بعد الحد |
| ٩٩ | كيفية ضرب فاعل البهيمة |
| ٩٩ | حرمة اتيان البهيمة وانه بحكم الزنا |
| ٩٩ | حرمة الاستمنا |
| ٩٩ | حرمة المباشرة من وراء الثوب ايضاً مع الاجاب وانه بحكم الاستمنا |
| | باب حدّ القواد |
| ١٠٠ | حرمة كون الانسان دلاً على الفواحش وبيان حدّه |
| | باب حدّ القذف |
| ١٠١ | القذف من الكبائر |

| الصفحة | العنوان |
|--------|--|
| ١٠١ | حكم ما اذا قذف امرأته |
| ١٠١ | حكم ما اذا عفا المقذوف عن القاذف وحكم ارض حق القذف |
| ١٠٢ | حكم ما اذا قال لامرأته بعد الدخول لم اجدك عذراء |
| ١٠٣ | حكم ما اذا تزوجها على انها بكر فوجدها ثيباً |
| ١٠٣ | وجوب التعزير في التعريض دون الحد |
| ١٠٤ | حكم ما اذا قذف الكافر المسلم |
| ١٠٥ | عدم جواز افتراء آباء النبي ﷺ ولو في زمن الجاهلية |
| ١٠٥ | حكم قذف من ليس بمسلم او كان مخالفاً |
| ١٠٦ | في ان العامة يتفاحشون في نقل ابنة عمر |
| ١٠٦ | عدم جواز قذف من يعمل معارمه كالبعوسى فان لكل قوم نكاحا |
| ١٠٧ | عدم جواز الفحش مطلقاً قذفاً كان او غيره |
| ١٠٨ | عدم جواز التغاطب بنسبة الجنون |
| ٤ | في الهجاء التعزير |
| ٤ | حكم ما اذا قال لاخريافاسق |
| ١٠٩ | حكم ما اذا قال لاخر : ياخيث او ياخنزير |
| ٤ | مقدار التعزير مو كول الى الوالى |
| ٤ | حكم ما اذا قال لاخر لابل لك اولام او قال لاواي |
| ١١٠ | عدم حرمة المروة بقذفها ولو ضرب الحد |
| ٤ | حكم ما اذا قذف ابنه بالزنا |
| ١١١ | حكم ما اذا عاد عن القذف في اثناء اللعان |
| ٤ | عدم جواز التأخير في الحد |
| | حكم قاذف اللقيط |

| الصفحة | العنوان |
|---------|--|
| ١١٢ | حكم ما اذا قذفت المرثة زوجها الاثم |
| ٢ | حكم ما اذا قذف الرجل امرأته الصماء الخرساء |
| ١٢٥-١١٢ | حكم الاقرار بالولد بمد فيه |
| ١١٣ | عدم اشتراط البلوغ والعقل في المذدوف |
| ١١٤ | حكم ما اذا قذف المحصنة مطلقا |
| ١٢٠-١١٣ | حد القذف من حقوق الناس |
| ٢ | تساوى حد القاذف الحر والمملوك |
| ١١٥ | تساوى حد القاذف المسلم والكافر |
| ٢ | عدم جواز قذف اليهودية او النصرانية اذا كانت تحت مسلم |
| ١١٦ | حكم ما اذا قذف غير البالغ |
| ١٢٠ | حكم ما اذا قذف مملوكا |
| ١١٧ | لا حد على المجنون والصبي والنائم |
| ١١٨ | حكم ما اذا قال الرجل لامرأته انا زينت بك |
| ٢ | حكم ما اذا كان احد الشهود الاربعة على الزنا هو الزوج |
| ١٢١ | حكم ما اذا افترى المكاتب على المسلم |
| ٢ | حكم ما اذا قذفت امرأة رجلا |
| ٢ | حكم امرأة قذفت زوجها |
| ١٢٢ | حكم امرأة افترعت بنتا ثم قذفها |
| ١٢٣ | حكم ما اذا سُئِلَتْ مَنْ فجر بك فميتت رجلا |
| ١٢٣ | عدم الفرق في المذدوف بين الحضور والغيبة |
| ١٢٣ | عبد قذف امرأته |
| ١٢٣ | الحر يلاعن المملوك |

| الصفحة | العنوان |
|--------|---|
| ١٢٢ | تحقق القذف بكل لفظ يفيد نسبة الزنا او اللواط اليه |
| ١٢٢ | حكم ما اذا قذف قوماً بكلمة واحدة |
| ١٢٥ | حكم ما اذا اهاد بالقذف بعد الحد |
| ١٢٦ | لاحد لمن لاحد عليه قذفاً او غيره |
| ١٢٧ | حكم ما اذا قال لآخر يا بن الفاعلة |
| ١٢٨ | حكم التفاضل بين اثنين اذا اكثر |
| ١٢٨ | كيفية حد القاذف |
| ١٢٩ | لايقام حد بأرض المدو |
| ١٢٩ | يقام الحدود فى الوقت المتوسط بين البرد والحر |
| ١٣٠ | شاتم النبى ﷺ يقتل |
| ١٣٢ | ساب على ﷺ حلال الدم |
| ٤ | فيمن سب علياً ﷺ |
| | باب حد شرب الخمر وما جاء فى الغناء والملاهى |
| ١٣٣ | من شرب الخمر او زنا او اكل الربا جاهلاً بها لم يحد |
| ١٣٢ | قضاء على ﷺ بقضية لم يقض بها قبله ﷺ احد |
| ١٣٥ | شارب الخمر يضرب ثمانين ويعزّر زائداً اذا كان فى زمان شريف |
| ١٣٦ | كيفية حد شارب الخمر |
| ١٣٧ | اقامة على ﷺ حد الشرب على ابن عمر |
| ١٣٧ | امر على ﷺ باقامة حد الشرب على الوليد بن عتبة والى عثمان |
| ١٣٧ | شارب كل مسكر يضرب ثمانين |
| ١٣٧ | اهل الكتاب يضربون حد الشرب اذا شربوها علانية |
| ١٣٧ | نساوى جميع المكلفين فى حد الشرب |

| الصفحة | العنوان |
|--------|---|
| ١٣٨ | شارب الفقاع يضرب الحدّ |
| ١٣٩ | يقتل الشارب في الثالثة او الرابعة |
| ١٤١ | يضرب العبد الشارب نصف الحد و يقتل في الثامنة |
| ١٤٣ | ماورد في بيان اصل الخمر وعلة حرمة المعصير في الجملة |
| ١٤٦ | عدم حرمة المعصير ما لم يغل |
| ٢ | حلية المعصير بذهاب ثلثيه بعد الفليان |
| ١٤٧ | حكم ما اذا اخبر ذواليد بأنه ذهب ثلثاه |
| ١٤٩ | حكم ما اذا نشّ بدون النار |
| ١٤٩ | حلية الخمر العتيقة بصيرورته خلا |
| ١٥٠ | حكم ما اذا صار الخمر خلا بملاّج |
| ١٥١ | حكم بيع المعصير ممن يجعله خمرًا |
| ١٥٢ | حكم ما اذا أصبّ في الخل خمر فصار خلا |
| ١٥٣ | حرمة كل مسكر |
| ١٥٣ | عشرة في الخمر ملمونة |
| ١٥٤ | اسامى الخمر باعتبار اصلها |
| ١٥٥ | شارب الخمر تجسّ صلوته |
| ١٥٥ | حكم الصلوة في بيت فيه خمر |
| ١٥٦ | شدة معجأة شارب الخمر |
| ١٥٧ | خمسة من خمسة محال |
| ١٥٧ | حرمة الفناء وكوبه من الكبائر |
| ١٥٨ | تفسير لهو الحديث وقول الزور بالفناء |
| ١٥٩ | استماع الفناء حرام |
| ١٦٠ | الفناء ينبت النفاق |

| الصفحة | العنوان |
|-------------|---|
| ١٦٠ | البهتان العظيم من العامة على رسول الله ﷺ في الفنا |
| ١٦٠ | النهى عن دخول بيت الفنا |
| ١٦١ | حرمة المزمار عند النعمة والنيابة عند المصيبة |
| ٢ | شدة تأكيد حرمة الضرب بالربط |
| ١٦٢ | حرمة انواع آلات الفنا ومجالس اللهو |
| ١٦٢ | حرمة استماع كلام الناطق بالباطل |
| ١٦٢ | تأكيد حرمة التردد والشرنج وماتر آلات القمار حتى الصنج |
| ١٦٥ | حرمة المسابقة بغير النصل والخف والحافر |
| ١٦٨ | كذب شىء بغير على شىء اذله الله |
| ١٦٩ | النهى عن تحريش البهائم |
| ١٦٩ | حكم شراء الجارية المفتية اذا كانت مذكرة للامور الاخرى ايضاً |
| ١٧٠ | استحباب قراءة الكتب السماوية لاسيما القرآن بالصوت الحسن |
| ١٧٢ | النهى عن قراءة القرآن بلحون اهل الفسق |
| | باب حد السرقة |
| ١٧٣ | حرمة السرقة |
| ١٧٣ | مالا يقطع فيه من السرقة |
| ٢٠٩-١٧٧-١٧٦ | يقطع السارق اذا اقر وحكم ما اذا رجع عن اقراره |
| ١٨٢-١٧٧ | حكم عفو الامام عن حد السرقة |
| ١٨٥ | حكم سرقة الصبي وكيفية تعزيره |
| ١٨٤ | لاقطع في سرقة الثمار ووجه تسمية النخل ... |

| الصفحة | العنوان |
|---------|---|
| ١٨٥ | حكم نحر الابل واكل لحمه |
| ٢ | حكم السرقة من المغنم |
| ١٨٦ | من اكترى شيثا ثم رهنه |
| ٢٠٨-١٨٧ | كيفية القبط في تمدد السرقة |
| ١٨٩ | مقدار ما يقطع به السارق |
| ١٩٠ | حبس من سرق زائداً على المرتين |
| ١٩١ | من ابن يقطع اليد |
| ١٩٢ | حكم نفي السارق |
| ١٩٣ | حكم ما اذا شهد عليه البيّنة بتكرار السرقة . |
| ٢ | لاقطع في الدغارة المملنة |
| ١٩٤ | ما يجب على الطراد والمعتقل |
| ١٩٥ | حكم ما اذا سرق من كم القميص |
| ١٩٦ | حكم ما اذا سرق الاجير او الضيف |
| ١٩٦ | تحقيق رجالي من الشارح |
| ١٩٨ | حكم ما اذا سرق الاشل |
| ١٩٩ | حكم ما اذا سرق العبد من مال مولاه او مال غيره |
| ٢٠١ | حكم التبايش وسارق الموى |
| ٢٠٢ | خذ المعارب |
| ٢٠٨ | حد من سرق حرة فباعها |
| ٢٠٩ | اذا سرق من بستان مذكاً |
| | باب اقامة الحدود على الاخرس الخ |
| ٢١٠ | حد الاخرس والاصم والاعمى |

| الصفحة | العنوان |
|--------|---|
| | باب حد آكل الربا |
| ٢١١ | آكل الربا يؤدب أولاً |
| ٢١١ | حد من افطر في شهر رمضان |
| | باب حد آكل الميتة والدم ولحم الخنزير |
| ٢١٢ | يؤدب آكل المذكورات أولاً |
| | باب ما يجتمع الحدود |
| ٢١٢ | كيفية الحد على من اجتمعت عليه حدود احدها القتل |
| | باب نوازل الحدود |
| ٢١٣ | اقامة الحدود الى من اليه الحكم |
| ٢١٤ | حكم من آذى غيره بدعوى انه احتلم بأمة في المنام |
| ٢١٣ | عدم جواز تأديب المعلم فوق ثلث ضربات |
| ٢١٥ | لادية لمن يقتل في الحد |
| ٢١٥ | منع الام من محارم الله برّبها |
| ٢١٦ | عدم المفوع عن حدود الله |
| ٢١٧ | جواز المفوع عن حقوق الناس |
| ٢١٧ | سقوط حد السرقة بالتوبة قبل الثبوت عند الحاكم |
| ٢١٨ | عدم الشفاعة في اجراء الحدود |
| ٢١٨ | المفوع عن اللص غير مقبول بعد ما رفعه الى الامام |
| ٢١٩ | حكم ما اذا لم يعلم بموجب الحد حتى تاب |
| ٢٢٠ | حكم ما اذا هرب الزاني قبل ان يضرب الحد |
| ٢٢٠ | يجب رد المال في السرقة مع القطع |

| الصفحة | العنوان |
|--------|---|
| ٢٢١ | حكم من قال لامرأته يا زانية |
| ٢٢١ | حكم ما اذا مات صاحب المال الذي سرق ماله |
| ٢٢٢ | حد التأديب كم هو |
| ٢٢٢ | حكم ما اذا شهد عليه انه افطر في رمضان ثلاث مرات |
| ٢٢٣ | حكم من اتى امرأته وهي حائض |
| ٢٢٣ | حكم ما اذا سئل رجلاً بوجه الله |
| ٢٢٣ | حكم ما اذا زاحم الغير حتى سقط |
| ٢٢٤ | كم يؤدب المملوك |
| ٢٢٤ | حكم ما اذا ضرب مملوكه حداً لم يجب عليه |
| ٢٢٤ | حكم من عبث بذكره حتى امسى |
| ٢٢٥ | لا يقطع السارق في سنة المحق |
| ٢ | النهي عن الادب عند الضرب |
| ٢ | حكم ما اذا ببش امرأة فسلبها وركبها |
| ٢٢٦ | حكم ما اذا اتى امرأة ميتة |
| ٢ | قصة النبأش |
| ٢٢٩ | درء الحدود بالشبهات |
| ٢٣٠ | اجراء الحدود على كل حال |
| ٢٣١ | عجز عمر عن اجراء الحدود على خمسة نفر اخذوا في الزنا |
| ٢٣٢ | حرمة التشبه بالنساء |
| ٢٣٢ | كيفية قطع يد اللص |
| ٢ | قصة ثمانية نفر سرقوا |
| ٢٣٣ | قصة رجلين سرقا من مال الله |

| الصفحة | العنوان |
|--------|--|
| ٢٣٣ | استحباب مداواة العاكم جراحات من اقيم عليه الحد |
| ٢٣٤ | قصة استمارة ام كلثوم بنت علي <small>عليه السلام</small> عقد لؤلؤة من بيت المال |
| ٢٣٥ | حكم من سرق من السوق جوا القامن الطعام |
| ٢٣٥ | عدم سقوط الحد بعد قيام البيعة |
| ٢٣٦ | حكم من اقر بالسرقة بعد التهديد والتخويف |
| ٢ | حكم حد الساحر |
| ٢٣٧ | عدم الرأفة في اقامة الحد |
| ٢٣٧ | حكم افراد العبد بالسرقة |


كتاب الديات

باب دية جوارح الإنسان الخ

| | |
|-----|---|
| ٢٤٠ | بيان سند كتاب ظريف بن ناصح |
| ٢٤١ | لكل جزو من الاعضاء دية |
| ٢٤١ | دية المني الى صيرورته جنيناً |
| ٢٤٣ | كيف يعلم حياة الولد حين اسقاطه كي يجب على الجاني دية الحي |
| ٢٤٤ | دية الجنين المشكوك كونه ذكراً ام انثى |
| ٢ | دية جراح الجنين |
| ٢٤٥ | دية الجسد على ستة اجزاء |
| ٢٤٥ | قسامة العمد والخطأ في دية اعضاء الجسد |
| ٢٤٦ | قسامة النفس وسائر المنافع من الاعضاء |
| ٢٤٦ | ما يكون دية النفس من الاعضاء |
| ٢ | دية الجراحات في الاعضاء |
| ٢٤٧ | دية كسر العظام |

| الصفحة | العنوان |
|--------|--------------------------------------|
| ٢٤٧ | دبة المينبن اواحيديهما وبيان قسامتها |
| ٢٤٨ | دبة السمع وبيان قسامته |
| ٢٤٩ | دبة الساق او الساعد |
| ٢٤٩ | دبة الصدغ |
| ٢٤٩ | دبة الاشفاار |
| ٢٥٠ | دبة الحاجب |
| ٢٥٠ | دبة رزئة الانف |
| ٢٥١ | دبة الشفتين |
| ٢٥٣ | دبة الخد |
| ٢٥٤ | دبة شق عظم الوجه |
| ٢٥٤ | دبة الاسنان |
| ٢٥٥ | دبة الترقوة |
| ٢٥٦ | دبة المنكب |
| ٢٥٦ | دبة العضد |
| ٢٥٧ | دبة المرفق |
| ٢٥٧ | دبة الساعد |
| ٢٥٨ | دبة الرسغ |
| ٢٥٨ | دبة الكف |
| ٢٥٩ | دبة الاصابع |
| ٢٦٠ | دبة المفصل |
| ٢٦٢ | دبة الكف |
| ٢٦٢ | دبة الصدر |



| الصفحة | العنوان |
|-----------------|--|
| ٢٤٥ | دية الاضلاع |
| ٢ | دية الاذن |
| ٢ | دية الورك والفخذ |
| ٢٤٤ | دية الركبة والساق |
| ٢ | دية الكعب والتقدم |
| ٢ | دية اصابع القدم |
| ٢٤٨ | دية حلمة ندى الرجل |
| ٢٦٩ | دية الوجنة |
| ٢ | دية اغفال الزوج وزوجته |
| ٢ | دية اقتضاى الجارية |
| |  |
| | باب تحريم الدماء والاموال بغير حقها الخ |
| | خطبة النبى ﷺ فى حجة الوداع فى تحريم الاموال والدماء والاعراض |
| ٢٨٨-٢٨١-٢٧٥-٢٧٢ | تأكد تحريم قتل المحترمة |
| ٢٧٣ | تحريم الاعانة على قتل المؤمن ولوبشطر كلمة |
| ٢٩٠-٢٧٥ | تحريم قتل غير قاتله او ضرب غير ضاربه او ايواء المحدث |
| ٢٧٦ | من قتل دون ماله فهو بحكم الشهيد وان كان الافضل ترك المال |
| ٢٨٤-٢٨٠-٢٧٨ | كيف يتوب القاتل عمداً او خطأ |
| ٢٨٠ | حرمة قتل الانسان نفسه |
| ٢٨٢ | حكم من قتل مملوكاً متعمداً |
| ٢٨٧ | دية من قتل فى شهر حرام او مكان معجزم |
| ٢٨٩ | فى امرأة زانية لم تقبلها الارض باحراق ولدها |
| ٢٩٠ | حرمة الاتفا من الحسب والنسب |

| الصفحة | العنوان |
|---------|---|
| ٢٩٠ | معنى الانتفاء من النسب والحسب |
| ٢٩١ | حرمة تعذيب الهرة الى ان تموت |
| | باب القسامة |
| ٢٩١ | في وجوب اليمين على مدعى القتل |
| ٢٩٢ | ثبوت القسامة ومثلاً اصل حكمها |
| ٢٩٤ | عدم ثبوت القصاص بمجرد وجود قتيل في قبيلة |
| ٢٩٥ | دية من لا يدري من قتله في بيت مال المسلمين |
| ٢٩٦-٢٩٧ | علة جعل القسامة و بدوها |
| ٢٩٧ | حكم مالو وجد قتيل بين قريتين |
| | باب من لادية له في جراح او قصاص |
| ٢٩٨-٣٠٨ | حكم من اطلع على عورات قوم من غير اذن |
| ٣٠٠ | من قتله القصاص فلادية له |
| ٣٠١ | من قتل بالحد فلادية له |
| ٣٠٢-٣٠٥ | من بدأ بالاعتداء فاعتدى عليه فلادية له |
| ٣٠٢ | من سقط على آخر فمات الساقط فلادية له |
| ٣٠٣ | من حذرو لم يعتن بتحذيره فقتل فلاقصاص |
| ٣٠٤ | من اراد عرضاً حراماً فقتله صاحب العرض فلاشيء عليه فيما بينه وبين الله |
| ٣٠٤ | حكم مالو وجد على بطن امرأته رجلاً |
| ٣٠٤ | حكم مالو قتل عاقل مجنوناً |
| ٣٠٧ | حكم مالو نزلت دابة بصاحبها فصرعته بعد زجر صاحبه اياها |
| ٣٠٨ | حكم من دمر على مؤمن في منزله بغير اذنه فقتله صاحب المنزل |
| ٣٠٨ | من جحد نبياً مر سلا فدمه مباح وكذا من جحد اماماً امامته |

| الصفحة | العنوان |
|---------|---|
| ٣٠٩ | في حرمة الفتنك |
| ٣١٠ | حكم مالو قتل ناصباً لله |
| ٣١١ | حكم مالو وقع مؤمن على آخر فمات الاعلى |
| | باب القود ومبلغ الدية |
| ٣١٢ | حكم مالو ضرب رجل بعصا ولم ترفع عنه حتى قتل |
| ٣١٢ | الضابطة في قتل العمد وشبهه |
| ٣١٣ | حكم ما لو غص أحد الرجلين الآخر فعمد المعنوس فقتله |
| ٣١٥-٣١٦ | حكم قتل الخطأ المعنوس |
| ٣١٦ | مقدار الدية في قتل الخطأ |
| ٣٢٠ | حكم مالو لم يقاص في الممد حتى جنى القاتل |
| ٣٢١ | حكم ما اذا استأجرت ظئر ظئر أخرى فمات الولد |
| ٣٢٢ | حكم مالو أقر أحد الرجلين بالقتل عمد أو الآخر به خطأ |
| ٣٢٢ | حكم مالو شهد الشهود على انه قتل عمداً، وأقر رجل آخر انه قتل خطأ |
| ٣٢٣ | مقدار الدية في الجاهلية فداقره النبي ﷺ |
| ٣٢٢-٣٣٠ | حكم من قتل في شهر حرام |
| ٣٢٥ | حكم مالو كان اولياء المقتول المسلم من اهل الذمة |
| ٣٢٦ | حكم من دفع رجلاً على رجل فمات المدفوع عليه |
| ٣٢٧ | جواز مصالحة القصاص في قتل العمد بالدية وجواز العفو |
| ٣٢٨ | حكم من خلص من وجب عليه القود |
| ٣٢٨ | اختصاص القصاص في النفس والطرف بالعمد دون الخطأ |
| ٣٢٩ | حكم من امر آخر بقتل رجل حرّ |
| ٣٣١ | يكفي في قتل العمد كون الآلة قتالة |
| ٣٣١ | حكم مالو اغنف أحد الزوجين الآخر فقتل |

| الصفحة | العنوان |
|--------|---|
| ٣٣٢ | حكم ما لو قتل واحد اثنين |
| ٣٣٢ | عدم جواز القتل او الجرح بعد المصالحة بالدية |
| ٣٣٣ | حكم ما لو اصاب حامل المتاع المسافقات المصاب |
| ٣٣٣ | حكم ما لو قتل رجلاً عمداً او خطأ وعليه دين |
| ٣٣٤ | يكفى في قتل العمد قصد القتل مطلقاً |
| ٤ | حكم ما لو ضرب به بمصافقتل لسانه وبيان الضابط في دية نقص الحروف |
| | باب من خطاه عمد |
| ٣٣٧ | خطأ المرأة والفلان عمد فالتخيير في القصاص والدية الى اولياء المقتول |
| ٣٣٧ | خطأ العبد ايضاً كخطأ المرأة عمد |
| ٣٣٨ | قصاص المرأة الفاتلة بالرجل المقتول |
| ٣٣٨ | حكم ما لو قتل رجل امرأة عمداً او خطأ |
| ٣٣٩ | حكم ما لو قتل امرأة حاملاً ومات ما في بطنها |
| ٣٣٩ | دية المرأة مثل دية الرجل ما لم تبلغ الثلث |
| ٣٤١ | حكم ما لو قتل رجل و غلام رجلاً |
| ٤ | عمد العبي خطأ |
| | باب من عمدته خطأ |
| ٣٤٢ | حكم ما لو فاقأ اعشى عين صحيح |
| ٣٤٢ | حكم ما لو ضرب رأس رجل فسالت عيناه |
| ٣٤٣ | عمد المجنون خطأ |
| | باب فيمن اتى حداً لم التجأ الى الحرم |
| ٣٤٣ | حكم ما لو جنى ثم التجأ الى الحرم |

| العنوان | الصفحة |
|--|-------------|
| باب حكم الرجل يقتل الرجلين او اكثر والقوم يجتمعون على قتل رجل | |
| حكم ما لو اجتمع عدة على قتل رجل | ٣٤٥ |
| حكم ما لو امسك احد الرجلين وقتل الاخر | ٣٤٦ |
| سنة في الماء ففرق واحد فشهد ثلاثة على اثنين والاثنان على ثلاثة | ٣٤٧ |
| اربعة اطلعوا في زبية الاسد الخ | ٣٤٧ |
| تحقيق في حال مجيد بن قيس | ٣ |
| حكم ما احتفر زبية للاسد فوقع فيها الاسد | ٣٤٩ |
| حكم ما اخرج رجل ليلا فلم يرجع | ٣٥٠ |
| حكم قوم شربوا فسكروا فاقتتلوا فقتل اثنان وجرح اثنان | ٣٥٢ |
| حكم من امر عبده بقتل آخر | ٣٥٣ |
| باب الجراحات و القتل بين النساء والرجال | |
| في ان المرأة تساوي الرجل الى ثلث الدية | ٣٥٤ |
| في جراحات المرأة قصاص ما لم يبلغ الثلث فاذا بلغت الثلث سفلت المرأة | ٣٥٥ |
| حكم ما اذا قتل الرجل المرأة | ٣٥٦ |
| حكم ما اذا قتل المرأة الرجل | ٣٥٧ |
| باب الرجل يقتل ابنه او اباه او امه | |
| لا يقتل الرجل بابنه وجوازا المكس | ٣٥٧ |
| حكم ما اذا قتل امه خطأ او عمداً | ٣٥٨-٣٥٩ |
| حكم ما اذا قتل ابنه او عبده | ٣٥٩ |
| باب المسلم يقتل الدمى او العبد الخ | |
| حكم ما اذا قتل مسلم ذمياً | ٣٥٩ |
| دبة اهل الكتاب ثمانمائة درهم او اكثر | ٣٦٠-٣٦١-٣٦٣ |

| الصفحة | العنوان |
|---------|--|
| ٣٦١ | جواز القصاص من اهل الكتاب ولو بعد اسلامه |
| ٣٦٤ | وجه الجمع بين الاخبار في دية اهل الكتاب وذكر شرائط الدية |
| ٣٦٨ | دية اعضاء اهل الكتاب بنسبة ذبته من الجميع |
| ٣٦٩ | كفارة من قتل مملوكه |
| ٣٧٣ - > | حكم قتل الحر المبد |
| ٣٧٠ | حكم الجراحات الواردة على المكاتب |
| ٣٧١ | حكم ما اذا شج عبداً موضحة |
| ٣٧٢ | حكم عبد جرح رجلين |
| ٣٧٣ | مقدار دية المبد |
| ٣٧٤ | جراحات المبد على نحو جراحات الاحرار في الثمن |
| ٣٧٤ | عدم نفوذ اقرار المبد على سيده في الجنابة |
| ٣٧٤ | مدبر قتل حراً عمداً |
| ٣٧٦ | حكم مكاتب قتل رجلاً خطأ |
| ٣٧٦ | غرم جنابة المبد على مولاه في الجملة |
| ٣٧٦ | حكم رجل قتل عبداً خطأ اوجنى عليه |
| ٣٧٨ | حكم مكاتب جنى على رجل حر |
| | باب ما يجب فيه الدية ونصف الدية فيما دون النفس |
| ٣٨٠ | دية ذكر العنين |
| ٤ | دية نقص البصر |
| ٣٨١ | دية اليد |
| ٣٨٢ | دية القتل بعد فقأ عينيه وقطع اذنيه |
| ٣٧٢ | دية لسان الاخرس وعين الاعمى وذكر الخصى |

| الصفحة | العنوان |
|---------|---|
| ٣٨٣ | دية عين الاور |
| ٣٨٤ | دية قطع اليد الشلاء |
| ٣٨٥ | دية فقا العين |
| ٣٨٥ | دية المعجان |
| ٣٨٧-٣٨٦ | دية ذهاب العقل |
| ٣٨٧ | دية سعر العنق |
| ٣٨٨ | دية نقص العقل |
| ٣٨٨ | حكم من قطع يدى الرجلين على التعاقب |
| ٣٨٩ | دية جملة من الاعضاء والجوارح |
| ٣٩٣-٣٩٠ | ما كان فى الاسنان اثنان ففى كل واحد نصف الدية |
| ٣٩١ | حكم ما اذا قطع احد اصابعه والاخر بقية كفه |
| ٣٩٢ | دية الشفتين |
| ٣٩٢ | حكم ما اذا ادعى نقص بصره |
| ٣٩٤ | حكم ما اذا ادعى نقص سمعه |
| ٣٩٥ | حكم ما اذا ادعى المضروب انه لا يبصر شيئاً |
| ٣٩٦ | دية كسر الصلب |
| ٣٩٦ | دية عظم الورك |
| ٣٩٧ | دية إضناء الجارية |
| ٣٩٧ | لا يقاس العين فى يوم الفيم |
| | باب دية الاصابع والاسنان والعظام |
| ٣٩٨ | تسوية الاصابع فى الدية |
| ٣٩٩ | ثبوت النقص فى السن والذراع |

| الصفحة | العنوان |
|-------------|--|
| ٣٩٩ | ليس في كسر اليد قصاص |
| ٤٠٠ | في جراحات الجسد قصاص |
| ٤٠٠ | هل في لطم العين قصاص ؟ |
| ٤٠٠ | دية كل واحد من الاصابع |
| ٤٠٠-٤٠٤ | دية سنّ الصبي |
| ٤٠١ | مدح ايوب بن نوح وجميل ومعرف بن خربوذ |
| ٤٠٣ | تساوى اصابع اليدين والرجلين في الدية |
| ٤٠٤-٤٠٦-٤٠٨ | دية الاسنان مقاديرها ومواخيرها |
| ٤٠٥ | دية الذراع وابكسارها |
| ٤٠٥ | دية شحمة الاذن |
| ٤٠٦ | ديه انواع شجاج الاصابع |
| ٤٠٧ | دية كل واحد من الاعضاء عمداً وخطأً |
| | باب الرجل يقتل فيعفو بعض اوليائه ويريد بعضهم القود وبعضهم الدية |
| ٤٠٩-٤١٠ | حكم ما اذا عفى احد الوليين ولم يعف الآخر |
| ٤١٠ | حكم ما اذا عفى احد الاولياء واراد الثاني القصاص والثالث الدية |
| ٤١١ | حكم ما اذا كان بعض الاولياء صغيراً |
| ٤١٢ | حكم ما اذا كان احد الوليين بدوياً والآخر مهاجراً |
| | باب العاقلة |
| | حكم ما اذا قتل رجل رجلاً ولم يُعرف القاتل ان له عشيرة ولا قرابة وفيه |
| ٤١٢ | فوائد |
| ٤١٤ | ليس بين اهل الذمة معاقلة |

| الصفحة | العنوان |
|-------------|--|
| ٢١٥ | جناية المعتوه على عاقلة |
| ٢١٥ | ضمان العاقلة اما هو في قيام البينة دون الاقرار |
| ٤١٥ | عدم ضمان العاقلة عمداً ولا اقراراً ولا صلحاً |
| ٢١٦ | حكم ما اذا ضربه حتى سالت عيناه فوثب المضروب فقتل الضارب |
| ٤١٦ | حكم ما اذا اقر لقوم بولايته |
| ٤١٦ | حكم ما اذا اسلم ثم قتل رجلاً خطأ |
| ٢١٦ | عدم تحمل العاقلة دية الموضحة حكم ما اذا قتل رجلاً ثم قرفلم يقدر عليه حتى مات ٢١٦ |
| ٤١٦-٤١٧ | حكم ما اذا قتل رجلاً خطأ فمات قبل اداء الدية |
| | باب ما جاء في رجل ضرب رجلاً فلم ينقطع بوله |
| ٢١٧ | تفصيل الحكم فيما اذا ضربه حتى انقطع بوله |
| ٤١٨ | حكم ما اذا ضربه حتى سلس بوله |
| | باب دية النطفة (الى قوله) والجنين |
| ٢٢١-٢٢٠-٢١٨ | ميان دية النطفة والعلقة والمضغة والجنين |
| ٤١٩ | حكم ما اذا ضرب حاملاً فطرحت ما بطنها ميتاً |
| ٤٢١ | حكم ما اذا خرج مع النطفة قطرة دم او ازبد |
| ٢٢٢ | حكم ما اذا ضربه حتى خرج منه النطفة متخضضة |
| ٢٢٣ | حكم ما اذا اقزعت امرأة فألقت جنينها |
| ٢٢٤ | حكم ما اذا شربت المرأة دواء فاسقطت |
| ٢٢٥ | دية جنين الهلالية |
| ٤٢٥ | حكم ما اذا ضرب رجل بطن امرأة حبلى فاسقطت |
| ٢٢٥ | دية جنين الامة |

| الصفحة | العنوان |
|--------|---|
| ٤٢٥ | دية جنين اهل الكتاب |
| ٤٢٦ | حكم ما اذا ضرب ابنته حتى اصبقت |
| ٢٢٦ | حكم ما اذا وب لم على امرأة حبلى فاسقطت فقتله |
| | باب ما يجب في الرجل المسلم يكون في ارض الشرك فيقتله المسلمون |
| | ثم علم به الامام |
| ٢٢٦ | كفارة مسلم قتلته المسلمون في ارض شرك |
| | باب ما يجب على من داس بطن رجل حتى احدث في ثيابه |
| ٢٢٧ | حكم من داس بطن رجل حتى احدث |
| | باب دية لسان الاخرس |
| ٤٢٨ | التفصيل في دية قطع لسان الاخرس |
| | باب ما يجب في الافضاء |
| ٢٢٩ | حكم ما اذا افقت امرأة جاريته بيدها |
| | باب ما يجب فيمن صب على رأس رجل ماء حاراً فذهب شعره |
| ٤٣٠ | لزوم تمام الدية في امتعاط الشعر |
| | باب ما يجب في اللحية اذا خلقت |
| ٢٣١ | لزوم تمام الدية في حلق اللحية مع عدم الابيات وتثلثها مع الابيات . |
| | باب ما يجب على من قطع فرج امرأته |
| ٢٣٢ | لزوم الغرامة في قطع فرج المرأة |
| | باب ما يجب على من ركل امرأة في فرجها فزعمت انها لا تحيض |
| ٤٣٢ | حكم قطع حيض المرأة بالركل |

| الصفحة | العنوان |
|-------------|--|
| | باب دية المفاصل |
| ٢٣٣ | تفصيل الحكم في دية كل مفصل |
| | باب دية البيضتين |
| ٢ | دية كل واحد من البيضتين |
| ٤٣٢ | حكم ما اذا رقت المروة زوجها حين ارادته للجماع فتفت ييضته |
| | باب ما جاء في اربعة انفس ، مملوك وحرة ومكاتب قتلوا رجلا |
| ٢٣٥ | تفصيل الحكم في اربعة قتلوا واحداً |
| | باب ما يجب على من عذب عبده حتى مات |
| ٢٣٦ | تفصيل الحكم في عبد عذب حتى مات |
| | باب دية ولد الزنا |
| ٢٣٦ | دية ولد الزنا ثمانمائة درهم . |
| | باب ما جاء فيمن احدث بئراً او غيرها في ملكه او غير ملكه فوقع فيها انسان فعطب |
| ٢٣٧ | تفصيل الحكم فيمن حفر بئراً فوقع فيها انسان |
| ٤٣٩-٤٣٨ | من احدث في طريق المسلمين حدثاً فاضربهم فهو له ضامن |
| ٢٤٣-٤٤٢-٢٣٨ | ثلاثة لاضمان فيها البئر والعجماء والدابة المرسلة |
| ٤٣٩ | حكم غلام دخل دار قوم للمب فوقع في بئرهم |
| | باب ما يجب في الدابة تصيب انساناً بيدها او رجلها |
| ٢٤٢-٢٤٠ | تفصيل الحكم في ضمان القائد والراكب والسائق |
| ٢٤١ | حكم ما اذا فزع رجلاً او نفر به عن دابته |
| ٢٤١ | حكم من استأجر غلاماً صغيراً فعمله على فرس فنطع الفرس رجلاً |
| ٢٤٢ | اذا استقلت الدابة بحملها فصاحبها ضامن |
| ٤٤٣ | اذا جرحت الدابة احداً وعليها رديفان فهما ضامنان |

| الصفحة | العنوان |
|--------|---|
| ٢٢٤ | تفصيل الحكم في ثور قتل حماراً |
| ٤٢٥ | حكم بغير اغتلم فقتل رجلاً |
| | باب ما جاء في رجلين اجتماعاً على قطع يد رجل |
| ٢٢٦ | في رجلين قطعاً يد رجل واحد |
| | باب ما يجب على من قطع رأس ميت |
| ٢٢٧ | دية الجنين قبل ولوج الروح والميت بعد خروجها |
| ٢٢٨ | شدة حرمة قطع رأس الميت أو جرحه |
| ٢٤٩ | حكم ما إذا كسر عظم الميت |
| ٢٤٩ | وجوب الدية على من قطع رأس الميت |
| ٢٤٩ | في الجمع بين الحديثين |
| ٢٥٠ | حكم ما إذا قطع بعض أعضاء الميت |
| ٢٥٠ | قصة قطع مولى المنصور رأس مولاة الآخر وهو ميت |
| | باب ما جاء في اللطمة تسود أو تخضر أو تحمر |
| ٢٥١ | في الاسود ستة دنانير وفي الاخضر اثلاثة وفي الاحمر ادينار ونصف |
| ٢٥١ | في جراحات الجسد القصاص |
| | باب ما يجب على من اتى رجلاً وهو راقد الخ |
| ٤٥٢ | ان اتى رجل رجلاً راقداً فانتبه فقتله فلا دية له |
| | باب ما جاء في ثلاثة اشتركوا في هدم حائط فوقع على واحد منهم فمات |
| ٤٥٢ | إذا اشترك في هدم حائط جماعة فمات واحد ضمن الباقيون |
| | باب الرجل يقتل وعليه دين |
| ٢٥٣ | عدم جواز هبة ورثة المقتول دمه إذا كان عليه دين |

| الصفحة | العنوان |
|--------|---|
| | باب ضمان الظئر اذا انقلبت على الصبي فمات او تدفع الولد الى ظئر اخرى فتغيب به |
| ٢٥٤ | على الظئر المنقلبة الدية اذا قتلت الصبي |
| ٢٥٢ | حكم ما اذا استاجر الظئر ظئراً اخرى |
| | باب ما يجب من الضمان على صاحب الكلب اذا عقر |
| ٢٥٥ | تفصيل الحكم في عقر الكلب |
| | باب ام الولد تقتل سيدها خطأ وعمداً |
| ٢٥٦ | تفصيل الحكم فيما اذا قتلت ام الولد سيدها |
| ٢٥٧ | حكم اشعال النار في دار قوم |
| | باب ما يجب على صاحب البختى المغتلم اذا قتل رجلاً |
| ٢٥٨ | تفصيل الحكم فيه |
| | باب ما يجب من احياء القصاص |
| ٤٥٩ | وجوب قتل المبتدع ووجوب احياء القصاص |
| | باب ما جاء في السارق يكابر امرأة على فرجها ويقتل ولدها |
| ٣٦١ | حكم ما اذا دخل على امرأة فجامعها فقتله ابنها |
| ٣٦٢ | حكم لمن دخل على امرأة حبلى فقتل ما بطنها فقتله المرأة |
| ٣٦٢ | حكم من رادد امرأة حراماً فرمته بحجر |
| ٣٦٢ | حكم نصب المرأة |
| | باب المرأة تدخل بيت زوجها جلا فيقتله زوجها وتقتل المرأة زوجها وما يجب في ذلك |
| ٤٦٣ | تفصيل الحكم في ذلك |

| الصفحة | العنوان |
|--------|--|
| | باب من مات فى زحام الاعياد او عوفة او على بثر او جسر لا يعلم من قتله |
| ٣٦٤ | دية من مات على تلك الصفة فى بيت المال بيت مال المسلمين |
| ٤ | عدم جواز اهدار دم امرى مسلم . |
| ٤٦٧ | دية الباضعة والدامية والمتلاحمة والسمحاق |
| ٤٦٨ | دية المأمومة والمنقلة |
| ٤٦٩ | دية الموضحة والجائفة |
| ٤ | دية شبه الخدش |
| ٤ | تفسير انواع الشجاج |
| ٤٧٠ | حكم ما اذا شجعه موضحة وآخر دامية |
| ٤ | تساوى الموضحة والشجاج فى الرأس والوجه |
| ٤٧١ | دية الهاشمة |
| ٤٧٣ | حكم ما اذا تقاص المقتول او المجرورح بعد المعفو والهبة |
| ٤٧٤ | جراحات العبيد على نحو جراحات الاحرار فى الثمن |
| ٤ | حكم ما اذا شج عبداً موضحة |
| | باب نواذر الديات |
| ٤٧٥ | حكم ما اذا ركبت جارية فنخستها اخرى |
| ٤ | حكم ما اذا قتل حميم قوم |
| ٣٧٦ | حرمة ضرب الرجل |
| ٤ | دية الكلاب |
| ٤ | دية الخنزير |
| ٤٧٧ | حكم قتل البغلة |
| ٤ | حرمة شرب الدواء لاسقاط النطفة |

| الصفحة | العنوان |
|--------|--|
| ٤٧٧ | حرمة دخول بيت الرجل من غير اذنه وحكم الداخل ... |
| ٤٧٨ | حكم ما اذا وجد على بطن امرأته رجلاً |
| ٤ | قيام الولد مقام ولي المقتول |
| ٣٧٨ | حكم فقاعين الفرس |
| ٣٧٩ | حكم ما اذا قتل احدا لشركاء الاربعة بغيرهم المشترك |
| ٣٨٠ | حكم ما اذا دفع رجل آخر في بثر فمات |
| ٣٨١ | حكم ما اذا قاتل ولي المقتول ثم بان انه غير مقتول |
| ٣٨١ | حكم ما اذا عالج الذي قطع بعض اعضائه قصاصاً حتى ... |
| ٣٨٣ | حكم ما اذا اخذ الطبيب او البيطار البرائة من المريض او صاحب الحيوان |
| ٤٨٢ | حكم ما اذا تصادم الفرسان فمات احدهما |
| ٤ | جواز حبس المتهم بالدم |
| ٤ | من ضرب بما يقتل غالباً فهو في حكم العمد |
| ٤٨٣ | ليس في العظم قصاص |
| ٤٨٣ | ليس بين الرجال قصاص الا في النفس |
| ٣٨٢ | ليس بين الاحرار والعبيد قصاص فيما دون النفس |
| ٣٨٤ | الغنائم ضامن |
| ٤٨٥ | حكم ما اذا رجع شهود الزنا والسرقه بعد الرجم والقطع |
| ٤٨٦ | فهرس الكتاب |